



## فهرس

### الجزء الحادى عشر من كتاب الإنصاف

- |    |   |    |  |
|----|---|----|--|
| ١٠ | لو قال : على عيني أو نذره هل تنزله الكفارة ؟                        | ٣  | كتاب الأيمان .   |
| »  | حروف القسم .  | »  | الحلف على المستقبل ، وعلى الماضي .                                 |
| »  | الباء والواو .  | »  | اليمين التي تجب بها الكفارة .                                      |
| »  | التاء في اسم « الله » خاصة .  | »  | اليمين بصفة من صفات الله تعالى .                                   |
| »  | القسم بغير حروف القسم بغير اسم « الله » أو نفسه .                   | »  | اليمين بالرحمن ، والرب ، والخالق ، والرازق .                       |
| »  | فان رفع لفظ « الله » .  | »  | أما ما لا يعد من أسمائه تعالى .                                    |
| ١٢ | قال ابن تيمية : الأحكام تتعلق بما يريد الناس بألفاظهم المحلوف بها . | »  | إن قال : وحق الله ، وعهد الله ، وإيم الله ، وأمانة الله ، ونحوها . |
| »  | من رام جعل جميع الناس في الكلام سواء فقد رام الحال .                | »  | « وإيم الله » لا يكون عينا إلا بالله .                             |
| »  | عجاب في الإيجاب بـ « إن » خفيفة وتثنية إلخ .                        | »  | يكره الحلف بالأمانة .  |
| »  | الحلف بغير الله .   | »  | على عهد الله وميثاقه .   |
| ١٣ | تنقسم الأيمان على أحكام التكليف الحقة .                             | »  | إن قال : والعهد والميثاق ، ولم يصفه إلى الله تعالى .               |
| »  | اليمين الواجب .   | »  | « لعمر الله » عيني .   |
| »  | للندوب .  | »  | الحلف بكلام الله والصحف والقرآن .                                  |
| »  | الذي ليس بندوب .  | »  | إن قال : أحلف بالله ، أو أشهد بالله ، أو أقسم بالله .              |
| »  | المباح .  | »  | لو قال : حلفت بالله .  |
| ١٤ | للكروه .  | »  | لو قال : نويت الخبر عن قسم ماض أو يأتي .                           |
| »  | المحرم .  | »  | إن قال : أعزم بالله .  |
| »  | لا تجب الكفارة في اليمين بغير الله .                                | »  | إن لم يذكر اسم الله .  |
|    |   | ١٠ | لو قال : قسما بالله لأفعلن .                                       |

مأخوذة : جاء في صفحة ٤٢ في السطر ١٧ مايلي : مات أبي في شوال ، وصحته ، مات أبي في شعبان .



- ١٤ الحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم
- ١٥ كراهة الحلف بالمتق والطلاق .
- » اختيار ابن تيمية : أنه حرام .
- » شروط وجوب التكفارة .
- » أحدها : أن تكون اليمين منعقدة .
- » وهي الحلف على مستقبل ممكن .
- ١٦ لا تنعقد بيمين الصبي .
- » هل تنعقد بيمين الكافر ؟
- » اليمين على الماضي ليست منعقدة .
- » اليمين القموس .
- » الحلف على مستقبل .
- ١٨ الثاني : لقو اليمين .
- ١٩ هل يدخل اليمين بالطلاق في اليمين اللغو ؟
- ٢٠ الشرط الثاني : أن يحلف مختاراً .
- » إن سقت اليمين على لسانه .
- ٢٢ لقو اليمين عند الحرقى نوعان .
- ٢٣ الشرط الثالث : الحث في يمينه .
- » إن فعل الملووف عليه محسراً ، أو ناسياً .
- ٢٤ الإلجاء إلى فصل الملووف عليه بالضرب ونحوه .
- ٢٥ الاستثناء في اليمين .
- ٢٧ هل ينبر قصد الاستثناء ؟
- » لو حلف وقال « إن أراد الله » وقصد مشيئته .
- » لو شك في الاستثناء .
- ٢٨ إذا حلف على يمين ، فرأى غيرها خيراً منها .
- ٢٩ لا يستحب تكرار الحلف .
- ٢٩ إذا دعى إلى الحلف عند الحاكم وهو حق : استحبه له ابتداءً بيمينه .
- ٣٠ إن حرم أمته ، أو شيئاً من الحلال غير زوجته .
- » إن علق التحريم بشرط .
- ٣١ إن قال : هو يهودي ، أو كافر ، أو نحوها إن فعل كذا .
- ٣٢ لو قال : أكفر بالله . أو نحوها .
- » لو قال : والطاغوت لأفعلنه .
- ٣٣ إن قال : أنا أستحل الزنا أو نحوه .
- » إن قال : عصيت الله ، أو أنا أعص الله في كل ما أمرني به ، أو محزون للصالح إن فعلت . فلا كفارة فيه .
- ٣٤ إن قال : عبد فلان حر لأفعلن . فليس بشيء .
- » أيمان البيعة التي رتبها الحجاج ابن يوسف .
- ٣٥ إن كان الحالف يعرفها ، ونواها : انعقدت بيمينه بما فيها . وإلا فلا شيء عليه .
- ٣٨ إن قال : على نذر . أو يمين إن فعلت كذا ، وفعله .
- ٣٩ فصل في كفارة اليمين .
- » تجمع غيراً وترتياً . فيخير فيها بين ثلاثة أشياء : إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم .
- ٤٠ الكسوة للرجل : ثوب يحزنه أن يخلى فيه . وللمرأة : درع وخمار .
- ٤١ فمن لم يجد : فصيام ثلاثة أيام متتابعين .



٤٣ إن شاء ، صام قبل الحث ، وإن شاء جده .

٤٤ من كرر أيماناً قبل التكفير : ضل به كفارة واحدة .

٤٥ إن كانت على فصل واحد : فكفارة واحدة . وإن كانت على أفعال : ضل به لكل يمين كفارة .

٤٦ إن كانت الأيمان مختلفة الكفارة : فلكل يمين كفارة .

٥ كفارة العبد : السيام . وليس لسيد منه منه .

٤٩ من تصفه حر : فحكمه في الكفارة حكم الأحرار .

## ٥٠ باب جامع الأيمان .

٥ يرجع في الأيمان إلى التنية ، أو إلى سبب اليمين وما هيجهما .

٥٣ إن حلف ليقضيه حقه عدأ . قضاء قبله : لم يحث .

٥٤ إن حلف لا يدخل داراً ، ونوى اليوم : لم يحث بالدخول في غيره .

٥ إن دعى إلى غداء ، حلف لا يتعدى : اختصت يمينه به إذا قصد .

٥ إن حلف لا يشرب له الماء من المطش . بقصد قطع التنية .

٥ إن حلف لا يلبس ثوباً من غزلها . بقصد قطع منها . قباعه واشترى يمينه ثوباً : حث .

٥٥ إن حلف لا يأوى معها في دار ، يريد جفائها ، ولم يكن للدار حجب هيج يمينه ، فأوى معها في غيرها .

٥٥ إن حلف لعامل : لا يخرج إلا بأذنه . ففزل . أو على زوجته فطلقها ، أو على عبده فأعتقه ونحوه : انحلت يمينه . وإن لم تكن له نية : انحلت يمينه أيضاً .

٥٦ إن حلف : لا رأيت منكراً إلا رفسته إلى فلان القاضي . ففزل : انحلت يمينه . إن نوى ما دام قائماً وإن لم ينو : احتدل وجهين .

٥٨ إن عدم ذلك : رجع إلى التعيين .

٥٩ إذا حلف : لا يدخل دار فلان هذه . فدخلها وقد سارت قضا . أو حماماً ، أو مسجداً إلخ .

٦٠ إن عدم ذلك : رجعا إلى ما تناوله الإسم .

٦١ اليمين المطلقة تصرف إلى الموضوع الشرعى . وتتناول الصحيح منه .

٦٢ إذا أضاف اليمين إلى شيء لا تصور فيه الصفة : فيحث بصورة البيع .

٦٣ إن حلف لا يصوم : لم يحث حتى يصوم يوماً .

٦٤ إن حلف لا يصلي : لم يحث حتى يصلي ركعة .

٦٥ إن حلف : لا يهب زيدا شيئاً ، ولا يوصى له ، ولا يتصدق عليه ففعل ، ولم يقبل زيد : حث .

٦٦ إن حلف : لا يتصدق عليه ، فوهبه : لم يحث . وإن حلف لا يهبه ، فصدق عليه : حث .

٦٧ إن أعاره : لم يحث . وإن وقف عليه : حث .



ثوباً ، أو درعاً ، أو جوشناً ، أو  
خفاً ، أو ثعلاً : حث .

٧٨ إن حلف : لا يلبس حلياً ، فلبس  
حلية ذهب ، أو فنة ، أو جوهر :  
حث .

» إن لبس عقيقاً ، أو سبجاً : لم  
يحث . وإن لبس الدرهم والدنانير  
في مرسة قطي وجهين .

٨٠ إن حلف : لا يركب دابة فلان ،  
ولا يلبس ثوبه ، ولا يدخل داره .  
فركب دابة عبده ، ولبس ثوبه ،  
ودخل داره ، أو فصل ذلك فيما  
استأجره فلان : حث .

» وإن حلف لا يدخل داراً ، فدخل  
سطحها : حث .

٨١ إن دخل طاق الباب : احتمل  
وجهين .

٨٢ إن حلف لا يكلم إنساناً : حث  
بكلام كل إنسان .

٨٣ إن زجره . فقال : تتع أو اسكت .  
» إن حلف لا يثدنه بكلام فتسكها  
جميعاً معاً : حث .

٨٤ إن حلف لا يكلمه حيناً . فذلك  
سنة أشهر .

» وإن قال : زمناً ، أو دهرأ ، أو  
بيداً ، أو ملياً . رجع إلى أقل  
ما يتناوله اللفظ .

٨٥ إن قال : عمراً . احتمل ذلك .

» إن قال : الأبد والدهر .

٨٦ الحقب : ثمانون سنة .

٦٨ إن أوصى له : لم يحث . وإن باعه  
وحابه : حث .

» إذا حلف : لا يأكل اللحم . فأكل  
الشحم ، أو اللع ، أو السكيد ، أو  
الطحال ، أو القلب ، أو الكرش ،  
أو للصران ، أو الألية ، أو الدماغ ،  
أو القانصة : لم يحث .

٧٠ إن أكل المرق : لم يحث .

٧١ إن حلف : لا يأكل الشحم . فأكل  
شحم الظهر : حث .

٧٢ إن حلف : لا يأكل لبناً . فأكل  
زبدأ ، أو سمنأ ، أو كشكأ ، أو  
مصلاً ، أو جبنأ : لم يحث . وإن  
حلف على الزبد والسمن ، فأكل  
لبنأ : لم يحث .

٧٣ إن حلف على الفاكهة . فأكل من  
نمر الشجر - كالجوز ، واللوز ،  
والرمان - : حث .

٧٤ إن أكل البطيخ : حث .

٧٥ لا يحث يأكل القناء والخيار .

» إن حلف : لا يأكل رطباً ، فأكل  
مدبناً . وإن أكل تمرأ ، أو بسرأ ،  
أو حلف لا يأكل تمرأ ، فأكل رطباً  
أو دبساً ، أو ناطقأ : لم يحث .

» إن حلف لا يأكل أدمأ : حث . يأكل  
البيض ، والشواء ، والجبن ، واللح  
والزيتون واللبن ، وسائر ما يصطنع  
به . فإنه يحث به .

٧٦ في التمر : وجهان .

٧٧ إن حلف لا يلبس شيئاً . فلبس



٨٧ الشهور : اثنا عشر شهراً . والأيام : ثلاثة .

» إن حلف : لا يدخل باب هذه الدار حول ، ودخله : حث .

٨٨ إن حلف لا يكلمه إلى حين الحصاد : انتهت يمينه بأوله .

» إن حلف : لا مال له . وله مال غير زكوى ، أو دين على الناس : حث .

٨٩ إن حلف : لا يفعل شيئاً . فوكل من يفعله : حث إلا أن ينوي .

٩٠ إن حلف على وطء امرأته : تعلقت يمينه بجماعها .

» إن حلف على وطء دار : تعلقت يمينه بدخولها ، راكباً أو ماشياً ، أو حافياً أو متعللاً .

٩١ إن حلف : لا يشم الریحان . فشم الورد والبنفسج والباسمين . أو لا يشم الورد والبنفسج . فشم دهنهما ، أو ماء الورد .

» إن حلف لا يأكل لحماً . فأكل سمكاً : حث عند الحرثي .

٩٢ إن حلف : لا يأكل رأساً ولا يعضاً حث يأكل رؤوس الطيور والسمك ويعض السمك والجراد .

٩٣ إن حلف : لا يدخل بيتاً . فدخل مسجداً ، أو حماماً ، أو بيت شعر ، أو أدم ، أو لاركب ، فركب سفينة .

» إن حلف : لا تنكح قرراً . أو مسيحاً أو ذكر أمة : لم يحث .

» إن دق عليه إنسان فقال : ادخلوها بسلام آمنين ، يقصد تنبيهه .

٩٤ إن حلف : ليضربه مائة سوط . فجمعها . فضربه بها ضربة واحدة : لم ير في يمينه .

٩٥ إن حلف : لا يأكل شيئاً . فأكله مستهلكاً في غيره : لم يحث .

٩٨ إن حلف : لا يأكل سويقاً . فشربه ، أو لا يشربه . فأكله .

٩٩ إن حلف لا يطعمه : حث بأكله وشربه . وإن ذاقه ولم يبلعه .

» إن حلف : لا يزوج ولا ينظر . ولا ينطبخ . فاستدام ذلك .

١٠٠ إن حلف : لا يركب ولا يابس . فاستدام ذلك .

١٠١ إن حلف : لا يدخل داراً . وهو داخلها ، فأقام فيها .

» إن حلف : لا يدخل على فلان بيتاً . فدخل فلان عليه . فأقام معه .

١٠٢ إن حلف : لا يسكن داراً ، أو لا يسكن فلاناً ، وهو مساكته .

ولم يخرج في الحال : حث ، إلا أن يقيم لنقل متاعه إلح .

١٠٣ إن كان في الدار حجيرتان ، كل حجرة تختص بابها ومراقبها . فمكن كل واحد حجرة .

١٠٤ إن حلف : ليخرجن من هذه البلدة ، أو ليرحلن عن هذه الدار ففعل ، فهل له العود .

١٠٥ إن حلف : لا يدخل داراً . فحمل فأدخلها ، وأمكنه الامتناع . فم يمتنع ، أو حلف لا يستخدم رجلاً خدمه وهو ساكت .

١٢٩ لو أبرأ غريمه بقدر نذره بقصد  
وفاء النذر .

» الخامس : نذر التبرر .

١٣٠ لو نذر صيام نصف يوم .

» لو حلف بقصد التقرب .

» مق وجده شرطه انعقد نذره ولزم .

» لو نذر عتي عيد معين فأت .

١٣١ إن نذر صوم سنة : لم يدخل فيها  
العيدين ورمضان وأيام التشريق .

١٣٢ هل عليه قضاء أيام العيدين  
والتشريق ؟

١٣٣ لو نذر صوم سنة من الآن أو من  
وقت كذا فهي كالتبعية .

» هل يلزمه صوم الدهر إذا نذره ؟

» فإن أفطر هل عليه كفارة ؟

١٣٤ إن وافق نذره يوم عيد أو حبس :  
أفطر ومضى .

١٣٥ إن وافق أيام التشريق ، هل  
يصومه ؟

» إن قدم نهرا : هل يتعقد نذره ؟  
وهل يقضى ويكفر ؟

١٣٦ إن وافق قدمه يوما من رمضان

١٣٩ لو وافق قدمه وهو صائم عن نذر  
معين .

» لو نذر صيام شهر من يوم يقدم  
فلان قدم أول رمضان .

» إن وافق يوم نذره وهو مجنون .

١٤٠ إن نذر صوم شهر معين فلم يصمه  
لغير عذر ، أو لعذر .

١٠٦ إن حلف : ليشرب الماء ، أو  
ليضرب غلامه عبدا . فحلف المحلوف  
عليه قبل الغد .

١٠٨ إن مات الخالف : لم يحث .

١٠٩ إن حلف : ليقضيه حقه ، فأبرأه .  
فهل يحث ؟

١١٠ إن مات للمتحقق . فقضى ورثته :  
لم يحث .

١١١ إن باعه بحقه عرضاً : لم يحث  
عند ابن حامد .

» إن حلف : ليقضيه حقه عند رأس  
الحلاله ، قضاء عند غروب الشمس  
في أول الشهر .

١١٢ إن حلف : لا فارقتك حتى  
أستوفى حتى .

١١٣ إن قسه الحاكم ، أو حكم عليه  
بفراقه .

١١٧ باب التصدق .

» لا يصح إلا من مكلف . مسلماً  
كان أو كافراً .

١١٨ لا يصح إلا بالقول ، ولا يصح في  
محال ، ولا واجب .

١١٩ النذر التعقد على خمسة أقسام .

» أحدها : النذر للطلق .

» الثاني : نذر الحاج والعب .

١٢١ الثالث : نذر المساك .

١٢٢ الرابع : نذر العسيرة .

١٢٥ إلا أن ينذر ذبح ولده .

١٢٧ لو نذر الصدقة بكل ماله .

١٢٨ إن نذر الصدقة بألف .



١٤٠ صومه في كفاية الظاهر في شهر  
لمنبر كعطارة

١٤١ إن قضى من يومه مع ؟

٥ إن صام فيه لم يحرم

٥ إن فطر في حصه لم يحرم

١٤٢ محمل أن صومه يقضى ويكفر

٥ لو ورد لشهر المعين شتاء ففطر  
بوم

١٤٣ إذا صام صوم شهر زمه استباح

٥ لو قطع تسامع بلا عذر استباح

١٤٤ إن صام صيام أيام معدودة لم

يلزمه التسامع إلا أن يشترطه

٥ إن نذر صياما متتابعاً غير معين

١٤٥ إذا فطر صوم عذر زمه  
الاستباح

٥ إن فطر صوم أو ما أصبح لفطر

١٤٦ إن صام صوماً صغيراً لم يكره

أو مرض لا يرجى برؤه ففطم

عنه لكل يوم مكياً

١٤٧ إن نذر أن يبيت الله تعالى

أو موضع من الحرم أو مكة أو تصق

١٤٨ نذر أن يبيت الحرم أو غيره

١٤٩ إن نذر الركوب ففطن

١٥٠ إن نذر رقة فهو في غيره

من الواجب

٥ إن نذر الطواف على أربع طواف

طوافين

١٥١ مثله ذلك في الحكم لو نذر

أشياء على أربع

٥ لو نذر الحج العظام فلا يجزئ

ثم نذر أخرى في العام

١٥٢ لو نذر الطواف فأقله أسبوع

١٥٣ لا ينرم الوفاء بالوعد

٥ إن نذر الصيام يستدلون على الاستثناء

بقوله تعالى ( ١٨ : ٢٣ : ٢٤ )

لا تقولن لشيء إني فاعل ذلك عدواً

إلا أن يشاء الله ووجه الدليل بها

١٥٤ كتاب القضاء

وهو فرض كفاية فيجب على

الإمام أن ينصب في كل إقليم قاضياً

١٥٥ يختار لذلك أفضل من عهد

وأورعهم وحب على من يصلح

له الدخول فيه

١٥٦ إن وجد غيره كره له طلبه بغير

علاف في الذهب

١٥٧ إن طلبه فالأفضل أن لا يجيب

إليه في ظاهر كلام الإمام أحمد

١٥٨ من شرط صحة ماله

كأن يكون مولى على صحة يصح للقضاء

١٥٩ هل يشترط عدالة المولى ؟

١٦٠ أنه لا يولية لصراحة صفة

٥ إذا وجد لفظ منها والقوله من

المولى

١٦٢ إذا ثبتت الولاية وكانت عامة

١٦٤ أما حاية الخراج وأخذ الصدقة

١٦٥ للقاضي طلب الرق لنفسه وأسمائه

وتخلاته مع الحاجة

١٦٦ لا يجوز له أن يولي غيره عموم نظري

عموم العمل ويجوز أن يولي

قاصداً أو أكثر في بلد واحد

١٩٠ له رد الفتيا إن كان ثم من يقوم مقامه .

١٩٢ المامى يحير في فتواه .  
» يقيد المامى من عمره علما . دلا .

١٩٣ و عند مينا  
» أدب المستحق مع المامى .

» محور نقلد المصوب من المتهدين  
١٩٤ هل يلزم ابرام مذهب أحد

» مذهب شاه ؟  
١٩٥ هل للمامى أن يشير ويقلد أى

» هل للمامى مذهب ؟  
١٩٦ كيف يستحق المامى ؟

١٩٧ لو سأل مفتين واختلفا عليه .  
» إن سأل علم سكن نفسه

» إن تعاكم رجلان إلى رجل يصلح للصب .

١٩٩ لو رجع أحد الخصمين من شروعه في الحكم

» محور أن سولى متعدمو الأمواق  
والمساعد الوسايط والصلح . ح .

٢٠٠ باب أدب القاضي

» معنى أن يكون قويا من عمر

عمر لما من عمر صنف ، حليا  
» ذا أناة وفضيلة بصرا أحكام

الحكام قبله ، ورعا عفيفا .

٢٠١ يفقد عند مسيره من يلهم يوم  
» دحوته شفقوه ، ويدخل المله

يوم الاثنين ، أو الخميس ، أو السبت

١٧٠ إن مات المولى ، أو عزل المولى  
١٧٤ هل يتعزل قبل علمه بالعرل ؟

١٧٥ إذا قال المولى - من طر في الحكم  
في البلد القلاى الخ .

١٧٦ يشترط في القاضي عشر صفات :  
أن يكون بالغا حرا مسلما

١٧٧ أن يكون عدلا حسيما بصرا مجتهدا  
١٧٩ هل يشترط كونه كاتباً ؟

١٨٢ المجتهد : من يعرف من كتاب الله  
وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام

الخدمة والمحر والأمر وليس له  
١٨٤ فوائد الاجتهاد والمجتهد .

١٨٥ مسائل كثيرة في أحكام الفقه  
والمفسر

١٨٦ أبلغ ما توصل به إلى أحكام  
الأحكام : بعض أصول الفقه .

» لا يفتى ولا يقضى وهو غضبان .  
» أخذ الهدية للقاضي والمفتى .

» قسوى الصد والمراء  
١٨٧ هل يشترط عدالة المفتى ؟

١٨٨ هل محور العمل بأحد المذاهب  
إذا ترجح أنه مذهب لقائلهما ؟

» يلزم المفتى تكرار النظر عند تكرار  
الواقعة .

١٨٩ ليس له أن يفتى في تنبيه من مسائل  
الكلام مفصلا

١٩٠ لا يلزم جواب ما لم يقع .  
» من علم مفتيا حكمه حكم ما قبل

الشرع .  
» متى جئت لند من مذهب حرم

سكنى فيه



٢٠٢ لا يباً أجل ثيابه ، ويجلس

مستعمل القلعة . فإذا أجمع الناس

أمر بهذه ففريء عليهم

» ينقذ . فيقسم ديوان الحكم ،

وسلط على من يتره .

٢٠٣ ويصلى بحية مسجد ، إن كان في

مسجد ، ويجلس على بساط ،

ويجلس بمجلسه في مكان فيسبح .

ولا يتعد حاساً ولا يوانا

٢٠٤ يحرص لقصص فيسداً بالأول

فالأول ، ولا يقدم السابق في

أكثر من حكومة واحدة . فإن

حضر واحدة واحدة وأنشعوا :

قدم أحدهم بالمرعة

٢٠٥ يدخل بين الخصمين في لحظة

ولفظه ومجلسه والدخول عليه

» يقدم السلم على الكافر في المحول

وزوجه في الخافوس

٢٠٦ لا يبا أحدهما ولا آفة حته

ولا يصيحه .

٢٠٧ لا يهده كعب يدعى :

» وله أن يشفع إلى خصمه . ليطره

أو يصح عنه ، ويرى عنه

٢٠٨ ويدعى أن يحضر مجلسه الفقهاء

من كل مذهب إن أمكن وشاورهم

فما يشكل عليه ، ولا يقبل غيره .

وإن كان أعلم منه .

٢٠٩ لا قصي وهو عريان ، ولا حاسي

ولا في شدة الجوع والعطش والهم

والوجع والحس . وعوها . فإن

حالف وحكم ، فوافق الحق

فقد حكمه

٢١٠ ولا يعمل الهدية إلا بمن كان يهدي

إليه قبل ولا يه . شرطه أن لا يكون

له حكومة

٢١١ فواتد في الهدية للقاضي والمفق

وعوها

٢١٢ برشوه

٢١٤ لا يحبر اعطه الهدية للشيخ

عند الحكم

» يحكره أن يولي مع والشراء

بمنه .

» يسحب أن يوكل في دلال من

لا عرف به وكيله

٢١٥ يسحب له عبادة المرضى . وشهود

الجنات . عدم شفعه عن الحكم

» وله حضور الولائم . فإن كثرت

تركها كلها

» وتحميد كتاباً ملك منكم عدلاً

حافظه عند

٢١٦ لا يحكم لفسه ، ولا من لا تقل

شهادته له ويحكم بينهم من حلفائه

٢١٧ فإن حضر خصمه نظر بينهما

فإن كان حسن في نية . أو أقياب

على تقاضي لطف حتى سبكه

٢١٨ فإن لم يحضر له خصم ، وقال :

حيست ظلماً ، ولا حق عني ،

ولا خصم لي : نادى بذلك ثلاثاً .

فإن حضر له خصم ، وإلا أحلفه

وحلف سبكه .

٢٢٢ ينظر في أمر الأيتام والمجانين والفقير

٢٢٣ ينظر في حالة القاصي قبله . فإن كان ممن يصنع للمصداق لم يضمن من أحكامه إلا ما خالف به كس أو سنة

٢٢٤ أو محمداً .

٥ الإجماع إجماعاً .

٥ هل يتحقق الحكم إذا خالف انفس ؟

٢٢٥ إن كان ممن لا يصلح : نفس أحكامه

٢٢٦ إذا استنداء أحد على خصمه له

٢٢٩ إن استنداء على القاصي قبله : سأله عما يدعيه ؟

٢٣١ إن قال حكم على تهمة فاسمين ، فسكر

٥ وإن قال أحكاماً لمعروب كنت حكمته في ولائنا حق قبل

٢٣٥ إن ادعى على امرأته عدم بره . حصره وأمره بالبركين

٥ وإن ادعى على عاتق عن اللد في موضع لأحكامه

٢٣٨ باب طريق الحكم وصفه

٥ جلس إليه خصمان ، فله أن يقرب من لدعي مكنه ؟ وله

أن سكب حتى يمتلئ وإن ادعى معاً وسام أحدهما بالقرعة

٢٤٠ قول للمصداق : ما تقول فلما رآه ؟

٢٤١ إن أمر له . ثم نكح له حتى يطلقه لم يدعي بالحكم

٥ وإن سكر ، مثل أن يقول مدعي أفرصه ألقاؤه معه أخ

٢٤٣ للمدعي أن يقول : لي بيعة ، وإن لم يقرب ، قال الحاكم ألك بيعة ؟

٢٤٤ إذا أحضرها سمعها الحاكم ، وحكم بها إذا سأله المدعي

٢٤٥ إذا شهد البيعة ثم حمله ردبدها لا تسمع الشهود قبل الدعوى

٢٤٦ إن كان الحق لله تعالى .

٢٤٧ دعوى الحسنة

٢٤٨ المدعى في كل حق لا يدعي غير معين

٥ دعوى الكذب لمعربى على الناس

٥ أحبب أخوة على معاتب أخية من عدم وجود مدعي عليه

٢٥٠ لأخلاق في أنه يخور له الحكم بالإقرار أو بيعة في مجلسه ، إذا سمعه معه شاهدان فإن لم يسمعه

معه أحد ، أو سمعه معه شاهد واحد فله الحكم به . وليس له

الحكم بمعه لم يأت به وسمعه الحكم بمعه

٢٥١ إن قال حتى بيعة فاقبول قول المكرم مع غيره فيعلمه أن له

اليمين على خصمه ، وإن سأل بإخلافه أخلفه ، وحتى مثله .

٢٥٣ إن أخلفه ، أو حلف من غير سؤال مدعي ، لم يعد بيمينه

٢٥٤ إن سأل فبقي عاذاً بالكون



٢٥٥ إذا ردت اعين على مدعى ، فهل  
تكون عليه كالمدينة ، ثم كإقرار ؟  
٢٥٦ رد قضي ما سئول فلو يكون  
كالإقرار أو كالمدينة ؟

٢٥٧ يقول : إن حلفت وإلا قضيت  
عليك ثلاثاً فإن لم تحلف قضى  
عليه ، وإذا سألته للمدعى ذلك  
يقال للسائل : لك رد العيين على  
المدعى فإن رده حلف المدعى  
وحكم له .

٢٥٨ إن سئل أيضاً ، صرحتها فإن  
عاد أحدها ، فهل يميني ؟  
سمعتها في هذا المجلس

٢٦١ إن قال المدعى لي بينة بعد فوزه  
ما لي بينة .

٢٦٣ إن قال لي بينة وأريد منه  
فإن كانت عذراء فله إحصائه وإن  
كانت حاصرة ، فهل له ذلك ؟

٢٦٤ إن سكت مدعى مدعى ، ثم يمر  
وهم سكر قال له له أصي في  
أختي ، وإلا حلفت ما كلاً  
وقضيت عليك .

٢٦٥ إن قال لي حسباب أريد أن  
أظنه . لم يلزم المدعى انظاره

٢٦٦ إن قال : قد قصصه أو قد أراي  
ولي بينة بالقصة ، أو ، إدرا .  
وسأل الإطر أطر ثلاث فإن  
عجز حلف مدعى على بني مادته  
واسحق

٢٦٧ إن ادعى عليه عينا في يده فأقر  
بها بغيره حصل الخصم فيها بين

كان لغيره له حاصراً ما كلاً مثل  
بين ادعاء نفسه ، ولم يمكن له  
بينة حلفه وأخذه

٢٦٧ وإن قال ليس لي ولا أعلم لمن  
هي ؟ سلمت لي المدعى

٢٦٩ إن أقر بها لعائت ، أو صي ،  
أو محمول ثم إن كان للمدعى  
بينة ، سلمت إليه وهل حلف ؟  
وإن لم يكن له بينة ، حلف مدعى  
عليه ، أنه لا يلزمه سدسها إليه ،  
وأقرت في يده

٢٧٠ أن أقم بينة أنها من سبي ،  
فلا تحلف وإن أقر بها لمحمول ،  
وإن لم يرد أن تعرفه أو جعلك  
ما كلاً

٢٧١ لا صح الدعوى بلا عذر مدعى  
يظن بها المدعى

٢٧٣ الدعوى في الوصية والإقرار .

٢٧٦ إن كان المدعى عينا حاصرة :  
عنها وإن كانت عينة : ذكر  
صحتها ، وإن كانت تالفة من دوات  
الأمنالك : ذكر قدرها وحفظها  
وصعب وإن لم يسط بالصفات  
٢٧٧ إن ادعى نكاحاً ، فلا بد من  
ذكر الثروة بعين إن حصرها ،  
وإلا ذكر اسمها ونسبها وذكر  
شروط النكاح ، وأنه روحها  
بولي مرتد وشهدى عدل ، ورصاها

٢٧٨ إن ادعى مدعى ، أو عقد سواء

٢٧٩ إن ادعت امرأة نكاحاً عن رجل

٢٩٦ المراد بالثغف . تعريض الحاكم .

» الفرق بين اليهود والحاكم

٢٩٧ من ثبت عدائه مرة . فهو محتاج إلى تحديد البحث عن عدائه مرة أخرى ؟

٢٩٨ إن ادعى على عاتب ، أو مستر في ليل ، أو مب ، أو صبي ، أو محبون . وله بينة

٢٩٩ هل يحلف المدعى : أنه لم يرا إليه منه ، ولا من شيء منه ؟

٣٠٠ إذا قسم العائب ، أو بلغ الصبي ، أو ألقى الحبوب

» إذا كان الخصم في البلد عائلاً عن المجلس

٣٠٢ إن امتنع من الحضور . سمعت البينة ، وحكم به

٣٠٣ إن ادعى أن أمه مات عنه وعن أخ له عاتب ، وله مال في يد فلان أو دين عليه . فأقر للمدعى عليه أو ثبت بينة : سلم إلى المدعى بنيه ، وأخذ الحاكم نصيب العاتب لحفظه له

٣٠٤ إن ادعى أحد الوكيلين الوكالة وآخر عاتب ، ونم بينة .

» الحكم في القصة المشتملة على عدد أو ثمان على واحد معهما وغيره .

» هل حكمه لطفة : حكم لثانية ؟

» إن ادعى بسان . أن الحاكم حكم له بحق فصدفه : قبل قوله الحاكم

وادعت معه نفقة أو مهرآ سمعت

دعواها . وإن امتنع سوى الكاح

٢٨٠ إن ادعى قتل مورثه ذكر العاتب وأنه انصرف به أو عذرته عنه وأنه قتل عمداً ، أو خطأ ، أو شبه عمد

٢٨١ إن ادعى شيئاً على قومه غير حسن حجة

وتصر في بينة بعدله طاهراً ، وناظراً .

٢٨٥ إذا علم الحاكم عدسهما

٢٨٧ إلا أن رتبهما . فيعرفهما ، وإن حرجهما ، شهود عليه

» ولا سمع المخرج إلا مضمراً عما يقدح في العدالة .

٢٨٩ إن جعل حاله : طالب شئى تركه . ويكنى في التركة شاهدان

٢٩١ إن عدله اثان ، وحرجه اثان فالخرج أولى

٢٩٢ إن سأل للمدعى حسن للشهود عنه . حتى تركي مشهوده

٢٩٣ إن أقام شاهداً ، وسأل حبيه حتى يقم الآخر ، ولا يقل في التهمة والمخرج وتعدد البينات والتمرف ورسالة لا قول عدلين .

٢٩٥ من رتب الحاكم يسانون سرا عن الشهود بركة أو حرج

» من سأل حاكم عن تركته من شهد عدله

٢٩٦ من نصب للحاكم محرجاً وتعدى بحج



٣٠٥ هل يقل في الثبوت المبرد؟

٣٠٦ إن لم يذكر الحاكم ذلك ، فشهد

عدلان : أنه حكم له .

» إذا شهد عبد الحاكم انسان : أنه

حكم عدلان ، هل يملك ؟

» أحصوا قصة دي لدس

٣٠٧ إن شهدا أن ثلاثاً وثلاثاً شهدا

عندك بكنا الخ .

» إن شهد به أحد لسكن وجده

في قنطرة تحت خنمه عطف .

» كذلك الشاهد إذا رأى حطه في

كتاب شهادته ، ولم يذكرها .

٣٠٨ رواية شافعية أنه لا يشهد إذا

حر .

» من عم الحاكم أنه لا يمرض بين أن

يذكر أو يسند على معرفه الخطأ له

» من كان له على إنسان حق ، ولم

يملكه أخذه بالحاكم ، وقدر له على

مال له .

» اختار عامة شيوخ عدم حوار

أحده .

» ذهب بعض المتقدمين إلى حوار

أحده .

» خرج أبو الخطاب من الرهن

يركب وعقب مما يفتق عنه .

٣٠٩ قول الرسول صلى الله عليه وسلم

لشد « خدي ما تكفيك ووليك »

» وهرق بأن للمرأة يداً وسلطاناً

وسب بصفة ذم

٣١٠ أباخ في رواية أخذ الضيف من

ماله من لم يقره .

٣١٠ إذا ظهر السبب لم يحجر الأحد

بغير إذن .

» قوله صلى الله عليه وسلم لشد .

حكم لا يتيا

» حيث حوّر الأحد امر إذن

فيكون في الناس

» إذا قدر على أخذه بعد حكمه حر

له أخذه

٣١١ إذا ار أن يشيع في الناس حوار

الأخذ ولو قدر بالحاكم

» محل الخلاف إذا لم يكن قد أخذه

فهر

» ما يمس إلى فيه

» إن حجه دمه ، فلا تحجده الآخر

» لو حجه دمه حار له أحد قدر

خفه ولو من غير حجه

٣١٢ حكم الحاكم لأمر الذي عن

صفه في الناس

» هل يراد العقود والصفوح ؟

» حكم الحاكم في الأمر المصنف فيه

» لو حكم حنفي لحبلى أو شافعي

شفعة حوار .

» من حكم لجهنم أو عليه بما يخالف

أحده .

٣١٢ إن دفع حتى متروك اسمية

حكمه تصح شافعي

٣١٣ متى عد أن اليه كاذبة . لم يعد

» إن باع ماله في دين ثبت بينة ورور

» هل يباح له بالحكم ما اعتقد محرمة

من الحكم

٣١٣ ما أخذ به تأويل ، أو مع جهل .  
 » من حكمه سفر زور روجه امرأة  
 ٣١٤ إن حكم بطلاقها ثلاثا بشهود زور  
 » لو رد الحاكم شهادة واحد  
 رؤية هلال رمضان الخ .  
 » هذا الرد أقوى لاحكام  
 » أمور الدين ولعادات المشتركة  
 لا يحكم فيها إلا الله ورسوله  
 ٣١٥ غور أن يحسم الواحد رؤية  
 كالغص .  
 » لو رفع إليه حكم في مختلف فيه  
 لا يلزمه تحضه . ليعينه الخ  
 » وكذا لو كان يحسم الحكم مختلفا  
 فيه  
 » الحكم بالسكول والشاهد واليمين  
 » بما يروحه عدم لزوم التعبد إذا  
 كان الحاكم لا يرى صحة الحكم  
 ٣١٦ إذا صادف حكمه محتضا فيه لم يله  
 ولم يحكم فيه . حرر تحضه .  
 » يحسم الحكم في نفس . لا يكون حكما  
 يصححه الحكم فيه . يمكن بوجده  
 آخر روجه اعاده .  
 » قول ابن قيس : إن التعبد حكم  
 » كذلك فسر السعد بالحكم في  
 شرحه مع  
 ٣١٧ قال ابن قيس : الله . يعرض  
 هل هو حكم أم لا  
 » لظاهر أنه حمل بالحكم وبمضاه  
 » لو رفع إليه حصان عدته هـ

٣١٨ لو دعي في صحة السكاح لم يمارى  
 شعر احتجاده .  
 » لو مان حطؤه في إتلاف مخالفة  
 دليل قاطع .  
 » في تضمين مفت ليس أهلا وحيثان  
 » خطأ للفق كخطأ الحاكم أو الشاهد  
 » بوجده بعد الحكم كغير الشهود .  
 » أو فسهم روجه تحضه . والرجوع  
 بالملك أو بدله الخ .  
 » إن كان الحكم لله بإنالاي حسي  
 أو بما سرى إليه الخ .  
 ٣١٩ إذا بان فسهما وكدهما وقت  
 الشهادة : تحض الحكم الأول . ولم  
 شر له بعده  
 » إن بانوا عيدا أو والدآ أو ولدا ،  
 أو عدوا الخ .  
 » قال ابن قيس : إذا حكم بشهادة  
 شاهد ، ثم ارتاب في شهادته : لم  
 حرره الرجوع في حكمه  
 ٣٢٠ إن شك في رأى الحاكم .  
 » لا يستمر في نفس حكم الحاكم علم  
 الحاكم بالخلاف  
 » إن قال عدت فلهما فدية أو  
 زور وكرهى السقطان على  
 الحكم بهما  
 ٣٢١ باب حكم كتاب القاصي إلى  
 لقاصي

- ٣٢١ قبل في المال وما يقصد به المال .  
 » لا يقل في حق الله تعالى .  
 » هل يقل فيما عدا ذلك ؟  
 ٣٢٢ كتاب القاصي إلى القاصي حكمه  
 كاشهادة على الشهادة  
 » لا يجوز نقص الحكم بالكتاب  
 القاصي الكاتب  
 » لا يقدح في عدالة البيعة  
 » هو فرع لمن شهد عنه . وأصل  
 لمن شهد عليه .  
 » يجوز أن يكون شهود العرع فرعاً  
 لأصل .  
 » يجوز كتاب القاصي فيما حكم به  
 لبيعه في المادة القرينة ومادة  
 القصر .  
 ٣٢٣ حور فيما ثبت عنه بهكم به في  
 المادة البعيدة دون القرينة .  
 » إذا أجبر حاكم الآخر بحكمه يجب  
 العمل به  
 » يكون في كتابه « شهدا عندي  
 بكذا » لا « ثبت عندي » .  
 » لو أثبت حاكم ماله في دعواه لبراء  
 ٣٢٤ إن رأى الحلي التوثيق حكمه  
 » حكم المالكي - مع عمه - خلاص  
 العلماء في الخط - لا مع كونه  
 محققاً فيه  
 ٣٢٥ للحلي الحكم بصحة الوقف .  
 » مثل ذلك لو ثبت عند حلي وقف  
 على نفس آخر  
 » حذور أن كتب في قاص معين  
 وبلى من صل إليه كذا هذا  
 ٣٢٤ فإذا وصل إلى للكتوب إليه دفعا  
 إليه الكتاب الخ .  
 » بقولان « أشهدنا عليه » .  
 » اعتبر الحرق قولها « قرىء  
 عينا »  
 » الذي يعني فهو شهادة من شهد  
 » أن هذا كتاب فلان إليك كذا  
 من عمله »  
 » كراه في غير عمله ، أو بعد عمله  
 كره  
 » هل يجوز أن يشهد على القاصي  
 ما أنه أو حكم به - الشاهدان  
 اللذان شهدا عنه - ملحق الحكم به ؟  
 » إذا بطل بعض الشهادة بطلت .  
 ٣٢٦ عند شائعة يجوز أن يكون  
 الشاهدان بحكم القاصي هما اللذان  
 شهدا عنه الخ .  
 » أفني بطل قاصي القصة الحلي .  
 » من كتب كتاباً وأدرجه وختمه  
 وقال « هذا كذا » إلى فلان ،  
 أشهد على ما فيه » .  
 » سرح الخوار يقول الإمام أحمد .  
 » إنما وجدت وصية الرجل  
 مكتوبة عند رأسه الخ .  
 ٣٢٧ إذا عرف للكتوب به أنه خط  
 القاصي الكاتب وختمه الخ  
 » يشترط لقول الكتاب : أن  
 يعرف للكتوب إليه أنه خط  
 القاصي الكاتب وختمه .



٣٣٢ لو سأله مع - الاشهاد - كتابة  
ما جرى لزمه ذلك

» السجل ، والمضمر .

٣٣٣ لابد أن يذكر في المضمر « في

محلى حكمه » . ويدكر في السجل

» عتصر من حدين » .

٣٣٤ باب القسمة

» قسمة الأسلاك حائرة . وهي نوعان

قسمة راس . وهي مافها صرر ،

أو رد عوض من أحدها .

» وهي حائرة بحري تسع .

٣٣٥ صرر تسع من القسمة هو نقص

القيمة بالسوية .

» أو لا يتعمان به مقسوماً .

٣٣٦ إن كان الصرر على أحدهما دون

الآخر . فطلب من لا يصدر

القيم الح

٣٣٧ إن كان بينهما عيب ، أو نحوها .

فطلب أحدهما قسمها أعياناً بالقيمة

لم يجبر الآخر .

» محل الخلاف : إذا كانت من جنس

واحد

» الأجر واللين للتساوى من قسمة

الأجزاء .

٣٣٨ إن كان بينهما حائط : لم يجبر

للتصع من قسمة . فإن استهزم :

لم يجبر على قسم عرصه

» إن علب قسمها طولاً الح .

٣٣٧ من عرف حطة : عمل به . فإن

حصص وأسكر مصوبه فكاعتراه

بالصوب

٣٣٨ تنازع الفقهاء في كتاب الحاكم .

هل يحتاج إلى شاهدين على لفظه ،

أم واحد ؟ الح .

» لو كتب شاهدين في شاهدين

من بلد الكسوف إليه بإقامة

الشهادة منه ح

٣٣٩ يقل كتب القاضي في الحيوان

بالصفة

» يستأخذ إليه محرم الحق خيط

لا يخرج من رأسه . وأحد منه

كفيل .

» إن كان للدعي جارية

٣٣٠ بحكم القاضي الكاتب بالعين

العائنة بالصفة للعترة .

» وإذا وصل نكبت سلمها الكدوب

إليه إلى المسمى

» هل يحضر ليشهد التهود على

عنه . كما في التهود به ؟

» ظاهر كلامهم . لا يصرد ذكر الجدة

في نسب .

٣٣١ إن أصبحت حال القاضي الكاتب

بمرل أو موت ح

٣٣١ إذا حكم عليه ، فقال له : اكب لي

في السكائب أنت حكمت على »

» كل من نعت له عبد حاكم حق ،

أو نعت برأيه له

٣٣٨ حيث قلنا بحوار القصة في هذا .

فيل : لكل واحد ما يليه

٣٣٩ إن كان بينهما دار لها علو وسفل

فطلب أحدهما قسمها : لم يحرج

المتع من قسمها .

» إن كان بينهما صانع لم يحرج للمتع

من قسمها .

» فرقوا بين المهايأة والقصة .

٣٤٠ إن تراضيا على قسمها كذلك .

أو على المنافع بالمهايأة : حاز .

» لو رجع أحدهما قبل استيفاء

نوته .

٣٤١ لو انتقلت - كانتقال ملك ووقف -

فهي من موقوفه

» نفقة الحيوان مدة كل واحد عليه

٣٤٢ إن كان بينهما أرض ذات زرع .

فطلب أحدهما قسمها دون الزرع

فسمت .

» إن طلب قسمها مع الزرع - لم يحرج

الآخر

» إن تراضوا عليه والزرع صيل

أو قطين : حاز . وإن كان بنرا

أو سابل قد اشتد حبها الخ .

٣٤٣ إن كان بينهما نهر ، أو قناة ،

أو عين يضع ماؤها : فالأهل بينهما

على ما اشترطه عند استخراج ذلك

» إن اتفعا على قسمه بينهما حاز

» إن أراد : قسم ذلك بنصب خشة ،

أو حجر مستو في مصدم الماء . فيه

ثماني على قدر حق كل واحد

مهما .

٣٤٣ إن أراد أحدهما أن يسقي بحصيه

أرض ليس لها رسم شرب من

هذا النهر .

٣٤٤ النوع الثاني قصة الإحبار

وهي مالا ضرر فيها ، ولا رد

عوض من حسن واحد ، سواء

كان بما فيه اسرار أو لم فيه .

٣٤٥ إذا حلب أحدهما قصة ، وأتى الآخر

أحمر عليه .

» هل لشريك أخذ قدر حقه بدون

إذن الحالك في قصة الإحبار في

المثل المشترك ؟

٣٤٦ يقسم الحالك في قصة الإحبار

إن ثبت ملكهما عنده

» كلام الإمام أحمد عام في كل مائت

ألفه ملكهما وما لم يثبت بجميع

الأموال اتفق ناع

٣٤٧ هذه القصة إفراز حق أحدهما

من الآخر . في ظاهر المذهب .

وليس بيطاً .

٣٤٨ فوائد . منها : يجوز قسم الوقف

» ومنها : إذا كان نصف القار

طلقاً وصفاً وقفاً .

٣٤٩ ومنها : حوار قصة الثمار حرماً

» إذا حلب لا يبيع تقاسم .

٣٤٩ لو حلف لا يأكل مما اشتراه

زيد الخ .

٣٥٠ لو كان بينهما ماشية مشتركة الخ

كاتب مملوكة . ودفعة إلى كاتب  
محله . وانورد إن كانت نفسه  
٣٥٦ كيفما أقرع حار ، إلا أن الأحوط  
أن يكتب اسم كل واحد من  
الشركاء في رقة .

» إن كتب اسم كل سهم في رقة .  
وقال : أخرج مدقة باسم فلان  
وأخرج شبة باسم الثاني .  
وذلكه لثالث حار .

٣٥٧ » كاتب السهم بمدة . كئلانه .  
لأحدهم نصفه وبالأخر ثلث السهم  
٣٥٨ » قسمة الإحار أربعة أقسام .

» إن ادعى أحدهم عقد فلان فاسم  
» منهم . وأشهدا على راصم  
لم يلفت إليه .

٣٥٩ » إن كان فلان قسمة قاسم الحاكم :  
فمن يدعى القيمة وإلا فالقول  
قول للسكر مع عبه .

» إن كان فلان قسمة قاسمهم الذي  
صبوه . وكان فلان اعتبرنا فيه  
الزعمى من القرعة : لم تسمع دعواه  
» إن دعواهم . ثم استحق من حصة  
أحدهم شيء معين .

٣٦٠ » لو كان المستحق من الحصين .  
وكان ميا : الخ  
» إن كان شاعا فيها . فهل تطل  
القسمة ؟

٣٦١ » لو كان المستحق مشاعا في أحدهما  
» الوحيين الأولان فرع على قول  
صحة تمزيق الصفة .

» إذا اقتسم دارين قسمة تراص .

٣٥٠ » إذا قاما وصرحا : لهما

» قسمة للرهنون مشاعا

» ثوب الحار .

٣٥١ » ثوب الشعبة بالقسمة .

» قسمة القشاركين في الهدى أو  
الأضاحي .

٣٥٢ » لو طهر في القسمة عن حاجش

» إذا مات رجل وروحه حامل المص

» قسمة الدين في دم الترماء .

» فمن أحد الشريكين صفيه من  
المان لشريك الثاني مع عنة الآخر .

٣٥٣ » لو اقتسم أرضا أو دارين ثم  
استحدثت لأرض الخ .

» لشركاء أن يصوا قاسما بينهم  
بينهم . وأن يألوا الحاكم نفس  
قاسم بينهم .

» شرط من يصيب أن يكون  
عدلا عادلا بالقسمة .

» متى عدلت السهام وخرجت  
القرعة : لزممت القسمة .

٣٥٤ » يحمل أن لا يرم فلان فيه رد  
مخروج القرعة

» لو خير أحدهما الآخر : لزم رضاهما  
وخرقهما

» إن كان في القسمة نفوس : لم يحز  
أقل من قاسمين .

٣٥٥ » تنجز آخره القاسم .

٣٥٦ » إذا سألوا الحاكم قسمة غنار لم  
يثبت عنده أنه لهم : قسمة .

» يعدل القاسم السهام بالأحرار إن



٣٧١ في أحدهما في نصيبه ، ثم خرج  
الدار مسحقاً ، وتقدم ساؤه  
رجع نصف قيمته على تركته  
٣٧٢ أما قسمة الإحصار إذا ظهر نصيب  
أحدهما مسحقاً النخ .  
٣٧٣ إن خرج في نصيب أحدهما عيبه ،  
فله دفع القسمة .  
» إذا قسم الورثة لغيرهم ، ثم ظهر  
على أحد دين ، فإن قلت هي  
إقرار حق : لم يطل القسمة النخ  
٣٧٤ لا يمنع الدين على الميت قبل التركة  
للورثة .  
٣٧٥ إذا اقتسما ، حصلت الطريق في  
نصيب أحدهما ، ولا تنفذ للآخر  
طيات القسمة .  
٣٧٦ مثل ذلك في الحكم لو حصل  
طريق الماء في نصيب أحدهما  
» لو كان للدار طقة ، فوُقت في  
حق أحدهما .  
» لو ادعى كل واحد : أن هذا  
البيت من سهمي ،  
» يجوز للأب والوصي قسم مالك  
الولي عليه مع تركته ؟  
٣٧٧ باب الدعاوى والبيعت  
» تعريف الدعاوى لغة وتربط  
» ادعى من بدأ سكت رطل  
وسكر من بدأ سكت ترك  
٣٧٨ وهل من دس بدينه ؟  
نعم ، من دس غيره  
٣٧٩ فائدة : خلاف

٣٧١ في أحدهما في نصيبه ، ثم خرج  
الدار مسحقاً ، وتقدم ساؤه  
رجع نصف قيمته على تركته  
٣٧٢ أما قسمة الإحصار إذا ظهر نصيب  
أحدهما مسحقاً النخ .  
٣٧٣ إن خرج في نصيب أحدهما عيبه ،  
فله دفع القسمة .  
» إذا قسم الورثة لغيرهم ، ثم ظهر  
على أحد دين ، فإن قلت هي  
إقرار حق : لم يطل القسمة النخ  
٣٧٤ لا يمنع الدين على الميت قبل التركة  
للورثة .  
٣٧٥ إذا اقتسما ، حصلت الطريق في  
نصيب أحدهما ، ولا تنفذ للآخر  
طيات القسمة .  
٣٧٦ مثل ذلك في الحكم لو حصل  
طريق الماء في نصيب أحدهما  
» لو كان للدار طقة ، فوُقت في  
حق أحدهما .  
» لو ادعى كل واحد : أن هذا  
البيت من سهمي ،  
» يجوز للأب والوصي قسم مالك  
الولي عليه مع تركته ؟  
٣٧٧ باب الدعاوى والبيعت  
» تعريف الدعاوى لغة وتربط  
» ادعى من بدأ سكت رطل  
وسكر من بدأ سكت ترك  
٣٧٨ وهل من دس بدينه ؟  
نعم ، من دس غيره  
٣٧٩ فائدة : خلاف

أنه اشتراها من الداخل قال  
القاضي : تقدم بيته الداخل .

٣٨٢ لو كانت في يد أحدهما وأقام كل  
واحد منهما بيته الحج .

٣٨٣ لا تسع بيته الداخل قبل بيته  
الخارج وتعديلهما

» القسم الثاني : أن تكون العين  
في أيديهما فيتعالفان ويقسم بينهما

» إن تنازعا مائة بين هر أحدهما  
وأرض الآخر : تعالفا وهي بينهما

٣٨٤ إن تنازعا صدياً في أيديهما .

» إن كان ميراثاً ، فقال : إلى حر ،  
فهو حر إلا أن تقوم بيته برفقه .

» إن كان لأحدهما بيته : حكم له بها .  
وإن كان لكل واحد بيته قسم

أقسامهما تاريخاً

٣٨٦ إمت وقتت إحداها وأطلقت  
الأخرى فهما سواء .

» إن شهدت إحداها بالملك والأخرى  
بالملك والتنازع فهل تقدم بذلك ؟

٣٨٧ لا تقدم إحداها بكثرة الصدق ،  
ولا بالأشهاد بالمداينة .

٣٨٨ لا يقدم الرجلان على الرجل  
والرأتين .

» وهل يقدم الرجلان على الشاهد  
» عدم الشاهدان على الشاهد

واليمين في أحد الوحيين .

٣٨٩ إذا ساوتا عارضتنا وقسمت العين  
بينهما ميراثين .

٣٩٠ مفتاً الخلاف : إذا تعارض  
الدليلان الحج

صاحب العلو . إلا أن يكون تحت  
الفرجة مسكن لصاحب السفل .

فيكون بينهما .

٣٧٦ إن تنازعا السقف الذي بينهما .  
» لو تنازعا الصحن والفرجة في الصدر

٣٧٧ إن تنازع المؤجر والمستأجر في روف  
مفلوح ، أو مصراع له شكل

مصبوب في الدار .

٣٧٨ إن تنازعا داراً في أيديهما .  
فادعيا أحدهما ، وادعى الآخر

صعباً : جعات بينهما نصيبين .  
واليمين على مدعى النصف

» إن تنازع الزوجان ، أو ورنهما  
في قماش البيت . فما كان يصلح

للرجال فهو للرجل . وما كان  
لنساء فهو للمرأة . وما كان يصلح

لهما فهو بينهما

٣٧٩ إن اختلف صامعان في قماش وكان  
لهما ، حكم بآله كل صاعداً لصاحبهما

وإن كان لأحدهما بيته حكم  
له بها .

» إن كان لأحدهما بيته حكم له بها  
٣٨٠ إن كان لكل واحد بيته حكم

بها للمدعى .

٣٨١ لو أقام كل واحد منهما بيته أمها  
تحت في ملكه تعارفا

٣٨٢ إن أقام الداخل بيته : أنه اشتراها  
من الخارج وأقام الخارج بيته

- ٣٩٩ إن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد : لم تسمع البيعة ، حتى يقول : وهي في ملكه وتشهد البيعة به
- ٣٩٢ إن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد وهي في ملكه وادعى الآخر أنه اشتراها من عمرو وأقام بذلك بينين - تعارضتا
- » إن أقام أحدهما بيعة أنها ملكه وأقام الآخر : أنه اشتراها منه أو وقفها عليه ، أو أعتقه قدمت بيعة
- ٣٩٣ لو أقام رجل بيعة أن هذه النار لأبي خلفها تركه . وأقامت امرأته بيعة أن أباه أسدقها إياها : فهي للمرأة .
- » القسم الثالث . نداعيا عبدا في يد غيره ، وأحوال ذلك .
- ٣٩٦ إن دناها صاحب اليد لعمه .
- ٣٩٧ الحكم فيما لو لم تكن يد أحد » إن كان الدعي عبداً فافر لأحدهما م ترجيح بغيره وإن كان لأحدهما بيعة : حكم له بها .
- » إن كان لكل واحد بيعة تعارضت والحكم على ما تقدم .
- ٣٩٨ لو أقام ستة ربه ، وأقام بيعة عمرته تعارضتا
- » لو كانت المين بيد ثالث أقر بها لها . أو لأحدهما لاسه له
- » إن أقر صاحب اليد لأحدهما لم ترجح بذلك .
- ٣٩٩ لو ادعاهما أحدهما وادعى الآخر تصعبا . وأقاما بينتين
- » إن كان في يد رجل عبد فادعى أنه اشتراه من زيد وادعى العبد أن ربه أعتقه وأقام كل بيعة
- ٤٠٠ إن كان لعمد في يد زيد لثالث فالحكم فيه حكم ما إذا ادعيا عينا في يد غيره .
- » إن كان في يد رجل عبد فادعى عليه رجلان البيع
- » وإن كان في يد رجل عبد فادعى عليه رجلان . كل واحد منهما : أنه اشتراه من ثمن مائة . صدقهما لزمه الثمن لكل واحد منهما .
- ٤٠١ وإن أنكرهما : حلف لها وريه وإن صدق أحدهما : لزمه ما ادعاه وحلف للآخر البيع
- » إن اتفق تاريخهما : تعارضتا ، والحكم على ما تقدم في تعارض البيتين
- » وإن ادعى كل واحد منهما : أنه ادعى إياه فأبى وأقام بيعة : قدم أسقطهما تاريخهما .
- ٤٠٢ بشرط أن يقول « هو ملكي » لو أطلق بيتان أو إحداهما في هذه الحالة تعارضتا .
- » إن قال أحدهما عصبى إياه . وقال الآخر ملكيه أو أقر لي به له



٤٠٣ لو ادعى أنه آخر البيت مشرة .  
فقال للشارح : بل كل الدار ،  
وأقاما بين

٤٠٤ باب تعارض البيتين

» إذا قال محمد : من قبل فأت  
حر انح .

» لو قال : إن مت في الحرم ، فسلم  
حر . وإن مت في صحر فسلم  
حر الخ .

٤٠٥ لو لم يتم يمينه . وجهه وقت موته  
رفاه .

» إن قال : إن مت من مرضي هذا :  
فسلم حر ، وإن رثت فسلم حر

٤٠٦ لو قال : إن مت من مرضي هذا  
فسلم حر ، وإن رثت فسلم حر  
وأقاما بينين

» ولو قال ذلك وجه في أيهما مات  
» ولو قال : من مرضي ، بدل  
» في مرضي ، وجه في أيهما مات .

٤٠٧ إن تلف ثوب . وشهد بيمينه  
أن قيمته عشرون . وشهدت  
أخرى أن قيمته ثلاثون  
» لو كان لكل قيمة شاهدت الأقل  
بها

٤٠٨ لو ماتت امرأة وانها . فقال  
روحها . ماتت فور ثاها ، ثم مات  
ابن فورته انح

٤٠٩ إن أقام كل واحد منها يمينه مدعوا  
تعارضتا ، وسقطتا .

٤١٠ إن شهدت بيمينه على من أنه  
وصى بعتق سالم وهو ثلث ماله .  
وشهدت أخرى : أنه وصى بعتق  
عالم ، وهو ثلث ماله .

» إن شهدت بيمينه عالم أنه رجع  
عن عتق سالم سبق عالم وحده  
» إن كانت قيمة عالم سدس المال  
وبينه أحية قلب

٤١١ إن شهدت بيمينه : أنه أعتق سالما  
في مرضه ، وشهدت أخرى : أنه  
أوصى بعتق عالم الخ

» لو كانت ذات النسب الأخصيه  
فكذلك ، أو أخته الخ

» إن جهل السابق : عتق أحدهما  
بالقرعة

٤١٢ إن قالت : ما أعتق سالما ، وإنما  
أعتق طالما : عتق عالم كله .

» إن كانت الموارثة طاسقة ، ولم تظن  
في يمينه عالم عتق سالم كله الخ

٤١٣ إن كذبت بيمينه سالم على  
الصدان

» إذا مات رجل وحلف ولدين  
فادعى كل واحد منهما : أنه مات  
على يمينه . فإن عرف أصل يمينه  
فالقول قول من دسه

٤١٥ إذا حلف المسلم أنه أخوه .  
وه ثم بيمينه فالبراء بينهما

» هذه الأحكام إذا لم يعرف أصل  
دسه

- ٤١٥ إن أقام كل واحد منهما يمينه أنه مات على دينه تعارضا
- ٤١٦ إن عرف أصل دينه نظرنا في لفظ الشهادة الخ
- ٤١٧ إن قال شاهدان : نعرفه مسلما ، وقال شاهدان : نعرفه كافرا الخ .
- ٤١٨ لو شهدت بيعة : أنه مات ناطقا بكلمة الإسلام ، وبيعة : أنه مات ناطقا بكلمة الكفر
- » إن خلف أبوين كافرين ، وابن مسلمين ، فاحتلفوا في دينه . فالقول قول الأموس
- ٤١٩ إن خلف أباه كافرا ، وأما امرأة مسلمين . واحتلفوا في دينه . فالقول قول الابن .
- ٤٢٠ لو أقام كل واحد سنة ذلك ، فهو يتعارضان ؟
- » لو خلف كافرا ابنين مسلما وكافرا فقال المسلم : أسمت عبد موب أبي له
- » لو خلف حرانا حر واجبا كان عبدا الخ
- ٤٢١ لو شهدا على ابنين قتل . فشهدا على الشاهد من . صدق الولي الكل ، أو الآخر من الخ .





# الأَنْصِفُ

فَمَعْرِفَةُ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمِجَلِّ أَنْعَمَ بِنَحْبِلِ

تَأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

عبد الله بن عبد الرحمن بن شيبان المشهور

الحلي رحمه الله ورحمته

---

صححه وحققه

محمد حامد الفقي

---

الجزء الحادي عشر

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقروءة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

مطبعة السنة المحمدية  
١٧ شارع سريخ باشا الكبير - القاهرة  
تليفون ٧٩٠١٧

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

## بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب الأيمان

قائمة : الحلف على المستقبل : إرادة تحقيق خبر في المستقبل ممكن بقول يقصد به الحث على فعل الممكن أو تركه .

والحلف على الماضي : إما ريث . وهو الصادق ، أو عهوس . وهو الكاذب .  
أو لمو

قال صاحب الرعاية . وهو مالا آخر له فيه . ولا يتم عليه ، ولا كفارة  
وقيل : ليمين حلف خبرية تؤكد بها أخرى خبرية . وما كشرط وجزاء .  
ويأتي ذلك في الفصل الثاني

قوله ﴿ وَالْيَمِينَ الَّتِي تَجِبُ بِهَا الْكَفَّارَةُ : هِيَ الَّتِي يَلْقَاهُ تَعَالَى ،  
أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ﴾ .

كوجه الله من عليه وعظمته وعزته ، وإرادته ، وقدرته ، وعلمه فتصدق  
بذلك اليمين . وتجب الكفارة . ولو بوى مقدوره ، أو معلومه ، أو مراده . على  
الصحيح من المذهب المنصوص عنه .

وقيل : لا تجب الكفارة إذا بوى مقدرة الله مقدوره ، وعلم الله : معلومه ،  
و بإرادة الله : مراده

ويأتي أيضاً ذلك قريباً .

قوله ﴿ الثَّانِي مَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ . وَإِخْلَاقُهُ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ ،  
كَالرَّحْمَنِ ، وَالرَّحِيمِ ، وَالْعَظِيمِ ، وَالْقَادِرِ ، وَالرَّبِّ ، وَالْمَوْلَى ، وَالرَّازِقِ

ونحوه . فهذا إن توى بالتقسيم به اسم الله تعالى ، أو أطلق : فهو يمين  
وإن توى غيره : فليس يمين .

هذا الذي ذكره في « الرحمن » - من أنه يسمى به غيره ، وأنه إن بوى به  
غيره ليس يمين - احتاره ابن عدوس في تذكره  
وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
ورعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم  
والصحيح من ذهب أن « الرحمن » من أسماء الله الخاصة به ، التي  
لا يسمى بها غيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا أولى  
قال في الفروع : و « الرحمن » يمين مطلقاً على الأصح .  
قال الزركشي : هذا الصحيح  
وحزم به في الهداية ، والحرر ، والنظم ، والوجيز  
وأما « الرب » و « الخالق » و « الرارق » فالصحيح من ذهب : ما قاله  
المصنف من أنها من الأسماء المشتركة وأنه إذا بوى بها القسم ، وأطلق اعتقدت  
به الجبن وإن بوى غيره ليس يمين .

جزم به في الشرح ، وشرح ابن منبج .  
وحرم به في الهداية ، والوجيز ، والحاوي في « الرب » و « الرارق » .  
وحزم به في المذهب ، والخلاصة في « الرب » .  
وقدمه في الرعايتين في « الرب » و « الرارق »  
وقدمه في الفروع في الجميع .

وحررها في التلخيص على رتبة « أقسم »  
وقال طلبة العقول : إن أتى بذلك معروفاً ، نحو « والخالق » و « الرارق »  
كان يميناً مطلقاً لأنه لا يستصل في التعريف إلا إلى اسم الله تعالى .



وقيل : يمين مطلقاً .

قال في لرعاية الكبري : وقيل : والخالق والرازق يمين لكل حال .

قوله ﴿ فَأَتَمَّمَا لَا يُدْعِي مِنْ أَشْمَائِهِ ، كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ ﴾ .

وكذا الخي ، والواحد ، والكريم .

﴿ فَإِنْ تَنْبُوهُ إِلَهُ تَعَالَى ﴾ فليس يميني ﴿ وَإِنْ تَوَلَّ كَانِ يَمِينًا ﴾ .

وهذا المذهب حرم به في الوحي ، وتذكيرة ابن عدوس ، ومشعب الأدي

وعيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والبلغة ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والفروع ، والتركيب ، وغيرهم

وقال القاصي وابن السكيت : لا يكون يميناً أبداً

وأطلقها في الرعايتين ، والحدوي الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَحَقَّ إِلَهُ ، وَعَهْدُ إِلَهُ ، وَأَيْمُ إِلَهُ ، وَأَمَانَةُ إِلَهُ ،

وَمِيشَاقُهُ وَقُدْرَتُهُ وَعَظَمَتُهُ ، وَكِبَرِيَّاتُهُ وَجَلَالُهُ وَعِزَّتُهُ ، وَنَحْوُهُ ﴾ .

كبرياته وعظمته وحجروته ، فهي يمين وهذا المذهب .

حرم به في المصنف ، والشرح ، والوحي ، وغيرهم في « أيم الله » .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والسكيت ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والرعائيتين ، والحدوي الصغير ، والفروع ،

وعيرهم .

وقطع به جميع الأصحاب في غير « أيم الله » و « قدرته » وجمهورهم قطع به في

غير « أيم الله »

وعنه لا يكون « أيم الله » يميناً إلا نسيه

وقيل إن نوى قدرته مقدوره ، وخصه معلومه ، ويراد به مراده : لا يمكن

يميناً ، كما تقدم

وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير

وقدمه في الرعاية الكبرى .

والمصوص حلاله .

ودكر ان عقيل الروابطين في قوله « على عهد الله وميثاقه » .

والذهب - أنه عيب مطلقاً

فأمره : بكرة الخلف بالأمانة .

جرم به في المعنى ، والنشرح ، وغيرهما .

وفيه حديث مرفوع رواه أبو داود<sup>(١)</sup>

قال الزركشى ، قلت : وظاهر رواية الأثر والحديث التحريم .

قوله « وَإِنْ قَالَ : وَالْهَيْدُ وَالْمَيْشَاقُ ، وَسَائِرُ ذَلِكَ »

كالأمانة ، والقدرة ، والمطعة ، والكبرياء ، والحلال ، والحرمة .

« وَلَمْ يُصِفْهُ إِلَى قِيَمَتِهِ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا إِلَّا أَنْ تَوَيَّ حَقَّةَ اللَّهِ تَعَالَى »

إذا بوى بذلك صفته تعالى . كالنبيأ قولاً واحداً

وإن أطلق لم تكن نبياً . على الصحيح من المذهب .

حرم به في الهداية ، والمذهب ، ومحبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوحيير ، وغيرهم .

وهو ظاهر كلام المنطوق

وقدمه في الحرر ، والقروع ، وغيرهما .

وصححه في العلم ، وغيره

واختاره ابن عبدوس ، وغيره .

(١) عن ربيعة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف

بالأمانة فليس ما »

وعنه : لا يكون يمينا إلا إذا نوى .

استاره أبو بكر . قاله في الهداية .

وأطلقهما في الشرح ، والرعايتين ، والحدوي الصغير ، والزر كشي ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَعَمْرُؤُا اللَّهِ » كَانَ يَمِينًا » .

وهو المذهب مطلقاً ، وعليه جماعة الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والكافي ،

والبلغة ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوي ، والفروع ، وغيرهم .

ومحله في النظم ، وغيره .

قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب .

﴿ وَقَالُوا نُبْكَرُ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَتَوَى ﴾

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ بِكَلَامِ اللَّهِ ، أَوْ بِالْمُنْخَفِ ، أَوْ بِالْقُرْآنِ :

فَعَمَى يَمِينٌ . فِيهَا كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ » .

وكذا لو حلف بسورة منه ، أو آية هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

قال المصنف : هذا قياس المذهب .

وحرم به في الوجيز ، والسرور ، ومتنوع الأدعي ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،

والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : عليه بكل آية كفارة .

وهو القبي ذكره الخرق .

قال في القروع : ومنصوحه : بكل آية كفارة إن قدر .

قال الزركشي : نص عليه في رواية حرب وغيره .

وحله المصنف على الاستحباب .

قال الزركشي : وقول الإمام أحمد للوحوب أقرب ، لأن أحد روجه الله بما

نقله لكفارة واحدة عند العجز . انتهى .

وهه : عليه بكل آية كفارة ، وإن لم يقدر .

ودكر في الفصول وحها . عليه بكل حرف كفارة .

وقال في الروضة : أم إذا حلف بالصحف - عليه كفارة واحدة ، رواية

واحدة .

قائمة : قال ابن نصر الله في حواشيه : لو حلف بالتوراة والإنجيل ومحوهما

من كتب الله : فلا نيل فيها والطاهر أنها عين . انتهى

قوله « وإن قال : أحلف بالله ، أو أشهد بالله ، أو أقسم بالله .

كان يمينا »

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، والإخلاصة

والهادي ، والسكاي ، ونص ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والرعاية الصمري ،

والخاوي الصغير ، والوحيير ، والمور ، ومتنح الأدي ، وتذكرة ابن عدوس ،

وغيرهم

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والقروع .

وعه : لا يكون يمينا إلا نسية واحتره أبو بكر .

قائمة : لو قال « حلفت بالله » أو « أقسمت بالله » أو « آليت بالله » أو



« شهدت بالله » فهو كقوله « أحلف بالله » أو « أقسم بالله » أو « أشهد بالله » خلافاً ومذهباً .

لكن لو قال : نويت : « أقسمت بالله » الخبر عن قسم ماض ، أو « أقسم » الخبر عن قسم يأتي . فليس في الحكم في أحد الوجهين .  
اختاره المصنف ، والشارح . وهو الصحيح .

والوجه الثاني : لا يقل

اختاره القاضي .

وأطلقه « زر كشي »

قوله ( وَإِنْ قَالَ « أَعَزُّمُ بِاللَّهِ » كَانَ عَيْنًا )

وهو أحد الوجهين

قال في الفروع : قال جماعة : والعزم . وهو المذهب

ومال إليه الشارح .

وحرمه في المحرر ، والعم ، والرعاثن ، والحبي الصغير ، وتذكرة

ابن عدوس ، والمور ، وغيرهم

قال زر كشي : هو قول الجمهور

وقال المصنف ، والشارح : وذكر أبو بكر في قوله « أعزم بالله » ليس يمين

مع لإطلاق . لأنه لم يثبت له عرف الشرع ، ولا الاستعمال

ومأخذه . أنه غير يمين لأن معناه أقصد بالله لأصل

قوله ( وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ )

بني : فيها تقدم كقوله « أحلف » أو « أشهد » أو « أقسم » أو « حلفت »

أو « أقسمت » أو « شهدت » . يمكن جميعاً ، إلا إذا لم يذكر اسم الله ، وبني

به اليمين . كان يميناً بلا رابع

وإن لم يوج، فقدم المصنف : أنه لا يكون يمينا . وهو الذهب .

حرم به في الوخير ، وغيره .

وقدمه في المحرم ، والقروع ، وغيرها .

واختاره أبو بكر . قاله الرركشي .

قال ابن متبجاني شرحه : هذا للذهب .

وعنه : يكون يمينا

حصره القاضي ، وغيره .

واختاره الخرفي ، وأبو بكر . قاله في الهداية .

قال الرركشي : اختاره عامة الأصحاب الشريف ، وأبو الخطاب في

حلافهما ، وإس عقيل ، والشيرازي ، وغيرهم .

وصححه في الخلاصة ، والعلم

وأطلقهما في الهداية ، والذهب ، والمتوع ، والكافي ، والزعين ،

والحاوي الصغير .

وقال المصنف ، والشارح : « حرمت » و « أعزم » من يمينا ، ولو بوي لأنه

لا شرع ولا لغة ، ولا فيه دلالة عليه ، ولو بوي .

قال إس عقيل : روية واحدة

قلت : طاهر كلام المصنف هنا . أن فيه روايتين لكن أكثرهما

بذكر ذلك .

فأمرنا

إبراهيم : لو قال « فمما باقه لأفلس » كان يمينا وتقديره أقسمت فمما

بائه وكذا قوله « ألية بالله » فلا راع في ذلك .

ويأتي في كلام المصنف إذ قال « على يمين أو يمين » من يلزمه الكفارة ،

أم لا ؟

الثانية : لو قال « آيت الله » أو « آلى الله » أو « آنية بالله » أو « حلفاً بالله » أو « قسماً بالله » فهو حلف سواء بوى به اليمين أو أطلق . كما لو قال « أقسم بالله » وحكمه حكم ذلك في تفصيله .  
قاله المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَحُرُوفُ الْقَسَمِ : الْبَاءُ وَالْوَاوُ وَالنَّاءُ ﴾

قاله : فيها مظهر ومضمحل والواو : بلها مظهر فقط والناء : في الله خاصة على ما يأتي .

وظاهر كلام المصنف : أن هذه حروف القسم لا غير وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . فقطع به أكثرهم

وقال في المستوعب « ما الله » حرف قسم

والصحيح من المذهب : أنها يمين ماثية

قوله ﴿ وَالنَّاءُ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةٌ ﴾

بلا نزاع . وهو يمين مطقة . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي المعنى احتمال . في « الله لأقومن » يقبل قوله بنية أن قيامه بممونة الله

وقال في الترغيب : إن بوى ما الله أنتق ، ثم ابتدا « لأصلن » احتمال وجهين مطلقاً .

قال في الترمذ : وهو كطلاق

قوله ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَسَمُ بِغَيْرِ حُرُوفِ الْقَسَمِ . فَيَقُولُ :

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا . بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ ﴾ بلا نزاع .

في باب قال « الله لأقمن » مرفوعاً كأن يميناً ، إلا أن يكون من أهل

القرية . ، ولا يتنوى به التمين .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال في العروع - فإن ربه نوا ، أو ربه معها ، أو دوسها - فيدين إلا أن  
يريدها عرف

وقيل : أو عاى

وجزم به في الترغيب مع ربه .

وقال القاصى في القسامة ولو تعمد لم يصر لأنه لا يحيل المعنى .

وقال الشيخ نفى الدين رحمه الله . الأحكام تتعلق بما أراده الناس بالألفاظ  
المحمولة . كقوله « حلفت بالله » رعباً أو مصباً « والله صوم واصل » ونحوه .

وكقول الكافر « أشهد أن محمداً رسول الله » رعب الأول ونصف الثاني

و « أوصيت أربداً بمائة » و « اعتقت سائداً » ونحو ذلك . وهو الصواب

وقال أيضاً : من ربه جعل جميع الناس في نطق واحد بحسب عادة قومه  
فيهم فقد ربه لا تكن عقلاً ولا يصح شرعاً

فإنه يضاف في الإيجاب « إن » حقيقة وثقيلة وداللة ، وسوى التوكيد

للمعجمة والمثناة ، وقد والى « لا » و « إن » في مصداق « لا » ونحوه

« لا » مثل ونحو « والله أعلم »

وعلى الحيوانات وردت في الكتاب العزيز .

قوله « وَيُكْرَهُ الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى »

هذا أحد الوجهين .

فإن من معناه في شرحه هذا للذهب .

وحرم به أو على ، وإن الله ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك

الذهب ، والمستوجب ، والخلاصة ، وتذكير من عدوس ، وغيره .

وقسمه في أربعين ، والحارثي الصغير

ويحتمل أن يكون محرماً . وهو المذهب .



حرم به في الوحيين ، والمنور ، وغيرها  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .  
وبصره المصنف ، والشرح

وعنه : يخور

ذكرها في المحرر ، والراءيين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم  
وذكرها في الشرح قولاً

لأثره : تنقسم الأبدان إلى خمسة أقسام . وهي أحكام التكليف . كالإطلاق  
على ما تقدم .

أمرها : واجب . كالذي سجد بها إنساناً معصوماً من هلكة وكذا إنحاء  
منه ، مثل الذي تنوجه عليه أئمة القسامة في دعوى القتل عليه وهو يرى ، ونحوه  
الثاني : مندوب . وهو الذي يتعلق به مصلحة من الإصلاح بين المتخاصمين

أو إزالة حقد من قلب مسلم عن أخيه أو غيره ، أو دفع شر  
فإن حلف على فعل طاعة أو ترك معصية : فوجبهان .  
وأطلقهما في المنفى ، والشرح ، والفروع ، وشارح الوحيين .

أمرهما : ليس بمندوب . صححه في النظم

قلت : وهو الصواب

وإليه ميل شارح الوحيين

والوجه الثاني : مندوب

احتاره بعض الأصحاب

وقدمه ابن درين في شرحه

الثالث : مباح كالخلف على فعل مسح أو ترك مسح . والخلف على المحر  
شيء هو صادق فيه ، أو يظن أنه صادق .

الرابع : مكروه . وهو الخلف على مكروه ، أو ترك مندوب .

ويأتي حكمه عند الحاكم .

الخاص : محرم . وهو الخلف كاذباً علماً .

ومنه : الخلف على عمل بمعصية أو ترك واجب .

قوله « وَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِالْيَمِينِ بِهِ ، سَوَاءٌ أَصَافَهُ إِلَى اللَّهِ . مِثْلُ

قَوْلِهِ « وَمَنْ لَوْ لِمَ اللَّهُ » « وَخَفَقَهُ » « وَرَزَقَهُ » « وَدَيْتَهُ » أَوْ لَمْ يُصِفْهُ .

مِثْلُ : « وَالْكَفَّةِ وَأَيُّ »

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن الكفارة لا تلحق بالخلف بغير الله تعالى

إذا كانت بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه جماهير الأصحاب

وقطع به كثير منهم .

وقد مر في القروع ، وغيره .

وقيل : الخلف بحق الله ورزقه يمين عينة محبوبة ومررورة كفدوره على

ما تقدم

والترم أن عقيل أن « معلوم الله » يمين لدخول صفاته

وأما الخلف برسول الله صلى الله عليه وسلم : فقدم المصنف هـ : عدم وجوب

الكفارة . وهو اختياره .

واختاره أيضاً الشرح ، وإن معناه في شرحه ، والشيع تقي الدين رحمه الله .

وحرم به في الوجيز

وقال أصحابنا : يجب الكفارة بالخلف برسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في القروع : اختاره الأكثر ، وقدمه .

وروى عن الإمام أحمد رحمه الله مثله .

وهو من مقررات المذهب

وحمل المصنف ما روى عن الإمام أحمد رحمه الله على الاستصحاب .

غيب : ظاهر قوله « خاصة » أن الحلف بغيره من الأنبياء : لا تحب به الكفارة

وهو صحيح وهو المذهب وعليه الأصحاب

والترمذ بن عقيل وجوب الكفارة بكل نهى .

قلت : وهو قوى في الإلحاق .

قائمة : نص الإمام أحمد رحمه الله على كراهة حلف بالعتق والعلاف

وفي محريمه وسهام

وأطلقه في المروع

أمرهما : يحرم

احتراه الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال : ويمر ، وفقاً لما لك .

والوجه الثاني : لا يحرم

واحتراه الشيخ تقي الدين أيضاً في موضع آخر ، بل ولا يكره .

قال : وهو قول غير واحد من أئمتنا

قوله « وَيُشْتَرَطُ لِوَجُوبِ الْكَفَّارَةِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ »

أحدها : أَنْ تَكُونَ التَّيْمِينُ مُسَقَّدَةً ، وَهِيَ التَّيْمِينُ الَّتِي يُمَكِّنُ

فِيهَا الْبِرَّ وَالْحَنَنُ ، وَذَلِكَ : الْحَلْفُ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ مُمَكِّنٍ »

بلا نزاع في ذلك في الجملة .

قائمة : لا تعتقد تيمم الدنم والطفل والمجون ومجوم .

وفي مصاص السكران . وحكى لمصنف فيه قولين .

ولا تنقد بين الصبي قبل البلوغ على الصحيح من المذهب

حرم به الزركشي ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

قلت : وتخرج انعقاد من غير

وبأنى حكم الحكم .

وأما الكافر ، فتعقد منه وبذمه الكفيرة ، وإن حدث في كفره .

وقوله ( فَأَمَّا الزَّبَنُ عَلَى الْمَأْمِيِّ . فَلَيْسَتْ مُتَعَقِدَةً وَهِيَ نَوَّعَان :

عَيْنُ النَّمُوسِ . وَهِيَ الَّتِي يَخْلَفُ بِهَا كَاذِبًا ، عَالِمًا بِكَذِبِهِ )

بين الناموس : لا تنقد على الصحيح من مذهب

قوله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله

قال المصنف والشرح ظاهر مذهب لا كفارة فيه

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب

قال الزركشي : وعليه الأصحاب .

وحرم به في الوحيز ، وغيره

وقدحه في الفروع ، وغيره

وعنه فيها الكفارة والتميم ، كما بدى عن طلاق ، وطهر وحرام ونذر

قوله الأصحاب . فيكفر كاذب في نفسه

ذكره في الاستمرار

وأطلقهما في الهداية

قوله ( وَمِثْلُهُ الْخَلْفُ عَلَى مُسْتَحِيلٍ ، كَقَتْلِ النَّمِيتِ وَإِحْيَائِهِ ، وَشُرْبِ

مَاءِ الْكُوزِ وَلَا مَاءَ فِيهِ )

اعلم أنه إذا علق الجبين على مستحيل ، فلا يجوز : إما أن يطلقها بعده ،

أو يطلقها مدم فعله .



فإن علقها بفعل مستحيل - سواء كان مستحيلا لذاته أو في العادة - مثل أن يقول « والله إن طارت » أو « لا طرت » أو « صعدت السماء » أو « شاء الميت » أو « قلبت الحجر ذهباً » أو « جمعت بين الصدين » أو « رعدت أسس » أو « شربت ماء الكور » ولا ماء فيه وبحره .

فقال في الفروع : هذا نحو . وقطع به .

ذكره في الطلاق في الماضي والمستقبل .

وحزم به في المحرر في تعليق «علاق» شروط

وإن علق بيمينه على عدم فعل مستحيل . سو . كان مستحيلا لذاته ، أو في العادة ، نحو « والله لأصعدن السماء » أو « إن لم أصعد » أو « لا شربت ماء الكور » ولا ماء فيه . أو « إن لم أشربه » أو « لأقتله » فإذا هو ميت ، عليه أو لم يسل . ونحو ذلك . فيه طرقت

أمرهما : فيه ثلاثة أوجه . كالخلف بالطلاق على ذلك .

أحدهما . وهو الصحيح منها - سنفذ - وعيه الكفارة

وقدمه في المحرر ، والبرهانتين ، والحاوي

ذكره في تبيين الطلاق بالشروط

الثاني : لا تنفذ ولا كفارة عليه

والثالث : لا تنفذ في المستحيل لذاته ، ولا كفارة عليه فيه . وتنقد في المستحيل عادة في آخر حياته .

وقيل : إن وقته في آخر وقته . ذكره أبو الخطاب اتفاقا في الطلاق .

والطبري الثاني . لا كفارة عليه بذلك مطلقاً .

وهو ظاهر كلام المنصف ها

وأطلق الطبري في الفروع في باب الطلاق في الماضي والمستقبل .

والذي قدمه في المحرم ، وأربعين ، والحاوي . أن حكم اليمين بذلك حكم  
اليمين بالطلاق . على ما تقدم في باب الطلاق في الماضي والمستقبل .

وقال المصنف ، والشرح . في المستحيل عقلا - : كقتل الميت وإحيائه ،  
وشرب ماء الكور ولا ماء فيه

قال أبو الخطاب : لا نعتقد بيمينه ولا نجب بها كفارة

وقال القاضي : تنقذ موجبة للكفارة في الحال .

وقال المصنف والشرح . في المستحيل عادة ، كصمود السباع ، والطيران ،  
وقطع الساق البعيدة في المدة القصيرة - إذا حلف على فعله : انقذت بيمينه ، ووجبت  
الكفارة

ذكره القاضي ، وأبو الخطاب . واقتصرا عليه . انتهى .

قوله ( والثاني : لعنوا اليمين وهو أن يحلف على شيء يظنه . فيبين  
بجلائه ، فلا كفارة فيها ) .

هذا المذهب وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : فيه الكفارة . وليس من لعنوا اليمين على ما يأتي .

قائمة : قال في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيره : وإن عقدها

يظن صدق نفسه . فإن خلافة : هو كمن حلف على مستقل وفعله ماسيا .

[ قال في القواعد الأصولية : قال جماعة من أصحابنا : محل إروايتين في غير

الطلاق والعتاق أما الطلاق والعتاق : فيبحث حرما

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الخلاف في مذهب الإمام أحمد رحمه الله

في الجميع .

وقال في المروغ ، وغيره : وقطع جماعة - فيما إذا عقدوا بطل صدق نفسه  
فإن محله - محته

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا ذهول لأن أبا حنيفة ومالكاً  
رحمهما ، الله بحثان الناس ولا يبحث هذا لأن تلك المبحث استندت وهذه لا  
تستند <sup>(١)</sup>

وهذا الصحيح من المذهب

فيذكر في ذلك الطلاق والعنف ، ولين السكرة  
وقدم ذلك في آخر تطبيق الطلاق ، بشرط ، فيما إذا حلف على شيء  
وصله ناسب أن المذهب الحديث في الطلاق والعنف وعدمه في غيرها فكذلك  
هذا ، الصحيح من المذهب : أنه إذا حلف بطل صدق نفسه ، فإن محله : يبحث  
في طلاق وعنف . ولا يبحث في غيرها .

وقال في القروع ، وغيره : وقطع جماعة عنه هذا في طلاق وعنف  
رد في التنصير منه في المسألة بعدا وكل يمين ، مكفرة كاليمين بالله تعالى .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : حتى عتق وطلاق وهن فيهما سو ؟ على  
قولين في مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

قال في القروع : وصراده ما سبق

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله عن قول من قطع بحث في الطلاق .

والعنف هنا : هو ذهول . بل فيه الروايتان

تنبه : محل ذلك إذا عقد اليمين في زمن ماض على الصحيح من المذهب  
وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا لو عقدوا في زمن مستقبل ظاهراً  
صدقه ، فلم يكن . كمن حلف على غيره بطل أنه يطعمه ، فلم يفعل ، أو غلب الخوف  
عليه خلاف بية الخلف . ونحو ذلك .

(١) ليست هذه الرواية في التيمورية للقروية على المصنف

وقال : إن المسألة على روايتين كمن ظن أنه أحسب فطافها فبات  
أمرأه ، ومحوها عما تعرض فيه النعيين الطاهر والقصد

فلو كانت يمينه بطلاق ثلاث ثم قال « أنت طالق » مقرأ بها ، أو مؤكداً  
له لم يقع وإن كان مدسداً فقد أوقفه من يظنها أحسب فبها الخلاف انتهى .  
ومنه في استوعب وغيره تحله . أن المستعمل رده وما كان كذا ، وكان  
كذا . يمكن من مستقلاً .

قوله ( الثاني : أن يخلف مختاراً فإن خلف مكرهاً : لم  
تتعد يمينه ) وهو المذهب .

حرم به في الهداية ، ومذهب ، ومسبوك الذهب ، وسوء ، والخلاصة ،  
والوجيز ، ومتنصب الأدي

قال السالم : هذا التصور

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم

وعنه : تعتقد

ذكره أبو الخطاب . نقله عنه الشارح .

وقال في الله عدة الساسة والعشرين . لو أكره على الخلف يمين خلق معه

خلف دوماً لا ظلم عنه . لا تعتقد يمينه . ولو أكره على الخلف يدفع الظلم عن غيره .

خلف : اعتقدت يمينه

ذكره القاضي في شرح المذهب .

وفي الفتاوى الرحيات : عند أي الخطأ لا تعتقد . وهو لأظهر . انتهى .

نقله . وهو ظاهر كلام المصنف هنا وغيره .

قوله ( وَإِنْ سَقَمَتِ الْيَمِينُ عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ :

« لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » وَ« تَبَّ اللَّهُ » فِي غَرَضٍ خَدِشَهُ : فَلَا كَيْفَارَةَ عَلَيْهِ )

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

قال في الفروع : فلا كفارة على الأصح .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، وسبوك الذهب ، والتلاوة ، والوجير  
وقدمه في الشرح ، والنظم .

قال في الرعاية الكبرى : فلا كفارة في الأشهر .

وعنه : عليه الكفارة مطلقاً .

وعنه : لا كفارة في الأصح

وحزم به في المحرر ، والمحامى الصغير ، ولزركشى .

وقال في الرعاية الصغرى فلا كفارة في الأشهر وفي مستقل روايتين

وقال في المحرر ، والمحامى الصغير ، ولزركشى لا كفارة فيه إن كان في

الأصح وإن كان في مستقل : فروايتان

نفس طاهر كلام المصنف . أن هذا ليس من أمور البين ، بل هو البين : أن

يخالف على شيء . طه : فبين بخلافه كما قاله قبل ذلك

وهو إحدى الروايتين

وقدمه في الروايتين

والرواية الثانية . أن هذا أمر البين فقد

وهو الصحيح من المذهب .

وحزم به في المحرر ، والمحامى الصغير ، والوجير ، والعمدة مع أن كلامه

يحتمل أن يشمل الشئيين .

وأطلقهما في الفروع ، والهداية ، والمذهب

وقيل كلاهما أمر البين

وقطع الشرح : أن قوله « لا والله » و« على والله » في عرض حدثه من غير

قصد من أمور البين .



وقدم - فيها إذا حلف على شيء . يظنه ، حينئذ خلاه - . أنه من لمو اليمين  
أيضاً

قال الزركشي : الحرق يجعل لمو اليمين شينين .  
أمرهما : أن لا يقصد عند اليمين . كقوله « لا والله » و « بلى والله » وسواء  
كان في الماضي أو المستقبل

والثاني : أن يحلف على شيء ، فيبين محلا .  
وهي طريقة ابن أبي موسى ، وغيره .  
وهي - في المحلة - ظاهر المذهب .  
والقاصي يجعل الماضي لموا ، قولاً واحداً . وفي سبق اللسان في المستقبل  
روايتين

وأبو محمد عكسه . جعل سبق اللسان موماً ، قولاً واحداً . وفي الماضي  
روايتان .

ومن الأصحاب من يحمي روايتين في المورثين ، وجعل الأمر في إحداهما  
الروايتين هذا دون هذا . وفي الأخرى عكسه .  
وجمع أبو البركات بين طريقتي القاصي وأبي محمد  
بحكي في المسألة ثلاث روايات

فإذا سبق على لسان في الماضي « لا والله » و « بلى والله » في اليمين . معتقداً  
أن الأمر كما حلف عليه : فهو لثواب اتفاقا .

وإن سبق على لسان اليمين في المستقبل ، أو نعد اليمين على أمر يظنه كما  
حلف عليه ، حينئذ محلا له : ثلاث روايات . كلاهما لموا ، وهو المذهب : الحث  
في الماضي دون ما سبق على لسانه ، وعكسه .  
وقد تلخص في المسألة خمس طرق .

والذهب منها في الحلة : قول الحرق انتهى .

نفيه . شمل قوله ( الثالث : الحنث في يمينه ، بأن يفعل ما حلف على تركه ، أو يترك ما حلف على فعله ، مختاراً إذا كراً ) .

ما لو كان فعله معصية ، أو غيرها

فمن حلف على فعل معصية ، ثم فعلها : عليه الكفارة على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا قول العامة .

وقيل : لا كفارة في ذلك .

ويأتي عند قوله « وإن حلف على يمين ، ورأى غيرها حيراً منها » تحريم فعله وأنه لا كفارة مع فعله على الصحيح ، ودفع آخر قوله ( وإن فعله مكرهاً ، أو ناسياً . فلا كفارة عليه ) .

إذا حلف لا يفعل شيئاً ، فعله مكرهاً . فلا كفارة عليه على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال في الفروع : احتاره الأكثرون .

وحرم به في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والوجير ، وغيرهم .

لمدم إصافة العمل إليه بخلاف الناسي .

وقدمه في المحرر ، والرعنتين ، والحداري الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال النافذ : هذا المنصور .

وهنه : عليه الكفارة .

وقيل : هو كالناسي

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قال في الحر : ويتخرج أن لا يبحث إلا في الطلاق والعتق .  
وقل الشاح : والمكره على الفعل ينقسم قسمين .  
أحدهما : أن يُلحق به ، مثل : من جف لاندخل داراً ، تحمل فذبحها .  
أولاً يخرج منها : فخرج عمولا ، ولم يتكف الامتناع ، فلا يبحث  
الثاني أن يكره : لعرب ، والتهديد ، والقتل ، ونحوه .  
فقل أبو الخطاب : فيه روايتان كالسبى انتهى  
قال المزدكشي : في المكره صير الإلجاء روايتان  
والذي نصره أبو محمد : عدم الخنث  
وإن كان الإكراه بالإلجاء : لم يبحث إذ لم يقدر على الامتناع وإن قدر  
فوجهان : الخنث ، وعدمه  
وأما إذا فعله ناسياً ، فالصحيح من المذهب : أنه لا كره فيه . وعليه  
جمهور الأصحاب .

وقوله الخدعة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
قل في الهداية : أحسن ما أكثر شيوعاً .  
قال المصنف والشارح : هذا ظاهر المذهب .  
واحد من خلال وصاحبه  
قل في الفروع : احتاره الأكثر . وذكره المذهب  
قل المزدكشي ، وصاحب القواعد الأصولية : وهو يذهب عند الأصحاب .  
وحرره به في لوحيه ، وغيره  
وقدمه في الفروع ، وغيره  
وعنه : عليه الكثرة  
وقدمه في الرعايتين ، والتخري الصغير

وعنه : لا حث فعله ناسياً وبنيته نافية

قال في المروع : وهذا أظهر

وقد مر في الخلاصة .

وهو في الإرشاد عن بعض أصحاب

واحتاره بن عبدوس في تذكرته ذكره في أول « كتب الإيمان »

واحد « الشيخ بن الحسن رحمه الله » وقال : إن روايتهم بقدر رواية التعرق ،

وإن هذا يدل أن الإيمان أحمد - رحمه الله - عمله حالاً ، لا مطلقاً . والحديث

لا يوجب وقوع الخوف به

قال في القواعد الأصولية - على هذه الرواية - قال لأصحاب : بنيته نافية

محال

وتقدم ذلك في كلام المصنف في آخر « باب تحقيق إطلاق الشرط » في

فصل « ما من متعقفة »

قائمة : حكم المذهب المحمدي عليه حكم الديني على - تقدم

والفاعل في حال الجنون ، قيل : كالناسي . والمذهب عدم حثه مطلقاً

قال الزركشي : وهو الأصح

قوله « وإن حلف ، فقال « إن شاء الله » لم يحنث ، فعمل أو ترك

إذا كان متصلاً باليمين » .

معنى ذلك في ليمين مسكرة ، كاليمين بالله والسر والطهر وبحوله لا غير

وهذا المذهب

قال الزركشي : هذا المذهب معروف ومحملة كلام الحنفية

وحرم به في المحرم ، ويوجب

وقد مر في التشرح ، والمروع ، والنظم ، وأصول ابن معص

وقال : عند الأئمة الأربعة .

وقال : ويشترط الاتصال لفظاً أو حكماً ، كاختطاعه بنفس أو معال ، وبحووه

وعنه : لا يبحث إذا قال « إن شاء الله » مع فصل يسير . ولا يتكلم .

وحزم به في حيون المسائل

وهو ظاهر كلام الطرقي

وعنه : لا يبحث إذا استثنى في المجلس .

وهو في الإرشاد عند بعض أصحابنا .

قال في المبهج : ولو تكلم .

قال في الرعية الصغرى ، والحاوى الصغير : ومن حلف قائلاً « إن شاء الله »

قصداً ، تخلف : لم يبحث . وإن قاله في المجلس : فروايتان

وقال في الرعية الكبرى : ومن حلف يميناً وقال معها « إن شاء الله »

مع قصده له في الأصح ، ولم يفصل بينهما بكلام آخر ، أو سكوت يمكنه الكلام

فيه ، تخالف : لم يبحث . وإن قاله في المجلس : فروايتان

و٤٠٠ - يقل بإحاطة به قبل طول الفصل انتهى .

### فأمرناهم

بأمرناهم . قال في الدرر : وكلام الأصحاب يقتضى إن رده إلى يمينه لم ينعمه

لوقوعها وسبب مشيئة الله

وحجج به الموقع في « أنت طاق إن شاء الله »

قال أبو يعلى الصغير - في الميزان ما لله ومشية الله - بتحقيق مذهبه : أنه يقف

على إيجاز فصل أو تركه فالمشية متمثلة على الفعل فإذا وجد تبيهاً أنه شاءه وإلا

فلا وفي الطلاق : المشية أطلقت على اللفظ بحكمه الموضوع له وهو الوقوع

الثانية : صير قطعه بالاستثناء - إلا من خالف . نص عليه الإمام أحمد

رحمه الله



ولم يقل في الاستوعاب : خائب .

نخب : ظاهر كلام المصنف أنه لا يعتبر قصد الاستثناء وهو ظاهر كلام  
الحرق ، وصاحب المحرر ، وجماعة . وهو أحد الوجهين  
ذكره ابن التيمية . وساء على أن لمع التبيين عندما صحیح وهو ما كان على  
المصنف . وإن لم يقصده .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

ولو أراد تحقيقاً لإرادته ونحوه ، بصوم الشبهة  
والوجه الثاني : يعتبر قصد الاستثناء . اختاره القاضي .

وجوز به في الشبهة ، والوجيز ، والنظم .

وصححه في الرعاية الكبرى

وتقدم عليه في الرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير

قال زرکشى : واشترط المصنف وأبو البركات وغيرهما ، مع فصل الاتصال :  
أن يسوى لاستثناء قبل تمام المستثنى منه

وظاهر بحث أبي محمد أن يشترط قصد الاستثناء فقط . حتى لو بوي عند  
تمام بيمينه : صح استثنائه قال وفيه نظر .

وأطلقهما في المربع

ودكر في الترميز وجهاً اعتبار قصد الاستثناء أو الكلام .

فأمرنا

إبراهيم : مثل ذلك في الحكم : نو حلف وقال « إن أراد الله » وقصد  
« لإرادة شبيهة » لا إن أراد محنته .

ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله

الثاني : لو شك في الاستثناء : فالأصل عدمه مطلقاً على الصحيح من  
المذهب

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأصل عدمه من عادته الاستثناء واحتج  
بالمستحاضة ، تعمل بالمادة والتمييز ، ولا تجلس أقل الحيف . والأصل وجوب  
العبادة

قوله ﴿ وَإِذَا حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، اسْتَحِبَّ لَهُ  
الْحَنْثُ وَالْكَفِيرُ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقد في الترغيب : أن ره ويقال على تيمه أوى  
فت وهو صعب . مصادم بلا حادث والآثر الواردة في ذلك  
فأمره به لم الحث إن كان معصية بلا راع  
وإن حلف ليعمل شيئاً حراماً ، أو محرماً . وحسب أن الحث وكفر على  
ما تقدم فرياً

وإن فعله أتم بلا كفارة  
قدمه في الرعاتين ، والحارثي  
وقيل : بلى  
ولا يجوز تكفيره من حنثه المحرم على مداني قدمه في الرعاية .  
وقيل : بلى  
والبر في الذم أولى وكذا الحث في مكروه مع الكفارة .  
بتخير في المباح قلها . وحفظ التمين أولى  
قاله في الرعاتين ، والحارثي .  
قل الذم :

ولا يذنب في الإيلا ليعمل طاعة ولا ترك عصيان على المتجود

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - ولو حلف « لا يعد » كفر للقسم ،  
لا أعدره ، مع أن الكهارة لا رفع يمينه

قوله « وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ الْخُلْفِ » .

هذا الصحيح من المذهب وعنه لأصحاب وقطموه .

وقال في الفروع : ولا يستحب تكرار حلفه فليلزم تكرره

ونقل حسن : لا تكرار لحلف فيه مدونه

لكن يشترط فيه أن لا يقع حد الإثم ط . في بلغ ذلك كره قطعاً .

قوله « وَإِذَا دُعِيَ إِلَى الْخُلْفِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَهُوَ مُحِقٌّ : اسْتَحِبَّ لَهُ

اِقْتِدَاءُ يَمِينِهِ . فَإِنْ حَلَفَ - فَلَا بَأْسَ » هذا المذهب

وقال في الفروع : فالأولى فتد . يمينه

وحرمه في الهداية ، والمذهب ، ومسموك المذهب ، واستنوع ، والمخالصة

والسكاي ، والعدة ، والمحرر ، والعلم ، وروشن ، ووحيدى الصغير ، وغيرهم

وقال كره حلفه

ذكره في الفروع .

قال المصنف ، والشافعي ، قال أصحابه . تركه أولى . فيكون مكروهاً . انتهى

وقيل : يباح

وهله حسن ، كعاد غير الحاكم

وأطلقهما شارح لوجيز

قال في الفروع : وتوجه فيه يستحب لصاحبه كإدعة طائفة ، وتوكيد

الأسر وعبره .

ومنه قوله عليه أفضل الصلاة والسلام عمر عن صلاة العصر « والله ما صليت »

تطلياً منه تقدمه

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى . عن قصة الخديجة : فيها حوار لحلف .

بل استعجابه ، على الظاهر الذي يريد تكبده . وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الحلف في أكثر من ثمانين موضعاً وأمره الله بالحلف على تصديق ما أحرمه في ثلاث مواضع من القرآن في سورة نوح ، وسورة التين ، والتين .

قوله ﴿ وَإِنْ حَرَّمَ أُمَّتَهُ ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْخُلَالِ غَيْرَ زَوْجَتِهِ - كَالطَّامِمْ وَاللَّيْسِ وَغَيْرِهِمَا - أَوْ قَالَ : مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَى حَرَامٍ ، أَوْ لَا زَوْجَةَ لَهُ : لَمْ تَحْرُمْ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَحْسِبُ إِنْ فَعَلَهُ ﴾ .

وهو المذهب المعتمد عليه جماهير الأصحاب وحرمه في الوحي ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقد مر في الهداية ، ولذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمجلاصة ، والهدى ، والسكاي ، والنعى ، والبيعة ، وحرر ، والشرح ، والنظم ، والراغبين ، والحدوى الصغير ، وإدراك العنة ، وغيرهم .  
« وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرُمَ تَحْرِيقُ تَرْبَةِ الْكَفَّارَةِ »

وهو لأنى الخطاب في الهداية  
وتقدم « إِنْ حَرَّمَ رَوْحَتَهُ » في « باب صريح الطلاق وكلماته » في ميمود

### فأمرتان

إحداهما : مثل ذلك في الحسكر . لو شقه بشرط ، نحو « إِنْ أَكَلْتَهُ ، فَهُوَ عَلَى حَرَمٍ » .

جزم به في الرعاية ، وغيره . ونقله أبو طالب .  
قال في الانتصار : وكذا « طمسي على كائيتة والدهم »  
قال المصنف ، والشارح : وإن قال « هذا الطعام على حرام » فهو كالحلف على تركه .

الثانية - لا يعبر لعين حكم الخلو في على الصحيح من المذهب

وقال في الانتصار : يحرم حشته وقصده ، لا الخلو في نفسه ، ولا مآله حيراً  
وقال في الإفصاح : يلزم الوفاء بالطاعة وأنه عند الإمام أحمد رحمه الله :

لا يجوز عدول القادر إلى الكفارة .

قال الشيخ في الدرر رحمه الله - لم يقل أحد إنها توجب إعتاقاً ، أو تحرم  
تحريراً لأثره الكفارة .

قال : والمفود والمهود متفرقة معنى أو متفقة . فإد قال : أعهد الله أني  
أصبح العبد ، فهو يذر وعده ويمين . ولو قال : أعهد الله أن لا أكلم رداً ،  
فيمين وعهد لا يذر . فالأيمان إن تضمنت معنى النذر - وهو أن يلزم الله قربة -  
لزمه الوفاء . وهي عقد وعهد ، ومعاهدة . لأنه البرم الله ما يطلبه الله منه

وإن تضمنت معنى المفود التي بين الدس - وهو أن يذر - كل من المتعاقدين  
للاحر ما يوافق عليه - فمعاهدة ومعاهدة ، يلزم الوفاء بها .

ثم إن كان العقد لارماً : لم يحرم نفسه ، وإن لم تكن لارماً . حير ، ولا كفارة  
في ذلك لمعلمه .

ولو حلف : لا يمدد ، كفر لله لا لعدوه ، مع أن الكفارة لا ترفع عنه ،  
بل يتقرب بالطاعات . انتهى .

قوله ( فَإِنْ قَالَ : هُوَ يَوْمِي ، أَوْ كَفَرْتُ ، أَوْ نَجَّوَسِي ، أَوْ هُوَ  
يَعْبُدُ الصَّلِيبُ ، أَوْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ ، أَوْ بَرَى مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ مِنَ  
الْإِسْلَامِ ، أَوْ الْقُرْآنِ ، أَوْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ قَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ  
فَعَلَ مُحَرَّمًا ) بلا نزاع ( وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ إِنْ قَعَلَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ )

وهو المذهب . سواء كان محرراً أو مطلقاً صححه في التصحيح

قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله واحتياطاً جمهور



الأصحب ، والقاضي ، والشريف ، وأنى الخطب ، والشيرازي ، واس عقيل ، وغيرهم .

وحرم به في لوجبر ، ولشور ، ومستحب لأدبي ، وتذكيرة ابن عبادوس ، وغيرهم .

وقدمه في طهنية ، وذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، ولطدي ، والمحرر ، والفروع ، والعبتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الله به ، وغيرهم .

ولاحظ لا كرامة عليه

احتج به النصف ، والظاهر

وأصلقهما في النسخ ، والسكاي ، والشرح ، وشرح ابن مسعود

وقل حب التوفيق .

ثائرة : مثل ذلك في حكم - خلافاً ومنها - لو قال « أ كره باقة » أو

« لا برة لله في موضع كذا » ، بن فعل كذا ، فعله ، وبحو ذلك

و حذر النصف ، والثالث ح أنه لا كفارة عليه بقوله « لا برة لله في موضع

كذا »

وقال القاضي ، والمحرر ، وغيرهم عليه الكفارة . وهو المذهب . من عليه

وحكي كشح في الدين . حقه لله ، عن حذو المحدث . أنه كان يقول : إذا حلف

بالإلزامات كالسكند ، واليمين بالحج والعمرة ، وبحو ذلك من الإلزامات : كانت

بمنه محسوساً ، ويلزمه ما حلف عليه . ذكره في طبقات ابن رجب

وقال في الاختصار . وكذا الحكم لم قال « والباطون لأفعله » لتعطيه له .

مما عظمته إن فعله ، ومنه : لم يكفر ، ولزمه كفارة ، بخلاف « هو فاسق إن

فعله » لإباحته في حال .

قوله (وَإِنْ قَالَ: أَمَا أَسْتَجِلُّ الزَّيْنَةَ، أَوْ نَحْوَهُ).

كقوله «أنا أستعمل شرب الخمر وأكل لحم النمرير، وأستعمل ترك الصلاة أو الزكاة، أو الصيام» صلى وجهي بناء على الروايتين في التي قبلها وقد علمت المذهب منهما.

وأخرى في الفروع وغيره الروايتين في ذلك وهما محرحتان

قوله (وَإِنْ قَالَ: عَصَيْتُ اللَّهَ أَوْ أَمَا أَغْصِي اللَّهَ فِي كُلِّ مَا أَمَرَنِي بِهِ أَوْ: مَحَوْتُ الْمُصْحَفَ إِنْ فَضَلْتُ، فَلَا كَفَّازَةَ فِيهِ)

هذا المذهب حرم به في الهدية، والمذهب، ومسوك الذهب، والخلاصة، والمضى، والشرح، وشرح ابن سعد، والناظر، والناظر، ومسحك لأدمي، وتدكرة ابن عدوس، وغيرهم

وقد علم في المحرم، والبطم، والراشدين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم. وأخرى من عقول الروايتين في قوله «محوت المصحف» لإسقاطه حرمة، و«عصيت لله في كل ما أمرني به»

واحترار وجوب الكفارة في قوله «محوت المصحف»

وحذر في المحرم في قوله «محوت المصحف» وعصيت لله في كل ما أمرني به. أنه بين، بلغة فيه الكفارة إن حدث، فلهذا التوحيد فيه

### قوائم

إبراهيم: لو قال «أعصى لأمر» أو «لا عصيت» أو «قطع الله يدي» ورجليه «أو أدخله الله النار» فهو حرم من عليه

الثانية: لا لزوم إيراد القسم على الصحيح من المذهب، كإجابة سؤال الله تعالى

وقيل بمره

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إنما نحب على معين . فلا نحب إجابة سائل  
يقسم على الناس . انتهى

الثاني : لو قال « بالله لتمس كذا » فيمين على الصحيح من المذهب .

وقال في الحق ، والشرح : هي بين ، إلا أن ينوي .

و « أسألك بالله تضلن » يصل بيمينه .

قال في الفروع : ويتوجه في إطلاقه وجهان انتهى .

والكفارة على الخالف . على الصحيح من المذهب

وحكى عنه : أنه نحب على الذي حثه حكاه سليم الشافعي

قال في الفروع : وروى عنه صلى الله عليه وسلم ، ما يدل على إجابة من سأل  
بالله . وذكره .

قوله « وَإِنْ قَالَ «عِنْدُ فُلَانٍ حُرٌّ لِأَمَلِكُنْ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ » .

وكذا قوله « مال فلان صدقة ونحوه لأفلس » وهذا المذهب

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وصححه في العلم ، وغيره .

وقدّمه في المحرر ، والفروع ، وغيرها .

وعنه : عليه كفارة إن حث كندر المصيبة

وأطلقهما في الحق ، والشرح

قوله « وَإِنْ قَالَ : أَيْمَانُ الْبَيْتَةِ تَذَرُمْنِي فَمَنْ يَمِينُ رَتْبِهَا الْحُجَّاجُ »

قال ابن عطاء : ورنها أبعد . يعتمد على أنه من الخلفاء العاصين لأبيه

الموفق بالله ، لما جعله ولي بعده .

( شَتَمِلُ عَلَى لَمِيمٍ مَقْدَرُ تَعَالَى وَالطَّلَاقِ وَالْعَدَقِ وَصَدَقَةَ لَدَلِ )

لا تشمل أيمن البيعة إلا ما ذكره المصنف على الصحيح من المذهب

حرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمق ، والشرح ، والمحرم ،  
والوجيز ، والمنور ، ومستغنى الأدي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدّمه في الرهاتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وقيل : وتشتمل أيضاً على الحج

وجرم به في المستوعب ، والكافي ، والنظم

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْخَالِفُ يَرْفُهَا ، وَنَوَاهَا . انْقَدَتْ بَيْتُهُ بِمَا فِيهَا ،  
وَلَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

إذ كان يعرف المذهب ونواها : انقدت ببيتها بما فيها على الصحيح من

المذهب .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة

وقدّمه في المحرم ، والنظم ، والرعاتين ، والحدوى الصغير ، والفروع .

ومحتمل أن لا تنقد بحال إلا في الطلاق والمتاق

وقال في الترتيب : إن عمه ربه عتق وطلاق .

وقيل : تنقد في الصلاق والمتاق والصدقة ، ولا تنقد الممين

وجرم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَالْأَعْلَى شَيْءٌ عَلَيْهِ ﴾ .

يعنى : إذا لم يعرفها ، بأن كان يحرمها ولم ينوها وهذا المذهب .

أولاً إليه الخلق . وذكره القاضى ، وغيره

وحرم به في الخلاصة ، والكافي ، والوحيد ، والمحرم ، والنظم ، والرعاية ،

والحدوى ، والفروع ، وغيرهم .

وهو ظاهر ما حرم به في المنور ، ومستغنى الأدي ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وفيه وجه : يلزمه موجهها ، رواها أو لم يروها  
وهو ظاهر كلام القاضي في خلافه .  
ومصرح به القاضي في محض تماثله ، وقال : لأن من أصلنا وقوع الطلاق  
والمعاق بالكتابة بالخط ، وإن لم يرو  
نقله في القاعدة الرابعة بعد المائة  
وإن رواها وحملها ، فلا شيء عليه . على الصحيح من المذهب .  
وحرم به في الوحي ، وغيره .  
وقدمه في المحرم ، والنظم ، والعروع ، وغيرهم .  
وقيل : يستند بما فيها إذا رواها جاهلاً لها  
وأطلقهما في الرعيتين ، والحاوي الصغير

### فوائده

المؤدلى ، قال في المستوعب : وقد توفقت شيوخنا القدماء عن الجواب في هذه

### المسألة

فقال ابن مطة : كنت عند أبي ، وسمعت رجلاً عن قال : أئمة الشيعة  
تأمرى به ؟ فقال : أنت أئمة فم شيء ، ولا رأيت أحداً من شيوخنا أئمة  
في هذه الميمنة . وكان أبى - يعنى المذاهب الخ - يهتبه الكلام فيها  
ثم قال أبو القاسم : لا ، بل يهتبه طائفة منها بجميع ما هم من الأئمة  
فقال له السائل : عرفهم أو يعرفون ؟ قال : نعم عرفهم أو يعرفون انتهى  
وقال القاضي : قد قال « أئمة الشيعة يدعى » إن لم يروهم في الأئمة المتقدمة  
مذكورة كاللاعي ، ولا شيء عليه . وإن يرى بذلك ، لأئمة اعتقدت  
الثانية : لو قال « أئمة » فلهن تأمرى به فاعت ذلك » فاعتد له رتبة بين  
الطائفة والطلاق والمعاق . المذ . إن يرى ذلك ، على الصحيح من المذهب

ويلزمه حكم اليمين بالله تعالى أيضاً على الصحيح من المذهب

قدمه في الفروع

قال المحدث : وقياس المشهور عن أصحابنا في يمين البيعة أنه لا يلزمه شيء حتى يسويه ويلزمه ، أو لا يلزمه شيء ، بالسكينة حتى يعمده

والفرق بين اليمين بالله وغيرها : ذكره في القاعدة الراسخة بعد المائة .

وأرم القاضى في الخلاف الخلاف بكل ذلك ، ولو لم يسو

وجرم به في الوجيز ، والمنور .

وهو ظاهر ما جزم به في تذكرة ابن عدوس

ومحمده في النظم .

وقدمه في الحر ، والرعائين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم

وقيل : لا تشمل اليمين بالله تعالى ، وإن نوى

قال المحدث : ذكر القاضى ليمين بالله تعالى ، والذرى على قولنا عدم

تداعى كفارتها

فما على قولنا بالتداعى . فيعزته لها كفارة يمين

ذكره عنه في القواعد

الثالث : لو حلف شيء من هذه الحجة فقال له آخر « يمينى مع يمينك »

أو « أنا على مثل يمينك » يريد النذر مثل يمينه . لزمه ذلك ، إلا في اليمين بالله

تعالى . فإنه على وجهين

وأطلقهما في الحر ، والفروع .

أمرهما . لا يلزمه حكم

قاله القاضى . واقتصر عليه في الفروع .

وجزم به في الكافى .



والثاني : بترمه حكمها

صححه في النظم ، وتصحيح المحرر

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : لا يلزمه حكم كل يمين مكفرة

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا قوله « أد معك » يهوى في يمينه .

انتهى

وإن لم يتوشيثا : لم تنقذ يمينه .

حرم به المصنف ، والشارح .

قوله « وإن قال » على نذر ، أو يمين إن فعلت كذا » وفعله .

فقال أصحابنا : عليه كفارة يمين .

وهو المذهب وعليه أكثر لأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمحرر ، والشرح ، والعلم ، والبحر ، والحاوي ، وشرح ابن منبج ، وغيرهم

وقيل : في قوله « على يمين » يكون يمينا بالية

حرم به في الرعية الصغرى

وقدمه في الكبرى

واختار المصنف : أنه لا يكون يمينا مطلقا

قال في المنى ، والكافي : وإن قال « على يمين » وهوى الخبر : فليس يمين .

على أصح الروايتين

وإن وهى القسم ، قال أبو الخطاب : هي يمين

وقال الشافعي رحمه الله : ليس يمين . وهذا أصح .

وجزم بهذا الأخير في الكافي .

وأطلقهم في الفروع .

وقال : وتوجه على القولين نخرج : إن أراد إن صلت كذا وفعل ، ونخرج  
لأصل .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . وهذه لام القسم ، فلا تذكر إلا معه مظهراً  
أو مقدراً .

وتقدم إذا قال « فسيألفه » أو « ألبته فافه »

فانزلناه

بمعناها : إذا قال « حلفت » ولم يكن حلف . فقال الإمام أحمد رحمه الله :  
هي كذبة . ليس عليه يمين .

قال المصنف في المعنى ، والسكاي ، والشرح : هذا المذهب .

وقدمه في السكاي ، والمعنى ، والشرح ، والراعيين ، وغيرهم .  
واحتاره أبو بكر ، وغيره .

وعنه : عليه كفارة . لأنه أقر على نفسه .

وتقدم بطرد ذلك في الطلاق في « باب مريخ الطلاق وكذبه » .

الثانية : تقدم اسقاط يمين الكافر .

ويأتي آخر الباب على كفره .

قوله ( فصل في كفارة اليمين )

وهي تجمع تخيراً وترتيباً . فيختار فيها بين ثلاثة أشياء : إطعام  
عشرة مساكين .

وسواء كان جفاً أو أكثر .

( أو كسوتهم ) .

ويجوز أن علم مسكاً ويكسو مسكاً . على الصحيح من المذهب . نص عليه

وفيه قول قاله أبو النعال . لا يجوز ذلك ، كبقية الكفارات من جنسين  
وكتفق مع غيره ، أو إطعمه وصوم .

قال في القاعدة الحديثة سد الذمة . وفيه وجه : لا يجرى .

ذكره المحمد في شرح الهداية ، في « باب ركعة الفطر »

قوله « **وَالْكُسُوءُ لِلرَّحُلِ** : تَوْبُ يُجْزِيهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ . وَلِلْمَرْأَةِ  
دِرْعٌ وَخِجَارٌ » .

الصحيح من المذهب : أنه يلزم من الكسوة ما يجرى . صلاة الواحد فيه  
مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في التبصرة : ما يجرى . صلاة الفرض فيه .

وكذا قل حرب : يجوز فيه العرس .

نسيب : طاهر كلام الناصب : إحرأ ما يسمى كسوة ولو كان عتيقاً . وهو  
صحيح ، إذا لم تذهب قوته .

جزم به في الفروع ، وغيره .

وقال في المسمى ، والشرح : يجرى . الحرير

وقال في الترتيب : يجرى . ما يجوز للأحد لسه .

فائدة لو أطعم خمسة ، وكسى خمسة أحرأ . على الصحيح من المذهب .  
وعليه الأصحاب

وحرج عدم الإجزاء كإعطائه في الخيران شاة وعشرة دراهم .

وتقدم ذلك قريباً

ولو أطعمه بعض الطعام ، وكساه بعض الكسوة . لا يجرى

وإن أعتق نصف عبد ، وأطعم خمسة ما كسى ، أو كساه . لم يجزئه .

ولو أني ييمس واحد من الثلاثة ، ثم عجز عن نممه . فقال المصنف وجماعة .  
ليس له التيميم بالصوم

قال الزركشي : وقد يقال بذلك . كافي العمل والوصوء مع التيميم .  
وأجاب عنه المصنف .

ورده الزركشي

وتقدم في الطهارة إذا اعتنق بمشي عذني .

قوله ( فمن لم يجد : فصيام ثلاثة أيام ) .

لا ينتقل إلى الصوم إلا إذا عجز عجزاً كمعروه عن ركاة الفطر على الصحيح  
من المذهب

وتقدم في المروءة ، وعجزه

وجزم به الخرقى ، والزركشي ، وغيرهما

وقيل : كمعروه عن رقة في الطهارة على ما تقدم في كتب الطهارة

وهو ظاهر كلامه في التشرح

وتقدم هناك أيضاً . هل الاعتناء في الكفاية بحلة نوحوب ، أو ما عطف

الأحوال ؟ في كلام المصنف

قوله ( مُتَّابَةً )

على الصحيح من المذهب

وسموص عن الإمام أحمد رحمه الله : وجوب التشاح في أصيام إذا لم

يكن عذر

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب

قال الزركشي : هذا المشهور والمختار للأصحاب .

وحرمه في الوجه ، والنور ، ومشتحب لأدنى ، وتذكيرة ابن عبدوس ،

وعجزهم

وقدمه في المعى ، والمحجور ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
والعروغ ، وغيرهم .

وعنه : له تفرقاتها

والمراد : لو كان له مال غائباً ، وبقدر على الشراء بمسبقة : لم يحرمه الصوم .  
على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثر .  
قال الزركشى : لا راع أعطه .

وقيل : يحرمه فعل الصوم

وتقدم ذلك في كلام المصنف في الطهار .

وإن لم يقدر على الشراء مع عينة ماله : أحرمه الصوم على الصحيح من  
المذهب .

صحيحه في الرعايتين

وقدمه في المحجور ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه . لا يحرمه الصوم

قدمه الزركشى ، وقال : هو مقتضى كلام الحرقى . وبخلاف عامة الأصحاب .

حتى إن أبا محمد ، وأبا الخطاب ، والشيخ زكريا وغيرهم : حرموا بذلك

وتقدم ذلك وغيره مستوفى في كعادة الطهار

وتقدم هناك : إن شريع في الصوم ثم قدر على المتق ، هل يلزمه الانتقال

أم لا ؟ .

قوله ﴿ إِنْ شَاءَ قُلُوبُ الْحَشَّةِ ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدُ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب مطلقاً . وعنه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، ولهاذى ،

والمحجور ، والوجيز . وغيرهم من الأصحاب .

وقدّمه في الفروع ، وغيره .

وقدّله في الواضح - على رواية حسنة مرّعه على مخالفة بمسئته - : لا يجوز .  
بل لا يصح

وفيه رواية : لا يجوز التكبير قبل الحث بالصوم لأنه تقديم عبادة ،  
كالصلاة .

واحتار ابن الخوري في التحقيق : أنه لا يجوز ، كحسب محرم في وجه  
وأما الظاهر وما في حكمه . فلا يجوز له فعل ذلك إلا بعد الكفارة ، على  
ما مضى في باب

### فوائد

إبراهيم : حيث قبل بالخوار : فالتقديم والتأخير سواء في الفضيلة . على  
الصحيح من المذهب

قال في القواعد الأصولية وغيره : هذا المذهب

احتاره المصنف ، وغيره

وعنه . التكبير بعد الحث أفضل

وقال ابن أبي موسى .

قلت : وهو الصواب . الخروج من الخلاف

وعورض تمجيد النعم للعقراء

ونقل ابن أبي . قوله أفضل .

ونقل ابن منصور : تقدم الكفارة واحدة . فله أن يقدمها قبل الحث

لا يكون أكثر من ركعة

الثانية : طاهر كلام المصنف . أن التخصير جار ، إن كان الحث حرماً .

وهو طاهر كلام الخوري ، وكثير من الأصحاب . وهو أحد الوجهين .

والوجه الثاني : لا يجزئه التكفير قبل الحث

قدمه في الرعاية الكبرى .

وأطلقه الزكشي وتقدمه قريباً

الثالث . الكدرة قبل الحث محقة للبين للمص

الرابع : لو كفر بالصوم قبل الحث نقره ، ثم حث وهو موسر ، فقال

المصنف في المص ، والشرح ، وغيرهما : لا حث له ، لأنما تنبأ أن الواجب غير  
ما أنى به

قال في الذمعة الحقة : وإطلاق الأكثر محقق لذلك لأنه كان مفرصه

في الظاهر

الخامس : نص الإمام أحمد رحمه الله على وجوب كدرة البين والندر على

النور إذا حث . وهو الصحيح من المذهب

وقيل : لا يجبان على النور .

قال ذلك ابن تيمية ، والقواعد الأصولية ، وغيرهما .

وتقدم ذلك في أول « باب إخراج الركعة »

قوله « وَمَنْ كَرَّرَ آيَاتَنَا قَبْلَ التَّكْمِيرِ : فَتَمَّتْ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ »

يعنى : إذا كان موحباً واحداً

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم القاضى

ودكر أبو بكر . أن الإمام أحمد رحمه الله رجع عن غيره

قال في الفروع : اختاره الأكثر

وحرم به في الوحد . وغيره

وقدمه في المح ، والعل ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والهداية

والمذهب . واستوعب ، والإحلاصة ، وغيرهم



قال ناظم المفردات : هذا الأشهر

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لكل يمين كدرة كما لو احتلف موحها

ومحل الخلاف ، إذا لم يكفر

أما إن كفر بحته في أحدها ، ثم حث في غيرها عليه كدرة ثانية

بلا ريب .

قوله ( والظاهر أنها إن كانت على فعل واحد : فكتمارة واحدة ،

وإن كانت على أفعال : فعليه لكل يمين كفارة )

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله

حكاه في الدعوى ، وغيره

قال في على فعل واحد نحو « والله لاقت » ، والله لاقت « وما أشبهه

والذي على أفعال نحو « والله لاقت » ، والله لا قدمت « وما أشبهه

واحتاره في العدة

وقال عبد الله بن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله إن يميني أن يعقني

رفقة ، فإن لم يكنه أعلم

فأمرنا

إمراهما : مثل ذلك في الحكم : الخلف بتطور مكروه ، أو مطلق مكهر قاله

الشيخ تقي الدين رحمه الله

قل إن منصور - فيمن حلف بدراً كثيرة مسجاة إلى بيت الله - أن لا تكلم

أحد أو أحده عليه كدرة يمين

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله « فمن قال المطلق يلزمه لاجل كذا »

وكره : لا يقع أكثر من طرفة عين لا سوي سعي

الثاني : لو حلف يميناً على أحسن محنته : فعليه كفارة واحدة ، حث في الجميع ، أو في واحد . ونسحل يمينه في البقية  
قوله ( وَإِنْ كَانَتْ الْإِيمَانُ مُخْتَلِفَةً الْكُفَارَةُ - كَالظَّهَارِ وَالْيَمِينِ  
بِاللَّهِ تَعَالَى - فَيَكُلُّ يَمِينٍ كُفَارُهَا ) .

ملا نزاع لا شقاء الداحل لعدم الاتحاد

قوله ( وَكُفَارَةُ الْقَمْدِ : الصَّيَامُ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ) .

وهذا المذهب نص عليه وعليه الأصحاب .

وقيل : إن حلف بإذنه فليس له منه ، وإلا كان له منه .

وكذا الحكم في يده

قاله في المروع ، وغيره

قائمة : اعلم أن التكفير العبد مادل في الحج والطهر ولأيمان ومحوها  
للأصحاب فيها طرق .

أمرها : البناء على ملكه وعدمه .

فإن قيل : قلت ، فله التكفير مادل في الجملة وإلا فلا

وهي طريقة القضي ، وأي الخطأ ، وس عقيل . وأ كثر المتأخرين .

لأن التكفير مادل يستدعي ملك المال . فهذا كان هذا غير فاضل لملك

بالكلية أمره الصيام خاصة .

وهل القول بالملك : فإنه يكفر بالاطعام .

وهل يكفر بالعتق ؟ على روايتين

وهل يلزمه التكفير مال ، أو يجوز له مع إحراء الصيام ؟

قال ابن رجب في الفوائد - المتوجه إن كان في ملكه مال ، فأذن له السيد

بالتكفير منه : لزمه ذلك . وإن . يكن في ملكه ، بل أراد السيد أن يملكه  
ليكفر . لم يلزمه ، كالحق المصير إذا نقل له مال .

قال : وعلى هذا يقتل ما ذكره صاحب المعنى من لزوم التكفير للمال في  
الحج ، ونفى الروم في الظهار

الطريقة الثانية : في تكفيره بمال يدين السيد روايتان مطلقتان ، سواء قسا  
بملك أو لا يملك .

حكاهما القاصي في المهرود عن شيخه ابن حماد ، وعبره من الأصحاب .  
وهي طريقة أبي بكر .

فوجه عدم تكفيره بالمال ، مع القول بالملك : أن تملكه ضيف لا يحتمل  
المواصلة .

ووجه تكفيره بمال ، مع القول بانتدائه ملكه . له مأخذان .

أحدهما : أن تكفيره بالمال إنما هو تبرع له من السيد وإباحة . والتكفير من  
العبر لا يشترط دخوله في ملك المكفر عنه ، كما يقول في رواية في كفارة الجمع  
في رمصا إذ محررهما - وقد : لا يقطر تكفير غيره عنه إلا بإذنه - جار أن  
يدفعها إليه . وكذلك في سائر المكفارات على إحدى الروايتين .  
ولو كانت قد دحات في ملكه : لم يجز أن أخذها هو لأنه لا يكون حينئذ  
إحراحا للمكفارة .

والمأخذ الثاني : أن الصدقة له ملك قاصر بحسب حاجته إليه ، وإن لم  
يشت له ذلك المطلق التام . فيجوز أن يفت له في المال المكفر به ملك يبيع له  
التكفير بالمال ، دون بيعه وهته ، كما أنشأه في الأمانة ملكا قاصرا أبيع له به  
التصري بها دون بيعها وهتها .

وهذا اختيار الشيخ نقي الدين رحمه الله

وقال الزركشي - في « باب الدية » - : ذهب كثير من متقدمي الأصحاب : إلى أن له التكفير بإذن السيد ، وإن لم يقل مملكه ، سواء على أحد القولين ، من أن الكفارة لا يشترط دخولها في ملك المكفر عنه ، وأنه بقيت له ملك خاص قدر ما يكفر . انتهى .

وقال في - « كذب الظاهر » - : ظاهر كلام أبي بكر - وطائفة من متقدمي الأصحاب - وبني ميل أبي محمد - حوار تكفيره بإذن السيد ، وإن لم يقل إنه يملك . ولم يذكر أن

أمرهما : أنه يملك القدر المكفر به مملكا خاصا

والثاني : أن الكفارة لا يلزم أن تدخل في ملك المكفر انتهى

ودوجه التمر في جز العتق والإطعام - أن المكفر باعتق محتاج إلى ملك بخلاف الإطعام . ذكره ابن أبي موسى

ولقد له أمر من عبده المكفر فراحلا أن يطعمه ، ففعل - آخره .

ولو أمده أن يعتق عنه ، في إحرته عنه ، يوس

ولو دفع له ثلث الإطعام ، فواعت عن مورثه - صحيح

ولو دفع عنه ، حتى لم يصح

وهو اعتق لأخيه عن مورثه ، صحيح ولو أعتق عنه فوجهم .

وقال في الفروع ، وبكسر الفاء ، الإطعام بإذنه .

وقيل : ولم يملك وفيه صق . وان

أحد أبو بكر - وابن أبي بصير وعنه - حوار تكفيره بالعتق

قال في الفروع ، فإن ما أطلق ، في عتقه عنه وجهان انتهى .

وأضافهم في معنى ، والشرح ، ولقواعد الأصولية

قلت : الصواب الخوازم والإحزان

قال الزركشي : جار ذلك على مقتضى قول أبي بكر

تفسير : حيث جاز له التكفير بإذن السيد . فقال القاضي ، وابن عقيل ،  
والمصنف ، وغيرهم : يلزمه التكفير .

وقال المصنف - في الكفارات - لا يدرمه على كلا الرويتين وإن أدرك له  
معيده

وقال الزركشي - في الطهارة - تردد الأصحاب في الوضوء والخوار .  
وتقدم معناه قريباً .

الطريقة الثالثة : أنه لا يجرى التكفير بغير الصيام بحال على كلا الطرفين  
وهو طاهر كالأية في كذب الطهارة وصحة التحريض وغيرهما  
لأنه - وإن قدر - ثلاث - فلا يكره صوم ، فلا يكره تحريض ، فلا يكره التكفير بالكلية  
فلا يكره صوم بغير الصيام بالأصل ، بخلاف الحر المحصر فإنه قابل للمدح والثناء  
قال ابن رجب : ومن هنا - والله أعلم - قال الحرقى - في العبد إذا حنث ، ثم  
عتق - لا يجرى عليه التكفير بغير الصوم . بخلاف الحر المحصر إذا حنث ثم أبس  
وقال أحمد - في العبد إذا غاب حج - يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوماً  
وقال في الحر المحصر - يصوم في الإحصار صيام المتنع .

قوله ( وَمَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ : فَحُكْمُهُ فِي الْكَفَّارَةِ حُكْمُ الْأَحْرَارِ ) .  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرمه في المعنى ، والشرح ، والصراه ، ولو حذر ، وغيره

وقدمه في النوع ، وغيره

وقيل : لا يكفر بالمال .

قائمة : يكفر الكافر - ولو كان مرتدأ - بغير الصوم . لأن بميّه تصدق

كالمسلم كما تقدم

## باب جامع الأيمان

قوله ﴿ يُرْجِعُ فِي الْإِيمَانِ إِلَى الْبَيْتَةِ ﴾

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثروا

وقال القاسمي : يقدم عموم لفظة على البنية احتياطاً

تعبير : قوله « يرجع في الإيمان إلى البنية » مفيد بأن تكون الحالف بها غير ظالم . نص عليه على ما تقدم ، وأن يحتملها لفظة مطلقاً على الصحيح من المذهب .

قدمه في الزمانين

وحزم به أبو محمد الجوزي

وصححه في تصحيح المحرر

وقال في المحرر ، وصححه : ونقل منه في الحكم إذا قرب الاحتمال ، وإن قوى بُشده منه : لم يقبل . وإن توسط : فروايتان

وأطلقهما في الفروع

وتقدم ذلك في أول « باب التأويل في الحلف » .

وتقدم بصور بعض مسائل من ذلك ، وذكر الخروج من مصابيح الإيمان مستوفى في « باب التأويل في الحلف » في أوله وآخره . فراجع .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْتَةٌ رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ وَمَا هِيَ جِهَتُهَا ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به الحرق ، والوحير ، ونذكرة ابن عبدوس ، والمور ، ومتعجب الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في الفروع . وقدم السبب على البنية الحرق ، والإرشاد ، والمهيج

وحكى رواية .

وقدمه القاصي بموافقة للوضع

وعنه : يقدم عموم لفظه على حبيب الجين احتياطاً .

وذكر القاضى : وعلى النية أيضاً . انتهى

وقال الزركشى : اعتمد عامة الأصحاب تقديم النية على السب .

وعكس ذلك الشيروانى . تقدم السب على النية انتهى

قلت : وقطع به فى الإرشاد

وقول صاحب العروغ « وقدم الحرف السب على النية » غير مسلم .

وقال زركشى أيضاً - لما أسكلم على كلام الحرف - : إذا لم يوشكاً -

لا طاهر اللفظ ، ولا عبر طاهره - رجع إلى سب الجين وما هيجه ، أى آثارها .

إذا حلف « لا يذرى مع امرأته فى هذه الدار » وكان سب يمينه عيظاً من

جهة الدار لضرر لحقه من جيرانها ، أو مئة حصلت عليه بها ونحو ذلك : احتصت

بيمينه بها كما هو مقتضى اللفظ .

وإن كان لفظ من المرأة يقتضى حواءها ، ولا أثر للدار فيه - تمدى ذلك إلى

كل دار للمحسوب عنها بالنسب وما عداها سلة الحفاء التى اقتضاه السب .

وكذلك إذا حلف « لا يدخل بدأ » لظلم رآه فيه ، و « لا تكلم ربدأ »

لشره الخمر . فزال الظلم ، وترك زيد شرب الخمر : جاز له الدخول والكلام ،

لزوال العلة المقتضية لليمين .

وكلام الحرفى يشمل ما إذا كان اللفظ حاصلاً ، والسب يقتضى التعميم ، كما

مثله أولاً ، أو كان اللفظ عاماً والسب يقتضى التحصيل ، كما مثله ثانياً

ولا نزاع بين الأصحاب - فيما عرفت - فى الرجوع إلى السب المقتضى للتعميم .

واختلف فى عكسه

فقيل : فيه وجهان .



وقيل : روايتان .

والجملۃ : فيه قولان ، أو ثلاثة

أحدها . - وهو المعروف عن القاضي في التعليل وفي غيره ، واحتياط عامة  
أسماء : الشريف ، وأبي الخطاب في خلافهما - : يؤخذ بموم اللفظ . وهو  
مقتضى من الإمام أحمد رحمه الله . وذكره

والقول الثاني - وهو ظاهر كلام الخرقى ، واحتياط أبي محمد ، وحكى عن  
القاضي في موضع - : يحمل اللفظ العام على السب . وتكون ذلك السب مبدئاً  
على أن العام أريد به خاص .

والقول الثالث : لا يقتضى التحصيل فيما إذا حلف « لا أدخل الدار » لظن  
رآه فيه . يقتضى التحصيل فيما إذا دعى إلى غداه ، لحلف « لا يتقدمي » أو  
حلف « لا يخرج عهده ولا رجته إلا ناديه » والحال يقتضى ماداماً كذلك .  
وقد أشار القاضي إلى هذا التعليل . انتهى كلام الزركشي

وقال في القعدة بر « والعشرين بعد مائة » . انتهى في القواعد الأصوبية - :  
هل يخص اللفظ المسمو بالخاص ، إذ كان السب هو المقتضى له ، أم يقتضى  
بموم اللفظ ؟ فيه وجهان .

أحدهما : المبرة بموم اللفظ

احتاره القاضي في الخلاف ، ولأمدى ، وأبو الفتح الخوارزمي ، وأبو الخطاب ،  
وغيرهم .

وأحدوه من من الإمام أحمد رحمه الله في رواية علي بن سعيد ، فيمن حلف  
لا يصطاد من سهر ، نطق رآه فيه . ثم رآه الظن .  
قال الإمام أحمد رحمه الله : النذريون في .

والوجه الثاني : المبرة بخصوص السب ، لا بموم اللفظ

وهو الصحيح عند صاحب المقي ، واللمعة ، والمحرر  
لكن المحدث استثنى صورة النهر وما أشبهها ، كمن حلف « لا بدخل الدار »  
لظلم رآه فيه . ثم زال الظلم .

فعل المبرة في ذلك مسموم باللفظ  
وقد روي المصنف اختلاف إليها  
ورحمته ابن عقيل في عهد لأدلة ، وقال : هو قياس المذهب .  
وجزم به القاضي في موضع من المحرر .  
واحتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
وفرق بينه وبين مسألة النهر المنصومة ، وذكره  
قال في القواعد : وهذا أحسن  
وقد يكون الخطأ هذا جده .

قوله ( وَإِنْ حَلَفَ لِيَقْصِيَهُ حَقُّ غَدَا . فَقَضَاهُ قَبْلَهُ : لَمْ يَحْثُ )  
إِذَا قَضَاهُ قَبْلَ الْغَدِ لَمْ يَحْثُ ، إِذَا قَصَدَ أَنْ لَا يُجَاوِرَهُ فَوَلاَ وَاحِدَ .  
وكذا لا يبحث أيضاً إذا كان السب يقتضيه ، وإلا حث . على الصحيح

من المذهب

وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .  
وقد روي في الفروع ، وغيره  
وعند القاضي ، وأصحابه : لا يبحث ، ولو كان السب لا يقتضيه أيضاً .  
وتقدم كلام الزركشي ونقله .  
فأما : مثل ذلك في الحكم : لو حلف « لا أكلن شيئاً غداً » أو « لا أبعثه »  
أو « لأفعله » .

فَأَمَّا إِنْ حَلَفَ «لَأَقْصِيَنَّهُ حَقَّهُ عَدَاً» وَقَصَدَ مَطْلَبَهُ ، فَقَصَاءُ قَلْبِهِ : حَيْثُ  
 قَوْلُهُ «وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، وَتَوَسَّى الْيَوْمَ : لَمْ يَحْثُثْ بِالْذُّحُولِ  
 فِي غَيْرِهِ» .

وبقل قوله في الحكم على الصحيح من المذهب .  
 قدمه في الفروع .

وعه لا قبل في الحكم . ويدلن فيما بينه وبين الله تعالى  
 قَوْلُهُ «وَإِنْ دُعِيَ إِلَى عَدَا ، فَحَلَفَ لَا يَتَمَدَّى : احْتَصَتْ يَمِينُهُ بِهِ  
 إِذَا قَصَدَهُ» .

وهذا مذهب

قال في الفروع : لما بحث غيره على الأصح  
 وحرم به في المص ، والمجد ، والشرح ، والوحد ، وشرح ابن ممضا ، وغيرهم  
 وحزم به القاضي في الكفاية  
 وعه : بحث

قَوْلُهُ «وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَشْرَبُ لَهُ الْمَاءُ مِنَ الْمَطَرِ» يَقْصِدُ قَطْعَ  
 الْمَنَةِ» أَوْ كَانَ السَّبَبُ قَطْعَ الْمَنَةِ .

«حَيْثُ بَأْكُلُ حُرْمَهُ ، وَاسْتِعَارَةً ذَاتَهُ وَكُلُّ مَا فِيهِ أَمْنَةٌ» .  
 وهذا المذهب مطلقاً وعليه لأصحاب

ودكر ابن عقيل لا أهل ، كقعوده في صوم ناره  
 نعب : قَوْلُهُ «وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ عَزَلِيَا» يَقْصِدُ قَطْعَ  
 مَتْنِهَا ، فَبَاعَهُ وَاشْتَرَى بِثَمَنِهِ ثَوْبًا : حَيْثُ .  
 وكذا إن انتفع بثمنه .

ومعهمونه : أنه لو انتفع بشيء من ماله غير العزل ونسبه : أنه لا يبحث وهو صحيح ، وهو المذهب .

حرم به في الدعوى ، والشرح .

وقدّمه في الفروع

وقيل - يبحث بقدر منته فأريد

حرم به في التعقيب .

وفي التعاقب ، والمفردات ، وغيرها . يبحث شيء منها لأنه لا يجوز منها إلا بالامتناع مما يهدر عنها مما يتضمن منه ، يخرج بحري الوضع العرق وكذا سوى الأدنى المتعددي في منتهه بين وبين التي قبلها وأنه يبحث بكل ما فيه منه .

وهذا في لراحة : إن حلف لا يأكل كل له حراماً والصلب منه حيث يأكل غيره كائناً ما كان . وأنه إن حلف لا يلبس ثوباً من عرقه فمس عرقه أو عكسه ، إن كانت امتدت عرقها : حيث مكل ما يليه منه . انتهى .

وكذا مع من عقيل المصاف على حذر غيره من لجه وماله قوله ( وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَهَا فِي دَارٍ يُرِيدُ جَفَاءَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ هَيَّجَ يَمِينَهُ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا : حَنِثَ ) . وكذا لو حلف من لا عدت رأيتك تدحيبها سوى معها : حيث ولو لم يرها .

وقيل إن هذا : أقل الإواء ساعة

وجزم به في التعقيب

قوله ( وَإِنْ حَلَفَ لِعَامِلٍ : لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ . فَعَزَلَ ، أَوْ عَلَى زَوْجَتِهِ وَطَلَقَهَا ، أَوْ عَلَى عَبْدِهِ فَأَعْتَقَهُ وَتَحَوَّهُ . يُرِيدُ مَا دَامَ كَذَلِكَ :

انْعَلَتْ يَمِينُهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ : انْعَلَتْ يَمِينُهُ أَيْضًا . ذَكَرَهُ  
الْقَاسِمِيُّ ، لِأَنَّ الْحَالَّ تَضَرَّفُ الْيَمِينُ إِلَيْهِ .

وهو ظاهر كلامه في الوحي.

فان نصف هذا هو أولى لأن السب يدل على البية فصار كالمدوى سواء .  
وذكر الله صلى الله عليه وآله في موضع آخر أن السب إذا كان مقتضى التعظيم ،  
عمماها به . وإن اقتضى الخصوص - مثل من بشر لا يدخل لدا لعظم رآه فيه  
حوال العظم - فقل الإمام أحمد رحمه الله : الدرر بوى به .

قال في الفروع : ومم السبب فيه روايتان .

وہمہ بحث -

و. مقدم كلام البرکتي ، وصاحب القواعد .

وقال في المنى ، والشرح : وإن لم يكن له فيه بية ، فكلام الإمام أحمد رحمه الله : يقتضى روايتين ، وذكرناه

قوله (وَإِنْ حَلَفْتَ لَا زَايَتُ مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعْتُهُ إِلَى مَلَأَنِ الْقَاضِي) .  
مُزَل : اَنْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، اِنْ بَرَى مَا دَامَ قَاضِيًا .

قال ابن نصر الله في - حواشيه على الفروع - : قوله « انحلت يمينه » فيه نظر لأن المذهب عود الصفة . فيحمل على أنه بى تلك الولاية . وذلك الكتاب ويحويه انتهى

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ﴾ : اخْتِمْ وَجْهَيَّ ﴿﴾

وهما روايات وهما كالوجهين لخدمين في المنة التي قلها  
أمرهما : تعمل بنية

محمّد في التصحيح

وهو ظاهر كلامه في الوجهين وظاهر ما اختاره المصنف أولا

والرمح الثاني : لا تنحل بميه .

قال في الفروع ونصه بمحنت .

قال القاضى : قياس المذهب : لا تنحل بميه

وتقدم كلام الرركشى ، وصاحب القواعد . لأن هذه المسائل من جملة القواعد .

وقل في التعريب . إن كان المسب أو الفرائض تقتضى حالة لولاية : احتص بها . وإن كانت تقتضى الرمح إليه سبه . مثل أن يكون مرتكب المسكر قراءة الوالى مثلاً وقصد إعلامه بذلك لأجل قرأته . . تناول الممين حال الولاية والعرل وإلا فوجهان .

على الوجه الأول : لو رأى المسكرى ولايته فأمكنه رفعه ، لم يرفعه إليه حتى عرل : لم يرفعفه إليه فى حال عرله .

وهل بمحنت يبرله ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما فى المعنى ، والشرح ، والفروع

أمرهما . بمحنت يبرله .

قلت . وهو أولى .

والرمح الثاني : لا بمحنت يبرله .

وإن مات قبل إسكان رفعه إليه . حث أيضاً على الصحيح .

ففيه فى المنفى ، والشرح .

وقيل : لا بمحنت .

وهو احتمال فى المنفى ، والشرح .

قلت : وهو أولى .

وأطلقهما فى الفروع .

وأما على الوجه الثاني - وهو كون عيته لا تنحل في أصل المسألة ، لورفقه إليه بعد عزله - برّ بذلك .

قائمة : إذا لم يعين الوى إذن ، فهي تعيينه وجهان في التعريب . للتردد بين تعيين السهد والجنس . وتواجه في القروع .

وقال في التعريب أيضاً : لو علم به بعد عده ، فقبل : فأتى الحر ، كما لو رآه معه وقبل : لا لإمكان صورة ارفع .

فعل لأول : هو كإثباته من دين حد حمله لفضيحه وفيه وجهان وكذا قوله - حوائاً لقوله « تزوجت علي » - « كل امرأة لي طالق » تطلق على نفسه

وقطع به جماعة ، أحداً بالأعم من لفظ وسبب قوله ( فإن عُدّه ذلك ) يعنى : الية . وسبب اليمين ، وما هيجهها ( رُجِعَ إلى التّعيين ) هذا المذهب .

حرم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجد ، والوخير ، ومتعصب الأديب الدمدادي

وقدّمه في القروع ، والرعاين ، وغيرهم .  
وصححه في الطهر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، وغيرهم  
وقيل : يقدم الاسم شراً أو عرفاً أو لغة على التّعيين  
وقال في الحدة ، ومذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة :  
فإن هدم التّية والسبب رجعتا إلى ما يقتضيه الاسم  
فإن احتتم الاسم والتّعيين ، أو الصفة والتّمين : عليهما التّمين  
فإن احتتم الاسم والعرف ، قبل في المذهب ، والخلاصة . فنهما يعطب ؟ فيه وجهان .



قال في الهداية : فقد اختلف أصحاب مدرسة عسوا لاسم ونبرة عليوا العرف .  
قال في القروع : وذكر يوسف بن الجوزي التية ، ثم السبب ، ثم مقتضى  
لفظه عرفاً ، ثم لغة . انتهى

وقال في المذهب الأحمد : التية ، ثم السبب ، ثم التبيين ، ثم إلى ما يتناول  
الاسم . ويرى كل لفظ عرف غاب ، حمل كلام المذهب عليه .

قوله ( فإذا حلف « لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ » فَدَحَهَا . وَقَدْ  
صَارَتْ فِصَاءً ، أَوْ تَحَامًا ، أَوْ مَسْحَدًا ، أَوْ بَاعَةً . أَوْ « لَا لَيْتُ هَذَا  
الْقَمِيصُ فِجْلَهُ سِرَاطِي ، أَوْ رِدَاءٌ ، أَوْ عِمَامَةٌ وَلَيْسَ أَوْ « لَا كَلِمَتُ  
هَذَا الْعَتَى » فِصَارُ شَيْخًا ، أَوْ « امْرَأَةُ فُلَانٍ » أَوْ « صَدِيقَةُ فُلَانَا »  
أَوْ « عَلَامَةُ سَعْدًا » فَطَلَقَتِ الرُّوْحَةَ ، وَرَالَتِ الصُّدَاقَةَ ، وَعَتَقَ  
الْعَبْدُ ، وَكَلِمَتُهُمْ . أَوْ « لَا أَكُنْتُ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ » فِصَارُ كَيْشًا ، أَوْ  
« لَا أَكُنْتُ هَذَا الرُّطْبِ » فِصَارُ تَمْرًا أَوْ دِينَسًا ) من عليه ( أَوْ خَلَاءُ  
أَوْ « لَا أَكُلْتُ هَذَا اللَّبَنِ » فَتَمِيرٌ ، أَوْ عَمَلٌ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَأَكَلَهُ : حَنْثٌ  
فِي ذَلِكَ كُنْهٍ ) .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال زر كشي . احتاره عنه الأصحاب منهم من غفيل في التذكرة

قال من صح في شرحه : هذا المذهب . وهو أصح

قال في القروع — بعد أن ذكر ذلك كله وغيره — . إذا مل ذلك ، ولا يـ

ولا سب : حث

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والعلم ، والاعتين ، والحدوى ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا يحتمل .

واحتاره ابن عقيل

واحتار القاضى ، والمصنف ، والشارح : أنه لو حلف « لا أكلت هذه البيضة » فصارت فرجاً ، أو « لا أكلت هذه الحطة » فصارت ررعاً ، فأكله : أنه لا يحتمل .

قلا وعلى قياسه لو حلف « لا شربت هذا الخمر » فصار حلاً

فاستقوا هذه المسائل من أصل هذه القاعدة .

قال الزركشى : وعن ابن عقيل : أنه طرد القول حتى فى البيضة والزرع

قال الزركشى : ولم يظهر .

قلت : وهو المذهب كما تقدم .

قائمة : لو حلف « لا يدخل دار فلان » ولم يقل « هذه » أو « لا أكلت

الخمر الحديث » فمتق ، أو « الرجل الصحيح » فمفس ، أو « لا دخلت هذه

السبية » فنقصت ثم أعيدت فعمل : حيث لا ررع فى ذلك ، إلا أن فى السبية

احتمالاً لعدم الحث .

قوله « فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ » يعنى : النية ، وسبب التمين ، وما هيجهما

والتمين « رَجَمْنَا إِلَى مَا يَسْأَلُهُ الْأَتَمُّ »

هذا للمذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به فى المني ، والشرع ، وشرح ابن سبج ، والوجهير ، ومنتهى الأذى

وغيرهم

وقدمه فى الفروع ، والرعيتين .

وصححه فى المحرر ، والعظم ، والمحاوى ، وغيرهم

وقيل : تقدم ما يسأله الأتم على التمين ، وتقدم ذلك

وتقدم كلام يوسف بن الخوري : فإنه يقدم الية ، ثم السب ، ثم مقتضى لفظه عرفاً ، ثم لغة .

قائمة : الاسم بقول العرف ، والشرعي ، والعموي . فيقدم اللفظ الشرعي والعرف على العموي . على الصحيح من المذهب .

جرم به في الحرر ، والعلم

وقدومه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : عكسه

وقل ابن عدوس في تذكره : يقدم لاسم عرفاً ، ثم شرعاً ، ثم لغة

وقدومه تقدم العرف على الشرعي

وقدومه وله ابن الخوري : عرف ثم لغة كما عدم

قوله : **وَالْيَمِينُ الْمَطْنَةُ تُنْصَرَفُ إِلَى التَّوَصُّعِ الشَّرْعِيِّ . وَتَتَنَاوَلُ**

**الصَّحِيحُ مِنْهُ . فَإِذَا حُفِّ لَازِمُهُ . فَبَاعَ يَتِمّاً قَائِداً ، أَوْ لَا يَتَسَكَّحُ ،**

**هَنَسَكْحُ يَكَاخَا قَائِداً : لَمْ يَحْثُ**

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

وحرم به الخ ، وفي التوجيه ، وشرح ابن مكي ، ومنهج الأدي ، وغيرهم .

وقدومه في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والحرر ، والعلم ،

والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والدروع ، وغيرهم .

قل نردكشي : هذا المشهور والمخبر من الأوجه

وعنه : بحث في السع وحده

وقيل : بحث في بيع وسكك مختلف به

واحتره ابن أبي موسى

تعيم : ظهر كلام المصنف وغيره : أنه يبحث إذا باع به أصحها شرط الخيار .  
وهو كذلك . وهو للذهب مطلقاً .

وقال القاصي في الخلاف : لو باع شرط الخيار ، هل يبحث ؟ ينبغي على نقل  
الملك وعدمه

وأنكر ذلك المذهب عليه

ذكره في القعدة الساعة والحسين .

ومرّة . لو حبس لا يبيع ، فبيع حبساً قائداً . حدث .

فله في المبيع ، والرعايتين ، والحاروي ، وغيرهم .

قوله ( إلا أن يضيف اليمين إلى شيء لا يتصور فيه الصحة ، مثل  
أن يخلف لا يبيع الخمر أو الحار . فيبحث صورة البيع ) .

هذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح ، ومن بعده في شرحه : هذا أولى

قال في الفروع . حدث في الأصح

ومحمه في الحار ، والمعلم

وحرم به في لوحيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاروي الصغير .

وقيل لا يبحث مطلقاً

وهو احتمال في المتن ، والشرح

وذكر القاصي - فليس قال لأمرائه « إن سرق مني شيئاً وسحبته فأت

طالق » فعدت . لم تطلق

وقال القاصي أيضاً : لو قال « إن طنقت فلانة لأخذية فأت طالق » فوحد :

لم تطلق

### فأمرنا

إبراهيم : الشراء مثل البيع في ذلك على الصحيح من المذهب .  
وحلف في عيود المسائل في « سرفت مئ شيئا » و « متبنيه » كما لو حلف :  
لا يبيع ، فباع بيعا فاسداً

الثانية : لو حلف « لا تسربت » فوطئ حاربتة : حث  
ذكره أبو الخطاب ، كنهه لا يظاً .

وقدمه في المحرم ، والفروع ، والزعاتين ، والحدوى ، وغيرهم .  
وحرم به في المنور ، وغيره  
وصححه في العلم ، وغيره

وقال القاضي : لا يحنث حتى يُنزل ، فخلا كان أو خصياً .

وقال ابن منصور : إن حلف وليست في ملكه : حث بالوطء . وإن  
حلف وقد ملكها : حث بالوطء ، بشرط أن لا يعزل .

قاله في الفروع ، وغيره .

وعنه : إن عزل لم يحنث

وعنه : في مملوكة وقت حلفه انتهى

قوله « وَإِنْ حَلَفَ لَا يَصُومُ : لَمْ يَحْثُ حَتَّى يَصُومَ يَوْمًا » .

هذا أحد الوجهين

وهو ظاهر ما حرم به في المستوعب ، والشرح ، وشرح ابن مبيد .

وقدمه في الزعاتين

وحثاره المحذ في محرره .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة .

وقيل : يحنث بالتروع الصحيح . وهو المذهب .

اختاره القاضي ، وغيره

وجزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في العلم ، والفروع ، وقل : قله الأحدث

وقيل : يبحث بالشروع الصحيح إن قلنا : يبحث بفعل بعض المخلوف .

فأمرناه

إبراهيم . لو حلف لا يصوم صوماً : لم يبحث حتى يصوم يوماً بلا راع

الناجئ : لو حلف لا يجمع . حث بإحرامه على الصحيح من المذهب

وقيل : لا يبحث إلا بفراغه من أركانه .

قوله « وإن حلف لا يُصلي » أم يبحث حتى يُصلي ركعة ؟

يعني : سبحانه هذا أحد المرحوم

اختاره أبو الخطاب .

قر اس سحر في شرحه هذا أصح

وقال القاضي : إن « حلف لأصليت صلاة » لم يبحث حتى يرفع عما يقع عليه

اسم الصلاة . وإن حلف « لا يصلي » حث بالتكثير

وهو المذهب . جزم به في الوجيز .

وقدمه في المستوجب ، والزمعتين ، والفروع ، والعلم .

وقيل : يبحث إن قلنا حث بفعل بعض المخلوف .

وهو احتمال المصنف

وقيل : لا يبحث حتى ترفع الصلاة كقوله « صلاة ، أو صوماً » وكلمته

ليقله . اختاره في المحرر .

وقيل : يبحث بصلاة ركعتين .

وهو رواية في الشرح لأنه أقل ما يقع عليه اسم الصلاة على رواية

وقال في الترميز : على الأول والذي يخرج إذا أسدده

فوائده

الأولى : لو كان حال حلقه صائتاً أو حاصلاً ، ففي حنته وجهان

وأطلقهما في الرعاية

قال في الفروع : وفي حنته باستدانة الثلاثة وجهان .

يعني : الصلاة ، والصوم ، والبيع

الثانية : مثل قوله « لا يحنى » صلاة الحاضرة ذكره أبو الخطاب وغيره

واقصر عليه في الفروع .

قال المحمدي وغيره : والطواف ليس بصلاة مضافة ، ولا مضافة فلا قس :

صلاة الطواف

وفي كلام الإمام أحمد رحمه الله الطواف صلاة

وفي أبو الحسين وغيره . عن قوله عليه أفضل الصلاة والسلام - « الطواف

بيت صلاة » بوجه أن يكون الطواف مرة الصلاة في جميع الأحكام

إلا فيما استثناه ، وهو النطق

وفي القصاصي ، وغيره : الطواف ليس صلاة في الحقيقة لأنه أصبح فيه

الكلام والأكل وهو متى على لشيء . فهو كالشيء

الثالثة : قوله « وإن حلف » لا يهتَبُ رَيْدًا شَيْئًا وَلَا يُوصِي لَهُ ، وَلَا

يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ » فَعَمَلٌ ، وَلَمْ يَقْبَلْ زَيْدٌ . حَيْثُ

بلا روع أعنفه

سكن قال في الموح ، والنصرة ، والمستوعب : مثله في البيع . قاله في

الفروع .



والذي رأسه في منوعه فإن حلف لا يبيع ، فبيع ، ولم يقبل المشتري .

بمبحث

وقال القاضى مثل قول صاحب الموحى ، والنصرة في « إن يملك فأت

حر »

وقال في التزويج : « إن قال لاح » « إن اشترته فهو حر » فاشترى عتق

من ثمنه مائة للقول

وحرم في النظم ، وغيره : أنه إذا حلف « لا يبيع ، ولا يؤجر ، ولا يزوج »

فأوجب ، ولم يقبل الآخر : أنه لا يباحث

قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ « فَوَيْهَهُ » لَمْ يَبْحَثْ »

هذا المذهب حرم به في هدايه ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والخلاصة ،

والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والنق ، والشرح ، وتذكره ابن عدوس ، ومشعب

الأدى ، وغيره

وقدنه في الفروع ، وغيره

وقيل : يباحث

قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لَا يَبِيْعُهُ « فَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ » حَيْثُ .

هذا مذهب . وعليه أكثر لأصحاب

مهم : القاضى ، والمصنف ، والشارح ، وقدماء .

وصحة في الخلاصة

وحرم به في الموحى

ول في صحيح المحر . هذا المذهب

وقيل : لا يباحث

احتج : أبو الخطاب في الهداه

وهو <sup>(١)</sup> فخر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، في وثقة حسن

واحتراؤه من عدوس في تدكير ،

وحرم به الأدنى في منتهه

وأطلقه في المذهب ، والفروع ، والحاوي الصغير ، واللاء بين

نخبه . محل الخلاف في صدقة التطوع

أما الصدقة الواجبة ، والنفق ، والكفارة ، والعبادة الواجبة : فلا بحث

قولا واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعَاذَهُ لَمْ يَخْشَ ﴾

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

مهم : القاصي ، والمعتصم ، والشرح ، وابن عدوس في تدكيره ، وغيرهم

وجزم به في الوحيز ، والصور

وقدمه في الكافي ، وغيره

ومحمه في المعنى ، وغيره

وقيل : بحث .

قدمه في الهداية .

وهو ظاهر ما قدمه في المحرر

ومحمه في الخلاصة .

وأطلقه في الفروع ، والمذهب ، والحاوي ، والرعيتين ، والنظم

قوله ﴿ وَإِنْ وَقَعَ غَيْبُهُ : حِينَئِذٍ ﴾

وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمحرر ، والوجيه ، وتذكيره

ابن عدوس ، وغيرهم

(١) في إسحق الشيخ عند الله والاساسولية وقال : هو هـ

وصححه في الخلاصة ، وعبره .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والدروع

وقيل : لا بحث . كصدقة واحدة ، ويدر ، وكفارة ، وتضييفه ، وإبرائه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْحَىٰ لَهُ : لَمْ يَحْثُ ﴾

بلا نزاع أعلمه .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَهُ وَخَابَهُ : حَنْثَ ﴾ .

وهو المذهب . صححه في الخلاصة .

وحرم به في أبي حنيفة ، ومنتخب الأدي .

وقدمه في الهدية

ويحتل أن لا بحث

وهو لأبي الخطاب في الهداية

واحتاره ، نصف ، والشرح ، وبن عبدوس في تذكرته .

وحزم به في المنور

وأطلقهما في المذهب ، والشرح ، والخبر ، والدروع ، والحدوى الصمير ،

والرهائتين ، والعلم .

فإنه . لو أهدى إليه : حث على لصحيح من المذهب

وقال أبو الخطاب لا بحث .

قوله ﴿ وَإِذَا حَلَفَ : لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ ، فَأَكَلَ الشَّحْمَ ، أَوْ الْمَخَّ

أَوْ الْكَدَّ ، أَوْ الطُّحَالَ ، أَوْ الْقَلْبَ ، أَوْ الْكَرْشَ ، أَوْ الْمَضْرَأَ ،

أَوْ الْإِلْيَةَ ، أَوْ التَّمَاغَ ، أَوْ الْقَابِصَةَ : لَمْ يَحْثُ ﴾

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال القاضي : يبحث كل شجرة الذي على الطهر والحسب وفي تصديق  
العلم ، وهو لحم  
ولا يبحث ما كله من حطب ولا يأكل شجرة على ما روي  
وكذلك الحكم في أنه لا يبحث كلة الشجرة ، والكاري فلا يبحث  
في ذلك كله ، إلا أن ينوي احتساب الدم فهذا هو ذلك حيث  
نفي ظاهر كلامه أنه يأكل لحم الرأس ، أو لم لا يؤكل أنه يبحث  
وهو أحد الوجهين .

وأطلقهما في المروء ، والرعي ، والبقع  
قال أبو الخطاب : يبحث كل شيء بعد  
قال الزكشي وهو مناصح لأحياء في الهدية ، وفي حطب ولا يأكل  
أشياءه ، يبحث إلا يأكل رأس حرب العادة ، كلة معدداً . فثبت المرف  
قال في الخلاصة : يبحث كل لحم الرأس في لأصح .  
وأطلقه في الحر ، ولحوى في أكل لحم لا يؤكل .  
قال الزكشي : صهر الكلام في أنه يبحث كل لحم مدحج  
للحوم الحرة ، كدمهم خير برعموه

وهو أشهر الوجهين ، وقطع أبو محمد انتهى  
وحرم ابن عدوس في تذكرة أنه يبحث بعم الرأس ودمهم غير ما كول .  
قال في المذهب : حيث يأكل رأس في طاء المذهب

#### والوجه الثاني : لا يبحث حتى يتوبه

قال الزكشي : فظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - وحسب القاصي : أنه  
لا يبحث كل حد الرأس

وحكي عن ابن أبي موسى في ذلك كله .

د إليه نصف والشرح ، وهذا كل اللسان احتمل وجوبه ،  
وأشبههما في النظم ، والزعايتين ، والفروع  
قال تركشي : لا بحث في كل لسان على أظهر الاحتمالين  
وقال في السكافي : لو حلف « لا يأكل لحماً » تنبأت بمينه أكل اللحم

وقال أبو حنبل لا بحث في كل رأس من بحر المادة : كانه معزداً  
وقال في المنى : من أكل رأساً أو كراعاً ، فقد روى عن الإمام أحمد  
رحمه الله : ما يدل على أنه لا بحث  
وقدمه في الشرح

قال القمي لأن « يأكل اللحم » لا يرون « يؤس » الكورع  
وربما في كلام مصنف في « فصل الأول » : « حلف لا يأكل لحماً » كل  
سكافاً

### قوله « وَإِنْ أَكَلَ التَّمْرَ لَمْ يَحْتَسِبْ »

هذا الصحيح من مذهب  
قال في الفروع : لا بحث في الأصح  
وصححه من مذهب في شرحه وبصره مصنف ، والشرح  
في الزكشي وهو الصحيح  
وحرمه في غرر ، والحدود الصغرى ، والحدود الكبرى ، وهو متعبد لأدنى  
وتد كذا من عدوس ، وغيره

قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب  
وقد روى لإمام أحمد رحمه الله - في رواية صحيح - « لا يُحْتَسِبُ لَأَنْ طَعِمَ  
اللَّحْمَ قَدْ يَرْتَدُّ فِي الْمَقْ»

قال أبو الخطاب : هذا قلّ سبيل التوزع

قال : والأقوى لا يبحث . انتهى

وقال ابن أبي موسى ، والقاضي : يبحث

قل الزركشي . فافص القضي

وأطفئه في إيمانين ، والنظم

قوله « وإن حلف » لا يأكل الشحم » فأكل شحم الظهر

بحث

هو ذهب وهو ناعم كالأحرق ، وأى الخطب

وصل إليه بذهب ، والشرح

قل الزركشي هو حنبل أكثر لأصحاب والده ، وشرف

وأى خطب ، وأى ، ومن عفا

وحده ، والهداية ، وذهب ، وإخلاصة ، ونحوه ، و . وذكره

ابن عبدوس ، وغيره

وقد مر في الخبر ، وشرح من مذهب ، ورأى ، والحاوي الصغير ، وغيره

وقيل لا يبحث حنبل من حماد ، والفسى ومن الشحم هو الذي

كروا في خوف من شحم . كلى ، أو غيره

قل الزركشي وهو صواب

ومن أفصى أصح . وإن أكل من كل شيء من الشحم . من لحم الأخر

والأيسر ، وإليه ، والسكند ، وطعن ، ونفس . فقال شيخنا - يعني به

ابن حماد - لا يبحث لأن مذهب الشحم لا يقع عليه

قل في التوزع وهل يباح للحم كسب ظله وحسب وسدح حم أو شحم ؟

فيه وجه

وأطلق أبو حنبل في أصل - أنه في العلم

قائده لو حلف لا أكل شجرة حدث بأكل لإية لاللحم الأحمر على  
 اصحح من المذهب وعنه حماد بن أصحاب  
 وقال القاضي ومن وافقه : ليست لإية شجراً ولا لحماً .  
 وقال الخرق : يبحث بأكل اللحم الأحمر  
 وقال غيره من الأصحاب : لا يبحث وهو المذهب كما تقدم .  
 وتأتي مسألة الخرق في كلام المصنف

قوله ( وإن حلف لا يأكل لباً ) فأكل رنذاً أو ستماً ، أو  
 كيشكاً ، أو مصللاً ، أو جنساً لم يبحث )

وكذا لو أكل أقطاً ، وهو مذهب وعنه أكلة لأصحاب ومن عيه في  
 أكل الزبد

وحرم به وفدية ، ومذهب ، ومسبوك مذهب ، ومتنوع ، وخلاصة ،  
 والسكالي ، ولده ، والحج ، والنظم ، والحماوى الصغير ، والوحيد ، والمنور ،  
 وندكة بن عبدوس ، ومسبوك لأدى ، وغيرهم

وقد مر في معنى ، والشرح ، ورع ابن

وقال القاضي يحتفل أن يقال في الزبد ين حله من ، حدث رنكه

ولا فلا كالأحلف لا أكل شجرة فأكل حبيرة بها سم

وهو ظاهر ما حزم به في القروع

وهو ظاهر حرم به لمصنف ، وغيره في قوله : حلف لا يأكل فأكله

مسبوكاً في غيره

وهو في الزبد ين ، وعنه : أن أكل الحن ، أو لأقط . أو الزبد : حدث

قوله ( وإن حلف على الزبد والسمن . فأكل لبناً : لم يبحث ) .

وهو المذهب



وحرم به في الهداية ، ولذهب ، ومسوك الذهب ، والمنوعب ، والخلاصة ،  
والوجير ، والمحرر ، والعلم ، والرعدة الصغرى ، والحدوى ، والسور ، ومنصب  
الأدبى وذكر ابن عبدوس ، وغيرهم

وقدعه في شرح ابن منبج

وقال المصنف ، والشرح ، إن أكل لسانه طهر فيه رمد . لا بحث  
وإن كان الزبد فيه ظاهراً . بحث

وهو ظاهر ما حرم به في الدواء

قال في الرعاية الكبرى : فإن كان حبيباً أو محبوباً أو حديقاً لم يده

لا بحث

فانظر . لا بحث . لا ياكل يداً ، ولا كل سم . بحث وفي عكسه

وحيث قاله في رعايتين

وحيث في السكوى أنه لا بحث أصلاً

قوله : وإن حلف على أنما كته . فأكل من ثمر الشجر -

كالتنوير ، والتأور ، والرتق - بحث

وإن أكل من ثمر الشجر رطاً . بحث لا راع

وإن أكل منه يابساً - تحب الصنوبر ، والصاب ، والزيتية ، والقر ،

والتين ، والمشمش اليابس ، والإجاص ، ونحوه - : بحث . على الصحيح من

المذهب

قال في الدواء هذا الأصح

وصححه في العظم

وحرم به في الهداية ، وذهب ، ومسوك الذهب ، والمنوعب ، والخلاصة ،

والمحرر ، والمحاوى ، والرعايتين ، والوجير ، والسور ، ومنصب الأدبى ، وذكر

ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح .

ومن لا يبحث ، كل ذلك

وهو حتم في المعنى والشرح ، كالطوب

قائمه

بمراها رسول يس من الدكة ، وكذلك البوط و - ن - الشجر البري

لدى سبط ، كثره ور الأخر<sup>(١١)</sup> ، ونه العيق<sup>(١٢)</sup> ، والعص ، وحب الآس ،

وبحوه . فله للصنف ، والشاح ، وغيره

وحده في الله و - ح - في زمو ، والبوط ، ل - ر - أنه فاكه

فت وحب الآس ، العيق كذلك

والعظم يس من دكة على الصحيح من مذهب

وبعد أنه سم دكة مصف ، والشرح

شبه « ل - ه » على الطه وإيه شرا ، و - ع - في العروغ .

فان وهو « ع » فوهم في أنه قفم وعبره

وفي طرفة بعض لأصحاب في المسم « ل - ه » في أطباق لاجمة ولهم

« أم دكة شرا » ، فاشترى « ب - ه » فاشترى

وكذا في عيون « ن » ، وغيره انتر اسم للزلف

قوله ( وإن أكل أطبخ حيث )

در المذهب ، ح - د - الفص ، وغيره

حرم ، في عداية ، والمذهب ، ومصبوك الذهب ، والشعوب ، والحلاصة ،

والوجيز ، ومتعجب الأدمي ، وغيره

(١) نعم الزاى وهو من عر لدده . يشبه النق في حلقه ، وفي طعمه حموضة

(٢) صاف مفتوحة ثم ياء مشاة من تحت ، ثم ياء موحدة .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْت

وَمَا وَجَّهَانِ مُطْلَقَانِ فِي الْمَقَى ، وَالْمُحَرَّرُ ، وَالْمُشْرِخُ ، وَالرَّءُفُ ، وَالْعَطْمُ ،  
وَالْمُدْرِي الصَّغِيرُ ، وَغَيْرُهُ

قَوْلُهُ ﴿ وَلَا يَحْتُ مَا كُنْ أَكَلُ أَكْثَرُ ﴾ بِأَلَا رَاعِ

وَكَمَا لَا يَحْتُ كُنْ أَمْرُجُ وَالْمُدْرِي الْأَمْرُجُ مِنَ الْخَصْرِ  
وَكَمَا لَا يَحْتُ كُنْ يَكُونُ فِي الْأَمْرُجِ ، كَالْخَرِّ ، وَكَالْمَتِّ ، وَكَالْمَحْرِجِ ،  
وَالْمَقْصُوفِ ، وَالسُّوْطَانِ ، وَغَيْرِهِ

قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ رُحْمًا » فَإِنْ كُنْ مُدْبِئًا ﴾

وَهُوَ الَّذِي يُدْأِئُهُ بِإِحْسَابٍ مِنْ دَمِهِ رَمِيَهُ بِسُوءِ حَالٍ (حَتَّى) وَهُوَ الْمَدْبُوعُ  
حَرَمٌ بِهِ فِي الْمَقَى ، وَشَرِيحٌ ، وَدَحْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ،  
إِنْ عَدِلَ ، وَغَيْرُهُ

بِقَدَمِهِ فِي الْحَلْفِ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ، وَنَسْرٌ ،  
وَيَحْتُ لَا يَحْتُ حَتَّى يَحْتُ

قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ أَكَلَ تَمْرًا أَوْ نَسْرًا ، أَوْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ تَمْرًا »

فَأَكَلَ رُحْمًا ، أَوْ دَسْرًا ، أَوْ دَسْرًا لَمْ يَحْتِ ﴾

وَهُوَ الْمَدْبُوعُ وَعَلَيْهِ الْأَحْثُ

وَدَكَرَ فِي سَهْجٍ وَبِهِ دَسْرٌ يَحْتُ بِهِ يَحْتُ « لَا يَأْكُلُ رُحْمًا »  
فَأَكَلَ تَمْرًا

قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ أَذْمًا » حَتَّى بَأْكَلَ النِّعْصَ ،

وَالشَّوَاءَ وَالْحَنْنَ وَالْمَلْحَ وَالرَّيْتُونَ وَاللَّسَّ ، وَسَائِرُ مَا يُصْطَنَعُ بِهِ ، فَإِنَّهُ  
يَحْتُ بِهِ



وفي ماء ودواء وورق شجر وثراب ومحوه وحجر

وأطلقهما في المني ، والشرح ، والله وع .

قال في الرعاية : وفي الماء والدواء وحجر

قلت : الصواب أنه لا يبحث بأكل شيء من ذلك ولا يسمي شيء من

ذلك طعاماً في العرف .

قال في تجريد العداية . لا يسمي ذلك طعاماً في الأظهر .

وصححه النظم .

الناجزة لو حلف « لا يأكل كل قوتاً » حثت بأكل حبر ونمر ونبيس ولحم واهس

ومحوه . على الصحيح من المذهب مطلقاً .

قدمه في المني ، والشرح ، والله وع

قال في الرعاية الكبرى : والقوت ما تنعمي معه المنية ، كحبر ونمر و نبيس

واهس ومحوه ذلك

وكذا قال في النظم

قال في تجريد العداية : لا يختص بقوت الله في الأظهر انتهى

ويحتل أن لا يبحث إلا عما يسهل أهل الله

وإن أكل سويقاً أو شمساً دقية ، أو حبة ففتت بحبره : حث على الصحيح

من مذهب

ويحتل أن لا يبحث بأكل الحب .

وهو أكل عس أو خضر أو حلاً : لا يبحث

الثالثة : قال في الفروع : و « العيش » يتوجه فيه عرفاً الخبز . وفي اللغة :

العيش للحياة فيتوجه ما يعيش به فيكون كالطعام . انتهى

الرابعة : قوله « وإن حلف « لا يلبس شيئاً » فليس ثوباً أو درعاً ،

أَوْ حَوْشًا وَحَقًّا أَوْ غَلًّا حَيْثُ (بِلا راع

وإن حلف « لا ، من ثوباً » حثت كيفما لسه . ولو تعصم به . ولو ارتدى

سرا . وإن ارتدى بميص لإطه ورتد على رأسه ، ولا سومة عليه

وإن تذر به فوجوه وأطعمه في الله وع

حرم من عدوس في ذكره هذه حث

وإن قال « لبيد » فأنز لم يحث . وإن ارتدى فوجوه

وأطعمه في أموره

حرم في المني أنه يحث . وهو طهر براحه

وإن حلف « لا يلبس قلنسوة » فلبسها في وجهه : « يحث لأنه عت وسعه

الحامية قوله ( وإن حلف « لا يلبس حُبناً » فلبس حُلِيَّة ذهب

أَوْ قِصَّةٍ أَوْ حَوْهٍ . حَيْثُ (بِلا راع

ويحث أيضاً من حام في غير الحصر وجهاً واحداً

ووجه في القروع : عدم الحث .

فت : وهو الصواب في أن لوسن والسنة والإمام . أما في الحصر

بلا راع به

السادسة قوله ( وإن لبس عيصاً أَوْ سَبْحاً : لم يحث ) (بلا راع .

فت : لو قيل يحثه بسنة النفس : لما كان بعيداً

ولا يحث أيضاً بسن الله برمطقة . على الصحيح من المذهب .

وقال في الوسيلة : يحث المرأة لبس الحرير

قوله ( وإن لبس الدُّرَاهِمَ وَالذَّيَابِيرَ فِي مُرْتَبَةٍ . فَمَلَى وَحَبْنِ )

وأطعمه في الهداة ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة

والهادي ، والمنقذ ، والباقة ، والمحرر . وشرح من مجد ، والبطم ، ورعاتين ،  
وحدوى اصمير ، والقروع ، ونجد داعة ، وغيرهم  
أمرهما : لا يثبت نسبه

وهو مذهب ما حرم به في الكافي . فإنه ذكر ما يثبت به من ذلك ، ولم  
يذكرهما وصحة في التصحيح

وجزم به في الوحيد ، ومقتضب الأدمي .

والثاني - يثبت بلبه ، وهو من الحلبي .

احتاره ابن عبدوس في تذكرته

وحرم به في السور

قلت : وهو الصواب .

قال في الإرشاد : لو اس ده أو نؤوا وحده . حدث

وقال بعض الأصحاب : محل الخلاف إذا كانا معربين

فروا

الأولى : في نسبه منطقة محلاة وحده

وأخذه . في المدي ، والشرح ، والبطم ، والرهاتين ، والحدوى ، اصمير ،

والقروع ، وغيرهم .

أمرهما : هي من الحلبي .

احتاره ابن عبدوس في تذكرته

قلت : وهو الصواب .

والوجه الثاني : ليست من الحلبي . فلا يثبت بلبها .

قلت : ويحتمل أن يرجع في ذلك إلى العرف ، وعادة من يلبسها هي والبرام

والدبابير

الثانية قوله ( وإن حلف « لا يركب دابة فلان » ، ولا يندس  
ثوبه ، ولا يدخل داره » فركب دابة عنده . ولبس ثوبه ، ودخل  
داره ، أو فعل ذلك فيما استحره فلان حيث ) لا راع  
مكره دخل دابة . مستمره السيد لم يثبت على صحيح من لذهب  
وعليه لأصحاب

وعنه يبحث بدخول الدابة .  
ووركت دابة استعاره . بحث فولا واحداً كادله .  
الثالثة لو حلف « لا يدخل مسكه » حيث بدخول ماله من حرمه أو مستعاره  
للسكنى . وفي حثه بدخول منصوب ، أو في داره لسكنها لغير السكنى : وجهان  
وأطاهر في القروع .

قلت : الصواب أنه لا يبحث بدخول الدار المنصورة  
وقال في الترغيب واللفظ والأقوى إن كانت مسكه مرة . حيث  
ومنه . أي . أنه بحث بدخول الدار المنصورة  
وحرمه لا طه

وقال في الزعة الكبرى وإن قال « لا أسكن مسكه » فعليه لا يسكنه  
من ملك ، أو يسكنه بمصعب فيه وجهان . ويبحث سكنى مسكه منه بمصعب  
الرابعة : لو حلف « لا يدخل ملك فلان » فدخله من حرمه فهل يبحث ؟  
فيه وجهان في الاختصار

قلت الصواب أنه لا يبحث وهو المتعارف بين الناس وإن كان مالك  
المنافع

قوله ( وإن حلف « لا يدخل داراً » فدخل سطحها حيث ) .



هذا المذهب وعليه جواهر الأصحاب وقطع به أكثرهم .

وقيل : إن رق السطح أو رطامه ، أو من نف ، فوجاه

قوله ( وَإِنْ دَخَلَ طَائِقُ الْبَابِ : اخْتِمِلَ وَجْهَيْنِ ) .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وغيرهم

وهي من جملة مسائل « من حلف على فعل شيء ، ففعل بعينه » على ما تقدم في آخر تعليق الطلاق بالشروط

وقد صرح المصنف بهذه المسألة هناك .

أمرهما : يبحث بذلك مطلقاً وهو ظاهر ما استاره الأكثر على ما تقدم هناك .

والمراد الثاني : لا يبحث به مطلقاً . وهو ظاهر كلامه في منتخب الأدبي .

وهذا المذهب على ما تقدم .

وقد مر أن دريس في شرحه .

وقال القاسمي : لا يبحث ، إذا كان بحيث إذا أعلق الباب كان خارجاً . وهو الصواب .

صححه ابن منبج في شرحه .

وحزم به في الوجيز

وقال في المحرر ، والنظم ، والرهنتين ، والحاوي : وإن دخل طائِقُ الباب بحيث إذا أعلق كان خارجاً منها : فوجهان .

استار القاسمي الحنف . ذكره عنه في المستوعب .

فأمره : لو وقف على الحائط . فلي وجهين

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والنظم .

قلت : الصواب عدم الحث

وقدم ابن رزين في شرحه الحث .

قوله « وإن خلف » لا يكلم إنسانا ، حيث يكلم كل إنسان  
بلا نزاع أعلمه .

وحرم به في معنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوحيد ، وغيرهم

ولو صلى به إمام ، ثم سلم من الصلاة : لم يحث . نعم عليه

وإن رجع عليه في الصلاة ، صحح عليه الخلف : لم يحث بذلك .

فائدة : لو كتبه ، أو أرسل إليه رسولا : حث . إلا أن يكون أراد  
أن لا يشاهده .

وروى الأثرم عنه . ما يدل على أنه لا يحث بالمكاتب ، إلا أن تكون بيته

أو سبب يمينه يقتضى هجرته وترك صلته .

واحتاره المصنف ، والشارح

والأول عليه الأصحاب

وإن أشار إليه قفيه وجهان

أمرهما : يحث . احتاره القاصي

والثاني لا يحث . احتاره أبو الخطاب

وإليه ميل المصنف ، والشارح

ومحبه في النظم .

فإن ناداه بحيثسمع ، فلا يسمع لشاعره وعلمته : حث . نعم عليه .

وإن سلم على الخلف عليه : حث

وتقدم الكلام على هذا والذي قبله في كلام المصنف في تعليق الطلاق

بالكلام . فليأود .

قوله (وَإِنْ زَجَرَهُ فَقَالَ «تَنَحَّ أَوْ اشْكُتْ» حَنْثٌ)

وهو اندهب

حرم به في الوجيز ، وشرح ابن منبج

وقدمه في المنى ، والشرح

وقال المصنف : قياس المذهب : أنه لا يحنث . لأن قرينة حاله . هذا الكلام يبيحه تدل على إرادته كلامه . فتأخذه بعد انقضاء هذا الكلام المنصل ، كما لو وجدت النية حقيقة .

فأمره : لو حلف لا يسلم عليه . فسلم على جماعة هو فيهم - وهو لا يعلم به ولم يرد به السلام - فحنث في حنثه رواه ابن

والمصنف في روية منها الحنث

قال في القواعد : ويشبه تخريج الروايتين على مسألة من حلف لا يفعل شيئاً ففعله جاهلاً بأنه المحلوف عليه .

قوله (وَإِنْ خَلَفَ «لَا يَتَذَكَّرُ بِكَلَامِهِ» فَتَكَلَّمَ جَمِيعًا مَعًا : حَنْثٌ) هذا أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

وحرم به في الشرح ، وشرح ابن منبج ، ومنتهى الأدمى وقيل : لا يحنث

وحرم به في المحرر ، والوجيز ، والحاوي الصغير ، والمنور ، والراغبين وصححه النظم

وأطلقهما في القروع

فأمره : لو حلف «لا يكلمه حتى يكلمني» أو يبدأ بالكلام «فكلم معاً : حنث . على الصحيح من المذهب .

قال في القروع حنث في الأصح

وحرم به في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والنظم ،  
والوجيز ، والمحاربي الصغير ، وغيرهم  
وقلمه في الرعايتين

وقيل : لا يبحث واحتره في الرعايتين .  
قوله ( وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَدِّمُهُ حَيًّا ، فَذَلِكَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ . نَصٌّ  
عَلَيْهِ ) .

وهو المذهب مطلقاً . نص عليه .

حزم به المخرفي ، وصاحب الإرشاد ، والهداية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والامني ، والمحرر ، والشرح ، وشرح ابن معصا ، والنظم ،  
والرعاية الصغرى ، والمحاربي الصغير ، والوجيز ، والموسر ، ومنتهج الأدبي ،  
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم

قال الزركشي . نص عليه الإمام أحمد رحمه الله ، والأصحاب .

وقدمه في الرعية الكبرى ، والفروع .

وقيل : إن حقه ملائمة ، كالأمر والعمر .

وقال في الفروع : ويتوجه أقل زمن .

نفسه : محل الخلاف : إذا أطلق ، ولم يوسئاً

قوله ( وَإِنْ قَالَ « رَمَا ، أَوْ دَهْرًا ، أَوْ بَيْدًا ، أَوْ مَلِيًّا » رَجَعَ إِلَى  
أَقَلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ ) .

وكذا « طويلاً » وهذا الصحيح من الذهب

احتره أبو الخطاب ، وغيره .

وحرم به في الوجيز .

وقدمه في النظم ، والفروع .

وقدمه في الرعاية الكبرى في « حيد » و « ملي » و « طويل » .  
وقال القاضي : هذه الألفاظ كلها ، مثل « الحين » إلا « سيداً » أو « ملياً »  
فإنه على أكثر من شهر

وقدمه في الرعايتين في « زمن » و « دهر »  
وحزم به في السور  
وعند ابن أبي موسى : إذا حلف لا تكلمه يوماً : لم تكلمه ثلاثة أشهر  
قوله ( وَإِنْ قَالَ « مُعَمَّرًا » اِحْتُمِلَ ذَلِكَ )  
يعني : أنه كرم ، ودهر ، وعيد ، وملي . وهو الصحيح من المذهب  
قدمه في الفروع .

وحزم به في الرعايتين ، والحاوي  
واحتمل أن يكون أر حين عاماً  
قال المصنف ، والشارح : هذا قول حسن  
وقال القاضي : هو مثل « حين » كما تقدم  
وحزم به في الوحيير

قوله ( وَإِنْ قَالَ : الْأَمَدَ وَالذَّهْرَ )  
يعني : معرفة بالآلف واللام . فذلك على الزمان كله  
وكذا « العمر » على الصحيح من المذهب  
وحزم به في المنفى ، والمهرور ، والشرح ، والنظم  
وقدمه في الفروع ، والرعايتين  
وقيل : إن « العمر » كالحين  
وقيل : أر سون سنة .

فأمره : « الزمان » كالحين . على الصحيح من المذهب

أحارده القاصي ، وأبو الخطاب  
وقدمه في النظم ، والفروع ، والزعامتين  
وحذر جماعة أنه على الراس كله منهم النصف ، والشارح ، والمحدث  
محرره

وحكى عن ابن أبي موسى : أنه ثلاثة أشهر  
وأما الذي قاله في الإرشاد ، فإنه هو فيما إذا حذف لا يكلمه زماناً فإنه  
لا يكلمه ثلاثة أشهر .

قوله ( ولحقب : ثمانون سنة )

وجزم به في الخلاصة ، والوجيز ، وشرح ابن منجد  
ومصححه في بحر يد العدة

قال في المداية ، والمذهب : وأما « الحقب » فثمانون سنة ، واقصر

عليه

وقدمه في معنى ، والشرح ، وصره  
وقدمه في رصدين  
وحذر من الأذى في مستحبه  
وقال القاصي : هو أدنى زمان  
وقدم في الفروع : أن حقبة أقل زمان  
وقيل : الحقب أربعون سنة  
قال في الزعامتين ، قلت : ويحتمل أنه كاهن  
وقيل الحقب الأند

فأمره لم قال : إلى الحول ، الحول كامل لا تمتد  
أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله ذكره في الانتصار

قوله ( وَالشُّهُورُ : اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، عِنْدَ الْقَاصِي )

قال الشارح . عند القاصي ، وغيره

وحزم به في الوجيز

وقدمه في مجريد الناية

وعند أبي الخطب : ثلاثة أشهر ، كالأشهر والأيام . وهو المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع ، والحدوي الصغير ، والرعايتين .

وحزم به الأدي في متغبه

قوله ( وَالْأَيَّامُ : ثَلَاثَةٌ )

هذا للمذهب . وعليه أكثر الأصحاب

وحزم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن معبد ، والوجيز ، والمحرر ،

والرعايتين ، والحدوي الصغير ، ومنهج الأدي

وقدمه في الفروع .

وقيل : لا معنى - في مسألة أكثر الحبيب - اسم « الأيام » بل هو الثلاثة إلى

العشرة لأنك تقول : أحد عشر يوماً ، ولأنقول أياماً فهو تدول اسم « الأيام »

ماراد على العشرة حقيقة ، لما جاز فيه ؟

فقال : قد يدان اسم « الأيام » يقع على ذلك . والأصل الحقيقة

يعنى قوله تعالى ( ٣ : ١٤ ) وتلك الأيام مدارها بين الدس ) ، ( ٦٩ - ٣٤ - ٤٤

استتمت في الأيام الخالية ) ، ( ٢ - ١٨٤ ، ١٨٥ - عدة من أيام أخر )

وقال زهير بن الحارث .

وكما حسب كل سوداء نمرة ليالي لاقينا حذاماً وحميراً

قال القاصي . يدل أن « الأيام والليالي » لا تختص بالعشرة .

قوله ( وَإِنْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَابَ هَذِهِ الدَّارِ فَحَوْلَ وَدَخَلَهُ

حِينَئِذٍ )

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : إن رفق السطح ، أو رفاهته ، أو من ذهب : فوجهان . كما تقدم .  
فإنه لو حلف « لا يدخل هذه الدار من بابها » فدخلها من غير الباب :  
لم يحث .

ويتعرج : أن يحث إذا أراد يسيه اجتناب الدار . ولم تكن للباب سب  
هيج بينه . قاله المصنف ، والشارح . وهو قوى .  
قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لا يُكْسَمُ إِلَى حِينِ الْخَصَادِ » انْتَهَتْ يَمِينُهُ  
بِأَوَّلِهِ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب

قال ابن منبغ ، وغيره : هذا المذهب .

حرم به في الوحير ، ومتنجس الأذى ، وتذكرة ابن عدوس ، وغيرهم  
وقدمه في المهر ، والشرح ، والعلم ، وأربعين ، والحاوي الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم

« وَبِحَثْمٍ أَنْ يَقْتُولَ خَمْسَةَ مَذْبِيحٍ » .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله

وتقدم ما يشاهد ذلك في الخيار في البيع

وبأني نظيره في الإقرار .

وهذه قاعدة كلية ذكرها الأصحاب

قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لا مَالُ لَهُ » وَلَهُ مَالٌ غَيْرُ رَكْوَى ، أَوْ دِينَ

عَلَى النَّاسِ : حَيْثُ »

هذا مذهب حرم به في الوحير ، وشرح ابن منبغ ، والرعايتين ، والحاوي

الصغير ، والعظم



وقدمه في الشرح ، والقروع .

قال في الصاعدة الحادية والعشرين صد المائة ، قال الأصحاب : يبحث .

وعنه : لا يبحث إلا بالنقد .

وعنه : إذا بدر الصدقة بجميع ماله : إنما يتناول نذره الصامت من ماله .

ذكرها ابن أبي موسى

قال في المواضع : المال متداوله الناس عادة فقد شرعى لطلب الربح مأخوذ

من الليل من يد إلى يد ، ومن جانب إلى جانب .

قال : والمالك يختص الأعيان من الأموال ولا سم الدين

فعل المذهب : لا يبحث باستحقاقه عقرأ أو غيره . وفي معصوب عاجر عنه

وضائع أبيس منه : وجهان .

وأطلقه في القروع

قال المصنف ، والشارح : فإن كان له مال معصوب . حنت وإن كان له

مال ضائع : ففيه وجهان ، الحنفية حنته

فإن صاع على وجه قد أبيس من مودده ، كالذي سقط في بحر . لم يبحث .

ويحتمل أن لا يبحث في كل موضع لا يتقدر على أحد ماله ، كالنحوذ

والمعصوب ، والدين الذي على غير ملي . انتهى .

فائز : لو تزوج لم يبحث . لأن ما تملكه ليس مال .

وكذلك إن وحب له حق شفعة .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَقُولُ شَيْئًا ﴾ فَوَكُلْ مِنْ يَقُولُهُ : حنت ،

إلا أن يشوي

هذا المذهب مطلقاً .

وعليه حمائم الأصحاب .

وروى عليه الإمام أحمد رحمه الله

وحرم به أكثرهم . منهم : الخرق ، والمصنف ، والشارح ، والناظم ، وابن  
مسعود ، وصاحب الوعر ، ومنتجب ، ووركنشي ، وغيرهم

وقدمه في الفروع .

فان في الانتصار وغيره : أقام الشرع أقوال الوكيل وأفعاله مقام الموكل في  
العقود وغيرها

قال في الترغيب : **فلو حلف « لا يكلم من اشترى أو تزوجه زيد » حدث  
بفعل وكيله .**

قال ابن المحكم : **إن حلف « لا يبيعه شيئاً » صدع من يبيع أنه يشتره لادى  
حلف عليه : حدث**

وقال في الإرشاد : **وإن حلف « لا يفعل شيئاً » فأمر غيره بفعله : حدث  
إلا أن تكون عذته حارثة مباشرة ذلك الفعل نفسه ، ونقصد ببيعه أن لا يتولى  
هو فاعله نفسه فأمر غيره بفعله : لم يبحث .**

قال في المفردات : **إن حلف « ليفعله » فوكل ، وعادته فعله بنفسه : حدث  
وإلا فلا**

**فأشرفه** هو وكل ما حلف أن لا يفعله ، وكان عقداً بين أصابعه إلى  
موكله . لم يبحث

ولا بد في السكاح من إصادة كما تقدم في الوكالة والسكاح وإن أطلق في  
ذلك كله فوجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعيتين ، والحواري الصغير .

وإن حلف « لا تكمل مالا » فأكمل بذاته وشرط الدراة - وعاد له نصيب :

أولاً - لم يبحث . قاله في الفروع

**قوله « وَإِنْ حَلَفَ عَلَى وَطْءِ امْرَأَتِهِ : تَعَمَّقَتْ يَمِينُهُ بِجَمَاعِهَا وَإِنْ**

حَلَفَ عَلَى وَطْءِ دَارٍ : تَمَلَّقْتُ يَمِينَهُ بِدُخُولِهَا ، زَاكِبًا أَوْ مَأْشِيًا ، أَوْ حَافِيًا أَوْ مُتَّعِلًا .

لَا أَعْلَمُ فِيهِ حَلَاةً .

قوله ( وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَشْتُمُ الرَّبَّحَانِ » فَشْتُمُ الْوَرْدَ وَالْبَنَفْسَ وَالْيَاسَمِينَ ، أَوْ « لَا يَشْتُمُ الْوَرْدَ وَالنَّفْسَ » فَشْتُمُ دُهُمًا ، أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ قَالِفِيَّاسٌ : أَنَّهُ لَا يَحْتُمُ )

وَلَا يَحْتُمُ إِلَّا شَتْمَ الرَّبَّحَانِ الَّتِي

وَاحْتَرَاهُ الْقَامِصُ ، وَالْمَصْفُ ، وَالشَّرْحُ

وَحَرَمُهُ فِي الْحَبَرِ

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِهَا : يَحْتُمُ وَهُوَ الْمَذْهَبُ

قَالَ فِي الْعُرُوعِ : حَنْثٌ فِي الْأَصَحِّ .

وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ

وَقَدَّمَهُ فِي الْهُدَاةِ ، وَالْمَذْهَبُ ، وَالْمُتَوَعُّبُ ، وَاعْلَامُهُ ، وَالْمُجَرِّدُ ، وَالْعِلْمُ ،

وَالرَّعَانَتَيْنِ ، وَالْخَدَائِي

قوله ( وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ لَحْمًا » فَأَكَلَ نَمْرًا : حَنْثٌ عِنْدَ

الْمُتَرَقِّ )

وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، تَقْدِيمًا لِلشَّرْعِ وَلِلْعِلْمِ

قَالَ فِي الْمَذْهَبِ : حَنْثٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ

قَالَ الْمَصْنُفُ : هُنَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ

قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ : حَنْثٌ فِي الْأَصَحِّ

قَالَ الْوَرْدُ كَتَبَ : هَذَا الْمَشْهُورُ

وهو اختيار الخرق ، والقاصي ، وعامة أحمائه .

وحرم به في الوحبر ، وتذكيرة ابن عدوس ، ومشعب الأدمي ، وغيرهم .

وقدّمه في المقي ، والكافي ، والشرح وبصره .

وقدّمه في الفروع .

ولم يبحث عنه ابن أبي موسى ، ولا ابن يوي .

قل الركني : ولعله الطاهر .

قال في القواعد : ولعله طاهر كلاء لإمام أحمد رحمه الله .

وأطلقه في المحرر ، والمعلم ، والراعي ، والطبري الصغير ، والقواعد الفقهية .

قوله : « وَإِنْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا وَلَا يَنْصَا » حَيْثُ بَأْكُلُ

رُءُوسِ الصُّيُورِ وَالسَّمَكِ ، وَيَنْفِضُ السَّمَكِ وَالْجُرَادِ عِنْدَ الْقَاصِي )

هو المذهب حرم به في الوحبر .

وهو ظاهر ماقدّمه في الفروع .

قال في الخلاصة : حيث : كل السمك والطير في الأصح .

وعند ابن الخطّاب : لا يبحث إلا ما كل رأس حرمت المائدة مأكله منفرداً ،

أو يبيع يزابل بأثمه حال الحياة .

وكذا ذكر القاصي في موضع من حلاله . أن يبيعه نحتص بمسايس .

رأياً عرفاً

واحتاره المصنف ، والشارح في البيهق .

وقال في الواضح ، والإدعاء - في رموس - : هل يبحث بأكل كل رأس ؟

احتاره الخرق . أم رموس هيمة الأنعام ؟ فيه رواية .

وفى في الترمذ : إن كان بمكان المدة يؤخذ به سبع فيه : حيث فيه . أو في

غير مكانه وجهان : نظر إلى أصل المدة . أو عدة الخلف .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ﴾ لا يَدْخُلُ بَيْتًا ، فَدَخَلَ مَسْجِدًا أَوْ حِمَامًا ،  
أَوْ بَيْتَ شَعْرٍ أَوْ أَدَمَ ، أَوْ « لَا يَرْكَبُ » فَرَكِبَ سَفِينَةً : حَيْثُ عِنْدَ  
أَصْحَابِنَا .

وهو المذهب . نص عليه نقدياً للشرع واللعنة  
قال الشارح : هذا المذهب فيما إذا دخل مسجداً أو حِمَامًا .  
قال في القواعد الفقهية : فالصوم في رواية منها . أنه يبحث وأنه لا يرجع  
في ذلك إلى نيته .

وحرم به في الوحي ، وغيره  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وحثه بدخول المسجد والحمام والسكينة : من مفردات المذهب  
ويعتدل أن لا يبحث .  
وقال الشارح : والأولى أنه لا يبحث إذا دخل ما لا يسمى بيتاً في العرف  
كالخيمة .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ﴾ لَا يَتَكَلَّمُ « قَرَأَ ، أَوْ سَبَّحَ ، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ :  
لَمْ يَحْتَسِبْ » .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب  
قال في القواعد : المشهور أنه لا يبحث  
ونوقف في رواية .

قوله ﴿وَإِنْ دَقَّ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ﴾ فَقَالَ « ادْخُلُوا بِسَلَامٍ آمِينَ »  
يَقْصِدُ تَنْبِيْهَهُ .

بمضى يقصد بذلك القرآن ﴿لَمْ يَحْتَسِبْ﴾

وهو المذهب وعليه لأصحاب

وقطع به أكثرهم .

ودكر بن الحوري في مذهب : وجهين في حقه

خبر : ظاهر كلام المصنف أنه إذا فسد نفسه - أعني إن لم يقصد بذلك

القرآن - بحث وهو صحيح لأنه من كلام الناس

وقد صرح به جماعة من الأصحاب . منهم : المصنف ، والشارح

والمرسل : حقيقة الذكر : ما نطق به . فتعمل عليه عبه

ذكره في الانتصار

وتنصر عليه في الفروع

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله الكلام ينقسم عملاً ، كالحركة وينقسم

ما يقترن بالفعل من الحروف وما لا

لهذا يحمل القول قسماً للفعل مرة ، وفيها منه مرة أخرى

ومضى عليه : من حلف « لا يعمل عملاً » ففعل قولاً ، كالتقراءة ومحوها

من بحث فيه وجهان في مذهب الإمام أحمد رحمه الله وغيره

قال ابن أبي المجد في مصنفه لو حلف لا يعمل عملاً ، فتكلم : حث

وقيل : لا

وقال القاسمي في اختلاف - في المشي في صلاته في قوله عليه أفضل الصلاة

والسلام « أصل ذلك » - يرجع إلى القول والفعل لأن القراءة فعل في الحقيقة .

وليس إذا كان لما اسم أخص به من الفعل بمنع أن تسمى صلاة .

قال أبو الوفاء : وإن حلف « لا يسمع كلام الله » فقرأ القرآن : حث

إجماعاً .

قوله « وإن حلف ليصيرنهُ مائة سوطٍ . فجَمَعَهَا ففَضَرَتْ بِهَا

صَرْنَةً وَاحِدَةً : لم يَبْرُ في يَمِينِهِ » .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال ابن الجوزي في التبصرة : اختاره أصحابنا

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور .

وحرم به في الهداية ، والحلاصة ، والمحرم ، والوجيز ، وغيرهم

وقدمه في المعنى ، والشرح - وبصره - والفروع ، وربعيتين ، ولحاوي

وعنه : يبر . اختاره ابن حامد ، كلفه ليصر به عدة سوط

قوله ( وإن حلف « لا يأكل شئاً » فأكده مُستهلِكاً في غيره ،

مِثْلُ أَنْ حَلَفَ « لا يأكل لبناً » فأكل رُبْدًا ، أو « لا يأكل شئاً »

فأكل حَيْصًا فِيهِ تَمَنُّنٌ لَا يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ ، أو « لا يأكل ينصاً »

فأكل نَاطِقًا ، أو « لا يأكل شئاً » فأكل اللَحْمَ الْأَحْمَرَ ، أو

« لا يأكل شئاً » فأكل حِنْطَةً فِيهَا حَبَاتُ شَعِيرٍ : لَمْ يَحْتَسِبْ )

يشتمل كلام المصنف هنا على مسائل :

مها : لو حلف لا يأكل شيئاً فإنه يحسب أنه كل كل لبن . ولو من صيد

وآدمية . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه بهما ما تقدم في مسألة الحز والدم وإن أكل

رُبْدًا لم يحسب . على الصحيح من المذهب كما قطع به المصنف هنا إذا لم يظهر

فيه طعمه ومن عليه

وجزم به في منتخب الأدمي ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وحرم المصنف قبل ذلك أنه لا يحسب مطلقاً وذكر الذي ذكره هنا احتمالاً

للقاضي .

ولعل كلام الأصحاب في تلك المسألة محمول على ما إذا لم يظهر فيه طعمه . كما  
صرحوا به هنا .

أو يقال : للزبد ليس فيه شيء من اللين مستهلكا .

ولذلك لم يذكر هذه الصورة في الوحيزها ولا جمعة غيره .

وقد في الترمذي : وعن الإمام أحمد رحمه الله في حسنة زبد وأقط وحسن :  
روايتان .

وأما إذا ظهر طعمه فيه ، فإنه يبحث .

ومنها : لو حلف لا يأكل شيئا ، فأكل حبيصة فيه سن لا يظهر فيه طعمه :

لم يبحث . وإن ظهر فيه طعمه : حيث ملا حلال أعلاه

ومنها : لو حلف لا يأكل شيئا ، فأكل ناطعا : لم يبحث . قولاً واحداً .

وهو في القاعدة الثانية والعشرين : لو حلف لا يأكل شيئاً فاستهلك في

غيره ثم أكله . قال الأصحاب : لا يبحث . ولم يخرجوا فيه خلافاً .

وقد يخرج فيه وجه بالحس .

وقد أشار إليه أبو الخطاب .

ومنها : لو حلف لا يأكل شيئاً ، فأكل اللحم الأحمر . لم يبحث . على

الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : لا يبحث ما أكل اللحم الأحمر . على الأصح .

قال المصنف : وهو الصحيح .

قال الشارح : وهو قول غير الخلق من أصحابنا .

قال الرزكشي : وقال عامة الأصحاب : لا يبحث .

وجزم به في الوحيز ، وغيره .

وقد في الهداية ، والخلاصة ، والمحرر ، والعلم ، وراعيين ، والحاوي

الصغير ، وغيرهم .



﴿ وَقَالَ الْفَرَقِيُّ : يَحْتَثُّ بِأَكْلِ النَّخْلِ الْأَخْضَرِ وَخَذَهُ ﴾ .

وهو ظاهر كلام أبي الخطاب

وأطلقهما في المذهب .

وتقدم : إذا حلف لا يأكل اللحم ، فأكل اللحم أو غيره ، أو لا يأكل اللحم

فأكل لحم الطاهر ونحو ذلك

ومس : لو حلف لا يأكل شعيراً ، فأكل حصة فيها حبات شعير لم يحنث

على الصحيح من المذهب

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

قال في الفروع : لم يحنث على الأصح .

قال الشارح : والأولى أنه لا يحنث

وحرم في الوحير ، ومنع الأدي ، والنور ، وذكره من عدوس

وغيرهم .

وهو يخرج في الهداية .

وقال عبر الحق : يحنث بأكل حصة فيها حبات شعير .

قال في الخلاصة ، والترغيب : حنث في الأصح .

وقدمه في الهداية ، والمذهب .

وأطلق وحسين في السكاف ، والمحرر ، والظم ، والرعاشين ، ولخاوي الصغير .

قال في الفروع : وذكر أبو الخطاب ، وغيره : في حنث وحسين .

وطا في الترغيب يحنث بلا خلاف ، وإن كان غير مطحون .

وغلط من نقل وحسين مطبقين .

وإن كان مطحوناً : لم يحنث . فله في الدعوى العقوبة .

وقال في الفروع : وفي الترغيب إن طعمه : لم يحنث ، وإلا حنث في الأصح .

انتهى

قلت : قطع من عدوس في تذكرته : أنه لا يبحث إذا أكل ذلك غير مطحون ويبحث إذا أكله دقية أو سويق

قال : لو « حلف لا آكل شعيراً » فأكل حطة فيها حبات شعير . لم يبحث بل بدقته وسويقه وشرهما ، أو بالسكس

قوله ( وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ سَوْيْقًا » فَشَرِبَهُ ، أَوْ « لَا يَشْرِبُهُ » فَأَكَلَهُ ، فَقَالَ الْخُرْقِيُّ : يَحْتَسِبُ )

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الخلاصة : حث في الأصح

وقد مر من روين في شرحه

وقال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية مهنا ، فيمن حلف « لا يشرب بيذا » فترد فيه فأكله - : لا يبحث .

قال في المحرر ، ونجده : روى مهنا لا يبحث

وصححه في النظم .

وأطلق الرويئين في الشرح ، وإمام عابدين ، والفروع .

قال أبو الخطاب ، والمصنف هـ : فيخرج - في كل ما حلف لا يأكله ، فشربه أو لا شربه ، فأكله - : وجهان

وأطلقهما في المذهب

وقال القاسمي : إن عين المحوف عليه يبحث - وإن لم يعينه - : يبحث

قاله في المحرر .

وجيزه في الوحيز

وأطلقه الزركشي ، والمحرو ، والحاوي

وقال القاسمي - في « كتب الرويئين » - محل الخلاف : مع التعمين . أما

مع عدمه : فلا يبحث قولاً واحداً

وقال في التعريب : محل الخلاف : مع ذكر المأكول والمشروب وإلا حث  
فأمره : لو حلف « لا يشرب » فحس قصب السكر ، أو الزمان : لم يحث .  
نص عليه .

وكذا لو حلف « لا يأكل » فحس  
وهذا المذهب . أحله من أنى موسى ، وغيره  
وقدنه في المنى ، والكافى ، والشرح ، وغيرهم  
وجزم به في النظم ، وغيره .  
واقصر عليه أن يرين في شرحه .  
ويحى . على قول الحرق . أنه يحث  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله  
وأطلقهما في الرعائين ، والهاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وكذا الحكم : لو حلف « لا يأكل سكرًا » فتركه في فيه حتى داب وأتلمه  
قاله المصنف ، والشارح ، والناسخ ، وغيرهم  
قوله « وإن حلف « لا يظمنه » حيث يأكله وشربه . وإن ذاقه  
ولم يتلعه : لم يحث »  
بلا راع .

وإن حلف « لا ذاقه » حث بأكله وشربه  
قال في الرعاة : وفيمن لا ذوق له نظر  
وإن حلف « لا يأكل مائعا » فأكله بالخمر . حث . بلا راع في ذلك .  
قوله « وإن حلف « لا يتروج » ، ولا يتطهر ، ولا يتطيّب » فاستدام  
ذلك . لم يحث » .  
وقطع به الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : لأنه لا يطق اسم القمل على مستديم هذه الثلاثة .  
فلا يقال : تزوجت شهراً ، ولا تطهت شهراً ، ولا تطبت شهراً . وإنما يقال :  
مد شهر . ولم يدخل الشارع استدامة التزوج والتطيب ، مرة ابتدئتهما في تحريره  
في الإحرام .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ ، وَلَا يَلْبَسُ ﴾ فاستدام ذلك :  
حَنَثَ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعه أكره .

وقد عرفت في الفروع .

قال أبو محمد الحوري - في القس - إن استدامه . حث ، إن قدر على رعه .  
قال القاضي ، وإن شهب ، وعيرها : الإخراج والبرع لا يسمى سكناً ،  
ولا لبساً ، ولا فيه معناه .

وتقدم « إذا حلف لا يصوم وكان صائماً ، أو لا يبيع في حال حجه » أو  
« حلف على غيره لا يصل وهو في الصلاة » .

فائدة : وكذا الحكم لو حلف « لا لبس من عرط » وعليه منه شيء .

بص عليه

وكذا لو حلف « لا قوم » وهو قنم و « لا بقعد » وهو «اعد و « لا يـ فر »

وهو مسافر

وكذا لو حلف « لا بظأ » ذكره في الانتصار .

ولا يملك . ذكره القاضي في الخلاف

أو حلف « أن لا يصاحب علي فراش » فصاحته ودائم بص عليه .

أو حلف « أن لا يشركه » قدم ذكره في روضة

قال في الفروع - عن القاضي وإن شهاب وعيرها - : والبرع جماع . لا شتاه

على إيلاج ، وإخراج . فهو شرطه

وحرم الحذر في منتهى العتبة : لا يبحث الجامع إن نزع في الحلال .  
وحمله محل وقافي في مسألة الصوم . لأن الميمن أوجبت الكف في المستقبل .  
فتعلق الحكم بأول أسباب الإمكان بعدها

وحرم به القضي . لأن مفهوم بيمه : لا استلتمت الجماع . انتهى .  
وتقدم في « باب تعليق الطلاق » مسائل كثيرة قريبة من هذا .  
قوله « وَإِنْ خَلَفَ » لَا يَدْخُلُ دَارًا ، وَهُوَ دَاخِلُهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا :  
حَنِتَّ عِنْدَ الْقَاضِي » .

وهو المذهب . نص عليه .

قال في المروغ : حنث في الأصح  
وصححه في النظم .

وحرم به في الوجير ، ومنعجب الأدي .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي

ولم يبحث عند أي الخطاب .

وأطلقهما في اسمي ، والمحرر ، والشرح ، وشرح ابن صبا .

قوله « وَإِنْ خَلَفَ » لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ يَدْتَا ، فَدَخَلَ فُلَانٌ عَلَيْهِ  
فَأَقَامَ مَعَهُ : فَتَلَّى وَجْهَيْنِ » .

وأطلقهما في اسمي ، والشرح ، وشرح ابن صبا ، والمحرر ، والنظم .

أمرهما : يبحث

قال في المروغ : حنث في الأصح

وصححه في تصحيح النظم .

وحرم به في الوجير ، ومنعجب الأدي

وقدمه في الهداة ، والمذهب ، والمتنوع ، والحلاصة ، والرعايتين ، والحاوي

والوجه الثاني : لا بحث

نسيه : عمل الخلاف في المسألتين ، إذا لم يكن له نية . قاله في الوجيز ، وغيره .  
قوله : ( وإن حلف لا يسكن داراً أو لا يسكن فلاناً ، وهو  
مساكنه ، ولم يخرج في الحال : حيث ، إلا أن يقيم لنقل متاعه ،  
أو يخشى على نفسه الخروج . فيقيم إلى أن يمكته . وإن خرج دون  
متاعه وأهله : حيث ، إلا أن يودع متاعه ، أو يعيره أو يروى ملكه  
عنه وتأتي امرأته الخروج منه ، ولا يمكته إكرامها ، فيخرج  
ونحوه : فلا بحث )

هذا المذهب في ذلك كله

قال في الدروع : فإن أقام الكف ، أو المك ، حتى يمكته الخروج بحسب  
العادة ، لا يلازم ذكره في النمرة ، والشيخ - يعنى - به المصنف - رحمه الله  
ومتاعه المقصود : لم يبحث

وعدمه في الوجيز ، وعدة ، والذهب ، والحرير ، والنظم ، والخلاصة  
وقدومه في الشرح ، وغيره  
وعنه جمهير الأصحاب

وقال المصنف : يبحث إن لم ينو النقلة .

وطاهر قل إن هدى ، وغيره - وهو ظاهر الواضح وغيره - لو ترك له بها  
شيئاً . حيث

وقيل : إن خرج أهله فقط ، فسكن موضع آخر - لم يبحث .  
قال الشرح : والأولى - إن شاء الله تعالى - أنه إذا انتقل أهله ، فسكن في  
موضع آخر - أنه لا يبحث . وإن بقي متاعه في الدار الأولى . لأن مسكه حيث  
حل أهله به وبوي الإقامة انتهى

واختاره لوصف

وقيل : أخرج وحده عما يثبت به فلا بحث حثارة القاضي  
قوله ( وإن حلف « لا يسأكن فلانا » فبينا بينهما خائطا ،  
ومهما منسا كان : حيث )

هذا المذهب صحيح في النظم .

وقدمه في المحرر ، والفروع

وجزم به في الشرح ، وقل : لا نظم في خلافة

وقيل لا بحث

قل في المحرر : وإن شغل هو وفلان بحد بينهما ، ومما نسب كس :

حيث

وقل : لا بحث

وأطلقه في الهدية ، والمذهب ، وسبوك الذهب ، والمستوعب ، وبالإضافة ،

والرعاةين ، والحاري

قاسره - أو حلف « لا أسأكنه في هذه الدار » ومما عرفت كس فيها

بينهما خائطا ، وفتح كل واحد منهما ناءا لنفسه وسكناها - لا بحث . على  
الصحيح من المذهب .

قدمه في المعنى ، الشرح . وصحاه

وقدمه في الفروع

وقيل : لا بحث

قال الشرح : ويحتمل قياس المذهب السكونية عين الدار

قوله ( وإن كان في الدار حُجْرَتَانِ كُلُّ حُجْرَةٍ فَمُتَّصِفَةٌ بِبَابِهَا

وَمَرَاتِقُهَا . فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ حُجْرَةً : لَمْ يَخُتْ ) .

وهو المذهب حرم به في المنى ، والشرح ، والوجيز ، والعروغ .

وقال : إذا لم يكن بية ولا نسب

قال في القسوس - فليس قل « أنت طالق إن دخلت على البيت ، ولا كنت

لى روحه : إن لم تكن لى نصف مالك » فكنت له سدسة عشر يوما يقع

الثلاث وإن كنت له لأنه يقع باستدامة المقام فكذلك استدامة الزوجية

قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لِيُخْرِجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ » فخرج وحده

دُون أَهْلِهِ . بَرَّ

وهو المذهب المشهور .

قال في القسوس : والأشهر يبر بمخرجه وحده

وحزم به في المنى ، والشرح ، والوجيز

قال في الرعاية : يبر بمخرجه تنافه المقصود

وقيل : لا يبر بمخرجه وحده

وقال في العروغ : وتوجه أب كعبه « لا يسكن الدار »

قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لِيُخْرِجَنَّ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ » فخرج دُون أَهْلِهِ :

لَمْ يَبْرَّ .

هذا مذهب حرم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز

قال في العروغ : فهو كعبه « لا يسكن الدار » على ما تقدم

فإنه : مثل ذلك في الحكم : لو حلف « لا يبرل في هذه الدار ولا يتوى

إليها » نص عينا وكذا لو حلف « ليرحلن من البلد »

قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لِيُخْرِجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ » أَوْ « لِيُخْرِجَنَّ عَنْ

هَذِهِ الدَّارِ » فَقَعَلَ ، فَهَلْ لَهُ الْقَوْدُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ



وأطلقهما في الهداية ، والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والمحذور ،  
والنظم .

بمراههما : له السوء - ولم يبحث إذا لم تكن بية ولا سبب . وهو المذهب  
قال في البروع : - يبحث بالسوء إذا لم تكن بية ولا سبب على الأصح  
قال في المذهب : لم يبحث على الصحيح من المذهب .  
قال في الخلاصة : إذا رحل انحلت الميعة على الأصح  
وصححه في التصحيح

وحرم به في الوحي ، وغيره  
وقدمه في الرعايتين ، والحدوى الصغير

والرواية الثانية : يبحث بالسوء

قوله ( وإن حلف « لا يَدْخُلُ داراً » فَحُمِلَ فَأَدْخَلَهَا وَأُنْكَهُ  
الامْتِنَاعُ قَدْ يَفْتَحُ ، أو « حلف لا يَسْتَحْدِمُ رَجُلًا » فَحَدَمَهُ وَهُوَ  
مَأْكُتٌ . فقال القاضي : بحثت ) .

وهو المذهب ، نص عليه .

وهو ظاهر ما حرم به في الوحي

وحرم به الأدنى في منعه ، والخلاصة ، وغيره

وقدمه في البروع ، وغيره

وصححه في النظم ، وغيره

ويعمل أن لا يبحث .

وحما وحمان مطمان في المذهب

وأطلقهما في الأولى في الهداية ، والمحذور ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ،

وعيره

وقدم في المحرور : أنه يبحث في الثانية

وقال الشرح : إن كان حرم عنه : حيث : وإن كان عنه غيره : لما يبحث  
وحرم به الدظم

تعبير : مفهوم كلامه : أنه : إذ : يمكنه الامتناع : أنه لا يبحث : وهو صحيح  
وهو المكروه . وهو المذهب . وعليه الأصحاب  
وعنه أنه يبحث

وهو وجه في أربعين ، والحاوي الصغير  
على مذهب : يبحث بالاستدانة على الصحيح  
وقيل : لا يبحث

وتقدم من أحكام المذكورة في آخر : باب سبق إطلاق : مشروط :  
على الوجه الذي في المسألة الأولى - وهو أن ينصف - لو سدد في  
حده وحرم -

والحاقهما في المذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، والنفق ، ولزكشي  
أمرهما : يبحث

قدمه في أربعين ، والحاوي الصغير  
وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .  
وهو الصواب

والثاني : لا يبحث

قوله : « وإن حلف » لبشرئ الماء ، أو « لبشرئ علامة عدا »  
فتب المخلوف عليه قبل المد : حيث عند الحرق )  
وهو المذهب - نص عليه .

وحرم به في الوجيز ، ومنع الأدي ، والمحرر

وقدمه في المعنى ، والشرح - وبصره - والفروع ، والزركشي

وقال : هذا المذهب لمصوص

وهو من مفردات المذهب

وقيل : لا بحث

وهو يخرج في المعنى ، والشرح

وقال في الترغيب : لا بحث على قول أبي الخطاب

على مذهب : بحث حال تله . على الصحيح من مذهب نص عليه

وقيل : بحث في آخر المد

وهو أيضاً يخرج في المعنى ، والشرح .

وقيل : بحث إذا جاء المد . ذكره الزركشي ، وغيره

تدبرها

أمرهما : محل الخلاف في أصل المسألة : يد تلف جبر حذر الخاف

فإن إن تلف محتيا - كما في قوله ويحود - فيه بحث ، قولاً واحداً

وفي وقت حثه الخلاف المتقدم

الثاني مفهوم كلامه - أنه لو تلف في المد ، ولم يصره - أنه بحث . وشمل

صورتي

أمرهما : أن لا يتمكن من صرعه في المد فهو كما لو مات من يومه . على

ما تقدم .

قوله المصنف ، والشارح

الثاني : أن يتمكن من صرعه ولم يصره فهذا بحث قولاً واحداً

قوائم

منها : لا صرعه قبل القيد : لم يبر . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المعنى ، والشرح ، ونصراه .

وقال القاضي : يبر . لأن يمينه الحث على ضربه . فإذا ضربه اليوم ، فقد فعل الخلوفاً عليه وزيادة .

قلت : قريب من ذلك إذا حلف « ليقضيه عدأ » ففعله قبله على ما تقدم في أول الباب .

ومنها : لو ضربه بعد موته : لم يبر

ومنها : لو ضربه صرراً لا يؤنه : لم يبر أيضاً

ومنها : لو جن القلام وضربه : يبر

**قوله « وَإِنْ مَاتَ الْحَالِفُ : لَمْ يَحْثُ »**

إذا مات الحالف ، فلا يحث : إما أن يكون موته قبل المد ، أو في المد

فإن مات قبل المد : لم يحث على الصحيح من المذهب

قال في الفروع : لم يحث في الأصح

وحديثه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجد ، والوحيد ، والخرقي ،

والركشي ، وغيرهم من الأصحاب .

وقيل : يحث

وكذا الحكم لو حن الحالف ، فلا يفيق إلا بعد خروج المد

وإن مات في المد ، فالصحيح من المذهب : أنه يحث من عبده

قال للركشي : المذهب أنه يحث

قدمه في الفروع

وقيل : لا يحث مطلقاً

وهو ظاهر كلام المصنف

وقيل : إن تمكن من ضربه : حث ، وإلا فلا .

قال الركش : وذا أرهذه الأقوال مصرحاً بها في هذه المائة أميها .  
لكيها تؤخذ من مجموع كلام أبي البركات . انتهى  
قال في المنى ، والشرح : وإن مات الحلف في العدة ، بعد التمكن من  
صومه ، حلت وحده واحداً

### فأمرناه

بمصرهما : لو حلف « ليصوم من عدة العلام اليوم » أو « إن كان هذا الريعف  
اليوم » مات العلام ، أو تلف الريعف فيه : حلت عقب تعلقهما . على الصحيح  
من المذهب .

حرم به في الوحي ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل : بحث في آخره

وأما إذا لم يمت العلام ، ولا تلف الريعف ، لكن مات الحلف . فإنه

يبحث على الصحيح من المذهب

قال في الوحي : ويبحث عنه . على الأصح . آخر حياته

وحرم به في الوحي

وقيل : لا يبحث عنه

وفي المذهب : وقت حله آخر حياته

النية : لو حلف « ليصوم شيئاً » وعن وقت ، أو أطلق . مات الحلف ،

أو تلف محوف عليه قبل أن يمضي وقت يتكفر فيه . حلت به عليه ،  
كما يسكا

وهذه مسألة أهم من مسألة الأولى .

قوله ( وإن حلف « ليقضيه حقاً » فأمرأه قبل يحنث ؟

وجنبت ) .

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، وصيوك الذهب ، ومستوعب ، والخلاصة .  
وشرح ابن منبج ، والراغبين ، والحاوي الصغير .

أمرهما : لا بحث

صححه في التصحيح

وحرم به في الوحي ، والمور ، ومنعبد لأدي ، وتذكرة ابن عدوس

وقدمه في المحرر ، والنظم

والعرج الثاني : بحث

قال في الهداية : سه على ما إذا أكرم ، ومع من القصص في العد هل

بحث ؟ على الرويتين

قال الشارح : وهذا لوحان مبين على ما إذا حلف على فعل شيء ، فتف

قبل فعله . قال في القروع .

وإن حلف « يقصيه حقه في عد » وأراه اليوم - وقيل : مطلقاً - ففيل

كألة التلف

وقيل : لا بحث في الأصح .

وقال في الترتيب أصابع إذا مع من الإيداء في المدكرها : لا بحث

هل الأصح

وأطلق في التمهيد فيها خلاف

قوله « وإن مات المستحق ففنى ورثته : لم يبحث » .

احتاره أو عطف

وقدمه في الهداية ، والمج ، والبطم ، ومستوعب ، والشرح ، وغيره

وحرم به في الوحي ، ومور ، ومنعبد لأدي ، وتذكرة ابن عدوس .

وقال القاضي : بحث لأنه بعد قصوه . وقته ما حلف لا يصرفه

عداً « مات اليوم

وأطلقهم في الذهب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير  
قال في المروع - بعد مسألة المرأة - وكذا إن مات ربه - فقضى لورثته  
وكذا قال في رعايتين ، والحاوي

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَهُ بِحَقِّهِ عَرَصًا : لَمْ يَحْتِ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ ﴾ .

وهو المذهب

قال في المروع - وإن أهداه عرساً : لا يَحْتِ في الأصح .  
وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومتنعب الأدي ، وتذكرة ابن هيدوس  
وقدّمه في المحرر ، والظم  
﴿ وَحَتَّى عِنْدَ الْقَاصِي ﴾

وأطلقهما في الهداية ، وأذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ،  
والخلاصة ، والشرح ، وشرح ابن مبر ، ورعايتين ، والحاوي  
قائمه : لو حلف « ليقضيه حقه في غد » فَرَأَ اليوم ، أو قيل مضيه ، أو  
مات ربه فقضاء لورثته : لم يَحْتِ . هل الصحيح من المذهب .

حرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدّمه في المحرر ، وغيره

وقيل : يَحْتِ

وقيل : لا يَحْتِ إلا مع المرأة ، أو مات قبل المد

قال في الدعوى : لو حلف « ليقضيه حقه في غد » فَرَأَ اليوم - وقيل -  
مطلقاً - فقل : كماله ثابت

وقيل : لا يَحْتِ في الأصح . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ عِنْدَ رَأْسِ الْهِلَالِ » فَقَضَاءُ  
عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي ذِي الشَّهْرِ : رَءٌ ﴾ بلا نزاع

وكذلك الحكم لو قال « مع رأس ليل » أو « إلى رأس الليل » أو « إلى استهلاله » أو « عند رأس الشهر » أو « مع رأسه » فله الشارح  
قال المصنف ، والشارح : لو شرع في عده ، أو كيله ، أو وزنه ، فتأخر  
القضاء : لم يبحث لأنه لم يترك القضاء .

فلا : وكذلك لو حلف « ليأكل هذا الطعام في هذا الوقت » فشرع في  
أكاله فيه ، وتأخر الفراغ لكفرته : لم يبحث

قوله ( فَمَقْضَاهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ) .

هكذا ، قال الشارح ، وغيره .

وجهور لأصحاب قالوا : قضاء عند غروب الشمس من آخر الشهر .

وقال في إرملة الكرى : قضاء قبل المروب في آخره : ر .

وقيل : بل في أوله

فذهب قوم

والذي يظهر : أنه لا تثنى سبب ، وأنه قول واحد . سكن العبارة مختلفة

فأمره : لو أحلف ذلك مع إسكائه : حيث على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب

وحرم به المصنف ، والشارح ، وغيره

وقدمه في الموضع .

وقال في الترتيب : لا اعتبار بالثبوت فكفي حالة المروب ومن قضاء

عده : حيث

قوله ( وَإِنْ حَلَفَ « لَا أَفَرِّقُكَ حَتَّى أَتَوِّفِيَ حَتَّى » فَهَرَبَ مِنْهُ :

حَتَّى نَصَّ عَلَيْهِ )

في رواية حماد بن محمد وهو مذهب



قال ابن الجوزي في المذهب : هذا ظاهر المذهب .  
وقدمه في المذهب ، والشرح ، والنظم ، والراغبين ، والحدوي الصغير .  
وقال الحرق : لا يبحث .  
قال في الراغبين : وهو أصح .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وقدمه في المستوعب .  
وأطلقها في الخلاصة .  
وجزم في السكاني أنه إذا فارق العريم ياديه ، أو قدر على منعه من الحرب  
فلم يفعل : حث .  
ومناه في المستوعب .  
واختاره في المذهب ، والمنقذ .  
وجعله مفهوم كلام الحرق . يعني في الإذن له .  
قال في الوجيز : وإن حاب « لا تاركك حتى أستوى حتى منك » فهرب منه  
وأمكنه متاعه وإساكه ، فلم يفعل : حث .  
قوله « وإن فلسه الحاكم » وحكم عليه بإفراقه : خرج على  
الروايتين . في الإكراه .  
قال في المنقذ ، والشرح ، والفروع ، والزركني ، وغيرهم : فهو كالسكره .  
وجزم في الوجيز : بأنه لا يبحث .  
تغيب : : مفهوم كلامه : أنه إذا فلسه ولم يحكم عليه بإفراقه ، وفارقه لمعه  
وجوب مدرفته : أنه يبحث . وهو صحيح . وهو المذهب .  
يجزم به في المنقذ ، والشرح .

وقدمه في المروع

وقيل . هو كالمكره . وما هو سعيد

فأمره : قال الشارح ، وعيره . إذ حلف « لا فأفارقك حتى أستوفى حقى » فيه

عشر مسائل :

أولها : أن مدرفه محترماً فيبحث سواء أراء من الحق ، أو نقي عليه

الثانية : أن مدرفه مكرهاً . فإن فارقته بكونه محل مكرهاً : لم يبحث . وإن  
أكره بالضرب والتهديد : لم يبحث .

وفي قول أى مكر : يبحث

وفي الناسى عصيل ذكر فيما مضى

الثالثة : أن يهرب منه بغير اختياره . فلا يبحث . على الصحيح من المذهب

وعه . يبحث

الرابعة : أن له الحد في المدرفة ، فمفهوم كلام الحرق : أنه يبحث

وقيل : لا يبحث

قال القاضى وهو قول الخلف

ورده المصنف ، والشارح

الخامسة : فارقته من غير إذن ولا هرب ، على وجه يمكنه ملازمة والمشى معه ،

أو إمساكه . فهو كالتى قبلها

السادسة : قصد قدر حقه مدرفه فلما أنه قد وهام . فخرج ردنياً : فيخرج و

حنثه رواية الدس

وكذا إن وجدها مستحقة ، فأخذها ربه

وإن علم بالحال : حنث .

السادسة : تعبس الخكم له . على ما تقدم معصلا

السابعة : أحاله التريم بحقه ، ففارقة : بحث .

فإن ظن أنه قد يريد بذلك معرفته ، ففارقة : خرج على الزوجين ذكره  
أبو الخطاب

قال المصنف : والصحيح أنه يبحث هنا

فإن كانت يمينه « لا فارقك ولي فطك حق » وحاله به ، ففارقة : لم  
يبحث

وإن أخذ به صيب ، أو كعبلا ، أو رده ففارقة : بحث بلا إشكال

الثامنة : قصه عن حقه عرصا ، ثم فارقة فقال ابن حامد لا يبحث

قال المصنف ، والشرح : وهو أولى

وقال القاضي : يبحث .

فإن كانت يمينه « لا فارقك حق » أو « ولي فطك حق » لم  
يبحث وحدها واحداً .

العاشرة : وذكر في استيفاء حقه فإن فارقة قبل استيفاء الوكيل بحث

### فامرتان

إمراهما : لو قال « لا فارقني حتى أستوي حتى منك » ففارقة المحرف عليه  
مختاراً : بحث .

وإن أكره على فراقه : لم يبحث .

وإن فارقة الخلف مختاراً : بحث ، إلا على ما ذكره القاضي في تأويل كلام  
الخطرق .

الثانية : لو حلف « لا أفرقتك حتى أوفيك حلفك » فأراه التفريم منه ، فهل  
يبحث ؟ على وجهين . بناء على المسكره .  
وإن كان الحق عينا . فوهبها له العريم ، قبلها : حنث .  
وإن قصها منه ، ثم وهبها إياه : لم يبحث .  
وإن كانت يمينه « لا أفرقتك ولك في قبلي حق » لم يبحث إذا أراه ، أو  
وهب العين له .

## باب النذر

فأمرناه

إمرأهما لا تزع في حجة النذر ولزوم لوقاه به في الحجة .

وهو عبارة عما قال المصنف . وهو : أن يلزم نفسه لله تعالى شيئاً .

يعنى إذا كان مكلفاً بخياراً

الثانية : النذر مكروه . على الصحيح من المذهب . قوله - عليه أفضل

الصلاة والسلام - « النذر لا يأتى بخير » .

قال ابن حامد : لا يرد قضاء . ولا يملك به شيئاً محدداً

وجزم به في المفتى ، والشرح

وقدمه في الفروع

قال التناظم : وليس بسنة ، ولا محرم

وتوقف الشيخ تقي الدين رحمه الله في تحريره

وقال عبد الله : نهى عنه النبي عليه أفضل الصلاة والسلام .

وقال ابن حامد : المذهب أنه مباح

وحرمه طائفة من أهل الحديث .

قوله « وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُكَلَّفٍ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا »

يصح النذر من المسلم مطلقاً بلا تراخ

ويصح من الكافر مطلقاً على الصحيح من المذهب . وعليه جمهير الأصحاب

وحرم به في المفتى ، والمحرم ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، ومسيوك

الذهب ، والمنسوع ، والخلاصة ، والبيعة ، والهادى ، والتنظيم ، والحدوى الصغير ،

وعبرهم . ومن عليه في الصلاة .

وقال في الفروع : ولا يصح إلا من مكلف - ولو كافراً - سادة . نص عليه .

وقيل : منه بغيرها .

مأخذه . أن نذرهما كالعبادة . لا الجنب

قال في الرعايتين . ويصح من كل كافر .

وقيل سيرة عبادة

على هذا القول : يصح منه بعبادة

قال في القواعد الأصولية : يحسن تناوؤ على أنهم مخاطبون بفروع الإسلام .

على القول الآخر : إن نذره للعبادة عبادة . وليس من أهل العبادة

نحو : قوله « ولا يصح إلا ما أقول » فإن بواؤه من غير قول لم

يصح « بلا نزاع

قال في الفروع : وظاهره لا يقتصر له صيغة خاصة .

يؤيده ما يأتي في رواية ابن منصور ، فيس قال « أنا أهدى جاريقي أو دارى »

فكفارة عين إن أراد الجنب

قال . وظاهر كلام جماعة ، أو الأكثر : يعتبر قوله « لله على » كذا ، أو

« لله على » كذا .

ويأتي كلام ابن عقيل ، إلا مع دلالة الحال

وقيل في المذهب بشرط إصاحته فيقول « لله على »

وقد قل في الرعاية الصغرى وغيره . وهو قول يلزمه أن يكلف المختار لله

حقا . « لله على » أو « نذرت لله »

قوله « ولا يصح في محال ولا واجب » فلو قال « لله على صوم

أمس ، أو صوم رمضان » لم يتمم

لا يصح النذر في محال ولا واجب ، على الصحيح من المذهب وعليه لأصحاب

قال المصنف ، وغيره

وحكى في المنفى احتلالا .

وحسن في الكافي قياس المذهب - يعقد النذر في نوحب ونحب الكفارة

إن لم يفعل

وقل في معنى - في موضع - قياس قول الطريقي : لا مقدار وقول القاضي

عليه . انتهى .

وذكر في الكافي احتلالا بوجوب الكفارة في نذر المحل ، كيدب المومس .

وأنى إذا نذر صوم نصف يوم

قوله ( والنذر المعتقد على خمسة أقسام

أحدها : النذر المطلق . وهو أن يقول « لله على نذر » فيجب فيه

كفارة يمين .

كذا قوله « لله على نذر » صحت كذا ، ولا يه

قوله ( لثاني - نذر اللجاج والمصيب وهو ما يقصد به النعم من

شيء ) غيره ( أو الحذل عتيه . كقوليه « إن كلمتكم فله على الخبيث ،

أو صوم سنة ، أو عتق عبدي ، أو الصدقة عالى » فهذا يمين يتخير

بين فعله والتكفير .

يعنى : إذا وجد الشرط

وهذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره

قال الزركشى : هذا المذهب بلا ريب

قل صالح يد فعل المحلوف عليه فلا كفارة ، بلا خلاف

وحرمه في الوحيه ، والمداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والحجر ، والمور ،

وبدكرة ابن عبدوس ، ومتنخب الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في الشرح ، والرعايتين

وعنه : يتعين كفارة يمين .

وقال في الواضح : إذا وجد الشرط لزمه

وظاهر الفروع : إطلاق الخلاف .

فأمرنا به

إمرأهما : لا يصح قوله « على مدح من يلزم بذلك » أو « لا أقله من يرى

الكفارة » وعمود ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، لأن الشرع لا يشعر بتوكيد .

قال في الفروع : ويتوجه فيه تأنت طالق كقصة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : فإن قصد لزوم الجراء عند حصول الشرط :

لزمه مطلقاً عند الإمام أحمد رحمه الله .

نقل الجملة - ليس حلف بمحنة ، أو بالمشي إلى بيت الله - إن أراد يميناً :

كفر يمينه وإن أراد بداراً : صلى حديث عقبة<sup>(١)</sup> .

وقيل إن منصور ، من قال « أنا أهدي جاريتي ، أو دارى » مكفارة يمين

إن أراد اليمين

وقال - في امرأة : حلفت « إن لست قبضى هذا فهو مهدي » - تكفر

بإطعام عشرة مساكين . لكل مسكين نذراً .

وقيل مهساً . إن قال « عسى صدقة » وله عمر شريكة إن بوى يميناً :

مكفارة يمين

الثاني : لو علق الصدقة به بيمينه ، والمشتري علق الصدقة به بشرائه ، فاشتراه :

كفر كل منهما بكفارة . نص عليه .

(١) روى مسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

« كفارة البكر كفارة اليمين »



وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا حلف بمباح أو معصية : لا شيء عليه كسدرهما ، فإن ما لم يلزم سدره لا يلزم به شيء ، إذا حلف به ، فنقول : لا يلزم الفادر شيء ، لا يلزم الخالف بالأولى . فإن إيجاب النذر أقوى من إيجاب النهيين . قوله ( الثالث : نذر المباح . كقوله « لله علي أن ألبس ثوبي » أو « أركب دابتي » فهذا كالنهيين ، يتخير بين فعله وبين كفارة عيني )

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال الزركشي : عليه الأصحاب

وحرم به في المدانة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمتوع ، وخلاصة ،

والهادي ، والبلعة ، والوحيز ، والنور ، وغيرهم

وقدme في الحرر ، والظم ، والرعدتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن لا يسقط نذر مباح ولا المعصية على ما يأتي

ولا تجب به كفارة . وهو رواية مخرجة .

وجزم به في الصدة .

واختاره ابن عيوس في تذكرته في نذر المباح

تنبيه : أضافنا المصنف رحمه الله بقوله ( فإن نذر مكرها ، كالطلاق .

استحب له أن يكفر ولا يفقه ) .

أنه إذا لم يفقه عليه الكفارة . وهو المذهب

جزم به في الوحيز ، وغيره

وقدme في الحرر ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وعنه : لا كفارة عليه .

وهو داخل في احتساب المصنف لأنه إذا ما تنقذ من إباح . فمدر المسكروه  
أولى

والمذهب : انعقاده . وعليه الأصحاب

وتقدم في « كتاب الطلاق » أنه ينقسم إلى خمسة أقسام  
قوله ( الزايغ : نذرُ المفصية : كشرَب الخمر ، أو صَوْم يَوْم  
الخيض ، ويَوْم الخمر . فَلَا يَجُوزُ أَنْوَافُهُ ) بلا نزاع ( وَيُكْفَرُ ) .  
إذا شرَب شرَبًا ، أو صوم يوم الخيض فالصحيح من المذهب : أنه  
مفقد وكفر . نص عليه

قال في الفروع ، والمذهب : كفر .  
وحرم به في الأخير ، وسو ، وسد كفة من عدوس ، وغيرهم  
وقدمه في نفي ، وسحر ، والشرح ، والدمر ، وندوى الصغير ، وغيرهم  
وصححه في عديدين .

وقال الزركشي : هذا مذهب المعروف عند الأصحاب  
وهو من مفردات المذهب  
( وَحَسْبُكَ لَأَحَقُّقًا سِرَّ مَنَاجٍ ، وَلَا تَفْصِيَّةٌ وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَرَةٌ )  
كأنفذه وهو روية محجة

قال الزركشي : في هذا المصنف روي  
إبراهيم : هو لاج لاني . به  
قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : فيمن شرَّ ليهدم من « غيره لينة لينة » :  
لا كفارة عليه

وحرم به في المدة  
( وَبَعْدَ قَالِ أَصْحَابُ : نُوْ تَدْرُ صَلَاةٌ وَ الإِغْتِكَافُ فِي مَكَلٍ مُّعَيَّنٍ .  
فَلَا فَتْلُهُ فِي غَيْرِهِ وَلَا كَفَرَةٌ عَلَيْهِ )

وتقدم كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله ، إذا حلف بتماسح أو مصيبة  
وذكر الأذى العذابي : أن يدر شرب الخمر لمؤ ويدر دبح ولده . يكفر .  
وقدم ابن رزين ، أن يدر المصيبة مؤ وى يدر صوم يوم الخميس وجه .  
أنه كيدر صوم يوم العيد على مائة

وحرم به في التزويج

وهو من مفردات المذهب

على المذهب : إن فعل ما مذموم أو ثمة ولا شيء عليه على الصحيح من  
المذهب

ويحتمل وجوب الكفارة مطه وهو المذهب

وأما إذا يدر صوم يوم الجمعة ، فأصحح من المذهب أنه لا يصح صومه  
ويقتضيه

مهره القاصي وأصححه

قوله في المروء

وقدمه هو وصاحب الرعايتين والحدوى

وحرم به ، علم المفردات وهو مذهب

وعنه ، لا يقتضي نقله حمل

قال في الشرح : وهي الصحيحة

قوله القاصي . وصححه الناظم .

وعلى كلا الروايتين : تكفر على الصحيح من المذهب ، كما قال المصنف هنا .

قال في المروء . والمذهب يكفر

وحرم به في الوحبر ، وغيره

وقدمه في الرعايتين ، والحدوى الصمير

وهو من مفردات المذهب

وعنه : لا يكفر

وأطلقهما في الحرر .

وعنه : لا يشق نذره فلا قضاء ولا كفارة

وعنه : يصح صومه ويأثم

وقال ابن شهاب : يشق نذر صوم يوم العيد . ولا يصومه ، ونقص فتصح

منه القرية وسعوتيه لكونه معصية كندر مريض صوم يوم يحذف عليه

فيه فيسقط نذره ويحرم صومه

وكذا الصلاة في ثوب حرير

والطلاق من الحيض صادق التحريم يشق على قولهم ، ورواية لنا .

كذا هنا

ونذر صوم ليلة لا يشق ولا كفارة لأنه ليس بمن صوم

وعلى قياس ذلك إذا نذرت صوم يوم الحيض وصوم يوم يقدم فلاز وقد

أكل . انتهى

قال في الفروع : كذا قال .

قال : والظاهر أنه والصلاة زمن الحيض — قال في الفروع : ونذر صوم

الليل — منقطع في النوادر

وفي عيون المسائل ، والانتصر : لا لأنه ليس بمن الصوم

وفي الخلاف ، ومفردات ابن عقيل مع وتسليم .

خاتمة : نذر صوم أيام التشريق كندر صوم يوم العيد ، إذا لم يحرم صومها

عن الفرض . وإن أحرنا صومها من الفرض : فهو كندر مائر الأيام . على

الصحيح من المذهب .

قال في الحرر . ويتخرج أن يكون كندر العيد أيضاً

قوله (إِلَّا أَنْ يَنْذِرَ ذَنْبَ وَلَدِهِ) وكذا نذر ذبح نفسه (فَقِيهِ رِوَايَتَانِ)  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ، والمستوعب ، والمعنى ،  
والشرح ، والخرق .

إبراهيم : هو كذلك

يعنى : أن عليه الكفارة لا غير . وهو المذهب .

قال الشارح : هذا قياس المذهب . ونعمره .

ومال إليه المصنف .

قال أبو الخطاب في خلافة : وهو الأقوى

وحرم به في المسور ، ومستحب الأذى ، وتذكرة ابن عديس ، وغيرهم

وصححه في التصحيح ، والنظم .

وقدme في المحرر ، والرعابتين ، والمحاوي الصغير ، والفروع .

والرواية الثانية : نَذَرُهُ ذَنْبَ كَيْشٍ . نص عليه .

قال الزركشي : هي أصحهما .

وحرم به في الوجيز .

واختاره القاضي .

ونعمرها الشريف ، وأبو الخطاب في خلافتها .

وعنه إن قال : إن فعلته فعلى كذا ، أو محوه ، وقصد اليمين : فيمين ، وإلا

فنذر معصية . فيذبح في مائة الف ذبح : كبشاً .

احتاره الشيخ نقي الدين رحمه الله وقال : عليه أكثر نصوصه .

قال : وهو مبني على الفرق بين النذر واليمين .

قال : ولو بدر طاعة حالاً بها أحرأ كدرة يمين مالاخلاف عن الإمام أحمد

رحمه الله فكيف لا يحرثه إذا بدر معصية حالاً بها ؟

قال في الفروع : فصل هدا - على رواية حنبل الآتية - يلزمان النافر ، والخالف  
بجزئه كفارة يمين .

تعب : قال المصنف ، والحرقي ، وجماعة : دمع كشاً

وقال جماعة : دمع شاة

قال الإمام أحمد رحمه الله : وثيرة هدا ، وثيرة قال هدا

فأمرنان

أمرأهما : مثل ذلك لو بدر دمع أبيه وكل معصوم

ذكره القاسمي ، وغيره

وقدمه في المردع

قال الشارح : من بدر دمع منه أو أحسب : فعليه أيضاً - عن الإمام أحمد

رحمه الله - رواه

واقصر ابن عقيل ، وغيره : على الولد

واحتاره في الانتصار ، وقال : ما لم تقس

وقال في عيون السائل : وعلى قياسه : الم والأخ ، في ظاهر المذهب . لأن

يسهم ولادة

الثانية : لو كان له أكثر من ولد ولم يعين واحداً منهم : لزمه جندهم كفارات

أو كباش

ذكره المصنف ومن تبعه . وعزاه إلى نص الإمام أحمد رحمه الله

وهو محال لما احتاره في الطلاق والعنق ، على ما تقدم .

تنبيه : على القول بمرور دمع كش ، قيل : بدحه مكان منزه .

فإن في الرعدة السكرى وعنه بل يدح كشاً حيث هو ، ويعرفه على

المساكين ، فقطع بذلك

وقيل : هو كالمهدي

وأطلقهما في القروع

ونقل حصل : يلزمه .

قوله ( وَلَوْ نَذَرُ الصَّدَقَةَ بِكُلِّ مَالِهِ فَهُوَ الصَّدَقَةُ بِثُلُثِهِ

وَلَا كَفَّارَةٌ )

قال في القروع : وإن نذر من استحب له الصدقة الصدقة غاله ففقد القرية

نص عليه

وقوله : من استحب له الصدقة : يحترق به عن نذر القحج والمص

قال في روضة : ليس لنا في نذر الطاعة ما بقي منه إلا هذا الموضع

فتدبر في بها .

إذا علمت ذلك ، فاصحح من اذهب : حرأ الصدقة شئت ماله ولا كفرة

نص عليه

وحرأ به في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، وخلاصة ، ومعنى ، والمحرر ،

والشرح ، والظم ، ولوحير ، والمور ، ومنعبد الأدي ، وندكرة من عدوس

وعبر

وصححه في الزعيتين ، والمخاري الصغير .

وقدمه في القروع ، والقواعد ، وغيرها

قال في القواعد : يصدق شئت ماله عند الإنجاب .

وبني بها أيضاً

وعنه : ترمه الصدقة غاله كل

وقال الزركشي : وبمكي واة عن لإمام أحمد رحمه ق : أن الواجب في

ذلك كفارة بين .

وعنه : يشل النقد فظ

وقال في الزعديتين ، والحارثي : وهل يختص ذلك بالصامت ، أو يعم غيره بلاية ؟  
على روايتين .

قال الزركشي : ظاهر كلام الأكثر : أنه يعم كل مال إن لم يكن له يه .  
قال في الفروع : ويتوجه على اختيار شيخنا كل أحد بحسب عزمه .  
عليه الإمام أحمد رحمه الله .

فصل الأثرم - فمن نذر ماله في المساكين - أي يكون الثلث من الصامت  
أو من جميع ما يملك ؟

قال : إما يكون هذا على قدر ما يوى ، أو على قدر يخرج بماله والأموال  
تختلف عند الناس

وقال عبد الله : إن نذر الصدقة ماله أو بعضه ، وعليه دين أكثر مما يملكه :  
أحراه الثلث لأنه - عليه أفضل الصلاة والسلام - أمر أبا بابة بالثلث<sup>(١)</sup> .  
فإن نذر هذا المال وأشأ غيره ، وقضى دينه . فإنما يجب إخراج ثلث ماله  
يوم حته

قال في الهدى : يريد يوم حته : يوم نذره . وهذا صحيح  
قال : فيظهر قدر الثلث ذلك اليوم فيخرج منه قضاء دينه  
قال في الفروع : كذا قال . وإما نذر : أنه يخرج قدر الثلث يوم نذره  
ولا يسقط عنه قدر دينه .

وهذا - على أصل الإمام أحمد رحمه الله - صحيح في حجة تصرف المدين .  
وعلى قول سبق : أنه لا يصح نكون قدر الدين مستثنى بالشرع من النذر  
اتمى .

قوله ( وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِأَنْفٍ : لَزِمَهُ جَمِيعُهُ ) .  
هذا المذهب .

(١) في قصة توبته روى الله عنه المشهورة في قصة نزول بني قريظة من حصونهم .



قال الشارح ، والمصنف هذا الصحيح من المذهب .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والخواص الصغير ، والعروغ ، والهداية ، والخلاصة  
وعنه : بحرته تنه .  
قطع به القاضي في الجامع .  
وقدمه في الرعايتين . وأطلقهما في المذهب .  
وعنه . إن رد السدور على ثلث المال أحرأه قدر الثلث ، وإلا لزمه كل  
المسئ .

قال في المحرر ، والخواص الصغير : وهو الأصح .  
وصححه ابن رزبن في شرحه .  
وجزم به في الوجيز ، والنور ، وتذكرة ابن جدوس ، ومنتخب الأدي ،  
وغيرهم .  
قلت : وهو الصواب

### قوانر

المؤدب لو بدر الصدقة بقدر من مال ، فأمرأ عريمه من قدره ، بقصد به وده  
البدر لم يحرمه . وإن كان من أهل الصدقة .  
قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : لا يحرمه حتى يقصه .  
الثاني : قوله ( الخامس ) : نذر التبرر . كنذر الصلاة والصيام ،  
والصدقة ، والاعتكاف ، والحج ، والعمرة ، ونحوها من القرب ، على  
وجه التقرب . سواء نذره مطلقاً أو مطلقاً بشرط يرجوه . فقال  
« إن شق الله مريضى ، أو : إن سلم الله ماى فله على كذا » .  
قال في مسى ، والشرح ، والعروغ ، وغيرهم من الأصحاب : بشرط تعدد ممة  
أو دفع ممة .

قال في المستوعب ، وعبره : كطالع الشمس .

الثالثة : لو نذر صيام نصف يوم : لزمه يوم كامل .

ذكره المحقق في المسودة قياس المذهب .

قال في القواعد الأصولية : وفيه نظر .

وحزم بالأول في الفروع ، وقال : ويتوجه وجهه .

الرابعة : مثل ذلك في الحكم : لو حلف بقصد التقرب ، مثل ما لو قال

« والله إن سلم مالي لأصدقك بكذا » على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال في الفروع : قد تعدد نذر التبرع - والمقصود أو حلف بقصد التبرع .

وقيل : ليس هذا بدر

الخامسة : ما قاله المصنف « مَتَى وَجِدَ شَرْطُهُ : انْتَقَدَ نَذْرُهُ وَرَبَّتُهُ بِفَعْلِهِ »

بِلَا نِزَاع .

وبحور ملة قبله . ذكره في التمهيد والفتاوى . لوجود أحد سببه . والنذر

كاليمين .

واقصر عليه في القواعد

وقدمه في الفروع

ومعه أو الخطأ . لأن تعيقه مع كونه سبباً

وقال القاضي في الخلاف : لأنه لم يلزمه فلا يجرئه عن الواجب

ذكره في حوار صوم المنتهية الأيام قبل رجوعه إلى أهله

وقال القاضي في الخلاف أيضاً : ليس نذر صوم يوم يقدم فلا : لم يجب ،

لأن سبب الوجوب التقديم ، وما وجد

وتقدم في أواخر « كتاب الإيمان » وجوب كفارة ليمين والنذر على الفور .

السادسة : لو نذر عتق عبد معين ، مات قبل عتقه : لم يلزمه عتق غيره . ولزمه

كفارة يمين . نص عليه . لصحبه عن الندور .

وإن قتله السيد : فهل يلزمه ضمانه ؟ على وجهين

أحدهما : لا يلزمه . قاله القاصي ، وأبو الخطاب .

والثاني : يلزمه . قاله ابن عقيل .

فيجب صرف قيمته في الرقاب .

ولو أتلفه أجنبي . قال أبو الخطاب . لسببه القيمة . ولا يلزمه صرفها في العتق

وخرج بعض الأصحاب وحما وجوبه . وهو قياس قول ابن عقيل . لأن

الندل قائم مقام المبدل . ولهذا لو وصى له عبد ، فقتل قبل قبوله : كان له قيمته

قال ذلك في القعدة الثامنة والثلاثين من المائة .

قوله ( وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ . لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ رَمَضَانُ وَيَوْمًا

الْعِيدَيْنِ : فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رِوَايَتَانِ )

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منبج

إذا نذر صوم سنة ، فلا يحلو : إما أن يطلق السنة ، أو يبيها

فإن عيها لم يدخل في نذره رمضان . على الصحيح من أذهب . وعليه

الأصحاب .

ومحمده في الرغابتين ، والحاوي

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والقروع ، وغيرهم

وجزم به في المفتي ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم

وعنه : يدخل في نذره . فيقضى ، ويكفر أيضا . على الصحيح .

ومنه وجه : أنه لا يكفر .

وأطلقهما في المحرر .

ولا يدخل في نذره أيضا - يوم العيدين على الصحيح من المذهب - وعليه  
الاصحاب .

وحرم به في الوحير ، وغيره  
وقدسه في المحرم ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : ما يدل على أنه يقصى يومى العيدين - فيدخلان في نذره  
وأطلقهما في أربعين ، والحدوى  
والحكم في القصة ، والكفارة كرمضان ، على ما تقدم  
ولا يدخل في نذره أيضا أيام التشرى على الصحيح من المذهب ، إذا  
قلنا : لا يجزئ عن صوم الفرض

حرم به في الوحير ، وغيره  
وقدسه في المحرم ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : يدخلان في نذره  
قال المصنف ها : وعنه ما يدل على أنه يقصى يوم العيدين ، وأيام التشرى  
قال في المحرم ، وغيره : وعنه يتناول النذر أيام النحر دون أيام رمضان  
وأطلقهما في الأربعين ، والحدوى الصغير .  
على الرواية الثانية : لقضاء لا بد منه ونذره التكفير على الصحيح .

كما تقدم

وفيه وجه آخر : أنه لا يلزمه التكفير .  
وأما إذا نذر صوم سنة ، وأطلق : فهي لزوم التبع فيها ما في نذر صوم شهر  
مطلق ، على ما يأتي .  
إذا علمت ذلك : فيلزمه صيام اثني عشر شهرا سوى رمضان وأيام النحر ،  
وإن شرط التاسع . على الصحيح من المذهب .  
قال في الزعبي : يصوم مع التبريق ثلاثمائة وستين يوما ذكره القاصي .

وعند ابن عقيل : أن صيامها متفاحة . وهي على ما سها من خصص أو تمام .  
وقال في التنصرة : لا يعم العيد ورمضان . وفي التشريق روايتان  
وعنه : يقضى العيد والتشريق إن أفطرها .  
وقال في الكافي : إن لزم التتابع فكسبة  
قال في المحرر : وقال صاحب المعنى متى شرط التتابع فهو كسبه للعبه  
فأمرتان

إبراهيم : لو بدر صوم سنة من الآن ، أو من وقت كذا . فهي كالمسبة على  
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقيل : كطرفة في يوم اتى عشر شهراً للدر  
واختاره في المحرر

الثانية : لو بدر صوم الدهر . لزمه صومه على الصحيح من المذهب  
وقال في الفروع : ونحوه لزمه إن استصحب صومه  
وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله . من بدر صوم الدهر كان له صيام يوم  
وإفطار يوم . انتهى .  
وحكمه في دخول رمضان والعيسدين والتشريق حكم السنة المسبة على  
ما تقدم

فصل المذهب : إن أفطر كفر فقط  
فإن كفر أتركه صيام يوم ، أو أكثر ، بصيام . فاحتالان  
وأطلقهما في النفي ، والشرح ، والفروع .  
قلت : فلي الصلحة ، يماي بها .  
وقال في الرعية : وهل يدخل تحت بدر صوم الدهر من قادر ، ومن قصي  
ما يجب فطره : كيوم عيد ونحوه . وقضاء ما أفطره من رمضان بدر . وصوم كفارة  
الظهار ، ونحو ذلك لندر ؟ على وجهين .

فإن دخل : في الكفارة لكل يوم فطر وجهان . أظهرهما . عدمها مع  
القضاء . لأن النذر سقط لقضاء ما أوجبه الشارع ابتداء ، ووجوبها مع صوم  
الظهار . لأنه سببه . انتهى .

وقال في الفروع ، وغيره : ولا يدخل رمضان .

وقيل : بل قضاء فطره منه لعذر ، ويوم نهي ، وصوم ظهار ، ونحوه . في  
الكفارة وجهان . أظهرهما : وجوبها مع صوم ظهار لأنه سببه . انتهى .  
قوله ( وإن نذر صوم يوم الخميس فوافق يوم عيد ، أو خيضي :  
أفطر . وقضى وكفر ) .

هذا المذهب . حرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيره  
وصححه في العلم ، وغيره .

وعنه : يكفر من غير قضاء .

وقيل عنه : ما يدل على أنه إن صام يوم العيد : صح صومه .

وعنه : لا كفارة عليه مع القضاء .

وقيل : عكسه .

وقال في الأربعين ، والهاوي الصغير : ومن ابتداء صوم كل اثنين ، أو  
خميس ، أو عتفه بشرط ينكر ، فوجد . أنه : إن صادف مرضاً ، أو حيضاً غير  
مستاد : قضى .

وقيل : وكفر ، كالأصناف جيداً .

وعنه : تكفي الكفارة فيها .

وقيل : لا قضاء ، ولا كفارة مع حيض وعيد .

وقيل : إن صام العيد : صح .

راد في الرعاية الكبرى : وقيل يقصى العبد . وفي الكفارة روايتان . انتهى .

ذكرهما في الرعاية الكبرى في « باب صوم البدر ، والتطوع » .

وفي الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير في « باب البدر » : —

فائدة : لو نذر أن يصوم يوماً معيناً أبداً ، ثم حمله ففقد بعض الصيام .  
صيام الأسبوع ، كصلاة من خمس .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من يصوم يوماً من الأيام مطلقاً ، أي  
يوم كان .

وهل عليه كفارة لقوات التعيين ؟ يخرج على روايتين .

بحلاف الصلوات الخمس . فلهذا لا تحرى . إلا شيعين البية على المشهور .  
والتعيين يسقط بالبدر

قوله « وَإِنْ وافق أَيَّامَ الْفَتْحِ قَبْلَ يَصُومُهُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ »

وهما مستبران على حوار صومها فرضاً وعدمه . على ما تقدم في « باب صوم  
التطوع » .

وقد تقدم المذهب فيها هناك .

فالمذهب هو مثله .

قوله « وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدُمُ فَلَانٍ . فَقَدِمَ لَيْلًا : فَلَا شَيْءَ

عَلَيْهِ » فلا نزاع .

لكن قال في مستحب ولد الشيرازي : يستحب صوم يوم صديقه

وحزبه في الوحي

قوله « وَإِنْ قَدِمَ نَهَارًا . فَغَنَهُ : مَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ لَذَرُهُ وَلَا

يَلْزَمُهُ ، لِأَنَّهُ إِمَامٌ حَيَّامٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْطَرَ وَغَنَهُ : أَنَّهُ

يَقْصَى وَيُكْفَرُ ، سِوَاةً قَدِيمٌ وَهُوَ مُفْطِرٌ ، أَوْ صَائِمٌ » .

إذا نذر صوم يوم يقدم فلا ، وقدم سهاراً ، فلا يحج : إن أن يقدم وهو صائم ، أو يقدم وهو مفطر .

فإن قدم وهو مفطر ، فالصحيح من المذهب - أنه يقضى بكفر .

قدمه في الرعايتين ، والحار ، والقروع .

وقال - عن التكفير - : اختاره الأكثر .

وهو من مفردات المذهب .

قال المصنف ، والشارح : لو قدم يوم فطر ، أو أصحى ، فله : لا يصح .

ويقضى بكفر . وهو قول أكثر أصحابنا .

وأطلق فيها إذا كان مفطراً في غيرها : الروايتين .

وعنه : لا يلزمه مع القضاء كفارة .

وأطلق في الحر ، والعلم ، في وجوب الكفارة مع القضاء : الروايتين .

وقدما وجوب القضاء .

وعنه لا يلزم القضاء أصلاً ، ولا كفارة .

قل في الوجيز : فلا شيء عليه .

وإن قدم ، وهو صائم تطوعاً ، فإن كان قد بينت الية للصوم لم يمسسه : صح

صومه ، وأحرأه

وإن يرى حين قدم : أحرأه أيضاً . على إحدى الروايتين

اختاره القاصي .

وحرم به في الوجيز

وقدمه في الحر ، والنظم .

وعنه لا يجرئه الصوم والحالة هذه . وعليه القضاء . وهو المذهب

قدمه في الرعايتين ، والحار الصغير ، والقروع .



ومحل الروايتين : إذا قدم قبل الزوال أو بعده وقتاً : نصحته . على ما تقدم  
في « كتاب الصوم » .

وإن قلت : لم يصح بعد الزوال ، وقدمه بعده : فلتو .

قال في إرغابيتين : متى على الروايتين على أن موجب النذر : الصوم من قدومه  
أو كل اليوم

على المذهب - وهو وجوب الفضا - يلزمه كفارة أيضاً على الصحيح من  
المذهب

وعليه أكثر الأصحاب

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وقدمه في إرغابيتين ، والحاشي الصغير ، والفروع ، وصححه في النظم .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يلزمه مع القضاء كفارة .

وأطلق ما في المحرر

وعلى المذهب أيضاً : لو نذر صوم يوم أكل به فضا ، وأحد الأصحاب

قاله في الفروع

قلت : الصواب في هذا : أنه لم يشر إليه ما لو نذر صوم أمس

وقال في الانتصار : يقضى ويكفر .

وفي الانتصار أيضاً : لا يصح كيّس ، وإن في إسناده أوجها

الثالث يلزم في الثانية

قوله « وَإِنْ وَاقَعَ قُدُومُهُ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَالَ الْخَرَقِيُّ : يُجْزئُهُ  
صِيَامُهُ رَمَضَانَ وَنَذَرِهِ » .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله عنها المرودي .

وجزم به ابن عقيل في تذكرته .

قال في الوحي : وإن وافق قدمه في رمضان : لم يقص . ولم تكفر  
قال في القواعد : حل هذه الرواية المتأخرون على أن يدره لم يصدق لمصادفته

رمضان

قال : ولا يخفى فساد هذا التأويل .

وقال غيره : عليه القضاء وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : هي أصحها .

واختاره أبو بكر ، والقاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلاصتهما

قال في القاعدة الثامنة عشر هذا الأشهر عند الأصحاب

وقدمه في المهر ، والنظم ، والراغبين ، والحاوي ، وغيرهم .

وقال في الفصول : لا يلزمه صوم آخر لأن صومه أعنى صومه ، بل

لتمدده فيه نص عليه

وقل فيه أيضاً : إذا بوى صومه صومه فقيل : لنفوي

وقيل : بخرته من رمضان . انتهى

وعنه : لا يصدق يدره إذا قدم في شهر يوم من رمضان والمذهب انعقاده .

وعليه الأصحاب

فصل المذهب - وهو وجوب القضاء - في وجوب الكفارة منه روايتان .

وأطلقهما في المعنى ، والمهر ، والشرح ، والنظم ، والفروع .

إحداهما : عليه الكفارة أصلاً .

فقدمه في الراغبين ، والحاوي

وصححه في تصحيح المهر .

واحتاره أبو بكر قاله المصنف .

والسرواية الثانية : لا كفارة عليه

احتاره المحدث في شرح الهداية قاله في تصحيح الحرر .

وعنى قول الحرقي : في بية نذره أيضاً وجهان

وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا بد أن سواه عن قرصه ونذره

قاله المصنف في المتن ، والشارح ، وغيرهما

وقدمه في القواعد .

وقال المحدث لا يحتاج إلى بية الند قال : وهو ظاهر كلام الحرقي والإمام

أحمد رحمه الله

قال في القواعد : وفي تعليقه بعد

وتقدم كلام صاحب الفصول

فانظرنا

أمرهما : لو وافق قدمه وهو صائم عن نذر معين . قاله الصحيح . أنه يشترط

ولا يلزمه تصدؤه بل يقتضي نذر القدوم ، كصوم في فصد رمضان ، أو كفارة ،

أو نذر مطلق . قاله في الفروع .

وعنه : يكفي له

الثانية : مثل ذلك في الحكم لو نذر صائم شهر من يوم يقدم فلان ، فقدم

في أول شهر رمضان

قوله ( وَإِنْ وَافَقَ يَوْمَ نَذَرِهِ وَهُوَ تَحْمُوسٌ فَلَا قَصَاءَ عَلَيْهِ وَلَا

كفارة ) .

قال في الفروع - عن نذر صوم شهر حينه وعن كل الشهر : - لم يقص ،  
على الأصح .

وكذا قال في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم  
وحرم به في نهي ، والشرح ، والوجيز ، والزر كنهي ، وغيرهم  
والرعاية السكري في موضع .  
وعنه - بقص .

قوله ( وإن نذر صوم شهر معين ، فلم ينضمه لغير عذر : فمليه  
القضاء وكفارة يمين ) بلا نزاع  
( وإن لم ينضمه لمذير فمليه القضاء ) بلا نزاع .  
( وفي الكفارة روايتان )

وأطلقهما في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ، والخلاصة  
والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم  
إجماعهما : عليه الكفارة أيضاً . وهو المذهب .

حرم به في الوجيز ، والموسر ومتعجب الأدمي ، وذكره ابن عبدوس وغيرهم  
وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهم .  
ومحمه المصنف ، والناظم ، وغيرهما  
والرواية الثانية : لا كفارة عليه  
وعنه في المنصور : يفتى فقط . ذكره الخواص .

قوانر

الأولى : صومه في كفارة الظهار في الشهر المنذر . كعطره على الصحيح  
من المذهب .

وعنه : لا يلزمه كفارة هنا

الثانية : لو جن في الشهر كله : لم يقضه على الصحيح من المذهب .

وعنه : يقضيه

الثالثة : إذا لم يصمه أحدرا أو غيره وقصده ، فأنصحح من المذهب : أنه يلزمه القضاء متتابعاً مواصلاً تتمته .

وعنه : أنه تفريقه .

وعنه : وترك مواصلته أيضاً .

الرابعة : متى من لا يقطع عذره تنافح صوم الكفارة .

الخامسة : قوله ﴿ وَإِنْ صَامَ فَنَسَى أَلَمْ يَجْزِهِ ﴾ .

ملا راع كإصلافة .

لكن لو كان يدره بصدقة مال : جاز إحراجه قبل الوقت الذي عيه لادفع .  
كالزكاة . قاله الأصحاب

قال النظم :

ويجزئه فيما فيه نفع سواء كالأزكاة لنعم انطلق لا التصيد

قوله ﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ فِي بَعْضِهِ لَفَتْرٍ عُذْرٌ : لزمه استنشافه وَيُسْكَرُ ﴾

وهو المذهب .

جزم به الخرق ، وصاحب النور ، ومتعجب الأدي

واحتاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والراغبين ، والذووع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

قال تركشي : هذه هي المشهورة ، واحتج الخرق ، وأبى الخطاب والمداينة

ومن الب .

فعلی هذا يلزمه الاستثاف عقب الأيام التي أفطر فيها ، ولا يجوز تأخير.

﴿ وَتَحْتَمِلُ أَنْ تُرْمَى بِأَقْبِهِ وَيَقْصَى وَيُكْفَرُ ﴾

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال المصنف ، والشارح : وهذه الرواية أقيس وأصح

قلت : وهو الصواب .

وأطلقها الخاوي

تعليق : قال الزركشي أصل الخلاف أن التتابع في الشهر المعين ، هل وجب

لضرورة الزمن ؟ وإليه ميل أبي عمير .

أو لإطلاق الدر ؟ وإليه ميل الخرق ، والجمعة .

ولهذا لو شرط التتابع بقطعه ، أو بواحد : لزمه الاستثاف قولاً واحداً

ومما ينبغي على ذلك أيضاً : إذا ترك صوم الشهر كله ، فهل يلزمه شهر متتابع ،

أو يجرئه متفرقاً ؟ على الروايتين

ولها تين الروايتين أيضاً : التتابع إلى ما إذا بوى صوم شهر ، وأطلق : هل

يلزمه متتابعاً أم لا ؟

وقد تقدم : أن كلام الخرق يشعر بعدم التتابع .

وقصة الباء هنا تقتضي اشتراط التتابع . كما هو المشهور عند الأصحاب ثم

انتهى

فأمرتكم

إمراًهما : لو قيد الشهر لمعين بالتتابع ، وأفطر يوماً فلا عذر ابتداء وكفر .

الثانية : لو أفطر في سنة لمدر بوى على مامضى من صيمه وكفر على

الصحيح من المذهب .

قال الشارح : هذا قياس المذهب .

وقدومه في الحرم ، والنظم ، والفروع .

ومصره المصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وعنه : لا يكفر .

وأطلقهما في اربعيتين ، والحاوي

قوله ﴿ وَإِذَا نَدَرَ صَوْمٌ شَهْرٌ : لَزِمَهُ التَّائِبُ ﴾

وهو المذهب .

حرم به في المور ، ومتنحب الأدي ، ونظم المفردات .

وقدومه في الحرم ، والفروع ، والرعاية الصمري ، والحاوي الصمير

وصحبه الناطم ، والرعاية الكبرى .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يلزمه التسامح إلا بشرط أوبية ، وفقاً للأئمة الثلاثة .

وفي إخراج صوم رمضان عنهما روايتان . قاله في الواضح .

فائده . لو قطع تناسله بلا عذر . استأنسه . ومع عذر : يحير بينه ملا كفارة .

أو ينسى

قال في الفروع : فهل يتم ثلاثين ، أو الأيام العشرة ؟ فيه وجهان .

قلت : يقرب من ذلك : إذا ابتدأ صوم شهرى الكفارة في أثناء شهر . على

ما تقدم في باب الإجارة .

وتقدم : إذا فاتته رمضان : هل يقضى شهراً . أو ثلاثين يوماً ؟ ويكره . على

كلا الوجهين

وفيها رواية كشهرى الكفارة . ذكره غير واحد .

وتقدم كلامه في الروضة .

وقال في الترتيب : إن أخطره بلا عذر : كمر . وهل ينقطع فيستأنفه أم لا ؟

فيقضى ما تركه ؟ فيه روايتان .

وكذا قال في التمسرة  
 وهل يتنه أو يستأفه ؟ فيه روايتان  
 واحتار أبو محمد الحوري - تكفر ويستأفه .  
 قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ : لَمْ يَلْزِمَهُ التَّابِعُ ، إِلَّا أَنْ  
 يَشْتَرِيَهُ ﴾

يعنى : أو ينويه . وهذا المذهب . نص عليه  
 وحرم به في الحزر ، والوحير ، والنور ، ومنعبد الأدمى ، وتذكرة ابن  
 عبدوس ، وغيرهم .

وقدme في العروغ ، وغيره  
 ومحمد المصنف ، والشارح ، وغيرهما .  
 وعنه : يلزمه التابع مطلقاً . اختاره القاضى .  
 وقدme في الرعايتين ، والحوى الصغير  
 نفي . دخل في قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ ﴾ لو كانت ثلاثين يوماً .  
 وهو كذلك فلا يلزمه التابع فيها . لا بشرط أو بية كما لو قال عشرين ونحوها  
 وهو إحدى الروايتين  
 حرم به في الحزر ، والنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنعبد الأدمى  
 وهو وجه في الرعايتين

والرواية الثانية : لا يلزمه التابع فيها ، وإن لزمه في غيرها . وهو المذهب .  
 نص عليه

وقدme في الرعايتين ، والحوى الصغير ، والروع ، وغيرهم

لأنه لو أراد التابع لقال « شهراً »

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامًا مُتَتَابِعًا ﴾ يعنى غير معين



( فَأَقْطَرُ لِمَرْضٍ ) يعنى يجب معه الفطر ( أَوْ حَيْضٍ : فَصَى لِأَعْيَرٍ )

هذا إحدى الروايتين . قدمه ابن منبج

وعنه : يميز بين أن يتأنف ولا شئ عليه . وبين أن سبى على صباه  
وبكر وهو المذهب .

وحزم به في الوخير ، والمور ، ومتعب الأدمى ، والمحرر ، والرعايتين ،  
والخاوى ، وانطرق

وقدمه في الشرح ، وانعزوع

قوله ( وَإِنْ أَقْطَرُ لَغَيْرِ عُذْرٍ لِرِمَّةِ الْأَسْتِثَافِ ) ملا راع ،  
بلا كفارة .

( وَإِنْ أَقْطَرُ لِسَفَرٍ أَوْ مَا يُبَيِّحُ الْفِطْرَ قَتْلَى وَجَنَيْنِ ) .

وأصحهما في الشرح ، وشرح ابن منبج ، والركن

أمرهما : لا ينقطع التتابع . وهو الصحيح من المذهب .

صححه في التصحيح

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب

والثاني . ينقطع التتابع بذلك

قال ابن منبج : ويحى . على قول الحرق . يميز بين الاستشفاء وبين الساء

والقضاء والكفارة ، كما تقدم .

قلت : وهو ظاهر كلام [الحرق و] أكثر الأصحاب ، لعدم تعريفهم في ذلك .

قال الركن . ولا وجه ثالث . يفرق بين المرض والسفر في المرض .

يخير . وفي السفر : يتعين الاستشفاء . انتهى

تفسير : دخل في قوله « ما يبيح الفطر » مرض أصا . لكن مراده بالمرض

هذا : المرض غير المخوف . ومراده بالمرض في المسألة الأولى : المرض المخوف

الموجب للقطر . ذكره ابن معاذ في شرحه

قوله « وَإِنْ نَذَرَ صِيَامًا ، فَجُزَّ عَنْهُ لِكَيْلٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ :  
أَطْعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا »

يعنى : يطعم ولا يكفر .

وهذا إحدى الروايات .

ويحتل أن يكفر . ولا شيء عليه .

ذكره ابن عقيل رواية ، كغير الصوم .

قال في الحاوي : وهو أصح عندى .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

وجزم به في الموجيز .

وأطلقهما في الحرر .

وعنه . أنه يطعم لكل يوم مسكين ويكفر كفارة عين وهو المذهب .

بعض عليه

قال القاضى : وهو أصح

قال في الحرر : والمنصوص عنه وجوبه

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع

وقيل : بحرى . عن كذا فقير واحد

ويتعرج أن لا يلزمه كفارة

وفي النواذر احتمال بصام عنه

وسق في أصل الولي عنه أنه ذكره القاضى في الخلاف

### فأمرنا

إبراهيم : مثل ذلك في الحكم : لو نذر في حال مجبر عنه . قاله الأصحاب .  
وقيل : لا يصح نذره .

نقل أبو طالب ما كان نذر معصية أو لا تقدر عليه : فيه كفارة عين  
وتقدمت رواية الشافعي

قال في الفروع : ومرادهم غير الخلع عنه

قال : والمراد ولا يطيقه ولا شدة منه . وإلا آتى بما يطيقه منه وكفره الباقي .

قال - وكذا أطلق شيخنا ، معي به الشيخ تقي الدين رحمه الله

فقال : القادر على فعل المندور يلزمه . وإلا فلا أن يكفر انتهى

فأما إن نذر من لا يحد زادا وراحلة الخلع ، فإن وحدهما بعد ذلك : لزمه

بالنذر السابق . وإلا لم يلزمه ، كالخلع الواجب بأصل الشرع

ذكره القاضي في الخلاف في فعل الولي عنه

وقال في عيون الناس - في صلب المجهول - أكثر ما فيه : أن يظهر من الدين

ما يبرح من أدائه . وذلك لا يمنع صحة الصلح كما لو نذر ألف حبة ، والصدقة بمائة

ألف دينار ، ولا يملك قبضها : فإنه يصح لأنه ورط نفسه في ذلك رحمه الله انتهى

وقيل : لا ينفذ نذر الساحر .

الثانية : لو نذر غير الصيام - كالصلاة ونحوها - وعجز عنه : طس عليه

إلا الكفارة .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى يَتِّبِ اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ مَوْصِيْعٍ مِنَ الْحَرَمِ ﴾

أو مكة وأطلق ﴿ لَمْ يَجْزِئْهُ ، إِلَّا أَنْ يُعْمِيَ فِي حَبْرٍ أَوْ عُثْرَةٍ ﴾ .

لأنه مشى إلى عبادة . والمشي إلى العبادة أفضل

ومراده ومراد غيره : يدرمه للمشي ، ما لم يتوإتياته . لاحقيقة للمشي .

صرح به المصنف ، والشرح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .  
 فائدة . حيث لزمه بشئ أو غيره ، فيكون اشتدؤه من مكانه . إلا أن يسوي  
 موضعاً بغيره . نعم عليه

وقطع به في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم  
 وذكره القسبي إجماعاً . محتجاً به بما لو سره من محله : لم يخرج من ميقاته ،  
 على قضاء الحج الفاسد من الأعداء من إحرامه أو ميقته  
 وقيل هنا : أو من إحرامه إلى أنه صاده ومثله  
 قال الإمام أحمد رحمه الله : يرى الحرة فقد خرج  
 وقال أيضاً : ترك في الحج إداً ، وفي العمرة إداً  
 قال في الترتيب : لا ترك حتى تبيح أو تحل على لأصح .  
 تعجب : مفهوم قوله « أو موضع من الحرم » لو بدر النشئ إلى غير الحرم - كعرفة  
 ومواقيت الإحرام وغير ذلك - لما يلزمه ذلك . ويكون كذا في البياح وهو كذلك  
 قاله المصنف ، والشرح

فائدة : لو بدر الإتيان إلى بيت الله غير حاج ولا معتمر : نعماً قوله « غير  
 حاج ولا معتمر » ولزمه إتيانه به حراً أو معتمراً . ذكره القسبي أم الحسين  
 قوله « فإن ترك النشئ لم يجز أو غيره : فعليه كفارة نيتين »  
 وهو المذهب

قال ابن منجد في شرحه : هذا المذهب ، وهو أصح  
 وحرم به في الوجيز .  
 وقدمه في المعنى ، والمحرم ، والشرح ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ،  
 والمستوعب ، والمختلصة  
 وعنه عليه دم

ووجوب كفارة الجمين أو القدم من معردات المذهب

وعنه : لا كفارة عليه ذكرها ابن رزيق .

وقال في معنى : قياس المذهب - بتأخذه ماشياً ، لتركه صفة المندور . كتمر يقه  
صوماً متتاعاً

قوله ( وَإِنْ نَذَرَ الرَّكُوبُ ، فَمَشَى . فقيه الروايات )

معنى : المتقدمتان

ومع : هل عليه كفارة نهي ، أو دمه ؟ وقد علت المذهب مهما لأن  
الركوب في نفسه غير طاعة .

فانظرنا

إبراهيم : لو أفسد الحج المندور ماشياً وجب الفضة ماشياً وكذا إن  
فاته الحج : سقط تواج الوقوف واست تردعة ومضى وارضى . وتحلل بغيره  
وبعض في الحج الفاسد ماشياً حتى يحل منه  
الثانية : لو نذر المشي إلى مسجد المدينة ، أو الأقصى لزمه ذلك . والصلاة  
فيه . قاله الأصحاب .

قال في الفروع : ويتوجه أن مراده - بغير المرأة لأخصية سنها

وإن عين مسجداً غير حرم لزمه عند وصوله ركعتين . ذكره في الواضح .  
واقصر عليه في الفروع .

قال المصنف ، والشارح لو نذر إيمان مسجد سوى اسجد الثلاثة : لم لزمه  
إنياء وإن نذر الصلاة فيه : لزمته الصلاة دون المشي مع أي موضع صلى  
أجزأه

قالا : ولا يبر فيه خلافاً

قوله ﴿ فَإِنْ نَذَرْتُكَ رَقَبَةً : هِيَ الَّتِي تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ﴾ .

على ما تقدم تبينه في « كتاب الظهار » .

﴿ إِلَّا أَنْ يَبْرَأَ رَقَبَةً حَيْثُهَا ﴾

فيبرئ ما عيه بلا زرع

اسكن لومات المدور قبل أن يفتقه : لزمه كفارة يمين . ولا يلزمه عتق عبد .

نص على ذلك وقاله

وقال الأصحاب . ولو أنفك العبد اسدور عتقه : لزمه كفارة يمين . على

الصحيح من المذهب

قدمه في الفروع

وقيل : يلزمه قيمتها ، يصرفها إلى الرقاب

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرْتُكَ الطَّوْفَ عَلَى أَرْبَعٍ : طَافَ طَوَافَيْنِ . نَصُّ عَلَيْهِ ﴾

وهو المذهب

حزم به في الوحي ، والمداينة ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، والمنسوج ،

والخلاصة ، والحرير ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والزعامتين ، والحاوي ، والنظم ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . هذا بدل واجب

وعنه : يجرته طواف واحد على رجله .

قال المصنف ، والشارح . والقياس أن يلزمه طواف واحد على رجله

ولا يلزمه على يديه

وفي الكفارة على هذه الرواية وجهان .

وأطلقهما في المعى ، والشرح ، والرعاة السكرى ، والنظم ، والحاوي الصغير

والقواعد الأصولية ، والفروع

قال المصنف ، والشارح : بناء على ما تقدم .  
وقالا : قياس المذهب . لزوم الكفارة ، لإحلاله نصفه بدره . وإن كان  
غير مشروع

### فوائد

الأولى . مثل المسألة في الحكم : لو بدر السبي على الأربع .

ذكره في المسبوح والمستوعب

واقتصصر عليه في الفروع

وحزم به في الرعاية الكبرى .

قال في العروع : وكذا لو بدر طاعة على وجه منهي عنه . كبدنه صلاة  
عريانياً ، أو الحج حديقاً حاسراً ، أو بدرت المرأة الحج حاسرة . وفاء بالطاعة .

قال في القواعد الأصولية : قياس المذهب : الوفاء بالطاعة على الوجه المشروع .  
وفي الكفارة تركه النهي وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وهما كالوجهين المتقدمين قبل ذلك .

قال في الرعاية الكبرى : فإن قال « حديقاً حاسراً » كهر ولم يعمل الصفة .  
وقيل : ينشئ من أحرم . انتهى .

الثانية . لو بدر الطواف . فأقله : أسبوع ولو بدر صوماً ، فأقله : يوم .  
ولو بدر صلاة . لم يحرقه أقل من ركعتين . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يحرقه ركعة .

وأطلقهما في الشرح .

الثالثة : قال في العروع : لو بدر الحج العام ، لم يحج . ثم بدر أخرى في العام

الثاني . فيتوجه أنه يصح وسداً بالثانية لقونها . وبكسر لتأخير الأولى وفي  
المعذور الخلاف . انتهى .

الرابعة : لا يلزم الوفاء بالوعد . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وعليه الأصحاب . لأنه لا يحرم بلا استثناء . لقوله تعالى ( ١٨ : ٢٣ ) ولا تقولن  
شيئاً إلى فاعل ذلك عدواً إلا أن يشاء الله ) ولأنه في معنى الحبة قبل القصص  
ذكره في الفروع

ودكر الشيخ تقي الدين رحمه الله وجهاً . أنه يلزمه . واحتاره  
قال في الفروع : ويتوجه أنه رواية من رُحيل العربية والصلح عن عوض  
المثلف بمؤجل .

ولا قيل للإمام أحمد رحمه الله . سمعنا من الكلدان ؟ قال : بحلف المواعيد  
قال في الفروع : وهذا متجه .

وتقدم انطلق بالمعنى في أول « كتاب الأيمان »

الخامسة : لم يرل المصنف يستدلون بهذه الآية على الاستثناء . وفي الدلالة ٣٠١  
عروض فلماذا قال القرافي في قواعده : عفى الفقهاء على الاستدلال بقوله تعالى  
( ولا تقولن شيئاً إلى فاعل ذلك عدواً إلا أن يشاء الله ) .

ووجه الدليل منه في عية الإشكال . فإن « إلا » ليست للتطبيق ، و « أن »  
المتوعدة ليست للتطبيق . فأتى في الآية شيء يدل على التطبيق مطابقة ولا التزاماً .  
وكيف يصح الاستدلال بشيء لا يدل على ذلك ؟ وطول الأيام بمحاولات الاستدلال  
بهذه الآية ، ولا تكاد تنقطع نوحه الدليل منها . وليس فيها إلا لاستثناء ،  
و « أن » الناصبة لا الشرطية . ولا يمتنعون لهذا الاستثناء من أي شيء هو ؟  
وما هو المستثنى منه ؟ فتأمل . وهو في عية الإشكال . وهو أصل في اشتراط  
المشيئة عند التعلق بالأفعال .



والجواب ، أنا أقول : هذا استثناء من الأحوال والمستثنى حالة من الأحوال . وهي محدوفة قبل « أن » الناصبة وعاملة فيها . أعني الحال .. عاملة في « أن » الناصبة .

وتقريره : ولا نقول لشيء إلى فاعل ذلك عدأ في حالة من الأحوال إلا معقفاً بأن يشاء الله ، ثم حذفنا « مطلقاً » والباء من « أن » فيكون انتهى المقطع مع « إلا » المتأخرة قد حصرنا القول في هذه الحال دون سائر الأحوال . فتحتمس هذه الحال بالإباحة ، وغيرها بالتحريم . وترك المحرم واجب وليس شيء هناك يترك به الحرام إلا هذه فتكون واجبة ثم مدرك لوجوب وأما مدرك التعليل فهو قول « معقفاً » فإنه يدل على أنه تعليل في تلك الحالة كما إذا قال « لا تخرج إلا صاحبك » فإنه يفيد الأمر بالصحة للخروج . وانظم « معقفاً » مع « أن » بالياء المحدوفة ، وانعم الأمر بالتعليل على الشيء من هذه الصيغة عند الوعد بالأفعال . انتهى

## كتاب القضاء

فأمره « القضاء » واحد الأقضية والقضاء يعبر به عن معان كثيرة والأصل فيه : الحتم ، والفراع من الأمر ويعبر على هذا جميع ما في القرآن من معط « القضاء » .

والمراد به في الشرع : الإلزام  
وولاية القضاء رتبة دينية ونسبة شرعية .

قوله « وَهُوَ قَرَضٌ كِفَايَةٌ »

هذا المذهب .

جرم به في المعنى ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والموسر ، والمتعجب .  
وتذكرة ابن جلدوس ، وغيرهم .

وقدومه في المحرر ، والرعابيتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وصححه في المذهب ، والحلاصة ، ونجريد الصبابة ، وغيرهم

وعنه سنة مصره القاضي ، وأسماءه

وقدومه ناظم المقررات ، وهو منها .

وعنه : لابن دحوله فيه

قل عبد الله : لا يسجني . هو أسلم .

فأمره : نص الإمام فرض على الكفاية على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب ، شروطه متقدمة في أول « مات قاتل أهل المعنى »

ودكر في الفروع رواية . أنه ليس فرض كفاية .

وهو ضيف جداً . ولم أره لغيره

قوله « فَيَجِبُ » .

يعنى على القول بأنه فرض كفاية (عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْصِبَ فِي كُلِّ إِمْلِيمٍ قَاضِيًا)

وقال في الرعاية . يلزمه على الأصح  
والظاهر . أنه مبني على الوحوب والسببية  
قوله (وَيَجْتَازُ لِذَلِكَ أَفْضَلَ مِنْ يَجِدُ ، وَأَوْزَعَهُمْ) .  
قاله الأصحاب .

وفي منصب الأدنى المدادى : على الإمام نصب من يكتبه .  
قال في الرعاية : يلزمه أن يولى قاضياً من أفضل وأصلح من يجد علماً ودباً  
وعنه : وورعاً وزاهة وحيانة وأمانة .  
قوله (وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَصْلَحُ لَهُ - إِذَا طُلِبَ وَلَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ يَمُنْ  
يُوثِقُ بِهِ - : الشُّكُولُ فِيهِ) .

يعنى على القول بأنه فرض كفاية  
ومراد : إذا لم يشمله عما هو أهم منه .  
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب  
وصححه في المذهب ، والخلاصة ، ، والرهائتين ، وغيرهم .  
وحرم به الوحير ، وغيره  
وقدمه في المصنوع ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : أنه ستر : هل نتم القاضى بالامتناع إذا لم يوجد غيره ممن يوثق به ؟  
قال : لا يأتى .

وهذا يدل على أنه ليس بواجب .  
قال في الفروع وعنه : لا يسد دحوه فيه . قل عند الله : لا يعصى هو أسلم

ودكر ما رواه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى الْقَامِي الْعَذَلُ سَاعَةً يَتَمَيُّ أَمَهُ لَمْ يَقْصُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمَرَةٍ » .

قال في الخاوي عن الرواية الثانية - : هذه الرواية محمولة على من لا يأمن على نفسه الصنف فيه ، أو على أن ذلك الزمان كان الحكام يحضرون فيه القضاة على ما لا يحل ، ولا يمكنهم الحكم بالحق انتهى

نبي : ظاهر قوله « ويحب على من يصلح له إذا طلب » أنه لا يحب عليه

الطلب

وهو صحيح . وهو مذهب

قدمه في الرعاية . والعروع

وقيل : يلزمه الطلب . وهو ظاهر كلام الشارع

ويحتمله كلام المصنف هنا

وقيل يحرم الطلب ، لحوقه ميلاً

وأمره . قال في الدعوى - وبأن وفق غيره فيوجه أنه كاشفة وطاهر

كلامهم : محال .

قوله « فَإِنْ وَجِدَ غَيْرُهُ كَرَهُ لَهُ طَلَبُهُ خِلَافٌ فِي الْمَذْهَبِ » .

يعني : فيما إذا اطلع عليه وهو مذهب وعابه الأنحاب وقطع به كثير منهم وعنه لا يكره له طلبه لقصد الحق ، ودفع غير المستحق

وقيل . يكره مع وجود أصح منه ، أو عده أو شهرته . ذكره في الرعية

قال في القروع . ويتوجه وجهه ، بل يستحب طلبه لقصد الحق . ودفع غير

المستحق .

قال الماوردي : ويتوجه وجهه : يحرم بدونه .

قوله ﴿وَإِنْ طَلِبَ، فَأَلْفَضَلُ﴾ أَنْ لَا يَجِبُ إِلَيْهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ  
الإمام أحمد رحمه الله

مضى : إذا وجد غيره وطالب هو وهو مذهب طائفة

جزم به في الوحي ، وغيره

وقد مر في الرعايتين ، والفروع ، وشرح ، وغيره

وحذره القاصي ، وغيره

وقال ابن حامد : الأفضل لإجابة من يسأل

ذكره المصنف هنا

وأطلقه في الخبر

وقيل : الأفضل للإجابة به مع حوجه

قاله المصنف في المفتي ، والسكاكي ، والشارح

وقال من حمده : إن كان رجلاً حاملاً لا يرجع به في الأحكام ، فالأولى :

له التولية ليرجع به في ذلك ، ونحوه الحق به ، وسمع به لمسلمون . وإن كان

مشهوراً في الدس ، ولم ، ويرجع إليه في سائر أمور الفتوى له اشتغال بذلك . انتهى .

فلعل ابن حامد له قولان

وقد سكاها في الفروع ، وغيره فويل

وقيل : الإجابة أفضل مع حوجه وفيه

فأمرتان

أمرهما : يحرم بدل لمن في ذلك ويغرم أحده وطنه وفيه مفسد أهل له ؟

قال في الفروع : وظاهر تخصيصهم الكراهة بالطلب : أنه لا يكره تولية

الحريص ، ولا يكره أن غيره أو

قال : وتوجه وجهه

قلت : هذا التوجيه هو الصواب .

الثانية : نصح ولاية المصنوع مع وجود الأفضل على الصحيح من المذهب .  
وقيل : لا نصح إلا المصلحة

قوله : « وَمِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا مَعْرِفَةُ أَمُولِ كَوْنِ الْمُؤَلَّى عَلَى صِفَةِ تَصْلُحُ  
لِلْقَضَاءِ ، وَتَمَيُّنُ مَا يُؤَلِّيهِ الْحُكْمُ فِيهِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْأَعْدَانِ ، وَمُشَافَهَتُهُ  
بِالْوِلَايَةِ ، أَوْ مَكَاتَبَتُهُ بِهَا ، وَاسْتِشْهَادُ شَاهِدَيْنِ عَلَى تَوَلِيَّتِهِ » .

قدم المصنف أنه يشترط في ولايته : إما مسكاه ، وإما الشافعية ، واستشهاد  
شاهدين على ذلك فقط . وهذا أحد الوجهين

قال ابن متي في شرحه : هذا المذهب

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومستوعب ، والخلاصة ، ونزهة القلوب ،  
والخادى الصغير

وهو ظاهر ما حرم به ابن عدوس في تذكرته

وقال القامى : ثبت بالاستدعاء إذا كان مله قريسا مستعصم فيه أحبار  
بلد الإمام . وهذا المذهب

قال في الفروع : والأصح ثبت بالاستفاضة .

وجزم به في المحرر ، ونهاية ابن ررين ، والمظن ، والمود ، ومستعصم الأدي ،  
والوجيز ، والشرح

وهو مجيب منه . إلا أن تكون النسخة منلوطة

وحرم به المصنف في أول « كتاب الشهادات » .

تعيها

أمرهما : حد لأصحاب البلد القرب بحمة أيام في دور

وأطلق الأدي الاستفاضة ، وظاهره مع البعد .

قال في القروع : وهو متجه .

قلت : وهو الصواب . والعمل عليه في المال . وهو قول أصحاب أبي حنيفة الثاني : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه لا تصح الولاية بمجرد السكنة إليه

بذلك من غير إيجاب . وهو صحيح . وهو المذهب . وعيه الأصحاب

وقال في المروع : وتنويعه معها ماء على صحة الإقرار بالخط .

وهو احتمال لقاضي في التطبيق

ذكره في « باب مريح الطلاق وكسبه » .

قوله ( وَهَنْ تَشْتَرُطُ عَدَالَةُ الْمُؤَلَّى ) بكسر اللام ، اسم فاعل ( عَلَى

رَوَاتَيْنِ ) .

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، ومبيوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمنص ، والشرح ، وشرح ابن مكي ، والرعاشين ، والحاوي الصغير

وأطلقهما في المحرر ، في نائب الإمام .

قال في الرعاشين ، والحاوي - حد أن أطلقوا الخلاف - وقيل الروايتان في

نائب الإمام دونه

إمراهما : لا تشترط . وهو المذهب

صححه في التصحيح ، وغيره .

وحزم به في الوجيز ، ومتنخب الأدبي ، وغيرهما

وقدمه في القروع ، وغيره .

وهو ظاهر ما جزم به في المحرر ، والنظم في الإمام

وصححه في النظم ، وغيره

والرواية الثانية : لا تشترط

وعنه : شرط العدالة في سوى الإمام .

وتقدم كلامه في الرعيتين ، والحوى .

ثم قال في الرعية . إن قلنا الحاكم نائب الشرع : صحت منهما . وإلا فلا .  
قلت . في الإمام وجهان : هل تصرفه بطريق الوكالة ، أو الولاية ؟  
استدل الفاضل : الأول .

وقال في الوحي . وإذا كان الأول نائب الإمام : لا تشترط عدالته  
قوله ( وأما التولية الصريحة مستقة ) وليتلك الحكم  
و « قلدتلك » و « استثبتتلك » و « استخلفتلك » و « رددت إليك »  
و « فرست إليك » و « جعلت إليك الحكم »

راد في الرعيتين ، والحوى : و « استكفيتك »

وذكرها في الخلاصة ، ولم يذكر « استثبتك » .

وقيل : « ردده » ، « فرسته » ، و « حصته إليك » كناية .

قوله ( يبدأ ويحد لفظاً منها والقول من المولى : انقضت الولاية ) .  
وكذا قل في الوحي

وقال في الهدية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، واسمى : يبدأ وحد  
أحد هذه الألفاظ وجوانها من المولى بالقول : انقضت الولاية .  
وهو قريب من الأول .

وفي الحر ، والنظم ، والرعايتين ، والحوى الصغير ، والفروع ، ونحوه  
العناية ، وغيره : يبدأ وحد لفظاً منها ، وقول المولى في المجلس إن كان حاصراً ،  
أو قياً بعده إن كان غائباً : انقضت الولاية .

وفي الكافي ، والشرح : يبدأ أي بواحد منها ، واتصل القول : انقضت

الولاية

زاد في الشرح : كالبيع ، والتكاح ، وغير ذلك .



وفي منتخب الأدهى : يشترط فورية القبول مع الحضور

وفي المنور : وفورية القبول .

هذه عباراتهم

فيحتمل أن يكون مراد صاحب الهداية ، ومن تاحه ، ما قاله صاحب المحرر  
ومن تاحه ، أنه يشترط للحاضر القبول في المجلس .

وأن مراده في السكاي ، والشرح بالانصال . المجلس . مدليل قوله « كالبيع  
والنكاح » .

وأما المنتخب ، والمنور : فضايف لم .

وكلامه في السكاي ، والشرح . يقرب من ذلك .

ويحتمل أن يكون كلام صاحب الهداية ومن تاحه : على طهره ، وأنه  
لا يشترط لقبول المجلس . ولم نره صريحاً

فيكون في المسألة وجهان . وكلامه في المنتخب والمنور وجه ثالث

وقد قل كثير من الأصحاب هل القصة جواب الإمام ، أو جواب المسلمين ؟

فيه وجهان .

وقد قال القاضي : يعمل القاضي نفسه بشفرة على روايتين ، سواء على أنه .

هل هو وكيل للمسلمين ، أم لا ؟ فيه روايتان .

وقد قل كثير من الأصحاب : هل يعمل قبل علمه بالعمل ؟ على وجهين . سواء

على الوكيل .

وقد قال الأصحاب : لا يشترط للوكيل القول في المجلس . وفاقه أهم .

نفسه : قوله « وَأَقُولُ مِنَ الْمَوْتَى » .

إن قيل باللفظ فلا تراعى في انتفادها

وإن قيل بالشروع في العمل ، إن كان عائداً ، فالصحيح من المذهب - اعتقاد

الولاية بذلك

قال في الع. وع. والأصح أو شرع عاتب في العمل

وقدمه في الرعايتين

وقيل : لا يبعد ذلك

وقال في الرعايتين قلت وإن قلنا هو نائب الشرع ، كفى الشرع في

العمل . وإن قلنا : هو نائب من ولاية ، فلا

وحكي القاصي في الأحكام السلطانية في ذلك احتمالين وحمل أحدهما :

هل يجري الفصل مجرى النطق لدلالته عليه ؟

قال في القعدة الخامسة والخمسين : ويحمل ماؤها على أن ولاية القضاء عقد

جائز ، أو لازم .

قوله ﴿ وَالْكِتَابَةُ : نَحْوُ « اعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ » وَ « عَوَّلْتُ »

وَ « وَكَلْتُ بِإِيَّاكَ » وَ « أَسْنَدْتُ إِلَيْكَ الْحُكْمَ » فَلَا يَتَعَقَّدُ بِهَا ، حَتَّى

يَقْتَرِنَ بِهَا قَرِيبَةٌ . نَحْوُ « فَاحْكُمْ » أَوْ « فَتَوَلَّ مَا عَوَّلْتُ عَلَيْكَ »

وَمَا أَشْبَهَهُ .

وتقدم قول : إن في « رددته » و « فوضته » و « حملته » إياك « كتابة

فلا بد أصلاً من القرينة على هذا القول

قوله ﴿ وَإِذَا ثَلُثَتِ الْوِلَايَةُ ، وَكَانَتْ عَامَّةً : اسْتِعَادَ بِهَا الظَّرُّ فِي

عَشْرَةِ أَشْيَاءَ : فَضْلُ الْخَصُومَاتِ ، وَاسْتِيفَاءُ الْحَقِّ تَمَنُّهُ هُوَ عَلَيْهِ . وَدَفْعُهُ

إِلَى رِيْبِهِ ، وَالظَّرُّ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى ، وَالْمَجَابِينَ وَالسُّقَطَاءِ ، وَالْمُحْجَرُ عَلَى

مَنْ يَرَى الْمَحْجَرُ عَلَيْهِ لِسْفِهِ أَوْ قَلْبِهِ ، وَالظَّرُّ فِي الْوُقُوفِ فِي عَمَلِهِ

بِاجْتِرَائِهَا عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ ، وَتَفْيِذُ الْوَصَايَا ، وَتَرْوِيجُ السَّاءِ اللَّائِي

لِأَوَّلِ لَهْنٍ ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ ، وَإِقَامَةُ الْجُمُعَةِ .

وكذا إقامة العيد .

وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب وقطعوا به في الجملة .

وقال الناظم :

وقصر حجاج والركاة أحرة وأن يلى جمعة والعيد في المتحود

فظاهره : إجراء الخلاف في الجمعة والعيد ولم أره لغيره .

واعمل الخلاف عند إتيان قصر الحرج والركاة

تفسيره

أمرهما : محل ذلك إذا لم يحصا بإمام .

الثاني : قوله « وإقامة الجمعة » ونحوه على ذلك ابن مسعود في شرحه ، وصاحب

المذهب الأحمد ، ومشتبب الأدمي ، والنور

وقال القاضي : وإقامة الجمعة - بالميم بدل القاف - .

ونحوه صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوفى ، والخلاصة

والمعنى ، والمحرر ، والرعابتي ، والحارثي الصغير ، والوحيير ، والفروع ، وغيرهم

وتقدم عبارة الناظم

قال الحارثي : قال الشيخ : وإقامة الجمعة - بالقاف -

وعلى بأن الأئمة كانوا يقيمونها ، والقاضي يتوب عنهم

و « الإقامة » قد يراد بها ولاية الإذن في إقامتها ، ومباشرة الإمامة فيها .

وقد يراد بها نصب الأئمة مع عدم ولاية أصل الإذن .

وقد في المعنى إمامة - سيم - كقول أبي الخطاب وغيره وكذا القاضي .

فيحتمل إرادة نصب الأئمة . وهذا أظهر .

وفيه جمع بين الصارين فإن النصب فيها إقامة لها .

وعلى هذا : نصب أئمة الساجد .

و بمحتمل إرادة فعل الإمامة ، كما صرح به بعض شيوخنا في مصنفه  
قال : وأن يؤم في الجمعة والعيد ، مع عدم إمام خاص لها  
إلا أن المحل على هذا يلزم منه أن يكون له الإمامة أو الإمامة إلا في بقعة من  
عمله ، لا في جميع عمله <sup>(١)</sup> إذ لا يمكن منه الفعل إلا في بقعة واحدة منه وهو  
خلاف الظاهر من إطلاق أن له فعل ذلك في عمله . انتهى  
قلت : عبارته في الأربعين والحدوى « وأن يؤم في الجمعة والعيد » كما في نقله  
المحارقي عن بعض مشايخه

فأمره : من جملة ما استتبعه ذكره المصنف هنا : النظر في عمل مصالح عمله  
بكل الذي عن طاقات المسلمين وأقبيتهم ، وتصفح حال شهوده وأمنائه ،  
والاستئذان ممن ثبت حرجه منهم .

ويظهر أيضاً في أقوال العائنين .

على ما يأتي في آواخر « باب آداب القاضي »

قوله ( فأما جباية الخراج وأخذ الصدقة : فعلى وجهين )  
ومحلها إذا لم يختصا بأحد .

وأما في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، واللمع ، والحدوى ،  
والحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم

أمرهما : استفادان بالولاية ، وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والظم كما تقدم .

وحرم به في الوحي ، وتذكره ابن عذرس

وقدمه في المروع

والمرم الثاني : لا استفادان بها .

وهو ظاهر كلامه في المنور ، ومتشعب الأدبي .

(١) كذا في النسخ . وتأمل

وقيل : لا يستفاد الخراج قط .

نميم : مفهوم قوله : استعاض بها النظر في عشرة أشياء ، أنه لا يستفيد غيرها .  
وهو المذهب . وعليه جماعير الأصحاب .

وقال في التنصرة . ويستفيد أيضاً الاحسان على الناعة والمشتريين ، وإلزامهم  
بانتفاع الشرع

وقال الشيخ نقي الدين رحمه الله . ما يستفيدة بالولاية لاحد له شرعا بل  
تنقي من الألفاظ والأحوال والعرف .

ونقل أبو طالب أمير البلاد أنه هو مسلط على الأدب . ونسب له المواريث  
والوصايا . والفروج والحدود . إنما يكون هذا إلى القاضي

قوله ( وَلَهُ طَلَبُ الرِّقِّ لِنَفْسِهِ وَأَمَّا لَهُ وَخُلَفَائِهِ مَعَ الْحَاجَةِ ) .  
هذا المذهب مطلقاً .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ،  
والسكافي ، والمحرر ، والوحيد ، وبذكره من عدوس ، والحدوي .  
وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه يجوز مع الحاجة فقدر عنه .

قوله ( فَأَمَّا مَعَ عَدَمِهَا : فَعَلَى وَحْيَيْنِ )  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمنسوب ، والخلاصة ، والهادي ،  
والسكافي ، والمحرر

أمرهما : له ذلك . وله أخذه . وهو المذهب .

صححه في المعنى ، والشرح والطبر ، والتصحيح ، وصحيح المحرر ، وغيرهم .  
وحرم به في الوحيد ، وغيره  
واستأثره ابن عبلوس في تذكرته ، وغيره

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير  
قال في الفروع . واحتار جماعة : و يكون حاجة  
والوجه الثاني : ليس له ذلك . ولأنه أخذ .  
وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وقيل : له الأخذ إن لم يتبين عليه .  
وعنه : لا يأخذ أجرة على أعمال البر .

فأمرتنا

إبراهيم . إذا لم يكن له ما يكفيه ، هي حوار أخذه من الحصين وجهان  
وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والحاوي الصغير .

أمرهما : يجوز .

قال في الكافي . وإذا قلنا محور أحد الرزق ، فلم يحمل له شيء ، فقال :  
لا أقصى يسكا إلا يحمل : جار

وقال في المنى ، والشرح : فإن لم يكن لقاضي رزق ، فقال للحصين :  
لا أقصى بينكما حتى تجللا لي عليه جللا . جار

ويعتدل أن لا يجوز . انتهى

والوجه الثاني : لا يجوز .

اختاره في الرعايتين ، والنظم .

قلت : وهو الصواب .

ويأتي حكم الهدية في الباب الذي يليه .

الثانية : لو عين عليه أن يعطي وله كعكة فهل يجوز له الأخذ ؟ فيه وجهان  
وأطلقهما في آداب المفتي ، والرعاية الكبرى ، وأصول من مصلح ، وهو وجه  
وختار ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين عدم الحوار

ومن أحد رفقائنا من كتب رسالة إلى أحد أحره لفتيانه وفي أحره خطه

وحسان

وأطلقهما في القروع .

أمرهما : لا يجوز

قدمه ابن مفلح في أصوله

وحتره الشيخ ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين .

الثاني : لا يجوز .

ونقل المرودي فيمن يسأل عن المهر . ه . ت . أهدى له ؟ قال : لا يقبل ، إلا

أن يكاف .

وثاني أصح حكم هدية بمعنى عند ذكر هدية القاصي

قوله ( ولا يجوز له أن يؤتیه عموم النظر في عموم العمل ويجوز

أن يؤتیه خاصاً في أحدهما أو فيهما يؤتیه عموم النظر في تله أو بحلة

خاصة ) . بلا نزاع

قوله ( فيسقط قضاءه في أهله ، ومن طرأ إليه ) .

بلا نزاع أصح

لكن لا يسمع بنية في غير عمله . وهو محل حكمه . وبحسب إعادة الشهادة .

ذكره القاصي وأبو الخطاب وغيرهما لتدبيره . قاله في القروع .

وقال في الرعاية : يحتمل وجهين .

ويأتي في آخر الدب الذي تليه . إحصاء الحكم كما ذكره آخر محكم أو نوت

في عملها أو في غيره

قوله ( ويجوز أن يؤتى قاصيتين أو أكثر في تله واحد ويجعل إلى

كل واحد منهما عملاً . فيَحْتَمَلُ إلى أَخْذِهَا الْحُكْمَ بَيْنَ التَّاسِ ، وَإِلَى  
الْآخِرِ عُقُودَ الْأَنْكِحَةِ ، دُونَ غَيْرِهَا .

وهذا المذهب . وعليه حامير لأصحاب . وقطع به أكثرهم  
وقيل : إن اتحد الرمس أو الخُل . لم يجر توية قاصيين ذكراً ولا جارية .  
قوله : { فَإِنْ جَمَلَ إِلَيْهَا عَمَلًا وَاحِدًا : جَارٌ } .  
هذا المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وغيرهم .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره  
وقدّمه في المحرر ، والرعاية الصمى ، والحاوى الصمى ، والفروع ، وغيرهم  
وقال أبو الخطاب في الهداية . والأقوى عندي . أنه لا يجر  
وصححه في الخلاصة  
وأطلقهما في المذهب

وقيل : إن اتحد عملهما ، أو الرمس أو الخُل لم يجر . ولا جارية .  
وأما في الرعاية الكبرى

#### قواعد

الأولى : حيث حوّل حمل قاصدين ذكراً في عمل واحد ، لو سارع  
لحملهما في الحكم عند أحدهم : فله قول صاحب الحق وهو الطالب ولو طلب  
حكم الدائب أجيب

فله كما مدعيين اتحد في تين مبيع وفي غير أقرب لحكيم ثم القرعة  
وقيل : متى اتحد

وقال في الرعاية : فله مبيع من طلب حكم التمسك  
وقال في الترعيب : إن ساء أفع



قال في القاعدة الأخيرة : لو اختلف حصان فبين محتكك إلىه : قدم المدعى  
فإن تساوى في الدعوى . اعتبر أقرب الحكيم إليهما . فإن استويا أفرع بينهما .  
وقيل : يمتنع من التعارض حتى يتفقان على أحدهما .

قال القاضي : والأول أشبه بقول

الثابت : قال في الرعاية الكبرى : وبحور لكل ذي مذهب أن يولى من  
غير مذهبه ذكره في مكاتب من هذا الباب

وقال : فإن نهاء عن الحكم في مسألة : احتمال وجوبين . انتهى

قلت : الصواب الجواز

وقال ذلك في الرعاية الصغرى أيضاً ، والحارثي الصغير .

قال الدلم

وتولية المراء الخلف مذهب المولى أجر من غير شرط مفيد

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ومتى استأب الخكم من غير أهل مذهبه  
إن كان سكوه أرحح ، فقد أحسن مع صحة ذلك . ولا يله يصح

قال في الدعوى « باب الوكالة » ويتوجه حوجهه إذ حارله حكم ولم يمنع  
منه مانع

وذلك متى على حواء فليد غير إمامه . وإلا انتهى على أنه . هل سبب فيما  
لا يملكه ، كتركيب مسلم ديناً في شراء حر ونحوه ؟ انتهى

وقال القاضي حمد الدين مرادوى ، صاحب الانتصار في الحديث . في الرد  
على من حور المناقاة . لا يجوز أن يسبب من غير أهل مذهبه

قال . ولم يقل يجوز ذلك من الأصحاب إلا من حمد في رعايته . انتهى  
الثالث . قال النصف ، والشارح ، وغيرهم . لا يجوز أن تقلد القصة لأحد

على أن يحكم بمذهب غيره

قلنا . وهذا مذهب الشافعي رحمه الله . ولا يعم فيه خلافاً .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله . من أوجب تقليد إمام عبه : استتيب فإن  
تاب وإلا قتل

قال : وإن قال : يفسى ، كان جاهلاً صلاً .

قال : ومن كان متحاً لإمام ، خافه في بعض المسائل لقوة الدليل ، أو لسكون  
أحدهم أعلم وأتقى . فقد أحسن . ولم يقدح في عدالته فلا راع .

قال : وهذه الحال تجوز عند أئمة الإسلام .

وقال أيضاً : بل نحب . وأن الإمام أحمد رحمه الله يص عبه . انتهى

ويأتى قريباً في أحكام المفق والمفتق .

قوله ( فَإِنْ مَاتَ الْمُؤْتَى ) بكسر اللام ( أَوْ عُرِلَ الْمُؤْتَى ) ففتحها  
( مع صلاحيته : لم تبطل ولايته في أحد الوجهين ) .

إذا مات مؤتى - بكسر اللام - فهل سمرل المؤتى ؟ فيه وجهان . أطلقهما  
المصنف هنا .

وأطلقهما ابن منبج في شرحه

أمرهما : لا ينزل . وهو المنع

محمه في التعريب ، والطم ، والتصحيح .

وحرم به في الوجيز ، والنور ، ومنتعب الأذى ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والشرح ، ودرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ،

وغيرهم .

قال الشارح : ولأولى - إن شاء الله تعالى - أنه لا ينزل قولاً واحداً انتهى .

قال الزركشى - في « باب نكاح أهل الشرك » - في مسألة نكاح المحرم .

لمشهور لا ينزل عنه

والوجه الثاني - ينزل - كالأول كان الميت ، أو العازل قاضياً .

وقال في الرعاية ، إن قلنا : الحاكم نائب الشرع : لا يعزل

وإن قلنا : هو نائب من ولاء . أمره .

وأما إذا عزل الإمام أو نائبه القاضي لأولى مع صلاحيته فهل يعزل ، ونسأل  
ولايته ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح من معنا

أمرهما : لا تبطل ولايته ولا يعزل وهو الصحيح من المذهب .

جزم به الأدعي في منتخبه

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والمحرم

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله

والوجه الثاني : تبطل ولايته وينعزل

صححه في التصحيح ، والنظم

وله ميل المصنف ، والشارح ، وإن معناه في شرحه

وهو ظاهر ما جزم به في النور

وجزم به في الوجيز .

قال في الفروع : واختاره جماعة

قال المصنف في الخفي : كالولي

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . كعقد وصي وماطر عقداً حائراً ، كوكالة

وشركة ، ومضاربة . انتهى

ومشأ الخلاف : أن القصة هل هم نواب الإمام ، أو أمسين ؟ فيه وجهان

معروفان . ذكرهما في القواعد الفقيهية ، وغيره

أمرهما : هم نواب المسلمين

عليه : لا ينعزلون بالعزل . واختاره من عظيم .

والثاني : هم نواب الإمام . فينعزلون بالعزل

### قوائم

الأولى : مثل ذلك في الحكم : كل عقد لأصاحبة المسلمين ، كوال ، ومن  
يصب لحماية مال وصرفه ، وأمير الجهاد ، ووكيل بيت المال والمختص  
ذكره الشيخ في الدين رحمه الله  
وقال في المروء : وهو طاهر كلام غيره .  
وقال أيضاً في الكل : لا يعزل من عزل المستتيب وموته حتى يقوم غيره  
مقامه

وقال في الرعية : في منه في الحكم وقيم الأيتام واطر الوقف ومحوهم أوجه  
ثلاث : ١- استعصمهم من من ولاء ، وقيل - وقال استعصم على : اسرلوا  
شع

ولا يعزل من من عارض في المستحق ومنه حلال  
ثانية لو كان المستتيب قصداً ، والت ولاته عوت أو عزل أو غيره ، كما  
وحتل فيه من شروطه . اسرل منه . ومن لا يعزل في المسأل التي قلها  
هذا الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب  
وصححه في العلم ، وغيره  
وحرمه في المخرج ، والرعية الصغرى ، والحدوى الصغرى ، وغيرهم  
وقدمه في الفروع ، وغيره

وقال في الرعية الكبرى : وكل قاض مات أو عزل منه - وصح عزله في  
الأصح - أو عزل من ولاء - وصح عزله - أو اسرل منق أو غيره : اسرل منه  
في شمل معين ، كسماج بيعة خاصة وبيع تركة ميت خاصة  
وقال : وفي خلفائه وثامه في الحكم في كل ناحية ولدوم ، وقيم الأيتام  
وناظر الوقوف ومحوهم أوجه : المنزل وعدمه . وهو جيد .

والثالث : إن استعذبتهم بأذن من ولاء يعرفوا

والرابع : إن قال نهولي : استخلف عليك . يعرفوا

وإن قال : استخلف عني : فلا كما تقدم انتهى .

وحكى ابن عقيل عن الأصحاب : يعزل نواب القاصي ، لأنهم نوابه . ولا  
يعزل القضاة . لأنهم نواب المسلمين

وفي الأحكام السلطانية : لا يعزل نواب القضاة

واحتاره في الترتيب

وجزم في الترغيب أيضاً : أنه يعزل نائبه في أمر معين ، من سماع شهادة معينة  
وإحضار مستعذّي عليه .

وقاله في الرعاية الكبرى

على هذا الوجه : لو عزل في حياته لم يعزل . قاله في الفروع

الثالث : لو عزل نفسه في أصح الوجهين .

قاله في الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقدme في الرعاية الصغرى .

وقال في الرعاية الكبرى من نفسه : ومن لزمه قبول نوبة القضاء ليس له  
عزل نفسه .

قلت : وهو الصواب .

وقال في الرعاية أيضاً : له عزل ذاته بفصل مه .

وقيل : بمثله

وقيل : بدونه لمصلحة الدين .

وقال القاصي . عزل نفسه يخرج عن روايتين . على أنه : هل هو وكيل  
المسلمين أم لا ؟ فيه روايتان

نص عليهما في خطأ الإمام

فإن قيل : في مثل المال فهو وكيل ، طه عن نفسه وإن قلنا : على عاقلته ، فلا .

ودكر القاضي : هل لمن ولاه عمله ؟ فيه الخلاف السالف

وقال في الفروع - في « باب العاقلة » - وسطاً إمام وحاكم : في حكم بيت المال . وعليها : بالإمام عزل نفسه .

ذكره القاضي وغيره . انتهى

وتقدم - في أول « باب قتل أهل العي » - الخلاف في تصرف الإمام على

الناس : هل هو طريق الوكالة ، أو الولاية ؟ فينبود

قوله « وَهَلْ يَنْزِلُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْمَنْزِلِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . ساء على

الوكيل )

وساء الخلاف هنا على روايتي عز الوكيل قبل علمه بالمنزلة . قاله القاضي .

وقاله في الهداية ، واستوعب ، ونصف ، والشرح ، وصاحب المهرر ،

وإن سبجاً في شرحه ، وغيرهم .

فيكون المرحح على قول هؤلاء عزله على ما تقدم في باب الوكالة

ودكرهما من غير ساء في المذهب ، والراغبين ، والحدوي الصغير ، والعلم ،

والفروع ، وغيرهم

وأطلق الخلاف في المذهب ، والمهرر ، والعلم ، والراغبين ، والحدوي الصغير

والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : ينزل قبل طه

صححه في التصحيح ، ونصحح لحرر

وجرمه في الوجيز

وهو المذهب على المصطلح عليه في الخطبة .

### والوجه الثاني : لا يتعزل قبل علمه

صححه في الرعاية وهو الصواب الذي لا يسمع الناس غيره .  
وقال في التلخيص لا يسمع قبل العلم بشير خلاف ، وإن امرئ الوكيل .  
ورحمه الشيخ نقي الدين رحمه الله وقال : هو المصوب عن الإمام أحمد  
رحمه الله . قال : لأن في ولايته سفاقة تدل . وإن قيل : إنه وكيل ، فهو شبيه  
بمسح الأحكام . لا تثبت قبل موع السامع . على الصحيح بخلاف الوكالة المختصة .  
وأبصار فإن ولاية القاضي العقود والقروض ، فتعلم المولى بإبطالها قبل العلم ،  
بخلاف الوكالة

قلت : وهذا الصواب .

قال في رعاية - بعد أن أطلق الوجهين - : أصحابنا قدوة حتى وهم به .  
وأما لو أصر موت قاضي بلد ، فولى غيره حياً : لم يسمع على الصحيح  
من المذهب

وقيل سمر

قوله « وإذا قال المولى : من نظرت في الحكم في البلد الغلابة - من  
فلان ، وفلان - فهو حليفتي ، أو قد وليته : لم تنفذ الولاية لمن ينظر »  
وهو المذهب وعليه لأصحاب وذلك لحمة المولى منها .  
ذكره القاضي وغيره .

وهذه المصنف ، وتبعه الشارح بأنه علق لولاية بشرط  
نم ذكر احتمالاً باخوار للحبر « أميركم ريد »<sup>(١)</sup>

قال في القروع : والمعروف صحة الولاية بشرط

(١) في نسخة أخرى مؤنة وولاية ريد في حارثة وقوله صلى الله عليه وسلم « بين  
مات ريد فقال في الوليد - الحديث »

وهو كما قال . وعليه الأصحاب .

قال في المحرر ، وغيره : ويصح تطبيق القضاء والإمرة بالشرط .

وأما إذا وجد الشرط بعد موته . فسبق ذلك في « باب لموصى إليه » .

نفسه : قوله « وإن قال : وَتَيْتُ فُلَانًا وَفُلَانًا فَمَنْ نَظَرَ مِنْهُمَا فَهُوَ خَبِيثَتِي : انْتَهَدَتِ الْوَلَايَةُ »

لأنه ولاهما ثم عين من سبق ، فعين .

قوله « وَبَشَرْتُ فِي الْقَاضِي عَشْرُ صِفَاتٍ . أَنْ يَكُونَ بِالْمَاءِ »

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وقطع به أكثرهم .

وقدمه في الفروع .

ولما ذكر أبو الفرج الشيرازي في كتبه « ما » ، وظهره عدم اشتراطه .

قوله « حُرًّا » .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وحرم به أكثرهم

وقيل : لا تشترط الحرية فيجوز أن يكون عبداً . قاله ابن عقيل

وأبو الخطاب .

وقال أيضاً : يجوز بإذن السيد

فأثره . بصح ولاية العبد إمارة السرايا ، وقسم الصدقات والى . وإمامة

الصلاة . ذكره القاضي محل وقاف .

قوله « مُسْلِمًا » .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في الانصراف ، في صحة إسلامه لا صرف فيه رواية . وإن سلم .

وقال في عيون المسائل : يحتل المذموم ، وإن سلم .



### قوله ﴿عَدْلًا﴾ .

هذا المذهب . ولو كان ثلث من قذف . فمن عليه وعليه أكثر لأصحاب  
وحرم به في الوحيز ، وغيره .

وقدومه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا فسق شعبة . فوجهان

ويأتي بيان العدالة في الباب شروط من نقل شهادته »

وقد قال الزركشي : العدالة المشترطة هنا : هل هي العدالة ظاهراً وباطناً .

كما في الحدود . أو طاهراً فقط ، كما في إمامة الصلاة والخاص وولي اليتيم ومحو  
ذلك ؟ وفيها اختلاف ، كما في العدالة في الأموال ، ظهر إطلاقات الأصحاب : أنها  
كالتي في الأموال

وقد يقال : إنها كالتي في الحدود . انتهى

### قوله ﴿سَمِيحًا بَصِيرًا﴾

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب

وحرم به في الوحيز ، وغيره .

وقدومه في الفروع ، وغيره .

وقيل لا بشرطان .

### قوله ﴿مُجْتَهِّدًا﴾

هذا مذهب المشهور . وعليه معظم الأصحاب

وحرم به في الوحيز ، وغيره .

وقدومه في الفروع وغيره .

قال ابن حزم : يشترط كونه مجتهداً إجماعاً .

وقال : أحصوا أنه لا يحمل لما كرم ولا لمعت تقليد رجل . فلا يحكم ولا يعق إلا بقوله .

وقال في الإنصاح : الإجماع اسند على تقليد كل من المذاهب الأربعة <sup>(١)</sup> وأن الحق لا يخرج عنهم .

قال المصنف في حطبة المعنى : السنة إلى إمام في المروءة - كالآئمة الأربعة - ليست بمدومة . فإن اختلافهم رحمة <sup>(٢)</sup> ، واتعافهم حجة قاطمة .  
قال بعض الحنابلة : وفيه نظر . فإن الإجماع ليس عارة عن الآئمة لأربعة وأصحابهم .

قال في المروءة : وليس في كلام الشيخ مامنه هذا الحق . انتهى  
واحتر في الترتيب . ومختصاً في مذهب إمامه للضرورة .  
واختار في الإنصاح والرعاية : أو مقفلاً .

قلت : وعليه العمل من مدة طويلة ، وإلا تعطلت أحكام الناس  
وقيل في المقفلة : يفق ضرورة

ودكر القاصي أن ابن شافلاً اعترض عليه غول الإمام أحمد رحمه الله :  
لا يكون قتيلاً حتى يحفظ أرمائه ألف حديث . فقال : إن كنت لا أحفظه ،  
فإن أمتي يقول من يحفظ أكثر منه

قال القاصي : لا يقتضى هذا أنه كان يقلد الإمام أحمد رحمه الله . انتهى  
ملاحظ .

قال بعض الأصحاب . طاعة تقليده ، إلا أن يحمل على أخذه طرق العلم عنه

(١) هيئات هيئات أن تصح هذه الدعوى

(٢) قال الله تعالى ( ٣ - ١٠٥ ) ولا تكونوا كادس مرقوا واحلفوا من بعد ما حادهم البيات وأولئك لهم عذاب عظيم ) وقال ( ٣٠ - ٣١ - ٣٢ ) ولا تكونوا من المشركين من الذين هموا دينهم وكانوا شيعاً كل حربة بما لله من مخرجهم ( فخرجوا ) .

وقال ابن شار من الأصحاب : ما أعيب على من يحفظ حسن مسائل للإمام  
أحمد رحمه الله نفق بها

قال القاضي : هذا منه مبالغة في فضله .

وظاهر نقل عبد الله . نفق غير مختد

ذكره القاضي

وحمل الشيخ تقي الدين رحمه الله على الحاجة

على هذا : برأى ألدظ إمامه ومنحرفه ، ونقل ذكر مذهبه في ذلك .

قال في الفروع وظاهره أنه يحكم ولو اعتقد خلافه . لأنه مقلد ، وأنه

لا يخرج عن الظاهر عنه . فيتوجه مع الاستواء الخلاف في مختد . انتهى .

وقال في أصوله . قال بعض أصحابنا بحالفة للفقى من إمامه الذي قلده

كحالفة للفقى من الشرع .

فائده . يحرم الحكم والفتيا بآهوى إجماعاً ، وقول أو وحي من غير طريق

الترجيح ، جمداً . ويجب أن يصل بموجب اعتقاده بما له أو عليه إجماعاً .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

ويأتى قريباً شيء من أحكام للفقى

قوله « وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَاتِبًا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ »

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والملاحة ، والهدى ، والمحرر ،

وشرح ابن متعباً ، وتجرید النهاية ، والزركشي ، وغيرهم .

أمرهما : لا يشترط ذلك . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والعلم ، والناوي الصغير ، وتصحيح المحرر ، وغيرهم .

وهو ظاهر ما جرم به في التوجيه ، والسور ، ومنصب الأدي ، لكونهم لم

يدكروه في الشروط .

قال ابن عبدوس في ذكره : والكتاب أوى .  
وقدمه في أمي ، والكتابي ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع ،  
وغيره

### والوجه الثاني : بشرط

قدمه في الرعايتين ، والحدوى الصغير

سكر صحيح الأول

تعبه : ظاهر كلام مصنف - أنه لا يشترط فيه غير ما تقدم . وهو المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب

وقدمه في الفروع ، وراية الكبرى

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب - كروهم - كروه .

وقال حرق ، وصاحب الروضة ، وأخواني ، وسري ، والشيخ تقي الدين  
رحمهم الله : بشرط كونه ورعاً . وهو الصواب .

قال زركشي : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، على ما حكاه أبو بكر

في التلخيص

وقيل : بشرط كونه ورعاً واحداً

وأطلق في الترتيب ونحوه المنة فيهما وجهين

وقال ابن عقيل : لا مستلماً

قال بعض : بحال الذي يظهر : الحرم به وهو كقول

والذي يظهر : أنه مراد الأصحاب وأنه يخرج من كلامهم

وقال القاسمي في موضع : لا يبدأ

قلت : وهو الصواب

وقال القاسمي أيضاً : لا نافية للقياس .

وجعله ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الولاية لها ركس : القوة ، والأمانة ، فالقوة في الحكم ، ترجع إلى العلم بالعدل ، ونفيع الحكم والأمانة : ترجع إلى حشية الله عز وجل

قال : وهذه الشروط تعتبر حسب لإمكان . ونحو تولية الأمتل فالأمتل

قال : وعلى هذا يدل كلام الإمام أحمد رحمه الله وغيره

فيقول للمدم : أسمع الله مقبول وأقامها شراً ، وأعدل الخلفين وأءمها بالتقيد .

قال في المروع : وهو كما قال . فإن المروءي قل فيمن هو : لا أستطيع الحكم بالعدل ، يصبر الحكم إلى أعدل منه

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قل بعض العلم : إذا - يوجد إلا فائق عالم ، أو حامل دين . قدم ما الحاجة إليه أكثر إذن انتهى .

نعيه : لا يشترط غير ما تقدم . ولا كراهة فيه

فأثبت المتصف بالصفات المستمرة كغيره . لكن الأسن أول مع التناوي . ويرجع أصلاً بحس الخلق وغير ذلك ومن كان أكل في الصفات ويول المولى مع أهليته .

فأمرنا

أمرنا : كل ما يمنع من تولية القضاء ابتداء : بمسها دواماً . حل الصحيح من المذهب . فينزل إذا طرأ ذلك عليه مطلقاً

وقدمه في المروع ، وغيره .

وجزم به في الرعاية ، وغيره

وقال في المهر ، والرد كشى ، والوحيير ، ومن تاسمهم : ماقد من الشروط

في الدوام : أوال الولاية ، إلا فقد السمع والبصر فيما شئت عنه ولا يحكم به  
فإن ولاية حكمه باقية فيه .

وقال في الاستمرار : في فقد البصر فقط .

وقيل إن تاب فاسق ، أو أفاق من خُرٍّ أو أحمى عليه - وقلنا يعزل  
بالإعلاء - مولايته باقية .

وقال في الرعيب : إن من أفاق احتل وحمين

وقال في الاستعداد : إن طرأ حوص ، فقبل : إن لم يكن مطلقاً ، يعزل ، كالإعلاء ،  
وإن أطلق به - وحب عزله

وقال : الأشبه قولنا : يعزل إن أطلق شهرراً لأن الإمام أحد رحه الله تعالى  
أجار شهادة من يحق في الأحياء وقال : في الشهر مرة  
قال في الفروع : كذا قال .

الناجيز ومرض مرضاً يمنع القضاء : تعين عزله

قدمه في الفروع .

وقال المصنف ، والشارح : يعزل .

قوله (والمجتهد من يعرف من كتاب الله وسنة رسوله عليه  
الصلوة والسلام الحقيقة والمخار ، والأمر والنهي ، والمجمل ، والمبين ،  
والمحكم والمنشأ ، والخاص والعام ، والمطلق والمقيد ،  
والناسخ والمنسوخ ، والمستثنى والمستثنى منه ويعرف من السنة  
صحيحها من سقيمها ، ومؤثرها من آحادها ، ومرسلها ومقتضاها ،  
ومستندها ومقطعيها مما له تعلق بالأحكام خاصة ويعرف  
ما أجمع عليه مما اختلف فيه . والقياس وحدوده وشروطه ، وكيفية

استنباطه ، والعربية المتداولة بالحجاز والشام والعراق ، وما يؤايلهم .  
وكل ذلك مذکور في أصول الفقه وفروعه .  
فمن وقف عليه ، وررق فهمه : صلح للفتيا والقضاء وبالله  
التوفيق )

وكذا قال كثير من الأصحاب

وقال في المروغ : من عرف أكثره : صلح للفتيا والقضاء .  
قال في الوجيز : من وقف على أكثر ذلك فهمه صلح للفتيا والقضاء .  
وقال في المحرر : من وقف عليه أو على أكثره ، وررق فهمه صلح للفتيا  
والقضاء انتهى

وقيل : بشرط أن يعرف أكثر مروج الفقه  
وقال في الواضح : يجب معرفة جميع أصول الفقه ، وأدلة الأحكام  
وقال أبو عبد الحمزى : من حصل أصول الفقه وفروعه : فحتمه انتهى .  
وقال ابن مفلح في أصوله : وتلقى المسألة أصول الفقه ، وما يستدبر منه ،  
و لأدلة السمية مفصلة ، واختلاف مراتبها غالباً

و يعتبر بعض أصحاب معرفة أكثر الفقه ، والأشهر : لا انتهى  
وقال في آداب المفتي : لا يصح عمله بعض ذلك لشبهه أو يشكاله ، لسكن  
كفيه معرفة وحده دلالة الأدلة ، وكفيه أحد الأحكام من تعلم ومساها .  
رد ابن عقيل في التذكرة : ويعرف الاستدلال ، واستصحاب الحال ،  
والقدرة على إبطال شبهة المخالف ، وإقامة الدلائل على مذهبه انتهى .  
وقال في آداب المفتي أيضاً : وهل بشرط معرفة الحساب ومحوه من المسائل  
المتوقعة عليه ؟ فيه خلاف

ويأتي - بعد فراغ الكتاب - : أرقام المختبذين .

وتقدم قرناً عند قوله « محمد » أنه لا يبقى إلا محمد على الصحيح

### قوائم

مما لو أداه اجتهاده إلى حكم لا يجوز له تقليد غيره إجماعاً  
ويأتي هذا في كلام بعض في أول الباب الذي بيته في قوله « ولا يقلد  
غيره . وإن كان أعلم منه » .

وإن لم يجتهد : لا يجوز أن يقلد غيره أيضاً مطلقاً ، على الصحيح من المذهب  
وعليه جماهير الأصحاب . ومن عليه في رواية العسل بن زياد .  
قال ابن مفلح في أصوله : قاله أحد وأكثر أصحابه .  
وقد مر في المروغ ، وغيره  
وعنه : يجوز .

حذره الشيرازي ، وقال . مذهبنا حذر تقليد العامة لعدم  
قال أبو الخطاب : وهذا لا يحرره من أصحابه .  
قاله في الحاشية الكبرى في الخطبة  
وعنه : يجوز مع ضيق الوقت .

وقيل : يجوز لأعلم منه  
وذكر أبو المعالي من الإمام أحمد رحمه الله : يقلد صحابياً ، ويختار فيه .  
ومن التابعين رضي الله عنه : عمر بن عبد العزيز فقط .  
وفي هذه المسألة : قلنا عدة أقوال غير ذلك .  
وتقدم نظيرها في « باب استقلال القليلة » .

وقال في الرعاية . يجوز له التقليد لمخوفه على حصول مساوئ من موت رفقته  
في الأصح

ومما يتحرى الاجتهاد . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقال ابن مفلح في أصوله : قاله أصحابنا .



ومجمعه في الفروع ، وغيره

وقطع به المصنف في اربعة ، وغيره

وقيل : لا يتحرى .

وقيل : يتحرى في باب ، لا في مسألة

ومنها ، ويشتمل على ما نال كثرة في أحكام المفتي واستفتي

تقدم قرناً بعد ستم حكم واعتداه لوى ، وقول أو وجه من غير نظر في

الترجيح ، جمعا .

وعلم أن المصنف الصالح . جمعه فقه كالمؤيدون الفقيه ، ويشددون فيها ،

ويتدفعونها

وأسكر الإمام أحمد رحمه الله وغيره على من نهجه في الجواب

وقل : لا ينبغي أن يجيب في كل ما استفتي .

وقال : إذا هاب الرجل شيئا لا ينبغي أن يحمل على أن يقول

إذا علمت ذلك : في وجوب تقديم معرفة فروع الفقه على أصوله وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

أهمهما : يجب تقديم معرفة فروع الفقه

احتاره للقاضي ، وغيره

قال في آداب المفتي : وهو أول .

والثاني : يجب تقديم معرفة أصول الفقه

احتاره ابن عقيل ، وابن البنا ، وغيرهما .

قال في آداب المفتي : وقد أوجب ابن عقيل ، وغيره : تقديم معرفة أصول

الفقه على فروعه .

ولم يذكروا أبو بكر ، وابن أبي موسى ، والقاضي ، وابن البنا ، في أوائل

كتبهم العروية .

وقال أبو البقاء السكيري : أبلغ ما يتوصل به إلى إحكام الأحكام : إتقان أصول الفقه ، وطرف من أصول الدين . انتهى  
وقال بن قاضي الحل في أصوله ، تصانيفه من نيمية ، والرعية السكيري تقديم معرفتها أولى من الفروع عند بن عقيل ، وغيره .

قلت : في غير فرض العين

وعند القاضي : عكسه

فظاهر كلامهم . أن خلاف في الأولوية ، ولعله أولى

وكلام غيرهم في الوجوب

وتقدم . هل لعمى لأحد من يستعنى به كمال له كفاية ، أم لا ؟

وأي هل له أحد الهدية أم لا ؟ عند أحكام هدية الحاكم

والفتى : من بين الحكم الشرعي ، ويحرمه من غير إلزام

والحاكم . من يبيعه ويلزم به . قاله شيخنا في حواشي الفروع

ولامتنى في حال لا يحكم فيها ، كمنصب ونحوه . على ما رأى في كلام المصنف

قال ابن مفلح في أصوله : فظاهره يحرم كالحكم

وول في رعية السكيري لامتني في هذه الحال . فإن أمي وأصا

صح وكره .

وقيل : لا يصح .

وأي غيره في قضاء العصال ونحوه

وتصح فتوى السند والمائة والقبض والأي والأخرس المعلوم الإشابة

أو الكتابة .

وتصح مع جر النفع ودفع الضرر .

وتصح من العدو ، على الصحيح من الذهب

عده في رعية ، وآداب الفتى ، والفروع في : باب أدب القاضي .

وقيل : لاتصح ، كالحاكم والشاهد .

ولا تصح من فاسق بعينه ، وإن كان محتجداً ، لكن يفتى نفسه ولا يسل  
غيره

وقال الطوق في مختصره ، وغيره لا تشترط عدالته في احتجاده ، بل في قبول  
فتياه وحجبه

وقال ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين ، قلت أصوات جوار استفتاء  
الفاسق ، إلا أن يكون معصياً مفسده ، دعياً إلى بدعته لحكم استفتاءه حكم  
إمامته وشبهه

ولا تصح من مستور الحال أيضاً على الصحيح من مذهب

قدمه في الفروع ، وغيره من الأصوليين

وقيل : تصح

قدمه في آداب المفتي . وعمل الدس عليه

ومحمله في الرعاية الكبرى

واحده الشيخ ابن القيم في أعلام الموقعين

وقيل : تصح إن اكتفينا بالمدالة الظاهرة ، وإلا فلا .

والحاكم كغيره في الفتيا . هل الصحيح من مذهب

وقيل : يكره له مطلقاً .

وقيل : يكره في مسائل الأحكام المتنفذة ، دون الطهارة والصلاة ، ومعهما .

ويحرم تساهل مفت ، وتقليد معروف به

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله لا يجوز استفتاء إلا من يفتي بجمعهما

وتقل الروافض : لا ينبغي أن يجيب في كل ما يستفتى فيه .

ويأني : هل له قبول الهدية ، أم لا ؟

واسأل من اتسب إلى مذهب يسم في مسألة ذات قولين أو وجهين : أن

يتخير فيعمل أو يفتي فيهما شاء ، بل إن علم تدرج القولين : عمل المتأخر ، إن  
صرح رجوعه عن الأول ، وكذا إن أطلق على الصحيح من المذهب فيهما  
وهل <sup>(١)</sup> يجوز العمل بأحدهما إذا ترجح أنه مذهب لقائلهما ؟

وقال في آداب المفتي إذا وُحِدَ من ليس أهلاً للترجيح والترحيح بالدليل  
اختلافاً بين أئمة مذهب في الأصح من القولين أو الوجهين ، فيسعى أن يرجح  
في الترحيح إلى صحتهم موحدة لزيادة الثقة بآرائهم فيمن يقول الأكثر  
والأعلم والأورع .

فإن احتضن أحدهما بصفة منها ، والآخر بصفة أخرى ، فله الذي هو أخرى  
منهما بالصواب .

فالأعلم الأورع : مقدم على الأورع العدم .

وكذلك إذا وُحِدَ قولان أو وجهين ، ولم يثبت عن أحد من أئمة بيان الأصح  
منهما اعتبر أوصاف : فسيما وقائبيهما ، ورجح ماوافق منهما أئمة أكثر المذاهب  
المتبوعة ، أو أكثر العلماء . انتهى .

قلت : وفيما قاله نظر

وتقدم في آخر المخططة تحرير ذلك

وإذا اعتدل صده قولان - وقدا - يجوز - أفتى : فيهما شاء .

قاله القاسمي في السكابة ، وإن حدد ، وصاحب الفروع ، وغيره

كما يجوز للمفتي أن يسئل بأي القولين شاء .

وقيل : بخير المستفتي ، وإلا تعين الأسوط .

ولم المفتي تكرر المطر عند تكرار الواقعة مطقة على الصحيح من

المذهب .

(١) في النسخ الأخرى . وقيل

بحرم به القاصي ، وابن عقيل : وقال : وإلا كان مقلداً لنفسه . لاحتساب تعبير  
اجتهاده .

وقدّمه ابن مفلح في أصوله  
وقيل لا يلزمه لأن لأصل . . . ب طبع عبه وعدم عبه ، وروم السؤال  
ثانياً فيه الخلاف .  
وعند أبي الخطاب ، والآمدي : إن ذكر المعنى طريق الاحتياط . لا يلزمه  
وإلا يلزمه .

قلت : وهو الصواب  
وإن حدث ما لا قول به تكلم فيه حاكم ويحتج ومفت  
وقيل لا يجوز في أصول الدين  
قال في آداب المفتي : ليس له أن يفتي في شيء من مسائل الكلام مفصلاً .  
بل يجمع الناس - وإن تراءى له من الخوص في ذلك أصلاً - وقدّمه في مقعده  
وحرم به في أربعة الكبرى  
وقدّم ابن مفلح في أصوله : أن عمل الخلاف في الأفضلية ، لا في الجوار  
وعدمه . وأحق الخلاف  
وقال في حطبة الإرشاد : لا بد من الجواب .

وهو في أعلام الموقعين - بعد أن حكى لأقول - ولحق التفصيل ، وأن  
ذلك يجوز بل يستحب ، أو يجب عند الحاجة ، وأهلية المفتي والحاكم فإن عدم  
الأمران : لم يجر وإن وجد أحدهما . احتسب الجواب والسمع ، وجوب عند الحاجة  
دون عدمها انتهى

وله تحبير من استفتاء بين قوله وقول محرمه  
روى ذلك عن الإمام أحمد رحمه الله  
وقيل : لا يلزمه بل لا يلزمه غيره ، أو كان أرجح .

وسأله أبو داود : الرجل يسأل عن المسألة ، أدله على إسان يسأله ؟ قال إذا كان الفقيه أرشد إليه يتبع ويفق بالسنة .

ف قيل له : إنه يريد الاتباع ، وليس كل قوله يصيب . قال - ومن يصيب في كل شيء ؟

وتقدم في آخر المطلع : التنبيه على ذلك .

ولا يلزم حوب ماء نفع ، لكن سئحت إحاطته وقيل - بكره .

قلت : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله

ولا يجب جواب مالا يحتمله كلام السائل ، ولا مالا نفع فيه .

ومن عدم معتبر في الله وغيره . لحكمه حكم ما قبل الشرع على الصحيح من المذهب

فلمه في الفروع

وقال في آداب المفتي : وهو أفتس

وقيل متى حلت اللغة من معت - حرمت السكينة بهم - ذكره في آداب

المفتي

وله رد الفتيا ، إن كان في اللغة من يقو - مقدمه ، وإلا - بغير .

ذكره أبو الخطاب ، ومن عقيل ، وغيره .

وقطع به من بعدهم

وإن كان معروفا عند العامة فتيا ، وهو جاهل : تعين الجواب على العالم .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يظهر لا يجوز في التي قبلها ، كدوال عامي

عالم نفع

قال في الفروع - وتوجه مثله حاكم في اللغة غيره ، لا يدرمه حكم وإلا لزمه .

وقر في عيون المسائل ، في شدة العبد لحكم يتعين بولائه ، حتى لا يمكنه

رد محتكبين إليه . ويمكنه رد من يستشهد

وإن كان متحسلاً لشهادة : فإدراك أن لا يكون سواء .

وفي الحكم لا ينوب البعض عن البعض .

ولا يقول لمن ارتفع إليه : امض إلى غيري من الحكماء . انتهى

قال في الفروع : ويتوجه تخريج من الوعدة في إثم من دعى لشهادة . قالوا : لأنه تعين عليه بدعائه .

لسكن يلزم عليه إثم من عين في كل فرض كعبادة فامتنع .

قال : وكلامهم في الحاكم ، ودعوة الولية . وصلاة الخسرة : حلاله . انتهى .

ومن قوى عنده مذهب غير إمامه : أفتى به وأعلم السائل .

ومن أراد كتابة على فتيا ، أو شهادة : لم يحرم أن يكتب خطه ، لتصرفه في ملك غيره بلا إذنه ، ولا حاجة ، كما لو أماعه قبضه فاستعمله فيما يحرمه عن العادة بلا حاجة .

ذكره ابن عقيل في الفنون ، وغيره

وكذا قال في عيون المسائل : إذا أراد أن يفتي ، أو يكتب شهادة لم يحرم أن يوسع له الأسطر ، ولا يكثر إذا أمكن الاختصار لأنه تصرف في ملك غيره بلا إذنه ، ولم تدع الحاجة إليه .

واقصر على ذلك في الفروع .

وقال في أصوله : ويتوجه مع قرينة خلاف

ولا يجوز إطلاقه في الثبوت في أمر مشترك إجماعاً ، بل عليه التفصيل

فيسئل . هل له الأكل عند طلوع الفجر ؟ فلا بد أن يقول : يجوز بعد

المعجر الأول ، لا الثاني

ومثله أي حبيبة مع أي يوسف ، وأي الطبيب مع قوم معومين .

وعلم أنه قد تقدم : أنه لا يفتي إلا بمحمد على الصحيح من المذهب .

وتقدم هناك قول بالخوار

قبواى ألفاظ إمامه ومتأخرها . ويقلد كبار أئمة مذهبه .  
والعامى بخير فى فتواه فقط فيقول مذهب فلان كذا ذكره من عقيل  
وغيره

وكذا قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . الناظر الخرد يكون حاكياً ، لا معنياً  
وقال فى آداب عبود المثل : إن كان الفقيه مختبداً ، يعرف صحة الدليل  
كتب الحوارات عن مذهب ، وإن كان ممن لا يعرف الدليل ، قل : مذهب الإمام  
أحمد كذا . مذهب الثملى كذا . فيكون محمداً ، لا معنياً .  
ويقلد العامى من عرفه علماً عدلاً ، أو رأاه متصفاً معظماً ولا يقلد من عده  
ساجداً عند السقاء

قل المصنف فى الروضة ، وغيرها : تكفيه قول عدد . ومراده : حدير .  
واعتبر بعض الأصحاب لاستدحة تكو به عداً ، لا مجرد اعتراجه إلى العلم ،  
ولم يصب ندر من

است وهو الصواب  
وقال من عقيل . يجب مؤان أهل الثقة ، نظير .  
من الطوفى فى مختصره . يقلد من علمه أو طمحه أهلاً بطريق ما ، متدافاً  
فإن جهل عدالته : فى جور تقبذه وحسن  
وأطبقه . فى العروغ .

أحمد هما : عدم الحوار وهو الصحيح من المذهب  
بصره المصنف فى الروضة .

وقدمه ابن مفلح فى أصوله ، والطوفى فى مختصره ، وغيرها .  
والثانى : الحوار

قدمه فى آداب المفتى  
ونقدم : هل تصح فتية فاسق ، أو مستور الحس ، أم لا ؟



وبذلك ميتاً . على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب .

وهو كالإجماع في هذه الأعصار .

وقيل : لا يقدّم ميتاً . وهو ضيف .

واحتاره في التمهيد ، في أن عثمان رضى الله عنه لم يشترط عليه تقيد أبي بكر

وعمر رضى الله عنهما لموتهما .

ويسمى المستفتى أن يحفظ الأدب مع المفتي ويحله . فلا يقول أو يفعل

ما حرت عادة العوام به ، كإعانة يده في وجهه ، وما مذهب يمايك في كذا ؟

وما تحفظ في كذا ؟ أو أفنتى غيرك ، أو فلاك بكذا أو كذا .

قلت أنا : أو وقع لي ، أو إن كان جوابك موافقاً في كتب .

لكن إن علم غرض السائل في شيء . لم يجز أن يكتب غيره

أو يأنه في حل صحري ، أو حر ، أو قيامه ، ونحوه . ولا يطلانه بالحقبة .

ويجوز تقيد المصنوع من المحدثين على الصحيح من المذهب .

قال ابن مفلح في أصوله : قاله أكثر أصحابنا : القاضي ، وأبو الخطاب ،

وصاحب الروضة ، وغيرهم .

وقدّمه هو وغيره

قال في مروعته - في « استقلال القبة » - لا يجب عليه تقليد الأئمة على الأصح

قال في الرعاية : على الأقبس .

ومنه يجب عليه

قال ابن عقيل : يارمه الاجتهاد فيهما . فيقدم الأرحح .

ومعناه قول الخرقى ، كالتبلي في الأعمى والعالمى

قال ابن مفلح في أصوله : أما لو كان لدى الأرحح مهبة . لزمه تقليده .

راد بعض أصحابنا : في الأنظر .

قلت : ظاهر كلام كثير من الأصحاب محض ذلك

وقال في التمهيد : إن وجع دين واحد .

قدمه في أحد الوجهين .

وفي الآخر . لا . لأن الماء لا يسكر على الماشي تركه

وقال أيضاً : في تقديم الأدين على الأعم وعكسه وجهان .

قلت : ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله . تقديم الأدين ، حيث قيل له :

من سأل عدك ؟ قال : عد الوهاب الموراق . فإنه صالح ، مثله يوفق للحق

قال في الرعاية : ولا يكفيه من لم تسكن نفسه إليه . وقدم الأعم على الأورع .

انتهى .

في استوى مختلجان مخبر

ذكره أبو الخطاب وغيره من الأصحاب

وقال ابن معلق في أصوله : وقال بعض الأصحاب : هل يلزم المقلد المذهب

بمذهب ، والأحد برخصه وزائمه ؟ فيه وجهان .

قلت : قال في الفروع - في أثناء « باب شروط من قبل شهادته » - وأما

لزم للمذهب مذهب ، وامتناع الانتقال إلى غيره في مسألة فيه وجهان ، وهو

لما لك والثاني رحمه الله وعدمه أشهر انتهى

قال في أعلام الموقنين : وهو الصواب المقطوع به .

وقال في أصوله : عدم لزوم قول جمهور العلماء ، فيتخير .

وقال في الرعاية السكري . لم يرم كل مقلد أن ينزعم بمذهب معين في الأشهر

فلا يقلد غير أهله .

وقل بلى .

وقيل : ضرورة .

فإن التزم بما يقتضيه ، أو عمل به ، أو طئنه حقاً ، أو لم يحد معتقداً آخر ، لزم قوله ، وإلا فلا انتهى .

واختار الأمدى منع الانتقال فيما عمل به .

وعند بعض الأصحاب : يحتج في أصح المذهب فيه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : في الأخذ رحمه وعرائمه طاعة غير الرسول عليه الصلاة والسلام في كل أمره وسبه . وهو خلاف الإجماع . وتوقف أيضاً في جوازه .

وقال أيضاً : إن خالفه لقوة دليل أو زيادة علم أو تقوى : فقد أحسن . ولا يقدح في عدالته بلا نزاع .

وقال أيضاً : بل يجب في هذه حال وأنه من الإمام أحمد رحمه الله . وهو ظاهر كلام ابن هبيرة

وقال في آداب المفتي ، هل للمفتي أن يسبح ، ويقلد أي مذهب شاء ، أم لا ؟ فإن كان منسباً إلى مذهب معين نسباً ذلك على أن العامي : هل له مذهب أم لا ؟ وفيه مذهبان .

أمرهما . لا مذهب له . فله أن يستقي من شاء من أرباب المذهب ، سيما إن قلنا : كل مجتهد مصيب .

والثمة الثاني : له مذهب لأنه اعتقد أن المذهب الذي انتسب إليه هو الحق ، فله الوفاء بموجب اعتقاده . فلا يستقي من يخالف مذهبه .

وإن لم يكن انتسب إلى مذهب معين ، استقى على أن العامي : هل يلزمه أن يتقدم مذهب معين بأخذ رحمه وعرائمه ؟ وفيه مذهبان .

أمرهما : لا يلزمه ، كما لم يلزم في عصر أوائل الأمة أن يخص الأمي العامي عدل معيناً بقلده ، سيما إن قلنا : كل مجتهد مصيب .

فعل هذا : هل له أن يستغنى على أى مذهب شاء ، أم يلزمه أن يبحث حتى  
يعلم علم مثله أسد المذهب ، وأصحها أصلاً ؟ فيه مذهبان  
الثاني : يلزمه ذلك وهو جار في كل من لم يبلغ درجة الاجتهاد من الفقهاء  
وأرباب سائر العلوم .

فعل هذا الوجه . يلزمه أن يجتهد في احتساب مذهب يقلده على التمييز .  
وهذا أولى بإلحاق الاجتهاد فيه على العمى ، سبق في الاستفتاء انتهى  
ولا يجوز للعمى تسع الرخص  
ذكره ابن عبد البر إجماعاً .  
ويستحق عند الإمام أحمد رحمه الله ، وغيره  
وحمله القاضي على متول أو مقند  
قال ابن مفلح في أصوله رحمه الله  
قال : وذكر بعض أصحابنا في فسق من أخذ بالرخص روايتين .  
وإن قوي دليل أو كان عامياً فلا . كذا قال انتهى .  
وإذا استغنى واحداً أخذ بقوله .  
ذكره ابن البناء ، وغيره .  
وقدّمه ابن مفلح في أصوله .  
وقال : والأشهر يلزم . لبراه .  
وقيل : واطنه حقاً  
وقيل : وسال به  
وقيل : يلزمه إن ظنه حقاً  
وإن لم يجد مفتياً آخر لزمه ، كما لو حكم به حاكم .  
وقال مضموم : لا يلزمه مطلقاً إلا مع عدم غيره .

ولو سأل مفتيين ، واحتلما عليه : نخير على الصحيح من المذهب .  
احتاره القاضي ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .  
قال أبو الخطاب : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .  
وذكر ابن البنا وجهاً : أنه يأخذ بقول الأرجح .  
واختاره بعض الأصحاب .

وقدم في الروضة أنه يرمي الأحد قول الأئمة في عمه وديه .  
قال الطوفي في مختصره : وهو الظاهر .

وذكر ابن البنا أيضاً : وجهاً آخر يأخذ به المصنف .  
وقيل : يأخذ بالأخف .

وقيل : يسأل مفتياً آخر .

وقيل : يأخذ بأرحمهم دليلاً .

وقال في الفروع - في « باب استعمال القبلة » - ولو سأل مفتيين فاختلغا . فهل  
يأخذ بالأرجح ، أو بالأخف ، أو لأشد ، أو بغير ؟ فيه أوجه في المذهب وأطلقه .

وإن سألهم تسكر عنه ، في تسكره وحده .

وأطلقهما في الفروع في باب استعمال القبلة .

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : أظهرهما لا بد .

فهذه جملة حاله نامة إلى ش . الله تعالى .

قوله ( وإن تحاكم رجلان إلى رجل يصلح ليقضاء . فحكماء  
بينهما حكم . فقد حكمه في المال . ويقض في القصاص والحد .  
والشكاح واللعان في ظاهر كلامه . ذكره أبو الخطاب في الهداية ) .

وهو المذهب

حزمه في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، ودرعيتين ، وادوى الصمير ، والفروع .

وقال القاضي : لا ينفذ إلا في الأموال خاصة .

وقلمه في النظم .

وقاله في المحرر ، والفروع ، وغيرها .

وعنه : لا ينفذ في قود ، وحد قذف ، ولحال ، وسكاح

وأطلق الروايتين في المحرر .

وأطلق الخلاف في الكافي .

وقال في الفروع : وظهر كلامه بعد في غير مرجح ، كتنصيره ضرورة في زكاة

ميت في غير مرجح

ذكره ابن عقيل في عمد الأدلة

واختار الشيخ في الدين رحمه الله يعود حكمه بعد حكم حاكم ، لا إمام

وقال : إن حكم أحدهما حصه ، أو حكم مقتضى مسألة اجتهادية : حار

وقال : يكفي وصف القصة له .

قال في الفروع : يؤيده قول أبي طالب : روى ابن عمي لأذان فتعاكم

إلى أبي عبد الله فقال : اقترعا .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : خصوا الله لأن فيه دعوى وإنكار ،

وبقية الفسوخ كإعصار . وقد يتصادفان . فيكون الحكم إنشاء لا ابتداء

وطريقه : لو حكماء في التذامى بدين وأقر به الورثة . انتهى .

على المذهب . يلزم من يكتب إليه بحكمه القبول ، وتعيينه كحاكم الإمام ،

وليس له حسن في عقوبة ، ولا استبعاد قود ، ولا ضرب دنة الخطأ على عاقبة من

وصى بحكمه .

قاله في الرعاسين ، وراى في الصمري : وليس له أن يحد

فامرتان

إمراهما : لو رجع أحد الخصمين قبل شروعه في الحكم : فله ذلك .  
وإن رجع بعد شروعه ، وقبل تمامه : ففيه وجهان .  
وأطلقهما في المعنى ، والكافي ، والشرح ، ورعاية الكبرى .  
أمرهما : له ذلك .

الثاني : ليس له ذلك . انتهى .

فت : وهو الصواب

ومحله في النظم

واختار في الرعاية الكبرى : إن أشهدا عليهما بالرضا بحكمه قبل الدخول  
في الحكم : فليس لأحدهما الرجوع .

الثاني : قال في عهد الأدلة بعد ذكر التعكيم بـ وكذا يجوز أن يتولى  
مقدمو الأسواق والساحد الوسايط والصبح عند الفورة والحصنة ، وصلاة  
الحجارة ، ونحو من الأموال إلى الأوصياء ، وتفرقة ركاته نفسه ، وإقامة الحدود  
على رقيقه ، وحروج طائفة إلى الجهاد تامة وبياناً ، وعمارة المساجد ، والأمر  
بمعرفة والهي عن المسكر ، والتعزير لمبدأ وإماء . وأشياء ذلك انتهى

## باب أدب القاضي

قوله (يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوَّامًا مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ ، لَيْسَ مِنْ غَيْرِ صَفِّهِ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب

قال في المروع : وظاهر الفصول يجب ذلك .

قوله (حَلِيمًا ذَا أَمَانَةٍ وَفِطْنَةٍ) .

قد تقدم أن القاضي قال في موضع من كلامه : إنه بشرط في الحاكم : أن لا يكون تليدًا . وهو الصواب

قوله (تَصِيرُ الْأَخْكَامُ الْحُكُومَ قَبْلَهُ) . بلا راع

وقوله (وَرِعًا عَفِيفًا) .

بهذا منه على الصحيح من المذهب ، من أنه لا بشرط في القاضي : أن يكون ورعًا ، وإنما يستحب ذلك فيه

وقدم أن الحرق ومحنة من الأصحاب اشترطوا ذلك فيه . وهو الصواب

فأمرنا

إمراهما لو فلتت عليه خسر .

قال المصنف ، والشارح : له تأديبه والمفروعه .

وقال في الفصول : يترجم . فإن عاد : عزم . واعتبره دفع العيش والشور

وقال في رعاية . وينتبه ، ويصيح عليه قبل ذلك

قال في المروع - بعد أن ذكر ذلك - وطهره . ولو لم ينته .

مكن هل طهره يختص بتجسس الحكم ؟ فيه نظر كالإقرار فيه وفي غيره ،



أو لأن الحاجة داعية إلى ذلك . لكثرة المتعلمين على الحكم وأعدائهم .  
فيه وفي غيره . ولهذا شق رفعه إلى غيره . فادبه بنعه حتى إنه حق له .

قلت : فيعاني بها .

وقد ذكر ابن عقيل في أغصان الشجرة عن أصحابنا : إن شق رفعه إلى  
الحاكم لأبرم .

الثاني : قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : له أن ينهر الخصم ، و التوى  
ويصبح عليه . وإن استحق التعرير عرره ، فإيرى

قوله ( وَيُعَذِّبُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ )

هذا المذهب .

أعني أنه يرسل إليهم بطلهم بدخوله من غير أن يمرهم بشفقة . وعليه أكثر  
لأصحاب

وحرمه في الوحي ، وغيره

وقدمه في الدعوى ، وغيره .

وقال جماعة من الأصحاب : يمرهم بشفقة

قلت . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، وخلاصة .

قوله ( وَيَدْخُلُ الْيَوْمَ الْاثنَينِ ، أو الخميس ، أو السبت )

وهو المذهب

يعني : أنه بالخبرة في الدخول في هذه الآية

وحرمه في الحرر ، ولعلم ، واربعة ، وحادوي ، ولوحير ، وأبني ،

والشرح ، وغيره

وقدمه في المروع ، وغيره

ودكر جماعة من الأصحاب . بدخل يوم الاثنين . فإن لم يقدر . فيوم الخميس

مهم : صاحب المذهب .

وقال في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم : من لم يقدر أن يدخل يوم الإثنين ، فيوم الخميس أو السبت .

قال في التنصرة : يدخل صحوة ، لاستقبال الشهر .

قال في القروع : وكان استقبال الشهر تعاوفاً كأول النهار . ولم يشكروها الأصحاب .

قوله ﴿ لَا بَسًا أَجَلَ تِيَابِهِ ﴾ .

قال في التنصرة : وكذا أحياه

وقال أصلاً : تكون ثيابهم كلها سود ، وإلا فالهامة .

وقال في المروء : وظهر كلامهم غير الوداد أولى ، للأحبار .

فروا

الأولى : لا تطير شيء ، وإن تعادل خمس

الثانية قوله ﴿ وَيُجَنِّسُ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ ﴾ فإذا اجتمع الناس أمر

بهم ففقرى عليهم ﴿ لا راع

وقال في التنصرة : ويلقى من كلامه إلا الحاجة .

الثالثة : قوله ﴿ وَيُنْفِذُ فَيُنْفِذُ دِيُونَ الْحُكْمِ مِنَ الدِّي كَان

قَبْلَهُ ﴾ بلا راع

قال في التنصرة : وليأمر كاتب ثقة بنسب ما منه محضر عدلين

الرابعة : ديوان الحكم هو ما فيه محاضر وسجلات وحجج وكتب وقف ،

ومحو ذلك مما يتعلق بالحكم .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ يَمُرُّ بِهِ ﴾ .

ولو كانوا أصيباً . وهو صحيح صرح به الأصحاب .

فأمرناه

إمدهما : قوله ( وَيُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، إِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ ) .

ملا راع فإن كان في غيره حبر ، والأفضل الصلاة .

الثانية . أفادنا المصنف : أنه يجوز القضاء في الخوامع ومساجد . وهو صحيح .

ولا يكره . قاله الأصحاب .

قوله ( وَيَجْلِسُ عَلَى بَسَاطٍ ) وبحوه .

وهو الذهب

قال في القروع : والأشهر ويجلس على بساط وبحوه

وحرمه في الرعيتين ، والحدوي الصغير ، وغيره

وقال في الحرر ، والوجيز ، وغيره : على بساط

وقال في الهداية ، وغيره : على بساط ، أو انداء حصير

فأمرنا . قوله ( وَيَجْمَعُ تَحِيَّاتَهُ فِي مَكَانٍ مَسِيحٍ كَالْجَامِعِ وَالْقَصَا ،

وَالدَّارُ الْوَاسِعَةُ ) .

ملا نزاع . ولكن يصونه بما يكره فيه ذكره في الوجيز ، وهو كما قال .

قوله ( وَلَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا ، وَلَا بَوَاقِيًا إِلَّا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ

إِنْ شَاءَ )

مراده : إذا لم يكن عذر فإن كان ثم عذر : حار اتحادهما .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من الذهب أنه لا يتخذها في مجلس الحكم

من غير عذر .

قال ابن الحوزي في الذهب : يتركها تلقياً .

وقال في الأحكام السلطانية : ليس له تأخير المحصور إذا تارعوا إليه بلا عذر ، ولا له أن يحتجب إلا في أوقات الاستراحة .

فأمرناه

إبراهيم قوله ( وَيَرْضَى الْقِصَصَ قَبْلَهُ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ ) .

قال في المستوعب : ينبغي أن يكون على رأسه من برئت الدس .

الثاني قوله ( وَلَا يُقَدِّمُ السَّابِقَ فِي أَكْثَرِ مِنْ حُكُومَةٍ وَاحِدَةٍ )

واعلم أن تقديم السابق على غيره واجب ، على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوحيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وحرم في عيود المسائل بتقديم من له بينة ، اثلا تصغر بينته .

وحمله في الفروع نوحيا

وقال في الرعاية . ويكره تقديم مسافر

قوله ( فَإِنْ حَضَرُوا دَفْعَةً وَاحِدَةً وَنَاشَأُوا . فَدَّمَ أَحَدُهُمْ بِانْقِرَاعِ )

هذا المذهب مطلقا .

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ،

والشرح ، وشرح ابن منجا ، ومتعجب الأدي

وقدمه في الفروع

وذكر جماعة من الأصحاب : يقدم للمسافر المرتحل

قلت : منهم صاحب المهر ، والنظم ، والعائشين ، والخواوي ، والوحيز ،

واسور

وقال ذلك في الكاوي ، مع قلتهم .

راد في الرعاية والمرأة لصحة .

قوله ﴿وَيَسْدِلُ بَيْنَ الْخَصْمَتَيْنِ فِي الْحُظِّهِ وَلَعَطُهُ وَنَجَّسَهُ وَالْذُّحُولُ عَلَيْهِ﴾

يحتدل أن يكون مراده : أن ذلك واجب عليه وهو المذهب  
قال في الفروع : وما ربه ، في الأصح : العدل ، مضاف في الحطة وبعطه ، ومحامه  
والدخول عليه .

وجزم به في الشرح

وقيل : لا يلزمه . بل يستحب .

ويحتمله كلام المصنف .

وقدمه في الرعية الكبرى

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا . فَيَقْدَمُ الْمُسْلِمُ فِي الدُّحُولِ  
وَيَرْفَعُهُ فِي الْجُلُوسِ﴾ .

هذا المذهب

قال في الفروع ، وبحر برد الصاية : والأشهر يقدم مسلم على كافر ، دخولاً  
وجلوساً .

قال ابن عنبغا في شرحه : هذا أولى .

وجزم به في الوحي ، ويستحب الأذى ، وتذكروا من عدوس ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمحرر ، والنور ، في الدخول .

وجزم به في الخلاصة : في المجلس . وصححه في الرفع

وقلعه فيها في الشرح . وصححه في النظم .

وقدمه في الدخول فقط في الرعية الصغرى

وقيل : يستوى ، فيها في ذلك أيضاً .

وقدمه في المروء

وهو ظاهر كلام الخرق .

وقدمه في الهداية في الجلوس .

وأطلقهما في رصه : في المحرر ، والرعاية الصغرى

وأطلقهما فيهما في الرعاية الكبرى ، والحاوى الصغير

وقال في المتن : يجوز تقديم المسلم على الكافر في الجلوس .

وظاهر كلامه : أنه يسوى بينهما في الدخول .

وفي الرعاية قول عكسه .

قال ابن رزيق في مختصره : يسوى بين الخصمين في مجسه ولخطه ولقفله .

ولو ضى في وجه

ظواهره دخول اللفظ واللفظ في الخلاف

فخلص لنا في المسألة ثلاثة أقوال . التقديم مطبوع ، ودمه مطبوع ، والتقديم

في الدخول دون الرمح

وظاهر الخلاصة ، ونسب قول ابن رزيق وهو التقديم في ريع دون الدخول

فأمره : لو سلم أحد الخصمين على القاصي : رد عليه .

وقال في الترميز : مصرحتي سلم لآخر ، يرد عليهما معاً إلا أن ينادى عرفاً .

وقال في الرعاية : وإن سلم معارضة عليهما معاً . وإن سلم أحدهما قبل دخول

حصه أو معه ، فهل يرد عليه قبله ؟ يحتل وجوب . انتهى

وله القيام الساع وتزكه على الصحيح من المذهب .

وقيل : تكره القيام لمن قبل قدم لأحدهما قام للآخر ، أو اعتذر إليه .

قاله في الرعاية

قوله ( وَلَا يُسَارَّ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يُنْقَضُ حُجَّتُهُ ، وَلَا يُضَيِّفُهُ ) .

يعنى : يحرم عليه ذلك . قاله الأصحاب

قوله ﴿وَلَا يَمْلِكُ كَيْفَ يَدْعِي﴾ في أحد الوجهين .

وهو المذهب

بحرم به في الوحي ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في رعايتين ، والفروع ، والحاوي .

وفي الآخر . يجوز له تحرير الدعوى إذا لم يحسبها .

وأطلقهما في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، وشرح ابن سعد .

تعبير : محل الخلاف : إذا لم يلزم ذكره . فأما إن لزم ذكره في الدعوى -  
كشرط عقد ، أو سب ونحوه - ولم يذكره المدعي : فله أن يسأل عنه ليحضر عنه .

قوله ﴿وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ إِلَى خَصْمِهِ﴾ ، يُنْظَرُ ، أَوْ يَضَعُ عَنْهُ ، وَيَزِنُ  
عَنْهُ .

ويجوز للقاضي أن يشفع إلى خصم المدعي عليه ليظهره بلا خلاف أعمه

ويجوز له أن يشفع ليصح عنه . على الصحيح من المذهب

قال في الفروع : له ذلك على الأصح .

قال في تحرير الفتاوى : له ذلك على الظاهر .

وحرم به في الوحي ، وشرح ابن سعد ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ،

ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

وعنه . ليس له ذلك .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والدعوى الصغرى ، والكاوي

ويجوز له أن يزن عنه أيضاً على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

وفيه احتمال لصاحب الرعاية الكبرى : لا يجوز ذلك . وما هو بعيد .

قوله ﴿ وَيَنْتَبِى أَنْ يُخْضِرَ مَجْلِسَهُ الْفُقَهَاءَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ إِنْ  
أَمْسَكَ ، وَيُشَاوِرَهُمْ وَيَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ ﴾ .

من استغراج الأدلة . وتعرف الحق بالاجتهاد .

قال الإمام أحمد رحمه الله : ما أحسنه لو صد الحكام ، يشاورون ويستفتون .

فإن اتضح له حكم وإلا أخره

قوله ﴿ وَلَا يُقَالُ غَيْرُهُ ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ ﴾ .

ويحرم عليه أن يقلد غيره . على الصحيح من المذهب ، وإن كان أعلم منه

قل إن الحكم : عليه أن يجتهد .

وقل أبو الحارث لا يقلد أمة أحداً . وعليك بالآخر

وقال للفصل بن زيد : لا تقلد ذلك الرجل فإنه لن يعلم أن يعلموا ،

وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والمعى ،

والشرح ، وشرح ابن مسجا ، والوجيز ، والمحرر ، والعظم ، والمبور ، ومتنوع

الأدبى ، وتذكرة ابن عدوس ، والرعية الصغرى ، وغيرهم

وقدمه في المروع .

وعنه : يجوز .

قال أبو الخطاب : وحكى أبو إسحاق الشيرازى أن مذهبا حوار تقليد

العالم . قل : وهذا لا تصرفه عن أصحابنا .

واحتار أبو الخطاب : إن كانت العبادة مما لا يجوز تأخيرها - كالصلاة - فعلها

بحسب حاله ، ويعيد إذا قدر ، كن عدم الماء والتراب فلا ضرورة إلى التقليد

وقال في الرعاية السكرى : وإن كان الحشم مسافراً بحاف فوت رفقته :

احتمل وجهين



وقدم ذلك في أوائل أحكام المفتي في الباب الذي قبله

فأمره : لو حكم ولم يجتهد ، ثم بان بأنه حكم بالحق : لم يصح .

ذكره ابن عقيل في القصر<sup>(١)</sup> من الفصول .

قلت : لو حُجج الصحة على قول القاضي أبي الحسين ، فيما إذا شرب الطاهر

بالتطهر ، ونحوه من واحد فقط ، فظهر أنه التطهر لكان له وجه

نسيه : قوله « وَلَا يَقْضَى وَهُوَ غَضْبَانٌ ، وَلَا خَائِفٌ » وكذا « أَوْ حَاقِبٌ »

« وَلَا فِي شِدَّةِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ ، وَآلِهَمَ ، وَالْوَجَعِ ، وَالتَّعَاسِي ،

وَالْبَرْدِ الْمُؤَلِمِ ، وَالْحَرِّ الْمُتْرَجِعِ »

وكذا في شدة المرض والخوف ، والمرح العاتق ، والنمل والسكران .

ومراده بالعصب : المضطرب الكثير

وكلام الأصحاب في ذلك محتمل للسكرانة والتحرير .

وصرح أبو الخطاب في انتصاره بالتحرير .

قلت ، والدليل في تلك مقتضيه وكلامهم إليه أقرب

وقول الزركشي ، طهر كلام الحرق ، وعامة الأصحاب : أن المنع من ذلك

على سبيل التحريم .

وذكر ابن البنا في الخصال : السكرانة .

فقال : إن كان عصاةً ، أو حائثاً - كره له الاقتضاء

وقال في المفتي لا خلاف سلمه أن القاضي لا يلحق له أن يقضي وهو عصان .

فأمره : كان النبي صلى الله عليه وسلم أن يقضي في حال العصب دون غيره .

ذكره ابن نصر الله في حواشي البروج في « كتاب الطلاق » .

قوله « فَإِنْ حَالَفَ وَحَكَّمَ ، فَوَافَقَ الْحَقَّ : فَقَدْ حُكِّمَ » .

(١) كذا في الأصول

وهذا المذهب .

قال في الفروع : فخذ في الأصح .

قال في تحريد الصاية : فخذ في الأعظم .

واحتاره القاضي في المرد

وحرم به في أوجير ، وأشور ، وتذكرة ابن عديموس ، وغيرهم

وقدّمه في الهداية ، وأصق ، والشرح - ومصراه - والمحرر ، والنظم ، وشرح

ابن منبج ، والرايعين ، والحاوي ، وغيرهم

وقال القاضي : لا يتقد . وهذا مما يقوى التحريم

وقيل : إن عرص له حد أن مهم الحكم : حد ، وإلا فلا

وتقدم بطير ذلك في المفتي في الدب الذي قلّه و أوائل أحكام المفتي .

قوله ﴿ وَلَا يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ إِلَّا يَمَن كَانَ يَهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَ وَلَايَتِهِ

بشروط أن لا يكون له حكومة ﴾

وهذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره

وعليه جمهير الأصحاب

قال في القاعدة الخبير حد المائة : منع الأصحاب من قبول القاضي الهدية

وحرم به في الهداية ، وأذهب ، واستوعب ، وخلاصة ، والوجيز ،

والمحرر ، والنظم ، ورعاية الصغرى ، والحاوي ، وغيرهم

وقدّمه في الرعاية الكبرى

وقيل : له أن يمتدّ من كان يهدي إليه قبل ولايته ، ولو كان له حكومة

فنت : وهو بعيد جداً .

وقال أبو بكر في التنبية لا يقبل الهدية ، وأطلق

ودكر جماعة من الأصحاب : لا يفضل لهدية من كان يهدي إليه قبل ولايته

إذا أحسن أن له حكومة .

وحرم به في القضي ، والشرح ، والرعاية ، وغيرهم

قلت : وهو الصواب

قال في المستوعب : ولا يقبل الهدية إلا من ذي رحم محرم منه . وما هو بعيد .

وقال القاسمي في الجامع الصغير . نسى أن لا يقبل هدية إلا من صدق ، كان بلا طمعه قبل ولائته ، أو ذي رحم محرم منه ، مع أن لا يكون له حرم . انتهى .

وصدقته في المستوعب فربما من هذه

ودكر في الأصول احتمالا : أن القاسمي في غير عمله كالمادة<sup>(١)</sup>

### قوائم

الأولى : حيث قلنا يجوز قبولها ، فردها أولى بل يستحب

صرح به القاسمي وغيره .

قال في الفروع : ردّها أولى .

وقال ابن حنبل : يكره أخذها

الثانية : لا يحرم على القسي أخذ الهدية

حرم به في الفروع ، وغيره .

وقال في آداب القسي ، وأما الهدية : فله قبولها

وقيل : يحرم إذا كانت رشوة على أن يعنيه مما يريد

قلت : أو يكون له فيه نفع - من جاه أو مال - فيعنيه لذلك مما لا يفتي به غيره

من لا يتطع به كنفخ الأول . انتهى

(١) هامش نسخة الشيخ عبد الله بن حسن ماله من يقول صاحب الأصول

- والله أعلم - إن حكم هدية القاسمي إذا كان في غير عمله . حكم الهدية إلى القاسمي من كان يهدي إليه قبل ولائته .

وقال ابن مفلح في أصوله : وله قبول هدية . والمراد : لا ليقتنيه عما يريد ،  
وإلا حرمت .

زاد بعضهم : أو لنفسه بجاهه أو ماله . وفيه نظر .

وقيل لأروذي : لا يقبل هدية إلا أن يكافئ .

وقال : لو حصل للمنفق أهل ملاذ ورقا ليتفرع لهم : حار .

وقال في الرعابة : هو حيد . وله أحد الرق من بيت المال .

ونقدم أن لا يحكم طلب الرق له ولأمانته . وهل يجوز له الأخذ إذا لم يكن

له ما يكفيه أم لا ؟ وكذلك لمنق في أوائل « باب القصد »

الثالثة « رشوة » ما يعطى مد طله ، و « الهدية » المدع إليه ابتداء . فإله

في التعريب ذكره عنه في الفروع في « باب حكم الأرضين المسمومة »

الرابعة : حيث قبل لا يقبل الهدية ، وحالها وصل : أحدث منه لبيت المال

على قول الجهر من قلنتية<sup>(١)</sup>

وهو احتمال في المنق ، والشرح .

وقيل : ترد إلى صاحبها ، كقبوض فقد فاسد . وهو الصحيح .

قدمه في المنق ، والشرح

وقيل : لا يملكها إن مجل مكافأتها .

وأطنفهم في الفروع .

على الوجه الأول : تؤخذ هدية المامل للمدقات . ذكره القمى .

واقصر عليه في الفروع ، وقال : عدل على أن في انتقال الملك في الرشوة

والهدية : وجهين .

قال : ويتوجه .

(١) هو عند القمى من يئ نسب - حم اللام وسكون الناء للثناة - من الأرد

وحدثه متفق عليه من حديث أبي حميد الساعدي

إما في الرعاية : أن السعي يستدرب المال بما أهدها إليه . نص عليه  
وعنه : لا ، مأخذه ذلك .

ونقل منها - فيمن اشترى من وكيل ، فهو شئنا - أنه الموكل .  
وهذا يدل لكلام القاضى المتقدم .

وبنوجه فيه ، في نقل الملك : اختلاف .

وجزم به ابن تيميم - في عامل الزكاة - إذا ظهرت حياته رشوة أو هدية  
أخذها الإمام لا أرباب الأموال .

ونعه في رعية ، ثم قال : قلت إن عزموا رد إليهم

قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن ولي شئ من أمر المسلمين - لا أحب  
له أن يقبل شيئاً يروى في هدايا الأئمة علول<sup>(١)</sup> . والحاكم حاشية : لا أحبه  
له ، إلا ممن كان له به حاطة ووصلة ومكافأة قبل أن يلي

واختار الشيخ بنى الدين رحمه الله - فيمن كسب مالاً محرماً برضى المراجع ،  
ثم ناب ، كسب محرماً به ، وحسن كاهن - . أن له ما سلف

وقال أيضاً : لا يتبع به ولا يرد ، نفسه محرمة وتصدق به . كما نص عليه  
الإمام أحمد - رحمه الله - في حامل الخمر

وقال - في مال مكتسب من حم ومحرمة - تصدق به فإذا تصدق به :  
فلا تقبل أكله ، ولولى الأمر أن يعطيه لأمواله

وقال أيضاً - فيمن اب - إن علم صاحبه دمه ، إليه ، وإلا دفنه في مصالح  
المسلمين وله - مع حاجته - أخذ كفاته .

وقال في ١ د على الرافعي - في بيع سلاح في فته وعيبه - تصدق

شبهه

(١) رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي حمزة البغدادي عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .

وقال : هو قول محقق الفقهاء .

وقال في المروع : كذا قال وقوله مع الجماعة أولى .

وتقدم ما يقرب من ذلك في « باب المص » عند قوله « وإن بقيت في يده عصب لا يعرف أربابها »

الخاصة لا يجوز إعطاء الهدية من بشع عند السلطان ، وبحوه

ذكره القاضي وأما إليه لأنها كالأجرة . والتماعة من المصالح العامة ، فلا يجوز أحد الأجرة عليها . وفيه حديث مريح في السنن  
ومن الإمام أحمد رحمه الله - فمن عنده ودعة فأداه . « هديت إليه هدية - : أنه لا يقبلها إلا سية للكفاة .

وحكم الهدية عند سائر الأمانات : تحكم الوديعة .

قوله في القاعدة الخمسين صد المائة .

قوله « وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ بِنَفْسِهِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوَكَّلَ فِي ذَلِكَ مَنْ لَا يُسْرِفُ أَنَّهُ وَكِيلُهُ »  
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الهداة ، وصدف ، والمنوع ، والخلاصة ، والنقص ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم من الأصحاب .

وقوله في المروع

وجعلها للشرى وأبو الخطاب : كالحدية .

وجزم به في الرعاية . كالوالى .

وسأله حرب : هل القاضي والوالى أن يتعز ؟ قال لا . إلا أنه شدد في

الوالى .

فانزلة : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ عِيَادَةُ الْمَرْضَىٰ وَشُهُودُ الْحَنَائِزِ . مَا لَمْ تَشْفَلْهُ عَنِ الْمَكْرَمِ ﴾ .

ودكر في الترغيب : وودع العاري ، والحاج قاله في الرعاية  
ورد : وله زيارة أهله وإخوانه الصالحين ، ما يشتمل عن الحكم  
قوله ﴿ وَلَهُ حُضُورُ الْوَلَانِمِ ﴾ .

يعنى : من غير كراهة . وهو الذهب .  
قال في المحرر ، والمروغ ، وغيرهما . وهو في الدعوات كغيره  
وقال أبو الخطاب : تنكره له لمصلحة إلى غير ولية عرس . ويحور له ذلك  
وقال في الترغيب : يكره .

قال في الرعاية : كما لو قصد رياء ، أو كانت لهم  
وقدم في الترغيب : لا يلزم حضور ولية العرس

قوله ﴿ فَإِنْ كَثُرَتْ : تَرَكَهَا كُلَّهَا ، وَلَمْ يُحِبَّ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ﴾  
قال القاسمي وغيره : لا يحب بعضهم دون بعض فلا عذر . وهو صحيح  
ودكر المصنف ، وصاحب الترغيب ، وجماعة : إن كثرت الولانم صان  
معه وتركها

قال في المروغ : ولم يدكروا لو تصيف رجلا . قال : وسئل كلامهم يحور .  
ويتوجه كالتفرض وحله أولى .

قوله ﴿ وَيَتَخَذُ كَاتِبًا مُّسْلِمًا مَّكْتَفًا عَدْلًا حَافِظًا عَالِمًا ﴾ .  
وله يدكر في المروغ « مكتم » .  
وقال : ويتوجه فيه مافى عامل الركاة .  
وقال في السكاي : عارفاً .

قال المصنف ، والشرح : ويبنى أن يكون واقع الفعل ، ورعاً رهاً .  
ويستحب أن يكون فقهما جيد الخط ، حراً . وإن كان عبداً حر  
فأثره : اتحاد الكتاب على سبيل الإباحة . على الصحيح من المذهب .  
قدمه في الفروع .

ويحتمل كلام المصنف هنا .  
واختار المصنف ، والشارح : أن ذلك مستحب  
وحرم به الرركشي

قوله ( وَلَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ ، وَلَا لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ ) وَيَحْكُمُ  
بَيْنَهُمْ بِمَقْصُودِ خُلَفَائِهِ )

حكمه نفسه : لا يجوز ولا يصح ولا راع  
وحكمه من لا تقبل شهادته له . لا يجوز أيضاً ولا يعد على الصحيح من  
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب  
وحكام اقمى ع من حكام  
وجزم به في الوحيد ، وغيره  
وقدمه في الفروع ، وغيره  
وقال أبو بكر : يجوز له ذلك

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ذكرها في نهج  
وقيل يجوز من والديه وولده وما هو سعيد  
وطبق في المحرر هو حكمه من لا تقبل شهادته له وجهين .

فواحد

الأول : حكمه بيده . على قول أبي بكر . قاله في الترتيب  
وقيل . وعلى قول غيره نص



قال في الرعاية : فإن صار وصي اليتم حاكماً : حكم له بشروطه  
وقيل : لا .

الثانية : محور أن يستحب والده وولده ، كحكمه لغيره شهادتهما  
ذكره أبو الخطاب ، وإن الراعي ، وأبو لوط .

وراد إذا لم يتعلق عليهما من ذلك شيء . ولم يوجب له قبول شهادتهما  
درجة ، ولم يثبت بطريق التركة

وقيل ليس له استعلاهما

قال في الرعاية ، قلت : إن جازت شهادته لهما وركبتهما : حار ، ولا فلا .

الثالثة : ليس له الحكم على عدوه . قولاً واحداً . وله أن يعنى عليه  
على الصحيح من المذهب

وقيل : ليس له ذلك كما تقدم في أحكام يعنى

الرابعة : قوله ( فَإِنْ حَصَرَ حَصْنُهُ نَظَرَ بَيْنَهُمَا ) بلا نزاع

فإن كان حبس لتملئ السنة ، فعدده مبني على حسبه في ذلك

قال في الفروع : ويتوجه إعادته

وقال في الرعاية : تعاد إن كان الأول حكمه مع أنه ذكر أن إطلاق

المحبوس حكمه

قال في الفروع : ويوجه أنه كف عنه ، وإن منه تقدر مدة حسبه ونحوه

قال ويراد إن لم يتم . وإن تحسبه وبصلاته ، ولا فدية . وإدنه حكم

رمع الخلاف . كما ترى

قوله ( فَإِنْ كَانَ حُبْسٌ فِي تَهْمَةٍ ، أَوْ أَقْتِيَاتٍ عَلَى انْقَاصِي قَبْلَهُ : حَتَّى

سَيِّئُهُ )

وجرمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمقى ، والشرح ،  
والوحيير ، وشرح ابن مسعود ، وغيرهم

قال المصنف ، والشارح : لأن المقصود بحصة التاديب وقد حصل

وقال ابن مسعود : لأن عقابه في الحسن ظم

قلت : في هذا نظر

وقال في المحرر ، وغيره : وإن حصة تعديراً أو نهية - حلاله ، أو عقابه بقدر

ما يرى

وكذا قال في العروة ، وغيره

قلت : وهو الصواب

وأعله مراد من أطلق

وتعابيل الشارح بذل عليه

قوله ( فَإِنْ لَمْ يَخْضَرْ لَهُ حَصْمٌ ، وقال حُبَسَتْ طُلَمًا ، ولا حق

عَلَى ، ولا خَصْمَ لِي ، نادى بذلك ثلاثاً فَإِنْ خَصِرَ لَهُ حَصْمٌ ، وَإِلَّا أَخَذَتْهُ

وَوَخَّلَى سَبِيلَهُ )

وكذا قال في الوحيير ، ومتشعب الأدمي ، والعلم ، والحدوى ، وغيرهم .

وأقره الشارح ، وابن منبجاً على ذلك .

وقال في الهداية ، والمذهب ، والمحرر ، والعروة ، وغيرهم : يودي بذلك

ولم يذكره « ثلاثاً »

قلت : يحتمل أن مراد من قيد « ثلاث » أنه يشترط بذلك ، ويظهر له عريم

إن كان ، في القالب

ومراد من لم يقيد ، أنه ينادى عليه حتى يطلب على الظن أنه ليس له عريم .

ويحصل ذلك في القالب في ثلاث .

فيكون المعنى في الحقيقة واحداً وكلامهم متفق  
لكن حكى في «رعاشين القولين» وقدم عدم التقييد بالثلاث  
قطاهره: التناقض بينهما .

### قوام

الأولى لو كان حصصه عائناً: أبقاه حتى يبعث إليه على الصحيح من  
المذهب .

قدمه في الفروع ، والرعايتين

وقيل : يحل سبيله ، كما لو جهل مكانه ، أو تأخر فلا عذر

قلت : وهو ضعيف

وقال في الفروع : والأولى أن لا يظنه إلا تكفيل

واحتاره في الرعايتين .

قلت : وهو عين المصواب إذا قضا . طلق

الثانية : لو حسن قيمة كلب ، أو حمى دمي فقيل : يحل سبيله

وقدمه في الزعابة السكرى

وقال : إن صدقه عريته

واحتاره القاصي ، وغيره

وقدمه الشارح

وهو ظاهر ما قدمه في المعنى

وقيل : يبقى

وأطلقهما في الفروع .

وقيل : يقف ليصطلحا على شيء .

وحرم في الفصول : أنه يرجع إلى رأي الحاكم الجديد .

الثالثة : إطلاق الحاكم المحموس من الحبس أو غيره : حكم .

حرم به في الرعدة ، والعروج .

وكذا أمره بإقامة نبيذ .

ذكره في الأحكام السلطانية في المحتسب

وتقدم في « باب الصلح » أن إذنه في ميزاب وبناء وغيره : يمنع العيان .

لأنه كاذن الجميع .

ومن مع ، فإنه ليس له عهده أن يأذن لا لأن إذنه لا يرفع الخلاف .

ولهذا يرجع بيده في قص ، دس وعفة وغير ذلك ولا يصح بإذنه في التفتة على

أقبط وغيره لا خلاف ، وإن ضمن لعمده .

وهذا إذن الحاكم في أمر محض فيه كاف لا خلاف

وسبق كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن الحاكم ليس هو القاسم ، وإنما

يأذن له ويحكم له . فحق أدن أو حكم لأحد باستحقاق عقد أو فسخ ، فقد أو

فسخ : لم يخرج من ذلك إلى حكم بصدقه ، لا يرجع حكم له عهد هو أو فسخ

فهو عهد ، وهل فعله حكم ؟ فيه الخلاف مشهور انتهى .

وقال في الرعاية : وإن نبت عنه قود ريد « أمر بقتله ، وه نقل « حكمت به »

أو أمر رب الدين الثابت أن يأخذ من مال المدين . ونقل « حكمت به »

احتل وحبس ، وكذا حسه وإذنه في القتل وأحد الدين انتهى

الرابعة فعله حكم

قاله في العروج ، وغيره .

وقد ذكر الأصحاب في حق الأئمة أن حتم الإمام لا يجوز نفسه ، كما

لا يجوز قص حكمه

ودكروا - خلاف المصنف - أن ضرب ونحوه يجوز دون واحتجوا

بنصه - عليه أصل الصلاة والسلام - « ورب الناس رضى لله عنه

وقال المصنف في المعنى ، وغيره في « بيع ما فتح عنوة » إن باعة الإمام لمصلحة  
رأها : صحيح . لأن أصل الإمام حكمكم الحاكم  
وقال في المعنى أيضاً : لاشقة قبها ، إلا أن يحكم سببها حاكم ، أو يعمله الإمام  
أو نائبه .

وقال في المعنى أيضاً : إن تركها لافسدة وقتها . وإن ما فعله الآئمة ليس  
لأحد نفسه

واحتار أبو الخطاب رواية أن الكاوة لا يملك مال مسلم بالقبور  
وقال : إنما منعه منه بعد القسمة لأن قسمة الإمام تجري مجرى الحكم .  
انتهى

وفضله حكم ، كغزوهم بقيمة ، وشراء عينة ، وعقد نكاح بلا ولي .  
ودكره المصنف في عقد النكاح بلا ولي ، وغيره  
ودكره الشيخ تقي الدين رحمه الله أصح الوحيين .

وذكر الأذخري - فيمن أقر لزيد ، فلا يصدق . وقد : إن هذه الحاكم  
ثم ادعاه المهر - لم يصح . لأن فصل الحاكم عملة الحكم برؤا ملكه عنه .  
ودكر الأصحاب في القسمة المطلقة المسببة أن فرقة الحاكم لحكمه لا سبيل  
إلى نقضه .

وقال القاضي في التمليق ، والمحد في المحرر : فله حكم إن حكم به هو ، أو  
غيره ، وفقاً ، كعتيابه

فإذا قل « حكمت بصحته » عد حكمه فادق الآئمة . قاله الشيخ تقي الدين  
رحمه الله .

وقال ابن القيم في أعلام الموقعين : فتب الحاكم لنفسه حكماً منه . فلو حكم  
غيره سير ما أفتى : لم يكن نقضاً لحكمه ، ولا هي كالحكم . ولهذا يجوز أن يفتى  
للمعاصر والعائب ، ومن يجوز حكمه له ومن لا يجوز . انتهى .

وقال في المستوعب : حكمة طرم مأخذ ثلاثة أعضا « أزمثك » أو « قصبت  
له عليك » أو « أخرج إليه منه » وإفراره بيس حكمه

الخامسة : قوله « ثُمَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْإِيْتَامِ وَالْمَجَانِينِ وَالْوُقُوفِ » .

بلا نزاع . وكذا الوصايا .

فبعد لأول وصيته لم يمتد له ، لأن الطاهر معرفة أهليه لكن براعيه  
قال في الفروع : فدل أن إثبات حصة - كعدالة وجرح وأهلية وصيه وغيرها -  
حكم حلالا ثالث رحمه الله ، بقوله حاكم حلالا ثالث وأن له إثبات حلاله  
وقد ذكر الأصحاب : أنه إذا كان من مقتى الشاهد : يعمل سله في عدالته ،  
أو بحكم

وقال في الرعائين هنا : وينظر في أموال اليتام

أدى الرعية الكبرى . وكان صالة وانطة ، حتى الإس ومحوها انتهى .  
وقد ذكر الأصحاب - منهم - انصاف في هذا الكتاب في أواخر الباب  
الذي بعده - إذا ادعى أن أمه مات عنه وعن أخ له عتف وله مال في دمة  
فلا ، أو دين عليه . وثبت ذلك أنه يأخذ مال العتف . على الصحيح من  
المذهب . ويدفع إلى الأخ الحاضر نصيبه

وتقدم في « مات ميراث المفقود » أن الشيع ينق الدين رحمه الله قال . إذا  
حصل لأسير من وقت دى . تسله ، وحفظه وكيله ومن يتقل إليه حميه .

واقصر عليه في الفروع

السادسة . من كان من أمه الحاكم بالأطفال ، أو الوصايا التي لأوصى لها .  
ومحوه بحاله : أقره لأن الذي فيه ولاد ومن مقتى : عرله . وصير إلى الصبيغ  
أصيناً .

وجرمه في المعنى ، والشرح ، وغيره .

وقدمه في المروع ، وغيره .

قال في المروع : ويتوجه أسأ مسألة الثاني .

وحمل في الترغيب أسماء الأفعال كمانه في الخلاف ، وأنه يضم إلى موسى فاسق أو ضيف أميناً . وله إبداله .

نيس : ظاهر قوله ﴿ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي حَالِ الْقَاصِي قَبْلَهُ ﴾ .

وحوب النظر في أحكام من قبله . لأنه عطفه على النظر في أمر الأتام والمجاهدين والوقوف .

وتابع في ذلك صاحب الهداية فيها وغيره

وهو ظاهر الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعاية المكبرى

وقيل : له الطري في ذلك من غير وحوب وهو المذهب

قال في المروع : وله - في الأصح - الطري في حال من قبله .

قال الزركشي : وقوة كلام الخرفي تقتضي : أنه لا يجب عليه تباع قضايها من قبله وهو ظاهر المحرر

وقدمه الزركشي .

وجزم به في الشرح

وقيل : ليس له النظر في حال من قبله البتة .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ يَمُنُّ بِصَنْعِ الْقَضَاءِ : لَمْ يَنْقُضْ مِنْ أَحْكَامِهِ ،

إِلَّا مَا خَالَفَ نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ ﴾ .

كقتل المسلم بالكافر ، نص عليه ، فيلزمه نفسه نص عليه

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب أنه ينقص حكمه إذا خالف سنة ،

سواء كانت متواترة أو آحاداً . وعليه جماهير الأصحاب

وحزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في القروع ، وغيره .

وقيل : لا ينقص حكمه إذا خالف سنة غير متواترة .

قوله ﴿ أَوْ إِجْمَاعًا ﴾

الإجماع إجماع : إجماع قطعي ، وإجماع ظني

فإذا خالف حكمه إجماعاً قطعياً ، ينقص حكمه قطعاً

وإن لم يكن قطعياً ، لم ينقص على الصحيح من المذهب

قدمه في الرعاية الكبرى ، وقروع .

وقيل : ينقص

وهو ظاهر كلام المصنف ههنا ، وكلام الوجيز ، والشرح ، وغيرهم من

الأصحاب

غيره : صرح المصنف : أنه لا ينقص الحكم إذا خالف القياس . وهو صحيح .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه حميد لأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقيل : ينقص إذا خالف قياساً حلياً ، وفقاً لما ذكره الشافعي رحمه الله .

واحتاره في الرعايتين .

وقال : أو خالف حكم غيره قبله .

قال : وكذا ينقص من حكم نفسه ، وحكم من قبله .

وقيل : إن خالف قياساً ، أو سنة ، أو إجماعاً في حقوق الله تعالى - كطلاق

ومتنق - نقصه .

وإن كان في حق آدمي : لم ينقصه إلا بطلب ربه .

وحزم به في المجرى ، والمضى ، والشرح .

فائدة : لو حكم بشاهد ويمين : لم ينقص .



وذكره القرافي إجماعاً .

وينقص حكمه بما لم يستقدمه ، وقاطب الأئمة الأربعة .

وحكماء القرافي أيضاً إجماعاً .

وقال في الإرشاد : وهل ينقص معالجة قول صاحب ! يتوجه نقضه إن

جبل حجة كالنص ، وإلا فلا .

قال في القاعدة الثامنة والستين . لو حكم في مسألة - مختلف فيها - بما يرى

أن الحق في غيره : أثم وعصى بذلك . ولم ينقص حكمه ، إلا أن يكون مخالفاً لنص

صريح . ذكره ابن أبي موسى .

وقال السامري : ينقص حكمه

نقل من الحكم : إن أحد قول صحابي ، وأحد آخر قول تابعي فهذا يرد

حكمه لأنه حكم عمود وأول الخطأ

ونقص أو طالب . فاما إذا أخطأ بلا تأويل ، فبيده . ويطلب صاحبه حتى

يرده فيقص بحق

قوله ( وَإِنْ كَانَ تَمَنَّى لَا يَصْلُحُ : نَقْضُ أَحْكَامِهِ ) .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

نقل عبد الله : إن لم يكن عدلاً ، لم يجر حكمه .

وحرمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، ومستحب الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والشرح ، والسطم ، والحاوي الصغير ، والفروع وغيرهم .

قال في تجميع الفتاوى : هذا الأشهر

وبحتمل أن لا ينقص الصواب منها

واستاره لمصنف ، ومن عدوس في ذكره ، والشيخ تقي الدين رحمه الله

وغيرهم

وحرمه في الوحي ، والنور

وقدمه في الترمب

وهو ظاهر كلام الحرقى ، وأبى مكر ، وأبى عقيل ، وابن النسا ، حيث أطلق :  
أنه لا ينقص من الحكم إلا ما حالف كتابه أو سنة أو إجماع .

قلت : وهو الصواب

وعليه عمل الناس من مدد

ولا يسع الناس غيره .

وهو قول أبي حنيفة ، ومالك رحمهما الله .

وأما إذا حلفت الصواب : فإنها تنقص بلا راع .

قال في الرعاية : ولو ساع بها الاحتياط .

فأمرنا

إمراهما : حكمه ما شئ ، حكم بلارمه

ذكره الأصحاب في المنقود

قال في الفروع : ويتوجه وجه

بعضي : أن الحكم بالشئ لا يكون حكماً بلارمه

وقال في الانتصار - ولمان عبد ، في إعادة فاسق - شهادته لا تقبل لأن

رده لما حكم بالرد فصوله نفس له فلا يجوز بحلاف رد صبي وعد ، بإفشاء قولها

وقال في الانتصار أيضاً - في شهادة في نكاح - لو قبلت لم يكن قضا

للأول . فإن سبب الأول المسق ، ورد طاهراً ، تقوى سائر شهادته .

وإذا تغيرت صحة الواقعة فتغير القضا بها : لم تكن قصاً للقضا الأول ، بل

ردت لانتها . لأنه صار خصماً فيه فكأنه شهد لنفسه ، أو لولي

وقال في المعنى : رد شهادة المسق واحتجاده فصوله نفس له .

وقال الإمام أحمد - رحمه الله - في رد عبد لأن الحكم قد مضى ، ولحققة

في قضية واحدة نفس مع العلم

وإن حكم سنة حرج ، أو حمل عنه سنة داخل : لم يفتقر لأن الأصل جريه على المدل والصحة .

ذكره المصنف في المعنى في آخر فصول « من ادعى شيئاً في يد غيره »

قال في الفروع : وتوجه وجهه ، بمعنى تنقصة

الثانية : ثبوت الشيء عند الحاكم ليس حكماً به ، على ما ذكرناه في صفة السجل

وفي كتاب القاضي على ما يأتي

وكلام القاضي هناك يخالفه

قال ذلك في الفروع .

وقد دل كلامه في الفروع - في « ب كتاب القاضي إلى القاضي » - أن في

الثبوت خلافاً : هل هو حكم أم لا ؟ بقوله في أوّل الباب : « من حكم المالكي -

لا خلاف في العمل « لخط - فحصلت بعبارة - وإن لم يحكم المالكي ، بل قال

« ثبت كذا » - فكذلك لأن الثبوت عند المالكي حكم

نعم إن رأى الحسبي الثبوت حكماً - بعبارة - وإلا فالخلافاً

ويأتي في آخر الباب القى فيه : هل تنبذ الحاكم حكم ، أم لا ؟

قوله ( وإذا استمده أحد على خصم له : أخصره )

بمعنى يلزمه إحضاره .

وهذا المذهب

وعليه جماهير الأصحاب

قال في الهداية : هذا اختيار عامة شيوخنا

قال في الخلاصة . وهو الأصح

قال الناظم : وهو الأقوى

قال ابن منافع في شرحه : وهو المذهب .

واختاره أبو بكر ، والمصنف ، والشرح ، وغيرهم .

وحزم به في الوجيز ، ومتنعب الأدي .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وعنه : لا يحضره حتى يعلم أن لما ادعاه أصلا

وقدمه في الحاوي

وهو طاهر ما قدمه في الرعاية المصرية .

وصححه في العلم

وأطبقه في الهدية ، والمذهب ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والمحزر .

فلو كان له ادعاء أصلا ، بأن كان بينهما معاملة : أحصره .

وفي اعتبار تحرير الدعوى قلقت قبل إحصائه وجهان

وأطلقهما في المحرز ، والرعاية الكبرى .

قل في الفروع : ومن استنداه على حصص في اللد : لزمه إحصائه .

وقيل : إن حرر دعواه .

وقال في المحرز : ومن استنداه على حصص حاصري اللد : أحصره . لكن

في اعتبار تحرير الدعوى وجهان .

فطاهر كلام صاحب المحرز ، والفروع : أن الملتين مسألة واحدة

وجلا الخلاف فيها وجهين .

وحكي صاحب الهداية ، والمذهب ، والمصنف ، وغيرهم : هل يشترط في

حضور الخصم أن يعلم أن لما ادعاه التاكي أصلا أم لا ؟

ولم يذكر تحرير الدعوى .

فالظاهر : أن هذه مسألة وهذه مسألة

بمعنى القول بأنه يشترط أن يعلم أن لما ادعاه أصلا : يحصره . لكن في اعتبار

تحرير الدعوى قبل إحصائه الوجهين

ودكرهما في الرعاية الكبرى مسألتين .  
فقال . وإن ادعى على حاضر في البلد ، فهل له أن يحصره قبل أن يعلم أن  
بينهما معاملة فيها ادعاء ؟ على روايتين .

وإن كان بينهما معاملة : أحصره ، أو وكله  
في اعتبار تحرير الدعوى لذلك قبل إحضاره : وجهان . انتهى  
وهو الصواب .

ودكر في الرعاية الصغرى ، والحاقوى الصغير . المسألة الثانية طريقة

### فأمرنا

أمرهما : لا بدى حاكم في مثل مالا تنفعه المنة على الصحيح من المذهب  
وقال في عبور المسائل . ولا ينبغي لحاكم أن يسع شكية أحد إلا ومعه  
خصمه . هكذا ورد من النبي صلى الله عليه وسلم  
الثانية : متى لم يحصره ، لم يرخص له في تحلفه . وإلا أعلم به الوالي . ومتى  
حصره ، فلا تأذ به ، براه

نهي . والمصنف هنا وغيره . إذ استمداء على حاضر في البلد  
أما إن كان المدعى عليه غائبا . فيتى في كلام المصنف في أول الفصل الثالث  
من الباب الآتي بعد هذا

وكذا إذا كان غائبا عن المجلس . ويأتى هناك أمرا .

قوله ( وإن استمداه على القاصي قبله : سأله عما يدعيه ؟ فإن قال :  
لى عليه دين من معاملة ، أو رشوة راسله فإن اعترف بذلك :  
أمره بالخروج منه وإن أنكره ، وقال : إنما يريد بذلك تبديلي .  
فإن عرف لما ادعاه أصلا : أحصره وإلا فمن يحضره ؟ على  
روايتين )

معنى ، وإن لم يعرف لنا دعاء أصلاً  
واعلم أنه إذا ادعى على القاضى المعروف بالصحيح من المذهب : أنه يعتبر  
تحرير الدعوى في حقه

جزم به في المحرر ، والوجيز ، والرعايتين .  
قال في الفروع : ويستترحم برها في حاكم معروف في الأصح  
وقيل : هو كغيره  
قال في الشرح : وإن ادعى عليه المحرر في الحكم ، وكان للمدعى بينة .  
أحصره وحكم بالينة

وإن لم يكن معه بينة ، ففي إحصاره وجهان . انتهى .  
وعنه : متى حدث الدعوى عرفاً - لم يحصره حتى يجردها ، ويبين أصلها .  
ورادى المحرر - في هذه الرواية - فقال : وعنه كل من يحشى بإحصاره انتداله  
إذا حدث الدعوى عليه في العرف - لم يحصره ، حتى يجرده ويبين أصلها  
وعنه : متى تبين ، أحصره ، وإلا فلا .

تفسير : لا بد من مراسلته قبل إحصاره على كل قول على الصحيح من  
المذهب .

سحبه في تصحيح المحرر .  
قال في الفروع : وراسله في الأصح  
قال ابن منبغا في شرحه : ومراسلته أظهر  
قال الدظم ، وراسل في الأقوى  
وحرم به كثير من الأصحاب منهم : صاحب الوجيز .  
وقدمه في الرعاة الكثرى  
وقيل : يحصره من غير مراسلة .  
وهو رواية في الرعاة

وهو ظاهر كلام المصنف في المضي . فإنه لم يذكر المراسلة  
بل قال : **ب** : بذكر المستطد : أنه يدعى عليه خطاً من دين ، أو عصب :  
أعداء عليه ، كغير القاضى .

وأصلهم في الحرر ، والرعاية الصغرى ، والحدوى الصغرى .  
قوله **﴿** فَإِنْ قَالَ : حَكَمَ عَلَى شَهَادَةِ فَاسِقَيْنِ ، فَأَنْكَرَ قَالِقُولُ  
قَوْلِهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ **﴾** .  
وهو المذهب

حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوع ، والخلاصة ، والمضى ، والحرر ،  
والشرح ، وشرح ابن مبيد ، والرعاية ، والحدوى ، والوجيز ، وغيرهم  
وقيل : لا يقبل قوله إلا بيمينته .

فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : تخصيص الحاكم المعروف بتحرير  
الدعوى في حقه : لا معنى له . فإن الحقيقة ونحوه في مصاه . وكذلك العالم الكبير  
والشيخ التبوع .

قلت : وهذا عين الصواب  
وكلامهم لا يختلف ذلك والتعليل يدل على ذلك .  
وقد قال في الرعاية الكبرى : وكذلك الخلاف والحكم في كل من حيف  
تبدله ، ونقص حرمة بإحصائه . إذا عدت الدعوى عليه عرفاً  
قال : كسوق ادعى : أنه تزوج بنت سلطان كبير ، أو استأجره لخدمته .  
ونقدم . أن ذلك رواية عن الإمام أحمد رحمه الله

قال في الخلاصة : بعد أن ذكر حكم الدعوى المعروف . وكذلك دعو لا قدر .  
قوله **﴿** وَإِنْ قَالَ الْحَاكِمُ الْمَعْرُوفُ : كُنْتُ حَكَمْتُ فِي وَلَا يَتِي  
لملان تحقق : قبل **﴾** .

هذا المذهب . سواء ذكر مستنده ، أولا .  
 جرم به القاصي في جاسه ، وأبو الخطاب في حلاله الكبير والصغير ،  
 وابن عقيل في تذكره ، وصاحب الوحي ، وغيرهم .  
 واحتاره الخرق ، والمصنف ، والشارح .  
 قال في تحريد الصبغة : وكذا يقبل بعد عرقه في الأظهر .  
 وقدمه في المحرر ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والملاحه ،  
 والراغبين ، والمحاوي ، والفروع ، وغيرهم .  
 وهو من مفردات المذهب .  
 وقيد في الفروع بالعدل . وهو أولى .  
 وأطلق أكثرهم .  
 ويحتمل أن لا يقبل . وهو لأبي الخطاب .  
 قال المصنف : وقول القاضى في فروع هذه المسألة : يفتضى أن لا يقبل قوله  
 هنا

على هذا الاحتمال : هو كالشاهد .  
 قال في المحرر : ويحتمل أن لا يقبل إلا على وجه الشهادة إذا كان عن إقرار  
 وقال في الرعاة : ويحتمل رده ، إلا إذا استشهد مع عدل آخر عدل حاكم  
 غيره : أن حاكما حكما ، أو أنه حكم حاكم حاكمكم ولم يذكر نفسه ثم  
 حكى احتمال المحرر قولا انتهى  
 وقيل : ليس هو كشاهد  
 وحرم به في الوصف فلا بد من شاهدين سواء  
 وفي كلام المصنف : إذا أخبر الحاكم في حال ولايته أنه حكم بعلان  
 فكذا ، في آخر الباب الآتى من هذا  
 وهو قوله : وإن ادعى إنسان . أن الحاكم حكم له ، فصدقه : قبل قول الحاكم



على المذهب : من شرط قبول قوله : أن لا يتهم .

ذكره أبو الخطاب ، وغيره . نقله الركني

نقيب : قال القاضي محمد الدين : قول قوله مقيد بما إذا لم يشتغل على إطلاق  
حكم حاكم آخر . فلو حكم حنفي رجوع واقف على نفسه . فأحرم حاكم حنبلي :  
أيه كان حكم قبل حكم الحنفي لصحة الوقف المذكور : لا يقبل .

نقله القاضي محمد الدين في حواشي الفروع وقال : هذا نقيض حسن  
يبنى اعتياده .

وقال القاضي محمد الدين : ومقتضى إطلاق الفقهاء : قبول قوله .

لوكنت المادة تحيل أحكامه وصطلها شهود ، ولو قيد ذلك بما إذا لم  
يكن عادة : كان منتهياً . لوقوع اربنة ، لخالفته المادة . انتهى  
فت : ليس الأمر كذلك بل يرجع إلى صحة الحكم  
وبدل عليه ما قاله أبو الخطاب وغيره على ما تقدم

### قوائم

الأولى قال الشيخ بن الدين - رحمه الله - من - كتبه في غير عمله ، أو بعد  
عمله . كونه

وثاني ذلك أحسن

الثاني طبرستان إحصاء الحكم في حال تولية والعزل أمير محمد ، أمين  
الصدقة ، وطبر لوقف

قاله الشيخ بن الدين رحمه الله

واقصر عليه في الفروع .

قال في الانتصار : كل من صح منه إثبات أمر صح إقراره به

الثالثة : لو أحترق حاكم آخر بحكم أو ثبوت في عملها : عمل به في عيبة الخير  
على الصحيح من المذهب .

وقدمه في القروع .

وقال في ارباعية : عمل به مع عيبة الخير عن المجلس

الرافعة : يقلل حر الحاكم لما حكم آخر في غير عملها ، وفي عمل أحدهما .

على الصحيح من المذهب

وهو ظاهر كلام الخرق .

واحتاره ابن حديد

وصححه في النظم .

قال الزركشي : وإليه ميل أبي محمد .

وقدمه في الشرح ، والقروع ، وأن درين ، والزرركشي

وعند القاسمي لا يقلل في ذلك كله إلا أن يحرق في عمله حاكما في غير عمله ،

فيحرق به إذا بلغ عمله . وحاز حكمه بطله

وقدمه في المحرر ، والرافعة

وحزم به في الوحيز ، والمنور ، والترغيب .

ثم قال : وإن كان في ولاية الخير : فوجبان

وفيها أيضا ، إذ قل . سمعت البيه طاحكم ، لا فائدة له مع حياة البيه . بل

عند الصخر عنها

على قول القاسمي ، ومن ناسه : يعرف بين هذه المسألة ، وبين ما إذا قل

الحاكم بعدول ه كمت حكمت في ولايتي لللال نكده أنه يقلل هناك . ولا

يعمل هذا

فقال الزركشي : وكل الفرق يحصل من الصخر ترقى قول قول المعروف ،

مخلاف هذا

قوله « وَإِنْ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ غَيْرَ بَرَّةٍ : لَمْ يَحْصِرْهَا . وَأَمْرَهَا  
بِالتَّوَكُّلِ »

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وقطع به الأكثرون

وأطلق ابن شهاب وغيره : إحصارها : لأن حق آدمي مباح على الشئ والصيق  
ولأن معها أمين الحاكم فلا يحصل منه حيلة المحور والمدة بسيرة ، كسرها  
من محلة إلى محلة . ولأنها لم تشي . هي : إنا أنشئ بها

واحتار أبو الخطاب : إن تعدد حصول الحق بدون إحصارها : أحصرها

ودكر القاضي : أن الحاكم يفت من يقضى بينها وبين حصنها

فروا

القول : لا يعتبر لامرأة بررة في حضورها محرم . نص عليه

وجزم به الأصحاب

وعبرها : توكل ، كما تقدم

وأطلق في الانتصار : النص في المرأة واحتار إن تصدر الحق بدون

حضورها . كما تقدم .

الثانية : « البرزة » هي التي تبرز لحوائجها

وهي المصنف ، والزرع ، والناظر ، وصاحب الدرع ، وغيره

وقال في اللطع . هي السكة التي لا تمتنع احتجاب الشوا

و « المحذرة » محلا

وقال في الترغيب : إن خرجت امرأة والزيارات ولم تسكن ، فهي محذرة .

الثالثة : لم يمس بذكر كل المحذرة

قوله « وَإِنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ فِي مَوْضِعٍ لَا حَاكِمَ فِيهِ :

كُتِبَ إِلَى ثِقَاتٍ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْجِعِ ، لِيَتَوَسَّطُوا بَيْنَهُمَا . فَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا ، قِيلَ لِلْخَصَمِ : حَقِّقْ مَا تَدَّعِيهِ . ثُمَّ يُحْضَرُ ، وَإِنْ بَعْدَتْ الْمَسَافَةُ .

وهذا الذهب

وحرم به في المحرر ، والعظم ، والوحيز ، والمور ، ويستحب الأدي ، وشرح ابن منجا ، والهداية ، والذهب ، والخلاصة ، والمتنوع .

وقدمه في المسمى ، والترح - ونصراه - والفروع ، والراغبين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم

وقيل : يحصره من مسافة قصر فأقل

وقيل : لا يحصره إلا إذا كان لدون مسافة القصر .

وعنه . لدون يوم

حرم به في التبصرة ، وراد : بلا مؤنة ولا مشقة

قال الرزكشي ، وقيل : إن جاء وعاد في يوم أحصر ، ولو قبل تحرير

الدعوى

وقال في الترغيب : لا يحصره مع البعد حتى تتحرر دعواه

وفي الترغيب أيضاً : توقف إحصره على سماع البينة إذا كانت ، لا يقصى

فيه ، لا يَكُول

فإن ورد ذكر بعض أصحاب ، لا يحصره مع البعد ، حتى يصح عبده مدعيه

وحرم به في التبصرة

نبيه : محل هذا إذا كان السائب في محل ولايته

فائدتان

إمامهما : لو ادعى قتله شهادة ، لم تسمع دعواه ، ولم يُعَدَّ عليه ، ولم يخلف  
عند الأصحاب .

خلافاً للشيخ تقي الدين رحمه الله في ذلك .

قال وهو ظاهر نقل صاح ، وحسن

ودل : لو قال « أنا أعصها ولا أؤذيها » ، فظاهر .

ولو سأل لزمه ما ادعى به من فعل . كتابها موجب لصيان ما تلف . ولا

يهد ، كما يضمن في ترك لإحشاء الواجب

الثاني : لو طلبه حصصه ، أو حاكم به حصصه بحسب الحكم : لزمه الخصور .

حيث يلزم إحصاءه بطلبه منه

## باب طريق الحكم وصفته

قوله « إذا جلس إليه خصمان ، فله أن يقول : من المدعى منكما ؟ وله أن يسكت حتى يتبدئا »

الصحيح من المذهب أنه يدعى به الخصم أن له أن يقول « من المدعى منكما ؟ » وعليه جماهير الأصحاب

قال في الفروع : وله أن يسكت حتى يبدأ ولأنهم أن يقول : أيها المدعى ؟

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، ومنوع ، وخلاصة ، والدية ، والحرر ، والطم ، والرعية ، والحدوى ، والنجير ، والسيور ، ومنع لأدنى ، وبذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقيل : لا يقوله حتى يبدأ بأحد

فإن سكنا ، أو سكنت الحاكم . قال القاسم على رأس القاضي « من المدعى منكما ؟ »

فأمرنا

الأولى : لا يقول « من ولا القاسم على رأس لأحدهما » تسكلم « لأن في إفراجه بذلك تفصيلاً له وتركاً للإصاف

الثانية : لو بدأ أحدهم قاضي ، قال خصمه « أن مدعى » لم تنعت إليه ويقال له « أحب عن دعوى ، ثم دع بما شئت »

قوله « وإن ادعى معاً : قدّم أحدهما » (قرعة)

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الشيخ : قياس المذهب : أن يقرع بينهما .

وحرمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والمصلحة ، ولوحير  
والمنور ، ومتحدث الأدمى ، وغيرهم  
وقدمه في المحرر ، والمعلم ، والرعائين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، ونحوه  
الصديقه ، وغيرهم

وقيل : يقدم الحاكم من شاء منهم

فالمربى

إبراهيم : لا تسمع الدعوى المقوية . على الصحيح من المذهب وعليه  
الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وقال : ومنهم من يصح ، واستدلوا

فت : الذي يطالب به استنبط من الشفعة فيما إذا ادعى الشفع على شخص  
أبه اشترى الشفع ، وقال : بل اتهمته « أو » ورثته « فإن القول قوله مع يمينه .  
فإن سئل عن اليمين ، أو قدمت الشفعة « أنه ينشر . « أنه أحده ودفع منه  
فإن قر « لا استخفه » قيل له . إما أن تقل ، وإما أن تبرئه . على أحد  
الوجه

وقطع ، مصنف هناك

هو ادعى الشفع عليه ذلك : - ع - وكانت شفعة ما دعوى المقوية  
ومثله في الشفعة أيضاً : لو أقر الدعي بالبيع ، وأسك اشترى - ومنه : نعم  
الشفعة - وكان الدعي مقرأ بنفس التمس من اشترى فإن التمس الذي في يد الشفع  
لا يدعيه أحد فيقال له اشترى : إما أن نقض ، وإما أن تبرئه . على أحد  
الوجه

وتقدم ذلك في كلام المصنف

وقال الأصحاب - ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله - : لو جاءه بالسلم قبل محله ، ولا ضرر في قبضه : لزمه ذلك .

فإن امتنع من القبض قيل له : إما أن تقبض حقت أو يبرئ منه

فإن أبى : وضع الأمر إلى الحاكم

على ما تقدم في باب السلم

وكذا في الكتابة .

فيستبطل من ذلك كله : صحة الدعوى المقلوبة

ثلاثة : لا يصح الدعوى والإسكار إلا من حذر التصرف .

وقد صرح به المصنف في أول « باب الدعوى » البيت « في قوله » ولا تصح

الدعوى والإسكار إلا من حذر التصرف » انتهى

وتصح الدعوى على السعي مع مؤخذه في حال محره له ، وبعد فك

محره . ويحلف إذا أسكر

قوله « ثُمَّ يَقُولُ لِلْخَصْمِ مَا تَقُولُ فيما ادعاه ؟ » .

هذا المذهب .

قال في المحرر ، وغيره : هذا أصح .

وحرم به في الهداية ، والخلاصة ، والوجيز ، والموسر ، ومستحب الأدمي ،

وتدكرة ابن عيادوس ، وغيرهم

وقدمه في المحرر ، والظم ، والراءيتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، والمسمى ،

والشرح - ونصراه .

ويحتمل أن لا يملك مؤله ، حتى يقول المدعى « وأسأل مؤله عن ذلك »

وفي المذهب ، والمستوعب : وجهان .

تنبيه : ظهر كلام المصنف ، وغيره : أن الدعوى تسمع في التلليل والكثير .

وهو كذلك . وعليه جماهير الأصحاب



وقدمه في الفروع .

وقال في التعريب : لا تسمع في مثل مالا تنتمه المنة ، ولا يطدى حاكم في مثل ذلك .

قوله ( فَإِنْ أَقْرَأَهُ : لَمْ يَحْكَمْ لَهُ ، حَتَّى يُطَالِبَهُ الْمُدْعَى بِالْحُكْمِ ) هذا الذهب .

قال في الفروع : ولا يحكم له إلا بسؤاله في الأصح .

وحرم به في الهداية ، والذهب ، والخلاصة ، والشفعة ، والمحرر ، والوحيه ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
قال المصنف : هكذا ذكره أصحابنا .

قال : ويحتمل أن لا يجوز له الحكم قبل مسألة المدعى . لأن العدل يدل على إرادته ذلك . فاكتمى بها ، كما اكتمى في مسألة المدعى عليه جواباً . ولأن كثيراً من الناس لا يعرف مطالبة الحاكم بذلك انتهى .  
ومال إليه في الكافي .

وقال في الفروع أيضاً : فإن أقر حكمه فله جماعة .

وقال في التعريب : إن أقر فضلت ولا تعترض إلى قوله « قضيت » في أحد الوجهين بخلاف قيام البينة لأنه يتعلق باجتهاده .

قال في الرعاية : وقبل يشتر الحق بإقراره وعلون حكمه .

فأمره : لو قل الحاكم للحصم « يستحق عليك كذا ؟ » قال « سم » ثمه .

ذكره في الوصح ، في قول المطلب للولي « أروحت ؟ » قال « سم » .

قوله ( وَإِنْ أُنْكِرَ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْمُدْعَى « أَقْرَضْتُهُ أَلْفًا »

أَوْ « بَيْتُهُ » فَيَقُولُ « مَا أَقْرَضَنِي ، وَلَا بَاعَنِي » أَوْ « مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ

مَا ادَّعَاهُ ، وَلَا شَيْئًا مِنْهُ » أَوْ « لَأَحِقُّ لَهُ عَلَيَّ » صَحَّ الْجَوَابُ .

مراده : ما لم يعترف بسبب الحق .

فلو اعترف بسبب الحق ، مثل ما لو ادعت من تعترف بأنها روحته : المهر .  
فقال « لا نستحق على شيناً » لم يصح الجواب . وبلرمة المهر ، إن لم يتم بينة  
بإسقاطه ، كجوابه في دعوى فرض اعترف به « لا يستحق على شيناً »  
ولهذا لو أقرت في مرضها « لا مهر لها عليه » لم يقل إلا سببة : أنها أحدثته  
قله مهنا .

قال في العروع : والمراد أو أنها أسقطته في الصحة . وهو كما قل .

#### فانظرنا

إبراهيم : لو قال المدعي دياراً « لا نستحق على حقة » فمدد ابن عقيل : أن  
هذا ليس بمحرم . لأنه لا يُكْتَنَق في دفع الدعوى إلا بسبب ، ولا يكتفى بالطاهر .  
ولهذا لو حلف « والله إن لصادق فيما ادعيت به عليه » أو حلف أنكسر « إنه  
لكاذب فيما ادعاه على » لم يقل .

وهند الشيخ نفق الدين رحمه الله : يعم الحيات ، وما لم ينصرج في لفظ حبة ،  
من باب الفخوى . إلا أن يقل : بمر حقيقة عروية .

وقد تقدم في اللعان وحسن : هل شرط قوله « فيما رميتها » ؟ .

الثانية : لو قال « في عينك مائة » فقل « نس لك على مائة » فلا بد أن  
يقول « ولا شيء مني » على الصحيح من المذهب ، كاليمين .

وقيل : لا يستمر

فعلى الأول : لو مكل عم دور امانة : حكم عليه بمائة إلا جرمأ

وإن قبل رد اليمين حسب ادعى على مادون المائة ، إذا لم يسد المائة إلى  
عقد . لسكون التمس لا يقع إلا مع ذكر اللفظ ليطبق الدعوى . ذكره في  
الترغيب .

وإن أجاب مشترط يستحق البيع بمحرد الإنكار « رجع على الدائم بالتمن »

وإن قال « هو ملكي اشتريته من فلان ، وهو ملكك » في الرجوع وجهان .  
وأطلقهما في الفروع .

وإن اشترع المبيع من يد مشتر يئنه ملك مطلق : رجع على الناع في ظاهر  
كلامهم

قاله في الفروع ، كما يرجع في يئنه ملك سابق .

وقال في التعريب : يحتمل عدى : أن لا يرجع لأن المصلحة تقتضي الزوال  
من وقته . لأن ما قبله غير مشهود به .

قال الأرحسى : ولو قال « لك على شيء » فقال « ليس لي عليك شيء » ،  
إنما لي عليك ألف درهم « لم تقبل منه دعوى «الألف» لأنه هاها سي «الشيء»  
ولو قال « لك على درهم » فقال « ليس لي عليك درهم ولا داتق ، إنما لي  
عليك ألف » قيل منه دعوى «الألف» لأن معنى يئنه : ليس حق هذا القدر .  
قال ولو قال « ليس لك على شيء » إلا درهم « صح ذلك .

ولو قال « ليس لك على عشرة » إلا خمسة « قبيل : لا يلزمه شيء » ،  
تتبعه باللفظ .

والصحيح : أنه يلزمه ما أنته . وهي خمسة لأن التقدير « ليس له على  
عشرة » لسر خمسة « ولأنه استند من البني فيكون إند

قوله « والمدعى أن يقول « لي يئنه » وإن لم يقل ، قال الخاكيم  
« ألك يئنه ؟ » .

وله قول ذلك قبل أن يقول المدعى « لي يئنه » فإن قل « لي يئنه » أمره  
بإحصائها .

ومصاه : إن شئت فأحصرها .

وهذا المذهب مطلقا .

وقدمه في الفروع .

قال في الهداية، والخلاصة، وغيرهما: وإن أسكر سأل المدعى «أنت بينة؟»  
وقال في المحرر: لا يقول الحاكم للمدعى «أنت بينة؟» إلا إذا لم يعرف أن  
هذا موضع البينة.

وحرم به في الوجز.

وقال في الرعاية الكبرى، والحاوي: فإن قال المدعى «لى بينة» وأحضرها:  
حكم بها وإن جهل أنه موضعها: قل له «أنت بينة؟» فإن قال «نعم» طلبها  
وحكم بها.

وكذا إن قال «إن كانت لك بينة فأحضرها إن شئت» ففعل.  
وقال في المستوعب، والمصنف: لا أمره بإحضارها. لأن ذلك حق له. فله أن  
يفعل ما يرى.

قوله «فإذا أحضرها» تنبيهها الحاكم.

بلا نزاع. لكن لا يألها الحاكم. على الصحيح من المذهب.

جزم به في المصنف، والشرح، والفروع.

وقال: ويتوجه وجه.

فأمره لا يقول الحاكم له «أشهد» وليس له أن يلقبها على الصحيح  
من المذهب.

وقال في المستوعب: ولا ينبغي ذلك.

وقال في الوجز: يكره ذلك، كتصميمها واتهمها.

وظاهر الكافي في التعنيف والاشهر: يحرم.

قوله «فإذا أحضرها: سمعها الحاكم» وحكم بها إذا سأله  
المدعى.

الصحيح من المذهب: أنه لا يحكم إلا بسؤال المدعى.

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الشرح ، وغيره .

وقدمه في الفروع .

وقيل : له الحكم قبل سؤاله .

وعى شبهة مما إذا أقر له على ما تقدم .

قائمة : إذا شهدت البينة : لم يحرم له ترديدها وبحكم في الحال على الصحيح

من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقال في الرعاية : إن ظن المصلح : أحر الحكم

وقال في الفصول : وأحسن له أمرهما بالمصلح ، وحره . فإن أيا : حكم .

وقال في المعنى ، والشرح : يقول له الحاكم « قد شهدا عليك . فإن كان قاذح

فبینه عندي » يعنى : يستحب ذلك .

ودكره غيرهما

ودكره في المذهب ، والمستوعب ، فيما إذا ارتب فيهما

قال في الفروع : فدل أن له الحكم مع الرنة .

قلت : الحكم مع الرينة : فيه طرأتين .

وقال في التعريب ، وغيره : لا يجوز لحكم صد ما يعلله ، بل شوق ومع

اللسن بأمر بالمصلح

فإن عجل لحكم قبل البيان : حرم ولم يصح

نفيه : مظهر قوله « يبدأ أحصاها جميعا الحاكم وحكم » أن الشبهة لا تنعم

قبل الدعوى .

وعلم أن الحق حق : حق لأدى معين ، وحق لله

فإن كان الحق لأدنى معين ، فالصحيح من المذهب : أنها لا تسع قبل الدعوى .

جزم به في المصنف ، والشرح .

ذكره في أثناء كتاب الشهادات .

وقدمه في الفروع .

وسمها القاضي في التليق ، وأبو الخطاب في الاختصار . والمصنف في المصنف :

إن لم يعلم به .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هو غريب .

وذكر الأصحاب : أنها تسع بالوكالة من غير حصر . وفيه منها .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : تسع ولو كان في اليد

وسواء القاصي ، وعبره - على حوار القضاء على العائث انتهى -

والوصية : مثل الوكالة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الوكالة لا تثبت أسببه - حق ، أو إقائه

وهو مما لا حق للدعي عليه فيه - فإن دفعه إلى الوكيل وإلى غيره سواء . ولهذا

لم يشترط فيها رضا .

وإن كان الحق لله تعالى - كالعبدات ، والحدود ، والصدقة ، والسكفارة - :

لم نصح به الدعوى ، بل ولا تسع .

وتسع البينة من غير تقديم دعوى . وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع ، وعبره

قال في التليق : شهادة الشهود دعوى .

قيل : للإمام أحمد رحمه الله - في بينة الزنا - تحتاج إلى مدع ؟ وقد ذكر حبر

أبى بكره رضى الله عنه<sup>(١)</sup> ، وقال : لم يكن مدح .

وقال في الرعاية : تصح دعوى حصة من كل مسلم مكلف رشيد في حق الله تعالى - كعدة ، وحد ، وردة ، وعنف واستيلاء ، وطلاق ، وكفارة - ومحو ذلك ، وبكل حق لأدمي غير معين ، وإن لم يطلبه مستحقه .  
وذكر أبو المعالي : لثائب الإمام مطالبة رب مال باطن تركاة ، إذا ظهر له تقصير .

وفيا أوجه من نذر وكفارة ومحوه : وجهان .

وقال القاضي في الخلاف - في ترك الركاة - : هي آكد . لأن للإمام أن يطالب بها ، بخلاف الكفارة والنذر .  
وقال في الانتصار : في حجبها على مجلس الركاة ، كالتأني ، إذا نيت وجوبها عليه ، لا الكفارة .

وقال في الترتيب : ما شمله حق الله والأدمي ، كسرقة . نسمع للدعوى في المال ، ويخلف منكر .

ولو عد إلى مسكه ، أو مسكه سرقه : لم نسمع . لنخص حق الله .  
وقال في السرقة : إن شهدت سرقة قبل الدعوى ، فصح الوجهين : لا نسمع ونسمع إن شهدت : أنه باعه فلان .  
وقال في المنع : كسرقة ورده بأمنه لمهرها : نسمع . ويقضى على ما كل حال .  
وقاله ابن عقيل ، وغيره .

فأمره . قيل بينة عتق ، ولو أنكر العبد . فله الميعون .

ودكره في النحر ، والتعصرة .

واقصر عليه في القروع .

(١) شهد هو وأثنان على المغير من شعبة بالزنى فتوا بالشهادة . وكان الرابع رياء . لم يثبت الشهادة فأبطل عمر شهادة أبي بكره ومن معه وخدم حد القذف .

نصيب : وكذا الحكم في أن الدعوى لا تصح ولا نسمع . ونسمع البيعة قبل  
الدعوى في كل حق لآدمي غير معين . كالوقوف على الفقراء ، أو على مسجده ،  
أو رباط ، أو وصية لأحدهما .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا عفو كذاب معترف على الناس ،  
والتكلم فيهم .

وتقدم في التحرير كلام الإمام أحمد رحمه الله ، والأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، في حفظ وقف وغيره بالثبات عن حصم  
مقدر . نسمع الدعوى والشهادة فيه بلا حصم

وهذا قد يدخل في كذب القاصي . وقائده : كفاءة الشهادة .

وهو مثل كذب القاصي إذا كان فيه ثبوت محض فإنه هناك يكون مدع  
فقط بلا مدعى عليه حاضر

لكن هما المدعى عليه متخوف . ويبدأ المدعى بطلب من القاصي سماع البيعة  
أو الإقرار ، كما يسمع ذلك شهود الدع . فيقول القاصي : « ثمت ذلك عندي ،  
بلا مدعى عليه »

قال : وقد ذكره قوم من من الفقهاء . فعليه طائفة من الفقهاء . فعليه طائفة  
من القضاة ، ولم يسمعها طوائف من الحنفية والشافعية والحنابلة . لأن القصد  
بالحكم فصل الخصومة .

ومن قال بالخصم المسعر : نصب الشر ، ثم قطعه

ودكر الشيخ تقي الدين رحمه الله ، ما ذكره القاصي - من احتيال الحنفية  
على سماع البيعة من غير وجود مدعى عليه - فإن بشرى المقر له بالبيع قد قص  
المبيع وسلم للمثمن فهو لا مدعى شئاً ، ولا مدعى عليه شيء . وإنما عرصه تثبيت  
الإقرار والعهدة . واقتصود سماع القاصي السنة . وحكمه توجب من غير وجود مدعى  
عليه ، ومن غير مدعى على أحد . لكن حوالة من حدوث حصم مستقل فيكون



هذا الثبوت حجة بمرارة الشهادة ، فإن لم يكن القاصي يسمع البينة ملا هذه الدعوى وإلا امتنع من سماعها مطلقا ، وعطل هذا المقصود الذي احتالوا له .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكلامه مفتى أنه هو لا يحتاج إلى هذا الاحتيال ، مع أن جماعت من القصة المتأخرين - من الشافعية والحنابلة - دخلوا مع الحنفية في ذلك ، وسموه « انقض المضر » .

قال : وأما على أصلنا الصحيح ، وأصل مالك رحمه الله : فإن أن سمع الدعوى على غير حصم مدعى ، فتثبت الحقوق بالشهادات على الشهادات ، كما ذكره من ذكره من أصحابنا

وإذا أن سمع الدعوى والبينة ملا حصم . كما ذكره طائفة من المالكية والشافعية

وهو مفتى كلام الإمام أحمد رحمه الله وأصحابنا في مواضع . لأنما سمع الدعوى والبينة على العائب والمتنع وكذا على الحضري والبدوي المصوم . فمع عدم خصم : أولى .

قال ، وقال أصحابنا : كتاب الحاكم كشهود الفرع قالوا : لأن المكتوب إليه يحكم بما قام مقامه غيره . لأن إعلام القاصي للقاضي قائم مقام الشاهدين

لجمعوا كل واحد من كتب الحاكم ، وشهود الفرع . فبما مقام غيره . وهو يدل عن شهود الأصل . وجعلوا كتاب القاصي كخطاه .

وإذ حصوه بالسكتب : لأن العدة تعدل الحاكين . وإلا فهو كما في محض واحد : كن محطة أحدهم . لا آخر أجمع من السكتب . وهو ذلك على أن الحاكم ثبتت عنده ما شهد به لم يحكم به . وإذ يعلم به كما آخر يحكم به ، كما يعلم الفرع شهادة الأصول .

قال : وهذا كله إما يصح إذا سمعت الدعوى والبينة في غير وجه خصم .  
 وهو يفيد : أن كل ما ثبت بالشهادة على الشهادة : يشته القاضى مكتناه .  
 قال : ولأن الناس هم حاجة إلى إثبات حقوقهم بإثبات القصة ، كإثباتها  
 بشهادة المروء . وإثبات القصة أهم . لكونه كفى مؤنة النظر في الشهود وهم  
 حاجة إلى الحكم فيما فيه شبهة أو خلاف لرفع . وإعنا يحفون من خصم حادث .  
 قوله ( وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَحْوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِالْإِقْرَارِ وَالْبَيِّنَةِ فِي  
 تَحْلِيلِهِ ، إِذَا سَمِعَهُ مَعَهُ شَاهِدَانِ ) بلا نزاع .  
 ( فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مَعَهُ أَحَدٌ ، أَوْ سَمِعَهُ مَعَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ : فَلَهُ  
 الْحُكْمُ بِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ) .

في رواية حرب . وهو المذهب .

حرم به في الوخير ، والمور ، ومتعبد الأذى ، وبذكرة ابن عبدوس ، وعيرم  
 وقدمه في المحرر ، والعلم ، والزعائن ، وسعداوى العمير ، والفروع ،  
 والزر كشي ، وعيرم

وقال القاضى : لَا يَحْكُمُ بِهِ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في الروضة .

قال في الخلاصة : لم يحكم به في الأصح .

وقال في نحر يد الداية : والأظهر عدل : إن سمعه معه شاهد واحد . حكم به

وإلا فلا .

قوله ( وَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِمَفْعِهِ : ثَمَارَاهُ أَوْ سَمِعَهُ ) .

يعنى في غير مجلسه .

( نَصٌّ عَلَيْهِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَصْحَابِ ) .

وهو المذهب بالارباب ، وعليه لأصحاب .  
قال في الهداية : اختاره عامة شيوخنا .  
قال في الفروع ، وغيره : هذا المذهب .  
قال في المحرر : فلا يجوز في الأشهر منه .  
قال الزركشي : هذا المذهب مشهور لمنصوص ، والختار لطامة الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
ومنه : مَا يَدُلُّ عَلَى حَوَارِ ذَلِكَ سَوَاءٌ كَانَ فِي حَدِّهِ أَوْ غَيْرِهِ .  
ومنه : يجوز في غير الحدود .  
وقل حبل : إذا رآه على حد : لم يكن له أن يفيه إلا شهادة من شهد  
معه لأن شهادته شهادة رجل .

وقل حرب : فيذهب إلى حكم . فاما إن شهد عند حقه فلا  
قوله ( وَإِنْ قَالَ « مَالِي يَبُتُّ » فَقَوْلُ الْمُشْكِرِ مَعَ يَمِينِهِ  
فَيُثْلَمُ . أَنْ لَهُ الْيَمِينَ عَلَى خَصْمِهِ وَإِنْ سَأَلَ إِخْلَافَهُ : أُخْلِفَهُ .  
وَوَخَّلَى سَبِيلَهُ ) .

وليس له استخلافه قبل سؤال المدعى لأن اليمين حق له .  
وقال في الفروع : وإن قال المدعى « مَالِي يَبُتُّ » أعطاه الحاكم بأن له اليمين  
على خصمه .

قال : وله تحليفه مع علمه قدرته على حقه . نص عليه .  
نص ابن هان : إن علم عدده مالا لا يؤدي إليه حقه ، أرحوا أن لا يأتهم  
وظاهر رواية أبي طالب : يسكره .

وقاله شيخنا . ونقله من حواشي تصنيق القاضي .  
وهذا يدل على تحريم تحليف البريء دون الظاهر . انتهى

فائدة : يكون تحليفه على صفة حواه حصه . على الصحيح من المذهب .  
نص عليه .

وجزم به في الرعية ، والوجيز ، والتمس ، والشرح .

ذكرناه في آخر باب اليمين في الدعوى .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يحلف على صفة الدعوى .

وعنه : يكفي تحليفه « لاحق لك على » .

نصب : ظاهر قوله « أختفَ وَحَلَّ سَبِيلَهُ » أنه لا يحميه ثانياً بدعوى أخرى .

وهو صحيح وهو المذهب مطلقاً . فيحرم تحليفه .

أطلقه المصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .

وقال في المستوعب ، والفرغيب ، والردية : نه يحمله عند من جهل حلفه

عند غيره . إبقاء الحق . بدليل أخذه سبيله

فانظرنا

إمراءهما : لو أمسك عن تحليفه ، وأراد تحليفه بعد ذلك بدعواه المتقدمة :

كان له ذلك .

ولو أراه من يمينه رى . منها . في هذه الدعوى

فلوجد الدعوى وطلب اليمين : كان له ذلك .

حرم به في (الكافي) ، والتمس ، والشرح ، والرعية السكرى ، والفروع ، وغيرهم

إذانية لا يقبل يمين في حق آدمي معين إلا بعد الدعوى عليه ، وشهادة

الشاهد . على الصحيح من المذهب

قدمه في الفروع ، وغيره

وقال في الرعية : إلا بعد الدعوى ، وشهادة الشاهد ، والتركية .

وقال في الترغيب : يسعى أن تقدم شهادة الشاهد ، وتركية المين .

قوله ( وَإِنْ أَخْلَفَهُ ، أَوْ خَلَفَ مِنْ غَيْرِ سَوْأَلِ الْمُدْعَى : لَمْ يُعْتَدَ

بِإِيمَانِهِ ) .

وهو المذهب .

حرم به في المعنى ، والشرح ، والرعية ، والحاوي ، والوجيز ، ومتعب  
الأدنى ، وغيرهم .

وقدمه في المهرر ، والفروع

وعنه : يبرأ متحليف المدعى

وعنه : يبرأ متحليف المدعى وحده له أيضاً ، وإن لم يحسمه .

ذكرها الشيخ في الدين رحمه الله - من رواية منها - : أن رجلاً اتهم رجلاً  
بشيء لحلف له ، ثم قال « لا أرضى إلا أن تحلف لي عند السلطان » أله ذلك ؟  
قال : لا ، قد ظلمه وقصته .

واحتار أبو حمص : تحليفه ، واحتج برواية منها

فوائده

الطولي : يشترط في المين أن لا يصحها باستثناء

وقال في معنى : وكذا بما لا يصحهم لأن لاستثناء يزيل حكم المين .

وقال في الترغيب : هي يمين كاذبة .

وقال في الرعية : لا تصح الاستثناء إذا لم يسمه الحاكم الحلف له .

الناحية : لا يجوز التورية والتأويل إلا لظنوم .

وقال في الترغيب : طمّ ليس بحرق محل الاحتياط .

قالتية على نية الحاكم الحلف ، واحتقاده .

فالتأويل على خلافه لا ينفع . . . . .  
وتقدم ذلك في كلام المصنف في أول « باب التأويل في الحلف » .  
الثالث : لا يجوز أن يحلف المصنف « لا حق له على » ولو نوى : الساعة ،  
سواء خاف أن يحبس أو لا .  
فله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وجوزوه صاحب الرعاية بالنية .  
قال في القروع : وهو متجه .  
قلت : وهو الصواب ، إن خاف حبساً .  
ولا يجوز أصلاً : أن يحلف من عيه دين مؤجل ، إذ أراد مريضه معه من  
صمر . نص عليه .

قال في القروع : وتوجه كافي فيها  
قوله « وإن نكل : فضى عليه بالسكول » نص عليه واختاره  
عامة شيوخنا .  
وهو سند .

فله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
مريضاً كان ، أو غيره .  
قال في القروع : نقله واحذره الحدة .  
وجزم به في الوحيز ، وغيره .  
وقدمه في المسمى ، والمحرر ، والشرح ، والقروع ، وغيره .  
وقال في المحرر : ويتصرح بحسه ، ليقر أو يحلف .  
وعند أبي الخطاب : ترد التمين على اللدعي .  
وقال : قد صوبه الإمام أحمد رحمه الله .

وقال : ما هو بعيد يحلف ويأخذ .  
نقل أبو طالب : ليس له أن يردها .  
ثم قال - بعد ذلك - : وما هو بعيد - يقال له : احلف وخذ .  
قال في القروع : يجوز ردها .  
ودكرها جماعة ، فقالوا : وعنه يرد ليمين على المدعى .  
قال : ولعل ظاهره يحسب .  
ولأجل هذا قال الشيخ - يعني به المصنف - واختاره أبو الخطاب : أنه  
لا يحكم بالسكول ، ولكن يرد اليمين على حصه .  
وقال قد صوبه الإمام أحمد رحمه الله ، وقال : ما هو بعيد ، يحلف ويستحق  
وهي رواية أبي طالب المذكورة .  
وظاهرها : جواز الرد .  
واختار المصنف في المدة ردها .  
واختاره في الهداية ، وزاد : بإذن الناكل فيه .  
واختاره ابن القيم - رحمه الله - في الطرق الحكيمة .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : مع عمر مدع وحده المدعى به . لم ردها .  
وإذا لم يحلف لم يحد ، كالدعوى على ورثة ميت حقه عليه يتمق بركته .  
وإن كان المدعى عليه هو العالم بالمدعى به ، دون المدعى ، مثل : أن يدعى  
الورثة أو الوصي على غريم لميت ، فيكره : فلا يحلف المدعى .  
قال : وأما إن كان المدعى يدعى العلم ، والمسكر يدعى العلم ، فهما يتوجه  
القولان ، يعني الرويتين .

فأمرناه

إمدهما : إذا ردت ليمين على المدعى فهل تكون يمينه كالسنة ، أم كإقرار  
المدعى عليه ؟ فيه قولان .

قال ابن القيم في الطرق الحكيمة : أظهرهما عند أصحابنا : أنها كإقرار .  
على هذا : لو أقام المدعى عليه بيعة بالأداء أو لإبراء مدح طلب المدعى ،  
فإن قيل : يمينه كاليينة ، سمعت المدعى عليه .

وإن قيل : هي كالإقرار لم نسمع لسكونه مكدها لليينة بالإقرار .  
الثانية : إذا قضى بالسكول ، فهل تكون كالإقرار ، أو كالدل ؟ فيه وجهان .  
قال أبو بكر في الجامع : السكول إقرار .  
وقال في الترضيب في القسمة على ما يأتي .

ويشئ عليهما ما إذا دعى سكاح امرأة ، واستحلهاها ، فسكات . فهل  
يفضى عليهما بالسكول ، وتحمل روحته ؟ إذا فسا هو إقرار : حكم عليها بذلك  
وإن قلنا : بئذ ، لم يحكم بذلك .

لأن الزوجية لا تستباح بالبذل .  
وكذلك لو ادعى رف بمحول النسب . وقال : يستحب فسكل عن البين .  
وكذلك لو ادعى فده ، واستحلهاها فسكل . فهل يحذف لفده ؟ يشئ على  
ذلك

ثم قال ابن القيم في الطرق الحكيمة : والصحيح أن السكول يقوم مقام  
الشاهد واليمين ، لا مقام الإقرار والدل لأن السكول قد صرح بالإسكار ، وأنه  
لا يستحق المدعى به . وهو بصر على ذلك ، فتورع عن البين . فكيف يقال :  
إنه مقرر مع إصراره على الإسكار ، ويحمل مكدهاً لنفسه ؟  
وأصاً : لو كان مقرأ لم يسمع منه سكوله بالإبراء والأداء . فإنه يكون  
مكدهاً لنفسه

وأصاً : فإن الإقرار إحراز ، وشهادة من المرء على نفسه ، فكيف يحل  
مقرأ شاهداً على نفسه سكونه ؟ والدل إباحة وتبرع ، وهو لم يقصد ذلك ولم  
يحظر على قلبه . وقد يكون المدعى عليه مريضاً مرض الموت .



هو كركن الكول بدلا وإباحة . اعتبر خروج المدعى به من التثنية .  
قال رحمه الله : فتبين أنه لا إقرار ولا إباحة ، بل هو جار محرم الشاهد  
والبيعة انتهى .

قوله ( قَيُّوْلُ » إِنَّ حَلَفْتُ وَإِلَّا قَصَيْتُ عَلَيْكَ » ثلاثا ) .

يستحب أن يقول ذلك له ثلاثا . على الصحيح من المذهب .

وحرم به في المديونية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن معصا ، والوجيز ،  
والمورد ، ومنحجب الأدبي ، وسكرة بن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المحرم ، والنظم ، والعروغ ، وغيرهم

وقيل : بقوله مرة

قال في عدة الصغرى ، والحاوي الصغير : ثلاثا ، أو مرة

وقيل في عدة الكبرى مرة

وقيل : ثلاثا . انتهى .

والذي قاله الإمام أحمد رحمه الله : إن سئل عنه هل يحنق

قوله ( فإن لم يحنق قضى عليه ، إذا سأل المدعى ذلك ) .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، وغيره

وصححه في العروغ ، وغيره

وقيل : يحكم له قبل سؤله

وتقدم عليه ذلك أيضا .

نفسه : طاهر قوله ( فَيُنَالُ لِلْأَكْلِ » لَكَ رَدُّ التَّيْمِينِ عَلَى الْمَدْعَى » .

فإن ردها حلف المدعى وحكم له ) .

أما بشرط إذن الحاكم في رد تيمين

وهو قول أى الخطاب ، كما تقدم عنه فى الهداية .

والصحيح : أنه لا يشترط - على القول بالرد - يدى التاكل فى الرد .

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله

وقدّمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ نَكَلْ أَيْضًا : صَرَفُهَا . فَإِنْ قَادَ أَحَدُهُمَا ، فَبِذَلِكَ الْيَمِينِ

لَمْ يَسْتَمْتِهَا فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ ، حَتَّى يَحْشِكِمَا فِي مَجْلِسٍ آخَرَ ﴾

قال فى المحرر : ومن يدين مبهما ليمين حد سكوته : لم نسمع منه إلا فى مجلس

آخر ، بشرط عدم الحكم .

وكذا قال فى المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحدوى ، والوجهر ، وغيرهم .

قال فى الفروع : ولا شهر قبل الحكم بالنكول

وقيل : نسمع ولو حد لحكم

ونحتمه كلام مصنف

قال ابن مبرق ، فى حواشى الهوع : وهو ميمد . ولم يذكره فى الرعية .

انتهى

وقد نصنف ، والشرح ، فى شكل مدعى : سئل عن حبيب نسكوله ؟

فإن قال : « امنعت لأنى سنة أقسم » أو « حبا بأخطأ فيه » فهو على حقه من

اليمين . ولا يصيق عدله فى اليمين ، بخلاف مدعى عليه

وإن قال : « لا أبدأ أن أقسم » فهو بكل

وقيل : يمين ثلاثة أيام فى حال دكره فى الرعية .

فروغ

متى تعدل رد يمين ، فهل يقضى سكوته ، أو يحلف أولى ، أو لا بشر

مادة ، أو لا يحلف حاكمه ؟ فيه أوجه

وأطلقهن في العرواح

قطع في النكاح ، والشرح : بأن الأب ، والوصي ، والإمام والأمين : لا يخلفون .  
وقال في الحدوى الصغير : وكل مال لا رد فيه ليمين - فقصي فيه ما نسكول .  
كالإمام إذا ادعى لبيت المال ، أو وكيل الفقراء ، وبحو ذلك أسعى .

وقاله في الرعاية الصغرى

وقال : وكذا الأب ، ووصيه ، وأمين الحاكم ، إذا دعوا حقاً لصغير ، أو  
محزون . وناظر الوقف ، وقيم المسجد .

وقال في السكرى فقصي ما نسكول في الأصح .

وقيل : هل الأصح .

وقيل : يحبس حتى يقر ، أو يخلف

وقيل : بل يخلف المدعى منهم ويأخذ ما ادعاه .

وقيل : إن كان قد باشر ما ادعاه - حلف عليه ، وإلا فلا .

قلت : لا يخلف إمام ولا حاكم متى

وقطع المصنف : أنه يخلف إذا حصل وسع

ويكتب الحاكم محضاً سكوله .

هنا قد . يخلف ، حلف لعميه ، إن ادعى عليه وحوث تسليمه من مولاه

هنا أي : حلف المدعى وأخذه ، إن حمل النسكول مع عين المدعى كينة ،

لا كإقرار خصمه على ما تقدم

وقال في الرغيب : لا خلاف بين أن مالا يمسك رده بقصي نسكوله

بأن يكون صاحب الدعوى غير معين كالفقراء ، أو يكون لإمام ، من بدعى

لبيت المال ديناً ، وبحو ذلك .

وقال في الرعاية ، في صورة الحاكم . يحبس حتى يقر ويخلف

وقيل : يحكم عليه

وقيل : يحلف لحاكم

وقال في الاختصار : قال أصحابنا : سكوته مرة بين مرتين . فقالوا : لا يقضى  
به في قود واحد . وحكموا به في حق مريض وعبد وصبي مأذون لما .

وقال في الترتيب في أمية : من قضى عليه سكوته بالدية : قضى ماله . لأنه

كإقرار

ونه قال أبو بكر في الجمع لأن السكوت يقرر

واختار الشيخ عبي الدين رحمه الله أن المدعى يحلف اشتداء مع اللوث وأن  
المدعى في الشهادة كعقوبة ، يعاقب مدعى عليه العاهر ، وأنه لا يجوز إعادته .  
ويحسب له تسعة ، بين أمه وله ثلاثة ، على وجهين .

من حبل : حتى تنس أمه

ومن الإمام أحمد رحمه الله ومحمد بن حماد على حصة

وقال : إن تحليف كل مدعى عليه وإعادته محرم . اس مذهب الإمام .

واصح في مكان آخر أن قوماً اتهموا رجلاً في سرقة ، ودعوه إلى الدماء  
ابن شير رضي الله عنه . فحسبهم أياماً ثم أطلقهم . فقال له : حلفت سيئهم خير  
صرت ولا امتنع ؟ قال : لا شئ صر منهم . قال : فإظهار ما فيكم . ولا صر شئكم  
مثله . فقالوا : هذا حكاية ؟ قال : حكم الله تعالى وحكم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم

قال في الفروع : وظاهره أنه قال به . وقال به شعب الشيع نفي الدين

رحم الله تعالى

وقال في الأحكام السلطانية : يحبسه وإن .

قال : وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : فاقص أبصاً ، وأنه يشهد له قول

الله تعالى ( ٢٤ : ٨ ) وبدر أعين العذب : أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن

الكاذبين ) حمداً على الحسن بقوة التهمة

ودكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأول قول أ كثر العدد

واحترار : ثم يردع بسرقة ومحوها على من يعلم براءته

واحترار : أن حرم من ادعى بحق بأن فلا سرقة كذا كخبر إيسى مجهول

يبيد تهمة كما تقدم

وقال في الأحكام المسطوية : بصره الرأى مع قوة التهمة ثم برأ . فإن

ضرب ليقر لم يصح . وإن ضرب يصدق عن حاله ، فأقر تحت العصب . قطع

صره ، وأعيد إقراره ليؤخذ به . وسكره الاكتفاء بالأول

قال في الفروع : كذا قال .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا كان معروفاً بالفجور المناسب للتهمة

فقال طائفة : بضربه الرأى والقاضى

وقالت طائفة : بضربه الرأى عند القاضى .

ودكر ذلك طوائف من أصحاب الأئمة مالك ، والشافعى وأحمد رحمهم الله .

قوله ( وَإِنْ قَالَ الْمُدْعَى « لِي يَنْتَه » بِمَذْقُولِهِ « مَالِي يَنْتَه » لَمْ

تُسْمَعْ ذِكْرُهُ الْخَرَقِي )

وهو المذهب . نص عليه

وحرم به في لمعى ، والكافى ، والترغيب ، والوحيير ، والمهذبة ، والمذهب ،

وانطلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والرعاين ، والحاروى الصغير ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن تسمع

وهو وحده احتاراه ابن عقيل وغيره

قال في الفروع : وهو متجه حلقه أولاً

وحزم في الترغيب بالأول

وقال : وكذا قوله « كذب شهودي » وأولى  
ولا تنظر دعواه بذلك في الأصح ولا ترد ذكر السب بل تذكر سب  
المدعى غيره .

وقال في الترهيب : إن ادعى ملكاً مطلقاً ، فشهدت به ونسبه - وقتلنا ؛  
ترجح ذكر السب - لا بعده إلا أن تعاد بعد الدعوى

### فرائد

أمراها : لو ادعى شيئاً فشهدت له البينة غيره . فهو مكذب لم  
قوله الإمام أحمد رحمه الله وأبو بكر .  
وقدومه في المروع

واختل في المستوعب : تقبل البينة ، فبدعيه ثم يمين  
وفي المستوعب أيضاً والرعاية إن قال « أستحقه وما شهدت به » وإما  
ادعيت بأحدهما ، لأدعى بالآخر وقد آخى به ثم شهدت به فثبت  
الناجاة لو ادعى شيئاً ، وقال له غيره : إنه يد صدقه ، فقر له . والدعوى  
مخالفاً نص عليه .

الثالث : لو سأل ملازمه حتى يفيها . أحب في المجلس على الأصح في  
الروايتين .

فإن لم يحصرها في المجلس صرفه  
وقيل : بغير ثلاث .

ودكر المصنف وغيره : ويحب مع قرها  
وعنه : وسعها ككفيل فيما ذكر في الإرشاد ، والمهيج ، والترغيب ، وأنه  
يضرب له أجلاً . متى مضى فلا كفارة  
ونصه : لا يحجب إلى كفيل ، كخبه .

وفي ملازمته حتى يفرغ له الحاكم من شعله ، مع عينة بيضة وحدها : يحتمل

وحسين

قوله في الفروع .

قال الميموني : لم أره يذهب إلى الملازمة إلى أن يعطاه من عمله . ولا يمكن

أحداً من عتت خصمه

قوله ( وَإِنْ قَالَ « لِي يَنْتَ وَأُرِيدَ عَيْتَهُ » فَإِنْ كَانَتْ عَائِيَةً ) .

يعنى : عن المجلس ( قَنَهُ إِخْلَافُهُ )

وهذا المذهب سواء كانت قرينة أو سبينة

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،

والوحي ، والمهور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عدوس ، وغيرهم

وقد مضى في المهرج ، والرعائين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم

وقيل : القريبة كالخاضرة في المجلس

قال في المهرج : وقيل : لا يملكها إلا إذا كانت عائنة عن اللاد .

وقيل : ليس له إخلافه مطلقاً ، بل يقبض البينة فقط وقطعوا به في كتب

الإخلاف .

قوله ( وَإِنْ كَانَتْ حَاصِرَةً ، قَبْلَ لَهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ )

وأصلهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن صبا .

أمرهما به إقامة البينة أو تحليفه إذا كانت حاضرة في المجلس وهو

المذهب .

نصره المصنف ، والشارح .

وحزم به في الوحي ، والمهور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقد مضى في المهرج ، والرعائين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والفرع الثاني : يملكهما ، فيحمله ويقيم البيعة بعده

وقيل : لا يملك إلا إقامة البيعة فقط .

قال في الدعوى : قطعوا به في كتب الخلاف كما تقدم

فانظره . لو أن تخليفه ولا يقيم البيعة ، تخلف : في حوار إقامتها بعد ذلك

وجهاً ، قاله القاضي

وأطلقهما في المعنى ، والسكاي ، والشرح ، وشرح ابن مسمع ، والربيعين ،

والزركشي ، والبرقع ، وغيرهم

أمرهما : ليس له إقامتها بعد تخليفه . صححه الناظم .

والثاني : له إقامتها .

قدمه ابن ورين في شرحه

قوله ( وَإِنْ سَكَتَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُقَرَّ وَلَمْ يُنْكِرْ ) . قال له

القاضي : إِنْ أُجِبْتَ ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ مَا كِلَا . وَفَضَيْتُ عَلَيْكَ .

وهو المذهب .

حرم به في الوعر ، والمور ، ومنهجب الأدي ، وغيرهم

وقدمه في المحرر ، والظم ، والربيعين ، والحارثي الصغير ، والبرقع ،

وتحريد الصاية ، وغيرهم .

واحتاره أبو الخطاب ، وغيره

وقيل : يحميه حتى يجيب

احتاره القاضي في المحرر

وقدمه في الشرح

وذكرة في التعقيب عن الأصحاب .



ومرادهم بهذا الوجه : إذا ما يكن مدعى بینه .

فإن كان له بینه ، فمضى بها وجهاً واحداً .

فأمرنا به

إمراً ههما . مثل ذلك الحكم . لو قرأ « لا أعلم قدر حقه »

ذكره في عيون المسائل ، والمنعجب

واقصر عليه في المروع .

الثانية : قوله « يقول له القضي إن أحت وبلا أحطك » ثلاث

مرات ، قاله المنصف ، والشرح ، وابن حنبل وغيرهم .

قوله « وإن قال » إلى حساب أريد أن أنظر فيه « لم يترم المذمى

إنظاره » .

هذا أحد الوجهين .

حرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، واستوعب ، والخلاصة ،

والوجهين ، وشرح ابن منبج ، ومنعجب الأدمى

وقدمه في الرعايتين ، والنجاشي .

وفين : يلزم إنظاره ثلاثاً . وهو المذهب

صححه في المعنى ، والشرح ، والنظم .

قال في المروع : لم ينظره في الأصح ثلاثة أيام .

واحتداه ابن عدوس في نذكرته

وحرم به في السكالي ، والسيور .

وقدمه في المحرر

فأمرنا : لو قال « إن ادعتت أمراً رهس كذا إلى بيدك أحت » وإن ادعتت

هذا تمن كذا بعتيه ولم تفصيه نعم ، وإلا فلا حق لك على « فهو حرام صحيح

قائه في المحرر ، والفروع ، وسور ، وغيرهم  
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « قَدْ قَضَيْتُهُ » أَوْ « قَدْ أَبْرَأَنِي » وَلِي يَبْتَنَ بِالْقَضَاءِ  
 أَوْ بِالْإِبْرَاءِ » وَسَأَلَ الْأَنْظَارَ : أَنْظِرْ ثَلَاثًا وَلِلْمُدَّعَى مُلَازِمَتُهُ » .  
 وهو المذهب

حرم به في الكافي ، والمعنى ، والمحرر ، والشرح ، ولوحبر ، ونحوه رد العمية  
 وقدمه في الفروع .

وقيل : لا يظن . كقوله « لي يبتن تدفع دعواه » .  
 نسيب : محل الخلاف إذا لم يكن الخصم أنكر أولاً سب الحق  
 أما إن كان أنكر أولاً سب الحق ، ثم نت فادعى قضاء أو إبراء ، ساقط :  
 لم تسمع منه وإن أتى بيينة . نص عليه .  
 وظله ابن منصور

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .  
 وقيل : تسمع البيينة .  
 وتقدم نظيره في أواخر « باب الودعة » .  
 فائدة : مثل ذلك في الحكم : لو ادعى القضاء أو الإبراء ، وجعسه مفراً  
 بذلك

قائه في المحرر ، والفروع ، وغيرهم  
 قوله ﴿ وَإِنْ عَمَرَ ﴾  
 يعني : عن إقامة البينة بالقضاء أو الإبراء  
 ﴿ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ . وَاسْتَحَقَّ ﴾ بلا نزاع .  
 لكن لو شكك المدعي حكم عليه .  
 وإن قيل رد الدين : فله تحليف خصمه ، فإن أتى حكم عليه .

قوله : لو ادعى أنه آفاه في يومه بحبفه  
ووقوله : أراى من الدعوى ؟ فقد في التعجب : متى على الصلح على  
الإسكار . وبذهب محته : وإن قد : لا يصح ، لا تسمع .

قوله ( وَإِنْ ادَّعى عَلَيْهِ عَيْشًا فِي يَدِهِ قَافِرًا بِهَا لِفَيْرِهِ جُمِلَ الْخَصْمُ  
فِيهَا . وَهَلْ يَخْلِفُ الْمُدَّعى عَلَيْهِ ؟ ) وهو المقر ( عَلَى وَجْهَيْنِ ) .

وأطلقهما في الرعاشين ، وشرح من معناه ، والحاوي الصغير

أمرهما : لا يخلف . وهو المذهب .

صححه في المحرر ، والقروع ، والنظم .

وجزم به في الوحيز

وقدمه في المعنى ، والشرح

والرم الثاني . لا يخلف

فصل المذهب : إذا نكل أخذه منه بدلها .

قوله ( فَإِنْ كَانَ الْمُقرُّ لَهُ حَاصِرًا مُكْتَفًا سُئِلَ . فَإِنْ ادَّعَاهَا

لِنَفْسِهِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ يَدْنَةٌ : خَلَفَ وَأَخَذَهَا )

هذا أحدهما ، وقدم الآخر سنة أحدهما

قال في الروضة : والمقر له قيمتها على المقر .

قوله ( وَإِنْ قَالَ : لَيْسَتْ لِي ، وَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ ، سُلِّمَتْ إِلَى

المدَّعى فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ )

وإن كانا اثنين فقرأ عليها ، وهو المذهب .

صححه بصف ، والشرح ، والظاهر ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم .

وجزم به في الوحيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعيثين ، ونحوي الصغير ، والفروع ،  
وتحريم العداية ، وغيرهم

( وفي الآخر : لا تُدْرِكُ يَدُ الْإِمِينَةِ ، وَتُغْنِيهَا الْكَفَّيْنِ عِنْدَ أَمِينٍ )  
ذكره القاصي

وقيل : تقر بيد رب اليد .

وذكره في المحرر ، وبذهب

وصححه في الرعيث

وهو يد كره في المعنى

فعل الوجهين الأخيرين : يحذف للمدعى .

وعلى الوجه الأول : يحذف ، إن قضا . ترد ليمين

حرم به في الفروع

وقال المصنف ، والشرح : وتخرج له وجه : أن المدعى يحذف - أماله

ونظم إليه ، ساء على القول رد اليمين إذا سكل المدعى عليه

فتتخلص أروحه . نعلم للمدعى ، أو يمينه ، أو تقر بيد رب اليد ، أو

بأحد المدعى ويحذف إن قضا رد ليمين

فانظرناه

إمراهما : وكذا الحكم لو كذبه المقر له ، وجهل لمن هي ؟ .

الثاني : لو عاد قاعاها لنفسه ، أو لثالث : لم يقبل . على ظاهر ما في المعنى .

وعبره

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع

وقال في المحرر ، وعبره : يقبل على الوجه الثالث وهو الذي قال : إنه المذهب

وحرم به الركني

ثم إن عدد مقر له ولا إلى دعواه . . .

وإن عاد قبل ذلك . . .

وأطلقهم في القروع

وإن أوتى رقم . . . شخص ، وكان مقر به عدداً فهو كمن غيره

وعلى الذي قبله : . . .

ودكر الأرحى في أصل . . . أن أقصى قول : تنقي على ملك مقر . . .

وحملاً حاملاً

قوله ( وَإِنْ أَقْرَبَهَا لِمَنْبٍ ، أَوْ صَقٍ ، أَوْ نَحْوٍ سَقَطَتْ عَنْهُ

الدَّعْوَى ثُمَّ إِنْ كَانَ لِمَنْدَعِي يَدِهِ : سَلَمَتْ إِلَيْهِ . وَهَلْ يَحْتَفِ ؟ عَلَى

وَجْهَيْنِ ) .

وذكرهم في الزعمتين : . . .

وأطلقهم في شرح من منع ، . . . وعرض العدة ، . . .

أمرهما : لا يحلف . وهو المذهب

صححه في التصحيح ، والظم

وحرم به في البحر ، وغيره

وقدّمه في المحرر ، والقروع ، وغيره

والثاني : يحلف مع الينة .

قول ابن دريس في مختصره . . . ويحلف معهم ، على رأي

وهو إن حمل فصد ، على عات حلف ، . . . ولا فلا قوله في برعه

قوله ( وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ يَمِينٌ . حَلَفَ لِمَنْدَعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَدْرِيهِ

تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ ، وَأَقْرَبَتْ فِي يَدِهِ )

وهو صحيح . لكن لو سئل : غرم بذلها

فإن كان المدعى الثمين : لزم لها عوض

قوله ( لَا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةٌ : أَنَّهَا لَمْ تَسْتَمِعْ ) فَلَا يُخْتَفِ

ونسمع البينة ، لئلا تدعى رواة التهمة وسقوط ثمين عنه ونقصي بالملك إن قدمت

بينة داخل . ولو كان المدعى واستأجر والمستعير المحاكاة .

قدمه في الدعوى

قال لزم كشيء واحد ج القصص القصص . ذلك . عن أن المدعى ومحمود

المخضمة فيما في يده

وقدم المصنف : أنه لا يقضي بالملك لأنه لم يدها المالك ولا وكيله .

وحرم به امرئ كشيء

نعمها

أمرها : من في الدعوى ، وهذه هي الدعوى لأنه لا يصح بلا حجة

ودكره . أن المدعى قصص عنه . وبيع منه . فلا بد من معرفته أنه له ثمن

وأعلى طرفة . البينة . فتكون من مدعى للمالك . أو معدة للخدمة إلى إمام

المحضر ، حرفة دونه المالك

انتهى قوله ( وإن أقر بها لمجهول ، فيلزمه . بما أن تعرفه أو تجملك

بأكثر )

وهذا بلا نزاع . لكن لو عاد فاعدها نفسه ، فقيل : نسمع . لعدم صحة قوله .

قال في الرعية الكبرى : قد قوله في الأشهر

وقيل : لا نسمع . لاعترافه أنه لا يملكها .

صححه في تصحيح المحرر ، والنظم في هذا الباب .

وأطلق في باب الدعوى

وأطلقهما في السكاي ، والمحزر ، والدع ، والرعاية الصغرى ، والحماوى  
الصغير ، والزركشى

وقال في التعريب : إن امرئ يحكم عليه مكره  
من قبل بعد ذلك « هي لى » لم يقبل في الأصح  
قول : وكذا نوح إد أ كده المقر له ، ثم ادعه ليه ، وقول : غلط .  
ويده باقية

تنبيه من الأصحاب يذكر هذه المسائل في « باب الدعوى » ومعهم  
يذكرها . وذكر المصنف هناك ما يتعلق بذلك

قوله « وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى إِلَّا بِحَرَرَةٍ تَحْرِيرًا يَعْلَمُ بِهِ الدَّعَى » .  
هذا المذهب . وعنده الأصحاب ، إلا ما استثنى .  
واحد الشيوخ نفى الدين رحمه الله : أن مسألة الدعوى وفروعها ضمنية ،  
لمحدث الحصرى . وأن الثبوت المحض صح بلا مدعى عليه  
قول : إذا قل : لا سمح إلا بحرة ، فلو ادعى أن من دعى محلاً  
استعصاه الحاكم .

وقول : ادعى عليه قد يكون مهيماً ، كدعوى الأضرار قتل صاحبهم ،  
ودعوى السرقة منه على سبب أتيق

ثم المحض قد يكون مطلقاً وقد يمتد في قوم ، كقولها « سكرى  
أحدها » وقوله « زوجى أحدها » . انتهى .  
والتمريخ على الأول .

على مذهب : يعتبر التمريخ في الدعوى فلا يكفي قوله « لى عند فلان  
كذا » حتى يقول « وأما الآن مطاب له » .  
ذكره في التعريب ، والرعاية ، وغيرها

وقال : وظاهر كلام جماعة : نكوى الطاهر .

قلت : وهو أظهر

### فانثناه

إبراهيم : قال في الآية : لو كان المدعى به متبراً مشهوراً عند الخصمين  
والحاكم : كفت شهرته عن تحديده .

وقال في الفروع : ونكوى شهرته عندها .

وعند الحاكم عن تحديده الحديث المصري ، والكسبي .

قال : وظاهره معه أنه لو كان مدعى به متبراً مشهوراً انتهى

الثاني . لو قال « عصت نوى » قبل كان . قيل في رده وإلا فيمنه « صح

اصطلاحاً

وقيل : مدعيه

هو سعي : ادعى قيمته

وقال في الترمذي : لو أعطى دلالاً نوى قيمته عشرة بسبعة عشر .

فإن « ادعى نوى » كان مدعى به في عشرون ، وإن كان مدعى به عليه ،

وإن كان مدعى به في عشرة »

قال في الترمذي : فقد مضى القصة على قبول هذه الدعوى ، ددة للاحاجة .

قال في عبة : صح اصطلاحاً .

وقيل : سعي

وإن ادعى « أن له الآن » : نسمع بينه « أنه كان له أمس » أو « في يده »

في الأصح من الوجهين ، حتى بين مدعى الثاني نحو عاصمه ، بخلاف ما لو

شهدت أنه كان ملكه بالأمس ، اشتره من رب اليد فإنه نقل

وقال الشيخ في الدين - رحمه الله - إن قال « ولا أعلم له مزيلاً » قبل

كلم الحاكم أنه يفتى عليه .



وقال أيضاً : لا يعتبر في أداء الشهادة قوله « وأن الدين باقي في دمة العريم إلى الآن » بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال إذا ثبت عبده سبق الحق إجماعاً .  
وقال أيضاً - فيمن بيده عقر ، فادعى رجل عثوث عند الحاكم « أنه كان لجده إلى موته ، ثم لورثته » ولم ثبت أنه عثف عن موروثه - لا يبرع منه بذلك .  
لأن أصليين تنازعا . وأسباب انتقاله أكثر من الإرث ، ولم يحرم العادة سكونهم المدة الطويلة . ولو فتح هذا لانتزع كثير من عقر الناس هذه الطريق .  
وقال - فيمن بيده عقر ، فادعى آخر « أنه كان مملوكاً لأبيه » فهل يسع من غير دية ؟

قال - لا يسمع إلا بمعة شرعية ، أو إقرار من هو في يده ، أو نعت حكمه .  
وقال في سنة شهدت له بملكه إلى حين وقعه ، وأقام الوارث بينة « أن موروثه اشتراها من الوقف قبل وقعه » قدمت سنة وارث لأن معها مريد علم لتقديم من شهد أنه ورثه من أبيه ، وآخر أنه دعه انتهى

قوله « **إِلَّا فِي التَّوَصِيَّةِ وَالْإِقْرَارِ . فَإِنَّهَا تَجُوزُ بِالْمَقْهُولِ** »

وكذلك في المدة المطلق في ضم ، وبالف . يصح

وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب

وجزم به في المضي ، والمحذور ، والشرح ، والحادي الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدّمه في المروع ، وغيره

وقال في رعيته : كوصية ، وعند مطلق في مهر ، أو غيره

وقيل : أو إقرار

وقال في الهدية ، والمذهب ، ومتنوع : ولا يصح إلا بحره ، لم لها مدعى ، **إِلَّا فِي التَّوَصِيَّةِ حَصْرًا** . فيم يصح من المجهول وقوله غير

وقال في عيوب مسائل يصح لإقرار المجهول ، فلا يقطع حق المقر له .

ولا تصح الدعوى لأنها حق له إذا ردت عليه عدل إلى معيتم

واختار في التعقيب . أن دعوى الإقرار بالسبب لا تصح لأنه ليس بالحق ولا موجه ، فكيف بالمجهول .

وفي في التعقيب أيضاً : لو ادعى درهماً ، وشهد الشهود على إقراره ، قبل ولا بدعي لإقراره ، لموقفه لفظ الشهود ، بل لو ادعى ما تسمع .

وفي التعقيب في النقطة : لا تسمع

وقال الآملدي : لو ادعت امرأة « أن زوجها أذ أبها أخته من الرصاص ، أو بنته « وأسكر الزوج . فقامت بيده على إقراره بذلك ، لم تقبل . لأنها شهادة على

الإقرار على الرصاص

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى لعل مأخذها أنها ادعت بالإقرار لا بالمقربة .

ولكن هذه الشهادة تسمع بغير دعوى لما فيه من حق الله على أن الدعوى بالإقرار فيها نظر . فإن الدعوى بها تصديق المقر

قوام

الأولى : من شرط صحة الدعوى : أن تكون متعطفة بالحق على الصحيح

من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وقدومه في الفروع

وقيل : تسمع بدين مؤجل لإثباته .

قال في الترغيب : الصحيح أنها تسمع . حيث أصل الحق للزوجه في المنقل كدعوى تدمير ، وأنه بمنزلة قوله « قبل أي أحد هؤلاء الخمسة » أنها تسمع للحاجة ، لوقوعه كثيراً ويخلف كل منهم

وكذا دعوى عصب وإتلاف وسرقة ، لا إقرار وبيع . إذا قال : سبت

لأنه مقصر

وقال في الرعاية الكبرى : نسمع الدعوى مدبر مؤجل لإنشائه ، إذا حاف  
سفر الشهود أو مديون مدة سير أجل

الثانية : يشترط في الدعوى انفسكا كها عما يكتنفها .

فلو ادعى عليه « أنه قتل أماء معرداً » ثم ادعى على آخر مشاركة فيه : لم  
نسمع الثانية ولو أقر الذي ، إلا أن نقول « عطت » أو « كدت » الأولى  
« لا تظهر : نفس .

قوله في الترغيب .

وقدسه في القروع لإمكانه . والحق لا يبدوها

وقال في الرعاية : من أقر له شيء . ثم ادعاه ، ودكر تلقيه منه . سمع ،  
وإلا فلا

وإن أخذ منه بينة ثم ادعاه ، فهل يبرم دكر تلقيه ؟ بمحتمل وجهين .

الثالثة : لو قال « كان بيدك » أو « لك أمس » وهو ملكي الآن « لزمه سب

زوال يده . على أصح الوجهين .

والوجه الثاني : لا يلزمه .

وقيل : يلزمه في الثانية دون الأولى .

قال في القروع : فيتوجه على الوجهين

ولو أقام المقر بينة : أنه له ، ولم يبين شيئاً : هل تقبل ؟ .

وتقدم السكفية شهرته عند الخصمين أو الحاكم قريباً

الرابعة : لو أحضر ورقة فيها دعوى محررة ، وقيل « ادعى ما فيها » مع

صور حصة : لم نسمع . قوله في الرعاية .

وقل في القروع : لا يكفي قوله - عن دعوى في ورقة - « ادعى ما فيها » .

الخامسة : نسمع دعوى استيلاء وكساة وتذير على الصحيح من المذهب .

وقيل : تسمع في التدبير إن جعل عتقا بصفة  
وقال في الفصول دعواه سباً قد يوجب مالا - كضرب عبده طاماً -  
يحتمل أن لا تسمع حتى يجب المال .  
وقال في الترغيب لا تسمع المدعى مستمرة ، لا كبيع حيار ومحوه ، وأنه  
لو ادعى بيعاً أو هبة : لم تسمع إلا أن يقول « و بركة التسليم إلى » لاحتال كونه  
قبل اللزوم .

ولو قال « بيعاً لارماً » أو « هبة مقبوضة » فوجهان لعدم نمرضة للتسليم .  
قوله « وإن كان المدعى عيناً حاصرة : عينها وإن كانت غائبة  
ذكر صفاتها إن كانت تنضبط بها ، والأولى ذكر قيمتها »

وجزم به للشارح ، وابن منبج ، والفروع ، وغيرهم .  
قوله « وإن كانت تالمة من ذوات الأمثال » أو في النعمة « ذكر  
فذكرها وجنسها وصفها »

فيدكرها ما ذكره في صفة السلم  
وإن ذكر قيمتها كان أولى .  
يعني الأولى أن ذكر قيمتها مع ذكر صفة السلم .  
قوله الأصحاب لأنه أصط  
وكذا إن كان غير مثلي . على الصحيح من المذهب .  
قدمه في الفروع

وهو ظاهر كلام المصنف ، وغيره .  
وقال في الترغيب : يكفي ذكر قيمة غير المثلي  
دائرة : قوله « وإن لم تنضبط بالصفات ، فلا بد من ذكر قيمتها »  
كالحواهر ومحوها لا راع

لكن يكفي ذكر قدر نقد البلد . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل . ويصفه أيضاً

قوله ( وإن ادعى نكاحاً ، فلا بُدَّ من ذكر المرأة بعينها إن  
خضرت ، ولا ذكر اسمها ونسبها ، وذكر شروط النكاح ، وأنه  
تزوجها بولي مُرشد وشاهدي عدل ، وبرضاها ) .

في الصحيح من المذهب .

وهو المذهب ، كما قال

« من بشرط في صحة الدعوى بالنكاح ذكر شروطه  
وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الوجيز ، ومضى ، والمحرر ، وغيرهم  
وصححه في الفروع ، وغيره .

فقال : يعتبر ذكر شروطه في الأصح

واحتاره المصنف ، والشرح ، وغيره .

وقدمه في الرعية ، وغيره .

وقال في التعريب يعتبر في النكاح وصفه بالصحة انتهى

وقيل : لا يعتبر ذكر شروطه

على المذهب : لو ادعى استدامة زوجية ، ولا بدع العقد ، فهل بشرط ذكر

شروطه في صحة الدعوى أم لا ؟ فيه وجهان .

وأطبقهما في النكاح ، والمضى ، والشرح ، والفروع

أمرهما . لا بشرط وهو الصحيح

صححه في الباحة ، والرعايتين

وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وهو ظاهر كلامه في الوحر

والثاني بشرط

ثانئانه

إمراهما : قال المصنف ، والشارح : لو كانت المرأة أمة والزوج حراً ، فقياس ما ذكرنا : أنه يحتاج إلى ذكر عدم الطول وحرف العت

الثانية : لو ادعى روحية امرأة فأقرت ، فهل يسمع إقرارها ؟

وهو ظاهر كلام الحنفى ، وصححه المحدث . أو لا يسمع ؟ .

وبأن ادعى روحيتها واحد : قل

وإن ادعاهما شمس - ١ - قبل - قطع به المصنف في المعنى - فيه ثلاث روايات .

قوله ( وإن ادعى يئماً ، أو عقداً سيواً ) فهل يشترط ذكر شروطه ؟

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ

وكذا في التزويج .

يسى : إذا اشترطنا ذكر ذلك في النكاح

وأطلقهما ابن سبج في شرحه ، والزعية السكبرى .

أمرهما : بشرط ذكر شروطه . وهو المذهب .

قل في المروء : اعتمد ذكر شروطه في الأصح .

قل في الرعاة الصغرى : ذكر شروط صحتها في الأصح .

وحرم به في الوحير

وقدمه في الحبر ، والحواوى الصغير ، ونحوه المداية ، والنظم .

والوجه الثاني : لا يشترط .

اختاره المصنف ، والشارح

وقيل : يشترط ذكره في ملك الإمام والسكاج ، ولا يشترط ذكره في غيره .  
قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ نِكَاحًا عَلَى رَجُلٍ ، وَادَّعَتْ مَعَهُ نَفَقَةً ،  
أَوْ مَهْرًا : سُمِعَتْ دَعْوَاهَا ﴾ بلا راع .

﴿ وَإِنْ لَمْ تَدْعِ سِوَى السَّكَّاجِ ﴾ فهل تُسْمَعُ دَعْوَاهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ :  
وأطلقته في السكاج ، وسمى ، والحبر ، والشرح ، وأرعاشرين ، والحواوي  
الصغير ، وشرح ابن مسعود ، والفروع ، ونحو يد العياية ، وغيرهم

أمرهما لا تسع وهو المذهب

اختاره أبو الخطاب

ومحمد في التصحيح .

وجزم به في الوجيز

وقدمه في النظم

والوجه الثاني : نسع

جرم به القاضي

صليه : هي في الدعوى كالزوج .

فأمرتا

إمرهما : لو بوى محموده الطلاق . ١٠ تطلق . على الصحيح من المذهب .

خلافاً للمصنف في المنقذ

واختاره في الترتيب

وقال : المسألة منسوبة على رواية حجة إقرارها به إذا ادعاه واحد . قاله في

الفروع

قلت : قد تقدم في « كتب الطلاق » و قوله « يس لي امرأة » أو « ليست لي امرأة » رواية : أنه لم ي

قل في الفروع : والأصح كناية .

وقال في المحرر هناك : « لا يوى الطلاق بذلك وقع .

وعنه . لا يقع شيء .

فالمعهود ما امتد السكاح لا أن تكونها امرأته

الثانية : لو علم أنها ليست امرأته ، وأقامت بيعة أنها امرأته : فهل يمكن منها

طهراً ؟ أم فيه وجهان

وأطلقهما في المنق ، والشرح ، والفروع

قلت : الذي يقطع به : أنه لا يمكن منها

وكيف يمكن منها وهو يعلم من نفسه ، ويتحقق . أنها ليست له زوجة ،

حتى ولو حكم له به حاكم لأن حكمه لا يحمل حراماً .

قوله ( وَإِنْ ادَّعَى قَتْلَ مَوْزُوئِهِ : ذَكَرَ الْقَاتِلَ ، وَأَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ ،

أَوْ شَارَكَ غَيْرَهُ . وَأَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا ، أَوْ حَقًّا ، أَوْ شَيْئًا عَمْدًا . وَيَصِفُهُ )

وهذا بلا نزاع .

وإن لم يذكر الحية في ذلك ، فوجهان

وأطلقهما في الفروع ، وأربعة السكحي .

فت . الأولى عدم اشتراط ذكر الحية .

فأمراته

إمرأته : قوله ( وَإِنْ ادَّعَى الْإِزْثَ : ذَكَرَ سَبَبَهُ ) بلا نزاع .

ولو ادعى د . على أبيه ذكر موت أبيه وحار الدين والفرقة عن

الصحيح من المذهب



احتره القاضي ، وغيره .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

واختار المصنف : أنه يكفي أصل أن يقول : إنه وصل إليه من تركه أبيه

ما يفي بدينه .

الثاني : قوله ( وإن ادعى شيئاً محلي : قومه يغير جنس حليته . فإن

كان محلي بذهب وفضة قومه عاشا منهم بالحاجة ) بلا راع

ولو ادعى ديناً ، أو عيلاً : لم يشترط ذكر اسمه ، وحم واحد الكثرة منه .

وقد بحث على المدعى

قوله ( وتعتبر في التينة المدالة صاهراً ، وباطناً في اختيار

أبي بكر ) وأنقاصي ) وهو المذهب

قال في الفروع : تعتبر عدالة الدية ظاهراً وباطناً

أطلق الإمام والأصحاب .

قال الرركشي هذا مذهب عند أكثر لأصحاب . القضي وأصحابه ،

وأبي محمد ، والخرفي فيما قاله أبو البركات . انتهى

قلت : وحكام في الهداية عن الخرفي

وحرمه في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، وغيره .

قال في الحرر : واحتره الخرفي

وأحده من قوله ( وإذا شهد عدده من لا يعرفه سأل عنه )

وفي الواضح والموخر : كنية حد وفود

قال ابن منبج في شرحه : الطدالة المعترة في شهود الرد . هي المدنة بصيرة

طاهراً وباطناً وحماً واحداً . وإن احتلف في ذلك في الأموان لك كد الزمان

انتهى

وعنه : نقل شهادة كل مسلم لم يظهر منه ربه احتارها الحرقى  
قوله المصنف في هذا الكتاب هنا .

وأحده من قوله « والعدل » من لم يظهر منه ربه «  
وكذا قال القاضي وغيره

قال الزركشي : وليس بالبين لما تقدم له « من أنه » إذا شهد عنده من  
لا يعرف حاله سأل عنه

فدل على أن كلامه هنا فيمن عرف حاله . انتهى  
واحتار هذه الرواية أبو بكر ، وصاحب الروضة .  
قوله في القروع .

صليها : إن جهل إسلامه رجع إلى قوله .  
وفي جهل حرية - حيث اعتريها - وجهان .  
أمرهما : لارجع إليه

وهو يذهب بمحمدة في تصحيح المحرر .  
وقال حرم به في النوى ، والشرح .  
وأورده في النظم مذهباً  
والثاني : يرجع إليه

وأطلقهما في المحرر ، والرهابيين ، والقروع ، ونحر يد العذبة .  
وإن جهل عدائته لم سأل عنه ، إلا أن يحرقه الخصم  
وقال في الاختصار - يقل من العرب قوله « أحر عدل » للحاجة ، كما  
قد قول المرأة « إنها ليست مروحة ، ولا ممتدة »  
عائدة جليدة

وهي أن المسلم : هو الأصل فيه : العدة أو الفسق ؟

احتجف عما في رصنا

فأجبت أن أقل ما طمعت عليه فيها من كتب الأصحاب . فأقول والله للتوفيق .

قال المصنف - في معنى - عند قول الحرقى « وإذ شهد عنده من لا يعرفه سأله » و ترجمه الشارح عند قول المصنف « ويعتبر في البيعة العدالة ظاهراً وباطناً » لما نصراً أن العدالة تعتبر ظاهراً وباطناً وحكيما القول بأنه لا تعتبر العدالة إلا ظاهراً وعلايه من قلا : ظاهر حال المسلمين : العدالة .

واحتجنا به بشهادة الأعرابي روية لعل وقولها وقول عمر رضي الله عنه « المسلمون عدول بعضهم على بعض » .

وأنصراً لأول قلا : العدالة شرط فوجب العلم بها كإسلام . وذكر الأدلة وقلا : وأما قول عمر رضي الله تعالى عنه . فأراد به ظاهر العدالة .

وقلا : هذا بحث يدل على أنه لا يكتفى بدونه بظاهر كلامهما . أيهما سمى أنه ظاهر العدالة . ولكن يعتبر معرفتها باحداً وقلا - في الكلام على أنه لا يسمع الخرج إلا مفسراً - لأن الخرج ينقل عن الأصل . فإن لأصل في المسلمين العدالة والخرج ينقل عنه . فنصرنا هنا بأن الأصل في المسلمين . العدالة .

وقل من سمع في شرحه - لما نصراً أنه تعتبر العدالة ظاهراً وباطناً - وأما دعوى أن ظاهر حال المسلمين العدالة : فتسوية . من الظاهر عكس ذلك فنصرنا أن الأصل في ظاهر حال المسلم عكس العدالة .

وقال في قوله « ولا يسمع الخرج إلا مفسراً » والفرق بين التمهيد وبين

المخرج : أن التعديل إذ قل « هو عدل » موفق الظاهر بحكم أنه عدل في الظاهر لمخالف ما قال أولاً

وقال ابن رين في شرحه - في أول « كذب المكاح » - ونصح الشهادة من مستورى الحال رواية واحدة لأن الأصل المدالة  
وقال الطائفي في مختصره في الأصول - في أواخر التفيد - « المدالة أصلية في كل مسلم .

وتابع ذلك في شرحه على ذلك .

مظاهر كلامه : أن الأصل المدالة

وقال في الرضة ، في هذا المكان : لأن الظاهر من حال العلم المدالة  
وقال الرركشي - عند قول الخري « وإذ شهد عنده من لا يعرفه - قل عنه » -  
ومث الخلاف أن المدالة هل هي شرط لقبول الشهادة ؟ والشرط لابد من تحقق وجوده . وإذن لا يقبل مستور الحال ، لعدم تحقق الشرط فيه ، أو العسق مانع ؟  
فيقبل مستور الحال إذ الأصل عدم العسق

ثم قل - بعد ذلك بأسطر - « من قيل : أن الأصل في المسلمين المدالة  
قيل : لا سلم هذا . إذ المدالة أمر رند على الإسلام ولو سلم هذا فعارض  
أن الغالب - ولا سيما في زماننا هذا - الخروج عنهم  
وقد يرد أن العسق مانع . ويقال : المانع لابد من تحقق ظن عنده ، كالصبي  
والسكران

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - من قول « إن الأصل في الإنسان المدالة »  
فقد أحط . وإنما الأصل فيه : الجهل والعالم قول الله تعالى ( ٣٣ : ٧٢ ) وحده  
الإنسان إما كان ظاهراً جهولاً .

وقال ابن القيم رحمه الله - في أواخر مدح العوائد - إذا شك في الشاهد :  
هل هو عدل أم لا لا يحكم بشهادته إذ الغائب على الدرس : عدم المدالة . وقول

من قول « الأصل في الدس المدلة » كلام مستدرك بل المدالة حادثة تتعدد .  
والأصل عدمها فإن خلاف المدلة مستند حول الإنسان وظلمه . والإنسان  
ححول طوع . فلو من نكل بالسم والمدلة وهم . جمع الخير وغيره سقى على الأصل .  
وقال بعضهم المدالة والفسق ميسر على قبول شهادته

وهن قلنا : نضل شهدة مستدري الخلل ، فالأصل فيه : المدالة .  
وإن قلنا : لا تقبل . فالأصل فيه : الفسق .

قلت : الذي يظهر : أن اسم ليس لأصل فيه الفسق . لأن الفسق قطعاً  
يطرأ والمدلة أصلاً ظهراً وباطناً نظراً . لكن الظاهر في المسم المدلة أولى من  
الظن به الفسق .

ويستأنس به - على القول بأن الأصل في اسم المدالة - قوله عليه أفضل  
الصلاة والسلام « ما من مؤدود يؤلف إلا على انطوة قلوبهم يهودانه أو ينصرانه  
أو يمجسانه »<sup>(١)</sup>

قوله « وإذا علم الحاكمُ عدالتَهُما : عَمِلَ بِعَمَلِهِ » .  
هكذا عبارة غالب الأصحاب

قل في الفروع - وفي عبارة غير واحد : ويحكم مدته في عدلة الشاهد وحرجه  
للمدلل

قل في عموم المدلة . ولأمر يشركه فيه غيره . فلا تهمية  
وقال - هو والقاضي وغيرهما - : هذا ليس بحكم . لأنه يعدل هو ويخرج  
غيره . ويخرج هو ويعدل غيره . وهو كالحكم : . لكن لم يرد قصه  
قل في التعريب : أي الحكم بشهادة ، لأنها

---

(١) ولعل هذا على الجهل والفسق أدل . لأن الذين يدلون الفطرة أكثر كثيراً  
من الذين يسمونها بالتقاليد الجاهلية في رمتنا .

إذا علمت ذلك فصل الحكم بطله في الشهود ، وحكمه بطله في المذلة  
والجرح : هو المذهب ، وعليه حميد ، الأصح  
وجرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل يعمل في جرحه بطله فقط

وعنه لا يعمل بطله فيها ، كاشهد على أصحاب الوحيين فيه

قال ، الرركشي : وحكي من حميد في رعيته قولاً باللع وهو مردود ،

إن صح بحكمه القرطبي

فيه حكى أنه في الكل على خور . انتهى

فأمرنا

إبراهيم : لا يجوز . لا غرض عليه لتركه نسبة الشهود .

ذكره القاصي وغيره في مسألة ما سل ، ، من عقيل

وقدمه في الفروع

ودكر الشيخ نفي الدين - رحمه الله - أن له طلب نسبة اليده . ليمكن

من القدرح بالاتفاق .

قال في الفروع : ونحوه مثله لو قال « حكمت بكده » ولم يذكر مستنده

الناس : قال في الزعابة : لو شهد أحد الشاهدين بيمين الدعوى ، قال « شهد

عندي » وضع به خطه فيه « أو عده حكام لله

وإن كان الشاهد عدلاً ، كتب تحت خطه « شهد عندي بذلك »

وإن قبله كتب « شهد بذلك عندي »

وإن قبله غيره ، أو أخيره بذلك كتب « وهو مقول »

وإن يكن مقولاً ، كتب « شهد بذلك »

وقال المدعي « زني شهوداً » أو زدت شهادتك »

وقيل : إن طلب حصص التركية ، وإلا فلا ، انتهى  
 قوله ( إِلَّا أَنْ يَرْتَابَ بِهِمَا ، فَيُفَرِّقَهُمَا وَيَسْأَلَ كُلَّ وَاحِدٍ « كَيْفَ  
 تَحْمَلْتَ الشَّهَادَةَ ؟ وَمَتَى ؟ وَفِي أَيِّ مَوْصِعٍ ؟ وَهَلْ كُنْتَ وَحْدَكَ ، أَوْ  
 أَنْتَ وَصَاحِبِكَ ؟ » فَإِنْ اخْتَلَفَا لَمْ يَقْبَلْهُمَا وَإِنْ اتَّفَقَا : وَعَصَمَهُمَا ،  
 وَخَوَّفَهُمَا . فَإِنْ ثَبَتَا : حَكَمَ بِهِمَا إِذَا سَأَلَهُ الْمُدَّعَى )

يلزم الحاكم سؤال الشهود ، والبحث عن صفة محملها ، وغيره ، إذا ارتب  
 فيهما على الصحيح من المذهب . وعليه جماعير لأصحاب

وجزم به في الوحيين ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وظهر كلام القاضي في الخلاف : وجوب الموقف حتى يسبى وجه الطاعن

وقال في الزعيم . لو ادعى حرج البينة ، فليس له تحليف المدعى في الأصح

وقال في الرأية : إن اختلفا توقف فيهما .

وقيل : سقط شهادتهما

قوله ( وَإِنْ جَرَحَهُمَا الشُّهُودُ عَلَيْهِ : كُنْفَ ) إقامة ( نَبِيَّةٍ بِالْجَرَحِ  
 فَإِنْ سَأَلَ الْإِنِّظَارَ : أَنْظِرْ ثَلَاثًا ) .

على الصحيح من المذهب .

هنا في رعايتين : يمهل الجرح ثلاثة أيام في الأصح إن طلبه .

وحرم به كثير من لأصحاب .

وقيل . لا يمهل

قوله ( وَلَا يَسْمَعُ الْجَرَحُ إِلَّا مُفْرَاجًا يَقْدَحُ فِي الْمَدْلَةِ إِمَّا أَنْ  
 يَرَاهُ ، أَوْ يَسْتَفِيصَ عَنْهُ ) .

فلا يكنى مطلق المخرج

وهذا المذهب

قاله في الفروع ، والزركشى ، وغيرهما .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدّمه في المحرر ، وغيره .

وقيل : يقبل المخرج من غير تنبيه منه

وعنه ﴿ يَكْنَى أَنْ تَشْهَدَ أَنَّهُ قَاتِلٌ وَأَيْسَ يَنْدَلِ ﴾

كالتعديل في أصح الوجهين فيه

وقيل : إن اتحد مذهب الخارج والحاكم ، أو عرف الخارج أسباب المخرج :

قبل إجماله ، وإلا فلا .

قال الزركشى . وهو حسن

وقيل : يكنى قوله « وقه أعلم به » ونحوه .

ذكرهما في الرعاية

تنبيه : قوله ﴿ أَوْ يَسْتَفِيضَ عَنْهُ ﴾

أعلم أن له أن يشهد مخرجه بما يقدح في العدالة بالاستمعة عنه ذلك

على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر الأصحاب

وجزم به في الوخير ، وغيره

وقدّمه في الفروع ، وغيره

وقيل : ليس له ذلك ، كالتركية . في أصح الوجهين فيها .

وفي التركية وجه احتاره الشيخ تقي الدين - رحمه الله - وقال : المسلمون

بشهود في مثل عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري رضي الله تعالى عنهما

بما لا يطمون إلا بالاستمعة .

وفرن لا يعلم في المخرج بالاستمعة براءته من الدس



وقال في الترغيب : لا يجوز الحرج ، تصامع سم ، لو ركن حار التوقف  
سماع الحق

فأمرنا

بمراهما : قال في الحرج : الحرج اسين أن يذكر ما يقدح في العدالة عن  
رؤية ، أو استفاضة .

وامطلق . أن يقول « هو فاسق » أو « ليس بشئ » .

قل امرئكشي : هذا هو المشهور

وقال القاضي في خلافة : هذا هو بين وامطلق أن يقول « الله أعلم »  
ومحوه

الثانية يترتب الحرج بالزنا فإن صرح ، ولم يأت تمام أربعة شهود :  
حد . خلافاً للقاضي رحمه الله تعالى

نسيب : قوله « وإن جهل حاله : طالب المدعى بتركيته » .

سواء على اعتبار العدالة ظاهراً وباطناً . وهو المذهب كما تقدم .

والمراد : تركية حق للشرع . يطلبها الحاكم ، وإن سكنت عنها الخصم .

هذا الصحيح من المذهب .

وقيل : بل هي حق للخصم . فوافرها حكم عليه بدونها .

وعلى لأول : لا بد منها .

ويأتي نعم من هذا قريباً

قوله « وليكن في التزكية شاهدين . يشهدان . أنه عدل رضى » .

قوله « يشهدان أنه عدل رضى » .

يشترط في قبول التزكيتين . معرفة الحاكم حريته البطية صحبه ومعاملة ،

ومحوها . على الصحيح من المذهب .

قطع به في الرعاية الكبرى .

وقدومه في الفروع ، وغيره

وقيل : يقلان مع جهل الحاكم خبرتهما الباطنة

وقال في الرعاية ، وغيره : ولا يتهم خصية أو غيرها .

قوله « يَشْهَدَانِ أَنَّهُ عَدْلٌ رَضَى »

وكذا لو شهدا « أنه عدل مقبول الشهادة » فلا راع .

ويكنى قولهم « عدل » على الصحيح من المذهب

قدومه في الفروع

قل الزركشي : ظاهر كلام أبي محمد الخوري ، وظاهر كلام أبي التراكات :

المنع

وقل في التعريب هل يكنى قولهم « عدل » ؟ فيه وجهان

وأطلقتهما في الرعاية

فواصر

الأولى : لا يكنى قولهم « لا سمحاً لا حبراً »

الثانية : قل حجة من الأصحاب : لا يلزم المراك الحضور للتركية

وحججه في الرعاية ، وغيره

وقل في الفروع وتوجه وجه

الثالثة : لا تخبر التركية إلا من له حجة دالة

قطع ، لأصحاب

وإذا في التعريب ومعرفة الخرج والتعديل

الرابعة : هل تعديل شهود عدة وحده تعديل في حقه ، وبصدق الشهود

عليه تعديل ؟ وهل يصح تركه في وفاة وحدة ؟ فيه وجهان

وأطلقهما في القروع ، والرعاية .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يعصى أن يعطى ابن الناس شعير .  
وقال قيل لشریح : قد أحدثت في قصائدك ؟ فقال « إنهم أحدثوا أحدثنا »  
قال في الرعاية السكري : وإن أقر الخصم بالعدالة . فقال « مما عدلنا فيما  
شهدنا به على » أو « صدقنا » حكم عليه فلا تركه .  
وقيل : لا .

وقال : من تصديق المشهود تعديل لهم ؟ فيه وجهان  
وقال في الرعاية الصوري ، والحوي الصمير : والتركة حق لله فتطلب  
ومن سكت الخصم من أقر بالعدالة . حكم عليه  
وقيل : لا يحكم .

وأطلق المصنف ، والشارح - فيما إذا عدل المشهود عليه الكعد - الوجهين .  
وأطلق في الرعاية - في صحة التركة في واقعة واحدة - الوجهين  
وقال ، وقيل : إن تبعت جار ، وإلا فلا تركة  
نفسه : قوله « وإن عدلته اثنين وحرره اثنين : فالخرج أولى »

بلا نزاع

وإذا عدل : يعدل جرح واحد ، والجرح واحد ، وزكاه اثنين فالتركة أولى  
على أصح وجهين  
قوله في القروع

وحرره في الجرح ، وأربعة اثنين ، والسر ، وركشي ، وغيرهم

وقيل : المخرج أولى وهو أولى

وقال الرركشي : ولو عدله ثلاثة ، وحرره ثلث ، فوجهين

فإن يعدل السب ، فالخرج أولى وإن يعدل السب ، فالتعددي أولى .

قوله (وَإِنْ سَأَلَ الْمُدْعَى حَيْثُ الشُّهُودَ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْسُكَ شُهُودُهُ ،  
فَهَلْ يَحْسِبُ عَلَى وَجْهَيْهِ ) .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح من صعد .

أمرهما : جاب وبحس

وهو المذهب . صمدية في التصحيح

وحرم به في الوحي ، وغيره

وقدمه في المحرم ، والطم ، واللعائن ، والحادي الصغير ، والفروع ،

وغيرهم .

قال في الهداية ، والمذهب . أحصل أن يحسب واقتصر عليه .

قال في الخلاصة وفي حقه حتمال واقتصر عليه

والوجه التالي لا يحسب

وقيل : لا يحسب إلا في المال ذكره في الرعية

فأمرنا

إمرهما : مدة حقه . ثلاثة أيام . على الصحيح من المذهب

حرم به في الوحي ، وغيره

وقدمه في المحرم ، والطم ، والله وع ، وغيره

وقيل : يحسب إلى أن يرسي شهوده

وقدمه في رعية

وقيل : القول بطلان ذلك ظاهر الفساد وهو كما قال .

قطع جمعة من الأصحاب - منهم المصنف ، والشارح - بأنه يحل في قن

أو امرأة ادعى عنه أو طلاقاً ، مهما شاهدت

ومنه واحد في قن وجهان

الثانية مثل ذلك في الحكم : لو سئل كعبلا به ، أو تعدل عين مدعاة قبل

التركيه

قاله في المحرر ، وبراءتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم

قوله ( وإن أقام شاهداً ، وسأل حذسه حتى يُقيم الآخر : حذسه

إن كان في المال )

وهو المذهب

حزم به في الوجيز ، والمداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرغائين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل . لا يحس

قوله ( وإن كان في غيره : فعلى وجهين ) .

وأطلقه في المداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن

مصحح .

أمرهما : لا يحس . وهو المذهب .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

وصححه في التصحيح .

والرغم الثاني : يحس .

وهو ظاهر ما حرم به في الوجيز

وقدمه في غير . وبراءتين ، والحدوى ، والنظم

قوله ( ولا يُقضى في الترجمة والخرج والتعديل والتشريف والرسالة

إلا قول عدلين )

هذا المذهب بلا ريب

قاله في القروع ، وغيره .

وعليه حمهير الأصحاب

وقطع به الحنفى ، وصاحب الجهر ، ومشعب الأدمى ، وغيرهم

وقد مر في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكاغى ، والمضى ،

والجهر ، والشرح ، والنظم ، ولزينة الصغرى ، والحدوى لصغير ، والقروع ،

وغیرهم من الأصحاب .

وعنه : نقل قول واحد

احتاره أبو بكر

وأطعمه في ، عليه الكرى

ففى مذهب . يكون ذلك شهده متمم إلى العدد والعدة و متمم من

الشروط ما احتار في الشهادة على الإقرار بذلك الحق

فإن كان ، تنفق بالحدود والمصاص اعبر فيه بحر ، ولم يكف إلا

شاهدان ذكران

وإن كان ملاً كفى فيه رجل وامرأة . ولا تستر الحجة

وإن كان في حدري ، فالأصح : أربعة

وقيل . يكفي شتان . سه على الروايتين في الشهادة على الإقرار بأمر . على

ما تقدم .

و احتار فيه لفظ الشهادة

وعلى البرائة الثانية : يصح بدون لفظ الشهادة ، ولو كان امرأة أو والدًا أو

ولداً ، أو أمى لمن خبره مدعاه .

ونقل من المدأحاً .

ويكتفى بالرقعة مع الرسول . ولا بد من عدالته .

وعلى مذهب . نحب الشافعية .

قال القاضي تعديل المرأة : هل هو مقبول ؟ مبنى على أصل . وهو : هل المخرج وانعديله شهادة أو حبر ؟ على قواين

فإن قلنا : هو حبر ، قيل حدسهم .

وإن قلنا : نقول المخرجي ، وأنه شهادة ، فهل قيل حدسهم ؟ مبنى على أصل

آخر

وهو هل يعدل شهادتهم فيما لا يقصد به المال ويطمع عليه الرجل ،

كالمكاح ؟ وفيه روتان

إمراؤها نقول فيقبل بعدلهن

الثانية . لا نقول وهذا الصحيح . فلا حدس حدسهم انتهى

قوام

الأولى من رسم الحاكم - نون - إمرأ عن أشهود تركية أو حرج ، قيل :

يعتبر شروط الشهادة بينهم

قدمه في المعنى ، والشرح خلا . ونقل قول أصحاب المسائل

قيل في الكافي . ونحب أن يكونوا عدولا ، ولا يسانون عدوا ولا صديقا .

وهذا ظاهر ما جرم به في المستوعب

وقيل بشرط شروط الشهادة في المشوئين لا فيمن رتبهم الحاكم

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والمخاري ، والفروع ، والزركنشي

وقال في الترتيب : وعلى قول « التركية ليست شهادة » لا يعتد لفظ الشهادة

والمدد في الجميع .

الثانية من سنة الحاكم عن تركية من شهد عنده : أخوه ، وإلا لم يحب .

الثالثة : من نصب للحكم مخرج أو تعديل ، وسماع يسه : فمع الحاكم بقوله  
وحده ، إذ قامت البينة عنده

الرابعة : قال في القطع : لمراد بالتعريف تعريف الحاكم ، لا التعريف بالشاهد  
المشهود عليه .

قال الإمام أحمد - رحمه الله - : لا يجوز أن يقول الرجل للرجل « أن أشهد  
أن هذه فلانة » ويشهد على شهادته

قال : والفرق بين الشهود والمحاكم من وجهين

أحدهما : أن حاجة الحاكم إلى ذلك أكثر من الشهود

والثاني : أن الحاكم يحكم حلبة الطل ، والشاهد لا يجوز له أن يشهد ، عاكفاً ،

إلا على العلم . انتهى

وقال في العروغ - في « كتب الشهادات » - ومن جعل رجلاً حاضراً شهيداً  
في حضرته لمعرفة عيبه ، وإن كان عائفاً ، فعليه من يسكن إليه - وعنه .  
اتقان . وعنه : جماعة - شهد وإلا فلا .

وعنه المنع .

وجعلها القاضي على الاستحباب .

والمرأة كالرجل .

وعنه : إن عرفها كما يعرف نفسه .

وعنه أو نظر إليها : شهد وإلا فلا

وقيل حليل : يشهد بدين روج

وعليه بأنه أمك مصتها .

وقطع به في المهبج للحدود

وعليه مصهم من النط حقه .

قال في العروغ : وهو سهو



ويأتى ذلك أيضاً في « كتاب الشهادات » .

وقال الشيخ تقي الدين . رحمه الله . التعريف يقتضين تعريف عين الشهود عليه ، والشهود له ، والشهود به ، بد وقت على الأسماء ، وتعريف المحكوم له والمحكوم عليه ، والمحكوم به ، وتعريف لثبته عليه ، وثبته له ، وليس اثبتت في كتاب القاصي إلى القاصي . والتعريف مثل الترجمة سوية . فإنه بيان مسمى هذا الاسم كما أن الترجمة كذلك لأن له يثبت قد تكون في أسماء الأعلام والترجمة في أسماء الأحماس

وهذا التعريف لا يختص بشخص دون شخص انتهى  
ذكره في شرح المحرر عند قوله « ولا يقبل في الترجمة وغيرها إلا عدلان » .  
قوله ( ومن كُتبت عداته مرة ، فهل يحتاج إلى تجديد البحث عن عداته مرة أخرى ؟ على وخطين ) .

يعنى : مع تطاول المدة . وهما روايتان  
قال في إعرابية : فيه وجهان .  
وقيل : رويتان  
وأحدهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن سعد ، والرعدة الكبرى .  
إحدهما : يحتاج إلى تجديد البحث عن عداته ، مع تطاول المدة . وبحسب  
وهو المذهب

قال في المحرر . وهو المصوم .  
قال في المروع : لزم البحث عنها ، على الأصح ، مع طول المدة .  
وجزم به في الوحيد ، ومتعجب الأدنى .  
والوجه الثاني : لا يحب ، بل يستحب  
صححه في التصحيح ، والنظم

وقدسه في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحدوى الصغير .

قوله ( وَإِنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ ، أَوْ مُسْتَبْرٍ فِي الْبَلَدِ ، أَوْ مَيِّتٍ ، أَوْ ضَيٍّ ، أَوْ تَحُونٍ ، وَلَهُ يَبْتَنُ : سَمِعَهَا الْحَاكِمُ وَحَكَمَ بِهَا )  
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وليس تقدم الإسكار هنا شرطاً . ولو فرض إقراره ، فهو مقرر به لشوته بالبيعة  
قال في الترتيب وغيره : لا تعتقر السنة إلى حدود . إذ البيعة كالسكوت  
والبيعة تسمع على ما كنت

وكذا حمل في عيون المائل وغيرها هذه مسألة أصلاً على عدم  
وعنه : لا يحكم على غائب ، كحق الله تعالى  
يفقضى في السرقة بحرم فقط

اختاره ابن أبي موسى . قاله في السكاي  
وعنه : لا يحكم على الغائب تبعاً ، كشرطك حاضر

تجزيات

القول . طهر كلام المصنف وغيره . أنه إذ حكم له أن يطلى المين المدعاة  
مطلقاً . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله

وقدسه في المنقح ، والشرح ، والعظم  
قال الزركشي : هذا أشهر الوجهين  
وقيل : على تكفيل . وما هو بيميد  
وأحدهما في الحدوى ، والرعديتس

الثاني . مرده بانستقرها : الممنوع من الحصول . على ما ذكر في ذلك قرناً

الثالث . البيعة هي مصادقة القهر على الصحيح من المذهب

وقيل : مسيرة يوم أيضاً

وقيل : أو فوق نصف يوم

قاله في الرعاية الكبرى .

الرابع : ظاهر كلام المصنف : صحة الدعوى على العائث في جميع حقوق .

وهو ظاهر كلام الحنفى ، وإنى المصنف ، ومحمد ، وغيرهم

وقال ابن الباء ، والمصنف ، ومن جدد ، وغيرهم : إنما يقضى على العائث

في حقوق الآدميين ، لا في حقوق الله ، كالزكاة والسرقة

ثم في السرقة يقضى بالنال فقط ، وفي حط القذف وجهان .

على أنه حق لله ، أو لأدى ، على ما تقدم في أول « باب القذف »

قوله ( وَهَلْ يَحْتَفِزُ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ إِلَيْهِ مِنْهُ ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ

مِنْهُ ؟ ) على روايتين .

وأصحهما في إهداء ، وإسهاب ، ومستوعب ، وشرح من معناه ، والممدى ،

وغيرهم

أما المذهب لا يذهب .

وهو المذهب وعنه أكثر الأصحاب

قال في المدونة احتذره الأئمة

قال المصنف ، والشرح : لم يستحلف في شبه الروايتين

وقد لا : هي طاهر المذهب

وصححه في التصحيح ، والعلم .

وحرم به ناظم المذات

وهو من مفردات المذهب

وقد مر في السكاني ، والله واع ، وخلاف أنى خطاب ومصره .

قال الرزكشي : هي اختيار أي الخطاب ، والشرع ، والشرع ، والشرع ، وغيرهم

والرواية الثانية : ستعلمه على بقاء حقه

قال في خلاصة : حلقه مع بيته على الأصح

قال في إاءتين : وحلف معها على الأصح على بقاء حقه .

وحرمه في الوجيز ، والمنور .

وهو ظاهر كلامه في منتخب الأدمي

واحتراره ابن عيوش في تذكرة

وقدمه في المحرر ، والحدوي الصغير

ومال إليه المصنف

ذكره عنه الشايح في « باب الدعوى » عند قوله « وإن كان لأحدهم بيعة

حكم له بها »

على الرواية الثانية لا يترحم في بيعة لصدق البيعة ، على الصحيح من المذهب

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب

وقدمه في الفروع

وقال في الترمذي : لا يترحم من في بيعة لصدق البيعة إن كانت كاملة وبحسب

تمرحه إذا قام شهاداً وحلف معه

قوام

الأولى - لا يترحم مع بيعة كاملة - كمر له - إلا أنه

وعنه على أنه على أي طائفة رضي الله عنه

وعنه . يحدف مع بيعة في البيعة

وتقدم في « باب الحلف » أنه إذا شهدت بيعة بعد ماله أنه حلف معها .

على الصحيح من المذهب

وإذ شهدت بعينه ، أنه لا يحلف معها على الصحيح من المذهب .  
ولك وجه : أنه يحلف معها أيضاً .

الثانية : قال في المحرر : ويختص اليمين بالمدعى عليه ، دون المدعى ، إلا في  
القسم ودعوى الأمانة لقبولة . وحيث يحكم باليمين مع الشاهد ، أو بقول ردها  
وقال في الرعاية ، وغيره .

وقال كثير من الأصحاب ، مرفقاً بما ذكره  
وتقدم من ذلك

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : أم دعوى الأمانة لقوله . وغير مستثناة .  
فيجاءون

وذلك : لأنهم أمانة لا ضمان عليهم إلا بضرب أو عدول  
إذا ادعى عليهم ذلك ، فأكروه . وهم مدعى عليهم واليمين على المدعى  
عليهم . انتهى

قلت : صرح المصنف وغيره في باب الوكالة ، أنه لو ادعى الوكيل الملاك  
ونفى التفريط : قبل قوله مع يمينه  
وكذا في المصارعة ، والودعة ، وغيرهما

الثالثة : قوله « ثُمَّ إِذَا قَدِمَ الْمَائِبُ ، أَوْ بَلَغَ الْعَتِيُّ » يعني رشيداً  
« أَوْ أَفَاقَ الْجَبُونُ : فَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ » .

وهو صحيح لكن لو دح السنة بمر بعد أداء الشهادة أو مطلقاً : لم تقبل .  
لحوار كونه بعد الحكم فلا قدح فيه ، وإلا قدر .

قوله « وَإِنْ كَانَ الْخَصْمُ فِي التَّلَايَا نِيَابَةً عَنِ الْمَخْلُوسِ : لَمْ تَسْمَعْ  
الْبَيِّنَةَ حَتَّى يَخْضَرَ »

ولا تسمع أيضاً الدعوى . وهو المذهب .

حرم به في المني ، والشرح ، وشرح ابن ماجة ، والوجيز  
وقدمه في الحرر ، والضم ، والرعائين ، والحدوى الصغير ، والقروع ، وتحرير  
الغناية ، وغيرهم

وقيل : يسمان ، ويحكم عليه .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة في سماع البيهقي

وقيل أبو طاب يسمان ، ولا يحكم عليه حتى يحضر

قال في الحرر : وهو الأصح

واستدره الناظم

وحرم به في سنن

وأطلقهم الزركشي

قوله : **فإن امتنع من الحضور** نعمت النبوة ، وحكمها في

**إحدى الروايتين**

وهو مذهب ، أحد ، وأبو عطاء ، والشراف أبو حمزة

وقدمه في التهذيب

وهو ظاهر ما جزم به في الرعدة الصمدية ، والحدوى الصغير

**والأخرى** : لا تسمع حتى يحضر . صححه في التصحيح .

وحرم به في الوجيز ، وسنن

وأطلقهما ابن ماجة في شرحه

وهي رواية الثانية : **بأن** أي من الحضور ، يعني في صاحب الشرطة لحضره

فإن تكرره منه الاستأذان على نداء من يصيق نداءه في دحوله وحده

حتى يحضر

كما قال المصنف ، وصاحب التهذيب ، وغيرهم .

وليس له دخول بيته . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقال في التبصرة : إن صح عند الحاكم أنه في منزله : أمر بالمحوم عليه وإخراجه .

على الأول : إن أمر على لاستدر حكمه عليه على الصحيح من مذهب  
نص عليه .

قال في المحرر : فإن أمر على التيب سمعت البيه ، وحكم بها عليه قولاً واحداً  
وقاله غيره من الأصحاب

وقدمه في الفروع

وهو مراد لمصنف بقوله - قل ذلك يسير - « وإن ادعى على مستتر وله

بيته : سمعها الحاكم . وحكم بها »

قال في الفروع : ونصه « يحكم عليه بعد ثلاثة أيام »

وجزم به في القريب ، وغيره

وظاهر نقل الأثر : يحكم عليه إذا خرج .

قال : لأنه صار في حرمة ، كمن لجأ إلى الحرم انتهى

وحكي الركني كلامه في المحرر ، ودل على المقتضى إذا امتنع من الحضور :

هل تسمع البيه ويحكم بها عليه ؟ على رأيين

مع أنه قطع بجواز الحكم على الغائب

وبه نظر . فكلامه مخالف لكلام أبي التركات

على المذهب : إن وحده مالا . وقاه الحاكم منه ، وإلا قل لمدعى « إن

عرفت له مالا ، وثبت عدى وفيتك منه »

قوله « وإن ادعى أن أباه مات عنه وعن أخيه له عائب ، وله من

في يد فلان ، أو دين عليه ، أو قرينة على حليته ، أو ثبتت يمينته : سلم

إلى المدعى نصيبه ، وأخذ الحاكم نصيب النائب لحفظه له .

اعلم أن الحكم لقائب ممتنع .

قال في الترغيب : لا تمتنع سمع البينة له ، والمكثاة له إلى قض آخر يحكم له بكتابه ، بخلاف الحكم عليه .

إذا علمت ذلك . فبتصور الحكم له على سبيل التعمية ، كما مثل نصفها

وكذا لو كان الأخ الآخر غير رشيد

فإذا حكم في هذه المدة وأشأهاها ، وأخذ الحاضر حصته ، فالحكم يأخذ

نصيب النائب ، ونصيب غير الرشيد يحفظه له على الصحيح من المذهب

قال الشارح : هذا أولى .

وحرم به في الوحي ، والمور ، ومستحب الأذى ، ونذكرة ابن عبدوس ،

وعيرم .

ويحتمل أنه إذا كان المال ديناً : أن يترك نصيب النائب في ذمة الغيرم حتى

يقدم النائب ، ويرشد السفيه .

وهو وجه لبعض الأصحاب .

قلت : ويحتمل أنه يترك إذا كان مليئاً .

فأمره : بعد البينة في الإرث .

فدعه في الفروع .

ودكره في الرعاية . وراد : ولو أقدم الوارث البينة

نقله عنه في الفروع

ولم أر هذه الزيادة في الرعايتين

وخية الوثمة - غير رشيد - انتزع المال من المدعى عليه لهما ، بخلاف النائب

في أصح لوحيين .

وفي الآخر : سترع أصاً



وقال في معنى - إن ادعى أحد الوكيلين الوكالة ، والآخر عائب ، وتم يمينه :  
حكم لها - من حصر : لم تمد اليمة ، كالحكم بوقف بنت لمن لم يخلق ، تعا  
لستحقه الآن

وتقدم أن سؤل بعض المرءاء المحرر كسؤل الكل  
قال في المروغ - فيتوجه أن يعيد أن القضية لواحدة اشتملة على عدد أو  
أعيان - كولد الأول في الشراكة - أن الحكم على واحد ، أوله : يسه وغيره .  
ودكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : السنة  
واحداه من دعوى موت موروثه ، وحكمه أن هذا يستحق هذا ، أو لأن  
من وقف اشترط شامل بم

وهل حكمه نطقة حكم الثانية والشرط واحد ؟ ردد النظر على وجهين  
نم من يند - ما يجوز أن يبيع الأول من الحكم عليه لو عمه فلان الدفع به  
وهل هو نفس الأول كحكم ممتني سادة ؟ أم هو مفع ؟  
قوله « وإن ادعى إنسان أن الحاكم حكم له بحق ، فصدقه : قيل  
قول الحاكم وحده » .

إذ قال الحاكم المنسوب « حكمت لفلان على فلان مكد » ومحوه ، وليس  
أبه ولا الله : قيل قوله . على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر الأحكام .  
وقطعوا به

ومن عليه الإمام أحمد - رحمه الله - وسواء ذكره منه أو لا .

وقيل : لا يقبل قوله

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - قولهم في كتاب القاصي « إجماره تما  
نست - ثمرة شهود الفرع » يوجب أن لا يقبل قوله في الثبوت المخرد ، إذ لو قيل  
حصره لقبل كذا - وأولى

قال : ويجب أن يقال : إن قال « ثبت عدى » فهو كقوله « حكمت في  
الإخبار والكتاب » وإن قال « شهد » أو « أقر عدى فلان » فكأنه عدى  
سواء . انتهى .

وتقدم ما إذا أخبر بعد غيره . أنه كان حكم لفلان نكدا في ولاته ، في آخر  
« باب أدب القاضي » .

وهناك بعض فروع تنقضي بهذا  
قوله « وإن لم يذكر الحاكم ذلك ، فشهد عدلان : أنه حكم له  
به : قبل شهادتهما ، وأتمضى القضاء » .

وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب ، وقطعوا به

منهم : صاحب الوحي ، وغيره .

وقد مضى في الفروع .

ودكر ابن عقيل : أن الحاكم إذا شهد عده نفس : أنه حكم لفلان : أنه  
لا يقضيها .

تفسير مراد الأصحاب على الأول إذا لم يقض صواب معه . فإن يقض  
صواب معه : لا يقض . ولم يقض

قانه في الفروع

وقيل : لأنهم احتجوا بقصة ذي اليدس<sup>(١)</sup> ، ودكره هاتك لو يقض صواب  
معه : لم يقض

واحتجوا أيضا بقول لأصل المحدث زوي عنه « لا أدري » ودكره هاتك  
لو كده ، « قدح في عداقته » ، ولم يعمل به

ودل أن قول ابن عقيل هنا . قياس الرواية المذكورة في الحديثين

(١) في قصة تميم رسول الله صلى الله عليه وسلم من إحدى صلاة العتي من  
ركعتين فقال ذو اليدس أفصرت الصلاة . أم سببت برسول الله ؟ الحديث .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ : أَنْ قُلَانَا وَقُلَانَا شَهِدَا عَنْكَ بِكَذَا وَكَذَا قَبْلَ شَهَادَتِهِمَا ﴾ بلا نراع

﴿ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِهِ أَحَدٌ . لَكِنْ وَجَدَهُ فِي قِمَظَرِهِ فِي صَحِيفَةٍ تَحْتَ خَتْمِهِ بِحُطْأِهِ . قَبْلَ يُنْقِذُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن مسعود . والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

إمراؤها : ليس له تنفيذه . وهو المذهب

ذكره القاضي وأصحابه

ودكر في الترغيب . أنه لأنهم ، كخط أبيه بحكم أو شهادة . لم يشهد ولم يحكم

سها إجماعاً

وقدمه في الفروع ، والحاوي ، والزماني .

والرواية الثانية بعده

وعنه بعده سواء كان في قِمَظَرِهِ ، أو لا

اختاره في الترغيب .

وحرم به في الوجيز ، ومستعجب الأديبي الممددي ، ومسور .

وقدمه في المحرر ، والنظم .

قلت : وعليه العمل

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ الشَّاهِدُ إِذَا رَأَى حُطْأَهُ فِي كِتَابٍ بِشَهَادَةٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا ، قَبْلَ لَهُ أَنْ يَشْهَدْ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

إمراؤها : ليس له أن يشهد . وهو الصحيح من المذهب

وذكره القاضي ، وأصحابه : المذهب

وذكر في الترغيب : أنه الأشبه

وقدمه في الفروع ، والحواس ، والترغيب

والرواية الثانية به أن شهد إذا حذره ، وإلا فلا

وعنه : أنه أن يشهد بظن

احتاره في الترغيب

وجرم به في الرجوع ، ومنع الأذى ، والنو

وقدمه في المحرم ، والنظم

قائمة : من علم الحكم منه أنه لا يعرف بين أن يذكر ، أو يعتمد على معرفة

الخط ، يتحور بذلك لا يحرق قول شه دته ، ولما حكم الفصل ، أو المحرق . وإن

لم يتحقق . لا يحرق أن أنه عنه ولا حب أن محرم ، بالصفة .

ذكره ابن الرعي

وقدمه في الفروع

وقال أبو الخطاب : لا يرم الحساكم مؤلفا عن ذلك . ولا يلزمه حواه .

وقال أبو الوفاء : يدعم تحريمها ، فهما كمثل ، ولم يحرق قولها .

قوله ( ومن كان له على إنسان حق ، ولم يتركه أخذها بالحاكم

وقدّر له على مال : لم يحرق له أن يأخذ قدر حقه . نص عليه )

وأما : عامه شيوعنا وهو المذهب

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله

قال للصف ، والشارح : هذا المشهور في المذهب

قال الزركشي : هذا المذهب المنصوص المشهور

وحرم به في لو حرق ، والمحرق ، وغيرهما

وقدمه في القروع ، وغيره .

ودهب منهم من المحدثين . إلى حوال ذلك

وحكاه ابن عقيل عن المحدثين من الأصحاب

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وحرقه أو المحطاب . ونعم حرقه من الأصحاب - من قول الإمام أحمد

رحمه الله تعالى في الترهيب : بركت ويحلب قدر ما ينفق عليه والمرأة تأخذ

مؤتمها ، والبايع للسلعة يأخذها من مال الفليس بغير رضاء .

وحرقه في الحرر ، وغيره ، من تعبد بوصى الوصية ثم في مده إذا كنتم

الورثة معن الزكاة

قال الزركشي : وهو أظهر في التحريم .

على هذا : إن قدر على حسن حقه أحد قدره ، لا قومه وأحد قدره

متحرراً للعدل في ذلك ، لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عند روج أبي

سميل رضي الله عنهما « خذني ما يكرهك وولئك معروف » وقوله عليه أفضل

الصلاة والسلام « الزهن مركوب ومحجوب » .

وحزم به في الهداية ، والحرر ، وغيره .

وذكر في الواضح : أنه لا أحد إلا من حسن حقه

وهما احتمالان في المعنى ، والشرح ، مطلقان .

قال في القواعد لأصولية : وحج بمن أصح - الحو ، رواية عن الإمام

أحمد رحمه الله ، من حو ر أحد الزوجة من مال زوجها غفقتها وغفقه ولدها بالمعروف

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله ، على ذلك بقى سمع فلا يصح التحريم

وأشار إلى الذي في رواية أحمد من حيث رجم

على أن لم يبدأ وسقطاً على ذلك وسحب العفة : من وهو البروجية ،

فلا تنسب بالأخذ إلى حياة .

وكذلك أباح في روية عنه أحد الصيغ من مال من رل به ولم نفرز مدر  
قراءه<sup>(١)</sup>

وهي ظم السب لم يسب لأحد إلى حده  
وعكس ذلك مع لأصحب وقال : إذا طهر السب : لم يجر لأحد معبر  
إذن لإمكان إقامة اليقنة عليه ، بخلاف ما إذا حقي .  
وقد ذكر المصنف ، والشرح في ذلك أربع فروق  
فأمره . قال القاصي أبو علي ، في قول النبي صلى الله عليه وسلم لهذا : حدى  
ما يكفيك ووليك منه وفي « هو حكم لا فتيا .  
واختلاف كلام المصنف به فتاة قطع أنه حكم وإية قطع أنه فتيا  
قل برزكتي : والصواب أنه فتيا

### تفسيرات

أمرها : حيث حوزنا الأخذ خير إذن ، فيكون في الباطن .  
قوله في الحرر ، والمروع ، وغيرها  
وتظهر كلام المصنف هذا : حوار الأعداء طاهراً ووطناً  
والأصول التي خرج عليها أو الخطأ ، ونصنف ، وغيرها من حديث  
هذا ، وحلب الرحمن وركونه - تشهد لذلك  
والأصول التي خرج عليها صاحب الحرر : يقتضي ما قاله .  
الثاني : مفهوم قوله « وَلَمْ يُشْكِنَهُ أَخْذُهُ بِالْحَاكِمِ »  
أنه إذا قدر على أخذه بالحاكم لم يجر له أحد قدر حقه إذا قدر عليه وهو  
صحيح ، وهو المذهب

وعنه : في الصيغ . أحد ، وإن قدر على أخذه بالحاكم  
(١) قرى الصيغ : حقه في التزل والطعم والترحيب ثلاثة أيام

وظاهر الواضح : رُحِد الصيف ، وعيره

وإن قدر على أحده بالحق

قن في الفروع وهو ظنه مسدده أو لحظاً في مفة الروحة ، والزم

مركوب ومحلول وأحد ساعته من المجلس

وحسن الشيخ في الدين رحمه الله : حوار الأحد ، ولو قدر على أخذه بالحاكم

في الحق الثالث : إقرار أو بينة ، أو كان سبب الحق ظاهراً

قال في القروع : وهو ظاهر كلام ابن شهاب ، وعيره .

الثالث : محل الخلاف في هذه المسألة : إذا لم يكن الحق الذي في دمه قد أحده

قهرًا ، فَمَا إِنْ كَانَ قَدْ عَصَبَ مَالَهُ يَحْوِرُ لَهُ الْأَحَدُ قَدْرَ حَقِّهِ

ذكره الشيخ في الدين رحمه الله ، وعيره

وقال : ليس هذا من هذا الباب

وقال في المتن : من شهدت له بينة محال ، لا عند حاكم . أحده .

وقيل : لا . كقعود في الأصح

ومحل الخلاف أيضاً : إذا كان عين ماله قد تعدر أحده

فَمَا إِنْ قَدَّرَ عَلَى عَيْنِ مَالِهِ : أَحَدَهُ قَهْرًا

راد في الترتيب : ما لم يفتن إلى فتنة .

قال ولو كان السكل واحد مذهب على الآخر دين من غير حصة ، فحدد

أحدهم : فليس الآخر أن يحدد ، وحقاً واحداً لأنه كسب دين مدين . لا يجوز ،

وبورصيا انتهى

فأمره : لو كان له دين على شخص ، فحدد : حازه له أحد قدر حقه ، ولو من

غير حصة على الصحيح من المذهب .

وهو من المذهب

ول نظامها

ومع محمد الدين لا بالنظر • يؤخذ من جسه في الأشهر  
قوله ﴿وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ فِي الْبَاطِنِ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب

وذكر ابن أبي موسى رواية عنه • أنه يُزِيلُ الْقُودَ وَالْعُسُوحَ  
وذكرها أبو الخطاب

قال في العروع : وحكى عنه : بحيلة في عقدٍ وصح مطلقاً .  
وأطلقهما في الوسيقة .

قال الإمام أحمد رحمه الله : الأهل أكثر من أهل  
وقال في القسوس : إن حبيباً نصرها فاعتبرها باللعن

وعنه : يرسله في مختلف فيه قبل الحكم  
قطع به في الواضح وغيره

قال في الحرر : حكم الحاكم لا يحيل الشيء عن وصفه في الدخان ، إلا في أمر  
مختلف فيه قبل الحكم . فإيه على روايتين

قال في رعيته - بعد أن حكى روايتين في الأول - وقيل : مما في أمر  
مختلف فيه قبل الحكم

على هذه الرواية : لو حكم حتى لميل ، أو لشاعى ، بشقة جوار : دو - مان  
وأطلقوه في العروع

ومن حكم للمجهد ، أو عليه ما يخالف جته - ده • عمل مطلقاً بالحكم  
ذكره القاضي .

وتبين باحتجاده

وإن باع حلي موقوف التسمية لحكم نصته شاعى : بعد عدد أصوات خلافاً  
لأبي الخطاب

قال ابن نصر الله في حواشيه . قول أبي الخطاب أظهر .



إذ كيف يحكم له بما لا يستطاع .  
 فإنه إن كان محتجداً لزمه العمل باجتهاده .  
 وإن كان مقلداً : لزمه العمل بقول من قلده  
 فكيف يلزمه شيء ولا يلزمه فيجتمع الضدان .  
 إلا أن يراد - وبارك في الاتقياء للحكم طاهراً ، والعمل بعده مطعاً ، كإبرأة  
 التي تعتقد أنها محرمة على زوجها ، وهو ينكر ذلك  
 لكن في حوار إقدام الحاكم على الحكم بذلك من يعتقد تحريمه ، طرأ لأنه  
 لإرام له بعمل محرم

لا سيما على قول من يقول كل محتجده مصيب انتهى  
 فوائد

الأولى : قال في الانتصار : متى علم اليقينة كادته . لم يعد  
 وإن باع ماله في دين تمت سبئة رور ، ففي عودته مع وتسليم  
 قال الشيخ تقي الدين رحمه الله هل يباح له - حكمكم ما اعتقدتم به قبل  
 الحكم ؟ فيه روايتان

وفي حل ما أخذه وغيره بتأويل ، أو مع جهله : روايتان  
 وإن رجع المتأول ، فاعتقد التحريم : روايتان  
 بناء على ثبوت الحكم قبل بلوغ الخطأ  
 قال : وأصحهما حل . كالخروج بعد إسلامه وأولى .  
 وحسن من ذلك : وضع طاهر في اعتقاده في مانع غيره .

والف في الدعوى : وفيه طرأ  
 وذكر جماعة . إن أسلم دار الحرب ، وعمل برئ - هلا : رده  
 وقال في الانتصار : ويحد برئ

الثانية : من حكم له - سبئة رور - روجيه - أنه يجب له حكم

فإن وطئ مع العلم : فكزّ ، على الصحيح من المذهب

وقيل : لا حد

ويصح نكاحها لغيره ، خلافاً للمصنف

وإن حكم طلاقها ثلاثاً بشهود رور فهي روحته باطل وبكره له اجتماعه  
بها طهرأ ، خوفاً من مكروه يئله ولا يصح نكاحها غيره عن علم الحال ذكره  
الأصحاب وقضه أحمد بن الحسن

قال المصنف في المعنى : إن اصبح باطلاً حراً

وكذا قال في عيون المسائل ، على الرواية الثالثة : محل للزوج الذي ونحرم  
على الأول هذا الحكم ظاهراً وباطناً

الثالثة : لورد الحاكم شهادة واحد رمضان : لم يؤثر ككلمات مطلق ، وأولى

لأنه لا مدخل للحكمة في عدة ووقت وإن هو فتوى

فلا يقال : حكم مكذبه ، أو بأنه لم يره .

وله سر أن له مدخلا ، فهو محكوم به في حقه من رمضان ، فلم يغيره حكم  
ولم يؤثر شبهة لأن الحكم مير إذا اعتقد المحكوم عليه أنه حكم وهذا يقتضيه  
خطأه ، كمنكرة مكاح مدع تيقنه ، فشهد له فسق ، فرداً  
ذكره في الانتصار

وقال المصنف في المعنى : رده ليس بحكم هذا لتوقفه في العدة

ولهذا لو ثبت حكم

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : أمور الدين والعبادات المشتركة بين المسلمين

لا يحكم فيها إلا الله ورسوله إجماعاً

وذكره القرافي .

قال في الفروع : قد دل أن ثبت سب الحكم كوثية الهلال ، والزوال : يس

بحكم من لم يره حساً لم يلمه شيء .

وعلى ما ذكره الشيخ نقي الدين رحمه الله. وغيره في رؤية هلال : أنه حكم .

وقال الله صلى في خلاف : يجوز أن يختص بوحدة رؤية ، كالمعص

الرابعة : لو رفع إليه حكم في مختلف فيه لا يلزمه قصه بعبده : لزمه تنقيده .

على الصحيح من المذهب

قال في الفروع : لزمه في الأصح

وحرم به في الحر ، والعلم ، والربيع ، والحد ، والسم ، وتذكرة

ابن عديس ، وغيره

قال في الرعاية الكبرى : لزمه ذلك

فثبت : مع عدم من مائة

وقيل : لا يلزمه

وقيل : يحرم تنقيده إن لم يره .

وكذا الحكم لو كان من أحدكم مختلف فيه ، كالحكمة بعبده ، وسكوله ،

وشاهد ويبين على الصحيح من المذهب

فدنه في الفروع

وقال في الحر ، فإن كان مختلف فيه من حكمه - لا يلزمه تنقيده ، إلا أن

يحكم به حاكم آخر قبله

وحرم به في العلم ، والربيع ، والحد ، والسم ، وغيره

قال ابن نصر الله في حواشي الفروع . الحكم ، وسكون والشاهد واليبين

هو المذهب . فكيف لا يلزمه تنقيده على قول الحر ؟

إذ لو كان أصل الدعوى عنده لزمه الحكم

وإما بتوجه ذلك - وهو عند لزوم التمسك بالحكم مختلف فيه - إذا كان

الحكم الذي رفع إليه الحكم المختلف فيه لا يرى صحة الحكم ، كالحكمة بعبده .

لأن التعبد يتضمن الحكم بصحة الحكم المزمع إذا كان لا يرى صحته : لم يلزمه الحكم بصحته . انتهى

وقال الشيخ نقي الدين رحمه الله : إذا صادف حكمه مخالفا فيه لم يطلعه ولم يحكم فيه . حار نقضه

الخامسة : دل شارح المحررها على الحكم في شيء لا يكون حكما بصحة الحكم فيه ، لكن لو زعموا حكم آخر لم يزمه . هذه لأن الحكم المختلف فيه صار محكوماً به ، فلم تعبد به كغيره

والشيخ الشيباني في الدين من قدس السبل رحمه الله : قد فهم من كلام الشارح : أن التعبد حكم لأنه قال : لو غلبه حاكم آخر لم يزمه . هذه لأن الحكم المختلف فيه صار محكوماً به . وإنما صار محكوماً به بالتعبد ، لأنه - بحكمه - وإدعى هذه : جعل التعبد حكماً

وكذلك فسر التعبد بالحكم في شرح النعمان الكبير

فإنه قال - عند قول المصنف - : « هل يفذه ؟ » على روايتين .

أحدهما : يفذه

وعنده بأنه حكم حاكم - يزمه - فلم يحرم إيماده إلا بنية

والرواية الثانية : يحكم به .

ففسر رواية التعبد بحكم

لكن قال في مسألة عزيزة ادعى أن الحاكم حكم له بحق ، وقد ذكر الحاكم حكمه أمضاه وأمره حقه ، حكم به عليه وليس هذا حكماً بطل وإدعى هو إمضاء لحكمه السابق

فصرح : أنه ليس حكم ، مع أن رويه التعبد مقدمة - التي فسرها بالحكم - . وإنما هي إمضاء لحكمه الذي وجده في فطرته فهو بمعنى واحد

وقد ذكرنا في السجل أنه لإبداء تمت عنده والحكم به ، وما يكتب  
 « وأن آفة من أمده وحكم به على ما هو واجب في مثله ، ووجه ، وأشهد  
 آفة من فلان على إبداء وحكمه وإبدائه من حصره من اليهود »  
 وذكرنا الإبداء والحكم ، بإمده .

وذكرنا أنه يكتب على كل نسخة من النسخين أم حجة فيما إبداه فيها .  
 فدل على أن الإبداء حكم . لأنهم اكتفوا به عن الحكم والإبداء ، وإدراك  
 السجل انتهى كلام شيخه .

وقال ابن عمر في حاشي الفروع : « مريض لأصحاب السعيد . هل هو  
 حكم أم لا ؟ »

والظاهر . أنه ليس بحكم لأن الحكم بالحكموم به تحصيل للحاصل وهو  
 محال . وإنما هو عمل بالحكم وبإبداء له ، كتعيين الوصية ، وإحارة له .  
 فكانه يحرم هذا الحكموم به عليه لحرمة الحكم وإن كان ذلك المحكوم  
 به من جنس غير حاشر عنده انتهى .

وقال في موضع آخر : لأن التعبد يتضمن الحكم بصحة الحكم أسداً انتهى .  
 وتقدم في آخر الباب الذي قبله « هل الثبوت حكم أم لا ؟ »

السارسة : لو رفع إله جعلان فقد فاسداً عنده فقط ، وأقر بأن ما وجد الحكم  
 حكم بصحته . فله الزامهما ذلك ورده ، والحكم بصدقه .

ذكره القسبي

واقصر عليه في المهر ، والفروع ، وغيرها .

وقال الشيخ نفى للذين رجموه الله . قد يقال . قيس لذهب . أنه كالبينة ثم  
 ذكر : أنه كالبينة إن عينا الحاكم

السابعة: لو أُلْدِيَ في حجة تكاح: لم يدرك شهر اجتهاده، حكم: على الصحيح من المذهب

وفيه: بلى، كمتنهد مكح ثم رأى طلاله في أصبح الوحيين فيه  
وفيه: ما: يحكم به حاكم

ولا يلزمه إعلانه شعيرة في أصبح الوحيين

الثامنة: لو بان خطؤه في إتلاف معاملة دليل قطع ضمن: لاستغنيته

وفي تضمنين مفت ليس أهلا: وحيان

وأطلقهما في الفروع

واحذر ابن حمدان في كتابه: أدب المفتي والمستفتي: أنه لا ضمان عليه.

فإن ابن القيم رحمه الله في: إعلام الموقعين: في الخبر الأخير: ولم أعرف

هذا القول لأحد قبل ابن حمدان

ثم قال: قدت خطأ المفتي خطأ الحاكم أو أن هذا

الثاسعة: لو بان هذا الحكم كفر اليهود، أو فسدهم بزمه نفسه: ويرجع

بالمال، أو بملكه، وبطلان قود مستوفى على المحكوم به

وإن كان الحكم في إتلاف ضمن: أو ثبت سرى إليه: صحته مكرور

على الصحيح من المذهب

قدمه في المحرر، والفروع، والمطعم، ونراء شين، والحدوى، وغيرهم

وقال القسبي، وصاحب المستوعب: يصحبه الحاكم لعدم مترك وصفه

وقيل: يصحس أيها ش. ويقرره على مترك

وعند أبي الخطاب: يصحبه اليهود

وذكر ابن الراعون: أنه لا يجوز له نفس حكمه نفسه إلا بقوته بنية،

إلا أن يكون حكم سله في عدالتهما، أو بظاهر عدالة الإسلام.

وينع ذلك في المسألتين في إحدى الروايتين  
وإن حار في الثانية : احتمال وجوب  
في واقعه المشهود له على ما ذكر . رد مالاً أخذه . ونقض الحكم بنفسه  
دون الحاكم

وإن خالفه فيه : عزم الحاكم  
وأجاب أبو الخطاب إذا ما له من نفسه وقت الشهادة ، وأنها كالكاذبين :  
نقض الحكم الأول ، ولم يميز له تفصيله .  
وأجاب أبو الوفاء : لا يقبل قوله بعد الحكم  
وعنه لا ينقض أقسامهم

ودكر ابن درين في شرحه . أنه لأظهر . فلا صواب  
وفي المستوعب وغيره : يصح الشهود انتهى  
وإن باعوا عبداً ، أو ولداً ، أو عدواً ، فإن كان الحكم لدى  
حكم به يرى الحكم به : لم ينقض حكمه .  
وإن كان لا يرى الحكم به : نفسه ولا ينفذ . لأن الحاكم يستعد بطلانه .  
قاله في الفروع

وقال ابن نصر الله في حواشيه . إذا حكم شهادة شاهد ، ثم ارتد في  
شهادته . لم يجر له الرجوع في حكمه .  
وقال في موضع آخر تحريراً فيما إذا كان لا يرى الحكم به ثلاثة أقوال :  
أروم النقص ، وحواشه ، وعدم حوز نفسه ، كما هو مقتضى ما في الإرشاد . انتهى  
وقال في المحرر . من حكم بقود ، أو حد سببه ، ثم باع عبداً : فله نفسه إذا  
كان لا يرى قبوله فيه .

قل : وكذا يختلف فيه صادق ما حكم فيه وحوله  
وتقدم كلامه في الإرشاد : أنه إذا حكم في مختلف فيه . لا يرد مع غيره :  
لا ينقض

فعلى الأول : إن شك في رأى الحاكم ، فقد تقدم « إذا شك هل علم الحاكم  
بالمعارض ، كمن حكم بنية خارج ، وجعل عليه بنية داخل : لم ينقص ؟ » .  
قال في القروع : وقد علم في تقدم و « ذكرنا في نفس حكم الحاكم : أنه  
لا يعتبر في نفس حكم الحاكم علم الحاكم بالخلاف ، خلافاً لذلك رحمه الله تعالى  
وإن قال : عصت وقت الحكم أسهما عسقة ، أو رور ، وأكرهى السلطان على  
الحكم بهما ، فقال ابن الزاغوى : إن أضاف فتقهما إلى علمه لم يحرله نفسه .  
وإن أضافه إلى غير علمه : افتقر إلى بنية بالإكراه ويحتمل . لا  
وقال أبو الخطاب ، وأبو الوفاء : إن قال « كنت عداً بفتقهما » قبل قوله .  
وقال في القروع : كذا وجدته .



## باب حكم كتاب القاضى إلى القاضى

قوله ( يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْمَالِ ، وَمَا يُقْصَدُ بِهِ  
الْمَالُ : كَالْقَرْضِ ، وَالنَّصَبِ ، وَالْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالصَّلَاحِ ،  
وَالْوَصِيَّةِ لَهُ ، وَالْحَيَاةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْمَالِ ) لا نزاع .

قوله ( وَلَا يُقْبَلُ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى )

وهو المذهب وعليه الأصحاب وقطموه .

ودكروا في الرعية روجه . بقول .

قوله ( وَهَلْ يُقْبَلُ فِيهَا عِدَادُ ذَلِكَ - مِثْلُ : الْقَصَاصِ ، وَالْكَلْحِ ،  
وَالْعَلَّاقِ ، وَالْخُلْعِ ، وَالْعَتَقِ ، وَالنَّسَبِ ، وَالْكِتَابَةِ ، وَالتَّوَكُّلِ ،  
وَالْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ - عَلَى رِوَايَتَيْنِ )

قال في الهداية : يخرج على رِوَايَتَيْنِ

وقال في الخلاصة : فيه وجهان

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن معاذ .

أحمد هما . بقول

وهو المذهب وهو ظاهر كلام الحنفى .

قال الزركشى : يحتمله كلام الحنفى .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع .

نقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . يقبل حتى في قود .

وصره القسسى وأصحابه

وجزم به في الروضة ، وغيرها .

والرواية الثانية : لا يقبل في ذلك

قال الزركشي : وهو مختار كثير من أصحاب المصنف

قال المصنف ، والشرح ، والمذهب : أنه لا يقبل في القصاص

قال في المدة . ويقبل في كل حق ، إلا في الحدود والقصاص

وقال ابن حامد . لا يقبل في السكاح . وعمه قول أبي بكر .

وعنه : ما يدل على قبوله ، إلا في النماء والحدود .

قال في الفروع ، وغيره : وعنه : لا يقبل فيما لا يقبل فيه إلا رجلا .

فأمره : قال في الفروع : وفي هذه المسألة ذكروا : أن كتاب القاضي إلى

القاضي : حكمه كالشهادة على الشهادة لأنه شهادة على شهادة

وذكروا - فيما إذا تغيرت حاله - أنه أصل ومن شهد عليه فرع .

وحزم به ابن الرافعي ، وغيره .

فلا يجوز نفس الحكم بإسكار القاضي الكاتب

ولا يقدح في عدالة البيعة بل يمنع إسكاره الحكم ، كما يمنع رجوع شهود

الأصل الحكم .

فدل ذلك على أنه فرع من شهد عنده . وهو أصل من شهد عليه

ودل ذلك : أنه يجوز أن يكون شهود فرع فرعاً لأصل

يؤيده قولهم في التلليل : إن الحاجة داعية إلى ذلك . وهذا المعنى موحود في

فرع الفرع . انتهى .

قوله ( وَيُحْوزُ كِتَابُ الْقَاضِي فِيما حَكَمَ بِهِ لِيُفْقَدَ فِي الْمَسَافَةِ

الْقَرِيَّةِ ، وَمَسَافَةُ الْقَصْرِ )

ولو كان بيده واحد ، بلا نزاع

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : وفي حق الله تعالى أيضاً

وقد قرئ : هل التعبد حكم ، أم لا ؟  
 قوله ( وَيُخَوَّرُ فِيمَا نُسِتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ فِي الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ ، دُونَ الْقَرِيبَةِ ) .

وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب  
 وعنه : هو قول يوم  
 وهو قول في الحرر ، وغيره  
 وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله  
 وقيل : حررته في المذهب ، وأقل من يوم : كخير انتهى  
 يعني : إذا حضر حاكم لآخر يحكمه بحسب العمل به  
 فلو أن حكم الحاكم كان غير لما اكتفى فيه بخبره ، ولما جاز للمحكم الآخر  
 العمل به حتى يشهد به شاهدان  
 قاله ابن نصر الله .

قال القاضي : ويكون في كتبه « شهدا عدى تكذ » ولا يكفى « نُسِتَ  
 عدى » لأنه حكم شهادتهما ، كبقية الأحكام  
 وقاله ابن عقيل وغيره .

قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - والأول أشهر . لأنه حذر بالثبوت .  
 كشهود العرع . لأن الحكم أمر وسى يتضمن إرأافاً انتهى  
 فسيه : لا يتبع كتابته « ثبت عدى » .

قال في المروء : فينوحه لو أنست حاكم ماله وقد لا يراه - كوقوف الإنسان  
 على نفسه - بالشهادة على الخط .

فيه حكم ، لا خلاف في العمل بالخط - كما هو المعتاد - فحكم حليل -  
 يرى صحة الحكم - أن ينفذه في مسافة قريبة .

وإن لم يحكم - كي ، من قال « ننت كذا » وكذلك لأن الثبوت عند المالكي حكم .

ثم إن رأى الحسبي الثبوت حكماً بغيره ، وإلا فالخلاف في قرب ، بصفة ، ولزوم الحسبي مفيدة ، سوى على لزوم تعيد الحكم للحلف فيه ، على ما تقدم وحكم المالكي - مع أنه باختلاف العصر في الخط - لا يمنع كونه مختلفاً فيه . ولهذا لا سعة الحمية حتى يتفقه حاكم .

وللحسبي الحكم صحة الوقت مذكور مع عدم المسافة ومع قربها : الخلاف لأنه نقل إليه ثبوته بمجرد .  
فأله أن نصر الله .

وقال ومن ذلك لو ثبت عند حسبي وقف على العيس ، ولم يحكم به ، ونقل الثبوت إلى حاكم شافعي . أنه الحكم وظلال الوقت وأما شدة كثرة

فأما لو سمع البيعة ، ولم يظن ، وجعلها إلى آخر : حذر ، مع عدم المسافة .  
فأله في التعقيب  
وقصر عليه في الفروع .

غيب . قوله ( وَيُحْوَرُّ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى قَاضٍ مُعَيَّنٍ ، وَإِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابِي هَذَا مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ ) .

قال الشيخ في الدين - رحمه الله - وتعيين القاضى الكاتب : كشهود الأصل . وقد يجرى للكتوب إليه

قال الأصحاب في شهود الأصل : يعتبر تعيينهم لهم .

قال القاضي : حتى لو قال « عيان » أشهد « صحايان » لم يجر حتى يعيدها

قوله ( فَإِذَا وَصَّلَا إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ : دَفَعَا إِلَيْهِ الْكِتَابَ ، وَقَالَ :

« شَهِدُ أَنْ هَذَا كِتَابُ فُلَانٍ إِلَيْكَ . كَتَبَهُ مِنْ عَمَلِهِ ، وَأَشْهَدُنَا عَلَيْهِ »  
وَالْأَخْيَاطُ : أَنْ يَشْهَدَا بِنَاقِيهِ .

فيقولان « وَأَشْهَدُنَا عَلَيْهِ » قَالَهُ انْطَرِقُ وَجَمَاعَةٌ .

واعتبر الحرف أيضاً ، وجماعة . قولها « فَرَى ، عَلِب » وفور السكائب  
« أَشْهَدُ عَلَى »

والذي قدمه في المروء : أَسْبَبَ إِذَا وَصَلَا ، قَالَا « شَهِدْنَا بِكِتَابِ فُلَانٍ  
إِلَيْكَ . كَتَبَهُ بَصْلَهُ » مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ .

قَالَ الْمُرْكُشِيُّ : الَّذِي يَنْفِي قَبُولَ شَهَادَةٍ مِنْ شَهِيدٍ « أَنْ هَذَا كِتَابُ فُلَانٍ  
إِلَيْكَ ، كَتَبَهُ مِنْ عَمَلِهِ » إِذَا جَهِلَ مَا فِيهِ . مَوْلًى وَحْدًا لَانْتِصَافِ الْجِهَالَةِ . انْتَهَى  
وَفِي كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ « كَتَبَهُ بِحَصْرَتِنَا ، وَقَدْ بَشَّهَدُ عَلَى أَنْ كَتَبْتَهُ  
فِي عَمَلٍ مَا شِئْتُ عِنْدِي وَحَكَمْتُ بِهِ مِنْ كَدٍّ وَكَدٍّ » بِشَّهَدُ ذَلِكَ

قَالَ الْمُرْكُشِيُّ ، وَقَالَ الْقَاسِمِيُّ : كَانَ أَنْ يَقُولَ « هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ » مِنْ  
غَيْرِ أَنْ يَقُولَ « أَشْهَدُ عَلَى » انْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَتَبَهُ فِي غَيْرِ عَمَلٍ ، أَوْ جَدَّ عَمَلِهِ :  
كَلْبَرَهُ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

فَالْمُرَّةُ : قَالَ ابْنُ عَصْرٍ فِي حَوَاشِي الْمَرْوَعِ : هَلْ يَحْجُورُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْقَاسِمِيِّ -  
فِيمَا أُنْتَهَ وَحَكَمَ بِهِ - الشَّاهِدَانِ إِذَا شَهِدَا عِنْدَهُ بِالْحَقِّ الْمَحْكُومِ بِهِ ؟ أَمْ أَحَدُ  
لَا حَاجَةَ فِيهَا بَعْدَ .

وَمَقْنَصِي قَاعِدَةُ ابْنِ دَهَبٍ : أَنَّهَا لَا تَقْبَلُ لِأَنَّهَا لَا تَنْصَحُنِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِقَبُولِهِ  
شَهَادَتِهِمَا ، وَإِنَّهَا سَبَبُ الْحَقِّ ، وَالْحَكْمِ فَالْثَبُوتُ وَالْحَكْمُ مَبْنِيَانِ عَلَى قَبُولِ  
شَهَادَتِهِمَا . وَشَهَادَتُهُمَا عَلَيْهِ بِقَبُولِهِ شَهَادَتَهُمَا بَعْدَ لَهَا ، فَلَا يَحْجُورُ قَوْلُهَا .

وَإِذَا طَلَّتْ سَبْطُ الشَّهَادَةِ : طَلَّتْ . لِأَنَّهَا لَا تَنْتَعِرُ

وفي روضة الشريعة عن أبي طاهر - يعبر أن يكون الشاهدان بحكم القضي  
 هما اللذان شهدا هذه وحكم شهادتهما لأجل أن يشهدن على فعل القضي  
 قال أبو طاهر - وهل هذا تفقفت ، وأدركت القضية . انتهى  
 وهذا فيما إذا كانت شهادتهما على الحكم بما يحتمل قبوله على ما فيه  
 وأما على التوثيق : فهذا في غاية البعد  
 وهذا انتهى . ومعنى القضية بد الدرس المسمى الحقي ، وقاضي القضية الساطي  
 المالكي . انتهى

ويأتي التنبيه على ذلك في مواقع الشهادة  
 قوله ( وإن كتب كتاباً ، وأدرجته وختمته ، وقال : هذا كتابي  
 إلى فلان أشهد على ما فيه ، لم يصح )  
 ( لأن الإمام أحمد رحمه الله قال  
 فيمن كتب وصية وختمها ثم أشهد على ما فيها : فلا . حتى  
 يعلم ما فيها )

وهذا المذهب

قال المصنف هنا : والعمل عليه

وعليه جماهير الأصحاب

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور

وهو مقتضى قول الخرق

وحرمه في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وَيُتَخَرَّجُ الظُّوْرُ بِقَوْلِهِ : إِذَا وَحَدَّثَ وَصِيَّةَ الرَّحْلِ مَكْتُوْمَةً عِنْدَ  
 رَأْيِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَشْهَدَ أَوْ أَعْلَمَ بِهَا أَحَدًا عِنْدَ مَوْتِهِ ، وَعَرِفَ حَقَّهُ  
 وَكَانَ مَشْهُورًا . فَإِنَّهُ يُعَدُّ مَا فِيهَا :

وهذه رواية محرقة لأصحاب  
وحتر هذه رواية المحرقة في الوصية . مصنف . والشارح ، وصاحب  
الفتاوى ، وغيرهم

على ما تقدم في أول « كتاب الوصايا »  
وقيل هذا : إذا عرف المكتوب إليه أنه خط القاضي الكاتب وختمه :  
حار قوله

على الصحيح ، على هذا التخرج

وقدمه في الدعوى ، والرعاية

وقيل . لا قبله

ذكره في الرعاية

قال الزركشي طاهر هذا : أن على هذه الرواية . بشرط قبول الكتاب أن  
يعرف المكتوب إليه أنه خط القاضي الكاتب وختمه . وفيه نظر  
وأشكل منه : حكاية ابن حمدان قولاً بالمنع  
فإنه إذن تذهب فائدة الرواية

والذي يسمى على هذه الرواية : أن لا بشرط شيئاً من ذلك

وهو طاهر كلام أبي البركات ، وأبي محمد في المتن .

ثم إذا قبل بهذه الرواية ، فهل يكفي بالخط المجرد من غير شهادة ؟ فيه  
وجهان

حكماه أو البركات

وعلى هذا يحمل كلام ابن حمدان وغيره . انتهى .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : من عرف خطه بإقرار ، أو إنشاء ، أو عقد  
أو شهادة : عمل به كمنه . فمن حصر ، وأسكر مصمونه : فكاعتراه بالصوت ،  
وإنكار مصمونه

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، في كتاب أصدره إلى السلطان في مسألة  
الرياسة<sup>(١)</sup> : وقد تدرع الفقهاء في كتب الحكم : هل يحتاج إلى شاهدين على  
لفظه ، أم إلى واحد ؟ أم يكفي بالكتاب المحض ؟ أم يقبل الكتاب بلا ختم  
ولا شاهد ؟ على أربعة أقوال معروفة في مذهب الإمام أحمد رحمه الله ، وغيره

نقله ابن خطيب السلامة في تعليقه

وذكر الشيخ تقي الدين - رحمه الله - قولاً في الذهاب : أنه يحكم بحط شاهد  
ميت .

وقال : انطط كاللفظ ، إذا عرف أنه خطه

وقال : إنه مذهب جمهور العلماء

وهو يعرف أن هذا خطه ، كما يعرف أن هذا صوته

واتفق العلماء على أنه يشهد على الشخص إذا عرف صوته مع إمكان الاشتباه

وحور الجمهور كالإمام مالك ، والإمام أحمد - رحمه الله تعالى - الشهادة على

الصوت من غير رؤية الشهود عليه . والشهادة على الخط : أصعب . أسكر حوارته

قوى ، أقوى من ماله . انتهى .

### قواعد

الأولى : قال في الروضة لو كتب شاهدان إلى شاهدين من بلد المكتوب

إليه بإقامة الشهادة هذه عبثاً : لم يجر

لأن الشاهد إنما يصح أن يشهد على غيره إذا سمع منه لفظ الشهادة ، وقال

« أشهد على »

فأما أن يشهد عليه بخطه : فلا .

(١) وهي مسألة شد الرجال لزيارته لقصوره التي كانت مثار حصومة عسفة على

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من المقلدين عاد القصور والولوى



لأن الخطوط يدخل عليها الملل

فإن قام بخط كل واحد من الشاهدين شاهدان : ساع له الحكم به .

الثانية : يقبل كتاب القاضي في الحيوان بالصفة .

على الصحيح من المذهب .

حرم به في الحجر ، وغيره

وقال في الفروع : ويقل كتابه في حيوان في الأصح .

وقيل لا يقبل .

وأطلقهما في المنقضي ، والشرح

فعلى المذهب لو كتبت القصص كتاباً في عبد ، أو حيوان بالصفة ، ولم تثن

له مشارك في صفته : سلم إلى المدعي .

فإن كان غير عبد وأمة : سلم إليه مختوماً .

وإن كان عبداً ، أو أمة : سلم إليه مختوم الصق محيط لا يخرج من رأسه ،

وأحد منه كميل ، لينثي به إلى الحاكم السكاتب ، ليشهد الشهود بعده على عييه ،

دون حايته . ويقضى له به . ويكتب له بذلك كتاباً آخر إلى من أهد العين

المدعاة إليه ، ليبرأ كفيلاً .

وإن كان المدعي جارية : سلمت إلى أمين يوصلها

وإن لم تثن له ما ادعاه : لزمه رده ومؤنته منذ تسلّمه . فهو فيه كالعاصب

سواء ، في ضيائه وضمان نفسه ومنفته .

قال في الفروع : فككصوب لأنه أحد ملاحق .

وحزم به في المنقضي ، والشرح ، وغيرها .

وقدعه في الفروع .

وقال في الرعاية : لا يرد معه .

قال في العروع : و قد يتعرضوا لهذا في الشهود عليه فيتوجه منه فالمدعى  
عليه ولا يثبت : أولى انتهى  
وهذا كله على المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب

وقد : يحكم القاضي الكاتب بأعين العاشة «الصفة» مستمرة . قد نثبت هذه  
الصفة التامة

فإذا وصل الكاتب إلى القاضي المكتوب إليه . سقم إلى المدعى  
ولا يسدها إلى الكاتب لنقوم البينة على غيرها  
وقال في الرقابة : ونكفي المدعى «القيمة»  
وقد في التعريب ، على لأول . لا ادعى على رجل دنا صفة كذا ، ولم يذكر  
اسمه ونسبه : لم يحكم عليه . بل يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه ،  
كما قلنا في المدعى به ، ليشهد على عينه .

وكذا قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : هل يحضر ابشهاد الشهود على  
عينه ، كما في المشهود به ؟

قال المصنف في المعنى إن كتب بثبوت ، أو إقرار بدين : جاز ، وحكم  
به المكتوب إليه ، وأخذ به المحكوم عليه  
وكذا عينا ، كمفرد محدود ، أو عين مشهورة لا تشته .  
وإن كان غير ذلك : فلو جهان .  
وقد الشرح أيضا

امثالة : قال في القروع : وطاهر كلامهم : أنه لا يعتبر ذكر الجدة في النسب  
بلا حاجة .

قال في المتن ، في صلح الحديبية : فيه أن المشهود عليه إذا عرف باسمه واسم  
أبيه . أعني عن ذكر الحد

وكذا ذكره غيره

وقال في إياه : ويكتب في الكذب - المخلصين واسم أوجبهما وحديثهما وحديثهما

قال بن هريث في حواشي الفروع : ولو عرف به ذكر حده ذكر من يعرف به ، أو ذكر له من الصفات ، فغيره عن بشركه في - من حده قوله : ( وإن تغيرت حال القاصي الكاتب بعزل ، أو موت : لم يقدح في كتابه ) .

هذا الصحيح من ذهب

وحزم به في المعنى ، والشرح - ونصراه - ولهذه ، والمذهب ، استوعب والخلاصة ، وشرح ابن منبج ، والمحرر ، والنظم ، والوحي ، وغيره وأدغم في العبارة ، والفروع

وقيل : حكمه كالمسوق فيقدح خاصة فيما ثبت بحكمه

فأما ما حكم به ، فلا يقدح فيه قولاً واحداً ، كما قال المصنف

قوله : ( وإذا حكم عليه ، فقال له : اكتب لي إلى الكاتب : أملك حكمت علي ، حتى لا ينجحكم علي ثانياً ، لم يلزمه ذلك . ولكنه يكتب له مختصراً بالقبض )

يلزمه أن يشهد عليه بما جرى : لئلا ينجح عليه الكاتب

قوله : ( وكل من ثبت له عند حاكم حق ، أو ثبتت برأؤه . مثل : إن أنكر وخلفه الحاكم ، فقال الحاكم : أن يكتب له مختصراً عما جرى ، أثبت حقه ، أو برأؤه : لزمه إجابته )

هذا المذهب مطلقاً .

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم  
قال في الرعايتين : وإن قال : أشهد لي عليك بما حرى لي عندك في ذلك  
وفي غيره : من حق ، وإقرار ، وسكوت ، وسكول ، ودين ، وردها ، وإبراء ،  
ووفاء ، وثبوت ، وحكم ، وتنفيذ ، وشرح ، وتعديل ، وغير ذلك : أو : حكم بما  
ثبت عندك : لزمه انتهى

وقيل : إن ثبت حقه بنية : لزمه ذلك .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح

### ثانئناه

إبراهيم : لو : أنه - مع الإشهاد - كنية ما حرى ، وأنه ورقة - إما من  
عنده ، أو من بيت المال - لزمه ذلك على الصحيح من المذهب  
قال في الفروع : لزمه ذلك في الأصح ،  
ومحمده في المعنى ، والشرح ، وتصحيح المحرر  
وقلمه في النظم ، وغيره .  
وحزم به في الوجيز ، وغيره  
وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحدوى ، وغيرهم .  
وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : يلزمه إن تعذر تركه .

الثانية : ما تضمن الحكم بنية نسي - محلاً وغيره يسمى محضراً على الصحيح  
من المذهب

حرم به في المحرر ، وغيره

وقدمه في الرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم

قال المصنف هما : وأما السجل : فهو لإعانة ما ثبت عنده والحكم به .

وقال في المقتضى ، والشرح ، والترغيب . المحصر شرح ثبوت الحق عنده  
لا الحكم بثبوته

قال في الرعايتين ، والمحاوي : وما تضمن الحكم سنة : سجل .  
وقيل : هو إعدام ما ثبت عنده والحكم به . وما سواه : محصر . وهو شرح  
ثبوت الحق عند الحكم بدون حكم

قوله - في صفة المحضر - في مجيب حكمه .

هذا إذ ثبت الحق بغير إقرار .

فما إن ثبت الحق بالإقرار لم يدك « في محسن حكمه »

وقوله في صفة السجل « تختصرون حصصين »

يعتقر لأمر إلى حصولهما

على الصحيح من المذهب

وعليه الأسحاب وقطموه

وقال الشيخ تقي الدين : الثبوت المحرد لا يقتضي حصولهما بل إلى دعواهما

لكن قد تكون الماء ماء الصب ، لا الطاف كالأولى .

وهذا يبنى على أن الشهادة هل تقتضي حصول الحصصين ؟

وأما التركة : فلا

قال : وما مره أنه لا حكم فيه بإقرار ولا سكوت ولا رد . وليس كذلك .

قوله في المروع .

## باب القسمة

قوله ﴿وَقِسْمْةَ الْأَمْثَالِ جَارَةً﴾ وهي نوعان .  
 قِسْمَةُ تَرَاثٍ . وهي ما فيها صَرَرٌ ، أَوْ رَدُّ عَوَضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا :  
 كَالدَّوْرِ الصَّغَارِ ، وَالْحُمَامِ ، وَالْمَضَائِدِ الْمُتَلَصِّقَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ قِسْمَةُ  
 كُلِّ عَيْنٍ مُفْرَدَةً مِنْهَا ، وَالْأَرْضِ الَّتِي فِي بَعْضِهَا شَرْ ، أَوْ سَلَا ، وَنَحْوُهُ  
 وَلَا يُمَكِّنُ قِسْمَتُهُ بِالْأَجْزَاءِ وَالتَّعْدِيلِ إِذَا رُصُوا يَقْسِمَتُهَا أَعْيَانًا بِالنِّقْمَةِ :  
 حَارَ ﴿بِلَا زَعِ

وقوله ﴿وَهَذِهِ جَارِيَةٌ تَجْرِي الْبَيْعِ﴾ ، لَا يُجَبَّرُ عَلَيْهَا التَّمَتُّعُ مِنْهَا ،  
 وَلَا يَحْوِزُ فِيهَا إِلَّا مَا يَحْوِزُ فِي الْبَيْعِ .  
 فلو قل أحدكم : «أنا أحد لأدنى» وينتلي في الأعلى تنمة حصق ،  
 فلا إيجاب .

قوله في الترعيب وغيره

وقدمه في المذوع

وقال في البروة : إذا كان بينهم مواضع مختلفة ، إذا أحد أحدهم من كل  
 موضع منها حقه لم يتمتع به جميع له حقه من كل مكان ، وأخذه  
 فإذا كان له سهم يسير لا يمكنه الانتفاع به إلا بإدخال الصرر على شركائه  
 وافتيه عليهم : منع من التصرف فيه . وأحضر على بيعه  
 قال في الفروع : كذلك قال .

وقال القاضي في التصديق ، وصاحب المسبج ، والنصف في الكاوي . البيع  
 ما فيه رد عوض . وإن لم يكن فيه رد عوض : فهي إقرار النصيبين ، ومميز  
 الحقيق وليست بيعاً .

واحتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله

قائمة : من دعا شركه إلى السم في قسمة القرصى أحمر . فإن ألى بيع

عليهما وقسم لهما

بقته الميمونى ، وحصل

ودكره القاضى ، وأصحابه .

ودكره في الإرشاد والفصول ، والإيضاح ، والمستوعب ، والترغيب ، وغيرها

وحرم به في القاعدة السادسة والسمين ، والركبتى

وقدمه في القروع .

قال في المروع : وكلام الشيخ - معنى به انصف - والمحد : يقتضى المدع

وكذا حكم الإحارة ، ولو في وقف

ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله في الوقف .

قوله ﴿ وَالضَّرَرُ الْمَأْبُوعُ مِنَ الْقِسْمَةِ ﴾ .

بمعنى : قسمة الإحار .

﴿ هُوَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ بِالنَّسَبَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

بمعنى : في رواية الميمونى .

وكذا قال في الهدية ، والمحرر ، وغيرها . وهو المدع .

جرم به في الوحيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والظم ، والرايتين ، والهاوى المنير ، والقروع ،

وغيره

﴿ أَوْ لَا يَلْتَمِزُ بِهِ مَقْسُومًا فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَرِيقِ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

احتارها المصنف .

وجزم به في العدة

وأطلقهما في المنفى ، والشرح ، والزركشي .

وقال : ظاهر كلام الإمام رحمه الله - في رواية حبل - اعتبار النفع وعدم نقص

قيمته ، ولو انتفع به

وتقدم التنبيه على بعض ذلك في « باب الشفعة » .

قوله ( فَإِنْ كَانِ الصَّرَرُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ - كَرَجْدَيْنِ  
لأَحَدِهِمَا الثَّلَاثَانِ ، وَلِلْآخَرِ الثَّلَاثُ . يَنْتَفِعُ صَاحِبُ الثَّلَاثَيْنِ بِقِسْمِهَا ،  
وَيَتَصَرَّرُ الْآخَرُ - فَطَلَبَ مَنْ لَا يَتَصَرَّرُ الْقِسْمَ : لَمْ يُجْزَ الْأَخَرُ عَلَيْهِ .  
وَإِنْ طَلَبَهُ الْآخَرُ : أَخْبَرُ الْأَوَّلُ )

هذا اختيار جماعة من الأصحاب

مهم : أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، ونصراء .

وجزم به في الوجيز ، والمبور ، ومقتضب الأدي ، وتذكرة ابن عبدوس

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرهائين .

قال الزركشي : وإليه ميل الشيعة

وقال القاضي رحمه الله : إن طلبه الأول - أحمر لآخر - وإن طلبه المصروف

لم يجبر الآخر .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : وفيه بطل .

وأطلقهما في الحارثي

والصحيح من مذهب : أنه لا يحصر على الممتع من القسمة منهما .

وعليه أكثر الأصحاب .



وحكامه المصنف والشارح من الأصحاب ، وقالوا : هو المذهب .

وقدّمه في الفروع

قال الزركشي : حرم به القاضي في الجامع ، والشرع ، وأبو الخطاب في

حلافيهما ، والشيرازي

وهو ظاهر رواية حسل

قوله ( وَإِنْ كَانَ يَنْتَهِمَا عَيْدًا ، أَوْ سَهَائِمًا ، أَوْ نِيَابًا وَنَحْوَهَا .

فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قَسَمَهَا أُغْيَانًا بِالْقَيْبَةِ . لَمْ يُجْزَأِ الْآخَرُ ) .

هذا أحد الوجهين

وإليه ميل أبي الخطاب .

وهو احتال له في الهداية

وقال القاضي ببحر

وطهره : أنه سواء تساوت القيمة أم لا

وهو ظاهر مقدمه في الخلاصة

وهو ظاهر كلامه في الحرر ، والوجيز ، وغيرهم

والذهب : إن تساوت القيمة أحمر ، وإلا فلا نص عليه

قال في الفروع : أجبر المنتفع في النصوص إن تساوت القيمة .

ويحتمل كلام القاضي ومن تبعه .

تنبيه : محل الخلاف : إذا كانت من جنس واحد على الصحيح من

المذهب

وقال المصنف ، والشارح : إذا كانت من نوع واحد

فأمره . لأحد وللبين المتساوي القوتان : من قسمة الأحرار . وانتصرت :

من قسمة المتعدلات

قوله «وَأَنْ كَانَ يَنْهَمَا حَانِطًا» لم يُجْزِئِ الْمُشْتَقُّ مِنْ قَسْمِهِ  
فَإِنْ اسْتَهْدَمَ

يعنى : حتى بقى عرصة .

«لَمْ يُجْزِئِ عَلَى قَسْمِ عَرَصَتِهِ» .

هذا أحد الوجهين ، والمذهب مذهبها

وحرم به فى سور ، ونذكره من عندنا

وصححه فى المحرر ، والظم ، والحارثى الصغير ، وغيرهم

وقدمه فى الشرح ، والرعائين .

وحذره لمصنف

وقال أصحابنا : إن طلب قسمتها طولا ، بحيث يكون له نصف الطول فى كمال

العرض : أحمر الممتنع

وإن طلب قسمتها عرضاً ، وكانت تسع حانطين . أحمر ، وإلا فلا .

ونسه فى الدعوى إلى الله فى فقط .

وحزم به فى الوجيز .

فإن لأدنى فى منعه - ولا إحدر فى حانط . إلا أن يتبع الحانطين

وقال أبو الخطاب فى حانط : لا يجزئ على قسمها طول

وقال فى العرصة : كقول الأصحاب

وقاله فى المذهب

وقيل : لا إحدر فى الحانط والعرصة . إلا فى قسمة العرصة طولا فى كمال

العرض خاصة

وأظنهم فى المحرر ، والبروج

فأمرنان

إحدهما . حيث قد حور القسمة فى هذا . فقيل - لكل واحد ما يليه .

وقدومه في اربعين

قال في المعنى ، الشرح : وإن حصل له ما يمكن به ، حدثه به : أحبر  
ويحتمل أن لا يحبر ، لأنه لا تدخله القرعة ، حوى من أن يحصل لكل واحد  
سهما ما يلي ذلك لآخر ، أصح  
وقيل : بالقرعة

فت : وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب

وأضيق في المروع

الثانية قوله ( وَإِنْ كَانَ يَنْتَهُمَا دَارُهَا عَلُوٌّ وَسُقُوفٌ فَطُلِبَ  
أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهَا ، لِأَحَدِهِمَا الْعُلُوُّ ، وَلِلْآخَرِ السُّقُوفُ : لَمْ يُجْبَرَ الْمُتَمَتِّعُ  
مِنْ قِسْمَتِهَا ) بلا نزاع

وكذا لو طلب قسمة السفل دون العلو ، أو العكس ، أو قسمة كل واحد على  
حدة .

ولو طلب أحدهما قسمتها معاً ، ولا صرر ، وجب وعدل بالقيمة لا ذراع  
سفل بذراع علو ، ولا ذراع بذراع

قوله ( وَإِنْ كَانَ يَنْتَهُمَا مَنَاقِعُ : لَمْ يُجْبَرَ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ قِسْمَتِهَا ) .  
هذا المذهب مطلقاً

وحرم به في نذهب ، والجهر ، والشور ، ومتبع لأدبي ، وتذكروا  
أن هيدوس .

وقدومه في الشرح ، والرءئين ، والحدوى ، والمروع ، وغيرهم

قال في القاعدة السادسة والسبعين : هذا المشهور .

ولم يذكر القاصي وأصحابه في المذهب سواء

وفرقوا بين المهادة والقسمة ، بأن القسمة : إذا ار أحد السكين من لآخر .

والمهانة : معاوضة حيث كانت استيفاء للمنفعة من مثلها في زمن آخر .

وفيها تأخير أحدهما عن استيفاء حقه بخلاف فسخ الأعيان

وعنه : يحجر

واختار في المحرر : يحجر في القسمة بالسكان ، إذ لا يمكن فيه ضرر ولا يحجر

قسمة الزمان

قوله ( وإن ترأصنا على قسمها كذلك ، أو على قسم المنافع بالمهانة : جاز ) .

إذ اقتسم المنافع بالزمان ، أو المكان : صحيح .

وكان ذلك جائزاً على الصحيح من المذهب

وحرم به في المنو . ومنع لأدى ، وتذكير من عدوس ، والترغيب

وقد منه في المنو ، والشرح ، والعلم ، ورعاين ، والحاوي الصغير ، والفروع

وعبرهم .

واختار في المحرر : لزومه إن تعاقبا مدة معلومة

وحرم به في الوحد

ودكر من الداء في الحاصل . أن الشركاء : يختلفوا في منافع دار بينهما ،

أن الحاكم يحرم على قسمها ، أو يؤجرها عليهم

قال في الفروع : وقيل : لازماً بالسكان مطلقاً

فعلى المذهب : يورج أحدهم قبل استيفاء بوته . فله ذلك . وإن رجع

بعد الاستيفاء . نعم ما عده به

وقال الشيع تنق للرب - رحمه الله - لا يبيع حتى ينقص للرب ، ويستوى

كل واحد حقه انتهى

ولو استوى أحدهم بوته ، ثم رعت المدفوع في مدة الآخر قبل تمسكه من

القبض . فأفتى الشيخ تقي الدين - رحمه الله - بأنه يرجع على الأول مدل حصته  
من تلك المدة ، ما لم يكن رضى بمعدته في الزمن المتأخر على أى حال كان  
فأمرناه

أمرناهما : لو انتفت - كانتفل ملك وقف - فهل تنتفل مفسومة ، أم لا ؟

قال في الفروع : فيه نظر

فإن كانت إلى مدة لزمت لورثة ولمشترى

قال ذلك الشيخ تقي الدين رحمه الله

وقال أيضاً : معنى المدة هنا قد سب من معنى البيع

وقد يقال : يجوز التبديل ، كالحيث والهدى

وقل أيضاً : صرح الأصحاب بأن الوقف إنما يجوز قسمته إذا كان على جهتين

فإنما الوقف على جهة واحدة فلا تقسم عليه قسمه لأربعة اتفاقاً لتعق حقه

الطبعة الثانية والثالثة .

لكن يجوز مبادئة وهي قسمه لثلاث

ولا فرق في ذلك بين مناقلة المنافع وبين تركها على المبادئة ، فلا مناقلة .

انتهى

قال في الفروع : والظاهر : أن ما ذكره شيخنا عن الأصحاب وجه

وظاهر كلامهم : لا فرق . وهو أظهر

وفي المبيع : لزومها إذا اقتسموها بأنفسهم .

قل : وكذا إن تمها كنوا

وقل أبو الصقر . ومن وقف ثلث فريته ، فزاد من الورثة بيع نصيبه ،

كيف بيع ؟

ول : بغير الثلث ، بل للورثة . فإن شهدوا دعوا ، أو تركوا

الثانية : بقعة الحيوان - مدة كل واحد عليه

وإن نفس الحدث عن الهدية ، فلا حر الصبح  
 قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَنْتَهِمَا أَرْضَ دَاثُ رَزْعٍ فَصَلَبَ أَحَدُهُمَا فَسَمَهَا  
 دُونَ الرِّزْعِ : فَبَيَّنَتْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به أكثرهم

قال في الرعايتين : قسمت على الأصح

وقدمه في المروع

قال المصنف في السكاي : ولأولى أن لا يح

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبَ فَسَمَهَا مَعَ الرِّزْعِ . ثُمَّ يُخْبِرُ الْآخَرَ ﴾

هذا المذهب

وحرمه في الهدية ، ومذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، ولهادي ،

والوحيير ، والحج ، والظم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والمود ، ومنتهج

الأدي ، وتذكاة من عدوس ، وغيره

وقدمه في الفروع ، والشرح ، وشرح ابن منعا

وقال المصنف ، في المعنى ، والسكاي : بحر ، سواء اشتد حبه ، أو كان

قصيلا لأن الرزع كالشجر في الأرض ، والقصة إفراز حق ، وليست بيعاً

وإن قلنا : هي بيع ، لم بحر ، ولو اشتد الحب لتضمنه بيع السبل بعينه

بعض

ويحتمل الحوار إذا اشتد الحب . لأن الناس هذا دخلت نعمة للأرض

وليست انقصودة . فأشبه النحلة شجرة عثلتها .

قوله ﴿ فَإِنْ تَرَاثَوْا عَلَيْهِ وَالرِّزْعُ قَصِيلٌ ، أَوْ قَطِينٌ <sup>(١)</sup> : جَارٌ . وَإِنْ

(١) القصيل : ما بحر رطاً لطيف الدواب كالشجر ونحوه . والقطينة : بكسر

القاف على النسبة ونعم لمة . هي الحبوب التي تطبخ كالمدس واللوياء ونحوه .

كَانَ بَذْرًا ، أَوْ سَابِلٍ قَدْ اشْتَدَّ خَشْيَا . قَبْلَ يَجُورُ ؟ عَلَى وَجْهَيْهِ .

وأطلقهما في الهداية ، والشرح ، وشرح من معناه ، والذهب

أمرهما . لا يجوز

وهو المذهب

قال في الخلاصة : لا يجوز في لأصح

وصححه في النظم

وجزم به في الوجيز ، وسور ، ومنع لآدمي

وقدمه في المحرر ، و . . . سين ، والحدوى الصغير ، ونهروغ ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يجوز مع تركيهما

وقال القاضي : يجوز في السائل . ولا يجوز في البذر

وحرم به في السكاي في السائل . وقدم في الدر : لا يجوز

وقال في الترفيع : مأخذ الخلاف : هل هي إمرأة ، أو بيع ؟

قوله ( وَإِنْ كَانَ يَنْتَهِمَا نَهْرًا ، أَوْ قَنَاطًا ، أَوْ عَيْنٌ يَبِيعُ مَاؤُهَا : فَلِلَّاهِ

يَنْتَهِمَا عَلَى مَا اشْتَرَطَاهُ عِنْدَ اسْتِخْرَاجِ ذَلِكَ

فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَسْمِهِ بِالْمَهْيَاةِ ) زمن ( جَارَ . وَإِنْ أَرَادَا : قَسَمَ

ذَلِكَ بِنَصْبِ خَشْيَةٍ ، أَوْ حَجَرٍ مُسْتَوِيٍّ فِي مَصْدَمِ الْمَاءِ . فِيهِ ثَقْبَانِ عَلَى

قَدْرِ حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : جَارَ ) فلا راع أعلمه .

وقدم هذا وغيره ، في « باب إحياء النوات » فيراجع

قوله ( فَإِنْ أَرَادَا أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْقِيَ بِنَصْبِهِ أَرْضًا لِنَسْأَلَهَا رَسْمًا

شَرِبَ مِنْ هَذَا النَّهْرِ : جَارَ )

هذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدعه في المني ، والشرح ، وشرح ابن مسحة ، والمحزر ، والعلم ، والفروع ، وغيرهم

ويحتمل أن لا يجوز

وهو وجه احتاره القاصي

وأصنفهما في الهداية ، والمذهب ، والرعيتين ، والحدوي

وقال المصنف هما : ويحتمل على أصلنا أن الماء لا يملك ويستمتع كل واحد

سهما على قدر حاجته

وكذا قال في الهداية ، والمذهب .

قل في الفروع وقيل : له ذلك ، إذا قلنا : لا يملك الماء ملك الأرض .

فكل واحد سهما أن يقع بقدر حاجته

وقدم ذلك في كلام المصنف في « كتاب البيع »

وذكري ما فيه من خلاف

وقدم أيضا هذا في « باب إحياء الموات »

ودفع أخرى كثيرة فساد

قوله ( النوع الثاني ) .

قبضة الإيجاب . وهي ما لا ضرر فيها ، ولا ردة عوض . كالأرض

الواسعة ، والقرى ، والساتين ، والدور الكبار ، والدكاكين الواسعة

والمسكيات والموزونات . من جنس واحد ، سواء كان فيما مشته

النار كاللبن وحل التمر ، أو لم تشته . كحل العنب ، والأدهان ،

والألبان ونحوها . بلا راع



وقوله ( فَإِذَا طَلِبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَهُ ، وَأَبَى الْآخَرُ : أُحْبِرَ عَلَيْهِ )

بلا نزاع .

وكذا يحبر ولي من ليس أهلاً للقسم .

لكن مع غيبة الولي : هل يقسم الحاكم عليه ؟ فيه وجهان .

ذكرهما في الترغيب

وافترض عليهما مطلقين في الفروع .

أمرهما : يقسم الحاكم

قمت : وهو الصواب لأنه يقوم مقام ولي

قال في المحرر : ويقسم الحاكم على العائث في قصة الإحدر

وكذا في الوجير ، وغيره .

وفل في الرعية : ويقسم الحاكم على العائث في قصة الإحدر

وقيل : إن كان له وكيل حاضر : جاز ، وإلا فلا

وقال : وولي المولى عليه في قصة الإحدر : كمو

وهذا يدل على أن الحاكم يقسمه مع عييه الوي

وقال في القعدة الثالثة والعشرين : فإن كان المشترك منبياً في قصة

الإحبار - وهو المسكيل والنورن - فهل يجوز للشريك أخذ قدر حقه بدون إذن

الحاكم ، إذا امتنع الآخر أو عاب ؟ على وجهين

أمرهما : الجواز

وهو قول أبي الخطاب .

والثاني : المنع .

وهو قول القاضي .

لأن القصة محتلفة في كونها بيعاً ، وإن لم يكن رفع البيع ، والثاني  
لا يقسمه

فأمره قال جماعة - عن قسم لإحدى - نفس الحكم إن ثبت ملكتهما  
عنده . منهم انطرق . وأقره المصنف عليه .

وقاله في الرعاية الكبرى محطه ملحقا .

وله بدكره آخرون

منهم : أبو خطاب ، وصاحب المذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، والرعاية  
الصغرى ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وحرمه في الروضة

واحتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، كبيع مرهون ، وعند جابر .

وقال كلاء الإمام أحمد - رحمه الله - : يبيع ما لا يقسم وقسم ثمنه ، نعم

فيما ثبت أنه ملكهما ، وما لم يثبت ، كبيع لأموال التي ساع

قال : ومن ذلك لو حادته امرأة ، فرعت أم حلية لأولى لها : هل يرونها

بلا بينة ؟

وقال حرم - فيس أظام بينة - منهم من ضيقة يبد قوم فهو روا منه - نفس

عليهم ، ويدفع إليه حقه

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وإن لم يثبت ملك العائث

قال في الفروع : فدل أنه يجوز ثبوته ، وأنه أولى

وهو موافق لما يأتي في الدعوى .

قال في المحرر : ومنهم حاكم على قائب قصة لإجبر

وقال في المسج ، والمستوعب : بل مع وكيله أم الحاصر

وحثره في الرعاية في عقار بيد غائب .

وقال الشح تقي الدين رحمه الله - في قرية مشعة ، قسمها ولاحوها - هل

بصح ؟ قل : براءتها ، وروح كل منهم حصته ، فارجع له ، ورب الأرض  
بصدقه ، إلا أن من ترك نصيب ماله ، فله أحد أجرة الفصلة أو مقاسمتها  
قوله ( وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ إِنْ أَرَأَوْهُ حَقٌّ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ فِي طَاهِرِ  
الْمَذْهَبِ وَلَيْسَتْ يَتِمًّا ) .

وكذا قد في هدية ، والمذهب

وهو المذهب ، كإقل

وعليه جماهير الأصحاب

وحرمه في الوحي ، وسور ، ومشتبه ، لأدى ، وتذكاة من عذر ،  
وعبره .

وقد في مذهب ، ومستوعب ، وشمى ، واليكاف ، وهدى ، والبيعة ،  
والنحر ، والعلم ، والبراعتين ، والحدى ، صمير ، ودرك العباية ، والفروع ،  
وتحريد العباية ، وعبره

قال الكشي : هذا المذهب مشهور للحدى - مرة لأصحاب

وحكى عن أبي عبد الله من طعة ما دل على أنه بيع

قال الزركشي : ومع في تعاليق أبي حمزة الماكري عن شيعته من طعة :

أنه مع قسمة التمار التي يجري فيها امرأ حاص

وأحد من هذا : أنه عنده بيع انتهى

وحكى لأمدى فيه رويته

قال الشيخ محمد الحسن الذي نحرر عندي فيما فيه رد - أنه بيع فيما قبل الرد ،

وإيراد في الباقي لأن أصحاب قولوا في قسمة المطلق عن توقف .

هذا كان فيها رد من جهة صاحب توقف - حار لأنه يشتري به الطلاق

وإن كان من صاحب الطلق : لم يجر . انتهى

ويبقى على هذا الخلاف فوائد كثيرة

ذكر المصنف بصها هنا ، وذكره غيره .

وذكروا فوائد آخر .

فنها : أنه يجوز قسم الوقف على المذهب

أعني : ملا . د . عوص

وعلى الثاني . لا يجوز .

وحرم به في الفروع

وقيل في التوسع هل يجوز قسمته ؟ فيه طرقتان

أمرهما : أنه كره ر الطنق من الوقف

وهو المحرم به في المحرر

قلت : وفيه

والطريق الثاني أنه لا يصح قسمته على وجهين جميعاً ، على الأصح

وهي طرفة صاحب الترتيب

وعلى القول بخوار فهو مختص بما إذا كان وقفه على جهتين ، لا على جهة

واحدة صرح به لأصحاب

فهو الشيخ نفى للذين رجعوا عنه انتهى .

قلت : تقدم لفظه قبل ذلك في الفائدة الأولى ، عند قوله « وإن تراصيا على

قسمهما كذلك » فيراجع

وكلام صاحب الفروع هناك أيضاً

ومما : إذا كان مصنف المدة طلقاً ، ونصه وقفاً حارت قسمته على المذهب .

لسكن ملا رد من رب الطنق .

وقال في المحرر عبيهما : إن كان الرد من رب الوقف رب الطنق حاربت

قسمته بالرضى في الأصح انتهى

وإن قلنا : هي بيع . بحر .  
ومها : حوار قصة لثمار حرصاً ، وقصة ماسكان ورثاً ، وبور كلاً ،  
وتفرقهما قبل القبض فيهما ، على المذهب  
وقطع به أكثرهم .  
وامن عليه في رواية الأثره ، في حوار القصة ، لمصر  
وقل في الترتيب . بحور في الأصح منه  
وقل في الفوائد . وكذلك لو تفتتوا لزم على الشاهد قبل صلاحه ، بشرط  
التقية انتهى

وإن قلنا : هي بيع : لم يصح في ذلك كله .  
ومها : إذا حلف لا يبيع ، فاسم : لم يبحث هل المذهب .  
ويبحث إن قلنا : هي بيع  
قل في الفوائد . وقد مر . الأيمن محمولة على العرف ولا تسمى القصة  
ببيع في العرف فلا يبحث ، ولا محولة وإذنية وإن قيل هي بيع  
ومها : ما قل في الفوائد . لو حلف لا أكل ، اشتراه ريد . فاشترى ريد  
وعمره طاماً مشاءً . وقل : يبحث بأكل منه . فاسم : ثم أكل الحلف من  
اصيب عمرو .

ودكا الأمدى أنه لا يبحث لأن القصة في حق لا بيع .  
وهذا يقتضي أنه يبحث إذا قلنا : هي بيع  
وقل القاصي للمذهب أنه يبحث مطلقاً . لأن القصة لا تخرجه عن أن  
يكور ريد اشتراه . ويبحث عند أصحاب كل من اشتراه ريد ، ولو نزل المالك  
عنه إلى غيره

وفي المعنى حتمال : لا يبحث  
وعليه منع : أنه لا يبحث في قصة القصة بيع

ومنها : يوكان بينهما ماشية مشتركة ، ونسبها في أثناء الحول ، واستدما  
حططة لأوصاف

وإن قلنا : المسمة إقرار ، لم ينقطع حول مير خلاف .  
وإن قلنا : بيع خرج على بيع ماشية نحسها في أثناء الحول : هل يعطيه  
أم لا ؟

ومنها : إذا قاسما وصرحا ، بأمرامى ، وفتصرنا على ذلك  
إن قلنا : إقرار صححت .  
وإن قلنا : بيع فوجهان في الترميم  
وكان مأخذها الخلاف في الشرط الإيجاب والعموم  
وظاهر كلامه : أب . صحيح يعطى المسمة على الزوجين  
و نخرج أن لا يصح من : و ، التي حكاه في النجيص باشتراط لفظ البيع  
والشراء

ومنها : قصة امرهون — كله أو بعضه — مأخذا  
إن قلنا : هي إقرار . صححت  
وإن قلنا : بيع لم يصح  
ولو استقر سم مرتين ، ن رهنه أحد الشريكين حصته من حق معين من  
دار ثم افسها لحصل البيت في حصة شريكه .  
وظاهر كلام الفاضل لا يمنع منه على القول بالإقرار  
وقال صاحب تنقيح بيع منه  
ومنها : تموت الحمار وفيه طرفة  
أعدهما : سواء على الخلاف  
وإن قلنا : إقرار . لم يثبت فيها حصر

وإن قلنا : بيع : ثبت

وهو المذكور في المصنوع ، والتلخيص .

وفيه ما يوم اختصاص الخلاف في خيار المجلس .

فأما خيار الشرط : فلا يثبت فيها على الوجهين

والطريقين الثاني ثبت فيها خيار المجلس وخيار الشرط ، على الوجهين .

قوله القاضي في خلافه

ومنها : ثبتت الشفعة بالقسمة وفيه طريقة

أمرهما : سواء على الخلاف .

إن قلنا : بغير . . . ثبت ، وإلا ثبت .

وهو الذي ذكره في المستوعب في باب الربا .

والطريق الثاني : لا يوجب الشفعة على الوجهين .

قوله القاضي ، وصاحب المحرر

وقدمها في النوع .

لأنه لو ثبت لأحدهما على الآخر لثبت للآخر عليه فيسويان

قلت : وهذه الطريقة هي الصواب .

ومنها : قسمة بنت ركن في الهدى والأصاحي اللحم .

فإن قلنا : إنه لا حق : حار

وإن قلنا : بيع : لم يحر

وهو ظاهر كلام الأصحاب

قلت : لو قيل باعوا على القواين ، لسكان أولى

والذي يظهر : أنه مرادهم

ومنها : لو طهر في القسمة عين فاحش .

بين قسما : هي إقرار . لم نصح . لتبين فساد الإقرار .

وإن قلنا : هي بيع : صحت . وثبت خيار الفين .

ذكره في الترعيب ، والمستوعب ، والبلعة

ومنها : إذا مات رجل وروخته حامل - وقسما لها السكى - فأراد الورثة

قسمة المسكن قبل انقضاء المدة من غير إصرارها ، بأن يملأوا الحدود بمط

أو نحوه من غير تقض ولا بناء

فقل في أمي : يجوز ذلك

وه منه على الخلاف في القسمة

مع أنه قال : لا يصح بيع المسكن في هذه الحال لحالة مدة الحمل المستثناة فيه حكما .

وهذا يدل على أن هذا يعتبر في القسمة على الوحدتين

ويحتل أن قل متى قلنا القسمة بيع ، وأن بيع هذا المسكن يصح : لم

نصح القسمة

قاله في العوائد .

ومنها قسمة الدس في دم المرمم

وقدم ذلك مستوفى في أوثر « ككتاب الشركة » في أثناء شركة العسل عند

قوله « وإن تقاسم الدين في الدمة »

ومنها : قصص أحد الشريكين نصيبه من دس مشترك مثلي مع عينة الآخر

أو امتناعه من إيراد دس وإن حاكم وفيه وجه

وهما على قول . هي إقرار

وبين قسما : هي إقرار وحده واحدا

فما غير الشئ . فلا يقسم إلا مع الشريك ، أو من يقوم مقامه



ومنها : لو اقسما أرضاً ، أو دارين ثم استحققت الأرض ، أو إحدى الدارين  
حد الباء .

ويأتي ذلك في كلام المصنف في آخر الباب .  
ومنها : لو اقسّم الورثة العقار ، ثم ظهر على الميت دين أو وصية .  
ويأتي ذلك أيضاً في كلام المصنف في آخر الباب .  
ومنها : لو قسم داراً ، فحصل الطريق في نصيب أحدهم . ولم يكن للآخر

صنف

ويأتي ذلك أيضاً في كلام المصنف في آخر الباب .  
قوله : ( وَيُحْجَرُ لِلشَّرْكَاءِ أَنْ يَنْصِبُوا قَاسِمًا يَفْصِمُ بَيْنَهُمْ . وَأَنْ يَسْأَلُوا  
الْحَاكِمَ نَصَبَ قَاسِمٍ يَفْصِمُ بَيْنَهُمْ ) بلا راع  
قوله : ( وَمِنْ شَرْطٍ مَنْ يَنْصَبُ : أَنْ يَكُونَ عَدْلًا عَارِفًا بِالْقِسْمَةِ ) .  
وكذا يشترط إسلامه . وهذا المذهب

حرم به في الوحيه ، وغيره

وقدّمه في العروم ، وغيره .

وقال للمصنف ، والشارح ، والزرکشی : يعرف الحساب . لأنه كان لخط الكتاب

وقال في الكافي ، ولترغيب : تشترط عدالة قاسمهم ، للروم

وقال في المعنى ، والشرح : تشترط عدالة قاسمهم ومعرفة ، للروم

وقيل : إن سعيوا غير عدل صح

قوله : ( فَتَى عُدْلَتِ السَّهْمُ وَخَرَجَتِ الْقُرْعَةُ : لَزِمَتِ الْقِسْمَةُ ) .

حد . مذهب مصنفه من عليه

حرم به في الوحيه ، وغيره

وسمحه في العلم ، وغيره

قال ابن متي في شرحه : هذا للذهب .  
وقدمه في الهداية ، والذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والشرح ، والمحرم ،  
والفروع ، وغيره .

ويحتمل أن لا يلزم فيما فيه رد مخروج القرعة ، حتى يرصها بذلك .  
وهو لأبي الخطاب في الهداية  
وقيل : لا يلزم فيما فيه رد حق ، أو صرر ، إلا بالرصاص .  
وقيل : لا يلزم إلا بالرصاص عند القسمة  
وقال في المني والسكافى لا يلزم إلا بالرصاص عند القسمة إن قسمها بأقسامها  
وقال في الرعاية : ولشركاء القسمة بأنفسهم ولا يلزم بدون رصاص .  
ويقاسم عالم بها ينصبونه .

إن كان عدلا : لزم قسمته بدون رصاص ، وإلا فلا ، أو عدل عرف  
بالقسمة ينصب حاكم بطلبهم

وتلزم قسمته ، وإن كان عبداً .  
وسمى الرد فيها وجبان . انتهى  
فأمره : لو حير أحدهما الآخر : لزم برصاهما وتفرقهما .

ذكره جماعة من الأصحاب

واقصر عليه في الفروع

قوله ( وإن كان في القسمة تقويم . لم يجز أقل من قاسمين ) .  
هذا للذهب . وعليه جاهل الأصحاب

حرم به في الهداية ، والذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والمني ، والشرح ،  
والمحرم ، والمهور ، ومشتحب لأدمي ، وبذكرة ابن عبدوس ، وغيره

وقدمه في المحرم ، والعلم ، وأربعين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيره .  
وقيل : يجزى قاسم واحد . كما لو حلت من تقويم .

## فأمرنا

إمداداً من أجرة القسم على الصحيح من المذهب

وعنه : هي كفرة

فقل صلح : أكرهه

ونقل عنه : أنوفاه

والأجرة على قدر الأملاك على الصحيح من المذهب نص عنه وعنه الأصحاب

وقطع به كثير منهم

رد في الترميز : إذ أطلق الشركاء العقد ، وأنه لا ينفرد واحد بالاستئجار

بلا إذن .

وقيل : يحدد الملاك .

وقال في الكافي : هي على ما شرطاه .

فعل المذهب المنصوص : أجرة شاهد يخرج قسم البلاد ، ووكيل ، وأمين

للمحفظ : على مالك . وفلاح كأمالك .

ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال : فإذا ما سهم الملاح بقدر ما عليه أو يستحقه الصيف - حل لهم .

فقل : ومن يأخذ الوكيل نفسه إلا قدر أجرة عمله بالمعروف

والزيادة يأخذها القطع . فالقطع : هو الذي ظلم الفلاحين . فإذا أعطى

الوكيل المقطع من الضريبة ما يزيد على أجرة مثله ، ولم يأخذ لنفسه إلا أجرة عمله :

حار له ذلك

وقال ابن هبيرة في شرح البخاري : اختلف الفقهاء في أحر القسام

فقل قوم على المزارع

وقال قوم : على بيت المال



وقدمه في الفروع .

وقيل - بحري في هذين المصنفين

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم

قال الشارح : واحتار أصحابنا في القرعة : أن يكتب رقعة منسوية بعدد

السهم

وهو هذا بحريين من أن يخرج السهم على الأسماء ، أو يخرج الأسماء على

السهم انتهى .

وذكر أبو بكر : أن البنادق تحمل طية ، وتطرح في ماء ، ويمين واحداً ،

وفى البندق أهل الطين عنها ، وخرجت رقعها على لاء ، فهي له ، كذلك الثاني ،

والثالث وما بعده

فإن خرج اثنان معاً : أعيد الإقارع انتهى

قوله ( فَإِنْ كَانَتْ السَّهْمُ مُخْتَلِفَةً ، كَثَلَاثَةً ، لِأَحَدٍ مِّنَ النِّصْفِ ،

وَالْآخِرُ الثُّلُثُ ، وَالْآخِرُ الشُّدُسُ فَإِنَّهُ يُجْزَأُ بِهَا سِتَّةَ أَخْرَاءَ ، وَيُخْرَجُ

الْأَسْمَاءُ عَلَى السَّهْمِ لَا غَيْرَ فَيَكْتُبُ بِاسْمِ صَاحِبِ النِّصْفِ ثَلَاثَةً ،

وَبِاسْمِ صَاحِبِ الثُّلُثَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَبِاسْمِ صَاحِبِ الشُّدُسِ وَاحِدَةً . وَيُخْرَجُ

ثُنْدُقَةٌ عَلَى السَّهْمِ الْأَوَّلِ فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ النِّصْفِ : أَخَذَهُ

وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ وَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ الثُّلُثِ أَخَذَهُ وَالثَّانِي ، ثُمَّ

يُقَرَّعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ . وَالتَّالِي لِلثَّلَاثِ )

اعلم أن المصنف من المذهب . أنه كتب سهم صاحب النصف ثلاثة ، وباسم

صاحب الثلث اثنين ، وباسم صاحب الشُّدُسِ واحد . كما قال المصنف وعليه

جماهير الأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، وسبوت الذهب ، واستوعب ، والخلاصة

والكافي ، والمحزر ، والنظم ، وأربعاء ، وحوى ، والوحيير ، وغيرهم

وقدمه في القروع

وقدم في حوى : أن يكتب باسم كل واحد بقعة ، للحصول المقصود

وقدمه في الشرح أيضاً

وحذر الشرح نفي الدين رحمه الله أنه لا قرعة في مكبل ومورس ، لا ابتداء

فإن خرجت لرب الأكثر : أخذ كل حقه

فإن تعدد سب استحقاقه وجه : وجهان

فأمره : فقرة الإخبار بقسم أربعة أقسام

أحدها : أن تكون السهم مساوية ، وفيه الأجزاء مساوية وهي مسألة

المصنف الأولى

والثاني : أن تكون السهم مختلفة بقيمة الأجزاء مساوية وهي مسألة

المصنف الثانية

الثالث : أن تكون السهم مساوية بقيمة الأجزاء مختلفة

الرابع : أن تكون السهم مساوية ، والقيمة مختلفة

وأما الأول ، والذي : فقد ذكرنا حكمهما في كلام المصنف

وأما القسم الثالث - وهو أن تكون السهم مساوية والقيمة مختلفة - فإن

الأرض تعدل بالقيمة ، ونعمل ستة أسهم مقدرة القيمة ، ونعمل في إحداها السهم

مثل الأول

وأما القسم الرابع - وهو ما إذا اختلفت السهم والقيمة - : فإن القاسم يعدل

السهم بالقيمة ، ويجعلها ستة أسهم مساوية القيمة ، ثم يخرج الرقاع فيها الأسماء

على السهم ، كالقسم الثالث سواء ، إلا أن التعديل هنا بالقيم ، وهناك بالمساحة

قوله ( فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ عَطَافاً فَيَا تَقَاتَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ ، وَأَشْهَدُوا عَلَى

تَرَاصِيهِمْ بِهِ : لَمْ يَنْتَفَتِ إِلَيْهِ )

وهو المذهب .

حرم به في الهدية ، والمذهب ، ومسيو ك الذهب ، والمستوعب ، والخلصة ،  
والخمر ، والوحير ، وغيرهم

وقدمه في المروع ، وغيره

وقيل . قبل قوله مع التنبية

ختاره المصنف .

وقال في الرعايتين ، والحاوي : لم يقبل قوله ، وإن أفام بينة ، إلا أن

يكون مسترسلا

راد في السكوى . أو مبيو ، لا نسمع به عادة ، أو دانت أو داس ،

كاسق

قوله ( وَإِنْ كَانَ فِيمَا قَسَمَهُ قَائِمُ الْحَاكِمِ فَعَلَى الْمُدْعَى اثْبَتُهُ ،

وَالْإِلَّا فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْكِرِ مَعَ يَمِينِهِ

وَإِنْ كَانَ فِيمَا قَسَمَهُ قَائِمُهُمْ الَّذِي نَصَبُوهُ ، وَكَانَ فِيمَا اعْتَرْنَا فِيهِ

الرِّصَا بَعْدَ الْقُرْعَةِ : لَمْ تَسْمَعْ دَعْوَاهُ ، وَالْإِلَّا فَهُوَ كَقَائِمِ الْحَاكِمِ )

بلا نزاع .

قوله ( وَإِنْ تَقَاتَمُوا ، ثُمَّ اسْتَحِقَّ مِنْ جِزَّةٍ أَحَدُهُمَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ :

بَطَلَتْ ) .

هذا المذهب مطلقاً .

حرم به في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلصة ، والبيعة ، ولما دى

ولسكافى ، وسقى ، والخمر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،

والمروع ، ( لو حير ، والمور ، ومستحب الأذى ، وتذكيرة بن عبدوس ، وغيرهم .

وقال في القواعد . ومن الفوائد : لو اقتضا داراً بمعين ظهر بعضها مستحقاً .  
 في قد . - القصة إقرار . تنقصت القصة بمصاد الإقرار  
 وإن قل : بيع : لا تنقص ، ويرجع على شركه قدر حقه في المستحق .  
 كما إذا قلنا بذلك في طريق الصفقة . كما لو اشترى داراً فبان بعضها مستحقاً .  
 ذكره الأمدى

وحكى في الفوائد - عن صاحب الخبر - . أنه حكى فيه في هذه المسألة  
 ثلاثة أوجه .

وطاهر ما في الخبر بحرف ذلك

فأمره : لو كان المستحق من الخصمين ، وكان مبيعاً ، لم يطل القصة فيما بقي  
 على الصحيح من المذهب

حرم ، في الخبر ، ولو جبر

ودعه في المدع ، والقواعد

وقيل : تطل .

وهو احتمال في الكافي ، . على عدم تفرق الصفقة ، إذ قل هو بيع  
 قوله ( وإن كان شائعاً بينهما فهل تبطل القسمة ؟ على وجهين )  
 وأصلها في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن مسعود ، والقواعد  
 المعقبة

أمرهما : تطل وهو الصحيح من المذهب

حرمه القاضي ، ومن علق

في الخلاصة . نصت ، في الأصح

وصححه في الصحيح

و . . . في جبر ، وغيره



وقدومه في المحرر ، والنظم ، والقروص ، وغيرهم .

والوجه الثاني : لا تبطل في غير المستحق

قدمه في المنهى ، والشرح

فانترنان

امدهما : لو كان مستحق مشاعاً في أحدهما ، فهي كالتي قبلها خلافاً

ومذهباً على الصحيح من المذهب

وقدومه في المحرر ، والنظم ، والقروص ، وغيرهم

وقبل ، تنص عليه وإن لم تبطل في التي قبلها

وطاهر كلامه في القواعد أن ذلك كله متى علم أن القسمة إقرار وبيع

وتقدم لفظه .

الثاني : قال المحرر : الوجهان الأولان فرع على قولنا بصفة مد في الصفة

في البيع وهو المذهب ، على ما تقدم

أما إن قلنا : لا بد في ذلك : طلعت هنا وحدها واحداً

وقد في الندة : إذا طهر حصص أحدهما مستحقة ، فنقصت القسمة

وإن ظهرت حصتها على سواء النسبة ، وكان مبيعاً ، لم تنقص إذا علم

فساد مد في الصفة بالجهة

وإن علمه اشتغالها على ما لا يجوز طلعت وإن كان المستحق مشاعاً .

انقصت القسمة في الجميع على أصح الوجهين

قوله ( وَإِذَا اقْتَسَمَا دَارَيْنِ قِسْمَةٌ تَرَاوِي قَبْلِي أَخَذَهُمَا فِي صَبِيهِ ،

ثُمَّ حَرَحَتِ الدَّارَ مُسْتَحَقَّةً ، وَنَقَضَ سَوَّهَ . رَجَعَ بِصَفِّ قَيْمَتِهِ

عَلَى شَرِيكِهِ )

وقال في الهداة : قال شيخنا . يرجع على شريكه نصف قيمة البهاء  
واقصر عليه .

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوع ، والخلاصة ، ولعلم ،  
والرعايتين ، والخواص الصغار ، ومتعب الأدي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم  
قال اشرح : هكذا ذكره الشريف أبو جعفر ، وحكاها أبو الخطاب عن  
القاضي .

وجزم به الشارح ، ونصره .

قال : هذه قسمة بمرأة البيع .

فإن المارين لا يقسمان قسمة إحداهما ، وإنما يقسمان القسمة فنكون جارية  
بحري البيع

قال : وكذلك يخرج في كل قسمة جارية بحري البيع وهي قسمة القراض  
كأن في رد عوض ، وما لا يجر على قسمته لغيره .

فإن قسمة الإحصار - إذا طهر بصب أحدهم مستحفا بعد الباء والعراش فيه  
نقص الباء وفتح العراش

فإن قلنا : القسمة بيع : فكذلك

وإن قلنا : ليست ببيع : لم يرجع به

هذا لدى فتنه في قول الأصحاب انتهى

وقال في القواعد : إذا اقتسما أرضاً . فبني أحدهما في نصيبه وعمرس ، ثم

استحققت الأرض فقتع عمرسه وسأله

فإن قلنا : هي إقرار حق - لم يرجع على شريكه

وإن قلنا : بيع : حج عليه قيمة النقص ، إذا كان عينا بالحلل دونه

وقال : ذكره في المبني ثم ذكر قول القاضى المتقدم

وقال في التلويح : وإن بني أو عمرس فخرج مستحقاً ، فقتع : يرجع على

شريكه نصف قسمته في قسمة الإحصار

وإن قلنا : هي بيع ، كقصة نراش ، وإلا فلا  
وأطلق في التصرة رجوعه وفي احتمال انتهى  
قال النظم

وإن بان في الإحراز بعزم الناس ولا الفرس إذ هي ميزحق بأجود  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا رجع - حيث لا تكون بيع - فلا  
يرجع بالأجرة ، ولا بنصف قيمة الولد في الفرور ، إذا اقتسم الجوارى أعياناً .  
وعلى هذا : فالذي لا يستحق شيئاً من حصبه يرجع لأحر عليه بما هو عليه  
من المفعة هذه المدة

وهي احتمالات

أحدها : النسوة بين القسمة والبيع  
الذي : الله في مطلقاً

والثالث : إلحاق ما كان من القسمة ببيع مالمع

قوله ( وَإِنْ خَرَجَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا غَيْبٌ فَلَهُ قِسْمُ الْقِسْمَةِ )  
يعنى : إذا كان جاهلاً به .  
وله الإمساك مع الأرض .  
هذا المذهب .

حرره في الهداية ، ومذهب ، والخلاصة ، ومتنح الأدي وغيرهم .  
وقدمه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، ورعايتين ، والحاوي ،  
والمرجع ، وغيرهم

ويحتمل أن تنحل القسمة . لأن التعديل فيها شرط ولم يوجد ، بخلاف البيع .  
قوله ( وَإِذَا اقْتَسَمَ الْوَرِثَةُ الْعَقَارَ ، ثُمَّ طَهَرَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ فَإِنْ  
قُلْنَا - هِيَ إِنْ أَرَادَ حَقٌّ . لَمْ تَبْطُلِ الْقِسْمَةُ وَإِنْ قُلْنَا : هِيَ بَيْعٌ : انْبَيَتْ عَلَى

تبيع التركة قبل قضاء الدين : هل يجوز ؟ على وجهين .

اعلم أ. إذا قضا القسمة إقرار حق . فإن لا تنطل ولا تفرع عليه .  
وإن قضا هي بيع . أسى على صحة بيع التركة قبل قضاء الدين : هل يصح  
أم لا ؟

فانطلق النصف هنا وجهين .

وهما رويتن

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وخلاصة

أمرهما : يصح بيع قبل قضاء الدين وهو المذهب

قال النصف ، والشرح هـ . مذهب وهو أولى

قال في الفروع . ويصح البيع على لأصح إن قضى

قال في المحرر أصح . وبذلك الصحة

وصححه الدظم ، وصاحب مهج . وصاحب التصحيح

قال في الله عدة الذمة ، فخير أصح . صح

والوجه الثاني : لا يصح

عليه . صح المتق . هل الصحيح من المذهب .

وقد مر في القواعد

واختار ابن عقال في طريقه . لا بعد لامع يدور المورثة

فت . وهو الصواب لأن تصرفهم تبع تصرف مورث في مرضه

وهذا متوخى على قول : إن حق المورث منقول بتركته في المرض

على المذهب . المورث لو ثبت كونه . حين . على الصحيح من المذهب .

لا كره .

قال في التعريب وغيره . هو مشهور

وقال . لم . ركة

وقال في الانتصار : من أدى نصيبه من الدس - تلك نصيبه منها ، كجس

فأمره ، لا يتبع الدس الذي على الميت نقل تركته إلى الورثة

على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب

مهم : أبو بكر ، والقاضي ، وأحمد

قال ابن عقال : هي الأدهب .

قال الزركشي : هذا النصوص للشهور لخبر الأصحاب

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله : أن الفليس إذا مات - فقط حق الدفع من

عين ماله . لأن المال انتقل إلى الورثة

ول في الفوائد الفقهية أشهر : ابن لا يتعد

وقدمه في الدعوى ، وغيره .

وعنه رواية ثانية : يجمع الذين نقلوا بقدره

وقال ابن منصور : لا يرتفع شيء حتى يؤدوه

ودكرها جماعة

وصحح النظم المع

وبصره في الأص

وتقدم فوائد الخلاف في باب الخبز ، بعد قوله لا ومن مات وعليه دس

مؤجل ، وهي فوائد جليظة ، فلتراجع

قال في الدعوى : وأما في وصية بدين

ونص في الانتصار : على منع

ودكر عليه : رد . يسهل في التركة ، أو كانت وصية بمجهول مسأ . ثم سلم

انطلق الإرث بكل التركة ، بخلافها . فلا مزاحة

ودكر منه : ونسب : هل لورث - والدين مستغرق - الأيما من غيرها ؟ .

وقال في الوصة - الدين على الميت لا يتعلق بتركته ، على الصحيح من المذهب

وقائده : أن لهم أداء ونسبة التركة سهم

قال وكذا حكم مان النفس

وقال في القواعد : ظاهر كلام طائفة من الأصحاب اعتبار كون الدين محيطا بالتركة حيث هو صواب المصلحة في الدين المستغرق

ومهم من صرح بالبيع من الانتقال ، وإن لم يكن مستغرقا .

ذكره في من الشفعة .

وقال في القواعد أصلاً : تنافي حق العمد بالتركة ، وهل يجمع انتقالها ؟ هل

روايتين

وهل هو كمتعلق الجناية أو ارهن ؟

اختلف كلام الأصحاب في ذلك

وصرح لأن كثرة : أنه كمتعلق ارهن .

قال : ويصرف بثلاثة أشياء

أمرها : أن يتعلق الدين بالتركة وبكل جزء من أجزائها . فلا نقل منها

شيء حتى يوفى الدين كله .

وصرح بذلك القاصي في خلافه ، إذا كان لوازم واحداً .

قال وإن كانوا جماعة انضم عليهم بالخصم وتتعلق كل حصة من الدين

بظهير من التركة وبكل جزء منها فلا يبعد منها شيء حتى يوفى جميع تلك

الحصة . ولا فرق في ذلك بين أن يكون الدين مستغرقاً للتركة ، أم لا

صرح به جماعة .

منهم : صاحب الترغيب في الفلاس .

الثاني : أن الدين في التركة ويشمل بالتركة وهل هو باقي في دمة ميت ،

أو انتقل إلى دم الورثة ، أو هو متعلق بأعنان التركة لا غير ؟ فيه ثلاثة أوجه

الأول : قول الأدي ، وإن عقل في القصور .

والثاني : قول القاصي في حلاله ، وأنى الخطأ في نصاره ، ومن عميل في موضع آخر .

وكذلك القاصي في المهرود لكنه حصه بحالة ترحيل الدين لمطالبة الورثة بالتوفقة .

والثالث . قول ابن أبي موسى .

التصير الثالث من نصير يعلق حق العرم ، كشتاق أرهن . أنه يجمع صحة التصرف . وفيه وجهان .

وهل تعلق حقهم بمال من حين المرض ، أم لا ؟ تردد الأصحاب في ذلك انتهى .

وتقدم بعض ذلك في « باب الحجر » .

قوله ( وإذا أنفست ، فحصلت الطريق في نصيب أحدهما ، ولائمهذ للآخر . بطلت القسمة ) .

لعدم التعديل والنفع

وهذا المذهب ، وطيه الأصحاب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوع ، والخلاصة ، والمحرر ، والرايعتين ، والمخاري ، ومختص الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والقواعد ، والمطم ، وغيرهم

وحج المصنف في المعنى وجهاً . أنها تصح ويشتركان في الطريق من نص الإمام أحمد . رحمه الله . على اشتراكهما في سبيل الله .

وقال في القواعد : ويتوجه . إن قلنا : القسمة إقرار . بطلت وإن قلنا

بيع : صحت ، ولم الشريك نسكيه من الاستطرافى . ماء على قول الأصحاب :  
إذا باعه بيت في وسط داره ، ولم يذكر طريقاً : صح البيع ، واستتبع طريقه .  
كما ذكره القاضى في خلافه : لو اشترط عليه لاستطرافى في القصة . صح

قال المحدث : هذا قياس مذهبى في حوار بيع  
وفى منتخب الأذى المزدادى . يفسح بيع ، وسد استبعاد عيب .

### قوائم

الأولى : مثل ذلك في الحكم . لو حصص طبق الماء في نصيب أحدهما .

وله الشيخ فى الدين رحمه الله

وقب في الفروع : وحده : هو لم يملك شرطاً رده . وهذا المذهب

وحرم به في معنى ، والشرح

والمصنف : قسم المسألة لأولى على هذه ، كما تقدم في التخرىج

وقبل أو طالب في بحرى الله : لا يعبر بحرى الله . ولا يصير مهدياً ، إلا أن

يشكل له المعقود حتى يصح له المكيل .

الثانية : لو كان للدرخلة ، فوفقت في حق أحدهما : فهي له مطلق العقد .

قاله الأصحاب .

الثالثة : لو ادعى كل واحد : أن هذا البيت من سهمى : تعالفا ونقضت

القصة .

سراية : قوله ( وَيُخَوَّرُ لِلْأَبِ وَالْوَصِيِّ قِسْمُ مَالِ الْمَوْتَى عَلَيْهِ مَعَ

شريكه ) بلا نزاع

ويجوز في قصة لإحيا

ولها أن تقدم قصة التراضى إن رأيت النصيحة

وتقدم حكم ما ردت غاب الموتى في قصة لإحيا : هل يقسم الحاكم ؟

وتقدم : إذ غاب أحد الشريكين في « فصل قصة الإحيا » والله أعلم .



## باب الدعوى والبينات

فأمره : واحد الدعوى : دعوى

قال المصنف ، والشارح : معناه في اللغة : إصافة الإنسان إلى شيء شئ : ملكاً ، أو استحقاقاً ، أو صفة ، ومحمود .

وفي الشرع : إصافته إلى شيء استحقاق شئ . في يد غيره ، أو في دمه .  
وقال ابن عقيل : الدعوى : الطلب لقوله تعالى (٣٦ : ٥٧) ولهم ما يذفون)  
زاد ابن أبي الفتح : ربحاً ملكه انتهى .

وقيل : هي طلب حق من خصمه عند حاكم ، وإحصاء باستحقاقه ، وطبقة منه .  
وقال في الرعاية : فنت : هي إحصاء خصم باستحقاق شئ . معين أو مجهول  
كوصية وإقرار عليه ، أو عنده له ، أو بوكلة ، أو توكيله ، أو قه حسبة ، بطله منه  
عند حاكم .

قوله (المدعى : مَنْ إِذَا سَكَتَ تَرَكَ وَالْمُنْكَرُ : مَنْ إِذَا سَكَتَ  
لَمْ يَتَرَكَ) .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الهداية ، ومذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، ولعلم ، والوجيز ،  
وعبرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، وعبرهم .

وقيل : مدعى من مدعى خلاف الظاهر ، وعكسه منكر  
وأطلقهما في المتنوع

وقال الشارح وقيل مدعى من ينتمى لقوله أحد شئ . من يد غيره .  
وإنما حق في دمه والمدعى عليه : من ينكر ذلك .

وقدم هو أيضاً ، ونصف أن المدعى عليه من بصف إليه استحقاق شيء عليه .

وقد يكون كل واحد منهما مدعياً ومدعى عليه بأن يحتج في العقد ويدعى كل واحد منهما : أن الشيء غير الذي ذكره صاحبه . انتهى .

وقيل : هو من إذا سكنت ترك مع إمكان صدقه

قل الركني : ولا بد من هذا القيد

وقيل : المدعى : هو الطالب . والمتسكن : هو المطلوب .

وقيل : المدعى : من يدعى أمراً باطلاً حقاً . والمتسكن : من يدعى أمراً ظاهراً جلياً .

ذكرها في الرعية وذكر أقوالاً أخر

وأكثرها يعود إلى الأول .

ومن موائد الخلاف : لو طلق الزوج « أسماً معاً » فالسكاح باق « وأدعت

الزوجة : أنها أسمت قبله ، فلا سكاح

فالمدعى : هي الزوجة . حل المذهب

وعلى القول الثاني : المدعى هو الزوج .

تنبيه : قل معهم . لحد الأول فيه نظر . لأن كل ما كت لا يطالب شيء .

فإنه متروك .

وهذا أهم من أن يكون مدعياً أو مدعى عليه . فيترك مع قيام الدعوى .

فصرفه بالسكوت وعلمه : ليس بشيء .

والأولى أن يقال : المدعى من يطالب غيره بحق يذكر استحقاقه عليه .

والمدعى عليه : المطلوب . بدليل قوله عليه أفضل الصلاة والسلام « البينة على

المدعى » وإنما تكون البينة مع المطالبة ، وأما مع عدمها فلا . انتهى .

ويمكن أن يجاب ، بأن يقال : المراد تعريف « المدعى » و « المدعى عليه »

حال المطالبة ، لأنهم ذكروا ذلك ليعرف من عليه البينة عن عليه العين . وإما يعرف ذلك بعد المطالبة .

وقال ابن عمر في حواشي الفروع : قوله « المدعى من يد مسكت تركه » يعني أن يقيد ذلك : إن لم تنص دعواه شئت إن لم تنص ، أرمه حد أو تعزير . كمن ادعى على إنسان أنه ربح مائة ، أو أنه سرق مائة شئ ، وأنه قد دف في الأولى ، فطالب امره في الثانية . فإن لم تنص دعوه ربه القذف في الأولى ، والتعزير في الثانية .

وقد يجاب أنه متروك من حيث الدعوى ، مطلوب عما تضمنته . فهو متروك مطابقة . مطلوب تصب .

#### فأمرناه

إحداهما : قوله « وَلَا تَصِيحُّ الذُّعُوى وَإِنْ كَارَ ، إِلَّا مِنْ حَاضِرٍ التَّصَرُّفِ » .

وهو صحيح . ولكن صح على الشيء في مؤخره حل سهمه ، وبعد ذلك حجره . ويجب إذا أسكر

وتقدم ذلك أيضا في أول « ما ب طريق الحكم وصحته »

وقال في الرعاية . وكل سهم رشيد ، يصح نحره وحواه بقدر أو إسكار ، وغيرهما .

الثاني : قوله « وَإِذَا تَدَاعَا عَيْنَا : لَمْ تَحُلْ مِنْ أَفْئَامٍ ثَلَاثَةً أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا » يعني له مع يمينه : أنها له لاحق للآخر فيها ، إذا لم تكن كينة » بلا نزاع .

لكن لا شئت الملك له بذلك كشوته مادية . فلا شفعة له بمجرد اليد

ولا يصح عاقلة صاحب الحائط الدليل بمجرد اليد لأن الظاهر لا تثبت له  
الحقوق ، وإما ترجيح به الدعوى .

ثم في كلام القاضى - في مسألة التناق بالحكم - : يمين المدعى عليه دليل .  
وكذا قال في الروصه

وفيها أصح : إما لما يحتاج إلى دليل لأن اليد دليل الملك  
وقال في التمهيد : بده يمينه .

وإن كان المدعى عليه ديناً . فالدليل العقل على راءة دمه : بينة ، حتى يجوز له  
أن يدعوا الحاكم إلى الحكم بثبوت اليمين له دون المدعى ، و راءة دمه من الدين  
قال في الفروع : كذا قال

ثم قال : وسعى - على هذا - أن يحكى الحكم صورة الحال ، كما قاله أصحابنا  
في قصة عقار لم يثبت عنده الملك

وعلى كلام أبى الخطاب : يصرح في القصة بالحكم

وأما على كلام غيره : فلا حكم

وإن سأله المدعى عليه محضراً ، جرى : أصح .

ويدكر فيه : أن الحاكم ألقى اليمين بيده . لأنه لم يثبت ما يرفعها ويثبتها .

قوله ( وَإِنْ تَنَازَعَا دَابَّةً ، أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا ، أَوْ لَهُ عَلَيْهَا جَلَدٌ

وَالْآخَرُ أَحَدٌ بِرِمَامٍهَا فَقَبِي لِلأَوَّلِ )

هذا المذهب معتد

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المتن ، والمحرر ، والشرح ، ولوجيز ، والنظم ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل : هي لقضى بد كان مكار

### فائرتان

إبراهيم : لو كان لأحدهما عليها حمل ، والآخر راكبا : فهي للراكب .

قاله المصنف والشارح

هنا اختلاف في الحمل . فادعاء الركب ، وصاحب الدابة فهي للراكب  
وهي تدرع فيصا أحدهما لاسه ، والآخر أحد كفه . وهو لاسه بلا راع  
كما قال المصنف هنا .

هنا كان كفه في يد أحدهما ، وباقيه مع الآخر ، أو تدرع عمامة ، طرفها في يد  
أحدهما ، وبقيها في يد الآخر : فهو فيها سواء  
ولو كانت دار فيها أربع بيوت ، في أحدهما ساكن ، وفي الثلاثة ساكن .  
وحدهما : فلكل واحد منهما ما هو ساكن فيه

وإن تدرعا مساحة التي تطرق منها إلى البيوت فهي بينهم نصفان  
الثابت : لو ادعى ثمة مسبوحة ، يد أحدهما حلقه ورأسها وسواقطها . ويد  
الآخر رقبته ، وادعى كل واحد منهما كلها ، وأقاما بينين بدهواهما . فلكل  
واحد منهما ما ييد صاحبه .

قوله : ( وإن تمارع صاحب الدار والخياط الإبرة والمقص : فهما  
للخياط وإن تنازع هو والقراء القرنة : فهي للقراء ) .  
بلا راع فيهما

وقوله : ( وإن تمارعا عرضة فيها شجرة أو شاة لأحدهما : فهي له )

هذا المذهب مطلقا

وعليه حمير لأصحاب

وجرمه في المعى ، والمحرر ، وشرح ، والوحير ، وغيرهم

وقدسه في الفروع ، وغيره

وقيل لا تكون له إلا سنة

قوله ( وإن تارعا خاطئا مقنودا ساء أحدهما وخذه ، أو متصلا به اتصالا لا يمكن إحدائه وله عليه أرخ )

وهو صرب من الساء ، ويقال له طق

( فهو له ) أي : يمينه

وهذا المذهب بهذا الشرط

أعني إذا كان متصلا اتصالا لا يمكن إحدائه وعليه لأصحاب

وحرمه في النوى ، والشرح ، والفروع ، والمحرر ، ولو حرم ، وغيرهم

وكذا ، وكان له عليه سنة ، سكن و كان متصلا بساء أحدهما اتصالا

يمكن إحدائه ، فظاهر كلام المصنف هو : أنه لا يرجح بذلك

وهو ظاهر كلامه في هذا ، والمذهب ، وإخلاصه ، وغيرهم

وهو صحيح . وهو المذهب

احتاره القاضي ، وغيره

وقدسه في الفروع ، وغيره

وقيل : هو كالأول لم يمكن إحدائه

وهو ظاهر كلام الخرق في آخر باب الصلح ،

فأثره . لو كان له عليه حدود في رجع بذلك على الصحيح من المذهب

قدسه في الفروع ، والمحرر ، وسنن ، وأربعين ، والحاوي ، وغيرهم

ذكره في المحرر ، وغيره ، في باب أحكام الخوار ،

قال في عيون المثلث : لا يقسم صاحب الجدوع ويحكم لصاحب الأرج

لأنه لا يمكن حدوده عند كان الساء

ولأن قلت : له وضع حشبه على حائط حاره ماء نصر . فهذا لم تكن دلالة  
على يد ، بخلاف لأج لا يجوز عمله على حائط حاره انتهى .  
وقيل : يرجح ذلك أيضاً

وناقى امثلة قريباً نعم من هذا  
قوله ( وَإِنْ كَانَ مَحْلُولًا مِنْ شَأْنِهِمَا )

أى : غير متصل بينهما  
( أَوْ مَقْشُودًا بِهِمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا ) بلا نزاع .

وتتجه من قبل كل واحد منهما للآخر . أن يصفه له على الصحيح  
من المذهب

وحرم به في لوجر

وقدومه في المروع

وقال مصنف ، والشارح ، والرد كنس . وإن حلف كل واحد منهما على جميع  
الحائط أنه له . جار

قال الرد كنس قلت . ولدى يدعى أن تحب بين ، على حسب الخواص .  
قوله ( وَلَا تَرْجِعُ الدَّعْوَى بوضع حشبه أحدهما عليه ، وَلَا  
بوجوه الآجر والتزويق والتخصيص ومعاقد القمط في الخص )  
هذا الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والغلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
قال مصنف ، والشارح قال أحدهما لا يرجع دعوى أحدهما بوضع حشبه  
على الحائط

وقوله بذلك في وجوه الآجر ، والتزويق ، والتخصيص ، ومعاقد القمط في  
الخص ، ومحوها

وبحتمل أن ترجح الدعوى وضع خشب أحدهما عليه  
وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وتقدم كلامه في عيون السائل في الجنوع .

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ وَالشُّفْلِ فِي سُلْمٍ مَنصُوبٍ ،  
أَوْ دَرَجَةٍ . فَهِيَ لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَ الدَّرَجَةِ مَنْسَكَنٌ  
لِصَاحِبِ الشُّفْلِ . فَيَكُونُ يَنْتَهَمَا ﴾ بلا راع .

لكن لو كان في الدرجة طاقة ، ونحوها مما يرتفع به . لم يكن ذلك له  
على الصحيح من المذهب

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والقروع .

وقيل : متى كان له في الدرجة طاقة ، أو نحوها : كانت بينهما

وهو احتمال في المعنى ، والشرح .

وأطلق وحيد في المحرر ، في « باب أحكام الحوار » .

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي الشُّقْبِ الَّذِي يَنْتَهَمَا : فَهُوَ يَنْتَهَمَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه حاهير الأنصاب .

وحرمه في الهدية ، والمذهب ، والمستوف ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح

والوجيز ، ومستحب الأدب ، وغيرهم

وقدمه في المحرر ، والرعابيتين ، والحاوي ، والردع ، وغيرهم

وقال ابن عقيل : هو لرب العو .

فأمره : لو تنازعا الصحن والدرجة في الصدر : فيهما .

وإن كانت في الوسط فما إليهما بينهما ، وما وراءه لرب السفلى على الصحيح

من المذهب .

وقيل بينهما



والوحيان : إن تنازع رب مات بصدر الدرب ، ورب مات بوسطه في صدر الباب .

قاله في الترفيب ، وغيره ، في الصلح .

قوله ( وَإِنْ تَنَازَعَ الْمُؤَخَّرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي زَفٍّ مَقْلُوعٍ ، أَوْ مِصْرَاعٍ لَهُ شَكْلٌ مَنْصُوبٌ فِي الدَّارِ : فَهُوَ لِصَاحِبِهَا ) .

على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقطع به أكثرهم

وقال في الرعاية الكبرى : هو المؤخر في الأصح ، وإلا فهو بينهما

بعض : وإن لم يكن له شكل منصوب ، فهو بينهما .

وهذا المذهب .

جزم به في المهر ، والوجيز ، والمداية ، والمذهب ، والمستوف ، وإخلاصة ،

والخاوي الصغير

وقدمه في الرعاية الصغرى ، والفروع .

والمقصود عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه لرب اذار مطلقاً ، وهو مؤخر .

كما يدخل في البيع عند الإطلاق . وله المذهب .

وقيل : هو بينهما مطلقاً . وهو ضعيف جداً

وقدم في الرعاية الكبرى : أنه بينهما نصفان ، ومجملان

وقال في الرعاية الصغرى - حد أن قدم الأول - وقيل : ما يدخل في مطلق

البيع : مؤخر وما لا يدخل فيه ولا حوت به المادة : فلهما مستأجر .

وفيما جرت به العادة ، ولا يدخل في البيع : أوجه .

الثالث : أنه مع شكل له منصوب في المكان : له مؤخر وإلا فلهما مستأجر

انتهى

قوله ﴿ وَإِنْ تَدْرَأْ دَارًا فِي أَيْدِيهِمَا فَاغْلَاها أَخْذُهَا ، وَادْعَى الْآخَرُ  
نِصْفَهَا : جُعِلَتْ يَتِيمَا بَصْفَيْنِ وَأَيُّهُنَّ عَلَى مُدْعَى النِّصْفِ ﴾

وهذا المذهب . نص عليه

وجزم به في الشرح ، والوجيز ، والنظم ، والمحرر

وقدمه في المنى ، والفروع ، والرعاية الكبرى .

ودكر أبو بكر ، وابن أبي موسى ، وأبو الفرج . أمهما يتحداهن .

وكذا الحكم لو ادعى أقل من نصفها ، ودعى الآخر كلها ، أو أكثر مما في .

وصاحب المحرر ، والفروع ، وغيرهم . في عرصوا المسألة في ذلك

قوله ﴿ وَإِنْ تَدْرَأَ الرَّوْجَانِ ، أَوْ وَرَثَتُهُمَا فِي قِمَاشِ الْيَتِيمِ هُمَا

كَانَ يَنْصَلِحُ لِلرَّحَالِ هُوَ لِلرَّحُلِ وَمَا كَانَ يَنْصَلِحُ لِلنِّسَاءِ هُوَ لِلْمَرْأَةِ .

وَمَا كَانَ يَنْصَلِحُ لَهَا هُوَ يَتِيمًا ﴾

هذا مذهب . نص عليه

وجزم به في الشرح ، والحق ، والوجيز ، والهداية ، ومذهب ، والخلاصة

مع أن كلامهم محتمل للخلاف

وقدمه في المنى ، والمحرر ، وشرح ابن منبج ، والفروع ، والراغبين ،

والخاوي الصغير ، والنظم ، وغيرهم

وقيل : الحكم كذلك إن لم تكن عدة

فإن كان ثم عادة : عمل بها

من الأثر لم يصحب لها

فإن كانت امرأة لا تقرأ أو لا تفهم بذلك . فهو له

وجزم به أبو بكر

قلت : وهو الصواب

والان قد صي ... كان مدعى شاهدة . فسمي . وإن كان مدعى  
شاهدة فهو له

كان في عنه في المنة التي مدعى

قوله ( وإن اختلف صاحبان في قياس ذلك لهما : حكم مائة كل  
صناعة لصاحبها ، في صاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - والخريفي ) .  
وهو مدعى

حرم به في اوجبه ، وغيره

وقدمه في المدعى ، ومدعى ، والمتعصب ، والملاصقة ، والمعنى ، والمخ ،  
والشرع ، والاعتراف ، والاعتناء ، والحوار ، والصبر ، والمروءة ، وغيره  
وقال قد صي ... كان ادعى عليه من طريق الحكم : فكذلك وإن  
كانت من طريق شاهدة : فهو يسمي على كل حال

وتقدم كلامه في ... التي قد

قلت : لا يحتمل أن تكون حكاية المصنف عن قاضي راجع إلى المدعى  
وهو أولى

لكن الشارح لم يذكره إلا في هذه المسألة

وتنه ابن مدني في شرحه لذلك : فقال : الخلاف عندنا في المدعى  
وصرح به المصنف في المعنى .

وكذا في المروءة

فت . وكلامه في اعداة ، والمخدر ، والحوار . محتمل أيضا

فالشارح في نفس المدعى رحمه الله . وكلامه في المعنى في التبعيق فسمى أن مدعى  
به متى كان بينهما : مثل أن يكونا بذلك . وكذا حين

قوله ( وإن كان لأحدهما يئنة : حكم له بها )

إن كانت البيئة للدعي وحده ، وكانت العين في يد المدعي عليه : فإنه يحكم  
له بها من غير عين على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
قال المصنف : بخلاف في المذهب .

ثم قال : قال الأصحاب : لا فرق بين الحاضر والغائب ، والحي والميت ،  
والماقل والمجنون ، والصغير والكبير .

وقال الشافعي رحمه الله : إذا كان الشهود عليه لا يسبر عن نفسه : أحلف  
الشهود له . لأنه سبر عن نفسه في دعوى المصداق والإبراء فيقوم الحاكم مقامه .  
قال المصنف : وهذا حسن . ومال إليه .

قلت : قد تقدمت مسألة بأعم من هذا في قول المصنف في باب طرق  
الحكم وصحة : « وإن دعي على عائب ، أو مستتر في البلد ، أو ميت ، أو صبي  
أو مجنون ، وله بيعة : سمعها الحاكم . وحكم بها »

وهل يحلف المدعي أنه لا يرايه منه ، ولا من شيء منه ؟ على روايتين .  
وذكره الصحيح من المذهب معها هناك

ثم رأيت الركني حكى كلامه في المصنف . وقال : هذا عجيب منه  
فإنه ذكر في مختصره ومختصر غيره : أن الدعوى إذا كانت على عائب ، أو  
غير مكاتب : فهل يحلف مع البيعة ؟ على روايتين . انتهى

وإن كانت البيئة للدعي عليه وحده ، فلا يمين عليه على المذهب . وفيه  
احتمال . ذكره المصنف

قوله « وإن كان لكل واحد بيعة : حكم بها للمدعي في  
مظاهر المذهب »

أي تقدم به خارج وهو المدعي . وهو المذهب . كما قال  
وعليه جماهير الأصحاب .

وسواء كان حد زوال يده أولاً  
 قال الإمام أحمد رحمه الله السنة المدعى ، بس صاحب الدار بيته .  
 قال في الانتصار : كالأسمع بيته متكرراً أولاً .  
 قال الشارح : هذا مشهور  
 قال الرركشي . هذا المشهور من الروايات ، والمختار للأصحاب .  
 وجزم به في الوخير ، وغيره  
 وقدمه في الفروع ، وغيره  
 وقال هو وغيره : هذا المذهب  
 وهو من مبادئ المذهب  
 وعنه : إن شهدت بيته المدعى عليه أهله ، تنحت في ملكه أو قطبته  
 من الأهدام : قدمت بيته ، وإلا فهي للمدعى بيته .  
 قال القاضي فيها : إذ لم يكن مع بيته الداخل ترجيح : لم يحكم بها : رواية  
 واحدة

وقال أبو الخطاب : فيه رواية أخرى : أم مقدمة بكل حال  
 يعني : تقدم بيته الداخل بكل حال .  
 واحتارها أبو محمد الحوري  
 وعنه : يحكم بـ المدعى إن احتضنت سنة بسب أو سبق  
 فعل هذه الرواية والرواية الذرية : يكنى بسب مطلق على الصحيح .  
 قدمه في الفروع  
 وعنه تعتبر إفاذته للسق وأطفالهما في المحرز ، والرركشي .  
 وأنى نقله في لوسيلة  
 فائدة : لو أود كل واحد منهما بيته . أم تنحت في ملكه : تنازعت على  
 الصحيح من المذهب

قدمه في الدعوى

وقدمه في الإشاد . أن يبيته مدعى تقدمه

قوله ( فَإِنْ أَقَامَ الدَّاحِلُ بَيِّنَةً : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الْخَارِجِ ، وَأَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الدَّاحِلِ ، فَقَالَ الْقَاضِي . تَقَدَّمَ بَيِّنَةُ الدَّاحِلِ ) .

كذلك قال مصنف ، والشرح ، وإن مدعى في شراعه

وقدمه في الرعايتين ، والحوى

وحرم به في الوحي ، وتسجيل الاحتوائى

قوله في تصحيح الخبر

وقيل : تقدمه بينة المدعى

وقيل : بتعارفهما .

وأطلقهم في الخبر ، والهوى ، والعلم

فأمرناهم

هذه هي : لو كانت في يد أحدهما ، وأقدم كل واحد منهما بينة : أنه اشتراها

من ربه ، أو تهما منه . فله : أنه كسبه للداحل والخارج على ما سبق

وهي المذهب عند القاضي .

وعنه : بتعارض . لأن سبب اليد من المتدعى به . فلا تنق مؤثره لأنها

اتفق على أن ملك هذه الدار لزيد

وهذه الرواية حثيرة أي كبر . وإن أي موسى ، وصاحب الخبر ،

والرعايتين ، والحوى ، والفروع ، وغيرهم وهو مذهب

ويأتى معنى ذلك في أثناء التفسير الثالث

واحتار أبو بكر هـ ، وإن أي موسى أنه يرجح بالبرعة

وبص عليه في رواية ابن منصور

وأطلقهما في الفروع .

الثامن : لا تسمع سنة الداحل قبل سنة خارج ، وتعديلها على الصحيح من المذهب . وفيه احتمال

وتسمع بعد التعديل قبل الحكم ، وبعده قبل التسليم وأبها تقدم ؟ فيه الرويات .

وإن كانت سنة أحدهم عامة حين رمسا يده . لم يثبت وقد ادعى مدعي ملكا مطلقا : فهي بيعة خارج

وإن ادعى مسلما إلى ما قبل يده . فهي سنة داخل كما لو أحصرها بعد الحكم وقتل التسليم .

قوله ( القسم الثاني . أن تكون العين في أيديهما فيتحالفاً ويقسم بينهما )

لأن يد كل واحد منهما على بعضها . والفول قول صاحب اليد مع يمينه . فيمين كل واحد منهما على النصف الذي بيده .

وهذا هو المذهب . وعليه الأصحاب

وقطع به أكثرهم

وقال في التزيب : وعنه يفرع من قرع : أحده يمينه .

فائدة لو سكتا عن يمين : فالحكم كذلك .

قوله ( وإن تارعا مشاة بين مهر أحدهما وأرض الآخر تحالفاً . وهي بينهما ) .

هذا مذهب وعنه أكثر الأصحاب

حرم به في الهدية ، والمذهب ، والمستوثب ، وإخلاصة ، والمحرر ، والعلم ،

وامسى ، والشرح ، وشرح ابن سعد ، والرعاة الصغرى ، والحاوى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم

وقيل : هى لرب النهر .

وقيل : هى لرب الأرض .

قوله ( وَإِنْ تَنَازَعَا فِي شَيْءٍ فَأُولَئِكَ يَرْجِعُهُمَا فَكَذَلِكَ ) .

بنى : صيما دون التميز . فيتحالفان . وهو بينهما رقيق .

حرم به فى المسمى ، والشرح ، وشرح ابن سعد ، والوجيز ، والهداية ،  
والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

قوله ( وَإِنْ كَانَ مُبْتَرَأً ، فَقَالَ : إِنِّى حُرٌّ ، فَهُوَ حُرٌّ ) إِلَّا أَنْ تَقُومَ  
بَيِّنَةٌ بَرِّقَتْ )

وهذا هو الذهب

قال ابن منبج فى شرحه : هذا الذهب .

وحرم به فى الوجيز

وقدمه فى المسمى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه فى الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

ويحتمل أن يكون كالطفل

وهو لائق الخطاب فى الهداية

قوله ( فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ : حُكِمَ لَهَا ) بلا نزاع

( وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَيِّنَةٌ : قُدِّمَ أُسْقَمُهَا تَارِيحًا ) .

مثل أن تشهد أحدهما : أنها له مدسة ، وتشهد الأخرى : أنها بلا مدسة

سنتين .

فتقدم أسقمتها تاريخاً



وهذه رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

نصرها القاصي ، وأصحابه

وقال : هذا قياس المذهب .

وقطع به في الوسيعة ، إذا كانت العين بيد ثالث .

حرم به في الوجير

وقدمه في الشرح .

وظاهر كلام الحرق التسوية بينهما

وهو المذهب .

وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وقدمه في المحرر ، والرعائتين ، والحواشي الصغير ، والفروع

قلت : وجزم به في الوجيز أيضاً

فقال أولاً : وإن كان لكل واحد بيعة : قدم أسفهما تدريجاً .

وقال ثانياً : فإن شهدت بيعة أحدهما بالملك له منذ سنة . وبيعة الآخر بالملك

له منذ شهر : فهما سواء

ولا يظهر الفرق بين المسألتين

ولذي يظهر أنه ناسخ المصنف في مسألة الأولى وناسخ المحرر في الثانية

فصل الخذل والتناقض بسبب ذلك . لأن المصنف لم يذكر الثانية . لأنها

عين الأولى .

وصاحب المحرر لم يذكر الأولى لأنها عين الثانية

وصاحب الوجيز جمع بينهما .

وحصل له نظير ذلك في كتاب الصيد ، وكتاب الذكاة ، فيما إذا رماه

موقع في ماء ، أو دمه ثم عرق في ماء .

كما تقدم التنبيه على ذلك هناك

فأمره : مثل ذلك في الحكم . أو شهدت بنية ريد من سعة ، وبنية دليد

من ستنين . قاله في المختصر .

قوله ( فَإِنْ وَقَّتْ إِحْدَاهُمَا ، وَأَطْنَقَتِ الْأُخْرَى : فَبِمَا سَوَاهُ ) .

احتره القاصي ، وغيره

وحرمه في الوجه

ومصره المصنف ، والشرح

وهذا من المصنف على ما قاله من ذلك ، من تقديم أسبقهم . ريح

والصحيح من المذهب . أسبقهم

على ما تقدم في التي قدم في هذا أولى

وقدمه في الهدية ، والمذهب ، والمصنف ، وخلاصة ، وغيره

وقدمه في الرعاية ، والنظر ،

ومحمد في تصحيح الخبر

واحد . القاصي ، وغيره

ومحمد في تقديم المظنة

قاله أبو الخطاب

وأعطاهما في الخبر

وفي مختصر ابن من عدة مؤلفه

قوله ( وَإِنْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْمَلِكِ ، وَالْأُخْرَى بِالْمَلِكِ وَلِشَاهِدٍ ) .

أَوْ سَنِيٍّ مِنْ أَسْبَابِ الْمَلِكِ . فهل تقدم بذلك ؟ على وخبرين

وأضفهما في الشرح ، وهدية ، ومذهب

أحمد هما . لا تقدم بذلك ، بل محسوس . وهو مذهب

محمد في التصحيح

وجزم به الطريق ، وصاحب الوجيز  
وقدمه في الحرر ، والقروح ، والخلاصة  
والوجه الثاني : تقدم بذلك . وهو قول القاضي ، وجماعة من أصحابه ، فيما إذا  
كانت العين في يد غيرها

وعنه : تقدم بسبب مفيد سبق ، كالشاج والإقطاع  
قال في الحرر ، والقروح ، وغيرها . فصيها - والتي قسمها - مؤنة والمنفعة  
سواء .

وقد تقدم المظنة  
فمن الخلاف ، تقدم في - آلة التي قد هذه مبي على هـ بن رويش  
وفي مستحب لأدى العداد . تقدم ذات السبب على ذات السبب ، وشهود  
العين على الإقرار .

قوله ﴿ وَلَا تُقَدِّمُوا إِحْدَاهُمَا بِكثرة العدد ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب  
وحرم به في الحرر ، ولوحير ، وغيره .  
وقدمه في النقص ، والشرح ، والقروح ، وغيره  
قال في الرعاية الصغرى : هذا الأشهر .

ويتمرج تقديم أكثرهما عدداً

قوله ﴿ وَلَا بِشَهَارِ الْعَدَالَةِ ﴾

وهو المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . ومن عيه  
وحرم به في السور .

وصححه في النقص ، وصحح الخ .

وقدمه في معنى . والشرح ، والله اعلم . وله في المذهب ، ومستوعب ،

والخلاصة

وعنه : تقدم من اشتهرت عدلته .

حرم به في الوحي

واحتاره ان أنى موسى ، وأبو الخطاب ، وأبو محمد الخوري .

وقال : ويتخرج منه الترجيح بالعدل .

وحكامه في المحرر وحسين . وأطلقهما

قوله ﴿ وَلَا الرَّجُلَانِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرَأَتَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب .

حزم به في الوحي ، والمذهب ، والملاحة ، والهداية ، والمور ، ومنصب

الأدبي ، وغيره

وقدمه في المحرر ، والمعنى ، والشرح ، والدع ، وارعائين ، والحدوى الصغير ،

وعبره .

وقيل : يقدم الرجلان على الرجل والمرأتين .

قال الشارح - بعد ذكر هذه المسائل الثلاثة - وقدم أنه لا ترجيح بذلك : -

ويتخرج أن يرجح بذلك . مأخوذاً من قول الحرقي : ويقدم الأعمى أرفقهما

في نفسه .

وقال أبو الخطاب في الهداية لأن أحد الخبرين يرجح بذلك . فكذلك

الشهادة ، ولأنها حرة . ولأن الشهادة إنما اعتبرت لتلبة الظن بالشهود ، وإذا

كثر العدد ، أو قويت الدلالة : كان الظن أقوى . قاله الشارح .

قوله ﴿ وَيَقْدُمُ الشَّاهِدَانِ عَلَى الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي أَحَدِ التَّوَجِّهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المحرر ، وشرح ابن معصا ، ونحو يد العديّة .

وعما احتالان مطلقان في الهداية ، والمذهب

أمرهما : لا يقدم الشاهدان على الشاهد واليمين .

وهو المذهب ، على ما اصلناه .

حرم به في المنور .

وصححه في النظم ، وتصحيح الحرر .

وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : يقدمان على الشاهد والمبين

احتاره المصنف ، والشارح

وصححه في التصحيح ، والغلاصة .

وحزم به في الوجيز

فات : وهو المصواب . وهو المذهب

قوله ( وَإِذَا تَسَاوَتْ تَعَارَضَتْ ) بلا راع

وقوله ( وَقُسِمَتِ الْقَبِيْرُ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ حَكْمٍ ) .

نسي : كانت العين في أيديهما

وهذا إحدى الروايات .

فستعمل البيهتان فسمت العين سهم سمي : بين

وحزم به في الوجيز

وصححه في المصنف ، والشرح .

وصه : أسما يتعادلان ، كمن لا يبين لهما فيقطع بالتمريض

وهذه الرواية هي المذهب .

وحزم به في المدة

وعليها حاهير الأصحاب

قال في الفروع : احتاره الأكثر ، وهو الذي ذكره الحرفي .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والفروع

قال الزركشي : احتاره كثير من الأصحاب .  
 وطال : وحل مثله الخلاف إذا تعارض الديال ، هل يتوقف الاحتد أو شعير  
 في العمل بأحدهما ؟ فيه خلاف انتهى  
 ويحلف كل واحد منهما على النصف المحكوم له .  
 فانه المصنف ، والشرح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم  
 وقال الزركشي : في المصنف ، عند قول المقرئ ، وكذلك إن كان محولا من  
 صاحبهما - وصفة ليمين .  
 قال أبو محمد : إن يحلف كل واحد منهما على نصف الحائط : أنه له .  
 ولو حلف كل واحد منهما على جميع الحائط : أنه له دون صاحبه : جاز .  
 وكان بينهما  
 قال الزركشي : قالت القدي ينفى أن تجب اليمين على حسب الجواب انتهى  
 وتقدم هـ أيضا .  
 وعنه : أنه يفرع بينهما . فمن قرع صاحبه حلف وأخذها .  
 فيستعمل البيتان بالقرعة  
 ونصر في عيون الناس : أسما يستعمل على من سكون اليمين له  
 ونقله صاحب عن الإمام أحمد رحمه الله .  
 قال الزركشي : ورد رواية بالقرعة  
 فيحتمل أسما بين البيتين  
 وهو ظاهر ما في الروتين للقاضي  
 ويحتمل أسما بين السديين .  
 وهو لدى حكاة الشريف ، فقال : وعنه يفرع بينهما  
 إلا أن شيعت كان يقول : يفرع بين المتداهين ، لا البيتين . انتهى .  
 وحكي أن شهاب في عيون المسائل رواية . أنه توقف الأمر حتى شين ،  
 أو يصطلحا عليه .

ودكر في الوسيلة : رواية الأولى والثانية ، فيما إذا كانت العين بيد أحدهما .  
وقال في الفروع : وعلى الرواية الأولى والثالثة هل يحلف كل واحد منهما  
للآخر ؟ فيه روايات .

قال شيخنا في حواشيه على الفروع . أما على رواية القرعة . فلا يظهر حلف  
كل واحد منهما للآخر بل لدى يحلف : هو لدى تمج له القرعة .  
وهكذا ذكره في المقنع ، والكافي ، والحري ، والرعاية  
فصل كلام المصنف وهم . انتهى .

سبب قوله في اواية الأولى ( قَسَمْتُ الْفَيْنُ بِهِمَا سَجَرِ يَتَبَي )  
وهو الصحيح على هذه الرواية

وحرم به في الحري ، والقواعد المهمة ، والوحي ، وغيرهم

ومصححه المصنف في المتن ، والشارح

وقدمه في الرعاية في موضع .

وعنه يحلف كل واحد منهما الآخر

اختاره الحرقى ، وغيره .

وأطلقهما في الفروع ، كما تقدم

وقوله في الرواية الثانية « كُنْ لَا يَبْنِي لَهَا » .

تقدم حكم ذلك في أول هذا القسم فليساود

قوله ( فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْنِد : لَمْ تَسْمَعْ الْبَيِّنَةَ

عَلَى ذَلِكَ ، حَتَّى يَقُولَ . وَهِيَ فِي مِلْكِهِ ، وَتَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ بِهِ ) .

فإذا قاله وشهدت البينة به : حكم له بها

وكذا بين شهدت أنه باعه إياها ، وسمي باله : حكم له بها .

فإن لم يذكر إلا التسليم : . . يحكم

وقال في الكافي إذا كانت في يد زيد دار ، فادعى آخر . أنه اتدعها من

غيره ، وهي في ملكه ، وأقام بذلك بينة : حكم له بها .  
وإن شهدت أنه باعه إياها ، وسلمها إليه : حكم له بها لأنه لم يسلمها إليه إلا  
وهي في يده

وإن لم يذكر الملك ولا التسليم لم يحكم له بها لأنه يمكن أن يبيعه  
م لا يملكه ، فلا يراد به صاحب اليد  
مظهر كلامه : أن الشهادة بالتسليم كافية في الحكم له

وقال في الفروع وإن أقدم كل واحد بينة شرعتها من ريد تكدا ، وقبل  
أو لم يقبل وهي في ملكه ، بل تحت يده وقت البيع مظهر مقدمه : اشترط  
الشهادة بذلك ، كما هو ظاهر مقيع .

والقول الثاني : موافق لظاهر الكافي

واعلم أن فرض هذه المسئلة فيما إذا كانت العين في يد غير البائع ، كما صرح  
به في الكافي ، وغيره

### تصريحات

أمرها قوله ( فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ رَبِّهِ ، وَهِيَ  
فِي مِلْكِهِ ، وَادَّعَى الْآخَرُ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَهِيَ فِي مِلْكِهِ ،  
وَأَقَامَا بِذَلِكَ يَتَّبِعُ : تَعَارَفَا ) .

مراده : إذا لم يورثا

قاله في الفروع ، وغيره

فإن كانت في يد أحدهما . انتهى ذلك على سه الداخل والخارج  
على ما تقدم

الثاني . قوله ( وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهَا مِنْ مِلْكِهِ ، وَأَقَامَ الْآخَرُ



يَبَيْتَةً : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ ، أَوْ وَقَفَهَا عَلَيْهِ ، أَوْ أَعْتَقَهُ : قُدِّمَتْ يَبَيْتَةً (بلا نزاع .

قال في المحرر ، والرعاية ، وغيرها : قدمت بيتة ، دحلا كان أو حارحا .  
قال في المروع : قدمت النية ، ولم رفع يده كقوله « أبرأني من الدين » .  
الثالث - قوله « وَلَوْ أَقَامَ رَجُلٌ يَبَيْتَةً - أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لَأَبِي ، حَقَّقَهَا  
تَرْكَةً ، وَأَقَامَتْ أَمْرًا لَهُ يَبَيْتَةً : أَنَّ أَبَاهُ أَصْدَقُهَا بِأَبَاهَا : فَهِيَ لِلْمَرْأَةِ »  
سواء كانت داخلة ، أو حارحة

قوله « الْقِسْمُ الثَّالِثُ : تَدَاْعِيَا عَيْنًا فِي يَدِ غَيْرِهَا .

اعلم أنهما يد تداعيا عينا في يد غيرها . فلا يجوز : إما أن يقرم بها  
أو ينكرهما ، ولم ينازع فيها ، أو يذهبها لنفسه ، أو يقرم لأحدهما سبه .  
أو يقرم لأحدهما لا سبه فيقول « لا أعلم عيه سبه » .  
أو يقرمها لغيرها .

فإن أقرمها لها : فهي لها لكل واحد منهما المحرم الذي أقرمه  
بحرمه في الشرح ، وغيره .  
وإن أقرم لأحدهما ، وقال « لا أعرف عيه سبه » فتارة يصدق به . وتارة  
يكذبانه ، أو أحدهما .

فإن صدقه : لم يحلف  
وإن كذبه ، أو أحدهما حلف يميناً واحدة ، ويقرع بينهما شر قرع .  
حلف ، وهي له

هذا المذهب : نص عنه

وهو من مفردات المذهب .

وفيه وجه آخر : أنه لا يحلف .

ذكره في القاعدة الأخيرة

قال زركني . وقد تعرض الحرق لوجوب اليمين على المقر .

وكذلك الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية ابن منصور . إذا قل أو دعى

أحدهما لا أعرفه عينا ، أقرع بينهما

وحله القاضي على ما إذا صدقه في عدم المقر

صلى الأول : إن عاد بينه ، قليل : كتيبته ابتداء .

وقال بيروني : إن أقرع اليمين من قرع : أخضا أيضا

وقيل للجماة من الأصحاب : لا يجوز أن يقال : ثبت الحق لأحدهما لا يمين

بقراره ، وإلا لصحت الشهادة لأحدهما لا يمين

وقالوا : الشهادة لا تصح لمجهول ، ولا . . . وهي القرعة بعد تحليفه الواجب

وقوله : فإن سئل قدم . ويحلف المقر إن كذبه . فإن سئل أخذه منه بدلها .

وإن أقرع . لأحدهما يمينه . حلف وهي له

ويحلف أيضا . إن لا . . . على الصحيح من المذهب

وقيل . لا يحلف له

صلى المذهب . إن سئل أحدهما بدلها

وإذا أحدهما المقر له . فقام الآخر يمينه . أحدهما منه .

قل في الروضة . والمقر له قيمتها على المقر

وإن أسكرهما ولم . ع ، فقال في المروعة . نقل للجماة عن الإمام أحمد

رحمه الله . وحرم له لأكثر . يدع سببا ، كغيره . لأحدهما لا يمينه

وقال في الوصي . وحكي أنهما لا يقع . لأنه ثبت له حق ، كشهادة

اليمين بها أميره . وقد سدد حتى يظهر .

وكذا في التطبيق متصاً

أولاً : به الإمام أحمد رحمه الله ثم تسليماً

على الأول : إن أحدهما من نوع ، ثم علم أن لا أحد ، فقد مضى الحكم  
بقوله المروزي ،

وقد مضى في الفروع

وقال في الترتيب - في التي يثبت اثبات غير مبرع ولا يثبت - كالتي يثبتها -  
ودكره ابن رزمي ، وغيره .

وقال في الترتيب : ولو دعي أحدهما الكل ، والآخرة النصف ، فكالتى  
يثبتها ، إذ اليد مستحقة للوصع كوصوغة

وفي الترتيب أيضاً : ادعى كل واحد نصف ، فصدق أحدهم وكذب  
لآخر وهما معاً : قبل : يثبت إليه  
وقبل : يثبت له حكم  
وقيل : يبقى محال .

وقال حبل ، وإن منصور - في التي قسم - ادعى كل نصفها ومن فرع  
في النصف الآخر : حلف وأخذه

قال في القاعدة الأخيرة : وإن قل من هي في هذه ليست لي ولا أعلم من  
هي ؟ فثبثا ثلاثة أوجه .

أحدها : بقرع عن علي ، كالم أقرب لأحدهم مبيتاً

والثاني : تحمل عند أمين الحكم

والثالث : تقر في يد من هي في يده

والأول : طاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية صالح ، وأبى طالب ،  
وأبى النصر ، وغيرهم

والوحدان الآخران مخرجان من مسألة : من في يده شيء معترف بأنه ليس له ، ولا يعرف مالكة ، فادعاء معين فهل يذهب إليه ، أم لا ؟ وهل يقر في يده من هو في يده ، أم ينزعه الحاكم ؟ فيه خلاف . انتهى . وإن ادعاه نفسه - وهو قول المصنف - وإن ادعاه صاحب اليد له -

فقال القاضي : يحلف لكل واحد منهما ، وهي له وهو يذهب

قدمه في الفروع ، وغيره

وحرمه في المحرر ، ، لو حبر

وقال أبو بكر : كل فرع بين المدعين فتكون من مخرج له الفاع

قال الشارح : نسي على أن البيتين إذ عارضت لانتظام ، ووجهت

إحدى البيتين فافقه

على المذهب : إن لكل أحدهما منه ويذهب ، واقتراء عليه .

على الصحيح من المذهب

حرمه في لو حبر ، وغيره

وقدمه في المحرر ، والحدوى ، والفروع ، وغيره

ويحتمل أن يقتضاه ، كما لو أقر بها لها وسكن عن الجبر

قال في الوحر : وإن سكن لزم لها الممنوع أو عوضها

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - قد قال : تحرى . يمين واحدة

ويقال : إنما تحب الممنوع يقتراء عليه

ويقال : إذا اقتراء على الممنوع . من قرع : فللاخر أن يدهي عليه

ويقال : إن القرع هو بخلف ثم أخذها لأن السكول عتته أنه بدل

ومصوب ليس له بدل الممنوع فيحمل كمنقر فيحلف المقر له .

وإن أقر غيرها فقد قدم حكمه مستوفى في أثناءه . « باب طريق الحكم

وصفته »

فأمره : لو لم تنكح بيد أحد : فقل صالح ، وحصل : هي لأحدهما بقرعة ،  
كالتي بيد ثالث

وقدمه في الفروع .

وذكر جمعة . تقسم بينهما ، كما لو كانت يديهما .

وقدمه في المهر ، والزعاتين ، والحارثي

والمطلقا في القاعدة الأخيرة

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْمُتَدْعَى عَبْدًا ، فَأَمْرٌ لِأَحَدِهِمَا : لَمْ تُرْجَعْ بِإِقْرَارِهِ .  
وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ : حُكِمَ لَهُ بِهَا ﴾ .

وحرم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والهداية ، والمذهب ، والمنعوت ،  
والخلاصة .

وقال في الفروع : وإن ادعى رقيق بالغ ولا بينة ، فصدقهما : فهو لها . وإن  
صدق أحدهما : فهو له ، كدفع واحد .

وفيه رواية ذكرها القاضي ، وجماعة .

وعنه : لا يصح إقراره لأنه منهم .

نصره القاضي ، وأصحابه .

وإن حمّد : قبل قوله . على الصحيح من المذهب .

وحكى : لا يقبل قوله . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ : تَعَارَضَتَا ، وَالْحُكْمُ عَلَى  
مَا تَقَدَّمَ ﴾ .

وكذا قال الشارح ، وابن منجا في شرحه .

وقال في الفروع - فيما إذا ادعى رقيق بالغ - وإن أقام يمينين معارضتين . ثم

إن أقر لأحدهما : . ترجح به على رواية ستمالها .

وطاهر المتحسين مطهر

القاسم تاج

إبراهيم: لو أنهم بيّنه حقه ، وأقام به محرمه . ما رخصت على الصحيح  
من المذهب

قدمه فی الفروع ، والحج ، والمعم ، و خمس ، و خدوی

وقيل : تقدم بسة الحرية

وقیل کہ

الثانية: لو كانت احدى مد ثلث ، أو م هما ، أو لأحدهما لاجبيه ،

او ایست بید احد، و آلاما سحر، و یست اناه رص

علی الصالحین من اہل بیت

قدمه في الفقه

وفاقی و النرجیہ ۔۔۔ کادہ ہم ہیکر اعظم + ولا ، کشادہ عین قتل و

وقت سه ، واحدی بطرفیه

$\frac{d}{dt} \left( \frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

46 47 48 49

قال في عيون المتأخرين إن يد بيد عجماء بدت ثلث ، وأقام كل واحد المينة

١- له مسطرة وأصنعت على من عكاف ، وسكور العين له

ذیہ ہوں بلکہ حتیٰ کہ میں ظالم : لأن احدہما کادۃ ،

الخط. كالمربع. وحية ماله. وتمام كل واحد البنية، وليست بيد أحدهما

کلاں میں سے ایک شخص نے

قوله (وإن أفرّ صاحب اليد لأحدهما: لم ترجح بذلك).

یعنی : دلائل و بقیہ بعد ان انکرا

وإقامة البتتين : نية تكون قبل إقراره لأحدهما ، ونية تكون بعد إقراره .

فإن أقامهما قبل إقراره - وهو مراد المصنف هـ - : لحكم التعارض محاله وإقراره - طال ، على روايتي للاستعمال . وهو صحيح مسموع على رواية النسابة .  
قوله في المحرر ، والفروع ، والحواشي ، وغيرهم من الأصحاب  
وإن كان إقراره قبل إقامة البتتين ، فاقدمه - كنية الدحل ، ونويرة  
كيفية الخارج فيما ذكره .

قوله في المحرر ، والحواشي ، والفروع ، وغيرهم  
وإنه لو ادعى أحدهما ، وادعى الآخر بعده ، وأقاما ببتين فهي مدعى  
الكل ، ثم قدم بهما الخارج ، ولا معنى لها .  
وإن كانت ببتين ، فقد ثبت أحد مصيبي مدعى الكل  
وأما الآخر : فدل بنفسه ، أو يفترض عليه ، أو يكون للثالث مع بيمه ؟  
على روايات التعارض .  
قوله في المحرر ، وغيره  
قل في الفروع : فمدعى كلها نصف ، والآخر للثالث بيمينه  
وعلى ستمائة : فتمناه ، أو يفترض .

قوله ( وإن كانت في يد رجل عتيد فادعى : أنه اشتراه من زيد ،  
وادعى العتيد : أن ريثاً أغتقه ، وأقام كل واحد يميناً : أننى على يمين  
الدَّاحِلِ والخارج )

مرده - إذا كانت البتتان مؤرختين - ينجح واحد ، أو مطلقين ، أو أحدهما  
مطلقاً ، وفوق هـ سواء .  
قوله الشرح : وإن صحا .

فإن كان في يد المشتري : فالمشترى داخل . والمد خارج .

هذا إحدى الروايتين

وحرم به أن متعاً في شرحه .

قال في المحرر : ولو كان المد بيد أحد المتداعيين ، أو بيد نفسه ، وادعى

عقده ، وأقاما بينتين بذلك : صححنا أسبق التصرفين إن علم التاريخ ، وإلا

تعارضتا . نص عليه ، وإنما لهذه اليد العلم بمقتضاها .

واحتاره أبو بكر .

وعنه : أسبا يد معتبرة ، فلا تعارض بل الحكم على الخلاف في الداخل

والخارج .

وهذه الرواية هي التي جزم بها المصنف هنا .

وأطلقها في الفروع .

وتقدم في بية الداخل والخارج شيء من ذلك

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي يَدِ زَيْدٍ ﴾ يعني : البائع ﴿ فَالْحُكْمُ فِيهِ

حُكْمُ مَا إِذَا ادَّعَى عَيْنًا فِي يَدِ غَيْرِهِمَا ﴾ .

على ما تقدم قريباً

قال في المحرر ، والفروع ، وغيرها : ومن ادعى أنه اشترى أو اتهم من ربه

عده . وادعى آخر كذالك ، أو ادعى المد العتق ، وأقاما بينتين بذلك . صححنا

أسبق التصرفين إن علم التاريخ ، وإلا تعارضتا . فسطان أو يقسم فيكون نصه

مبيعاً ونصه حراً . وبسرى العتق إلى حريمه ، إن كان البائع موسراً . ويقرع

كما سبق .

وعنه : تقدم بية العتق . لإمكان الجمع

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ رَجُلٍ عَدُوٌّ . فَادَّعَى عَلَيْهِ رَجُلَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ



مِنْهُمَا : أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنِّي شَيْئًا فَصَدَّقْتُهَا . لَزِمَهُ الثَّمَنُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَإِنْ أَنْكَرْتُمَا : خَلَفَ لهُمَا وَبَرَى .

وَإِنْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا : لَزِمَهُ مَا ادَّعَاهُ ، وَخَلَفَ لِالْآخَرِ .

وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ : فَلَهُ الثَّمَنُ . وَخَلَفَ لِالْآخَرِ .

بَلَا نَزَاعَ أَعْلَمَهُ

(وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً فَأَمُكِنَ صِدْقُهُمَا لِاخْتِلَافِ

تَارِيحِيَّتِهِمَا ، أَوْ إِصْلَاقِيَّتِهِمَا ، أَوْ إِطْلَاقِ إِحْدَاهُمَا وَتَأْرِيحِ الْآخَرَى : عُيِلَ

بِهِمَا ) .

وهذا هو المذهب .

حرم به في الشرح ، وشرح ابن منجاء ، ولوحه .

وقدحه في المهر ، والمحاوي ، والقروم .

وقدح : إن لم يؤخذ ، أو إحداهما ، ما رتبنا

قوله (وَإِنْ اتَّفَقَ تَارِيحِيَّتُهُمَا : تَعَارَضَتَا ، وَالْحُكْمُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي

تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ) .

وهذا بلا نزاع .

قوله (وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَّهُ بَاعَنِي إِيَّاهُ بِالْفِ . وَأَقَامَ

بَيِّنَةً : قُدِّمَ أُسْقُفُهُمَا تَارِيحِيًّا )

بَلَا نَزَاعَ . وَهِيَ لَهُ

قَالَ فِي الْقَرْعِ : وَلِلَّذِي لَمْ يَشْ

فإن لم يسن أحدهما ، ص

بعضي فيهم ، ب النمرض لا فرع

بعضي في القصة ، ب و جمع كل واحد منهما على الجمع ، ص

النسب وله «صحح من صحيح جمع كل من

«صحح أحدهما ، ب آخر أحده كله على الصحيح من مذهب

قدمه في المروء

وقال في معنى : «قد إن لم يكن حكمه ، صصها أو نصف النسب

وعلى رواية الفرقة ، هو من فرع

وعلى رواية النقط ، مثل كاسبق

نفي : «شترط أن يقول عند قوله «على يده» «يقول» وهو «مسك»

على الصحيح من مذهب

و«ن ، صحح ، ولو لم يكن ذلك ، ب قال «وهي تحت يده وقت البيع»

و«نمذ النسبة على ذلك عند قوله «فإن ادعى أحدهما» أنه اشتراك من ر«د

لم تسمع البيعة حتى يقول : «وهي ملكة»

فأخره : لو أطلعت النسب أو أحدهما في هذه المسألة ، ب صحت في ذلك ، ب

لا لا اشتراك ، هو «مذموم» و«ن ادعى النسخ إن «مذموم» قبل ، ب «مذموم»

صحيح «مذموم» على الصحيح من مذهب

وقيل «مذموم»

و«ن قد لا سقط «مذموم» ، أو «مذموم» لكل واحد منهما نصف

النسب على رواية الفرقة والقصة

قوله «وإن دل أحدهما ، عصاني إياه» وقال الآخر «مذموم»

أَوْ « أَقْرَبِي بِهِ » . وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَهُ : صَبِي الْمَنْصُوبِ مِنْهُ  
وَلَا يَنْعَرُ إِلَّا لِأَخْرَجَ شَيْئًا إِلَّا رَاعَ

لأنه لا ينعرض بسهمه ، لئلا يكون عصبه من هـ . ثم مسكه لآخ

فائدة : لو ادعى أنه أجره البيت بشرة ، فقد استأجر : بل كل الدار

وأقاما بينتين . فقبل تقدم به استأجر للريادة .

وقيل : يتعارضان ولا قسمة ها

فدعه في المنقح ، والشرح ، والرعاية الكبرى .

وأطلقهما في العروغ

وقدم في أوائل طريق الحكم وصحته ما يصح صانع الدية فيه قبل الدعوى ،

وما لا يصح .

## باب تعارض البينتين

قوله ﴿ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ « مَتَى قُتِلْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ » فَادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّهُ قُتِلَ ، فَأَسْكَرَ الْوَرِثَةُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ ﴾ بلا نزاع  
 ﴿ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ بَيِّنَةً بِإِدِّعَاءِهِ . فَهَلْ تَقْدَمُ بَيِّنَةُ الْعَبْدِ فَيَمْتَقُ ، أَوْ يَتِمَّارِضَانِ ، وَيَبْقَى عَلَى الرِّقِّ فِيهِ وَجْهَانِ ﴾  
 وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والشرح ، وشرح ابن ماجة .  
 وهما احتمالان مطلقان في الهداية ، والخلاصة  
 أمرهما : تقدم بيعة العبد ويعتق

وهو مذهب من عليه

وصححه في التصحيح ، والنظم .

وحرم به في الوجيز ، والموسر ، ومستحب الأدي ، وتذكيرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدس في المحرر ، والراغبين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم

والوجه الثاني : يتماارضان ، ويبقى على الرق

وقال في المحرر : وقيل : يتماارضان . فيقتضي التساقط ، أو القرعة ، أو القسمة .

قوله ﴿ وَلَوْ قَالَ « إِنْ مِتُّ فِي الْحَرِّ ، فَسَالِمٌ حُرٌّ » وَإِنْ مِتُّ فِي

صَقَرٍ : فَتَأْتِي حُرٌّ ، وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيِّنَةً ﴾ بموجب عتقه . قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ سَالِمٍ .

هذا أحد الوجهين في المسألة .

وحرم به من معناه في شرحه ، والهداية ، والمستوعب ،

والخلاصة ، وغيرهم

وقدمه في الرعائتين ، والحارثي  
واوجه الثاني : يتعارضان ويسقطان . وسقى العدد على الرق . وصير كس  
لا بيئة لهما .

وحرم به في التوجيه  
وهو ظاهر ما قطع به في الفروع  
قال في الحرر : وإن أقام كل واحد بيئة بموجب عتقه . تعارضتا وكان كس  
لا نسبة له في روية ، أو دفع سمها في الأخرى .  
وقيل : تقدم سنة محرم بكل حال انتهى

والوجه الثالث : أقرع بينهما فمن قرع - عتق

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع

وأطلق في الشرح

قائمه : لو لم تقم سنة ، وحصل وقت موته : رق مائة ، فلا تراجع

وإن عم موته في أحد الشهرين أقرع بينهما

على الصحيح من المذهب .

قدمه في الحرر ، والرعائتين ، والحارثي ، والفروع

وقيل : عمل فيها فصل الحصة

عملى هذا : عتق عام

قوله : « وإن قال : إن ميت في مرضى هذا . فسالم حر » وإن

يرثت : ففانهم حره وأقاما يتيثين تعارضتا ونقيا على الرق »

ركره أصحابنا

وهو إحدى الروايتين

وهو المذهب منها ، وعليه أكثر الأصحاب

وحريم به في التوحيد ، وأهل البيت ، والذهب ، والخلافة ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، وغيرهم

وقدّمه في الرعايتين ، وخذوى

قال المصنف هنا : والقياس أن يعتق أحدهما بالقرعة .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله أيضاً

واختاره المصنف ، والشارح

قلت : وهو الصواب

وهو ظاهر ماقدّمه في الفروع

وأحفظهم في الخبر

ويحتمل أن يعتق عام وحده لأن اسمه شهد بريدته وهو أقوى

وقيل : يعتق عام وحده

#### قوام

الأولى : لو قل : إن مات من مرضى هذا فسلم حر ، وإن رثت فمسم حر

وأقاما سنتين لحكمها حكم التي قبلها عند جماهير الأصحاب

وقال في الترتيب : إن رثت وحده واحداً

بمعنى لتكاديبها ، على كلامه المتقدم

الثانية : لو قل : إن مات في مرضى هذا فسلم حر ، وإن رثت فمسم حر

وحده في أيها مات أفرغ بينهم على الصحيح من المذهب .

قدّمه في الخبر ، والمذبح ، وأربعين ، والحدوى

وقيل : يعتق عام

وقيل : يعتق عام

الثالثة : لو قال « يا رب من مرضى » بدل « في مرضى » وحمل بمهمات .

وهي رقيقة : لا حتم موته في المرض يحدث

وقدومه في الحارة ، يوم عيسى ، والحوى ، والنظم

وقيل : « قاعة » إذ الأصل عدم الحادث

وقدومه في المهي

وقيل : متفق به لأن الأصل دوم مرض وعدم البرء

وقيل : متفق عام

وأطلق في المروع

وأطلق الثلاثة لأول في المواعد

قوله ( وإن أئلف ثوبه ، فشهدت بيته ) أن قيمته عشرون

وشهدت أخرى أن قيمته ثلاثون لرمه أقل لقيمتين )

هذا مذهب

وعليه مذهب أصحاب

وحرم في البحر ، والشور

وقدومه في البحر ، والنظم ، والعتيق ، والحوى الصمير ، والمروع ،

والصنف ، والشارح ، ونهراء ، وغيرهم

وقيل : مذهب المصنف

وقيل : نفع

وقيل : لرمه ثلاثون

رواه الشيخ تقي الدين رحمه الله - في نظيره فيما أخر حصة موليه ،

فقد سعة أخرى نحوه منهم وقالت سعة أخرى : أخرى نصف أخرى مثل .

فأمره له كل بكل قصة شاهدت لفق به على المذهب ، لأعلى

رواية التماس

قوله في المحرر، وغيره .

وقل في الفروع : ثبت الأقل بهما على الأول

وعلى الثانية : يحلف مع أحدهما ، ولا تضام

وقال الشارح : يشهد شاهد . أنه نصب ثوباً قيمته درهمان ، وشاهد أن

قيمته ثلاثة ، ثبت ما نفع عليه وهو درهمان .

وله أن يحلف مع الآخر على درهم لأنهم اتفقا على درهمين ، والله دأبهم

بدرهم

فثبت ما لو شهد أحدهما نصف والآخر بمسماة

وقال من عرّفه في حواشي الفروع : لو اختلفت سنتان في قيمة عين فأنه

ليتم يريد لومى بهم : أحد سنة لأن أكثرهما يطهر

قوله ( ولو ماتت امرأة وابنها . فقال رَوَّجَهَا « ماتت فورثهاها ،

ثُمَّ مَاتَ ابْنِي فَوَرَّثْتُهُ » وقال أخوها « مات ابنتها فَوَرَّثْتُهُ » ثُمَّ

مَاتَتْ فَوَرَّثَهَا » ولا ينفذ : خلف كل واحد منهما على إبطال دعوى

صاحبه . وكان ميراث الابن لأبيه . وميراث المرأة لأخيها ورَوَّجَهَا

بصفتين ) .

هذا المذهب . نص عليه .

وعليه حميد الأصم .

قل في الفروع - و « مات ميراث العرق » - : اختاره الأكثر .

قل نصف في هذا الكتاب - و « مات ميراث العرق » - هذا أحسن إن

ش . الله - في

وقطع به الحرق ، وصاحب بوجهر ، وسور ، ومنشعب الأدب ، وغيرهم .



وقدعه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والاعتين ، والحدوى الصغير ، والعراة  
والعائق ، والزركشى ، وغيرهم

وقال ابن ابي موسى : يمين السابق منقرفة كما لو قال هـ أول ولد نذريه  
حر هـ فولدت ولدين هـ وأشكل السابق منهما .

وقال أبو الخطاب وابن سبه : يرث كل واحد منهما من صاحبه ، من تلاد  
ماله ، دون ماورثه عن الميت معه ، كما لو حمل الوريثة مونها . على ما تقدم في هـ باب  
ميراث العرقى هـ

قال المصنف هناك : هذا طام مذهب

وقال المصنف هنا : وقيس مسائل العرقى أن يحس بالأخ السدس من مال  
الان ، والباقي للزوج .

وقال أبو بكر : يحمل أن من بينهما نصف

قال المصنف في معنى : وهذا لا يدري ماذا ؟

إن أراد : أن مال الان والمرأة بينهما نصف . هـ يصح . لأنه معنى في إعطاء  
الأخ مالا يدعيه ولا يستحقه نسباً لأنه لا يدعى من مال الان أكثر من  
السدس ولا يمكن أن يستحق أكثر منه

وإن أراد أن ثلث مال الان يصير إلى مال المرأة ، فيقسمه نصفين : لم  
يصح لأن نصف ذلك للزوج فاتفق فيهما لاسدسه الأخ فيه وإنما ابراع  
بينهما في سهمه

قال : ويحتمل أن يكون عدد مرده كما هو مدع رحلان داراً في السهم ،  
أو دعه أحدهما كله ولآخر نصفه . وفيه قسم بينهما حصصين ثم يفرق بينهما .  
قوله ( وإن أقام كل واحد منهما يئنة بدعواه : تعارصتا ، وسقطتا )  
ويعمل فيها كما تقدم من اختلافهما في السابق ، وعدم اليئنة . على الصحيح .

وقال جماعة من الأصحاب إن عاصمت - وقلنا : «لقد صدق - قسم بينهما ما احتدما فيه بعضا

وتقدم تلك كله في « باب ميراث العرق » فمدود

قوله ( وَإِنْ شَهِدَتْ يَتَّةٌ عَلَى مَيِّتٍ أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ سَالِمٍ ، وَهُوَ ثُلُثُ مَالِهِ ، وَشَهِدَتْ أُخْرَى : أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ غَائِمٍ ، وَهُوَ ثُلُثُ مَالِهِ أَفَرِّعَ بَيْنَهُمَا . فَمَنْ تَقَرَّرَ لَهُ الْقُرْعَةُ - عَتَقَ دُونَ صَاحِبِهِ - إِلَّا أَن يَجِيرَ الْوَرِثَةُ )

وهذا مذهب

قال مصنف ، «الك» ج - هـ - قدس مذهب

وحريمه في « حبر » ، «والمو» ، «مستحب» لأدنى

وقدمه في « الحبر » ، «والعلم» ، «والمدين» ، «والحدوى الصغير» ، «والعروغ» ، «وعبرهم» .

وقال أبو بكر ، «ورأى موسى» عتق من كل واحد نصفه ، «مير فرعة

قال في «الحبر» : وهو يمد على مذهب

قوله ( وَإِنْ شَهِدَتْ يَتَّةٌ غَائِمٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ عَتَقِ سَالِمٍ عَتَقَ غَائِمٌ وَخَذَهُ ، سِوَاكَ كَانَتْ وَارِثَةُ أَوْ لَمْ تَكُنْ )

لا أعلم فيه خلافا

قوله ( وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ غَائِمٍ سُدُسُ الْمَالِ ، وَيَتَّتُهُ أَجْمِيَّةٌ : قُلْتُ : وَإِنْ كَانَتْ وَارِثَةُ - عَتَقَ الْعَمْدَانِ )

يعنى إن شهدت «اليتة» أنه جمع عن عتق ساء - عتق العمدان ، «وإذا قبل شهادتهما» وهذا مذهب

قال بن سعد في شرحه : هذا المذهب

وقسمه في الشرح ، والحجج ، والعظم ، والعميق ، والحدوي ، والعميق ،

255

دوں اوکر۔ بخیر ان فرمایم۔

في رحمت الله : - : عفيف وحده

وہاں : حوت = سم ، شتیق = شور و اضطراب سیما

ففي غير ذلك، والدعاء، وعيها، واسمك، بحق، لا الرجوع.

وہی ہوتا ہے کہ وہ اس کی تفسیر و تفسیر

قوله (وإن شهدت يميناً: أنه أعتق سائماً في مرضه، وشهدت

اُخْرَى : أَنَّهُ أَوْصَى بِعَقِّ عَالِمٍ ، وَكَفَّلَ وَاحِدًا مِنْهُمْ ثَمْتُ الْمَالِ : عَقَّ

سَالِمٌ وَحَدُّهُ. وَإِنْ شَهِدَتْ بَيْنَهُ عِيَمُ  
 اللَّهُ تَعَالَى فِي مَرَصِهِ أَيْضًا:

عَلَيْهِ السَّلَامُ تَارِيخًا

ب. كانت البيوت أحفيت من أصفهه

وكدلك إر كانت ستة أحمده و ثة ، على أصح و عين

قوله في الخبر ، و . ب . م . ق . س . و . ر . ح . د . ي . هـ . ز . ح . ط . ي . ع .

وحرره في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

وهو قوله : « فإن كانت بيعة أحدهما رزقه ، لم تنكح لأحديهما » وكذلك ،

وحرم به الشارح ، وابن منعم في شرحه ، وغيره

والله اعلم . كانت دت الى في . لأحبيه ، فكدهم ، البورثة ، أو كانت دت

السقاية ، وهي طائفة ، عتق العبد

قوله ( فَإِنْ جُهِرَ السَّائِقُ عَشَقَ أَحَدُهُمَا الْقَرْعَةَ )

هـ

قوله المصنف ، والشارع ، وعمرها

وجرم به ابن متعاق شرحه ، وغيره  
وقدمه في الخبر ، والشرح ، والدلم ، وأربعين ، ولحدوى الصمد ،  
والفروع ، وغيرهم

وقيل : من كل عند صمد  
ورق في غر : وهو سيد على الذهب  
قال في المسح : كدلالة كلامه على تبحيص الحرية فيها ، نحو :  
إن - ج - من الثالث

قوله ﴿ وإن قلت ﴾

أي : البيئة الوارثة

﴿ ما أعتق سالماً ، وإما أعتق عاملاً . عتق غانم كله ، وحكم  
سالم كحكمه لو لم يظن في بيته . في أنه يستحق إن تقدم تاريخ  
عتقه ، أو خرجت له القرعة ، وإلا فلا ﴾  
الصحيح من المذهب أن عاملاً يعتق كله  
قاله القاضي ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : وهو أصح

وقيل : يعتق تشاء ، إن حكم يعتق ساء ، وهو ثابت اليقين ، لأن العبد الذي  
شهد به الأحرار كالمعتق من التركة  
: ثم المصنف ، والثالث

قوله ﴿ وإن كانت الوارثة ماسقة . وله ظن في بيته سالم :  
عتق ساء كله ويقتضى عايم . فإن كان تاريخ عتقه سابقاً .

أَوْ حَرَجْتَ الْقَرْعَةَ لَهُ : عَتَقَ كُلَّهُ وَإِنْ كَانَ مُتَأَحِرًّا ، أَوْ حَرَجْتَ  
الْقَرْعَةَ لِسَالِمٍ : لَمْ يَعْتَقْ مِنْهُ شَيْءٌ )

وهذا المذهب

قدمه في المصنف ، والمحرم ، والشرح ، والمروع

وقال القاضي : يعتق من غانم نصفه

ورده المصنف

قوله ( وَإِنْ كَذَبَتْ بَيِّنَةٌ سَالِمٍ عَتَقَ الْقَبْدَانِ )

وهو المذهب

قدمه في المصنف ، والشرح ، ونصره

وبل : يعتق من غانم ثلثاه ، كما تقدم نظيره . قاله الشارح

وأمره : التدبير مع التعجير ، كآخر التدبيرين مع أولهما في كل ما تقدم

قدمه في المحرم ، والمحامي ، والقروع ، وغيره

قوله ( وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَّفَ وَلَدَيْنِ - مُتَمًّا وَكَافِرًا - قَادَعِي

كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ . فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُ دِينِهِ : فَالْقَوْلُ

قَوْلُ مَنْ يَدَّعِيهِ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ : فَالْمِيرَاثُ لِلْكَافِرِ . لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقَرَّرُ

وَلَدُهُ عَلَى الْكُفْرِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ )

وهو المذهب بشرط أن يعترف المسلم : أن الكافر أحرم

وهو الذي قاله الخرق

وحرم به في الوحيز ،

وقدمه في المصنف ، والشرح ، والمحرم ، والمحامي ، ورعايتين ، والمروع ،

وعبره

وهو من معبدات ائدهب

رد ذكر ابن أبي موسى رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنهم في الدعوى  
سهو - فيكون الميراث بينهما نصفين

وهو طاهر كلام القاضي في الجامع الصغير ، والشرح ، وأنى الخطأ في  
حلافهم

قاله الزركشي .

ونقلها ابن منصور

سهو - اعترف بالأخوة أولاً

وهو من المعبدات أيضاً

وقيل - بالمدعة

وقيل - بالنسبة للمسلم

وهو احتمال في المصنف ، والشرح

وحرم به في المدعة

وقيل - بالوقف .

وهو احتمال لأبى الخطاب

وقال المصنف : إن كانت التركة لأبيه : بخلافه ، وقسمت بينهما

قال في المروء : وهو سهو - لا اعترافهما أنه إرث

قال المصنف : ومقتضى كلامه : أنه لا يصح له مع بيه ولا يصح لاعتزله . بأن

التركة للميت ، وإن استخذه ثم لا يرث فلا حكم للبند انتهى

قلت : قال ابن عبدوس في تدكيته . وإن كانت بيديهما حنف ، ومالهما

اعترفا بالأخوة أولاً

وفي مختصر ابن أبي عيسى : إن ع ف ولا سنة ، فاعول قول المصنف

وقيل - بخرق ، أو بوقف

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذِ الْمُسْلِمُ أَثَمَهُ أَحْوَهُ، وَلَمْ تَقُمْ يَسَّةٌ :  
فَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا﴾

وهو المذهب - جزم به في الوحي

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والرد ، والحدوى ، والله ، وع ، ورر كشي -  
وقال هذا المشهور - وغيره .

ويحتمل أن يكون للمسلم لأن حكم الميت حكم المصنف في عمله والصلاة عنه  
وقال الله صلى : القياس أن يفرع عنها

قال في المعنى - هـ - ويحتمل أن يغف لأمر ، حتى ظهر أصل دينه  
فأمره . هذه الأحكام إذا لم يعرف أصل دينه

بأن عرف أصل دينه ، فالمذهب : كما قال المصنف وعليه الأصحاب  
وحرم به القاضي ، والشرع ، وأبو الخطاب ، وصاحب الفروع ، والمجد ،  
وول - رواية واحدة أن القول قول من بدعيه  
وأخرى أن عقيل كلام الحرفي على إطلاقه - حكى عنه : أن الميراث للكاو  
والحالة هذه .

وقدمه كما يقوله الجماعة

قال الزركشي : وقد التزم به في الروايتين اللتين فيها إذا اعترف  
بالأحوة ، ولم يعرف أصل دينه

قوله ﴿وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسَةً أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ :  
تَعَارَصَتَا﴾

إذ شهدت البيعت بذلك فلا يحرم : إما أن يعرف أصل دينه أولاً  
وإما أن يعرف أصل دينه - لحرم المصنف هذا - وهو المذهب  
حذره القاضي وجماعة منهم حرق ، والمصنف في الكافي

وجزم به في الشرح ، والشيرازي  
وقدمه في القروع ، والرعاثين ، والحارثي .  
وعنه تقدم سنة لإسلام  
وحرم به في الوجيز ، والعمدة  
وهو ظاهر كلام أبي الخطاب في الهداية .  
وأطلقهما في المحرر  
وإن عرف أصل دسه : قدمت السنة الدقية عنه على الصحيح من المذهب .  
قدمه في القروع  
وقوله القدسي وجماعة نقله لزرر كشي .  
واختاره للصنف ، وغيره  
وطاهر كلام طبرقي : المعارض لأنه لم يعرف بين من عرف أصل دسه  
وبين من لم يعرف أصل دسه  
وقال الشرح : إن عرف أصل دسه : بطريق في لفظ الشهادة .  
فإن شهدت كل واحدة منهما أنه كان آخر كلامه : التناظر في شهدت به .  
فهما متعارضتان  
وإن شهدت إحداهما : أنه مات على دين لإسلام ، وشهدت لأحدى : أنه  
مات على دين الكفر : قدمت بيعة من يدعى انتقاله عن دينه . انتهى  
وقال في الرعاية : وإن قالت بيعة المسلم مات مسلماً ، وبيعة الكافر مات  
كافراً : قدمت بيعة الإسلام  
وقيل : إن عرف أصل دينه : قدمت الناقلة عنه  
وقيل : بالمعارض مطلقاً كما لو حمل  
وقيل : تقدم لإحداهما بقرعة .  
وقيل : برتانه نصيين .



قوله « وإن قال شاهدان » نعرفه مسلماً » وقال شاهدان « نعرفه  
كافراً » فالمرث لمسلم إذا لم يؤرخ الشهود معرفتهم )  
إذ شهدت الشهود هذه الصفة . فلا يخلو : إما أن « ف أصل دسه أولاً .  
فإن لم يعرف ، بل جهل أصل دينه : فالمرث للمسلم ، إذا لم يؤرخ الشهود  
كما هو ظاهر كلام المصنف . وهو المذهب

احتماره بطريق ، والمصنف في الكافي ، والشيخ في  
وحرمه في لوجير ، والموسم ، والموسم ، وسبب الأدب ، وذكره في  
عندوس

وقدمه في الرعايتين

وعنه : ثم رخص

وهو المذهب على ما مضى

احتماره جماعة ، منهم القاضي

وقدمه في الموضع

وأصنفهم في المخرج ، وسبب ، والحدوى الصغير

واحتاره في المعنى ، والشرح

ولو اتفق تاريخهما

وهو ظاهر كلامه في منتخب الشيعة

وإن عرف أصل دينه : قدمت أدلة - فله

وهو المذهب وعنده لا كثر

وقدم في الرعايتين ، أية للإسلام منهم .

ودكر قولاً - من

وقولاً - منهم إحداهما قدرة

وقولاً : يرتبه بصدقه

فائدة : لو شهدت بيعة : أنه مات ، طبقاً بكلمة الإسلام ، وبيعة أنه مات  
باطلاً بكلمة الكفر : تعارضتا ، سواء عرف أصل دسه أولاً  
وعليه أكثر الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .  
وقد في الرعاية الصمدية : وإن شهدت بيعة : أنه مات لما نطق بالإسلام ،  
وبيعة : أنه مات لما نطق بالكفر ، وعرف أصل دسه ، أو جهل : سقطتا .  
والحكم كما سبق

وعنه : لا سقوط . وبره من قرع .

وعنه بل هما انتهى

وقد ان غلب في التذكرة . إن عرف أصل دسه : قبل قول من يدعى به  
وشدده بره كشي

قوله ( وإن خلف أبو يث كافرين ، وأثنى مسلمين فاختلما في  
دينه : فالتقول قول الأيوبي ) .

كما لو عرف أصل دسه

قال المصنف ، والمنازع : هذا ظاهر المذهب .

وعدمه في الوجه

وقدمه في الرعاية

ويحتمل أن القول قول الابن . لأن كفر أبيه يدل على أصل دسه في  
صحة ، وإسلام أبيه يدل على إسلامه في كبره . فيحملهما جميعاً .

وهو لأبي الخطاب في الهداية

قال في الرد : الكهني . وهو أولى

والذي قدمه في المحرر : والله دعه ، وغيرها : أن حكمهم حكم الابن المسلم  
والابن الكافر . على ما تقدم من التفصيل والخلاف

وحزم به ابن عبدوس في تذكرته .

قوله ( وَإِنْ خَلَفَ ابْنًا كَافِرًا ، وَأَخًا وَأُمْرَأَةً مُسْلِمَيْنِ ، وَاخْتَلَفُوا

فِي دِينِهِ : فَأَقُولُ قَوْلُ الْإِبْنِ ، عَلَى قَوْلِ الْخُرَقِيِّ )

وحزم به في الوحيز

( وَقَالَ الْقَاضِي : يَقَرَّعُ بَيْنَهُمَا )

ولدى قدمه في المهر ، والرعية ، والمروع ، وغيره . أن حكمهم حكم الابن

المسلم مع الابن الكافر

على ما تقدم من التعصيل والخلاف

وحزم به ابن عبدوس في تذكرته

وقد أوتى بكر : قياس المذهب . أن تعطى لأمه الرُّنْج ، وينقسم الباقي بين

الابن والأخ نصيبين

قال في المهر : وهو سيد

وحكى عن أبي بكر : أن المرأة تعطى الثمن ، والباقي للابن والأخ نصيبين .

قال في المهر أيضا : وهو سيد .

وقال في المروع - في المسألة الأولى - متى نصف المهر ، فصده للأبوين

على ثلاثة .

وقال - في الثانية - متى نصفناه ، فصده للزوجة والأخ على أربعة .

قوله ( وَلَوْ مَاتَ مُسْلِمٌ ، وَخَلَفَ وَلَدَيْنِ - مُسْلِمًا وَكَافِرًا - فَأُسْلِمَ

الْكَافِرُ ، وَقَالَ : أَسْلَمْتُ قَبْلَ مَوْتِ أَبِي . وَقَالَ أَحْوُهُ : بَلْ بَعْدَهُ ،

فَلَا مِيرَاثُ لَهُ . فَإِنْ قَالَ : أَسْلَمْتُ فِي الْمَحْرَمِ وَمَاتَ أَبِي فِي حَقِيرٍ .

وَقَالَ أَحْوُهُ : بَلْ مَاتَ فِي ذِي الْحِجَّةِ : فَلَهُ الْمِيرَاثُ مَعَ أُخِيهِ )

وهذا المذهب

قطع به الأصحاب في الثانية .

وعليه الأكثر في الأولى .

وحرم به في المحرم ، والشرح ، وشرح ابن مسعود ، والحديث ، والاسلم ،

والعروء ، وغيرهم

وعنه : الميراث بينهما

قدمه في الخلاصة ، والرعيبتين

فرائر

الأولى : لو أقام كل واحد بيته بذلك ، فهل يتحصن ؟ أم قدم بيته مدعى

تقديم موته ؟ على وجهين

وأطلقهما في العروء .

الثانية : لو حلف كافر أسير - مسلماً وكافراً - فقال أسلم : أسلمت أما عقب

موت أبي ، وقبل قسم تركته ، على رواية يدره لي . وقال الآخر : بل أسلمت

قبل موته ، فلا إرث لك : صدق المسلم بيمينه .

وإن أقاما يمينين عما قالا : قدمت بيعة الكافر ، سواء اتفقا على موت

أيهما أولاً

فإن اتفقا : أن المسلم أسلم في رمضان ، فقال « مات أبي في شوال » فأرثه

أما وأمت « وقد حلف الكافر « بل مات في شوال » صدق الكافر .

وإن أقاما يمينتين صدقت بيعة المسلم

الثالثة : لو حلف حر « أما حر » وأما « كان عبداً » فادعى : أنه عتق وأبوه حي

ولا بيعة : صدق أحده في عدم ذلك

وإن ثبت عتقه في رمضان ، فقد اجر « مات أبي في شعبان » وقال العتيق

« بل في شوال » صدق المتيق وتقدم حجة الجرم مع التعارض

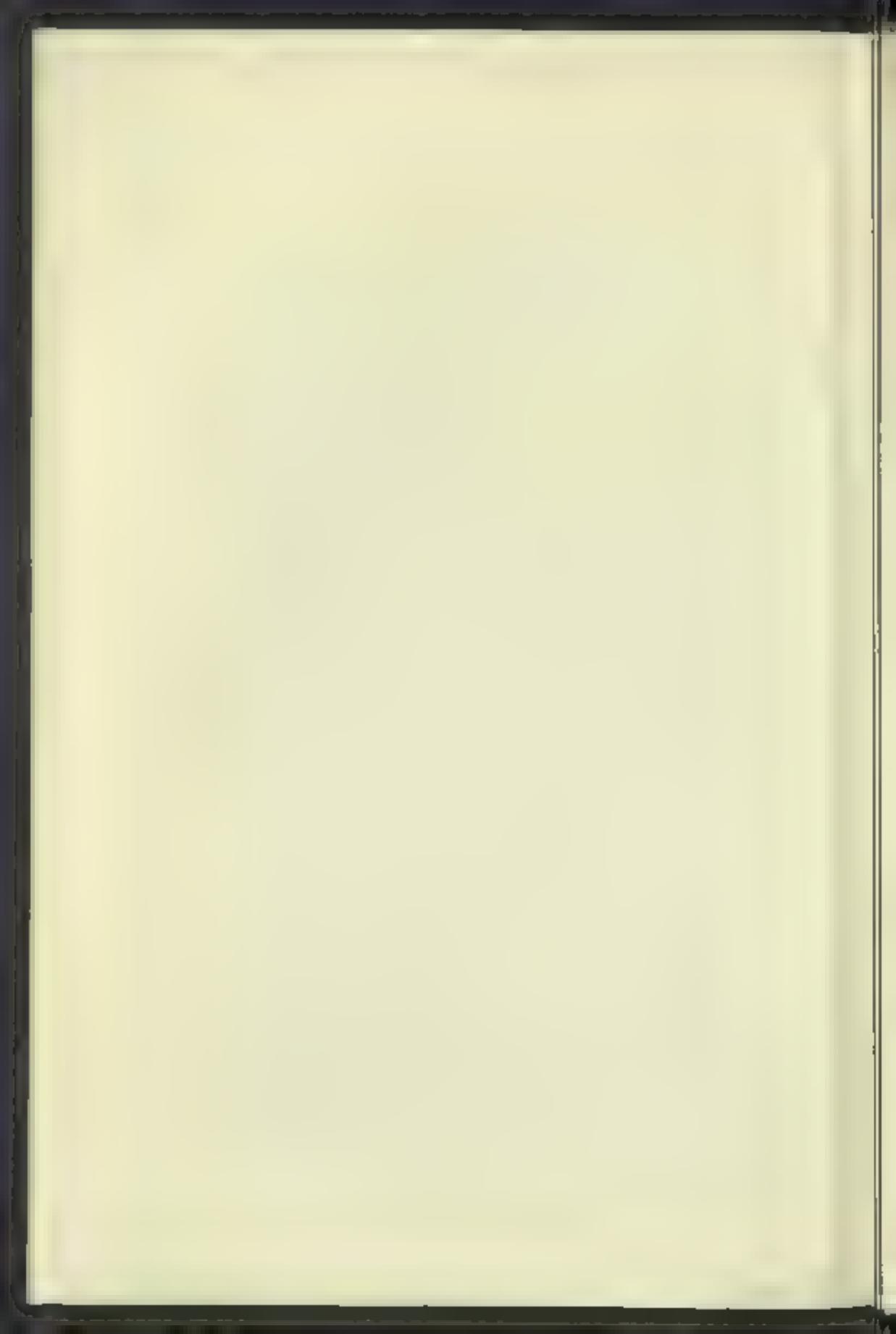
الرابعة : أو شهدا على اثنين بقتل شهيد على الشاهدين به ، فصدق الولي  
الكل ، أو لآخرين ، أو كذب الكل ، أو الأولين فقط : فلا قتل ولا دية .  
وإن صدق الأولين فقط : حكم شهادتهما ، وقتل من شهدا عليه  
والله أعلم بالصواب

---

وكان المراجع من طبع هذا الجزء « الحادى عشر من الإنصاف » وتصحيحه  
 وتحقيقه ، على هذه المصنف قدر الجهد والطاقة - مطبعة السنة المحمدية .  
 ولم آل - يعلم الله - جهداً ، ولم أذكر وسماً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله  
 العلى العظيم وكفى بالله معيا وشييداً وولياً ونصيراً .  
 ويتبعه - « شبة الله تعالى وحسن توقيفه ومعونه - : الجزء الثانى عشر  
 وأوله « كتاب الشهادات »

والله المعبى على الإكمال ، والمستول وحده حسن الخراء ، وحبر المثونة من  
 عظيم فضله ، وواسع كرمه فإنه سم المولى وسم الصير .  
 وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وحاتم رسله ، محمد وعلى آله أجمعين .  
 والله أرحم الراحمين من آل هذا الرسول وحرره المملعين فى الدنيا والآخرة .  
 وكتبه الفقير إلى عفو الله ورحمته ومغفرته  
 محمد بن

القاهرة فى { يوم السبت ٢٦ من القعدة سنة ١٣٧٧ هـ  
 الموافق ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ م







## فهرس

### الجزء الثاني عشر من كتاب الإنصاف

- |   |  |
|---|--|
| <p>٨ هل تصل الشهادة بمجد قديم ؟</p> <p>٩ للمحاكم أن يعرض لفقر بمجد : أن يرجع عن إقراره .</p> <p>١٠ من كان عده شهادة لأدعى يعلمها .</p> <p>١١ م يعمها حتى يسأله : أين م يعمها .</p> <p>١٢ استحب له إعلانه بها</p> <p>١٣ قال ابن بعية : اطلب امرئ ، أو اعني كالامطى عنه ، أولا</p> <p>١٤ لا يجوز أن يشهد إلا بما يعلمه رؤية أو سماع</p> <p>١٥ لرأه كالرحل على الصحيح من المذهب</p> <p>١٦ السماع على ضربين : سماع من المشهود عليه ، نحو الإقرار ، والمعود ، والطلاق ، والعتاق ، ونحوه</p> <p>١٧ لو شهد اثنان في محفل على واحد منهم أنه طلق ، أو أعق ، قل .</p> <p>١٨ سماع من جهة الاستماعة فما يتصدر علمه في الغالب إلا بذلك : كالنسب والموت ، والملك ، والنكاح ، والخلع ، ولوقف ومصرفه ، وانعق والولاء ، والولاية ، والفرل ، وما أشبه ذلك</p> <p>١٩ سقط جماعة من لأصحاب الجمع ، والطلاق .</p> | <p>٣ كتاب الشهادات</p> <p>٤ نعمل الشهادة وأداؤها : قرص على الكفاية .</p> <p>٥ في وجوب كتابتها وجهان</p> <p>٦ بشرط في وجوب التحمل والأداء</p> <p>٧ أن يدعى إليهما ، ويقدر عليهما .</p> <p>٨ يختص الأداء بمجلس الحكم .</p> <p>٩ يلزم أداؤها على القريب والبعيد فيها دون مسافة المصير .</p> <p>١٠ هو أدى شاهد وأبى الثاني ، وقال احلف بدلي .</p> <p>١١ لو دعى لاسق ، لم يشهد ، فله الحضور مع غيره .</p> <p>١٢ لا يجوز من يثبت عده أحد الأخره عديها .</p> <p>١٣ لا يجوز ذلك لمن يمين عليه في أصبح الوحيين .</p> <p>١٤ أجرة الزكوب على الشهود له إن عجز الشاهد عن المثني</p> <p>١٥ لا يقبم الشهادة على مسلم قتل كافر</p> <p>١٦ من كانت عده شهادة في حد الله تعالى .</p> <p>١٧ للمحاكم أن يعرض لهم بالوقوف عنها في أحد الوحيين .</p> |
|---|--|

١٢ ظاهر قوله «والكاح» يشمل العقد والدوام .

١٣ لا تقل الاستعانة إلا من عند يقع  
علم حرم

» يعرف الحكم اشهاد م يعلم تليها  
من الاستعانة .

» قال القاضي : الشهادة بالاستعانة  
حبر ، وتحصل بالنساء والبيد .

» وقال الشيخ في الدس هي مظهر  
أصحاب السائل عن اليهود ، على  
الخلاص

١٤ قال في القروع : إذا شهد بالأفلاك  
شهدهر الأعمار ، فمعن ولا نظام  
سلك حق

» ين سمع ، ساءت مقر نسب أب أو  
ابن ، فصدقه لغيره . حرم أن شهد  
له به ، وإن كدسه به يشهد ، وإن  
حك ، حرم أن شهد .

١٥ وعمل أن لا شهد حتى يشكر

١٥ يد رضى شيت في م ، سأل تصرف  
فيه تصرف للأفلاك حرم له أن  
يشهد له بذلك

١٦ وعلم أن لا شهد إلا باليد والتصرف  
» سواء رضى ذلك مدعو له أو غيره

١٧ من شهد بالكاح ، فلا بد من ذكر  
شروطه .

» هل شرط ذكر شروط في الشهادة  
بالبيع وعونه ؟

١٨ م يذكر لزوم وقوع وسرقة وقذف  
وحامسة ماء ، وكراهه من شرط لذلك

» إن شهد بالزنا فلا بد أن يذكر  
عن رما ، وأن رى ، وكفى رنى ؟  
وأنه رضى ذكره في فرجه .

» إن شهد : أن هذا المدعى أمة  
فلا بد أن يحكم له به ، حتى يقول :  
ولمعه في ملكة .

١٩ إن شهد : أن هذا العزل من قطعه  
أو طير من عنته ، أو الذوق من  
حيطه . حكم له به

» إذا مات رجل ، فادعى آخر : أنه  
وارثه . فشهد له شاهدان : أنه  
وارثه ، لا يسلان له وارثا سواء :  
سلم لقال إليه .

٢٠ من س يمية : لا بد أن يمسد  
بشأنه بأن لا يكون ادس سبيل  
» إن قالا : لا نعلم له وارثا غيره في  
هذا البلد : احتمل أن يسل المال إليه

٢١ لو شهد بيمينه أن هذا ابنه لا وارت  
له غيره ، وشهدت بحري أن هذا  
ابنه لا وارت له غيره

» أي احتج إلى ما : أنه لا وارت  
له سواء لأنه يعلم ظاهراً ، بخلاف  
دينه على الميت

٢٢ يجوز شهادة السحبي ، ومن سمع  
رجلاً يقر بحق ، أو سمع الحاكم  
حكم ، أو يشهد على حكمه وإبعده

٢٣ قال في الصروع : ظاهر كلامهم أن

الحاكم إذا شهد عليه : شهد

٢٤ اصل : إذا شهد أحدهما : أنه عصه

ثوباً آخر ، وشهد آخر أنه عصه

ثوباً أيضاً ، أو شهد أحدهما : أنه

عصبه اليوم . وشهد آخر : أنه

عصه أمس : لم تكن سيرة

٥ كذلك كل شهادة على العمل إذا

اختلفا في الوقت لم تكن سيرة

وكذا لو اختلفا في المكان ، أو في

الصفة مما يدل على تغير الفعلين

٢٥ لو اختلفا في صفة الفعل

٥ لو شهد بكل فعل شاهدان ، واختلفا

في الزمان أو المكان أو الصفة

٢٦ إن شهد أحدهما : أنه أقر له بألف

أمس وشهد آخر : أنه أقر له بـ

اسم ، أو شهد أحدهما : أنه ماء

داره أمس ، وشهد آخر : أنه ماء

إياه ، أو م كتب سيرة وثبت

السبع والواحد

٥ كذلك كل شهادة على القبول ،

ولا نكاح . إذا شهد أحدهما

أنه تزوجها أمس ، وشهد آخر :

أنه تزوجها اليوم : لم تكن البينة

٢٧ كذلك القذف

٥ لو كانت الشهادة على الإقرار بفعل

أو غيره .

٥ لو شهد واحد فافعل ، وآخر على

إقراره .

٢٧ لو شهد واحد بقذف نكاح ، أو قتل

خطأ ، وآخر على إقراره

٢٨ متى جمعا البينة . فالعنة والإرث

على آخر البينين

٥ إن شهد شاهد : أنه أقر له بألف

وشهد آخر : أنه أقر له بألفين :

ثبتت الألف . وبخلف على الآخر

مع شاهده إن أحب

٥ لو شهد شاهدان ثبت وشاهدان

عصيه ثوباً حلف الأسماء والصفات

٢٩ إن شهد أحدهما : أن له عليه ألفاً

من قرص ، وشهد آخر : أن له عليه

ألفاً من نخل مبيع

٥ إن شهد شاهدان : أن له عليه ألفاً

وقر أحدهما قصده

٣٠ إن شهدا أنه أقره ألفاً ثم قال

أحدهما : صدقه صدقه . ثبت

شهادتهما .

٥ لو شهد عند شاهدين وعدل

أنه فعده ذلك خلق الخ

٣١ لو علق صلافاً ، إن كان لمرء عليه

شيء . وشهد شاهدان أنه أقره

٥ لو شهدا على رجل أنه طلق واحدة

بعضه .

٥ هل يشهد عقداً فاسداً مختلفاً فيه ،

وشهد به ؟

٣٢ إذا كانت له بينة بألف ، فقال :

أريد أن تشهدا لي بحصانه : لم يجر

٥ إذا كان أحدكم مولى بالحكمة أكثر

مها : حار .

٢٥ قال الشيخ تقي الدين : وهذا  
مشكل من جهة اللفظ والنقل الخ .  
٢٦ باب شروط من تقبل شهادته .  
وهي ستة :

١ أحده . بلوغ . فلا تقبل شهادة  
الصبيان .  
٢ الثاني : العقل . فلا تقبل شهادة  
معتوه ، ولا مجنون ، ولا من علق  
الأحيان إذا شهد في إفاقته .  
٣ الثالث : الكلام . فلا تقبل شهادة  
الأحرس

٤ السادس : العدالة . وهي استواء  
نحو له في دينه ، واعتدال أقواله  
وأفعاله .

٣٨ لو أداها عطفه .  
٥ الرابع : الإسلام . فلا يقبل شهادة  
كافر ، إلا أهل الكتاب في الوصية  
في السر إذا لم يوجد غيرهم ، وحصرها  
للموصي . فقبل شهادتهم .  
٦ هل تقبل شهادة غير الكتابي ؟

٧ ويشتر لها شيان : الصلاح الخ  
المائل : من عرف الواجب عقلاً .  
وما هو العقل ؟ والإسلام .

٣٩ ظاهر كلام : المصنف سواء كان  
الموصي مسلماً أو كافراً .

٨ من ترك سن صلاة ، أو سنة منها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو  
رجل سوء .

٣٩ ظاهر كلام : المصنف سواء كان  
الموصي مسلماً أو كافراً .

٩ من ترك الوتر فليس يعدل .  
٤٥ احباب المذاهب . وهو ألب برنسكب  
كبيرة ، ولا بد من على صغيرة

٤٠ هل تقبل شهادة غير الكتابي ؟  
ظاهر كلام : المصنف سواء كان  
الموصي مسلماً أو كافراً .

٤٦ قال ابن تيمية : من شهد على إقرار  
كذب ، مع علمه بالحال ، أو تكرر  
نظره إلى الأحاديث الخ  
ما هي الكثرة ؟

٤١ شهادة النساء إذا احتجمن في العرس  
والحمام .

٤٧ لا تقبل شهادة طاسق ، سواء كان  
فقيه من جهة الأصول أو الاعتقاد .  
٤٨ يشرح على قول شهادة الدمى :

٤٢ يحلفهم الحاكم بعد الصرة : لا نشترى  
به غناً ولو كان ذا قرى ، ولا نكتم  
شهادة الله ، وإياها يومه الرحل

قول شهادة الطاسق من جهة .  
الاعتقاد المتدين به  
٤٩ سبق من الله في القول علق القرآن  
ومضى لرؤية

٥٠ ينظر ودعا إلى التجهم أو الرقص  
أو الوقف أو القدر : فهو كافر .

- ٤٨ من فضل علياً على أبي بكر وعمر  
وعثمان رضي الله عنهم ، أو على عثمان  
وحدده .
- » الصحيح : أن كل بدعة كفر ما فيها  
الداعية فإنما تقسق المقلد فيها .
- ٤٩ أما من فضل شيئاً من الفروع  
المختلف فيها . فزوج خير ولي ،  
أو شرب من النبيذ مالا يسكر ،  
أو أحر الحليج الواجب مع إمكانه .  
وعجوه ، متأولاً . فلا ترد شهادته .
- ٥٠ هل يدخل الفقهاء في أهل  
الأهواء ؟
- » إن فعله معتقداً تحريمه : ردت  
شهادته .
- » من تشيع الرخص فأحد بها : فحق  
استعمال المرونة ، وهو فعل مباح  
وربه ، ورك ما يبدسه ويشبهه .
- » يكره النساء والنوح بلا آلة هو .
- » إن اتخذ النساء صناعة ، أو اتخذ  
غلاماً أو حرة للعب . ردت  
شهادته .
- » قال جماعة : يحرم النساء .
- » اختار الحلال وأبو بكر حل القناه  
وصحبه .
- » لو أقرط شاعر في الدين . أو مدح  
الحجر ، أو شتم بالنساء ، أو ما مرده :  
فسق .
- ٥٢ يكره بناء الحمام .
- » انشمر كالكلاب .
- ٥٣ لا تقبل شهادة اللاعب بالشرع ،  
ولو كان مقلداً .
- » اللاعب بالحمام .
- » اللاعب بالشرع حرام
- ٥٣ قال الشيخ تقي الدين : يحرم محاكاة  
الأسن بضحك ، وبمرور هو ومن  
يأمره به .
- » لا تقبل شهادة الذي يتقذى في  
السوق .
- ٥٤ ولا الذي يعد وجليه في مجمع الناس  
» ولا الذي يحدث بيمينته أهله وأمنه
- » أما الشين في الصناعة كاللحام  
والخائك والحمل والتعاط ، والقيام  
والزنا والشمود والدمع والحارس  
وعراد والكاش : فهل تقبل هل  
إذا حصلت طرائقهم ؟
- ٥٥ مثل ذلك في الحكم : الغائب  
وصحبه وكس .
- » ومثل ذلك : الصرقي .
- ٥٧ كره كسب من صعدة دية
- » متى زالت الموانع منهم جمع الصبي  
وعقل المحسنون ، وأحد الكافر ،  
ورب مدعي قنيت شهادتهم محمود  
ذلك . ولا يقر إصلاح العمل .
- ٥٨ بومة عذ تدعى السدم والإبلاغ  
والعزم على عدم تعود .
- » يقصر في صحة توبة رد لاطمة  
واسحلالة .

٥٩ لا تقل شهادة القدي حتى يتوب

» توبه أن تكذب به

٦٠ لا تقصر في شهادة الحرية بل

تجوز شهادة العبد في كل شيء ، إلا

في الحدود والقصاص .

٦١ حيث نعتت الشهادة على العبد

حرم على صيده منه .

» لو عتق في محاسن الحكم حرم رده

» يجوز شهادته الأعمى في السموعات

إذا يقن الصوت بالاستفاضة

ومحور في اثبات انق حذنها قل

نسى له

٦٢ إن لم يعرفه إلا سيته . قال القاضي :

نقل شهادته أيضاً . ووصفه الحاكم

بما سار به

» قال الشيخ تقي الدين : وحكدا

الحكم إن تصدقت رؤية العين

لشهودها ، أو ساء أو علقها ، لموت

أو عية

» نقل شهادة الإنسان على نفسه .

كالمرضة على الرضاع ، والقاسم

على القسمة ، والمحاكم على حكمه

بعد العزل .

٦٤ نقل شهادة البدوي على القروي ،

والقروي على البدوي .

٦٥ باب مواعيد الشهادة

» يجمع قول شهادة حملة أشياء .

» أحدها قراءة ابولادة فلا تقبل

شهادته والد لولده وإن سئل ،

ولا ولد لوالده وإن علا

٦٧ تقبل شهادة بعضهم على بعض .

» لو شهد عسده حاكم من لا تقبل

شهادته الحاكم له ، فهل له الحكم

شهادته ؟

» لو شهد على الحاكم بحكمه من

شهد عسده بالمحكوم فيه ، فهل

نقل شهادته ؟

٦٨ لو شهد ابنان على أبيهما بقتل صرة

أبهما ، وهي نعت ، أو طلاقها .

» لا تقبل شهادة أحد الزوجين

صاحبه ، في إحدى الروايتين .

» ورواية ثالثة نقل

٦٩ شهادة أحد الزوجين على صاحبه

نقل

» لا تقبل شهادة اليد لبيده ،

ولا العبد لبيده .

٧٠ نقل شهادة الصديق لصديقه .

» من موانع الشهادة : الحرص على

أدائها قبل استشهاده من يعلم بها .

» من حلف مع شهادته : لم ترد .

» الثاني : أن يجر إلى نفسه نقمة

بشهادته .

٧١ شهادة السيد لمكسه والوارث

لموروثه بالخرج قبل الاستعمال .

٧١ شهادة العزماء للمعصى وأحد  
الشفعين بصفو الآخر عن شفته  
» لو شهد أحد العامين شئ من  
المعصى من أفعه .  
» فان اشبح تقي الدين : في قولها نظر  
٧٢ ترد الشهادة من وصي ووكيل -  
بعد انقضاء - لمولاه وموكله  
» نقل شهادة الوصي على الميت والحاكم  
على من هو في حجره .  
» نقل شهادة الورثة في مرضه من  
٧٣ ظاهر كلام الأصحاب : عدم القول  
بمن له الكلام في شئ ، أو يستحق  
منه .  
» ثبت أن يدفع عن نفسه ضرراً  
كشهادة لعائلة مخرج شهود قبل  
الخطأ  
٧٤ نقل فيما من يدفع عن نفسه ضرراً  
» ابراع : العداء كشهادة عدوى  
على فادقه ، وقطوع عليه النظر في  
على قاطعه  
» مبر في العداء كونه بمرافقه  
» نقل شهادة العدو عدوه .  
» لو شهد حق مشرك بين من لا  
رد شهادته له وبين من رد شهادته .  
لم نفس .  
٧٥ لو شهد عدو ، ثم حدث مانع م  
بمع الحكم ، لا فحق وكفر  
» الخامس ، أن يشهد القاصق شهادة  
فرد ، ثم ينوب وعدها : فيها  
لا نقل للمعه .

٧٥ لو شهد كافر أو صبي أو عبد ،  
فردت شهادتهم ، ثم أعادوها بعد  
زوال الكفر والرق والوصى : قبلت  
٧٦ مثل ذلك في الحكم والخلاف ولدها  
لو ردت لحونه ، ثم عدل .  
» إن شهد ملكه ، أو نودونه مخرج  
قبل رثته ، فردت ، ثم أعادها بعد  
شق الملك ورث الحر  
» لو ردت لدفع ضرر ، أو جلب نفع  
أو نحوها ، ثم زال المانع ، ثم  
أعادها ، عدل  
٧٧ إن شهد الشفع بصفو شريكه في  
الشفعة عنها ، فردت ، ثم غفا  
الشاهد عن شفعه ، وأعادته  
الشهادة ، عدل  
» وعمل ش عمل .  
٧٨ باب أقسام المشهود به  
» انشود به يضم حجة أوام .  
» أحدها الزنى وما يوجب حده .  
» لا نقل فيه إلا أربعة رجال حرار  
» هل يثبت لأقرار ربما شاهدين ،  
أو لا يثبت إلا بأربعة .  
» محل الخلاف : إذا شهدوا بأن إقراره  
به مكرر أربعة .  
» لو كان للقر بالزنى أعحياناً .  
» يجوز بالوطء في غير قرج بشهادة  
رجلين .  
٧٩ الثاني : القصاص وسائر الحدود ،  
فلا نقل فيه إلا رجلان حران .

٧٩ الثالث : ما ليس بمال ، ولا يقصد

به المال ، ويطلع عليه الرجال في  
عالم الأحوال ، كالطلاق والنسب  
والولاء ، والوكالة في غير المال  
ووصية له ، وما شبه ذلك

٨١ يقبل قول طبيب واحد ويصدر له  
غيره في معرفة داء دية وموصلة .  
» لو احتلف قول الأطباء البياطرة  
قدم المتيقن .

٨٢ الرابع : المال وما يقصد به المال ،  
كأنسج ونهرس والرهس والوصية له  
وحبة الخيط

» يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ،  
وشاهد وعي لمدى

٨٣ قائد اتبع نقي الدين لو قتل بقتل  
امرأة وعين وحده

٨٤ لا يشترط في عيّن المدعى أن يقول  
» وأن شاهدى مدعى في شهادته »

» لو نكل عن اثنين من له شاهد واحد .  
» لو كان جماعة حتى يشاهد فاقاموه

» هل يقبل في حيازة الممد الموجه للمال  
دون القصاص ، كالحاشية والسفلة ؟

٨٥ الخمس مالا يتبع غيره ارجح .  
كثير من النساء ارجح

٨٦ يقبل فيه شهادة امرأة واحدة  
» قال الشيخ تقي الدين : قال أصحابنا :

الانسان أحوط  
» لا يقبل في الولادة من حصرها غير التامة

» يقبل قول امرأة في فروع عدده من  
حيض .

٨٦ يقبل فيه امرأة واحدة : الخراجة

٨٦ وغيرها في الحمام والعرس مما  
لا يحصره الرجال .

٨٧ إذا شهد بقتل العمد رجل وامرأتان  
م شس قصص ولا دية .

» إن شهدوا بالسرفه ثبت المال  
دون لقطع

» وإن ادعى رجل الخلع : قتل فيه  
رجل وامرأتان

» إن ادعت امرأة الخلع : لم يقبل فيه  
إلا رجلان .

٨٨ إذا شهد رجل وامرأتان لرجل  
مخارة . أنها أم ولده وولدها منه :

فصل في الحرة أم ولد ، وهن تثبت  
حرية الولد ونسبه من مدعيه ؟

على روايتين

## ٨٩ باب الشهادة على الشهادة

### والرجوع عن الشهادة

» يقبل الشهادة على الشهادة في كل  
فيه كتب القضي ورد فيها دية .

» لا يعمل إلا أن تصدر شهادته شهود  
الأصل عوث أو مرض أو عينة في

مساكنه لفصل

٩٠ لا يجوز لشاهد لفرع أن يشهد إلا  
أن يستدعه شاهد الأصل .

» لو استدعاه غيره لا يشهد .

٩١ فيقول « أشهد على شهادتي : أي  
أشهد أن فلان ابن فلان أقر عندى

وأشهدني على نفسه طوعاً وكذا » ،  
أو « شهدت عليه » أو « أقر عندى

ككذا » .



٩٧ متى رجع شهود المال بعد الحكم :  
 لزمهم الصان ، ولم ينقض الحكم ،  
 سواء كان قبل القبض أو بعده ،  
 وسواء كان المال قائماً أو تلفاً ،  
 وإن رجع شهود الشئ : غرموا  
 لعنة .

٩٨ محل الصان : إذا لم يصدق المشهود له  
 ، رجع شهوده بطلاق دل لدخول  
 غرموا نصف المسمى أو بدله ،  
 وإن كان بعده لم يغموا شيئاً .

٩٩ إن كان الرجوع بعد الدخول : لم  
 يغموا شيئاً .

٩٩ إن رجع شهود القصاص أو الحد  
 قل الاستبراء .

٩٩ وإن كان رجوعهم بعده ، وقالوا  
 « أخطأنا » فليهم دية ماتلف  
 ورش تصرف .

٩٩ يتقسط القرم على عدمه .

٩٩ « من رجع أحدهم عزم فسطه  
 » إن شهد عليه ستة ما ترى . فرحم ،  
 ثم رجع منهم ثلث عزم ثلث  
 الدية .

٩٩ « من شهد عليه خمسة ما ترى ، فرجع  
 منهم اثنان : فسطهما حيا الدية ،  
 أو رجعها .

٩٩ « إن شهد أربعة ما ترى ، واثنان  
 لإحصان ، فرحم ، ثم رجع  
 الجميع . رهم الدية أساً .

٩٩ « لو رجع شهود الإحصان كلهم ،  
 أو شهود ما ترى كلهم : غرموا  
 الدية كاملة .

٩٩ ويؤديها الفرع بصدقة تحمله

٩٩ إن سمعه يمين : أشهد على فلان  
 كذا .

٩٣ أثبت شهادة شاهدي الأصل بشهادة  
 شاهدين : شهدان عليهما ، سواء  
 شهدا على كل واحد منهما ، أو  
 شهد على كل واحد منهما شاهد من  
 شهود الفرع .

٩٤ يجوز أن يتحمل فرع عن أصل .

» لا مدخل للنساء في شهود الفروع .

» هل لهن مدخل في شهادة الأصل ؟

في المسألة روايات . إحداهن :  
 يشهد رجلان على رجل وامرأتين  
 أو رجل وامرأتان على رجل  
 وامرأتين .

٩٥ الرواية الثانية : لا مدخل لهن في  
 الأصل ولا في الفرع .

» الرواية الثالثة : لهن مدخل فيهما .

٩٦ إن حكم بشهادتهما ، ثم رجع شهود  
 الفرع : رهم الصان .

» وإن رجع شهود الأصل : لم يضمنوا  
 » لا يجب على الفروع تعديل أصولهم .

» لو شهد شاهداً فرع على أصل  
 ومدرّب : شهدوا على الآخر  
 حلف وامسحق .

٩٧ يحتمل أن يضمنوا

» لو قال شهود الأصل « كذبتا ،  
 أو علطا » ضمنوا .

» إذا أنكر الأصل شهادة الفرع :  
 لم يعمل بها .

١٠٧ إن شهدوا عند الحاكم عتق ، ثم ماتوا . حكمك شهادتهم إذا ثبت عدالتهم .

» وعنه لا تقسم إذا كانا فاسقين .

» إذا علم الحاكم بشاهد الزور ، إما بإقراره ، أو علم كذبه وتمصده .

١٠٨ لا يمرر شاعر من السنة ، ولا يحطه في شهادته ، ولا رجوعه عنها .

» لو تاب شاهد الزور قبل التعزير

» لا يقبل شهادته ، ولا يحط بالشهادة

» في قال « أعلم » أو « أحن » لم تخبر به

١٠٩ لو شهد على إقراره ، ثم بشرط قوله « طوع » في محضته مكرهة .

» قال شيخ من الناس . لا يعتبر

» قوله « إن الناس تأتي في دمه إلى الآن » .

» لو شهد شاهد عند حاكم فقال

آخر « أشهد من شاهد به » الخ

## ١١٠ باب اليمين في الدعاوى

» هي مشروعة في حق المتعذر

الردع والزجر في كل حق لادعى

» قال أبو بكر : تشرع في كل حق

لادعى إلا في النكاح والطلاق .

١١١ ولا تشرع في الولاية والاستيلاء

وبسب والقذف

» قال ابن عدوس لا تشرع في

متعذر بطله ، كطلاق وإيلاء الخ .

١٠٢ إن شهد أربعة الزنى واثني منهم

بالحصان : صححت الشهادة ، وإن

رجع ثم رجعوا : فإذا على شاهدي

الأحد من البينة ؟

» لو شهد قوم حلقى عتق أو طلاق

وقوم بوجود شرطه ، ثم رجع

الشكل .

» لو رجع شهود كتابة

١٠٣ ورجع شهود استيلاء أمة

» إن حكم بشاهد ويمين ، فرجع

الشاهد عزم المال كله

» يجب عدم الشاهد عن اليمين .

١٠٤ لو رجع شهود ركة لحكمهم

حكم رجوع من ركوهم

» لا يصح رجوع عن شهادة تكفلة

عن نفس أو ردة منها الخ

» لو شهد بعد الحكم ثم شهد به

الأولى .

» لو رد في شهادته ، أو نفس من

الحكم ، أو أدى بعد إنكاره

قل .

١٠٥ إن بان عند الحكم أن الشاهد

كان كافراً ، أو فاسقاً ، نفس

الحكم ، ورجع ، أو بدل أو بدله

على المحكوم له وإن كانت

المحكوم به ، لا تقبل .

١٠٦ لو ساءل عيماً ، أو وائداً وواحدة

أو سدوا .

- ١١٢ الذى يقضى فيه بالنكول : هو  
للإل ، أو ما مقصوده المال .
- » كل حابة لم يثبت قودها بالنكول  
فهل يلزم التاكل ديتها ؟
- ١١٣ كل ، كل لا معنى عليه بالنكول .  
هل يحل سبيله ، أو يحبس حتى  
يقر ، أو يحلف ؟
- » هل يجوز صر به حتى يقر ؟
- » لا يحلف شاهد ولا حاكم ولا وصي  
على شيء من الدين .
- ١١٤ إن ذكر أولى من الأربعة  
الأسهر
- » إذا أقام البعد شاهداً بشفقة : حلف  
معه وفاق .
- » برواه أنه لا يستحلف
- ١١٥ لا يستحلف في حق من لا يسمى .  
كالجودود وندد
- » يجوز الحكم في المال وما يقصد به  
أهل شاهد وبين مدعى .
- » لا يقبل فيه شهادة امرأتين وبين  
وتمثل أن يقبل
- ١١٦ هل يثبت التقى بشاهد وبين ؟
- » لا يقبل في النكاح والرجعة  
وسائر ما يستحلف فيه : شاهد  
وعين
- ١١٧ من حلف على فعل نفسه ، أو  
دعوى عليه : حلف على الميت
- » حكى عن الإمام أحمد رواية : أن  
اليمين في ذلك كله على تقى العلم .
- ١١٨ من حلف على فعل غيره ، ودعوى  
عليه في الإثبات حلف على الميت .
- » مثل فعل الغير في الإثبات : أن  
يدعى أن ذلك الغير أقرص ، أو  
استأجر وقيم بذلك شاهداً
- » إن حلف على التقى : حلف على  
بني عمه
- » مثل بنى لدعوى على امرئ
- ١١٩ عند الإنسان كالأحوى .
- » من وجبت عليه عين ضمان .  
فمن أحلف عيناً واحدة لهم .  
فرصوا . حر
- » يحل بقطع الخصومة في الخان ،  
ولا يسقط الحق
- » إن أحلف لكل واحد من  
لو دعى واحد حقوقاً على واحد  
عنه في كل حق عين
- » عين امرؤة هي عين باقة  
بعض اسمها
- ١٢٠ إن رأى الحاكم عطلها سقط ،  
ورمن ، أو مكانه .
- » قال الشيخ تقي الدين : أحد  
الأقسام معنى الأقوال : أنه يستحب  
إدراة الإمام مصدحة
- ١٢١ النصراني يقول : والله الذي أنزل  
الإنجيل على عيسى وحمله بحبي  
الموتى ويرى الأكمة والأبرص .
- » المجوس يقول : والله الذى خلقني  
ورزقني .

١٢٩ لو قال بعد بلوغه لم أكن حال  
إقرارى أو يبنى أو شرأى مانعا .  
١٣١ ألقى الشيخ نفى الدين بأنه إذا  
كان لم يقر بالبلوغ حين الإسلام  
فقد حكم بإسلامه هل الإقرار  
بالبلوغ .  
١٣٢ لو ادعى أنه كان محبوبة لم يقبل  
» لا يبرح إقرار السكران  
١٣٣ لا يصح إقرار المكره ، إلا أن  
يقر بخبر ما أكره عليه الخ .  
» عدم بينة لا كراه على بينة  
الطواغية  
١٣٤ إن أقر من لارثة صح  
» لا يخص ميراثه عرما . انصحة  
١٣٥ لو قرع بين ثم من أو عكسه .  
» إن أقر بوارث لم يقبل إلا بينة  
» طهر فوته . من قبل إلا بينة »  
أه لا عين باحثة .  
١٣٦ إلا أن أقر لامرأته مهر مشبه .  
١٣٧ لو أقر لامرأته أنها لا مهر لها  
عنه . صح  
» إن أقر بوارث وأحق . هل صح  
في حق لأحق ؟  
» إن أقر بوارث . صا . عند الموت  
غير وارث . لم يصح إقراره الخ .  
١٣٨ مثل ذلك في الحكم أو إعطاء  
وهو غير وارث ثم صار وارثا  
١٣٩ يصح إقراره بأحد من صحة ومريض  
من أحس  
» إن أقر من بوارث : صح .

١٢١ تعليط الخين على المحوسى :  
الذى بحث بدرس رسولا .  
» ما يخط به على الصا .  
١٢٢ قال شيخ نفى الدين المحوس  
تعظم سر ، وانصحة معظم المحوس  
» لو أوى من وجبت عليه الخين  
عصده بركى . كلا  
» قال شيخ نفى الدين بدمى أنه  
إذا أصبح الخضم من التعليط يصير  
ناكلا .  
» التحليط في تحجره سبب القدس  
١٢٣ التعليط في مسائل البلدان : عدد  
السر  
» يحلف أهل الدمة في المواضع التي  
يعظمونها  
» لا تعليط الخين إلا فيما له خطر  
كأن يسو لطلاق والعدو وما تحب  
فيه إركاة من الدار  
١٢٤ لا يجب طلاق .  
١٢٥ كتاب الإقرار  
» معاص . طهار الحق لعط  
» يصح الإقرار من كل مكلف بحار  
١٢٧ غير محجور عنه ، وفيها مسائل  
١٢٨ إقرار المحجور عنه بغير صدقة  
عدل  
» العصى والعصون لا يصح إقرارهما  
إلا أن يكون عصى ذوقا له في  
بيع والشراء  
١٢٩ أطلق في الروضة صحة إقرار المص

١٤٠. إن أقر بطلاق امرأته في محنته :  
م يسقط ميراثها  
» إن أقر العبد بجد أو قصاص :  
أو طلاق : صح ، وأخذ به الخ .
١٤١. طلب حواء لدعوى من العبد  
ومن سيده حميا .
١٤٢. إن أقر السيد عليه بثلثه : م يعمل .  
إلا فيما يوجب القصاص .
- » لو أقر العبد بحياة توجب مالا :  
لم يعمل قطعا .
- » إن أقر العبد غير للأدون له بمال  
١٤٣. إن أقر العبد بسرقة ماله في يده ،  
وكذبه السيد : قل إقراره في  
القطع دون المال .
- » لو أقر السكاتب بالخيانة : تمتعت  
بدينه .
١٤٤. إن أقر السيد لعبده ، أو العبد  
لسيده مال .
- » إن أقر : أنه بلغ عبده من ماله  
بالمال ، وأقر العبد : نثبت .  
وإن أنكر : عفى ولم يترمه  
لذلك
١٤٥. إن أقر بعد غيره بمال : صح .  
وكان له المال
- » لو أقر العبد بشكاح أو تعزير  
نقض : صح الإقرار ، وإن كذبه  
السيد .
- » إن أقر بهيمة لم يصح
١٤٦. لو قال « على كذا سب البهيمة » صح  
» لو أقر لمسجد أو مقبرة أو طريق  
ومحوه الخ .
١٤٧. إن تزوج مجهول النسب ، فأقرب  
الزوجة بالرق .
١٤٨. إن أولدها بعد الإقرار ولدها .  
كان رهما .
- » إن أقر بولد أمته أنه ابنه ، ثم  
مات ولم يتبين : هل أنت به في  
ملكه أو غيره . فهل تصرام ولده ؟
١٤٩. إذا أقر الرجل بسبب صغير ، أو  
محمول بمحمول السب أنه ابنه الخ  
أو كبر الصغير وعقل المسمون  
وأكر . لم يسمع إنكاره .
- » إن كان كبيرا عاقلا . ثبتت سبه  
حق صدقة
- » لو أقر بأن : فهو كإقراره بولد  
لا يثبت في تصديق أحدهما بالآخر  
تكرار تصديق
١٥٠. إن أقر بسبب أخ أو عم في حياة  
أبيه أو حده : لم يعمل . وإن كان  
بعد موتها ، وهو الوارث وحده  
صح إقراره . وثبت السبب وإن  
كان معه غيره . لم ثبت انساب  
وللمقر له من الميراث ما فصل
- » لو خلف اثنين عاقلين فأقر أحدهما  
بأخ صغير . ثم مات المسكر وللقر  
وحده وارث
- » إن أقر من عليه ولا سب وارث  
١٥١. لو أقر من لا ولا عليه . وهو  
مجهول النسب . سبب وارث  
يعمل .
- » إن أقرت المرأة بشكاح على نفسها

١٥٨ في الوحه الآخر : يؤخذ المال إلى  
سب المال .

١٦٠ باب ما يحصل به الإقرار

» إن ادعى عليه ألفاً ، فقال : نعم  
أو أجل ، أو صدقت ، أو أنا  
مقر بها ، أو بدعواك .  
» إن قال : يجوز أن يكون محققاً ،  
أو عسى ، أو لعل ، أو أظن ،  
أو أحسب الخ .

١٦١ إن قال : أنا مقر ، أو حدها ،  
أو أرسا ، أو أقصمها ، أو أحررها  
أو هي صحح . هل يكون مفعلاً ؟  
١٦٢ قوله « كاف حذرك » أو « كافي  
حذرك » أقوى في الإقرار من  
قوله « حذرك »

» لو قال « أليس لي عندك ألف »  
فدلت « ن » فهو إقرار

» لو قال « أعطني ثوب هذا » أو  
« أشتر ثوب هذا » الخ

١٦٣ إن قال « له على نفسي شيء الله »  
» لو قال « نعمت » أو « رويحت »  
أو « ورثت إن شاء الله » صح  
الإقرار

» إن قال « إن قدم فلان فله على  
ألف » » يكن مفعلاً

١٦٤ إن قال « له على ألف إن قدم  
فلان » .

» مثيل ذلك في الحكم : لو قال

» له على ألف إن جاء المطر ،  
أو شاء فلان »

١٥٢ لو ادعى الروحة اثنان . وأقرت  
لمن ، وأدما سبيل . قدم أسفهما  
» إن أقر ابوي عليه به . فصل .  
إن كانت محدة

١٥٣ إن أقر أن فلانة امرأته ، أو  
أقرت : أن فلانا زوجها ، فليصدق  
المقر له إلا بعد موت المقر : صح .  
» إن سكنت المقر له إلى أن مات المقر .  
ثم صدقه .

» إن كدبه امرئ في حياة المقر . ثم  
صدقه بعد موته

١٥٤ في محنة إقرار مزوجة بولد روايتان  
» لو ادعى نكاح صيرة بيده

» إن أقر الورثة على مورثهم مدس  
برمهم صدقوه من تركه

١٥٥ إن أقر بعضهم برمة منه قدر  
ميراثه

١٥٦ يقدم ماثب إقرار أسب سبب ماثب  
بإقرار ورثته ، إذا حصب مواضعه

١٥٦ إن أقر رجل امرأته  
» إن كدبه حياً وميتاً لم يثبت

١٥٧ احصب في مذهب مغلان الإقرار  
للجحد

» لو قال « لأجمل على حصب له »  
و محوم فهو وعد

» إن ولدتهما حين . فهو بينهما  
سواء الذكر والأنثى

١٥٨ محل الخلاف : إذا جره إلى  
ما يقتضي التعاضل .

» من أقر لكبير عاقل مال ، ولم  
يصدقه .

- ١٦٤ إن قال « له على ألف إذا جاء رأس  
الشهر » كان بقرار
- ١٦٥ لو قسره بأجل أو وصية : قبل منه  
» إن قال « بد منه رأس الشهر  
فله على ألف »
- ١٦٦ إن قال « له على ألف إن شهد به  
فلان » لم يكن مقرا
- » إن قال « إن شهد فلان فهو  
صادق »
- ١٦٧ باب الحكم فيما إذا وصل  
بإقراره ما يعبره
- » إذا وصل به ما سطره مثل أن  
أن يقول « له على ألف لا يرمى » الخ
- ١٦٨ مثل ذلك في الحكم : لو قال « له  
على ألف من ثمن مبيع تلف قبل  
قبضه » الخ
- » لو قال « له على من ثمن حر ثوب »  
لم يلزمه
- » إذا قال « كان له على ألف وقضيت  
وقضيت به حصة » فصار الحرق
- من بقراره و هو قول مع عيه
- ١٧٠ لو قال « برئتمني » أو « أرايتي »  
» لو قال « كان له على » وسكت
- » لو قال « له على ألف وقضيت »  
ولم يقل « كان »
- ١٧١ يصح استثناء مادون النصف  
» لا يصح استثناء ما زاد عليه
- ١٧٢ في استثناء النصف وجهان
- ١٧٣ إن قال « له هؤلاء الصيد الفرية  
إلا واحدا » لزمه تسليم تسعة
- من مانوا إلا واحدا . فقال : هو  
استثنى
- ١٧٤ لو قتل أو غصب أجمع إلا واحدا :  
فل تعبر به
- » لو قال « عصمتهم إلا واحدا »  
فأبوا أو قتلوا إلا واحدا
- » إن قال « له هذه الدار إلا هذا  
البيت » أو « هذه الدار وهذا  
البيت لي » قبل منه
- ١٧٥ إن قال « له على درهمين وثلاث  
إلا درهمين » أو « له على درهم  
ودرم إلا درهما »
- ١٧٦ إن قال « له على خمسة إلا درهمين  
ودرهما » لزمه الخمسة
- ١٧٧ يصح الاستثناء من الاستثناء
- » إن قال « له على عشرة إلا خمسة  
إلا ثلاثة » لا درهمين إلا درهما »
- ١٨١ إذا كان لاستثناء استثناء  
فمن يفي ذلك الاستثناء  
أجل
- ١٨٢ لا يصح الاستثناء من غير المحسوس
- إذا قال « له على مائة درهم إلا ثوبا »
- ١٨٣ إلا أن يستثنى عينا من ورق  
أو ورقا من عيني
- ١٨٤ هل يصح استثناء العاقل من أحد  
لنقدن ؟
- » إذا قال « له على مائة إلا ديناراً »
- ١٨٥ إن قال « له على ألف درهم » الخ  
ثم سكت سكوتا يمكنه فيه الكلام
- ثم قال « زبونا » الخ
- ١٨٦ من أحلنا بحجة ضبان الحال مؤحلا

- ١٨٦ إن قال « له على ألف إلى شهر »  
فأنكر القرضه السجل
- » لو قال « له على دراهم وازنة »
- ١٨٩ إن قال « له عندى رهن » وقال  
لثالث « بل ودية »
- » إن قال « له على ألف من عن مبيع »  
لم أقضه « وقال القرضه « بل دين  
في دمك »
- ١٩٠ إن قال « له عندى ألف » وقضه  
بدن أو ودية : قل منه
- » إن قال « له على ألف » وقضه  
بودية : لم يقبل
- ١٩١ عن الخلاف إدام بمصر متصلا  
» لو أحضره ، وقال « هو هذا وهو  
ودية »
- ١٩٢ لو قال « له عندى مائة ودية »  
شرط الصون »
- ١٩٢ إن « قال له من مالى » أو « فى  
ملى » أو « فى مالى من مالى »  
ألف » أو « نصف دارى هذه ،  
وقضه بالهبة ، وقال « مدانى فى  
نصفه » مل
- ١٩٣ لو زاد على ما قاله أولا « بحق  
لرمى » صح
- » لو قال « دى الذى على لزيد  
لعمره » قيه الخلاف السابق .
- » قياس قول الإمام أحمد بطلان  
الاستبراء .
- » إن قال « له فى ميراث أبى ألف »  
فهو دين تركه
- ١٩٤ إن قال « له هذه الدار طارية »
- ثبت حكم العارية .
- ١٩٤ لو قال « له هذه ملكى ، أو هذه  
عارية » عمل . ليد .
- ١٩٥ إن أقر « أنه وهب » أو رهن  
أو أقض « أو أقر يقبض عن  
أو غيره ، ثم أنكر » وقال  
« ما قبضت ، ولا قبضت » وسأل  
إخلاف حصه فهل تلزمه التمين ؟
- ١٩٦ إن باع شيئا ، ثم أقر . أن المبيع  
غيره .
- » لو أقر سبع أو هبة ، أو إقراض  
ثم ادعى فساده .
- » إن باع شيئا ثم أقر : أن المبيع بغيره  
» إن قال « لم يكن ملكى ، ثم  
ملكه بعد » .
- » إن كان قد أقر أنه ملكه ، أو  
قال « قبضت عن ملكى » .
- ١٩٧ لو أقر غرق لآدمى ، أو بركة ،  
أو كعارة
- ١٩٧ إن قال « غصبت هذا العبد من  
زيد . لآل من عمرو » أو « ملكه  
لعمره وغصبت من زيد ، لآل  
من عمرو »
- » مثل ذلك فى الحكم : لو قال  
« غصبت من زيد وعصه هو من  
عمرو » .
- ١٩٨ لو قال « غصبت من زيد وملكه  
لعمره »
- » إن قال « لا أعلم عينه » صدقاه :  
انزع من زيد ، وكانا حامين  
فيه . وإن كذبا



١٩٩ إن قال « قال عصته من أحدهما »

» إن ادعى رجلان داراً - في يد  
غيرهما - شركة بينهما بالسوية .  
فأقر لأحدهما بضمها .

٢٠٠ إن قال في مرض موه « هذا  
الألف لقطة تصدقوا به » ولا مال  
له غيره .

» إذا مات رجل وخلف مائة فادعاه  
رجل . فأقر ابنه له بها ، ثم ادعاه  
آخر . فأقر له : فعلى الأول .

٢٠١ إن أقر بها لها مائة

» إن ادعى رجل على لبت مائة  
ديناً . فأقر له . ثم ادعى آخر  
مثل ذلك فأقر له .

» إن كانا في مجلسين : فعلى الأول ،  
ولا شيء للثاني

٢٠٢ إن خلف ابين وماتين . فادعى  
رجل مائة ديناراً على الميت . صدقه  
أحد الابين وأسكر الآخر الج .

٢٠٣ إن خلف ابين وعبدین متساويي  
القيمة . لا يملك غيرهما . فقال أحد  
الابين « أبي أعنت هذا في مرضه »  
وقال الآخر « بل أعنت هذا  
الآخر » .

» وإن قال أحدهما « أبي أعنت هذا »  
وقال الآخر « أبي أعنت أحدهما .  
لا أدري من منهما ؟ »

٢٠٤ باب الإفراز بالمجمل

» إذا قال « له على ثوب » أو  
« كذا » قيل له : فسر . فإت  
أبي . حبس حتى يفسر .

» مثل ذلك في الحكم : لو قال  
« له على كذا وكذا » .

» إن مات أحد وارثه مثل ذلك .  
وبن حلف الت شيئاً : يقضى منه

٢٠٥ لو ادعى المهر قبل موه عدم العلم  
بمقدار ما أقر به وحلف

٢٠٦ إن فسره حق شفعة أو مال : قبل  
» إن فسره بما ليس بمال : لم يقبل .

٢٠٧ لو فسره رد السلام ، أو تسميته  
الغاسي . أو نحو ذلك

» إن فسره مكاب أو حد قدس

٢٠٨ لو فسره بماله ميتة تحبس بموتها  
٢٠٩ لو قال « له على بعض الشرة » .

» إن قال « غصبت منه شيئاً » ثم  
فسره بفسه . أو ولده

٢١٠ لو فسره بحمر ونحوه .

» لو قال « غصبتك » قبل تحصيله  
بحسه ونحوه .

» لو قال « له على مال » قبل تحصيله  
بأقل متحول .

» إن قال « على مال عظيم » أو  
خطير ، أو كثير ، أو خليل »  
فدل تحصيله بالقليل والكثير .

٢١٢ إن قال « له على دراهم كثيرة » .  
» لو فسره ذلك بما يوزن بالدرهم  
عادة .

٢١٨ إن فسر الألف يجوز أو يفسر .

» إن قال « له اتق عشر درهما ودار » .

» إن قال « له في هذا المصد شره »

أو « هو شريك فيه » أو « هو

شركة بيتنا » رجع في تفسير

نصيب الشريك إليه .

٢١٩ إن قال « له في هذا المصد سهم »

» لو قال لبيده « إن أقررت بك

لزيد فأنت حر قبل إقرارى » .

٢٢٠ إن قال « له على أكثر من مال

ولان » أو « له غيره » فإن فسر

بأكثر منه ودرا » وإن قال

« أردت أكثر منه » وعما » لأن

الحلال أجمع من الحرام . قل .

» ويحتمل أن يلزمه أكثر منه قدرأ

نكل حال

» إن ادعى عليه ديناً . فقال

« لفلان على أكثر من مائة » .

وقال « أردت التهزيء »

٢٢١ لو قال « لى عليك ألف » فقال

أكثر

» إذا قال « له على ما بين درهم

وعشرة » لزمه ثمانية .

» إن قال « من درهم إلى عشرة »

لزمه مئة .

٢٢٢ لو قال « له على ما بين درهم إلى

عشرة »

٢١٢ إن قال « له على كذا درهم »

أو كذا وكذا ، أو كذا وكذا

درهم » يرجع لزمه درهم

٢١٣ إن قال بالخفض : لزمه بعض

درهم . يرجع في تصيره إليه .

٢١٤ لو قل ذلك ووقف عليه : حكمه

حكم ما لو قال بالخفض .

» إن قال « كذا درهم » بالنصب

لزمه درهم .

» إن قال « كذا وكذا درهما »

بالنصب . قال ابن حامد : لزمه

درهم .

٢١٥ إن قال « له على ألف » رجع في

تفسيره إليه . فإن فسر بأحساس

قبل منه .

٢١٦ إن قال « له على ألف ودرهم »

أو « ألف ودينار » أو « ألف

ونوب » أو « فرس » أو « درهم

وألف » أو « دينار وألف » .

قال ابن حامد : الألف من حسن

ما عطف عليه .

» مثل ذلك في الحكم « له على درهم

ونصف » .

٢١٧ إن قال « له على ألف وحمون

درهما » أو « حمون وألف

درهم » فالجميع درهم

» إن قال « له على ألف إلا درهما »

متدبل أو عيد عليه محامدة، أو دابة  
عنها سرح « هل يكون مقراً  
باطرف وانماه والسرحد ؟

٢٣٣ إن قال « له عندي حاتم فيه نص »  
كان مقراً بها

٢٣٤ إن قال « نص في حاتم » احتمل  
وحسين

لو قال « له عندي دار معروضة »

٢٣٥ لو قال « له عندي عبيدة بيمامة » الخ

« لو أقر حاتم ثم جاء عاتمة فيه  
نص ، ودون « صادرت الفس »

لو قال « له عندي جبين في دابة ،

أو في جارية » الخ

٢٣٦ لو قال « عصمت منه ثوبا في

مدل » الخ

« لو أقر له سبعة ، لكن مقراً  
بأمرها

٢٣٧ لو أقر بستان شيد الأشجار

٢٣٨ فعدة جامعة بالغة

٢٣٩ « لو أقر عن لأصحاب » وما وحه ،

أو أحبال ، أو عرج

٢٤٠ فصل في ذكر من قتل الله عن

الإمام أحمد من أصحابه

٢٤١ للكثرون منهم

٢٤٢ لو قال « له عندي مائتين عشرة

إلى عشرين »

لو قال « له مائتين هذا الحائط إلى

هذا الحائط »

لو قال « له على مائتين كر شعير

إلى كر حطة »

٢٤٣ إن قال « له على درهم فوق درهم ،

أو تحت درهم ، أو فوقه ، أو تحته ،

أو قبله ، أو بعده ، أو معه درهم ،

أو درهم ، أو درهم ، أو درهم ،

مل درهمان مل درهم »

٢٤٤ إن قال « درهم ، مل درهم ،

أو درهم ، سكن درهم »

٢٤٥ لو قال « له على درهم فدرهم »

٢٤٦ إذا قال « له على درهم ودرهم

ودرهم » وأراد أن لا يكمل

٢٤٧ إن قال « بعز حطة ، مل شعير

شعير ، أو درهم ، مل دينار »

« إن قال « درهم في دينار »

٢٤٨ مثل ذلك في الحكم : لو قال

« درهم في ثوب »

« إن قال « درهم في عشرة » زمه

درهم ، إلا أن يريد الحساب

« إن قال « له عندي تمر في حراب ،

أو سكن في قراب ، أو ثوب في

## فهرس رفع الملام عن الأئمة الأعلام

### شيخ الإسلام ابن تيمية

- ٢٩٩ ليس أحد من الأئمة يتعمد مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٣٠٠ أعداد مخالفتهم للحديث ثلاثة
- وتفرع إلى أسباب متعمدة
- السبب الأول : أن لا يكون الحديث قد بلغه
- ٣٠١ أئمة مما لم يبلغ أيا بكر رضي الله عنه
- أئمة مما لم يبلغ عمر رضي الله عنه
- ٣٠٤ أئمة مما لم يبلغ عثمان رضي الله عنه
- ٣٠٥ إجماع جمعت ودونت الأحاديث في السنن بعد انقراض الأئمة التبويعيين
- ٣٠٦ السبب الثاني : أن يكون الحديث بلغه ، لكن لم يثبت عنده
- ٣٠٧ السبب الثالث : اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد مخالفه فيه غيره .
- أسباب ذلك
- ٣٠٨ السبب الرابع : اشتراطه في خبر الواحد العدل ما يخالفه فيها غيره
- ٣٠٩ السبب الخامس : بيان الحديث
- بيان عمر رضي الله عنه حديث
- ييم الحس وتدكير عمر رضي الله عنه له
- بيان عمر رضي الله عنه آية ( أو آتيتهم إجماعاً قطاراً ) حق ذكرته امرأه .
- ٣٠٩ نسيان الزبير بن العوام رضي الله عنه حديثاً ذكره به علي رضي الله عنه يوم الجمل ، فترك القتال
- ٣١٠ السبب السادس : عدم معرفته بدلالة الحديث
- ٣١٢ السبب السابع : اعتقاده : أن لادلالة في الحديث
- ٣١٣ السبب الثامن : اعتقاده : أن تلك قد عارضها ما دل على عدم إرادتها
- السبب التاسع : اعتقاده : أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله
- ٣١٤ وهذا نوعان . أحدهما : اعتقاده : أن هذا المعارض راجع في الحجة الإجماع للدعي عالياً : إنما هو عن عدم العلم بالمخالف
- ٣١٥ السبب العاشر : معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله
- قد يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم يطلع عليها
- ٣١٨ ليس لأحد أن يعارض الحديث الصحيح فهو أحد من الناس
- لا يجوز اعتقاد أن التشارك للحديث من انهى بمناقض لأئمة حلال حراماً أو حرم حلالاً .

- ٣١٩ حقوق الوعيد لمن صد مشروط  
بصد بالتحرش ، أو تمكنه من  
العلم به .
- » المحمد ماحور لأجل إجهاده .
- ٣٢٠ تحريم اغتوى محمل
- ٣٢١ حكم ما استباحه أهل المعنى تأويل
- » مواع حقوق الوعيد : خمس .
- ٣٢٢ من ترك العمل بحديث فلا يحلو  
من ثلاث أقسام
- » إما أن يكون تركاً حائراً اتفاق  
ناسدين ، أو عبر حائر
- ٣٢٣ لو فرض وقوع هذا من بعض  
أعيان العلماء : لم يقدح في إمامته
- ٣٢٤ لا يعمى ذلك من اتبع الحديث  
الحديث الصحيح .
- » هذه الأحاديث : دلالة إما قطعية  
أو ظاهرة غير قطعية .
- » الاختلاف في خبر الواحد الذي  
تلقته الأمة بالقول .
- ٣٢٥ الاختلاف في إقامة الخبر المكثر  
المضرب .
- ٣٢٦ قد يقطع بدلالة أحاديث لا يقطع  
بها غيرهم .
- » ذهب طوائف إلى أنه لا يعمل بخبر  
الوعيد إلا أن يكون قطعية .
- » لو كان المتن قطعية لكن الدلالة  
ظاهرة . كقول عائشة لريد من  
أرقم رضي الله عنهما : إنه أظلم  
جهاده مع رسول الله .
- ٣٢٧ احتجاج العلماء بالقراآت الصحيحة  
التي ليست في المصحف .
- » ذهب عامة السلف : إلى أن هذه  
الأحاديث حجة في جميع ماتضمنته  
من الوعيد .
- » ليس المطلوب البين التام بالوعيد  
بل الاعتقاد الذي يدخل في اليقين .
- ٣٢٨ ترجيح العلماء الدليل الحاضر على  
الدليل البسيط .
- ٣٢٩ يجب اعتقاد : أن فاعل الفصل  
للتوعد عليه : متوعد بذلك الوعيد  
لكن لحوفه به له شروط ومواع  
» أمثلة ذلك .
- ٣٣٠ طائفة من العلماء صححوا نسخ  
الحلل لأعذار .
- ٣٣١ كذلك استلحاق معاوية رضي الله  
عنه بالرياء من أبيه .
- ٣٣٢ من عامة السلف : إن حكم الله  
واحد ، وأن من خالفه باجتهاد  
سائق محطى ، ممدور مأحور
- » القول الثاني : أنه في حقه ليس  
محرماً ، وإن كان محرماً في حق غيره .
- » فإن قيل : هلا قلتم : أحاديث  
الوعيد إنما تنوب محل الوفاق .  
والجواب من وجوه .
- ٣٣٣ أحدها : أن من التحرم بما أن  
يكون ثانياً في محل الخلاف أولاً .

٣٤٣ من قبل من المعاف ؟ من فاعل

الحرام : إما مجتهد أو مقيد .

وكلاهما خارج عن العقوبة

٣٤٤ الجواب عنه من وجوه . أحدها :

المقصود بيات أن هذا الفعل

مقتضى للعقوبة ، وحده فاعله أو م

يوجد .

» الثاني . بأن الحكم سبب لروال

اشته الماسة من حقوق لهاب .

» الثالث : أن بيان الحكم سبب

لثبات المجتنب على اجتنبه .

» الرابع : أن هذا العذر لا يكون

عذراً إلا مع العجز عن إزالته .

٣٤٥ الخامس : قد يكون في الناس من

يعمله غير عمد ولا مقلد أحاديث

وتقليداً سجه

» الوجه العاشر . أن حراج أحداث

الوعيد عن مقتضياتها مستلزم

لدخول بعض المجتهدين كابتنها

على مقتضياتها .

» كثير من الأئمة صرح بأن فاعل

الصورة اختلف فيها ممنوع .

٣٤٦ أحداث الوعيد في لمن لا يجوز

لعه .

٣٤٧ لئلا أن يقول : أنا أعلم أن من

المجتهدين من يعتمد دخول مورد

الخلاف في صوص الوعيد ، ما

على هذا الاعتقاد لكنه غلط

في هذا الاعتقاد خطأ يطر فيه

ويؤجر الخ .

٣٣٦ الثاني . أن كون الحكم محمداً عليه

أو مختلفاً به أمور خارجة عن

المعل وصماه

» الثالث : أن هذا الكلام إنما

خوطبت به الأمة لتعرف الحرام

فتجنبه ، ويستدلون في إجماعهم

عليه . ويعمرون به في راعهم

٣٣٧ الرابع : أن هذا يستلزم أن لا يحتج

شيء من هذه الأحداث إلا به

علم اجمع الأمة

٣٣٨ الخامس : أنه إما أن يشترط في قبول

الخطب اعتقاد جميع الأمة للحرم .

أو يكفي بسند الطماء

أو يكفي بسند الطماء

٣٣٩ السادس : أن من أحداث

الوعيد ما هو من في صورة

الخلاف ، مثل لمة الخلل له

٣٤٢ السابع : أن الموجب للمعوم قائم .

والمعارض المذكور لا يصلح أن

يكون معارفاً

٣٤٣ الثامن : أنا إذا حملنا اللفظ على

هذا : كان قد تضمن حيب اللعن

ويبقى المستثنى متعلقاً بالحكم عنه

لما

٣٤٤ التاسع : أن الموجب لهذا : إنما

هو نفي تناول الأمة .

٤٤٨ فيقال للسائل : إن حورت كون

أمة هذا الفاعل من مسائل

الاحتياط : جاز أن يستدل عليها

بالمظاهر بالصوم الخ .

٣٤٩ ويقال له أيضا : ليس مقصودنا

بهذا الوجه إلا تحقيق الاستدلال

بحديث الوعيد على خلاف

» أو يقال : إذا لم يتم دليل على

تحريمه : لم يحز اعتقاد تحريمه .

وانتفى الجواز قائم

٣٥٠ ويدل أبداً كل ما تقدم من الأدلة

على منع حمل هذه الأحاديث على

الوافي يرد هنا .

» الوجه الحادي عشر : العلماء متفقون

على وجوب العمل بأحاديث الوعيد

وما اقتضته من التحريم .

٣٥١ الثاني عشر : نصوص الوعيد

كثيرة جداً والقوله بموجهاً وأوجب

على وجه العموم والإطلاق ، من

غير تعيين شخص

٣٥٢ هذه السبل هي التي يجب سلوكها

وما سواها طريقان حيطان .

» أحدهما : القول بلحوق الوعيد

لكل فرد بعينه ، ودعوى : أن

هذا عمل عوجب النص .

» الثاني : ترك القول والعمل بموجب

أحاديث رسول الله صلى الله عليه

وسلم . وهذا يجر إلى الضلال .

و مص إلى طاعة المخلوق في معصية

المخلوق ، وقبح العاقبة .





# الأَنْصِفُ

في معرفة الرائج من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه الحق

مؤلفه في المجلس على بن شيبان المشهور

الحاصل تصدق الله برحمته

صححه وحققه

محمد حامد الفقي

الجزء الثاني عشر

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقروءة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م

مطبعة السنة المحمدية  
١٧ - داره شريف - مكة - القاهرة  
تليغون ٧٩٠١٧

محرم ١٣٨٧ هـ - أغسطس ١٩٥٨ م

## بسم نبي الرحمن الرحيم كتاب الشهادات

فأمره : « الشهادة » حجة شرعية . يظهر الحق لدعوى به ، ولا توجهه فإله  
في الرعايتين ، والحاوي .

قوله « تَحْمَلُ الشَّهَادَةَ وَأَدَاؤُهَا قَرْضٌ عَلَى السَّكَمَايَةِ » .

تحمل الشهادة لا يجوز . إما أن تكون في حق الله تعالى ، أو في حق غيره الله .  
فإن كان في حق غيره الله - كحق الآدمي ، وإن كان وهو مراد المصنف -  
فالصحيح من المذهب ، وعليه حميد لأصحاب أن تحملها فرض كفاية ، كما  
جزم به المصنف هنا .

وحرم به في الخدمة ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، ويستوجب ،  
والخلاصة ، والهادي ، والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم  
وقال في معنى ، والشرح ، والركشي : في إثمه ما يتدفعه مع وجود غيره :  
وجبهان .

ودكر لوجهين في البينة ، وأخفهما .

وإن كان في حقوق الله تعالى ، فليس نعمه فرض كفاية . على الصحيح  
من المذهب

وهو ظاهر كلامه في المحرر ، والموجز ، والدواع ، وأخر يد المصنف ، وغيرهم .  
وقيل : بل هو فرض كفاية .

وقدّمه في الرعايتين . ويحتمل كلام المصنف هنا .

وقيل إن قل الشهود وكثر أهل اللد . معنى فيه فرض عين ذكره  
في الرعاية .

فأثره : حيث وجب نحمدها ، وفي وجوب كتابتها لتحفظ : وجهان .

وأطلقهما في الفروع

قلت : التصواب الوجوب للاحتياط .

ثم وجدت صاحب الرعاة الكرى قدمه . ذكره في أوئل بقية الشهادات .

وقل المصنف عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال : يكتبها إذا كان

ردىء الخلف

مظاهر : الوجوب

وأما أداء الشهادة ، فقدم لمصنفها : أنه فرض كفاية . واختاره جماعة

من الأصحاب .

قال في المستوعب : ذكر أصحابنا أنه فرض كفاية .

قال في الترغيب : هو أشهر .

وجرم به في الهداية ، والمذهب ، والإخلاصة وهو ظاهر ما حرم به في

الكافي ، والمنقذ

وقدمه في الرعايتين .

وذكره ابن منبج في شرحه رواية

وقال الحرق : ومن لزمه الشهادة فليبه أن يقوم بها على القريب والبعيد

لا يسه التخلف عن إقامتها وهو قادر على ذلك

مظهره : أن أدامها فرض عين .

قلت : وهو المذهب نص عنه الإمام أحمد رحمه الله

قال في الفروع : وبه أنه فرض عين .

قل في المستوعب : مذهب كلام الإمام أحمد - رحمه الله - : أنها فرض عين .

وحرم به في الوجيز ، والمنور

وقدمه في المحرر وصححه الدحل

### قواعد

الأولى : يشترط في وجوب التحمل والأداء : أن يدعى إيهما وقدر عليهما  
بلا ضرر يلحقه . قاله في الفروع ، وغيره . ونص عليه .

وقال في المعنى ، والشرح . ولا ندين في التركة  
قال في الرعدة . ومن تصرر لتحمل الشهادة أو أدائها في يده أو عرقه  
أو ماله أو أهله : لم يلزمه

الثانية . يختص الأداء بمجلس الحكم . ومن تحمها أو رأى فعلا ، أو سمع  
قولاً بحق : لزمه أدؤها على القرب والعيد والسبب وغيره ، سواء فيما دون  
مسافة القصر

وقيل : أو ما يرجع فيه إلى مره ليومه  
قاله في الرعيتين ، وغيرهما .

قال في الله . وع . نحب في مسافة كتاب القاصي عند سلطان لا يخاف تعديه .  
قله متى . أو حاكم عدل .

قل من الحكم . كيف أشهد عدل رجل ليس عدلا ؟ قال : لا تشهد .

وقال في رواية عدله : أخاف أن يسهل أن لا يشهد عدل المهمة

وقيل : أو لا يسهل عسقه

وقيل . لأمير البلد وورثه

الثالثة : لو أدى شاهد وأبى الشاهد لآخر . وقال : أحلف أنت بدي ، أنتم

اتفاقا قاله في الترغيب

وقدم في الرعدة أنه لا أنتم ، بل قد : هي ومن كعدة

الرابعة : لو دعى فاسق إلى شهادة فله الحضور مع عدم غيره . ذكره في

الرعاية .

قال في الفروع : ومراجه لتحملها

قال المصنف في المتن ، وعبره : لا تعتبر له العدالة .

قال في الفروع : فظاهره مطلقا . ولهذا لو لم يؤد حتى صار عدلا .

ولم يذكروا توبة لتحملها . ولم يسلوا أن من دعاها بعد أن ردَّ إلا بالنسبة .

وذكروا أن شهد عبده فاسق يعرف حاله . قال للمدعي : ردني شهوداً ، ثلاثا

يفصحه .

وقال في المتن : إن شهد مع ظهور فسقه . لم يعرر ، لأنه لا يجمع صدقه .

فدل أنه لا يحرم أداء الفاسق وإلا لعز .

يؤيده : أن الأشهر لا يضمن من بان فسقه

وتوجه التحريم عند من صمته . ويكون علة تصيبه .

وفي ذلك نظر . لأنه لا تلازم بين الصمان والتحريم

قوله « وَلَا يَحْجُورُ لِمَنْ تَمَيَّنَتْ عَلَيْهِ : أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا » .

وهو المذهب مطلقا .

قال في الفروع : ويحرم في الأصح أحد أجرة وخم

وحرم به في الوجير ، ومشتعب الأدمى ، والمهداية ، والمذهب ، والملاصة .

وقدعه في المحرر ، والنظم ، والرعاتين ، والهاوي .

وقيل : لا يحجور أحد الأجرة إن تميئت عليه إذا كان غير محتاج

وذكر الشيخ في الدين - رحمه الله - وصحها بحجور الأعداء الحاجة ، تميئت

أو لا . واحتاره

وقيل : يحجور لأحد مع التحمل

وقيل : أجرته من بيت المال

قوله « وَلَا يَحْجُورُ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ تَتَمَيَّنْ عَلَيْهِ فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ » .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب .

وصححه في الفروع ، كما تقدم

وجرم به في الوجيز ، ومشعب الأدي

وقدمه في المحرر ، والنظم ، ولزعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم

### والوجه الثاني : يجوز

واحترار الشيخ تقي الدين رحمه الله : يجوز لحاجة ، كما تقدم عنه

وقيل : لا يجوز الأحد مع التحمل

تجب حيث قلنا : بدم الأحد ولو عجز عن شئ أو ذى به ، فأجرة

المركوب على رب الشهادة قوله في الترتيب وغيره . فقتصر عليه في الفروع .

قال في الرأية : وأجرة المركوب والنفقة على ربها

ثم قال : قلت : هذا إن نظرت حصول الشهود عليه إلى محل الشاهد ، لمرض

أو كبر ، أو حس ، أو حرج ، أو حقر

وقال أيضاً . وكذا حكم مراك ، ومُترقب ، ومترجم ، ومعت ، ومقيم حذر

وقود ، وحافظ مال بيت المال ، ومحتسب ، والخليفة .

فقتصر عليه في الفروع .

فانظر : لا يقيم الشهادة على مسلم يقتل كافر وكذبة . كشهادة في ظاهر

كلام المصنف والشيخ تقي الدين قوله في الفروع .

قوله ( ومن كانت عنده شهادة في حذ لله تعالى : أبيع له إقامتها

ولم تستحب ) .

هذا المذهب . حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمحرر ، والشرح ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقال القاضي وأصحابه ، وأبو الفرج ، والمصنف ، وغيرهم : يستحب ترك ذلك ، لقرعيب في السر .

قال الناطق ، وابن عبدوس في تذكرته ، وصاحب الرعابة : تركها أولى .  
قال في الفروع : وهذا يخالف ما حرم به في آخر الرعابة من وجوب الإحصاء عن ستر المصيبة فيهم لم يعرفوه وهو طاهر كلام إخلال  
قال : ويتوجه فيمن عرف بالشر والفساد : أن لا يستر عليه  
وهو يشبه قول القاضي المتقدم في المقر بالحد  
وسبق قول شيخنا في بقية الحد انتهى  
قلت : وهو الصواب . بل لو قيل بالترقي إلى الوجوب لانه . خصوصاً  
إن كان ينزجر به .

قوله ( وَلَلْحَاكِمُ أَنْ يُعْرِضَ لَهُمْ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ) .  
وهو المذهب .

قال في الفروع : ولحاكم في لأصح أن يعرض له بالوقوف عليها .  
قال الشارح : ولحاكم أن يعرض للشاهد بالوقوف عليها في أظهر الروتين  
وصححه في التصحيح

وحرم به في منتخب الأدعي ، وغيره  
وقدme في المحرر ، والرعابيين ، والحاوي ، وغيرهم  
واحتاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .  
والثاني : ليس له ذلك .

فأمرنا

إبراهيم قال في الرعابة : هل تقبل الشهادة محدث قديم ؟ على وجهين انتهى .  
والتصحيح من المذهب القبول . قدمه في الفروع .



والوجه الثاني : لا تقلل احتاره ابن أبى موسى .

وقدمه في الرعاية في موضع .

الثاني : للحاكم أن يقرض لمقر محد أن يرجع عن إقراره .

وقال في الانتصار : ففيه رجوع مشروع .

قوله ( وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لِأَدَمِيِّ يَعْلَمُهَا : لَمْ يَقُمْهَا حَتَّى

يَسْأَلَهُ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهَا : اسْتَحِبَّ لَهُ إِعْلَامُهَا بِهَا )

هذا المذهب . وقطع به الأكثر . وأطلقوا

وقال الشيخ في الدين - رحمه الله - : الطلب العرفي ، أو الحلي : كالأعلى

عليها أو لا

قلت : هذا حين الصواب

ويجب عليه إعلامه إذا لم يعلم بها . وهذا لا شك فيه .

وقال الشيخ في الدين - رحمه الله - في رده على الرافعي . إذا أدها قبل

طلبه فيه بالواحد ، وكان أفضل ، كمن عنده أمانة أدها عند الحاجة . وإن سألته

تشبه الخلاف في الحكم قبل الطلب .

قوله ( وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ بِرُؤْيَا أَوْ سَمَاعٍ )

بلا نزاع في الجملة .

لكن لو جعل رجلاً حاضراً حار له أن يشهد في حصرته لمعرفة عينه وإن

كان عائداً ، فعرفة من يسكن إليه . على الصحيح من المذهب .

احتاره القضي ، وغيره

وقدمه في الفروع

وعند جماعة . حار له أن يشهد على الصحيح من المذهب .

وعنه : للتع من الشهادة بالتعريف .

وحملها القاضي على الاستحباب .

وأطلقه في النظم .

والمرأة كالرجل . على الصحيح من المذهب .

وعنه إن عرفها كتمه : شهد . وإلا فلا .

وعنه : أو نظر إليها شهد .

وقيل حيل : لا يشهد عليها إلا بإذن زوجها .

قال المصنف ، والشارح : وهو محتمل أن لا يدخل عليه بيثها إلا بإذن

زوجها .

وعن رواية حماد : أنه أهلك مصمتها وقطع به في المهبج للحبر .

وعنه بعضهم بأن النظر حقه

قال في الفروع : وهو سهو .

وتقدم هذا أيضاً في « باب طريق الحكم وصحته عند التعريف » ودكرنا

هنا كلام صاحب المطبع فيراجع

قوله « والسمع على ضربين : سمع من المشهود عليه ، ونحو الإقرار ،

والعقود ، والطلاق ، والمباقة ، ونحوه »

وكذا حكم الحاكم . فيلزم الشاهد الشهادة بما سمع ، لا بأنه عليه

وهذا المذهب

وعنه : لا يلزمه . فيجوز

وبأن تامة ذلك مستوفى عند قوله « ونحو شهادة المستعصى »

وأمره لو شهد اثنين في محمل على واحد منهم : أنه طلق ، أو اعتق قبل .

ولو أن الشاهد من أهل الجمعة ، فشهدا على الخطيب : أنه قال ، أو فعل

على المعرف انعطية شبة لم يشهد به غيرهما في الشك في سماع  
وبصر . ذكره في المتن في شهادة واحد في رمضان .

قال في الفروع ولا يدرعه قولهم : يد مرد واحد فيما تتوفر الدواعي على  
نقله مع مشاركة خافي : رد ه .

قوله : « وَسَمَاعٌ مِنْ جِهَةِ الْأَسْتِعَاذَةِ فِيمَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ فِي الْغَالِبِ إِلَّا  
بِذَلِكَ : كَالنَّسَبِ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْمَلِكِ ، وَالْكُفَّاجِ ، وَالْخُلُوعِ ، وَالْوَقْفِ  
وَمَصْرِفِهِ ، وَالتَّمَتُّقِ ، وَالْوَلَاةِ ، وَالْوَلَايَةِ ، وَالْمَزَلِ . وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ » .

كالطلاق ومحوه . هذا المذهب

أعني : أن يشهد بالاستعانة في ذلك كله وعينه حميد الأصحاب

وحرم ه في الوحيز ، وعيره

وقدمه في الفروع ، وعيره .

وقيل : لا يشهد بالاستعانة في الوقف

وحكي في الرعاية حلاء في ملك مطلق ومصرف وقف

وقال في العدة : ولا يجوز ذلك في حد ولا قصاص

قال في الفروع بظاهر الاقتصر عليهم وهو أظن انتهى .

وسأله الشافعي عن شهادة الأعني ؟ فقال يجوز في كل ما طئه . مثل النسب

ولا يجوز في الحد .

وطاهر قول الحرقى ، وابن حميد ، وعبرهم : أنه يشك فيهما أيضاً لأنهم

أطلقوا الشهادة عما تظاهرت به الأخبار

وقال في الترمذي : نسمع شهادة لاستعانة فيما تستقر معرفته بالنسب .

لا في عقد

وقصر حميد عن الأصحاب - منهم القاسمي في الجامع ، والشريف ،

وأبو الخطاب في خلافهم ، وإن عقيل في التذكرة ، والشيرازي ، وإن الباء -  
على النسب والموت ، والمثلك المطلق ، والسكاح ، ولوقف ، والعنق ، والولاء  
قال في القروع : ولله أشهر

قال في المعنى - وراد الأصحاب على ذلك : مصرف الوقف والولاية والعرب .  
وقال محوه في الكافي .

وقال في الروضة . لا تقبل إلا في سب وموت ومثلك مطلق ، ووقف وولاء  
وسكاح

وأستقط جماعة من الأصحاب الخلع والطلاق  
وأستطهما آخرون . وزادوا : الولاء

وقال الشاح : لم يذكر المصنف الخلع في المعنى ، ولا في الكافي

قل : ولا رأيت في كتب غيره . ولعله منه على السكاح

قال : والأولى أن لا يثبت ، فثبت على السكاح والطلاق انتهى .

قلت : نص الإمام أحمد رحمه الله على ثبوت الشهادة بالاستعانة في الخلع  
والطلاق

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرر ، والعلم ، والمحاوي  
الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدme في الرعيتين ، والقروع ، وغيرهم

أسكر العذر للشارح : أنه - يطلع على ذلك مع كثرة نقه .

وقال في عمد الأداة : عاين أصحابنا من حجت الملك تحتلف : تعيل بوحد

في الكتب فقيس قولهم يقتضي أن ثبت بدين بالاستعانة

قلت : ومن سعيد

نعم ظاهر قوله « والسكاح » يشمل المقدوم وهو صحيح وهو

ظاهر كلام غيره ، وظاهر مقدمه في القروع .

وقال جماعة من الأصحاب : يشهد بالاستفاضة في دوام الكسح ، لافي عقده  
مهم : ان عيونس في تذكرة .

قوله ﴿ وَلَا تَقْبَلُ اسْتِيفَاضَةَ الْإِمَامِ عَدَدِ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ ، فِي طَاهِرِ  
كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْحَرْقِي رَحِمَهُمَا اللَّهُ ﴾ .

وهو المذهب .

حرم به في الوجيز ، واسور ، ومشعب الأدي ، وتذكرة ابن عيونس ، وغيرهم .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والعظم ،  
والرايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي : نُسَمَّعُ من عدلين

وقيل : تقبل أيضاً من نكس الدس إليه ، ولو كان واحداً .

واحتاره لحد وحفيدة .

### فأمرتان

إحداهما : بآدم الحكم شهادة لم يعلم نفيها من الاستفاضة . ومن قال :

« شهدت بها » مع

وقال في المنى شهادة أصحاب المسائل شهادة استفاضة ، لا شهادة على شهادة  
فيكتفي بمن شهد بها ، كبقية شهادة الاستفاضة .

وقال في الترهيب : ليس فيها فرع .

وقال القامى في التعليق وغيره : الشهادة بالاستفاضة حبر ، لا شهادة . وقال :

نحصل بالنساء والتبيد .

وقال الشيخ أبي الدين رحمه الله : هي نظير أصحاب المسائل عن الشهود على

الخلاص

ودكر ان الزاعوى : ان شهد أن جماعة يثق بهم أحبروه عرت فلا ، أو

أنه انه ، أو أنها روحه . فهي شهادة الاستعانة ، وهي صحيحة .  
 كذا أجاب أبو الخطاب ، نقل في ذلك ، ويحكم فيه شهادة الاستعانة .  
 وأجاب أبو الوفاء : إن صرحا بالاستعانة ، أو استفاض بين الناس : قبلت  
 في الوفاة والنسب جميعاً .

ونقل الحسن بن محمد : لا يشهد إن ثبت عنه بعد موته . ونقل معناه جعفر  
 قال في الفروع : وهو غريب

الثانية : قال في الفروع : وإذا شهد بالأحكام تنطهر لأحضر ، فعلى ولاية  
 النظام بذلك أحن . ذكره في الأحكام السعدية  
 وذكر القمى : أن الحكم يحكم بالتور  
 قوله : ( وَإِنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يَقْرَأُ بِسَبِّ أَبِي أَوْ ابْنِ ، فَصِدْقُهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ :  
 جَازٍ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِهِ . وَإِنْ كَذَبَهُ لَهُ يَشْهَدُ ) فلا نزاع علمه ( وَإِنْ  
 سَكَتَ : جَازٍ أَنْ يَشْهَدَ ) .

عل الصحيح من المذهب . نص عليه

قال ابن منبغا في شرحه : هذا المذهب

واحد . ابن عبدوس في ذكره

وقدمه في الشرح ، والمذاهب ، ومذهب ، مستوعب ، والملازمة ، والعلم ،  
 والرايعتين ، والحاوي .

ويحتمل أن لا يشهد حتى يشكر

وهو لأبي الخطاب في الهداية

وعلمه من صحيح في شرحه ، فقال : لأنه لو أكله : لم تجز الشهادة وسكوته

يحتمل التصديق والتكذيب .

ثم قال : وأعلم أن هذا تمثيل لكلام المصنف قال : وعدي فيه بطر .

وذلك أن الاختلاف المذكور في الصورة المذكورة على أن يكون في دعوى لأتوة ، مثل أن يدعى شخص أنه ابن فلان ، وفلان يسمع : فسكت .  
هذه السكوت إذا رل هذا منزلة الإقرار : صار كالموافقة أن فلاناً أنه

قل : ويقوى ما ذكرته : أن المصنف حكى في المعنى : إذا سمع رجلاً يقول لصبي « هذا أبي » حاراً أن يشهد . وإذا سمع الصبي يقول « هذا أبي » والرجل يسمعه ، فسكت . حاراً أن يشهد . لأن سكوت الأب إقرار والإقرار يثبت النسب فجازت الشهادة به .

ثم قل في المعنى : وإي أقبح السكوت مقدم الطلق ، لأن الإقرار على الانقضاء التمسك لا يجوز ، بخلاف سائر الدعوى . ولأن النسب يطلب فيه الإثبات ، إلا أنه يلحق بالإمكان في النكاح .

ثم قل في المعنى : وذكر أبو الخطاب أنه يحتل أن لا يشهد به مع السكوت حتى يتكرر

قل ابن مينا : والمحب من المصنف - رحمه الله تعالى - حيث نقل في المعنى الاحتمال المذكور في هذه الصورة عن أبي الخطاب ، وإي ذكر أبو الخطاب الاحتمال في هذه الصورة التي ذكرها المصنف ها .

قل : وفي الجملة : خروج الخلاف فيه فيما إذا يدعى شخص أنه ابن آخر محصور الآخر ، فسكت : ظاهر .

وفي الصورة التي ذكرها المصنف ها : الخلاف فيها سيد انتهى

قوله ( وَإِذَا رَأَى شَيْئًا فِي يَدِ إِنْسَانٍ يَتَضَرَّعُ فِيهِ نَضْرَفَ الْمَلَائِكَةُ مِنْ التَّمْضِ وَأَمْنَاءُ وَالْإِجَارَةُ وَالْإِعَارَةُ وَنَحْوُهَا - جاز له أن يشهد بالملك له ) .

وهو المذهب . وعليه حميد لأصحاب منهم : ابن حامد ، والمصنف ،  
والشارح ، وغيرهم

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدme في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمجرد ، والرعائتين ، والحزري ،  
والفروع ، وغيرهم

ويحتمل أن لا يشهد إلا باليد والتصرف .

واختاره السامري في المستوعب ، والنظم .

قلت : وهو الصواب

حسوماً في هذه الأربعة ، ومع القول بخوار الإجابة مدة طويلة وهذا  
الاحتمال للقاضي .

وفي نهاية ابن رزين : يشهد بالملك بتصرفه .

وعنه : مع يده .

وفي منتخب الأدي البندادي : إن رأى متصرفاً في شيء تصرف بالملك :  
شهادة مملوكة

نعم : ظاهر قوله : تصرف فيه تصرف المالك ، سواء رأى ذلك مدة طويلة  
أو قصيرة . وهو ظاهر ما ذكره ابن هبيرة عن الإمام أحمد رحمه الله . وقاله الأصحاب  
في كتب الخلاف .

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وتذكروا أن عدوس ،  
وعيرم

واقصر على مدة الطويلة : القمي في المحرد ، وإن عقيل في المصون ،  
والفخر في التعميم ، والمصنف في الكافي ، والمخد في المحرر ، وإن حداد في  
الرؤية ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم



قوله (وَمَنْ شَهِدَ بِالنِّكَاحِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شُرُوطِهِ ، وَأَنَّهُ تَرَوُّجَهَا يَوْمَ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ وَرِصَالَهَا ) .

يعنى : إن لم تذكر بحبرة وهو المذهب وعليه الأصحاب .

وعنده المصنف ، وغيره : فلا يصدق الشاهد بحدته وهو باطل .

قل في الفروع : ولعل ظاهره : إذ اتحد مذهب الشاهد والحاكم لا يجب

التيسر .

ونقل عنه - فيمن ادعى أن هذه لينة أمره وقد رآه منها - فإن أقومها بأصل النكاح ، ويصح أنه فهو على أصل النكاح والعرض ثبت صحته . وإن ادعت : أن هذا لينة روحه - . نقل إلا أن قيمة أصل النكاح ، ويسقط الميراث والسنة أنه روحه ولي مرشد ، وشهود في صحة يده وحوار من أمه .

ومأى في أداء الشهادة : ولا يصدق قوله : في صحته وحوار أمره .

ومرادها : إما لأن المهر فوق مهر المتن ، أو ربه كذهب لك ، واحتياطاً لوقر الاحتمال . ذكره في الفروع .

فأمرنا

إبراهيم : لو شهد سبع وعموم . فهل يشترط ذكر شروطه ؟ فيه خلاف . كالحلاف الذى في اشترط صحة دعواه به على ما سبق في باب طريق الحكم وصحته .

والمذهب هناك : يشترط ذكر الشروط ، فكذا هنا . فكل ما صحت الدعوى به صحت الشهادة به ، وما لا فلا .

نقل منى - فيمن شهد على رجل : أنه أقر لأخ له يمين من هذه الدار من كذا وكذا سهم ، ولم يجدها ، فيشهد كما سمع ، أو يتعرف حده : - فرائى أن يشهد على حدودها ، فيعرفها

وقال الشيخ عبي الدين رحمه الله : الشاهد يشهد بما سمع . وإذا قست بيعة :  
بشعين مادح في اللفظ قبل ، كما هو أقرب « نعلان عدي كذا » وأن دارى الغلاية  
أو المحدودة بكذا نعلان » ثم قست بيعة أن هذا لعين هو المسمى ، أو الموصوف ،  
أو المحدود . فإنه يجوز « معاق الأئمة » انتهى .

الثانية : لم يدكر لصاع وقتل وسرقة وشرب وقذف وعصاة الله - قال ابن  
الزاعوني : وإكرام - ما يشترط لذلك ، ويحتج به الحكم  
قوله ( وَإِنْ شَهِدَ بِلَا تَأْثِيرٍ أَنْ يَذْكُرَ يَمِينَ رَأَى ، وَأَيْنَ رَأَى ؟  
وَكَيْفَ رَأَى ؟ وَأَنَّهُ رَأَى ذِكْرَهُ فِي فَرْجَتِهَا ) .

هذا المذهب احتاره المصنف ، والشارح وصححه السلم  
وحرم به في الوجيز ، والنور ، ومنتهج لأدبي ، وغيرهم  
وقدمه في الفروع ، والبرهانين ، والحدوى ، والمهذبة ، والمذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة

ومن أحماس من قال لا يحتج إلى ذكر المرئي بها ولا المسكان .  
رد في البرهانين ، والحدوى ، والفروع ، والبرهان ، واحتاره ابن عدوس  
في تذكره .

وأطفه في المحرر  
وتقدم في أول الباب « هل تقبل الشهادة عند قديم أم لا ؟ »  
قوله ( وَإِنْ شَهِدَا أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ أَنَّ أُمَّةً فَلَا يَنْبَغُ لَكُمْ لَهُ بِر  
حَتَّى يَقُولَا : وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِهِ ) هذا المذهب .

وقيل : يكفي بأن أمته ولدته  
وتقدم ذلك في « باب القبط » محرراً عند قوله « وإن ادعى إنسان أنه  
مملوك » فليطأوه

فأمرناه

إحداهما : قوله ( وَإِنْ شَهِدَا : أَنَّ هَذَا الْعَرْلَ مِنْ قُصْبِهِ ، أَوْ الطَّيْرَ مِنْ بَيْضَتِهِ ، أَوْ الدَّقِيقَ مِنْ حِطَّتِهِ : حُكْمٌ لَهُمَا ) بلا نزاع  
سكن لو شهد : أن هذه البصة من طيره . لم يحكم له . على الصحيح من  
المذهب .

حرم به المصنف ، والشرح ، وغيره  
وقدّمه في الفروع ، وغيره  
وقيل : يحكم له .

الثانية : قوله ( وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ ، فَادَّعى آخَرُ : أَنَّهُ وَارِثُهُ فَشَهِدَ  
لَهُ شَاهِدَانِ : أَنَّهُ وَارِثُهُ ، لَا يَمْنَعَانِ لَهُ وَارِثَتَهُ سِوَاهُ . سُمِّ الدَّلُّ وَلِيَّهُ ،  
سِوَاهُ كَمَا مِنْ أَهْلِ الْخَبْرَةِ الْبَاطِنَةِ ، أَوْ لَمْ يَكُونَا ) .  
هذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدّمه في الشرح ، وغيره .  
وحثّاره أبو الخطاب ، وغيره .

وقال مصنف ، والشرح : يحتسب أن لا ينفذ إلا أن يكون من أهل الخبرة  
الباطنة . لأن عدم علمهم بإثبات آخر نس يدل على عدمه ، بخلاف أهل الخبرة  
الدالة . فإن القاهر أنه لو كان له وارث آخر - لم يحجب عنهم سعي  
وصححه الداهل .

وقال في الفروع : وقيل : يحسب الاستكشاف مع فقد حبرة « طعة » فيمنع من  
بيادى عموته ، وليحصر ورثته . فإذا طعن أنه لا وارث - سلمه من غير كراهة . على  
الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يسلط إلا تكفيل .

قل في المحر : حكم له بتركته إن كان الشاهدان من أهل الحرة البطنة .  
وإلا ففي الاستكشاف معها وجهان . انتهى .

فعل المذهب : يكفل لدى القرض فرضه .

وعلى الثاني - وجزم به في الترغيب - يأخذ اليقين وهو ربح ثم للروحة  
عائلاً ، وسدس للأُم عائلاً من كل ذى فرض . لا حجب فيه ولا يقين في غيره .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا بد أن يقيد المنة بأن لا يكون الميت  
ابن سبيل ولا عريياً

قوله ( وَبَن قَالَا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ : اِحْتِمَالُ أَنْ  
يُسَلِّمَ الْمَالُ إِلَيْهِ ) وهو المذهب .

حرم به في الوحر ، ومنع لأدى

وقدمه في المحر ، والقروج .

قل الشرح : وذكر ذلك مدعي بلا إمام أحمد رحمه الله .

واحتمل أن لا يعلم إليه حتى يستكشف الفرض عن غيره في المملدان التي  
سافر إليها

قال الشرح : وهو أولى إن شاء الله تعالى .

وأظنهم أن معنى في شرحه ، والدظم .

قل في المحر : حكم له بالتركة إن كانا من أهل الحرة البطنة وفي  
الاستكشاف معها وجهان .

وقال في الانتصار ، وعبور المثل : إن شهدا بدينه فقط . أخذها بكفيل .

وقال في الترغيب وغيره - وهو صهر المص - في كفيل بالقدر المشترك وجهان ،  
واستكشده كما تقدم .

فقل مذهب : لو شهد الشاهدان لأولاً : أن هذا ورثته ، شرك الأول .  
ذكره ابن زاعوني

وهو معنى كلام أبي الخطاب ، وأبي الوفاء .

واقصر عليه في الفروع .

والمراد : لو شهدت ستة : أن هذا له ، لا وارث له غيره . وشهدت بینه  
أخرى : أن هذا له لا وارث له غيره : قسم المال بينهما . لأنه لا تنافي .

ذكره في عيون المسائل ، والمعنى ، والشرح ، والمظم ، وغيرهم .

واقصر عليه في الفروع .

قال الصنف في فتاويه : إنه يحتاج إلى إثبات أنه لا وارث له سواء ، لأنه  
يعم ظاهراً . فإن بحكم المدة مطلق جاره ، ومن بعد ما كان أمراً ، بخلاف دينه  
على ميت : لا يحتاج إلى إثبات أنه لا وارث له سواء ، لخصاء الدين . ولأن  
جهات الإثبات يمكن الإطلاع على تعيين الله لها . ولا رد الشبهة على التي مطلق  
بدليل المدة المذكورة . والإعصار والتمسك به ، تثبت ما يظهر وشاهد ، بخلاف  
شهادتهما أنه لا حق له عليه .

قال في الفروع : ويدخل في كلامهم : قبوها إذا كان الذي محصوراً ، كقول  
الصحابي رضي الله عنه : « دُعي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ، فقام وطرح  
السكين وصلى ، وممنوعاً »

ولهذا قيل للقصص : أحبار الصلاة على شهيد ، أحد مشتقة ، ومعها زيادة .  
وأحباركم نافية ، وفيها نقصان . والمثبت أولى ؟

فقل : زيادة هما مع الذي لأن لأصل في نوني العمل والصلاة ولأن  
العلم بالترك ، والعلم بالنقل : سواء في هذا المعنى .

ولهذا يقول : إن من قال « صححت فلا » في يوم كذا علم بقذف « فلا » تقبل  
شهادته كما تقبل في الإثبات .

ودكر القاضي أيضاً أنه لا نسمع بینه المدعى عليه سمين في يده ، كما لا نسمع بأنه لاحق عليه في دين ينكره

ف قيل له : لا سبيل للشاهدين إلى معرفته .

فقال : لما سبيل وهو إدا كانت الدعوى بمن مبيع فأكره ، وأطام اليمة على ذلك . من للشاهد سبيلاً إلى معرفة ذلك ، أن يشهده أراه من الثمن ، أو أقبضه إياه . فكان يجب أن يقبل . انتهى .

وفي الروضة - في مسألة الثاني - لا سبيل إلى إقامة دليل على النفي . فإن ذلك إنما يعرف بأن يلزمه الشاهد من أول وجوده إلى وقت الدعوى ، فيعلم سبب الروم قولاً وصلاً . وهو محال . انتهى .

وفي الواضح : المدالة تجمع كل فرض ، وترك كل محذور ، ومن يحيط به عفاً ؟ والترك في ، والشاهد بالنفي لا يصح . انتهى .

قوله ﴿ وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُسْتَحْقِّ ، وَمَنْ تَسْمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ بِحَقِّ ، أَوْ تَسْمِعَ الْحَاكِمَ بِحُكْمٍ أَوْ يَشْهَدُ عَلَى حُكْمِهِ وَإِنْفَاضِهِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ ﴾ .

وكذا لو سمع رجلاً يمتق ، أو طلق ، أو يقر بمقد ومحوه

يعنى أن شمه دمه عليه حائرة . ويلزمه أن يشهد بما سمع .

وهذا اللذهب في ذلك كله

وقطع به الخرق وغيره .

وقد عرفت في المحرر ، والظلم ، ورعيين ، والحدوى الصمير ، والفردع ، وغيرهم .

قال لمصنف ، والشارح - عن شهادة المستحق - تخور على الرواية الصحيحة

وقال - عن الإقرار - : المذهب أنه يجوز أن يشهد عليه ، وإن لم يقل :

« أشهد على » انتهى

ولا يجوز في الأخرى حتى يشهد على ذلك اختاره أبو بكر.

وتبعه ابن أبي موسى في عدم صحة شهادة المستغنى.

وعنه : لا يجوز أن يشهد عليه بالإقرار والحكم حتى يشهد على ذلك.

وعنه : إن أقر بحق في الحان . شهد به . وإن أقر بساعة الحق . لم يشهد به.

نقلها أبو طالب . واختارها المجيد .

وعنه . لا يلزم أن يشهد في ذلك كله ، بل يجوز نقل أحد من سمع .

وتورع ابن أبي موسى ، فقال - في القرض ومحوه - لا يشهد به . وفي الإقرار

بحق في الحان يقول « حشرت إقرار فلان بكذ » ولا يقول « أشهد على إفرا »

وقال أبو الوفاء : ولا يجوز أن يشهد على الشهود عليه ، إلا أن يقرأ عليه

الكتاب ، أو يقول الشهود عليه « قرأ » أو « سمعت جميع ما فيه » فإذا

أقر بذلك شهد عليه .

وهذا معنى كلام أبي الخطاب .

وحديث : لا يقبل قوله « ما علمت ما فيه » في الصاهر . قاله في القروع .

فعل المذهب : إذا قال المتحاسبان « لا نشهدوا علينا بما يخفى بيسا » لم يمنع

ذلك الشهادة ، ولزم إقامتها . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الحرر ، والقروع ، والحاوي ، وغيرهم .

وقطع به نصف ، والشرح ، وصاحب الوحي ، وغيرهم .

وعنه : يمنع .

وأما قضا الزركشي

في نفيه : قال في القروع : وظاهر كلامهم أن الحاكم إذا شهد عليه : شهد ،

سواء كان وقت الحكم أولا

وتقدم في كتاب القضي

وقيل لأن الزعوى : إذا قال القضي للشهدين « أسمعكما أني حكمت بكذا »

هل يصح أن نقول « أشهد على نفسه أنه حكم بكذبة » ؟ فقال : الشهادة على  
الخاص تكون في وقت حكمه .

فما بعد ذلك ، فإنه يجوز لها بحكمه . فيقول الشاهد « أحيرى - أو أعصى -  
أنه حكم بكذابي وقت كذا وكذا » .

فإن أبو الخطاب ، وأبو الوفاء لا يجوز لها أن تقول « أشهد » وإنما  
يجوز بقوله

### قوله في فصل

وَإِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ عَصَبَةُ نَوَاحِشَ ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ عَصَبَةُ  
نَوَاحِشَ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ عَصَبَةُ آيُومٍ ، وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّهُ  
عَصَبَةُ أَمْسٍ : لَمْ تُكْمَلِ نَبِيَّةٌ .

هذا اللذهب ، وعليه جماهير الأصحاب

قال في الفروع : هذا اللذهب .

وحرمه في الوخير ، وشرح ابن منجي ، ومنعجب الأدي ، وغيرهم  
وقدمه في إمامي ، والشرح ، والعم ، والراغبين ، والحاوي ، والفروع ،  
وغيرهم .

قال في المحرر : قلنا أكثر أصحاب

وقل أبو بكر : تكمل النية

واختاره القاصي ، وأبو الخطاب ، وغيرهما

قوله ( وكذلك كل شهادة على الفعل إذا احتتم في الوقت لم  
تُكْمَلِ نَبِيَّةٌ ، وكذا لو احتتم في المكان ، أو في الصفة بما يدل على  
تغاير العنتين )



وهذا الذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الوجه ، وشرح ابن مسعى ، ومنشعب الأدهم ، وغيرهم  
وقدمه في معنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، ورسبتين ، والحدوى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر : تكل البينة ، ولو في قود وقطع  
ودكره القاضي أيضا في القطع .

فأمرناه

إبراهيم : أو احتج في صفة العمل ، فشهد أحدهم : أنه سرق مع الزول  
كسباً أبصر . وشهد آخر : أنه سرق مع الزول كسباً أسود . أو شهد أحدهم :  
أنه سرق هذا السكيس غُدوة . وشهد آخر : أنه سرقه عشية : لم تكل البينة .  
على الصحيح من المذهب . ذكره ابن حامد  
وقدمه في المتن ، والشرح ، ومصحفاه .

وجزم به في الفروع .  
وقال أبو بكر : تكل .

الثانية : لو شهد بكل فعل شاهدان ، واختل في المكان أو الزمان أو المصعة  
ثقتا جميعاً إن ادعاه ، وإلا ثبت ما ادعاه ، إلا أن يكون العمل بم لا يمكن  
تكراره ، كقتل رجل بحية : تعارضت  
حرم به في المعنى ، والشرح

وقال في الفروع : تعارضاً ، إلا على قول أبي بكر . وهو مراده  
ولو شهد شاهدان : أنه سرق مع الزول كسباً أبصر . وشهد آخران :  
أنه سرقه عشية : تعارضت . قاله القاضي وغيره .

وقال في عيون مسائل : تعارضت وسقطت . وهذا يستقطع ولا عمل

قال المصنف : والصحيح أن هذا لا ينافي فيه لإمكان صدقهما ، بأن يسرقه  
مكره ، ثم يعود إلى صاحبه أو غيره ، ويسرقه عشية فينت له الكس المشهود  
به حسب قول المشهود به - وإن كانا صين - لكليهما في محل واحد . فلا يجب  
أكثر من ضمانه . انتهى .

قوله ( وإن شهد أحدهما : أنه أقر له بألف أمس وشهد آخر :  
أنه أقر له بها اليوم ، أو شهد أحدهما : أنه باعه داره أمس ، وشهد  
آخر : أنه باعه إياها اليوم كملت البيعة . وثبت البيع والإقرار ) .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجرموا به .  
وقدمه في الفروع .

وفي الكافي احتمال : أنها لا تنكل  
وفي الزعبي وجه : كل العقود كالسكاح على ما يأتي .  
قوله ( وكذلك كل شهادة على القول )  
وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وتقدم احتمال صاحب الكافي ، ووجه صاحب الزعبي .  
قوله ( إلا السكاح ، إذا شهد أحدهما . أنه تزوجها أمس ، وشهد  
آخر : أنه تزوجها اليوم : لم تُكْمَل البيعة ) .  
وهو المذهب

حرم به في المداة ، والذهب ، والعلامة ، والسمي ، وشرح ابن منجي ،  
والوجيز ، واستعجب الأدهم ، وغيرهم .

وقال في المحرر : أكثر أصحابنا قال لا يجمع للتأني .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : يجمع وتكمل .

قوله ( وَكَذَلِكَ الْقَذْفُ ) .

يعنى . أن البينة لا تكفى إذا احتلف الشاهد في وقت قذفه . وهو

الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال في المحرر : حكمه حكم الكاذب عند أكثر الأصحاب .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقال أبو بكر : يثبت القذف

### فوائده

الأولى لو كانت الشهادة على الإقرار بفعل أو غيره سولو مكاحاً أو قذفاً .

جمعت .

قوله المصنف ، والشارح ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .

الثانية : لو شهد واحد بالفعل ، وآخر على إقراره . فالصحيح من المذهب :

أن البينة نجمة . نص عليه .

واختاره أبو بكر ، والمصنف ، في المعنى في القسمة ، والشارح في أمسام المشهود

به ، وصاحب المحرر ، وغيرهم .

قال في الفروع : فقصه نجمة .

وقال القاضى : لا نجمة . وقاله غيره .

ودكره في المحرر عن لا كذب

الثالثة : لو شهد واحد بقذف سكاك ، أو قتل خط ، وآخر على إقراره : لم

تجمع ، ويدعى القتل أن يجمع مع أحدهما ، ويأخذ الدية

الرأفة : متى جمع البينة - مع اختلاف رسمى و قتل أو طلاق - فالعدة ،  
والإرث إلى آخر المذتين .

حرم به في الحرر ، والنظر ، والحار ، والفروع ، وغيره .  
قوله ( وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ : أَنَّهُ أَقْرَأَ لَهُ بِأَلْفٍ وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّهُ  
أَقْرَأَهُ بِأَلْفَيْنِ : ثَبَّتَ الْأَلْفُ وَيُخْلَفُ عَلَى الْآخَرِ مَعَ شَاهِدِهِ بِأَنْ  
أَخْبَرَهُ ) .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب  
وحرم به في النكاح ، والشرح ، وشرح ابن منجي ، ووجوه ، ومتنوع  
الأدب ، وغيره .

وقدس في الفروع ، وغيره .  
وفيه يخلف مع كل شاهد . لأنها لم تثبت .  
فأمره : لو شهد شاهدان بألف ، وشهد شاهدان بمائة ، ولم يخلف الأسباب  
والصدقات : دخلت المائة في الألف . ووجب الألف .  
وإن احتجت الأسباب والصدقات : وجبت له الألف والمائة .  
قال المصنف ، والشارح .

قوله ( وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا . وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّ  
لَهُ عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ ، قَبْلَ تَكْمِلِ بَيِّنَةٍ عَلَى أَلْفٍ أَوْ عَلَى وَحْدَيْنِ ) .  
وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجي .

أمرهما : تكمل البينة في الألف وهو لمذهب . صححه في التصحيح .

وحرم به في الحرر ، والوجيز .

وقدس في الفروع ، وغيره .

وإثاني : لا أكل فيحلف مع كل شاهد  
قوله ( وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنْ لَهُ عَلَيْهِ الْقَامِنْ قَرْضٍ . وَشَهِدَ  
آخَرُ : أَنْ لَهُ عَلَيْهِ الْقَامِنْ مِمَّنْ مِيعَ . لَمْ تُكْمَلِ الْبَيْتَةُ ) .  
وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب

وحرم به في المعى ، والشرح ، وشرح من معى ، والوجيز  
وقدومه في المحرر ، والنظم ، والأربعين ، والحدوى الصغير ، والعروغ ، وغيرهم .  
وقيل : تكمل إن شهدا على إقراره ، وإلا فلا .

وأما لو شهد شاهدان ، وآخر ثالث من قرض حمت شهدهما  
قوله ( وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنْ لَهُ عَلَيْهِ الْقَامِنْ وَقَالَ أَحَدُهُمَا قِصَاةُ  
بَعْضُهُ ) .

مثل أن يقول : قمتي منه ، أنه ) ( قمتي شهده )  
هذا للمذهب ، نص عليه .

حرم به في المذهب ، والمذهب ، وإحلاصة ، والوجيز ، وشرح ابن معى ،  
ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدومه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والأربعين ، والحدوى الصغير ، والعروغ ،  
وغيرهم .

واحتاره أبو الخطاب ، وغيره

وقيل لأثرهم : تصدقوا في كرجوعه .

قال الشرح : والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : أنها تقبل فيما بقى <sup>(١)</sup> .

(١) حاشية لأحد مصنفها وقوله المصنف أيضا في معنى ، أعنى قوله . والمنصوص  
عن الإمام أحمد رحمه الله - على آخره

قال الإمام أحمد رحمه الله . ولو جاء مدعي المحس ، فقل أشهد أنه قضاة  
منه لم يقبل منه

قال الشارح : فهذا يحتمل أنه أراد إذا جاء مدعي المحكم فيحتاج قضاة ثلاثة  
إلى شاهد آخر ، أو يمين

قوله ( وإن شهدا : أنه أقرصة ألفا ثم قال أحدهما : قضاة  
نصفه : صحت شهادتهما )

هذا المذهب ، نص عليه . وعليه حميد الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .  
وحزم به الشارح ، وقال : وجهاً واحداً .  
وكذلك ابن مكي

وقال في المروغ : لو شهدا أنه أقرصة ألفا ثم قال أحدهما : قضاة خمسمائة :  
صح نص عليه .

وقال في المحرر : ونص . فيما إذا شهد أنه أقرصة ألفا . ثم قال أحدهما : قضاة  
خمسمائة . : فشهادتهما صحيحة بألف . ويحتاج قضاة الخمسمائة إلى شاهد آخر ،  
أو يمين .

ويخرج منه في التي قبلها

ويستخرج فيهما أن لا تثبت شهادتهما سوى خمسمائة .  
وقال في الفروع : ويستخرج بطلان شهادته كرواية الأثر

### قوائم

الأولى : لو شهد عند الشاهد عدلان أو عدل أنه اقضاه ذلك الحق ، أو  
قد باع ما اشتراه : لم يشهد له . نقله ابن المحكم .

وسأله ابن هاني : لو قضاة نصفه ، ثم حده فبقيته : أله أن يدعيه ، أو بقيته ؟

قال : يدعيه كله . وفيه البينة ، فشهد على حقه كله ثم يقول للعالم : قصي  
بصحة .

الثاني : لو علق طلاقاً ، كان لزيد عليه شيء . فشهدت عدلان : أنه  
أقره : لم يحث بل إن شهد أن له عليه ، فحكم بها  
قال في القروع : ومرادهم في صادق ظاهر .

ولهذا قال في الرعدة : من حلف باطلاق لا حق عليه لزيد . فثبت عليه  
بينة تامة بحق لزيد : حثت حكماً .

الثالث : لو شهدا على رجل أنه طلق - من نائه ، أو اعتق من إيمانه ، أو  
أطلق من وصاياه - واحدة سيها . وقالوا : سيها عيبها . لم يقبل هذه الشهادة ،  
هل الصحيح من المذهب .

قدمه في الحرر ، والعلم ، والعشرين ، والحدوى المميز ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : تقبل .

وجزم به في المهبج في صورة الوحيدة بها .

قال في الترغيب : قال أصحابنا : يقع بين أوصيين ثم حررت فرعتها  
وهي المسيحة

الرابعة : هل يشهد عقداً فاسداً محتملاً فيه ، وشهد به ؟

قال في الفروع : توجه دخولها فيمن أنى فرعاً محتملاً فيه

وقال القاضي في التطبيق : يشهد

وقال بصف في المني : لو رهن الرهن بحق ثوب : كان رهناً بالأول فقط .  
هل يشهد بذلك شاهدان ، فإن اعتقدا فساداً : لم تكن لها . وإن اعتقدا صحتها .  
جاز أن يشهدا بكيفية الحال فقط .

ومنعه الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية الجماعة : إن علمه بتعريض بعض ولده  
أو نصيبه . وذكره في الحديث عن الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه - يكرر ما ظن فساد - ويتوجه وجه : محرم .

انتهى

قوله « وإذا كانت له ينة بألف ، فقال : أريد أن تشهدا لي  
بمحسنة : لم يحجز » .

وهو المذهب بلا ريب ونص عليه وعليه هـ هـ هـ

وعند أبي الخطاب : يحوز

فقال في الهدى : ولو كان شهدا على رجل ألف ، فقال صاحب الدين :  
« أريد أن تشهدا لي من ألف محسنة » ، فإن كان الحاكم ، « بول » الحكم  
ما كثر من ذلك ، لم يحجز ، أن يشهدا بمحسنة ، قال : وعندي يحوز أن يشهدا  
بذلك . انتهى

وقال في المحرر : إذا قال من له ينة ألف « أريد أن تشهدا لي بمحسنة »  
لم يحجز ذلك ، إذا كان الحاكم لم يول الحكم ، كثر منها  
وأحاره أبو الخطاب انتهى .

وتنه في الفروع ، فقال : ومن قال سبعة مائة « اشهدا لي بمحسين » لم يحجز  
إذا كان الحاكم لم يول الحكم ، نص عليه .  
وأحاره أبو الخطاب انتهى

وقال في الوجيز : وإذا قال من له ينة ألف « أريد أن تشهدا لي بمحسنة »  
لم يحجز ذلك إذا كان الحاكم لم يول الحكم ، كثر منها وإلا حاره انتهى .  
فقط كلامه في المحرر ، ومن تنه : أن الحاكم إذا كان مؤلفا كثر منها :  
أنه يحوز .

ومصرح بذلك في الوجيز ، فقال : لم يحجز ذلك إذا كان الحاكم لم يول الحكم  
ما كثر منها وإلا حاره .



فظهر هذا : أنه بن وثني وأكثر منها : حار على القوانين .

قال شيخنا في حواشيه على المحرر : وهذا مشكل من جهة المعنى والنقل .

أما من جهة المعنى فإنه إذا كان قد وثني بأكثر منها ، فليس بحاجة داعية إلى الشهادة ببعض . بخلاف العكس فإنه إذا لم يوثق بالحكم بأكثر منها ، فالحاجة داعية إلى الشهادة ببعض ، وهو القدر الذي يحكم به . ولهذا لم يذكر الشيخ في انقاع هذا القيد ، ولا الكافي لأنه - والله أعلم - مهم أنه ليس بقيد يحترز به .

ولا يقال : إنه لم يطلع عليه لأنه في كلام أبي الخطاب وهو قد نقل كلامه .

وأما من جهة النقل : فقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : إذا قال « أشهد على »

مائة درهم ، ومائة درهم ، ومائة درهم « فشهد على مائة دون مائة : كره . إلا أن

يقول « أشهدوني على مائة ومائة ومائة » يحكيه كله للحاكم كما كان

وقال الإمام أحمد رحمه الله : إذا شهد على ألف وكان الحاكم لا يحكم إلا

على مائة ومائتين فقال صاحب الحق « أريد أن تشهد لي على مائة » لم يشهد

إلا بالألف

قال الفاضل : وذلك أن على الشاهد نقل الشهادة على ما شهد .

فقول الإمام أحمد رحمه الله « إذا شهد على ألف ، وكان الحاكم لا يحكم إلا

على مائة ومائتين » يرد ما قبله فإنه ذكر في الرواية « إذا كان يحكم على مائة

ومائتين فقال صاحب الحق أريد أن تشهد لي على مائة . لم يشهد إلا بالألف »

فمنه ، مع أنه ذكر : أنه يحكم بمائتين . فإذا منعه من الشهادة مائة - وهو يحكم

بمائتين - : فقد منعه في صورة ما إذا وثني بالحكم بأكثر منه

وتسليم المسألة لا يحتاج معه إلى تطويل .

وأما تنفيذ الحاكم : فهو ليس لواقع بين الواقع في هذه الصورة لا يكون

في العرف ، إلا إذا كان الحاكم لا يحكم بأكثر لأن صاحب الحق لا يطلب إلا

في هذه الصورة ، أو نحوها من الصور التي تنمى من طلب خلق كامل .  
أما كلام أى الخطاب ، وصاحب الخبر ، في القيد المذكور فيحتمل أن  
يكون لأجل الخلاف ، أى أن أما الخطاب لا يجبره إلا إذا كان الحاكم لم يول  
بأكثر . فيكون التقدير : لا يجوز .

وعند أى الخطاب ، يجوز إذا كان لم يول الحكم بأكثر منها .  
وإن إذا كان قد ولى الحكم بأكثر منها : لم يجز إلا خلاف ، لعدم القدر  
سكن تعليل قول أى الخطاب الذى يدل به المصنف فى . - وهو أنه من  
شهد بأن فقد شهد بالخيانة ، وليس كدأ - يدل على أن أى الخطاب يجبره  
مطلقاً

وأما الخطاب لم يدل قوله فى الهداية فإن كان رأى سيده فى كلامه فى غير  
الهداية فلا كلام . وإن كان عليه من غيره ، فيحتمل أن أى الخطاب قصد ما فهمه  
الشيخ وأراد : الجوار مطلقاً

ويحتمل أن مراده : الجوار فى صورة ، إذا لم يول بأكثر منها ويكون كونه  
ليس كدأ فى شهادة ، مع الاحتياج إلى ذلك لأجل الحكم بكونه لا يحكم  
بأكثر منها . فسكون المتن لمجموع . مع أن كلام أى الخطاب يحتمل أن  
تكون « بانه لمؤحدة من تحت . أى قال صاحب الحق ذلك ، بأن كان الحاكم  
لم يول بأكثر منها سكن النسخة . - فيحتمل أنه من المكاتب ، وإن  
كان سيدياً

وإن صاحب توجير : فيحتمل أنه طعن المفهوم مقصوداً فصرح به وإن  
كان سيدياً . ولكن ارتكبه ما دل عليه كلام إمام أحمد رحمه الله ، ولا عليه  
الجماعة انتهى كلام شيخنا .

قال : وقد ذكر الشيخ محب الدين بن نصر الله فى حواشيه : أن الشهود إذا  
شهدوا بالخيانة ، وكان أصحهم نائباً ، وأعلموا الحاكم بذلك يكون حكمه

بالطحاينة حكما بالالف لأن الحكم بعض الحلة حكم بالحدة  
فإذا كان لم يول الحكم ألف يكون قد حكم بما لم يول فيه وهو مختص .  
مخلاف ما إذا كان ولي الحكم ألف فإنه يكون قد حكم بما ولي فيه . هذا معنى  
ما رأيت من كلامه .

قال : وفيه نظر لأن الذين ذكروا المنع من ذلك إنما عللوه بأن الشاهد لم  
يشهد كما سمع .

وهذا يدل على أن المنع لأمر يرجع إلى الشاهد ، لا لأمر يرجع إلى حكم  
الطحاينة .

ولأنه قد يقال : لا يلزم في مثل هذه الصورة : أن الحكم بالبعض اشهد  
به يكون حكما بالحدة بل إنما يكون حكما بما ادعى به وشهد به .

وقد يقال : الذين عللوا المنع بأن الشهادة لم تؤد كما سمعت : كلامهم يقتضي  
المنع مطلقا .

وأما من قيد المنع ، إذا كان الحكم لم يول الحكم : أكثر منها : يكون  
نوعيه ما ذكر . ويدل عليه ذكر هذا القيد لأنهم لم يسموا إلا بهذا الشرط .  
لكن يحتاج إلى إثبات أن الحكم بالبعض من حلة حكم بأكمله .  
وقد ذكرنا في الأحكام السطوية ما يوجب ذلك .

فإنه ذكر في أوائل الكراس الرابع - فيما إذا كانت ولاية القاضي خاصة -  
وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على صحتها في قدر من مال قدر - في رواية أحمد  
ابن نصر - في رجل أشهد على ألف درهم ، وكان المالك لا يحكم إلا في مائة  
ومائتين - قال : لا يشهد إلا بما أشهدت عليه .

وكذلك قال في رواية الحسن بن محمد - في رجل أشهد على ألف ، ولا يحكم  
في البلاد إلا على مائة - لا يشهد إلا بألف .

وقد نص على جور القضاة في قدر من المال ووجهه ما ذكرنا .

ومنع من تعيين الشهادة إذا كانت «تدر يزيد على ما حمل له فيه» ، بل يشهد بذلك ويحكم الحاكم من ذلك لنا حمل له لأنه إذ شهد بمحمسائة عهد هذا القاصي ، وشهد بالمحمسائة الأخرى عهد قاص آخر ، ربما ادعى المقر أن هذه المحسائة الزائدة هي التي شهد بها أولا ، ونسقط إحداهما على قول من يحمل تكرار الإقرار في مجلسين مآلف واحدة

وقد يشهد لذلك قوله تعالى ( ١٠٨ : ٥ ) ذلك أدنى أن يقولوا بالشهادة على وجهها ) وإذا تعصها علم بآثها على وجهها انتهى كلام القاصي في الأحكام السلطانية

## باب شروط من تقبل شهادته

قوله ﴿ وَهِيَ سِتَّةٌ ﴾

أَحَدُهَا : الْبُلُوغُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصُّبَّانِ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الهداية ، والذهب ، والقواعد الأصولية ، وغيرهم . لا تقبل شهادة

الصغير في أصح الروايتين

قال الزركشي . هذا مشهور من الروايات ، واختار للأصحاب ، متقدمهم

ومتأخرهم .

وحزم به في الوجيز ، وغيره

وقدme في المحرر ، واللمع ، والرعايتين ، والمحوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تقبل من هو في حال المداعة . فنصح من يحيز .

ونقل ابن هاشم . ابن عشر .

واستثنى ابن حامد . على هاتين الروايتين - الملبود والقصاص

وعنه : لا تقبل إلا في الجراح إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحالة التي تخارحوا

عليها .

ذكرها أبو الخطاب ، وغيره

وقدme في الخلاصة .

وعنه : تقبل في الجراح والقتل .

ذكرها في الواضح ، والمستوعب .

قال القاضي ، وجماة من الأصحاب : يشترط أن يؤدوها أو يشهدوا على

شهادتهم قبل تفرقهم ، ثم لا يؤثر رجوعهم .

وقيل : تقبل شهادتهم على مثلهم

وسأله عبد الله ؟ فقال : على رضى الله عنه <sup>(١)</sup> أجاز شهادة بعضهم على بعض .  
 فأنكره : ذكر القاضى . أن الخلاف عند الأصحاب فى الشهادة على الجراح  
 الموصح للفصاص . فأما الشهادة بالمال : فلا تقبل .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . وهذا عجب من القاضى . فإن الصبيان لا يقرؤون  
 بينهم . وإن الشهادة لا يوجب ذلك . ذكره فى القواعد الأصولية .

قوله ( الثاني : العقل ) فلا تقبل شهادة معتوه ولا مجنون ، إلا من  
 يثبت فى الأختين إذا شهد فى بوقته .

هذا المذهب حرم به فى الحر ، والعلم ، والعروع ، وغيرهم

قال فى العروع نص عليه

وقال فى المدية ، والمذهب ، والملاصة ، وغيرهم : تقبل شهادة من يصرع

فى الشهر مرة أو مرتين

وقال فى الحدودى ، والرافعتين ، وغيرهم . تقبل شهادة من يصرع فى

الشهر مرتين

وقيل : من يمين أحيداً - حال إقامته

قوله ( الثالث : الكلام ) فلا تقبل شهادة الآخرين .

هذا المذهب بلا ريب . نص عليه .

قال المصنف : هذا أولى .

---

(١) روى الإمام أحمد - بإسناده - عن مسروق قال : « كما عند على رضى الله  
 عنه . لحاء حمسة علة ، فاضوا . إنا كما سنة تعاط . فترقى ما علام . فشهد الثلاثة  
 على الاثنين أنهما عرقاه وشهد الاثنين على الثلاثة : أنهم أعرقوه . فعدل على الاثنين  
 ثلاثة أحسن الدم . وحمل على الثلاثة حمسها » ونصى سجو هذا مسروق اهـ من  
 تعليقات الشيخ سليمان بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله على القمع .

قل لركشي . هذا المصوم المحرم به عند الأكرين

وحرم به في الوحيد ، وغيره

وقدمه في الحر ، والرعايش ، والحاري الصغير ، والفروع ، وغيرهم  
ويحتمل أن تقل في طريقة الرواة ، إذا فهمت بشرته أحد . معهم .

قلت : وهو قوي جداً

وقد أورد إليه الإمام أحمد رحمه الله .

ومنه : لو أدها بمعه . فقد توقف الإمام أحمد رحمه الله .

ومنها أو كره وهو احتيال للعاصي .

وخالفه في الحر . فاختار فيه قوماً

قلت : وهو الصواب

قل في السكت : وكل وجه خلاف بينهم أن السكت هل هي مرغ

أم لا ؟

وأنى في إثبات شهادة الأصم والأعشى وأحكامهما .

قوله ( الرابع : الإسلام . فلا تقبل شهادة كافر إلا أهل

الكتاب في الوصية في السفر إذا لم يؤخذ بعزمهم ، وحضر الموصي الموت

فتقبل شهادتهم )

بمعنى إذا كانوا رجالاً .

الصحيح من المذهب : قول شهادة أهل الكتاب ما وصية في السفر

شرطه . وعليه الأصحاب

وحرم به كثير منهم .

وقوله لجمعة عن الإمام أحمد - رحمه الله - حتى قال المصنف ، وصاحب

الروضة ، والشيخ تقي الدين - رحمه الله - : إنه نص القرآن .

وهو من مفردات المذهب .

قال المصنف وغيره : رواه نحو المشركين عن الإمام أحمد رحمه الله .

ودكر ابن الحوري في المذهب رواية مدم القبول .

وقيل : يشترط فيه أن يكون ديباً

وهو ظاهر ما حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والعلم ، والشرح ، وغيرهم

قال الزركشي وليس بشيء .

### تفصيلات

أمرها : مفهوم كلام المصنف . أن عبر الكفاية لا نقول منهم فيها

وهو إحدى الروايتين .

وهو ظاهر كلامه في الكفاية ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ،

وعبرهم

وصححه العلم

قال الزركشي : هذا المشهور من الروايتين .

وصححه في تصحيح المحرر

وعنه : تقبل من الكافر مطلقاً .

وقدمه في أربعين ، والآخرى

وأطلقهما في القروع ، والمحرر .

أشأنى : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء كان الموصى مسلماً أو كافراً وهو

صحيح . بقوله الخليفة عن الإمام أحمد رحمه الله

وحرمه ، في المحرر ، والقروع ، والزركشي ، وغيرهم .

الثالث : صرح المصنف : أن شهادة الكافر لا تقبل في غير هذه المسألة

بشرطها . وقال : هو المذهب .



وهو كما قال . وعليه الأصحاب .

ومن عليه في رواية نحو من عشرين من أصحابه ، في أنه لا تقبل شهادة  
معههم على بعض .

وعنه . تقبل شهادتهم للحميل

وعنه . تقبل للحميل ، وموضع ضرورة

وعنه : تقبل سراً

ذكره الشيخ في الدين رحمه الله ، وقال : كما تقبل شهادة الله . في الحدود  
إذا اجتمعن في العرس والحام . انتهى .

وعنه أن شهادة بعض أهل الذمة تقبل على بعض نفقاً حملاً  
وخطأه الحلال في نقله .

قال أبو بكر عبد المزي : هذا علط لاشك فيه .

قال أبو حفص البرمكي : تقبل شهادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض ، إذا ادعى  
أحدهم أن الآخر أخوه

والذهب الأول

والظاهر : علط من روى خلاف ذلك . قاله المصنف ، والشرح

واحتار رواية قبول شهادة معهم على بعض . الشيخ في الدين رحمه الله ،  
وامن رزين ، وصاحب عيون المسائل - ونصروه

واحتج في عيون المسائل أنه أهل للولاية على أولاده . فشهادتهم عليهم أولى .  
ونصروه أيضاً في الانتصار

وفي الانتصار أيضاً : لا من حربي

وعنه أيضاً : بل على منته

وقال هو وغيره لا يرتد لأنه ليس أهلاً للولاية . فلا يقر ، ولا يفتي

معه لأنه لا يحتسب محطوره ، ونسحقه النعمة

وفي اعتبار اتحاد الملة وجهان .

وأطلقهما في سروع ، والمحرر ، والركشي

أمرهما : لا يعتبر اتحاد الملة .

قدمه في الرعيين ، والحاوي الصغير

والوجه الثاني يعتبر اتحادها .

صحة في النظم ، وتصحيح المحرر

نسيم : يحتمل قوله ( وَيُحَقِّقُهُمُ الْخَاكِمُ بِمَدِّ الْعَصْرِ . لَا نَشْتَرِي بِهِ

تَمَامًا وَلَوْ كَانَ دَافِرَتِي ، وَلَا سَكْنُكُمْ شَهَادَةُ اللَّهِ ، وَإِلَيْهَا لَوْصِيَّةُ الرَّجُلِ )

أن تعميمهم على سبيل الوجوب وهو الصواب وهو ظاهر كلام أكثرهم .

قال الركشي وهو الأشهر . وهو أحد الوجهين .

وقدمه في الرعدة السكرى

والوجه الثاني : يجمعهم على سبيل الاستحباب

وأطلقهم في السروع

وقال في الوصح : يجمعهم مع الرعدة وإلا فلا .

قوله ( الْخَامِسُ . أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَحْفَظُ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُغْفَلٍ ،

وَلَا مَقْرُوفٍ بِكَثْرَةِ الْقَطْرِ وَالسِّيَابِ ) .

لأنه لا تقبل شهادة الموقوف بكثرة القطر على الصحيح من مذهب . مطلقاً

وعليه جواهر الأصحاب

وكذا الموقوف بكثرة السياب ذكره جماعة من الأصحاب .

مهم : النصف ، والمحد ، وإن حدان ، والاطم ، وصاحب الوجيز ،

والحاوي ، والركشي ، والمحرر ، وغيرهم .

وقال في التريب : هذا الصحيح ، إلا في أمر جنى نكثته الحاكم وراجعه  
فيه حتى لم تنته فيه ، وأنه لا سهو ولا غلط فيه  
وحزم به في الرعايتين ، والحارثي

قوله ( والسادس : العذالة ) وهي استواء أحواله في دينه ، واعتداله  
أقواله وأفعاله .

قدم في - باب ط في الحكم وصحة - أن الصحيح من المذهب . عتار  
العذلة في البينة باهرأ وماعاً . فيتمت سهو . أحواله في دينه ، واعتداله أقواله  
وأفعاله . وهذا المذهب - بلار ب

وقيل : العدل من لم تظهر منه ربه  
وهو . عن الإمام أحمد رحمه الله . وخير الطرق عند القاضي وجاعة .  
وتقدم ذلك

وذكر أبو محمد الجوزي ، في العذالة : حذاب الله والله . التهمة  
زاد في الرعاية : وفعل ما يستحب ، ونزله ما كره  
فأمره : العدل من عرف أنو حب عقلا ، اعزوري وعيره ، والمتمتع والممكن  
وما يصره وما ينفعه عاك

والعقل : نوع علم ضروري إلهي . ومحل ذلك لأصول  
والإسلام : الشهادتان ، طهراً أو حكماً ، عاك أو مدبر ، مع التزم أحكام الدين .  
قاله الأصحاب

نفس : طاهر قوله ( ويُعْتَبَرُ لَهَا شَيْئَانِ : الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ وَهُوَ  
أداة المرائي )

أداة المرائي : يعني وحده ، يكفي ولو لم يصل سبب . وهو الصحيح من المذهب  
وقدمه في المروء .

وهو ظاهر كلامه في المذهب .

ودكر القضي ، وصاحب النصرة ، والقرعبي ، والحرر ، والظلم ، والوحير ،  
وغيرهم . أداء الله نص يستحق الرأفة

وقال في الهدية ، والمتنوع ، والخلاصة : سب . ولم يذكر في الرأفة .  
وقد أورد الإمام أحمد رحمه الله في ما ذكره القاضي ، والجمعة كقولهم -  
فيمن يواظب على ترك سن الصلاة - : رجل سوء .

ونقل أبو طاب : لو ترك سنة سب النبي صلى الله عليه وسلم . فمن ترك سنة  
من سنته : فهو رجل سوء .

وقال القاضي : ياتم

قال في المروغ ومراده لأنه لا يسل من ترك فرض ، وإلا فلا . ثم ترك سنة  
وإنما قال هذا الإمام أحمد رحمه الله فيمن تركها طول عمره ، أو أكثره .  
فإنه يفسق بذلك

وكذلك جميع السن التي إذا دأب على تركها ، لأنه بالمدامة يكون راعياً  
عن السنة ، وتلحقه التهمة بأنه غير معتد لكونها سنة .

وكلام الإمام أحمد رحمه الله خارج على هذا

وكذا قال في الأصول : الإدمان على ترك هذه السن غير مؤثر واحتج  
بقول الإمام أحمد رحمه الله في الوتر .

وقال - سدد قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الوتر - . وهذا يقتضي أنه  
يحكم بسقوطه .

قلت . فيجوز بها على قول القاضي واس عليل

ونقل جماعة : من ترك وتر فليس مدلل

وقوله الشيخ نبي الدين رحمه الله في جماعة ، على أنها سنة لأنه سمي ناقص  
الإيمان .

وقال في الرعاية : وترد شهادة من أكثر من ترك الدين الراتبة  
قوله ( واجْتَنَابُ الْمُحَارِمِ . وَهُوَ أَنْ لَا يَرْتَكِبَ كَبِيرَةً ، وَلَا يُذْمِنَ  
عَلَى صَغِيرَةٍ ) .

وهو المذهب حرم به في المحرر ، والنوحير ، وذكره ابن عدوس ، وغيرهم  
وقسمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والعلم .  
وقيل : أن لا يظهر منه إلا الخبر .  
وقيل : أن لا يتكرر منه صغيرة .  
وقيل : ثلاثة .

وقطع به في آداب المفتي وانتمى .  
وأطلقه في الفروع .

وقال في التعريب : ما لا يكتر من الصغار ، ولا يصير على واحدة منها .  
وعنه : ترد الشهادة بكثرة واحدة  
وهو ظاهر كلامه في المعنى  
واحتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال ابن عقيل . احساره معهم وقاس عليه بقية الصنف . وهو بعيد . لأن  
الكذب معصية فيما تحصل به الشهادة ، وهو الخبر فانه في الفروع  
وأطلقهما في المحرر

وأخذ القاضي ، وأبو الخطاب من هذه الرواية : أن الكذب كبيرة  
وجعل ابن حمدان في الرعاية روايتين في الكذب : وأورد ذلك مذهبا .  
قال الركني : وفيه نظر

وقال أيضاً : ولعل الخلاف في الكذب للتعدد به : هل هي كبيرة أو صغيرة ؟  
وأطلق في المحرر روايتين في رد الشهادة بالكثرة الواحدة .

وظاهر للكافي : أن العدل من ربح حيره ولم أت كبيرة لأن الصغار تقع  
مكفرة أولا فأولا . فلا تجتمع .

قال ابن عقيل : لولا لإجماع نقضه .

وظاهر كلام القاضي في المدة : أنه عدل ولو أتى كبيرة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : صرح به في قياس الشهية

وعنه - فيمن أكل الربا - إن أكثر لم فصل خلفه .

قال القاضي ، وإن عقيل : فاعتبر الكثرة

وقال في الفقه : إن أخذ صدقة محرمة وتكرر ، ردت شهادته

وعنه - فيمن ورث ما أخذ موروثه من الطريق - هذا أهون - ليس هو

أخبره وأحب إلى أن يرد

وعنه أيضا : لا يكون عدلا حتى يرد ما أخذ

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله من شهد على بزار كذب مع علمه بالحال ،

أو تكرر بظروا إلى الأحصيت والقيود له فلا حاجة شرعية : قدح في عداله .

قال : ولا استريب أحد فيس صلى محدث ، أو لمهر الفقه ، أو بعد الوقت ، أو

بلا فزامة : أنه كبيرة

فائدة : « الكبيرة » ما فيه حد أو وعيد من عيه .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : هي ما فيه حد أو وعيد ، أو عصب أو لعنة

أو نفي الإيمان

وقال في الفصول ، والمية ، واستوعب : المية ونميمة من الصغار

وقال المصنف في مستنده معنى « الكبيرة » أن عظم أعظم « والصغيرة »

أقل ولا يصلح إلا تنويف

وقال ابن حامد : إن تكررت الصغار من نوع أو نوع ، فظاهر المذهب :

تجتمع وتكون كبيرة .

ومن احساس من قل : لا نجمع وهو شبه مقالة المعتزلة  
قوله ( وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ قَاسِقٍ ، سَوَاءَ كَانَ فِئْتَهُ مِنْ جِهَةِ الْأَفْعَالِ  
أَوْ الْإِعْتِقَادِ )

وهذا المذهب وعليه الأصحاب  
( وَخُجِرَ عَلَى قَوْلِهِ شَهَادَةُ أَهْلِ لُدَّةٍ قَوْلُ شَهَادَةِ الْقَاسِقِ مِنْ جِهَةِ  
الْإِعْتِقَادِ الْمَتَدَيِّنِ ، إِذَا تَدَيَّنَ بِالشَّهَادَةِ لِمُؤَافِقِهِ عَلَى تَحْوِيلِهِ ) .  
كالخطبية وكذا قال أبو الخطيب .

قائمة : من قل في خلق الدآن ، وبس الرواية ونحوهم : فسق على الصحيح  
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال في الفروع . احتاره إلا كثر . قاله في الواصح .  
وعنه : يكفر كجتهد .

وعنه : فيه لا يكفر . احتاره المصنف في رسالته إلى صاحب النخعيين لقول  
أحمد رحمه الله للمستقيم يا أمير المؤمنين  
وقيل يعقوب الدورق - فبمس قول القرآن محقق - كنت لا أكفره  
حق قرأت ( ٤ : ١٦٥ ) أمره سمع ) وعبرها  
من رعم أنه لا يدري : علم الله محقق أولا ؟ كفر

وقال في الفصول - في الكدرة ، في أهمية رواية وحرورية وفدرة  
ورافعية - إن بطر ودعا كفر ، وإلا لم يفسق لأن الإمام أحمد - رحمه الله -  
قال : سمع حديثه ويصل خلفه .

قال : وعندي أن عامة المبتدعة فسقة كدرة أهل الكدابين كدرة مع جهلهم .  
قال : والصحيح لا كفر لأن الإمام أحمد رحمه الله . أجاز الرواية عن  
الحوريه والخوارج

ودكر ان حامد : أن قسرة أهل الأثر - كمعيد من أى عرونة ، ولأسم -  
مبتدعة . وفي شهادتهم وحياتهم ، وأن الأولى : أن لا تقل لى لأن اقل فيه :  
الفسق .

ودكر جماعة في حبر غير الدعية : رويات  
الثالثة . إن كانت معصية : قل : وإن كانت مكفرة : رد  
واحترام الشيخ نقي الدين - رحمه الله - لا يفتى أحد  
وقاله الله في شرح الخرقى في المقلد ، كالمروغ  
وعنه الداعية - كفضيل على على الصلاة ، أو أحدهم رضى الله عنهم ، أو  
لم يرمح الخلف أو قل الرجل .

وعنه : لا يفتى من فصل عيباً على عثمان رضى الله عنهم  
قال في المروغ - ويتوجه فيه - وبين رأى : الله من الماء - ويحرمه -  
السوية

قل ان هاء - في الصلاة حذف من تقدم عيباً على أى نكر وعمر رضى الله  
عنهم - إن كان جاهلاً لا علم له : أرحم أن لا يكون به بأس  
وقال المحدث : الصحيح أن كل بدعة لا توجب الكفر لا يفتى المقلد فيها  
تخفيفاً ، مثل من يهمل عيباً على سائر الصلوات رضى الله عنهم . ونظف عن  
سكبر من كفره من المنتدعة .

وقال المحدث أيضاً : الصحيح أن كل بدعة كفر فيها الداعية ، وبما يفتى  
المقلد فيها ، كمن يقول بخلق القرآن ، أو أن الدنيا به مخلوقة ، أو أن علم الله  
مخلوق ، أو أن أسماء تعالى مخلوقة ، أو أنه لا يرى في الآخرة ، أو أن يسب الصحابة  
رضى الله عنهم ندبة ، أو يقول : إن الإيمان مجرد لا يعتمد وما أشبه ذلك . فمن  
كان عيباً في شيء من هذه البدع ، بدعويته و - طر عليه : فهو محكوم بكفره .  
عن الإمام أحمد - رحمه الله - صريحاً على ذلك في مواضع



قال : واحتلف عنه في تكفير الدريرة سوى حلق العصى ، على روايتين .

وله في الخواج كلام يقصى في تكفيرهم ، وشين

نقل حرب : لا تجوز شهادة صاحب ردة .

قوله ( وأما من قتل شيئاً من الفروع المختلف فيها : ففروخ

بغير ولي ، أو شرب من البيذ مالا ينكر ، أو آخر الخج الواجب ، مع إمكانه ، ونحوه ، مثلاً : فلا ترد شهادته ) .

وهذا المذهب نص عليه في رواية صالح

وعليه جماعة الأصحاب

وقال في الإرشاد : تقل شهادته إلا أن يجبر في الفصل ، أو يرى إياه من

إياه ، لتحرر بينهما الآن

ودكره الشيخ تقي الدين رحمه الله مما حلف النص من حسن ما يقص فيه

حكم الحاكم .

ودكر في المصنف - فيس ترج الأولى ، أو أكل مترك التسمية ، أو تزوج

بنته من الوثني ، أو أم من ربيها - احتلالاً . ترد

وهو : يعصى ما يؤمر به ينكر من بيده

احتثاره في الإرشاد والمصنف

قال في كشى وأبو بكر . كره لأنه يدعو إلى المحرم ، والله المستعصم .

وعلاه أن يدعو إلى الحاكم ، لا إلى فاعله كبقية الأحكام .

وهو - في الوصح - رواه ، كدعى شرب حمراً

وهو صاه مؤخر

وحتف فيه كلام الشيخ في الدين رحمه الله .

نقل مذهب من أورد شره مع أنه من شره المباشر

وعنه . أحبر شهادته ، ولا أصل لحقه وحده

وعنه ومن أحر الحج قادراً ، كل ! تؤد مركة

نقله صالح والمروذي .

قال في الدعوى : وقيل لأدلة - من لعب شطرنج ، وتسمع ... بلا آلة .

قوله في الوسيلة ، لا باعتقاد إباحته

فأثره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : اختلف الناس في دخول الفقهاء

في أهل الأهواء . فأدعاهم القامى وغيره . وأحرجهم ابن عقيل وغيره

قوله ( وَإِنَّا فَتْنُهُ مُتَّفِقُونَ تَحْرِيمُهُ : رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ) .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

جرم به في الوحي ، وغيره

وقد مر في المحرر ، والفظم ، ورعايتين ، والزركشي ، والحدوي ، والعروغ ،

والمدني ، والشرح - وبصره - وغيره

ويحتل أن لا ترد . وهو لأبي الخطاب

فأثره : من تتبع الرحمن فأحدها : فسق . نص عليه

ودكره ابن عبد البر رحمه الله إجماعاً

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله . كرهه أهل العلم

ودكره القامى : غير متأول أو مثله

قال في الدعوى : ويتوجه تخرج من ترك شرطاً ، أو ركناً محققاً فيه :

لا بعيد في رواية

وسوجه تقييده . لا . نص فيه حكم حاكم

وقيل . لا مدعي إلا الله

ومع ضعف دليله

تعبير : تقدم في أو ... كذب القاصد . من ينزه المذهب عنذهب أو لا ؟

قوله (الثاني : استعمل المروءة وهو فعل ما يحمله ويرثه ، وترك ما يدنس ويشتبه ، فلا تقبل شهادة المصافح والمتمسخر والمعنى)  
قال في الرعية : ويكره مباح العداء والنوح بلا آله هو ويحرم معها  
وقيل : ويدونها ، من رحل والمرأة  
وقيل : يباح ، ما لم يكن معه منكر آخر ،  
وإن دونه أو أحمده صدقة يقصد له ، أو الحمد علاء أو حارية معين يجمع  
عليهما الناس : ردت شهادته .

وإن استقر به وأكثر منه : ردها تن حرمه أو كرهه  
وقيل : أو أمانه لأنه سعة ودعاة يسقط المروءة  
وقيل : الحذاء شديد لأعراب ، كتنصه في ذلك  
وقيل : ساح معها انتهى  
وقيل في العروغ : كرهه عداء  
وقيل : حدة : يحرم  
وقال في الترغيب : اختاره الأكثر .  
قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يسحب  
وقال - في لومى - سبع أمة لعنوا على أبي غير معية ، وعلى أبي لا قرأ  
بالأحسان .

وقيل : يباح الصاء والنوح  
اختاره الظلال ، وصاحبه أبو بكر وأحمد سعة  
وفي المستوعب ، والترغيب ، وغيرهم : حرم مع آله هو بلا خلاف يثبت  
وكذا قالوا - في ابن عباس - أن كل نكاح أحدية  
وقتل المروءة ، ويعقوب : أن الإمام أحمد - رحمه الله - من عن ثلث  
في العرس بلا عداء أو فلم يكرهه .

## قواعد

منها . يكره ماء الخدم على الصحيح من نذهب على ما تقدم في أو آخر  
« باب الفصل »

وفل من الحكم : لا يجوز شهادة من ماء للبدن

وتقدم أحكام الخدم في آخر « باب الفصل »

ومنها : الشعر كالكلام

سأله من موصوف : ما كره منه ؟ قال : الخفاء ، والزيق ادى بشب بالنساء .

واخبار جماعة قول أبي عبيد : أن طاب عليه الشعر

قال في الفروع : وهو أظهر

ومنها : لو أرمط شعر في يده إعطائه ، وعكسه حكه ، أو شب بمدح

خمر ، أو نرد . وفيه احتياط : أو بأمرأة معينة محرمة : فسق لا إن شب بامراته

أو أمته ذكره القاصي

واحتار في العصور ، والترغيب : تردد ، كذبوث

قوله ( والترغيب يا شطر نجر ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب في الحجة

وذكر القاضي ، وصاحب الترغيب : لا قبل شهادة اللاعب به ، ولو كان

مقلداً

قوله ( والترغيب يا حاتم ) .

قال ، صنف ، والشرح ، ومن حذو ، وغيره . الطيرة

وهو كره عن إمام أحد رده ، أو استغربه من ربح

قال في الرعاية : وكذا تسريحه في موضع نزل

فأمره . لما شطاح حرام على الصحيح من المذهب

ونص عليه . وعليه الأصحاب ، كتح هوض ، أو ترك واحد ، أو فعل محرم ،  
إجماعاً في إفتيس عليه

قال في الزعامة : فإن داوم عليه فسق

وقيل : لا يحرم إذ حلا من ذلك بل يكره .

ويحرم التزود بلا خلاف في الذهب ، ونص عليه .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : الشط نجس من الرد .

وكره الإمام أحمد رحمه الله . للعب بخدم .

ويحرم ليعيد به حمام غيره .

ويحور نأ من بصوتها واستغراحتها وكذا الخ الكتب من غير أدى

يتعدى إلى الناس

وجزءه في المنى ، والشرح ، وغيرها .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في التزويج : يكره .

وفي رد الشهادة باستدائته وجهان .

ويكره حبس طير لنفسه . ففي رد شهادته وجهان

وأطلقه . في الدعوى

وجها احتيالاً في الفصول

وحذر كلام المصنف ، والله اعلم . ثم لا نرد بذلك

وقيل : يحرم ، كما طالع نفسه في رفع الأعمدة والأحجار الثمينة والنقود .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ويحرم محكاة النبس للمصنك ويعود

هو ومن يأمر به

قوله ( ولأدى يتعدى في الشوق ) .

بني . محصرة الناس .

قال في العيبة : أو يتخذى على الطريق

قال الزركشي : كاذبي يصب مائدة ويأكل عليها .

ولا يصرأ كل اليسير كالسكرية ومحوه <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ وَيَمْدِدْ رِجْلَيْهِ فِي تَمَجِّعِ النَّاسِ ﴾

وكذا لو كشف من يده ما المدة تحطيته

ويومه من الحاسن ، وحروجه عن مستوى الخلو من بلا عذر .

قائمه : لا تفعل شهادة الطغيب .

قطع به ، نصف ، والشارح ، ومن عذر في تذكره ، وعبرم .

قوله ﴿ وَيُحَدِّثُ بِبِصَافَتِهِ أَهْلَهُ وَأُمَّتَهُ ﴾ .

وكذا يحطنها محط فاحش من الناس .

وحاكي المضحكات ، ومحوه

قال في الفنون : والفقهية

قال في العيبة : تكره تشدقه بالصعلك وقمقوته ، ورفع صوته بلا حاجة .

وقال : ومصنع الملائك . لأنه دونه

وإزالة دره محصرة ناس ، وكلام بموضع قدر ، كتمام وخلاه .

وقال في الترغيب : ومصدرع ، وبوله في شارع

ونقل أن أحكم : ومن بني حمداً للنساء

وقال في العيبة : ودوام اللعب . وإن لم يتكرر ، واختفى بآمنه : قبلت .

قوله ﴿ وَأَمَّا الشَّيْءُ فِي الصَّبَاغَةِ - كَالْحُجَّامِ وَالْحَائِكِ وَالْحَالِ وَالْقَاطِ

(١) حاشية بالأصل صها : وقاله النصف في المعنى والشرح .

وَالْقَمَامِ وَالزَّبَالِ وَالْمَشْعُودِ وَالذَّمَاغِ وَالْخَارِسِ وَالْقَرَادِ وَالْكَبِشِ<sup>(١)</sup> -  
فَقِيلَ تَقْبِلُ شَهَادَتَهُمْ إِذَا حَسَفْتَ طَرَايِقَهُمْ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

و ٣٢ روابدن

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

أمرهما : تقبل إذا حسفت طريقتهم .

وهو المذهب .

قال في الفروع : تقبل شهادتهم على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والشرح

والنوم الثاني : لا تقبل مطلقاً .

وقال في المحرم : ولا تقبل مستور الحال منهم ، وإن قبلناه من غيرهم .

وحرم به في الوجيز ، وتذكره بن عديس ، وغيرهما .

قال الزركشي : المشهور من لوجهين : لا يقبل مستور الحال منهم ، وإن قبل

من غيرهم .

واحد المصنف ، والشارح ، وصاحب الترمذي : قبول شهادة الحائث ،

والخاريس ، والذماغ .

واحتاره الناظم ، وزاد : النفاط ، والصباغ .

واحتار عدم قبول شهادة الكش ، والكاسيح ، والقاراد ، والقمام ،

والخادم ، والزبال ، والمشعور ، ومخال القرب ، والمحرم من البهائم .

واحتار ابن عديس في تذكرته : قبول شهادة الحائث ، والمعمم ،

(١) وهو الذي يلعب بالكبش ويأطح به .

والبحال ، والعمط ، والحارس ، والصنيع ، والدباغ ، والقيام ، والزبال ، والفراغ ،  
والكنكش ، والكساح ، والقيم ، وخصاص ، ونحوهم .  
واحذر لأدنى في متعته : قول شهادة الحجام ، والحائك ، والمعال ،  
والعمط ، والقيام ، والمشهود ، والدباغ ، والحارس  
واحذر في المنور : قول شهادة الحارس ، والحائك ، والمعال ، والصباغ ،  
والحجم ، والكساح ، والزبال ، والدباغ ، والعمط .  
قل صاحب الترمذ : أو تقول رد شهادة الحائك ، والحارس ، والدباغ ،  
سألا يستترى فيه بهم  
وحرم الشرح بعدم قول شهادة الكساح ، والكنكش .  
وأطلق في الزبال ، والحجام ، ونحوهم ، وحيث .  
قلت : ليس الحائك ، والمعال ، والدباغ ، والحارس : كالفراغ ، والكباش ،  
والمشهود ، ونحوهم

### فائدتاه

أمرهما : مثل ذلك في الحكم : الدباغ ، والصباغ ، والكس  
قل في أربعين : صباغ ، ومكابر ، وحلي ، وحرار ، ومصرع ، ومن  
ليس غير زى لا يسكه ، أو زيه للمتاد فلا حذر ، والقيم  
وقال غيره : وحرار  
وفي المنور : وكذا حيط  
قل في الدباغ : وهو عصب  
قلت : هذا صيب جداً  
ومثل ذلك : الصبري ونحوه إن لم ينق إلى . ذكره المصنف  
قل لإمام أحمد - رحمه الله - أكره الصرف



قل التفاضل : يكره .

وقال ابن عقيل - في الصانع ، والصنيع - : إن تحرى الصدق والثقة فلا مطن عليه

اثباته يكره كسب من صمته دية .

قل في الفروع : ولم اذ مع إمكان أصلح منها وقوله ابن عقيل .

ومن بشر المعاة ، والجرار .

ذكره في القصة ، وابن الجوزي ، البحر . ولأنه يوجب قلة فله

واقصد ، ومرس ، وحرنجى ، ومخوم .

قال بعضهم : ويطار

وظاهر شئ . لا كره كسب فاصد

وقال في النهاية : الظاهر يكره .

قل : وكذا سب ، بل أول .

قل في الفروع : وظاهر كلام الأكثر : لا يكره في الرقيق ذكره

القاصي

تميم : تقدم في أول كتاب الصيد ، أى المكاسب أصل ؟

قوله ( وَمَتَى زَالَتِ الْمَوَاقِعُ مِنْهُمْ قَطَعَ الصَّيَّ ، وسئل المجنون ،

وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَتَأَبَّى الْقَاسِقُ بُيُوتُ شَهْدَتِهِمْ مُعْرِضٌ ذَلِكَ وَلَا يُضَبَّرُ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ ) .

وهذا المذهب وعليه أكثر لأصحاب

وقدمه في الهدى ، ومذهب ، والمتنوع ، وخلاصه ، والنظم ، والاعتين ،

والخارى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يعتبر في التأنيب : إصلاح السبل سنة .

وقيل : ذلك فيمن فسقه فعل .

ودكره في النصرة رواية

وعنه : ذلك في مستدع .

جرم به القاصي ، والحواري . لأجل عمر رضي الله عنه ضيعة .

وقيل : يستبرئ في فادف وقاسق مدة يعلم حالها وهو احتيا في الكافي .

وقال ابن حامد - في كتابه - يعني : على مقالة بعض أصحابنا : من شرط محبتها

وجود أعمال صالحة ، لظاهر الآية ( إلا من تاب )

فأمرنا

الأولى : توبة غير الفساد : الدم والإفلاع ، والبرم أن لا يعود على

الصحيح من المذهب

فلو كان فسقه ترك واجب - كصلاة ، وصوم ، وزكاة ، ومحوها - فلا بد

من فعلها .

وقيل : يشترط - مع ذلك - قوله « إلى تاب » ونحوه .

وعنه : يشترط - مع ذلك - أيضاً : مجاورة قرينه فيه

الثانية : يعتبر في صحة التوبة : رد المظنة إلى رباها ، وأن يستعمله ، أو يستعمله

معسر ، ومصدرته إلى حق الله تعالى حسب إمكانه .

ذكره في الترمذي ، وغيره

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

ودكر المصنف ، وغيره : يسترد المظنة أو مدها ، أو بية الرد متى قدر

وتقدم - في آخر المذهب - . إذا كان عليه حق غير مالي لحق .

فأما إن كانت المظنة بيت في مال : رده إلى قريته فإن لم يكن له وارث :

فإن بيت مال وإن كانت لميت - في عرضه ، كسبه وقذفه - فينبى استحلاله

إن قدر في لآخرة ، أو يستمر الله له حتى يرصيه عنه .

والظاهر : صحة توثيقه في الدنيا ، مع نفاذ حق الصوم عليه معجزة عن الخلاص  
منه ، كالدين . فتقبل شهادته وتصح إمامته  
فإن ابن نصر الله في حواشي القروع  
وعنه : لا تقبل توبة مبتدع .

اختاره أبو إسحاق

قوله ( وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَفْقَافٍ حَتَّى يَتُوبَ ) .

هذا المذهب . وقطع به الأصحاب . وسواء خذ أو لا

ومال صاحب القروع إلى قبول شهادته .

وقال : ويتوجه مخرج رواية عدائه من رواية أنه لا يحد .

قوله ( وَتَوْتُهُ : أَنْ يُكْذِبَ نَفْسَهُ )

هذا المذهب . نص عليه ، لسكذبه حكماً .

وحرم به الناصي في الجامع الصغير ، والشريف ، وأبو الخطاب في حلايمها ،

وإن عقيل في التذكرة ، وصاحب المدة ، ومذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والموحبر ، وغيرهم من الأصحاب .

وقدّمه في القروع ، وغيره

وقيل : إن علم صدق نفسه ، فتوته أن يقول « بدمت على ماقت » ولن

أعود إلى مثله ، وأن تاب إلى الله تعالى منه .

قلت : وهو المصواب

قال الزركشي : وهو حسن .

وقال : واختار أبو محمد في المنى : أنه إن لم يعلم صدق نفسه فكلاًول .

وإن علم صدقه ، فتوته لاستغفر ، وإقرار بطلان ماقله ، ونجرت به وأن لا يعود

إلى مثله

وقال الذهبي ، وصاحب الترمذي : إن كان القذف شهادة ، قال « القذف حرم مطلق ، وإن أعود إلى ماقلت » وإن كان سباً . فكأنه ذهب .

وقطع في الكافي : أن الصادق يقول « قذف لعلاء مطلق ، بدمت عليه » .

فأمر القذف بالشتيم : ترد شتم دمه ورويته

قال الرازي : وفيه ، حتى يتوب

والشتم ما من إذا لم ينكسر اليمين : تقول وائمه ، دون شهادته

قوله « وَلَا تُقْبَلُ فِي الشَّهَادَةِ الْخُرَيْفَةُ بَلْ تَحْوزُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِمَاصِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِثِ » .

شهادة العبد لا تقبل : إما أن تكون في الحدود والقصاص ، أو في غيرها  
فإن كانت في غيرها : قبلت على الصحيح من مذهب نص عليه وعليه  
الأصحاب

وقيل أبو الخطاب رواية - بشرط في الشهادة الحرة

ذكره الخلال في أن الحر لا يقل بالعبد

وفي مختصر ابن زرين : في شهادة العبد خلاف .

وإن كانت في الحدود والقصاص : قبلت أجمعاً على الصحيح من مذهب  
نص عليه .

وأحد من حاملي ، وأبو الخطاب في الاختصار ، وإن عقيل ، والعماسي  
يعقوب ، وغيرهم

وحرم به في الوحي ، وغيره

واحتد في القواعد لأصوله

وقدمه في المحرر ، والمطعم ، والرازي ، والحلي الصغير ، وإدراك النسيئة ،

والبروق ، وغيرهم

وعنه : لا نقل فيما

قال في المروغ : وهي أشبه

قال ابن عبيد : هو أشهر من مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وقطع به القس في التنبؤ : وأما جماعة .

وقدمه في الخلاصة

وحرم به في العمدة ، والنور ، ومستحب الأدي ، وتدكرة ابن عدوس

وهو من مفردات المذهب

وأصلقها في الهداية ، والمذهب .

وقال الحقي ، وأبو الدج : وصاحب : رحمه : لا نقل في الحدود خاصة .

وهو رواية في الغريب

وهو ظاهر رواية لمعوى

وهو أحد الاختصاصين في السكاني ، وهي

فأما

إحداهما . حيث قيلت عليه : حرم على سنده منه

ونقل أبو روي : من أحمر ثم دونه : لم يجر له يده منه من قيمه بها

الثاني : يعلق بحسن الحكم ، فشهد بحرم رده

قال في الاستبصار ، والله دت : فورد الحكم ، مع ثبوت عدله ، فسق .

قوله ( وتَجُورُ شَهْدَةُ الْأَعْمَى فِي السَّمُوعَاتِ ، إِذْ تَيْقِنُ الصُّوْتِ

وَالِاسْتِصْصَاةِ

وَتَجُورُ فِي مَرْتَبَاتِ آتَى تَحْمِيَّتَهَا قَبْلَ لَعْمَى وَإِذَا عَرَفَ مُعَايِنَ

بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَمَا يَشْمَرُ بِهِ ) بلا راع

(وَمَا يَكْفُرُكَ إِلَّا مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَافِلُ)  
 وَصَدَقَ اللَّهُ إِذْ قَالَ لَهُ

وَهُوَ رَاحِلٌ مِنْ عِنْدِ

رَبِّهِ أَنْ يَدْعُوهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ

وَمِنْ دُونِ ذَلِكَ مَا يَكْفُرُكَ

وَصَدَقَ فِي صَدَقَاتِهِ

وَقَدَرَهُ فِي الشَّرْحِ

وَمَنْ لَمْ يَلَمْزْ لَكُمْ لَمْ يَلَمْزْكُمْ

وَهُوَ رَاحِلٌ مِنْ عِنْدِ

رَبِّهِ أَنْ يَدْعُوهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ

وَصَدَقَ اللَّهُ إِذْ قَالَ لَهُ

وَهُوَ رَاحِلٌ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ أَنْ يَدْعُوهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ

وَصَدَقَ فِي صَدَقَاتِهِ

وَقَدَرَهُ فِي الشَّرْحِ

وَمَنْ لَمْ يَلَمْزْ لَكُمْ لَمْ يَلَمْزْكُمْ

وَهُوَ رَاحِلٌ مِنْ عِنْدِ

رَبِّهِ أَنْ يَدْعُوهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ

وَصَدَقَ اللَّهُ

وَصَدَقَ فِي صَدَقَاتِهِ

وَقَدَرَهُ فِي الشَّرْحِ

وَمَنْ لَمْ يَلَمْزْ لَكُمْ لَمْ يَلَمْزْكُمْ

وَهُوَ رَاحِلٌ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ أَنْ يَدْعُوهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ

أما الرصع : فاصحح من المذهب أن شهدتها تقبل على رصع قسمها  
مطابقا وعليه حمير لأصحاب .

وحرم به في المحرر ، ولو حير ، وعدهما

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيره

وقال بعض الأصحاب : لا تقبل إن كانت شجرة ، وإلا قبلت

وهو ظاهر ما حرم به في الهدية ، والمذهب ، وخلاصة

بابهم قولوا : تبطل شهادة الإنسان على فعل نفسه ، كالمصحة على الرصع ،

والقاسم على القسمة بعد فرائعه إذا كانت غير عوض .

وأما القاسم : فاصحح من المذهب : قبول شهادته على قسم نفسه مطابقا .

وحرم به في المحرر ، ولو حير ، وعدهما .

وقدمه في الشرح ، والرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيره

وقال القاضي ، وأصحابه : لا تقبل

وقال صاحب المتبصرة ، والزعيم : لا تقبل من غير مترع ، لاثمة

وهو ظاهر كلامه في الهدية ، والمذهب ، وخلاصة

وقد تقدم لهم

وقال في المعنى : تبطل شهادة القسم بالقسمة إذا كان مترعا . ولا تقبل إذا

كان شجرة انتهى

ودكره في الرعدة قولاً

واقطع به في موضع آخر

وكذا قال في مسوع ، إلا أنه قل : يد شهد ومنه حكم

وقال في موضع آخر : تبطل شهادة القسم بعد فرائعه ، إذا كان غير عوض

وعنه الأولى هي الشهوة في كلام القاصي ، وغيره . وله في الفروع

قلت : وعبارته الثانية تاح فيها أيا الخطاب في الهداية .

قل الدعي : إذا شهد قسمي الحاكم على قصة قسمها بأمره « أن فلانا استوفى نصيبه » حارت شهادتهما إذا كانت القصة بعير آخر . وإن كانت بأحر لم تحرشم دتهما

وقدم في « باب حرا ، الصيد » أنه يجوز أن يكون القاتل أحد الشاهدين إذا قتل صيداً ، ولم يقص فيه لصحة في قيمته . وهو يشاهد هذه المسألة .

وأما شهادة الحاكم على حكم معه مدعوله ، فقوله .  
وقد تقدم في آخر « باب أدب الدعي » إذا أحر مدعوله « أنه كان حكم نكدا »

قوله « وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَدَوِيِّ عَلَى الْقُرَوِيِّ ، وَالْقُرَوِيُّ عَلَى الْبَدَوِيِّ » .

تقبل شهادة القروي على البدوي ولا نزاع  
وأما شهادة البدوي على القروي : تقدم المصنف هما قبولها  
وهو الذهب  
احترمه أو الخطاب في الهداية ، والمصنف ، وغيرها .  
وصححه في الذهب ، والخلاصة ، وإن صح في شرحه ، والدليل ، وصححه  
الصحيح

وجزم به في الوحي ، ومنتخب الأدمي  
وسمى : شهادة البدوي على القروي . أحسن أن لا تقبل فيحمل وجهين .  
أحدهما : نقل كما تقدم  
والآخر : لا تقبل  
قال في الله وع . وهو لمصوص



قال الشارح : وهو قول جماعة من الأصحاب .  
قلت : منهم القاضي في الجامع ، والشريف ، وأبو الخطاب في حلافتيهما ،  
والشيرازي .

وجزم به في النور ، وغيره

وهو من مقدرات الذهب .

وأطلقهما في المتن ، والمحرم ، والشرح ، والرعائين ، والهاوي ، والفروع  
وتحريد العناية .

## باب موانع الشهادة

قوله ( وَيَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ .

أحدها : قرابة الولادة فلا تُقبل شهادة الوالد لولده وإن سفل .

ولا ولي لوالديه وإن علا ، في أصح الروايات )

وسواء في ذلك ولد النبي وولد السنت وولد مذهب وعبيه الأصحاب

وقوله الجماعة من الإمام أحد رحمه الله تعالى

قال المصنف ، والشارح : هذا طاهر المذهب .

قال الزركشي : لا شك أن هذا المذهب .

وحرم به في الوحي ، وغيره

وقد مر في المعنى ، والمحرم ، والشرح ، والفروع ، وغيره

وعنه : تقبل فيما لا يخبر به معه نحو : أن يشهد أحدهما لصاحبه فقد يكافح

أو قدف

قوله في المنع ، والقاضي ، وأصحابه ، والفروع ، وغيره

وعنه : تقبل منه بحر معه عداً ، كشهادته له عملاً ، وكل منهما عني

فان في المعنى ، والشرح كما سلك ، والطلاق ، والقصد من ، وأدل إذا كان

مستثنى عنه

وأطلق رونه القول في الكا ، فقال : وعنه تقبل شهادتهما لأيهما عدلان

من رجالنا فيدخلان في عموم آيات والأخبار تنهى

وعنه : تقبل شهادة الولد لوالده ولا تقبل شهادة الوالد لولده

نصيب : قال القمى ، وأصحابه ، والمصنف ، والشرح ، وصاحب الترتيب ،

والزركشي ، وغيره : تقبل شهادته لوالده وولده من ربي ، أو رصع

وفي شيوخ ، وإمامه ، رواه لا تقبل وقوله حصل .



الثاني : لو شهد اثنان على أيهما قدف صرة أمهما - وهي تحتها أو طلاقها :

فاحتالان في منعجب الشيرازي .

قطع الشارح بقبولها فيهما .

وقطع السالم قبولها في الثانية .

وفي المعنى : في الثانية وجهان . قاله في الفروع

قلت : قطع في المعنى بالقول في « كتاب الشهادات » عند قول الحرق :

ولا محور شهادة الوالدان وإن عوا ولا شهادة الولد وإن سفل .

قوله ( وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ ، فِي إِحْدَى

الرَّوَابِئِ ) .

وهي المذهب نقلها الحنفية عن الإمام أحمد رحمه الله

وعليه جماهير الأصحاب منهم : الحرق ، والرافعي في التمهيق ، وأبو الخطاب ،

والشريف في ردوس مسائل ، وابن هبيرة ، وغيرهم . وقطعوا به

قال في الفروع : نقله الجماعة . واحتاره الأكثر .

في إركشي : هذا هو المذهب المشهور المحزوم به عند الأكثرين . انتهى .

وسمحه السالم ، وابن منجني في شرحه ، وإدراكه الدية ، وغيرهم .

وحرره به في لوجير ، واسور ، ومنعجب الأدي ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم

وقدمه في الكافي ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

والمراد بالثانية : نقل

قال بعض الأصحاب : والقول ليس بمنصوص ، ولا احتاره أحد من الأصحاب .

وأطاعهم في الهداية ، ومذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، والرعابيين ، والحاوي

الصغير ، وغيرهم

### قوائم

الأولى : قال لركشي : وقد حرج من كلام الحرقى شهادة أحدهم على صاحبه فتقبل بلا خلاف . وهو أمثل الطريقين .  
والطريقة الثانية : فيه ذلك الخلاف .  
قلت : هذه الطريقة أصوب  
وقد روى عن الإمام أحمد - رحمه الله - رواية بعدم القبول  
وعلى كل حال : المذهب القبول .  
الثانية : قوله ( ولا تُقبلُ شهادةُ السيدِ لِصَبيهِ ، ولا المَبدِ لِصَبيهِ )  
بلا نزاع .

قال في القواعد الأصولية : لا تقبل شهادة المبد لصيده . وهو المذهب عند  
الأصحاب .

وقال : وفي المنع نظر .  
وبالجملة ان عقيل ، فقال : لا تقبل شهادته لمكانت صيده  
قال : ويحتمل - على قياس ما ذكره - أن شهادته لا تصح لزوج مولاه .  
انتهى

صل المذهب لو أعتق عديدين ، فادعى رجل أن المئق عصمهما منه فشهد  
العتيق بصدق المدعى ، وأن المئق عصمهما - لم يقبل شهادتهما ، يعودهما إلى الرق  
ذكره القاضي ، وغيره  
وكذا لو شهدا - بعد عتقهما - أن معتقهما كان عبداً للمئق ، أو يخرج  
الشاهدين بحريتهما .

ولو عتق تديراً أو وصية . فشهدا بدين مستوعب للتركة أو وصية مؤثرة  
في الرق : لم يقبل لإلزامهما بعد الحرية برفعهما لغير السيد ولا يجوز .

قلت : فيما بين ذلك كله

قوله ( وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ الصَّدِيقِ لِصَدِيقِهِ )

هذا يذهب وعنه الأصحاب

، لأن ابن عقيل قال : ترد شهادة الصديق بمصادقه مؤكدة ، والعشق

مشتوق ، لأن العشق عطش

فانترنا

إمراهما . قال في الترميز : ومن مواعيد الشهادة : الحرص على أدائها قبل

استخدام من يعلم به ، قبل الدعوى أو بعدها فقد

وهو صير مجروحاً بذلك ؟ بمقتضى وجوب

وفاء من مواسم - العصية فلا شهادة لمعرفتها ، ولا بد ط في الحية

كتخصب قسمة من قبيلة وإن لم يبلغ رتبة المداوة انتهى

واقصر عليه في الفروع

، قال في الترميز ، والخاري : ومن حرص على شهادة ولم يفعلها ، وأدائها قبل

سؤاله : ردت ، إلا في حق وطلاق ونحوهما من شهادة الحية

قلت : والصواب عدم قبولها مع العصية خصوصاً في هذه الأربعة وهو

في بعض كلام ابن عقيل . لكنه قال : في غير المداوة

الثانية : قال في الفروع : ومن حلف مع شهادته - لم ترد في ظاهر كلامهم .

ومع الله عه

قل : وموحه - على كلامه في الترميز - ترد . أو وحه

قوله ( أَتَانِي : أَنْ يَجُزَّ إِلَى نَفْسِهِ مَعًا بِشَهَادَتِهِ )

هذا يذهب

وقال الإمام أحمد رحمه الله ، والأصحاب

وقال في البصرة : وأن لا يدخل مداخل سوء  
وقال الإمام أحمد رحمه الله : أكرهه تنهى  
ومن أمثلة ما يجر إلى نفسه عملاً شديداً ما مثله المصنف وغيره :  
( كَشَاهِدَةُ الشَّيْءِ لِمُسْكَائِهِ ، وَلَوْ رِثَ يَمُورُهُ بِخُذَّاحٍ قَتَلَ لَانْدِمَالٍ )  
لأنه قد يسرى الخُذَّاحُ إلى نفسه - فتجب الدية لم  
( وَلَوْ جِئْتُ بِمَيْتٍ ، وَلَوْ كَلِمَةُ لَوْ كَلِمَةٍ ، يَا هُوَ وَكَيْلٌ فِيهِ ، وَالشَّرِيكَ  
لِشَّرِيكَ )

يعنى : يا ، هو شريك فيه  
( وَالْفُرْمَانُ لِلْفِيلِ )  
هى المحجور عليه  
( وَأَحَدُ الشَّيْئَيْنِ مَقُولُ لآخر عن شُعْبَةَ )  
وكذا الخ كمن هو فى حجره  
قائه فى الإرشاد ، وروضة  
واقتصر عليه فى الدعاء  
وكذا أحبر ما تكرر من عباده .  
وقال فى المستوعب ، وغيره : فيها إذا استأجره فقط  
قال فى الترغيب : قيله جماعة

وقال سموى رأيت لإمام أحمد - رحمه الله - يثبت على قتله حواء  
وبو شهيد أحد القاتلين شئ من النعم قبل القصة ، فإن قد ، قد مسكوه ،  
لم يقل ثم دته كشمدة أحد الشرابين لآخر وإن قد ، تلك ، قبست .  
ذكره القاصى فى حلاله .

وقال الشيخ بنى لمين رحمه الله فى قول طر ، وإن قسا ، لم تملك لأنها  
شهادة نحر بها

قال في العائدة الثامنة عشر : قلت : ذكره القاضي في مسألة ما إذا وطئ أحد العائنين جارية من العجم .

وذكر في مسألة السرقة من بيت المال والعصية<sup>(١)</sup> : أنها لا تقبل شهادة أحد العائنين على العصية مطلقاً وهو الأطهر . انتهى

### قوائم

الأردى : رد الشهادة من وصى ووكيل بعد الفزل لمولاه وموكله . على الصحيح من المذهب .

وقيل : رد إن كان حاصم فيه وإلا فلا

وأطلق في المصنف ، وعبره : القبول بعد عرله .

وقيل إن منصور : إن حاصم في حصومة مرة ثم فرغ . ثم شهد : لم تقبل .

الثانية : تقبل شهادة الوصي على الميت والحكم على من هو في حجره

على الصحيح من المذهب .

وعنه : لا تقبل

الثالثة : تقبل الشهادة لموروثه في مرضه بدين . على الصحيح من المذهب .

قدمه في القروع .

وقطع به المصنف ، وعبره

وقيل لا تقبل

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والرهابيتين ، والحاوي ، ولزركشي

على القول بعدم القبول لو شهد غير وارث ، فصار عند الموت وارثاً :

سمعت ، دون حكمه

وعلى المذهب : لو حكم بهذه الشهادة . لم يتغير الحكم عند انوث

(١) في نسخة القروية على المصنف « القصة »



قطع به في الحرر ، والنظم ، والفروع .

الرابعة : قال في الفروع - ظهر كلام الأصحاب : عدم القبول من ١٤ كلام في شيء ، أو يستحق منه ، وإن قل ، نحو مدرسة ورباط .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في قوم في ديوان أجروا شيئاً - لا فضل شهادة أحد منهم على مستأجره لأهم وكلاء ، أو ولاية

قال : ولا شهادة ديوان الأموال السلطانية على المحصوم

قوله ( الثالث : أن يدفع عن نفسه ضرراً ، كشهادة المائلة بمخرج شهود قتل الخطأ ) .

وكشهادة من لا تقبل شهادته لإسناد مخرج الشاهد عنه ، وكروج في رتب ، بخلاف قتل وغيره .

وقال في الرعايتين : لا تقبل على زوجته رتب

وقيل : مع ثلاثة

إذا علمت ذلك ، فالمذهب : أنها لا تقبل بمن يدفع عن نفسه ضرراً معتقداً .

وعليه الأصحاب ومن عليه

وقال في متعصب الشيرازي : البعيد ليس من عقلته حلالاً ، بل المغير للمصر

وإن احتاج صفة اليسار .

قل في الفروع : رسوى غيره منهما وفيهما احتمالان

قال الزركشي : وقيل : إن كان الشاهد من المدة فقيراً أو جليلاً : قبلت شهادته . لا تنفاه التهمة في الحال للراثة .

وأطلق لاحتياط في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزق ، وإيضاح الكسبي ، وغيرهم

قلت : الصواب عدم القبول .

فائدة : نقل فيها من يدفع عن نفسه صرراً  
قوله ( والرابع - العداوة ، كشهادة المقدوف على قاصده ، والمقطوع  
عليه الطريق على قاصده ) لا نزاع .

فهو شهد . أن هؤلاء قطعوا الطريق علينا ، أو على الله فله ، نقل  
وه شهد . أن هؤلاء قطعوا الطريق على هؤلاء : قتلوا  
وإن لم يتركهم أن يترك . هل قطعوه عليكم معهم ؟ لأنه لا يبحث عما شهد  
به الشهود

وه شهدوا : أنهم عاصوا لنا ، و قطعوا الطريق على غيرنا ، نقل في الأصول  
نقل وقال : وعندى لا نقل

### قواعد

الأولى : يعتبر في عدم قبول الشهادة بالعداوة . كقولنا جبر الله سواه  
كانت مؤمنة أو مكذبة

وقال في التعريب سكون ظاهرة . بحيث يعلم أن كلامها يسمي عداوة  
الآخر ، ويقتضيه ، ويطلب له الشر  
قلت : قال في أربعين ، والطم ، والحدوى ، ولو حير : ومن سره مساواة أحد  
وعنه فرجه . فهو عدو

وقال في أربعة السكرى : قلت : أو حامده .

الثانية : نقل شهادة العدو لعدوه على الصحيح من مذهب وغيره لأصحاب .  
وعنه : لا نقل

الثالثة : لو شهد بحق مشترك بين من لا رد شهادته له ومن من رد شهادته  
له . لم نقل . على الصحيح من المذهب .

ومن عاينه . لأنها لا تسع في نفسها

وقيل : تصح لمن لا ترد شهادته له

ودكر حجة : نصح . إن شهد . أنه قطعوا الطريق على القافلة ، لا عيب  
الرابع لو شهد عنه . ثم حدث مانع . يمنع الحكم ، إلا فسق أو كبر ،  
أو تهمة : فيمنع الحكم ، إلا عداوة اشدها ، مشهود عليه . كقذفه الياسة .

وكذا عدوانه وقت عصص وبككة بدون عداوة ظاهرة سابقة

وقال في الترميز ما يصل إلى حد العداوة أو العنق

وحدث مانع في شهد أصل كدونه من أقام الشهادة

وفي الترميز إن كان عند الحكم لا يؤثر

وإن حدث مانع عند الحكم : لا يتوف حد ، بل ما

وفي قود وحد قذف : وجهان

وأطلقهما في الفروع ، والرعايتين ، والحواشي ، ونحو في موضع .

وقطع في موضع آخر . أنه لا يستوف حد والقصاص

وصححه الدسم في القصاص

فت . وهو المصوب

قوله (الخامس أن يشهد الفاسق بشهادة ، فترد ثم يتوب ويبيدها

فإنها لا تقبل للتهمة) .

وهذا المذهب وعيه لأصحاب وفتوا به .

ودكر في العادة روه : نقل .

قوله (ولو شهد كافر أو صبي أو عبق ، فرددت شهادتهم ثم

أعادوها بحد زوال الكفر والرقت والنسبي . قلت) .

هذا الصحيح من المذهب

قال في المحرر ، والفروع : قلت على الأصح

وصححه الماعن ، والزر كشي .

وحرم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن معن ، والوحير ، وتذكروا ابن  
عدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وعنه : لا تقبل أبداً

فأمره : مثل ذلك في الحكم والخلاف والمذهب : لو رده لحونه . ثم عقل ،  
أو لحسه . ثم بطل .

قوله ( وَإِنْ شَهِدَ لِمُكَاتِبِهِ ، أَوْ لِمَوْزُونِهِ بِخُرْجٍ قَبْلَ بُرْئِهِ ، فَرُدَّتْ  
ثَمَّ أَغَاذُهَا بَعْدَ عِتْقِ الْمُكَاتِبِ وَبُرْءِ الْجُرْحِ : فَيُرَدُّهَا وَبِجَهَانِ ) .

وأطلقها في الرعايتين ، والحاوي .

وظاهر القروع : إدخال ذلك في إطلاق الخلاف

أمرهما : تقبل . وهو المذهب

صححه المصنف ، والشارح ، وابن معن في شرحه ، وصاحب التصحيح ،  
وغيرهم .

وحرم به في الوحير ، ومذهب الأدي

والوحد الثاني : لا تقبل

وقيل : إن زال المانع احتبأ الشاهد : ردت ، وإلا فلا

فأمره : ردت لدمع حرره ، أو جلب نفع ، أو عداوة ، أو رحم ، أو روجية .

فإن نفع ، ثم أعادها : لا تقبل . على الصحيح من المذهب

حرم به في الوحير

قال في المحرر : لا تقبل على الأصح

وصححه في العلم

قال في الكافي : هذا الأولى .

وقدمه في الرعاشين ، والحدوى .

وقيل : نقل .

قال في المنقح : والقبول أشبه بالصحة .

وأطلقها في الفروع

وقيل : ترد مع ما زال باختيار الشاهد كطريق الروضة ، وإعندق القس .

وتقبل في غير ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ الشَّافِعِيُّ بِغَيْرِ شَرِيكِهِ فِي الشُّفْعَةِ عَنْهَا ، هَرُذَتْ ثُمَّ عَفَا الشَّاهِدُ عَنْ شُفْعَتِهِ ، وَأَعَادَ تِلْكَ الشَّهَادَةَ : لَمْ تُقْبَلْ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ﴾ .

وهو المذهب حرم به في الوحي ، وشرح ابن مثنى ، وتذكره ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاشين ، والحدوى الصغير

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ ﴾

قال الشارح : ولأدنى أن يخرج على إجماع لأنها إعادت لكونه يجر

إلى نفسه بها نفياً وقد زال ذلك سفوه

والظاهر أن هذا الاحتمال من زيادات الشرح في المنقح

وأطلقها في الفروع .

## باب أقسام المشهود به

قوله (والمشهود به ينقسم خمسة أقسام -

أحدها : الرضى وما يوجب حدة )

كالوطء ، وبيع النبعة ، قدس ، بعت به الحد

( فلا قتل فيه ، لأنتم ده زمة ربح آخر ) ملازم

قوله ( وقد ثبتت لإقرار برى شاهدين ، ولا تثبت لأربعة ؟

على رويتين )

وأطلقهما فى النوى ، والمهر ، والشرح ، وشرح ابن سبكي ، وغيرهم

أمرهما : لا تثبت إلا بأربعة . وهو المذهب . وعليه الأصحاب

وصححه فى الصحيح ، وغيره

وحرم به فى الوجيز ، وغيره

وقدسه فى الرعيين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم

والرواية الثانية : تثبت الإقرار شاهدين

غيب : محل الخلاف : إذ شهدوا بأن إقراره به تكراراً معاً . وهو واضح .

وقد عدم ذلك فى الفصل الثالث من « باب حد لرى »

فأمرناه

إمرأهما . قال فى « ع » لو كان المقر به (١) محمياً : قتل فيه تركه من

وقيل : بل أمره

الثانية : حيث قد : يعزى بوطء فرج ، فإنه يثبت برجلين . على الصحيح

من المذهب

(١) فى إمامش . قوله ( ولو كان المقر به ) أى بازى .

وقيل : لا يشت إلا بأربعة .

واختار في الرعاية<sup>(١)</sup> : ثبت ما تنهى مع الإقرار ، و أربعة مع البيعة  
قوله ( الثاني - القصاصُ وسائرُ الحدودِ فلا يُقبلُ فيه إلا رجلانِ  
حرَّانِ ) .

الصحيح من المذهب أنه يقبل في القصاص . سائر الحدود رجلان وعديه  
الأصحاح

وعنه : لا يقبل في القصاص إلا أربعة .

نعم . قوله « حرَّان » معنى على ما تقدم : من أن شدة العمد لا تقبل في  
الحدود والعصا

وتقدم أن الصحيح من المذهب تقبل فيه .

فأمره . ثبت القود بإقراره مرة . على الصحيح من المذهب .

وعنه . أربع

فمن حصل : برده ، وسأل عنه لعل له حنو ، أو غير ذلك على ما ردد  
النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> .

قوله ( الثالث : مائتس بمال ، ولا يُقصدُ به المال . ويطلق عليه  
الرجال في غالب الأحوال - غير الحدود والقصاص - كالطلاق والنسب  
والولاء ، والوكالة في غير المال ، والوصية إليه ، وما أشبه ذلك )  
كالسكاح ، والرحمة ، والجمع ، والعتق ، والسكنة ، والتذير . فلا يقبل  
فيه إلا رجلان . وهو الصحيح من المذهب .

(١) سمانس الأسدي : هذا المسمى قاله في الرعاية فإنه في سكاني أصاً وعاربه

وإن كان المقر أعصباً ، ففي الترجمة وجهان ، كاشهاده على الإقرار

(٢) على ما عر الأسدي رضي الله عنه حين أقر بالزنى .

وحرم به في الوحي ، ومستحب الأذى ، وتذكرة ابن عدوس ، وغيرهم .

قال القاضي : هذا المول عليه في المذهب .

واقصر عليه في المتق .

قال الزركشي : هذا المذهب كما قال الخرق

واحتاره الشريفة ، وأبو الخطاب في خلافهما في المتق

قال ابن عقيل فيه : هو ظاهر المذهب

وقد مر في الحرر ، والرهائين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم . إلا في المتق  
والسكينة والتدبير .

ومحبه النظم ، وغيره في غيرها .

وعنه : في الفساح والرجسة والمتق : أنه يقل فيه شهادة رجل وامرأتين .

وعنه - في المتق - : أنه يقل فيه شاهد ويمين المدعي .

وجزم به الخرق ، وماظم للفردات .

واحتاره أبو بكر ، وابن بكروس قاله في تصحيح الحرر

وهو من مفردات الذهب

واحتسب احتير القاضي قدرة احتار الأول وتارة احتار الذي .

قال القاضي في التعليق : بنت المتق بشاهد ويمين في أصح الروايتين .

وعلى قياسه . السكينة والولاء نص عليه في رواية مهاب

قال الزركشي : ومنشأ الخلاف : أن من نظر إلى أن المتق إنلاف مال في

الحقيقة ، قال بالثاني ، كبقية الإنلاقات .

ومن نظر إلى أن المتق منه إيس مال ، وإذ المقصود منه تكميل الأحكام ،

قال بالأول وصار ذلك كالطلاق والنكاح ونحوهما انتهى

وأطلق الخلاف في المتق والسكينة والتدبير : في الحرر ، والرهائين ،

والحاوي ، والفروع



وأطلقهما في المحرر في التوق .

وقال القاضي . السكاح وحقوقه - من اطلاق ، واحتم ، والرحمة . لانت

إلا اثنتين . رونه واحدة . والوصية والسكدة ونحوها . يخرج على روايتين .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى - في الرجل يوكل وكيلًا ، ويشهد على نفسه

رجلًا ومرايين - إن كان في مصدقة يدين ، فما غير ذلك - فلا .

وعنه : يقبل في ذلك كله رجل وامرأة

وعنه . هل فيه رجل وبين

ذكرها المصنف ، وغيره

واحد . الشيخ في من رحمه الله

قال في البيع . إذا - بعد عند إمام أحمد رحمه الله

وحد ، طرأ حدث أن يوكله بثمن شيء مع رجلين وهو من

وحد به في يده من س في آخر يوكله

وفيل . أن الرجل في عهد السكاح واحدة

وقال في يده . أن - في السكاح لا يزوج منه الأصم د شاهد وبين

وقال في الإحصاء . ثبت بحضرة رجل واحد أن

وعنه في الإحصاء . ثلاثة

قد . ذلك في أول باب باب واحد

وقد في . باب ذكر أهل الزكاة . أما من دعي - وكان مع وفا

بأنه - فلا يجوز له أحد الزكاة إلا بنية ثلاثة رجال على الصحيح من المذهب .

شأنه

أما هما : قبل فوس طبيب واحد ويظن أنهما غيره في معرفة داء دابة

وموصلة ونحوها . وهذا مذهب

بعض عليه . وعاليه الأصحاب

وحرم به في الكافي ، والمستوعب والسكت والحرر ، والعقبي ، والحدوي ، وغيره .

ولا نقل مع عدم التمسك إلا اثنا على الصحيح من المذهب  
وعليه حاهير الأصحاب وقطموه .  
وأطلق في الروضة قبول قول الواحد .  
وظاهره : سواء وحد غيره أم لا .

الثانية : لو اختلف الأطباء البيطرة قدم قول الشئ .

قوله ( **الراجح : المال وما يقصد به المال ، كالبيع والقرض والرهن  
والوصية له وجاية الخطأ** )

وكذا الخيار في البيع وأحد ، والإجارة ، والشركة ، والشفعة ، والحوالة ،  
والعصب ، والصلح ، والسر ، وأسميته ، وإنلاف ائمال وصيه ، وبيع عقد  
مناوصة ، ووقف على معين ، ودموى على رف مجهول النسب صادق ، ودموى  
قتل كافر لاستحقاق حله ، وهبة

قال في الرعاية : ووصية مال

وقيل : معين . فهذا وشبهه :

( **يُقْبَلُ مِنْ شَهَدَةِ رَجُلٍ وَاتِّزَانِ شَهِيدٍ وَتَيْنِ الْمُدْعَى** )

على الصحيح من المذهب .

وعليه حاهير الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدحه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم ، في غير ما يأتي إطلاقهم الخلاف فيه .

وقيل : لا نقل ذلك في الوقف ، إلا إذا قسا . يملك الموقوف عليه الوقف .

وقسا : نقل في ذلك كله أمرأاس وعين .

وهذا اختار ذكره المصنف في المقنع في « باب الجهاد في الدعوى »  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله . لو قيل : يقتل مرأه ويمن نوحه لأهلها  
إنما أقيم مقام رجل في التجهل وكثير المدة .  
ونقل أبو طالب - في مسألة الأسير - : تقتل امرأة ويمنه  
اختاره أبو بكر

ودكر في معنى قولنا - في دعوى قتل كافر لأحد مسلمه - . أنه يكتفى واحد  
وعنه : في الوصية يكتفى واحد .

وعنه : إن لم يحصره إلا النساء : فامرأة واحدة  
وسأله ابن صدقة : أرسل وصي : عتق ، ولا يحصره إلا النساء ، فمحمود  
شهادتهن ؟ قال نعم في الحقوق انتهى  
قلت : وهذا ليس بسديد

ونقل الشافعي الكهد والمبين في الحقوق . وما هو ثابت . فيرفع  
وقال في أربعة عشر ، والحدود ، والقروم : وفي قبول رجل وامرأين ، أو رجل  
ويمن ، في إحصاء إيه مال وتوكيل فيه ، ودعوى أسير تقدم إسلامه مع رقه ،  
ودعوى قتل كافر لأحد مسلمه ، وعتق وتذير وكفارة - رواه ابن  
وأطلقهما في الحر ، ونزكته في غير الديار والمكة  
وقدم ابن رين في شرحه في « باب الوكالة » فنون شاهد ويمن في ثبوت  
الوكالة بالمال .

وأطلقهما في المنق ، والشرح هناك  
ودكر حجة : بقول ذلك في كفارة ، ونعم أحبر ، كسقي ، وفنل  
وحرم ماظم للمردات : أنه لا يسترق إذا ادعى لأسير إسلامه ساقاً ، وأقام  
بذلك شاهداً ، أو حلف معه .

وحرم به الماظم أيضاً  
وتقدم ذلك في الجهاد

## قواعد

الأولى : حيث قد . عمل شاهد واحد وبين المدعى : فلا يشترط في يمينه  
إذا شهد الكهنة أن فلوله وأن شهدى صدق في شهادته ، على الصحيح من  
المدى

وعليه كثر لأصحاب

وقيل شرط

حريمه في الزعم

الثانية : بكل . البتة . من له شاهد واحد . سأل مدعى عليه ، وسقط

الحق . وكل . إلا عليه . على الصحيح من . وهو . على ذلك

ومن . رد بغير أصلها على . وإنه . لا . سأل . مدعى عليه ،

الثالثة : كل . حتى . شهادته . فلو . من . منهم أحد مدعى ، ولا

بش . كل

ولا . وكل . لأن . موت . قبل . دلوله

قوله (وهل يُقْسَنُ في حياية التَّمْدِيدِ المَوْحِيَةِ لِلْمَالِ دُونَ التَّفْصَاصِ

كَانَ مُشَافَةً وَالتَّمْفِظَةِ )

دكد حذره لمدى التي لا قودمية . من . شهادته . حل . ولم . أن . بين .

أصغوه في . الح . وال . وع . ور . من . على .

أمرهما : قد . وهو مدعى

صحة . نصف . وال . ح . وم . حق . الصحيح

قال . نصف . في . الكافي . وغيره ، وم . حق . الترتيب . هذا . مدعى

وقال . من . مدعى . شرحه . هذا . مدعى . قاله . صاحب . انتهى

و . مدعى . في . هداية . ومدعى . والخلاصة ، وان . غيرهم

وهو قول الخرقى

وقطع به القاضى فى غير موصح

قال فى النكح : وقدمه غير واحد .

واختاره الشيرازى ، وابن البنا .

والرواية الثانية لا قبل ولا حلال

احذر أبو بكر ، وسأى موسى

وصححه فى العلم

فعل المذهب ، وحسب القودى ، معصم ، كمنوعة رديئة وهشمة ، لأن  
القود لا يجب فيها السكك إن أراد القود توصفة فله ذلك ، على ما تقدم فى باب  
ما يوجب القود من غير دين ، نعم : فهذه القود فى معصم ، أحب فى قول  
رجل واحد أم فى ثوب ، وسأى

وأصعب : ولا يجوز ، ولا يجوز ، وسأى المعصم ، وكفى

إحذرهما . ولذا نكت لـ

قال فى النكح : قطع به غير واحد

وصححه فى الصحيح

وقدمه فى السكك

وقال أيضاً : طاهر مذهب

والرواية الثانية لا قبل صححه فى العلم

ثم قال فى رده : فهو شهد رجل واحد ثم هاشمية مصدقة موصفة لما نكت  
أرض المنكر فى لأفيس ، ولا لإصح

قوله : الحامس . ما لا يطليح عني الرجال ، كيثوب النساء تحت

الثياب ، والرضاع ، والاستهلال ، والنكاح ، والثبوتية ، والخير ،  
ونحوه . فيقتل فيه شهادة امرأة واحدة )

وهذا المذهب مطلقا بلا ريب .

ونص عليه في رواية الجماعة . وعليه الأصحاب .

وقبول شهادتها منفردة في الاستهلال والرضاع من المردات .

وعنه : تخلف الشاهدة في الرضاع

وتقدم ذلك في بابه

وعنه : لا يقتل فيه أقل من امرأتين

وعنه : لا يدل على التوقف

قال الشيخ في الدين رحمه الله ، قال أصحابنا : ولا تقتل أحوط من المرأة

الواحدة

وجعله القاضي محل وفاق

قال أبو الخطاب ، والنصف ، وابن الخوري ، وابن حنبل ، والشافعي وغيرهم .

الرجل أولى لسكناه انتهى

وقيل : لا يقتل في الولادة من حصرها غير القابلة . قوله في الرعاية

وقال : قتل قول امرأة في فراء عدة يحبس

وقيل : في شهر .

ويقتل قولها في عيوب النساء

وقيل : العاصمة تحت الثياب انتهى

فانظر : وما يقتل فيه امرأة واحدة : الجراحة وغيرها في الحمام والعرس ونحوهما

عما لا يحصره رجال على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وحالف ابن عقيل ، وغيره .

قوله ( وَإِذَا شَهِدَ قَتَلَ الْقَتْلَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ يَنْبُتْ قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ ) .

هذا المذهب مطلقاً .

وعليه الأصحاب .

وعنه : يثبت المال إن كان المحنى عليه هبداً .

نقها من مصوص .

قال في الرعدة أو حرأ ، فلا قود فيه . وثبت المال

قوله ( وَإِنْ شَهِدُوا بِالسَّرِقَةِ : نَتَّ الْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ ) .

هذا الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الوخير ، وغيره .

وقدمه في القروع ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

وحذر في الإرشاد والمسهج أنه لا يثبت لمن كاتع

ونفي في الترغيب على القويين القضاء ماهرة على ما كل

قوله ( وَإِنْ أَدْعَى رَجُلٌ الْخَنَعَ : قُلَّ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ) .

فيثبت الموض ، وتبين بدعواه على الصحيح من المذهب

وقطع به الأكثر .

وفاء في الرعدة : وقيل بل بذلك

( وَإِنْ دَعَا نَفَرَانِ لَمْ يُقْتَلْ فِيهِ لَّا رَخْلَانِ ) لا ترفع

لكن لو أتت امرأة رجل وامرأتان شهد أنه تزوجها عمر : ثبت للمهر لأن

المسكاح حقه

قوله ( وإذا شهد رجل وامرأتان ) لرجل ( بجارية : أنها أم ولده  
 وولدها منه قصي له بالجارية أم ولد . وهل تثبت حرية الولد ونسبه  
 من مدعيه ؟ على روايتين ) .

وأطعم : في المداة ، ومذهب ، واستوعب ، وخلاصة ، والسكك ،  
 والخمر ، والرأس ، والحدوى ، والعروغ ، والسكت ، وعزم

أمرهما لا شت حنة ولا سمه من مدعيه وهو المذهب

أخذه المصنف ، والشرح ، والباطم

والرواية الثانية

صححه في المصحح

وحد منه في الخبر ، مستحب لأدى ، وقد ذكره ابن عديم .

وصححه في المصحح

وقيل ثبت سمه فقد دعوه

نفس قول من مدعي في شرحه من قبل من طاه كلامه . أن ذلك

حصل قول البينة فدل من مدعي ذلك ، أن مرده حكمه أنه أم ولد ، مع

قطع البصر عن علمه ذلك . وعنه أن مدعيه من وجهه كان و .

وقفع ذلك في معنى

وقل في السكت وطاه كلامه غير واحد أنه حصل من السنة

وقدم في هـ . في تحقيق الصلح بشرط هـ في نفس في مدعيه بالولادة : هذا

حلف بالصلح . م . عصب ، أو لا عصب كذا ، ثم مات عليه العصب برحن

ومرايين ، أو شاهد ، تبين من طلق . وحته ، أم لا ؟ والله أعلم



## باب الشهادة على الشهادة

والرجوع عن الشهادة

نص قوله ﴿ تَقْبَلُ الشَّاهِدُ عَلَى الشَّاهِدِ فِيمَا يُقْبَلُ فِيهِ كَتَابُ الْغَايَةِ  
وَرُدُّ فِيمَا يَرُدُّ فِيهِ ﴾

وهذا المذهب لا ريب

وقوله جمهور لأصحاب ، وقطعوا به

وقال في « أ » : « قبل شهادة المدعى في كل حق لا أدى به في حق من وشت  
شاهد وامرأتين ولا مال في حق من منتهى ما

في القود ، وحل القود ، والنكاح ، والطلاق ، والرجوع ، والمواريث ،  
والوصية بالظن ، والنسب ، والعتق ، والكنانة على كذا ونحوه من مسائل  
ولا يقصد به المال عالياً : روي

ومن الإمام أحمد : « حقه لله على قومه في أهله

وقيل : « مال في غير حدة ، قود من عده

وقيل : « من فيها مال منه كتب بعضه ، وأما ما روي في

وهذا الأخير من المذهب إليه

قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا أَنْ تَتَمَدَّرَ شَهْدَةُ شُهَدَاءِ الْأَصْلِ ثَوْتِ ﴾

بلا نزاع فيه

﴿ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَيْنَةٍ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب .

وحرم به في الوحي ، وغيره

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والعظم ،  
والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

قال ابن منبج : هذا المذهب

وقيل : لا يقل إلا بعد موتهم .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله نص عليه في رواية حماد بن محمد ،  
وعبد الله

وقيل : قبل في عيبة فوق يوم

ذكره القاسم في موضع .

وتقدم طبره في كتاب القاسم إلى القاسم

على المذهب : يلتحق بالمرض والقيء : انطوف من سلطان أو غيره .

قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم

راد ابن منبج في شرحه : والخمس

وقال ابن عبد القوي : في معناه الجمل ثمكهم ولو في البحر

قوله ( ولا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد إلا أن يستترعيه شاهد

الأصل ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقطع به أكثرهم

ونص عليه في رواية ابن الحسك وغيره .

ودكر ابن عقيل وغيره رواية : يجوز أن يشهد ، سواء استرعاه أو لا .

وقدمه في التبصرة

وخرج ابن عقيل في العصول هذه مسألة على شهادة المستعني

نصيب : مفهوم قوله « إلا أن يستترعيه شاهد الأصل » أنه لو استرعاه غيره

لا يجوز أن يشهد

وهو أحد الوجوه .

وهو طاهر الوجيز ، وغيره .

وهو احتمال في المقول .

والوجه الثاني . يجوز أن يشهد فيكون شهد وع وهو الصحيح .

وقد علم في المسمى ، والسكاي ، والشرح ، والعائين ، والمحرر ، والحدوي

الصغير ، والعلم .

وأطلقهما في الفروع

قوله (فَيَقُولُ أَشْهَدُ عَلَى شَهِادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا إِنَّ فُلَانًا -

وَقَدْ عَرَفْتُهُ بِمَنْبِهِ وَاسْمِهِ وَسَبِّهِ - أَقْرَ عِنْدِي وَأَشْهَدُنِي عَلَى فُسَيْهِ طَوْعًا

يَكْذِبًا ، أَوْ شَهِدْتُ عَلَيْهِ . أَوْ أَقْرَ عِنْدِي يَكْذِبًا ) .

قال ، مصنف في المسمى ، والشرح ، والحدوي وغيرهم : لأنه أنه يجوز ، إن

قال « أشهد أني أشهد على فلان يكذب » وقاؤا ، ولو قل « أشهد على شهادتي

يكذب » صح

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرها

خاتمة : قال في الفروع - وبؤديها الفرع نصفه نمله . ذكره جماعة

قال في المنعجب وغيره . وإن لم يؤده نصفه ما تضمنه لم يحكم بها

وقال في الترمذي : ينفي ذلك

وقال في السكاي - وبؤدي الشهادة على النصف التي نملها ، فيقول « أشهد

أن فلان يشهد أن فلان على فلان كذا » أو « أشهدني على شهادته »

وإن سمعه يشهد عندكم ، أو يرى الحق إلى سبه : ذكره

وقال في المستوعب - في الصورتين الأخيرتين - فيقول « أشهد على شهادة

فلان عند الحساكم يكذب » أو يقول « أشهد على شهادته يكذب » ، وأنه عراه إلى



واحتاره أيضاً القاصي ، وإن الينا . قاله الزركشي

قال في الرعاة : وهو أشهر

ومحمده في التصحيح ، وغيره

وجردته في أم جبر وغيره

وقدمه في المحرر ، والنظم ، و ت م ، عدي الصغير ، والله وسع وغيره .

والوجه الثاني : لا يجوز أن شهد إلا أن سترعيه

نصره القاصي وغيره

و عليه عن أن شهد لأمه ، عن أمه

قوله : وتثبت شهادة شاهدي الأصل بشهادة شهادتي

عليهما سواء شهد علي كثر واحد منهما أو شهد علي كل واحد منهما

شاهد من شهود أفرع

ذهب

قال الإمام أحمد رحمه الله : بر ليس به

من الزركشي هذا ذهب - خصوص

وجردته في أم جبر ، وأور وسحب زدي ، وغيره

و حدة من عدوس ، وغيره

ودعه في حدة ، وذهب ، واسوء ، والخلاصة ، والكافي ، والمفاتيح ،

والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والسنن ، والخواص ، والصغير ، والفروع ، وغيره

وتثبت شهادته شاهد علي شاهد من مائة ذهب

وقال أبو عبد الله : لا ثبت حتى شهد ، على كل شاهد أصل

شاهد أفرع

وحكام في الخلاصة روية

وعنه : يكفي شاهدان يشهدان على كل واحد منهما .  
 وهو تحريج في المحرم ، وغيره  
 وقطع به ابن هبيرة عن الإمام أحمد رحمه الله  
 وهو ظاهر ما ذكره في المصنف ، والسكافي عن ابن حطة  
 وعنه : يكفي شهادة رجل على اثنين  
 ذكره القاضى ، وغيره لأنه خبر  
 وذكر الحلال : حور شهادة امرأة على شهادة امرأة .  
 وسأله حرب عن شهادة امرأتين على شهادة امرأتين ؟ قال : يجوز  
 ذكره في الفروع في الباب الذى قبل هذا  
فأما : يجوز أن يتحمل فرع على أصل  
 وهل يتحمل فرع على فرع ؟  
 تقدم في أول « كتاب القاضى إلى القاضى »  
 قوله « ولا مدخل للنساء في شهادة الفرع »  
 ومعناه : أن لمن مدخلا في شهادة الأصل  
 وأعم أن في المسألة رواية :  
إبراهيم : صريح نصف ومعناه : وهو أنه لا مدخل لمن في شهادة  
 الفرع ولمن مدخل في شهادة الأصل  
 قال في المحرم ، والحاوى : وهو لأصح  
 قال الزركشى : هذا الأشهر  
 وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
 وهو طريقته في السكافي ، وغيره  
 وقال في الترمذى ، وغيره : مشهور أنه لا مدخل لمن في الأصل

وفي الفرع : روايتان .

والرواية الثامنة : لا مدخل لمن في الأصل ولا في الفرع

نعمه القاصي في التعليق وأصحابه .

وقدme في المهر ، والمجاوي

وهو من معدت المذهب

والرواية التاسعة : فمن مدخل فيها . وهو المذهب

حتاره المصنف ، وإن عبدوس في تذكرته .

وقدme في الرايعين ، والفروع .

وتقدم ما ذكره الخلال قريباً .

قال في النكت : وقيد جماعة هذه الرواية ، تقبل فيه شهادتهم مع الرجال

أو منفردات .

وحكام في الرعاية قولاً . قال : وليس كذلك

قوله ( فيشهد رجلان على رجل وامرأتين )

بعض : هل الرواية الأولى والأخيرة . وهو الصحيح

وجزم به في الفروع ، وغيره فيهما .

وقال القاصي : لا يجوز شهادة رجلين على رجل وامرأتين من عيه

قال أبو الخطاب : وفي هذه الرواية سهو من ناقلها

قال في الهداية : وقال شيخنا : لا يجوز لأن الإمام أحد رجه الله قال في

رواية حرب : لا يجوز شهادة رجل على شهادة امرأة .

قال : وهذه الرواية إن صحت عن حرب : فهي سهو منه . فإن إذا ثبت . شهادة

امرأة على شهادة امرأة تفصل فإني أن تفصل شهادة رجل على شهادتهما . فإن

شهادة الرجل أقوى بكل حال ولأن في هذه الرواية أنه قال : أقبل شهادة

رجل على شهادة رجلين .

وهو لا واحد له من رجلي واحداً له كان أصلاً فشهد في القبل الممد ،  
ومعه أم مرأه لا نقل هذه الشهادة فإذا شهد بها وحده وهو فرع . نقل  
ويحكم بها ؟ هذا محال

وبينت أن الإمام أحمد رحمه الله قال ذلك ، فيحتمل أنه أراد : لا تقبل  
شهادة الرجل حتى يسمعه غيره .  
وبعد من هذه . أي لا يكفي شهادة واحد على واحد ، كما قول أكثر  
العلماء . انتهى

قوله : ( أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ )

، أي حسن أيضاً . أي على " أو " لأخيه . وهو صحيح  
، لأن في الحديث : الشهادة على رجل وامرأتين كشهادة على ثلاثة .  
فأمرتان

إحداهما : لا يجب على " أو " حسن أصوه ، وه عدهم قبل ، ويعتبر  
بينهم لهم

الثاني : وشهد شاهد واحد من أصل ، . حدثت الشهادة على الآخر . حاش  
و استحق

ذكره في السيرة

وقصر عنه في الرفع

قوله : ( وَإِنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمَا ثُمَّ رَجَعَ شُهُودُ الْقَرْعِ : لِرِمْنِهِمُ الضَّمَانُ )  
بلا راع .

قوله : ( وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ : لَمْ يَضْمَنْوا )

، أي : شهود لأصل . وهو المذهب

حذره القاصي ، وغيره



وقدme في الهدية ، والذهب ، والغلاصة ، والمستوعب ، والفروع ،  
والرعاشين ، وإن متحنى في شرحه . وقال : هذا الذهب  
( وَبِحَمَلٍ أَنْ يَصْمَتُوا )

وقطع به القاصى . قاله في السكت .  
وقدme المصنف في المتقى . وبصره . وهو الصواب .

### فائرنان

إبراهيم : لو قال شهود الأصل كذب ، أو عطفاً ، فمذموم ، على الصحيح  
من المذهب

حرم به في الوحي ، وغيره

وقدme في المحرر ، والرعاشين

وقيل : لا يصحون

وحكى هذه الصورة ومثالة مصنف مسألين في الرهائيتين  
وحكاها بعضهم مسألة واحد . وهو الخط وجهاة .

الثاني : قال في الفروع أطلق جماعة من أصحاب . أنه إذا أنكر الأصل  
شهادة الفرع . لم يعمل بها . لأن كذب الشهود ، بخلاف الرواية .

قال في المحرر ، ولوحير ، والفروع ، وغيرهم لو قال شهود الأصل  
« ما أشهد بها شيء » لم يصح الفرعان شيئاً

قوله ( ومنى رجعت شهود المال بعد الحكم : لزمتهم الضمان ولم  
ينقص الحكم . سواء كان قبل القبض أو بعده ، وسواء كان المال  
قائماً أو تالفاً . وإن رجعت شهود العتيق . غررتموا القيمة )

ملا راع بعده

لكمه مقيد ، إذا ، صدقهم لشهود له وهو واضح

وأما مراكون فإنهم لا يصومون شيئاً .

نسيم : محل الصيام إذا لم يصدقه المشهود له فإن صدق الراجحين : لا يصوم  
الشهود شيئاً .

وستثنى من العمل لو شهدا بدين ، فقرأ منه مستحقة ، ثم رجعا . فمعه  
لا يقرمان شيئاً للشهود عليه

ذكره المصنف في المعنى في « كتاب الصداق » في مسألة تصحيح الصداق  
بعد هبتها للزوج

قال : ولو قبضه الشهود له ، ثم وهبه المشهود عليه ، ثم رجعا : عرما . انتهى .  
قوله « وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ غَرُمُوا نِصْفَ الْمَسْتَى  
أَوْ بَدَلَهُ » بلا راع

« وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ لَمْ يَنْفَرُوا شَيْئاً » .

وهو الصحيح من المذهب

قال في نحو بدعية : لم يرموا شيئاً في الأشهر

قال في التلكت : هذا هو الراجح في المذهب

وحرم به في الوخير ، والمدة ، والمذهب ، وخلاصة ، وشرح ابن منجي ،

ومستحب الأدي ، وعبر

واحداً في المعنى ، وغيره

ومحبة في الظلم ، وغيره

وقدمه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والعاثين ، والحماوى ، والفروع ،

وغيره

ومعه . يرمون كل المهر .

ودكر الشيخ قتي الدين رحمه الله : يرمون مهر المثل

قلت : الصواب أنهم يفرمون .

قال في السكت : وهذه الرواية تدل على أن نسى لاسم رماله حول  
فبرجع الروح على من فوت عليه مكانه رصع أو غيره  
قوله ( وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْقَصَاصِ أَوْ الْخُدُّ قَتَلَ لِاسْتِنْفَاءٍ : لَمْ  
يُسْتَوْفَ )

وهذا الصحيح من المذهب

وحرم به في المذاهب ، والمذهب ، وخلاصة ، والنهي ، والشرح ، وشرح  
اس ، معني ، والوجع ، والصور ، ومنع الأدمي ، وتذكير ابن عبدوس ،  
وعبرهم

قال في السكت : هذا المشهور

وقطع به غير واحد

وقدme في المحرر ، والنظم .

وصححه في الفروع ، وغيره

وميل : يستوفى إن كان للأدمي ، كما لو طرأ منهم .

وقال في الرعا ، المصري ، والحدوى الصغير ، وإن رجع شاهد أحد بعد

الحكم وقبل الاستيفاء : لم يستوف .

وفي القود وحده المذهب وجوه

فصل المذهب : يجب دية القود

فإن وجب عي فلا دله في الفروع

قال ابن اربعوى في الوصح : المشهود له الدية ، إلا أن يقول : الواجب

القصاص حسب فلا يجب شيء

قوله ( وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ )

يعنى بعد الاستيفاء .

﴿ وَقَالُوا هَ أَحْطَانَا هَ فَعَلَيْهِمْ دِيَةٌ مَا تَلِفَ ﴾ .

بلا زراع . وأرض الضرب

قوله ﴿ وَيَقْسُطُ الْفَرْمُ عَلَى عَدَدِهِمْ ﴾ .

بلا زراع .

﴿ فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ ، غَرِمَ بِقِسْطِهِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه

وعليه أكثر الأصحاب

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، واللمعة ، وشرح ابن

مجنى ، والوجيز ، وغيرهم

قال في النكت : قطع به جماعة

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل بحرم الكل

وهو احتمال . ذكره ابن الزاغوني

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ سِتَّةٌ بِالزَّيِّ ، فَرُجِمَ . ثُمَّ رَحِمَ مِنْهُمْ اثْنَانِ :

غَرِمَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ ﴾ .

وهو المذهب .

وعليه جماعة الأصحاب .

وحرم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل : لا يعلم من شئت

قال صاحب رعاية : وهو أقبس .

على المذهب : يحد الراجح نقدته ، على الصحيح من المذهب

وعيه . في الواضح - احتال ، نقدته من ثلث ربه

فأمره

لو شهد عليه خمسة دنانير ، فرجع منهم ثلث : فهل عليهما حب الدين ، أو

رهما ؟

أو رجع اثنان من ثلاثة شهود قتل ، فهل عليهما الننان أو النصف ؟

فيه الخلاف السابق

ولو رجع واحد من ثلاثة - صد الحكم - ضمن الثلث

ولو رجع واحد من خمسة في الرمي - ضمن خمس الدين .

وهما من المفردات .

ولو رجع رجل وعشر نسوة في مال : أعاد الرجل مدهما . على الصحيح من

المذهب .

وقيل : صفا

وقيل : هو كائني ، فيمن من القبة

قوله ( وإن شهد أربعة بالرقي ، واثنان بالإحصان فرجهم . ثم

رجع الجميع : أزمتهم الدية أسداسا في أحد الوجنتين ) .

وهما روايتان عند ابن هبيرة وغيره

وهذا المذهب

وحرم به في الوحي ، والسر ، وتذكرة من عبدوس ، وغيرهم

وقدحه في الحر ، والفروع ، والعدتين ، والحاري الصمير ، وغيرهم

قال الناظم : - روا في العصار في لأقوى  
وفي الوجه الآخر على شهود الزنى النصف وعلى شهود الإحصان النصف  
وأطلقهم بن مكي في شرحه ، والسكافي ، والمنفى ، والشرح  
وقيل : لا حصص شهود الإحصان شيئاً لأنهم شهود باشرط لا بالسبب  
الموجب

### قائمة

وارجع شهود الإحصان - كتابهم ، أو شهود الزنى كلهم : غرموا الدية كاملة  
على الصحيح من المذهب  
وقيل : غرمون النصف فقط  
أحمد بن محمد

قوله ( وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِلَرِّى ، وَاثْنَانِ مِنْهُمْ بِالْإِحْصَانِ . صَحَّتِ  
الشَّهَادَةُ فَإِنْ رُجِمَ ، ثُمَّ رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ : فَعَلَى مَنْ شَهِدَ بِالْإِحْصَانِ  
ثُلُثُ الدِّيَةِ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَعَلَى الثَّانِي : يَدْرُمُهُمْ مَلَأَةُ أَرْبَاعِهِ ) .  
وهو مخرج صحيح  
وقد عرفت مذهبنا .

### قوائم

مسألة : لو شهد قوم تصديق عتق ، أو إطلاق وقوم بوجود شرطه ثم رجع  
الكل : فالعزم على عدمه . على الصحيح من المذهب  
وقيل : تقزم كل حصة النصف  
وقيل : يدرم شهود التصديق الكل  
ومسألة : لو رجع شهود كذا : غرموا ما بين قيمته سلباً ومكانياً

فإن عتق عرما ما بين قيمته ومثل السكينة على الصحيح من المذهب .  
وقيل : يعرمون كل قيمته .

وإن لم يعتق فلا عرم

ومنها : لو رجع شهود باستيلاء أمة ، فهو كرجوع شهود كتابية فيصحبون

نقص قيمتها

فإن عتقت بالموت فتمام قيمتها .

قال مصمم - في طبعته في بيع وكيل بدون إذن مثل - لو شهد بأجليل .

وحكم الحاكم ، ثم رجموا عرما بموت ما بين الحال والموت

قوله ( وإن حكم بشاهد وتبين ، فراجع الشاهد عرم المائل كدنه )

هذا الصحيح من المذهب .

ولص عليه في رواية حمدة

وعليه جماهير الأصحاب

وقطع كثير منهم

وقد عرفت في هدية ، والمذهب ، والمستوجب ، والغلاصة ، والحكاية ، والمنى ،

والنحر ، والشرح ، والعلم ، والراءاتين ، والحاقوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وَيَخْرُجُ أَنْ نَقُصَّ النَصَفَ

وهو لأن الخطأ في الهداية حرجه من رد التبين على المدعى

فوائده

الأولى : بحسب تقديم الشاهد على التبين على الصحيح من المذهب . وعليه

جماهير الأصحاب .

وقال ابن عقيل في عهد الأدلة : يجوز أن يسمع يمين المدعى قبل الشاهد في أحد الاحتمالين .

وحكى ابن القيم رحمه الله في الطرق الحسكية - وحوى في ذلك .

الثانية : لو رجع شهود تركية لحكمهم حكم رجوع من ركوم

الثالثة : لا يمان رجوع عن شهادة بكفالة عن نفس ، أو ردة منها ، أو أنها زوجته ، أو أنه غاف عن دم عده ، لعدم تضمنه مالا .

وقال في البيج ، قبل الفاسي : وهذا لا يصح لأن الكفالة تنصده بهرب المكفول . والقود قد يجب به مال .

الرابعة : لو شهد بعد الحكم بحلف للشهادة الأولى . وكرجوعه وأولى

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله

واقتصصر عليه في الفروع .

الخامسة : لو راد في شهادته ، أو غفر قبل الحكم ، وأدى بعد إسكارها :

قبل

نص عليهما

كقوله « لا أعرف الشهادة »

وقيل . لا يمان ، كحكم الحكم

وقيل . يؤخذ بقوله المتقدم

وإن رجع : لفت . ولا حكم . ولم يصح .

وإن لم يصرح بالرجوع ، بل قال قبحكم « نوقف » فتوقف ، ثم عاد إليها :

قبلت في أصح الوحيين .

في وجوب إعادتها احتمالان

قلت : الأولى عدم الإعادة



وأطلقها في الفروع

قوله ( وَإِنْ بَانَ - بَعْدَ الْحُكْمِ - أَنَّ الشَّاهِدِينَ كَانَا كَافِرَيْنِ ، أَوْ فَاسِقَيْنِ : يُقْصَرُ الْحُكْمُ . وَيُرْجَعُ بِالنَّالِ أَوْ يَنْدَلِ عَلَى الْمُحْكُومِ لَهُ )  
وَإِنْ كَانَ الْمُحْكُومُ بِهِ تِلَافًا فَالصَّمَانُ عَلَى الْمُرَكَّبَيْنِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
ثُمَّ تَرَكَ كَيْفَهُ : فَعَلَى الْحَاكِمِ ) .

وإذا بان بعد الحكم أن الشاهدين كانا كافرين ، أو فاسقين ، أو كذابين ، إذا كان قاسقين ، على الصحيح من المذهب  
وعليه جماهير الأصحاب

قال في القواعد : هذا المشهور

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والمحرر ، والعلامة ،  
والرعايتين ، وسماحة ابن رزين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .  
( وَغَيْرُهُ لَا يُقْصَرُ إِذَا كَانَا فَاسِقَيْنِ )

قوله في القاعدة السادسة

وتنص في القواعد لأصولية

ورجح ابن عقيل في العنوان علم النقص

وحرم به الله في « كتاب الصيد » من حلاله ، ولأمدى « تلامذته »

الاجتهاد والاجتهاد .

ودكر ابن رزين في شرحه : أنه الأصل

عليها : لأصلها

وفي المستوعب ، وغيره : يضمن الشهود

وقوله الشارح .

ود كذا ان اراعتي . أنه لا يجوز له نقص حكمه نفسهما ، إلا ثبوته بنية ،  
 إلا أن تكون حكم الله في عدالتهما ، أو ظاهر عدالة الإسلام .  
 وعم ذلك في المتن ، في إحدى الروايتين  
 وإن جاز في الثانية : حسن وجهين  
 فإن وافقه مشهوده على ذلك ، رد مالا أحده ونقص الحكم نفسه ،  
 دون الحاكم . وإن خالفه فيه غرم الحاكم . انتهى  
 وأجاب أبو الخطاب : إذا مال له فسقهما وقت الشهادة ، أو أهما كان كاذبين :  
 نقص الحكم الأول ، ولا يجوز له تنقيده  
 وأجاب أبو الوفاء : لا يقل قوله بعد الحكم انتهى  
 وهو مذهب : يرجع من أو يبدله على المحكوم له ، كما قال المصنف  
 ويرجع عليه أيضاً ببدل قود متنون  
 فإن كان الحكم لله تعالى بخلاف حسي ، أو ، يرى إليه الإلزام .  
 فالصالح على المالكين  
 فإن لم يكن ثم تركه . على الحاكم ، كما قال المصنف  
 وهو المذهب  
 احتاره مصنف ، وغيره  
 وحرم به في الوجيز ، وغيره .  
 وقدمه في الترويع ، وغيره  
 وذكر الله في . وصاحب المستوعب . أن الصالح على الحاكم ، ولو كان ثم  
 مركوب ، كما لو كان فاسقاً  
 وقيل : له تصمين أيهما شاء . والقرار على المالكين  
 وعند أبي الخطاب بصدقه الشهود . ذكره في حلقه المصنف

والله اعلم

امیر احمد : نوروز عیداً، نوروزاً اوولدا، اوعدودا، وین کاں الحکم لئی  
حکم به بری الحکم به . بعض وین کاں لایری الحکم به . نفسه ولم یفد .  
وهذا المذهب

وقال في الخبر وعنه من حكم قنود أو حد سبعة ، ثم دوا عبيداً ، فله  
نفسه إذا كان لا يرى قنودهم فيه

قال : وكذا يختلف فيه صادق ما حكم فيه وجهه

وتقدم كلامه في الإبراهيمية حكماً في مختلف هذه الأبواب ، مع علمه : أنه لا يفيض في « باب طريق الحكم وصفته »

الثانية قوله ( وَإِنْ شَهِدُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ بِعَوْرَةٍ ثُمَّ مَاتُوا فَحُكْمُ  
بَشَاهِدَتِهِمْ إِذَا ثَبَتَ عَدْلُهُمْ )

ملا نزع وکدائو جُئوا

قوله ( وإدا عيم الحاكم يشاهد الزور - إنا بإقراره ، أو علم كذبه ، وتمسكه عرره ، ومطابق به في المواضع التي يشتهر فيها ، فيقال : إنا وجدنا هذا شاهد زور ، فاختصوه )

بلا راع

ولہذا کم فعل ما یراء من انواع البعیر یرہ

نقل حبل : د. محمد اقبال

وقار المصنف أويحيى بن موسى بن

قال ابن تيمية ، وغيره : وله أن يجمع بين عقوبات ، إن لم يرتدع إلا به .

وَقُلْ مَهْیَ کَرَمَةِ نَسُوبِذُ الْوُجْهِ

ونقدم في « ثواب التعرير » أشياء من ذلك فليراجع

### فائدتان

إمضاءهما - لا تعرر شه رخص السنة ، ولا بخطه في شهادته ولا يرجوعه عنها

ذكره الأصم ، وغيره

وقال في الترتيب : إذا ادعى شهود القود الخطأ : هربوا

الثانية : « ثواب شاهد لزور قبل التعرير » فهل يسقط التعرير عنه ؟ فيه

وجهان

ذكرهما القاصي في تعليقه

وتبعه في الفروع ، وأطلقهما

وقال : فينوبهان في كل ثواب بعد وجوب التعرير

وكأشهاد صديق على الزوجه من الخلع ، على ممر في أواخر « ثواب حد نحر بين »

قلت : الصواب عدم السقوط هنا

قوله « وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِلَفْظِ » الشَّهَادَةِ » فَإِنْ قَالَ « أَعْلَمُ »

أَوْ « أَحَقَّ » لَمْ يُحْكَمْ بِهِ .

وهذا المذهب .

وعليه جماعة الأصحاب

وقطع به كثير منهم

منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، والوحي ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره

وصح : يصح ، ويحكم به

احتاره أبو الخطاب ، والشيخ في الدين رحمهم الله

وقال : لا يعرف عن صحابي ، ولا تسمى بشرط لفظ « الشهادة » وفي  
الكتاب والسنة إطلاق لفظ « الشهادة » على الخبر لمجرد عن لفظ « الشهادة » .  
وحقاره ابن القيم رحمه الله أيضاً

### فائرنانه

إبراهيم : لو شهد على إيا . لا بشرط قوله « طوعاً في صحته مكلفاً »

عملاً بالظاهر

ولا بشرط إيشائه إلى المشهود عليه إذا كان حاصراً مع سبه ووصفه .  
قل الشيخ في الدين رحمه الله : ولا يحتج بقوله « وأن الدين مافى دمه إلى  
الآن » بل بحكم الحاكم باستصحاب العدل إذ ثبت عبده حسب الحكم بإجماعاً .  
وقدم ذلك عنه في أوائل « باب طريق الحكم وصحته » .

الثاني : لو شهد شاهد عند حاكم ، فقال آخر « أشهد بأن ما شهدت به »

أو « بما وصفت به حطى » أو « بذلك أشهد » أو « وكذلك أشهد »

قال في رعدة : يحتمل أوجهاً : الصحة ، وعدمها

والثالثة : يصح في قوله « وذلك أشهد » و « كذلك أشهد »

قال : وهو أشهر وأظهر انتهى

وقال في السكت : والمول بالصحة في الجميع أولى

واقصر في الفروع على حكاية مافى الرعاية

## باب التبيين في الدعاوى

قوله ﴿وَمِنْ مَشْرُوعَةٍ فِي حَقِّ اشْكِرَ لِلرِّزْقِ وَالزُّجْرِ فِي كُلِّ حَقٍّ  
لَا دَيْمِي﴾

هذا على إطلاقه رواية عن إمام أحمد رحمه الله ، الحبر<sup>(١)</sup>

اختارها المصنف ، والشارح

وحزم به أبو محمد الخوزي في الطريق الأقرب

وقدمه بن رجب

قال في العمدة : وشرع تبيين في كل حق لآدمي ولا شرع في حقوق لله  
تعالى ، من الحدود ، والعبادات

قال ابن منجي في شرحه : هذا احتمال في المذهب

وظاهر المذهب : لا تشرع في كل حق آدمي . انتهى

والذي قاله المصنف تجريح في الهدية

وكلام المصنف لا يدل على أنه قدم ذلك . وفيه قصده . أم ، شرع في حق  
الآدمي في حجة تدليل قوله . -

﴿ قَالَ أَتُوبُ بِكَرٍّ - بِلَا وَائٍ - تَشْرَعُ فِي كُلِّ حَقٍّ لَّادِيمِي إِلَّا فِي  
السَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ ﴾

حريم . في التوبة

وقال أبو الخطاب : بِلَا فِي نِسْمَةِ أَشْيَاءَ . السَّكَاحِ ، وَرَحْمَةٍ ، وَالطَّلَاقِ ،  
وَالزُّقْ

(١) وهو قول أبي حنيفة عليه وسره . يعطى الناس بدعواهم لآدمي قوم  
دماء رجال وأموالهم . ولكن التبيين عن المدعى عليه « رواه البخاري ومسلم .

يعني أصل برق

( وَالْوَلَاءُ ، وَالْإِسْتِيلَادُ ، وَالنَّسَبُ ، وَالْقَذْفُ ، وَالْبَقْصَاصُ )

وقدمه في المذهب ، ومسيوك الذهب ، والحلاصة

وصححه في إدراك الله

وقال في الاستوعاب يستحلف في كل حق لأدعي ، إلا فيما لا يجوز بدله

وهو أحد عشر فذكر التهمة ، وراى : المنق ، وبقاء الجماعة

وقدم في المحرر قول أبي الخطاب ، وزاد على التهمة : الإيلاء

وحزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الألفى السعدى

وصححه في تجريد الفتاوى

وقال ابن عدوس في تذكره : ولا تشرع في منعه بدله كطلاق ،

وإيلاء ، وبقاء مدته ، وسكاح ، ورحمة وقائه ، ونسب ، وإسبيلاد ، وندف ،

وأصل برق ، وولاء ، وقود ، إلا في قسمة ولا في توكل والإيلاء إليه ، وعنف

مع اعتبار شهادته فيه بل في ما كفيه شاهد ومرأى سوى سكاح ورحمة .

وقدمه في الرعاى ، وأخدى الصمير

قال الناصى في جامع الصمير : لا يجوز بدله وهو ما ثبت شهادته

لا يستحلف فيه . انتهى .

وهو : يستحلف في الطلاق ، والإيلاء ، والقود ، والقذف ، وال

الصفة الناقية .

قال القاضي : في الطلاق ، والقصاص ، والندف ، وراى : وسائر الستة

لا يستحلف فيها روية وحيدة

وقصر القاصى الإسبيلاد : أن يدعى إسبيلاد أمة ، فتسكركه

وقال الشيخ فى الدين رحمه الله : بل هى المدعىة .

وقال الحنفى : لا يتخلف في القصاص ، ولا لزامة إذا تكررت النكاح .  
وتخلف إذا ادعت اقضاء عدتها .

وقيل : يستخلف في غير حد ، ونكاح ، وطلاق  
وعنه يستخلف فيما يقضى فيه بالنكول قط .

### قوائم

المؤولى : الذى يقضى فيه بالنكول : هو المال ، أو ما مقصوده المال

هد الذهب

فاله في القروع ، وغيره

ومحمه النظم

وعنه : هو المال ، أو ما مقصوده المال ، وغير ذلك إلا قود العس

قدمه في المهر ، والعاشقين ، والحدوى الصغير ، والنظم ، و قد

وعنه : إلا قود العس وطرفها

محمه في الرعية

وقيل : في كفالة : وحبان

الثانية : كل حصة لم تنس قودها بالنكول ، فهل يلزم الد كل دنها ؟

على رد سنن

وأطلقهم في المهر ، والعاشقين ، وحدوى ، والقروع ، والنظم

إحداهما لا يلزم دنها

احتاره ابن عبدوس في تدكرته

قال في تحرييد العداية : يلزم دنها في رواية

والرواية الثانية : يلزم دنها



وكل ، كل لا يقضى عليه ما سكرول - كاللحم ونحوه - : فهل يحل سبيله ،  
أو يحبس حتى يقر ، أو يحلف ؟ على وجهين  
وأطلقهما في الحرر ، والرقعتين ، والحرارى ، والفروع .  
أمرهما : يحل سبيله

احتد : ابن عديس في تذكرته ، والناظم .  
وصحبه في تصحيح الحرر

والرمم الثاني : يحبس حتى يقر أو يحلف  
قدمه في مجريد المصايف

قلت : هذا المذهب في اللعان  
وقد تقدم في بابه محرراً

وتقدم نظير ذلك في « باب طريق الحكم وصفته »

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا قلنا يحبس ، فيدعى حوار حربه ، كما  
يصرح الامتنع من احتيا : إحدى سانه إذا أسلم ، وامتنع من قضاء الدين كما  
يصرح أنه بالخيار حتى يقر

الناشر . قال في الترتيب وغيره : لا يحلف شاهد ، ولا حاكم ، ولا وصي : على

من دين على ، وصي ، ولا منكر وكالة وكيل

وقال في : رعدة . لا يحلف مدعى عليه بقول مدع ليحلف : أنه ما أحلفني  
أي ما أسأله

وقال في الترتيب : ولا مدع طلب بين حصصه فقال : يحلف أنه ما أحلفني  
في الأصح

وإن ادعى وصي للفقراء ، فأسكر انوثته : حسو على الصحيح من  
المذهب .

وقيل يحكم بذلك

قوله ( وإن أكر المولى مضي الأربعة الأشهر : حلف )

هذا أحد الوجهين .

وجزم به في الهداية ، وأبو محمد الجوزي

وقدمه ابن رزين

واختاره المصنف ، والشارح ، كما تقدم أول الباب .

وقيل : لا يحلف .

جزم به في انتعاب للأدبي المداوي ، والوحي ، وسور ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والرد عني ، والحاوي ، وغيرهم . كما تقدم

واختاره ابن عدوس في تدكرته ، وغيره .

قوله ( وإذا أقام القند شاهداً بعتقه : حلف منه وعق ) .

وهذا إحدى الروايتين

جزم به انطوق ، وماظم المفردات

وقطع به ابن منجي هـ

واختاره المصنف ، والشارح ، والقاضي في موضع من كلامه

والرواية الثانية لا يستحلف . ولا يفتق إلا شهادة رجلين ، أو رجل

وامرأتين ، على رواية أخرى

على ما تقدم في « باب أقسام المشهود »

ومراد المصنف هنا : دخول اثنين في العتق ، إذا قنص . يقل فيه شهادة

رجل واحد ،

وبأقريباً بعد هذا : هل يثبت شاهد وبعين ؟

وتقدم في أول هذا الباب من الخلاف في اليقين ما يدخل المتق فيه ، ومن  
قال بالمتق وعدمه .

قائمة

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَخْلَفُ فِي حَقِّقِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَانُحْدُودَ وَأَعْبَادَاتِ ﴾  
وكذا الصدقة ، والكفارة ، والدر  
وهذا الذهب وعليه الأصحاب وقطعوا به  
وهذا في الأحكام السلطانية - لئلا يحلف لشهوم ، استبراء وتقليطاً في  
الكشف في حق الله . وليس لقاضي ذلك .  
ويأتي آخر الباب بأهم من هذا  
قوله ﴿ وَيُحْذَرُ الْحُسْكَ فِي أَمَانٍ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَانُ شَاهِدٍ وَعَيْنٍ  
المدعى ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب .  
وعليه جمهور الأصحاب  
وقطع به كثير منهم  
وتقدم ذلك مستوفى بفروعه والخلاف فيه في « باب أقسام الشهود به » عدد  
قوله « الرابع المال وما يقصد به المال »  
قوله ﴿ وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ أَمْرٍ تَبَيَّنَ وَعَيْنٍ ﴾ .  
وهو المذهب  
وعليه جمهور الأصحاب  
وقطع به كثير منهم  
( وَتَحْتَمِلُ أَنْ تُقْتَلَ ) .  
وتقدم ذلك أيضاً هناك مستوفى محرراً ، فليعاود .

وتقدم هناك أيضاً هل تقبل شهادة امرأة ويمين أم لا ؟  
 قوله ( وَهَلْ يُنْبِتُ الْعِتْقُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ) .  
 وأطلقهما في الشرح ، والمحرز ، والرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، والزركنى ،  
 وغيرهم

إحداهما : بنت

احتاره الخرقى ، وأبو مكر ، والفاضى فى بعض كتبه  
 وجزم به ناظم المفردات . وهو مسلم

والرواية الثانية لا ثبت ذلك ولا يفتى إلا بشهدين ذكر بن

وهو مذهب

احتاره القامى فى بعض كتبه أيضاً ، والشريف ، وأبو الخطاب فى

حلائمه

وصححه فى الصحيح

وقدم ذلك فى « باب أقسام أشهوده » مستوفى

وكذلك الكفاية ، والتدبير .

وتقدم فى أواخر « باب التدبير » هل يثبت التدبير رجل وامرأتين ، أو

رجل ويمين ؟

قوله ( وَلَا يُقْبَلُ فِي الْبِكَاحِ وَالرَّخْنَةِ وَسَائِرِ مَا لَا يُسْتَحْتَفُ فِيهِ :

شاهد ويمين )

هذا مذهب وعنه لأصحاب

قال لعمري لا تقبل فيهما إلا رجلاً روية واحدة .

وعنه نقل فيه رجل وامرأتين ، أو رجل ويمين

وتقدم أحده فى ذلك الباب .

قوله ﴿وَمَنْ حَلَفَ عَلَىٰ فِدَىٰ شَيْءٍ، أَوْ دَعَايَ عَلَيْهِ، حَنَفَ عَلَىٰ آيَةِ﴾

وهذا للذهب .

وعليه جماهير الأصحاب

وسواء النبي ، والإمامات

وحزم به في الرجز ، والمداينة ، والمذهب ، والمفلاصة ، وغيره .

وقدّمه في الفروع ، وغيره .

وعنه - في النسخ - محمد بن حبيب السفة - على بن العلم ،

واختاره أبو بكر

وحكى عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - رواية : أن الميمون في ذلك كله

على بن العلم لأن الإمام أحمد - رحمه الله - سقته له قوله عليه أفضل الصلاة

والسلام لا يخطأ في ذلك وأما أنهم أن يحملوا على ما لا يملكون ، قاله الزركاشي

وقال أبو البركات - حمص هذه رواية بإدراك كانت لدعوى على النبي

قال : وهو أوه

واختاره ، نعم أبو بكر

قوله ﴿وَمَنْ حَلَفَ عَلَىٰ قِتْلٍ غَيْرِهِ أَوْ دَعَايَ عَلَيْهِ﴾

أي : دعوى على الغير

﴿وَالْإِثْنَانِ حَنَفَ عَلَىٰ آيَةِ﴾

وهو المذهب

وعليه جماهير الأصحاب

وقطع به في الرجز ، وغيره .

وقدّمه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن رجب في منتهى تنبيه السالكين ، وفيه ، وفي على فعل غيره .

فأمره مثل فعل المير في الإتيان : أن يدعى أن ذلك المير أقرص ،  
أو استأجر ومحوه . ويقوم بذلك شاهداً فإنه يحلف مع الشاهد على الت لكونه  
إيماناً .

قوله شيخنا في حواشيه على المروع .

ومثال الدعوى على المير في الإتيان : إذا ادعى على شعبي : أنه ادعى  
على أبيه أمراً .

قوله ( وإن حلف على الدق ، حلف على نفي عليه )

مى : إذا حلف على نفي فعل غيره ، أو نفي دعوى على ذلك المير

أما الأول : فلا خلاف أنه يحلف على نفي العلم

وأما الثانية : فالصحيح من المذهب - وعنه حميد الأصحاب - وقطع به

أكثرهم - : أنه يحلف فيها أيضاً على نفي العلم

وقال في مشعب الشيرازي : يحلف على الت و نفي الدعوى على غيره

وقال في العمدة : والأيمان كنها على الت ، إلا الحسن على نفي فعل غيره

فإنها على نفي العلم انتهى

فأمرناه

إمراً هــ مثال نفي الدعوى على المير . إذا ادعى عليه أنه ادعى على أبيه

ألفاً ، فأنكر له نفيه ، فأنكر الدعوى ، ومحو ذلك فإن يمينه على الدق . على  
المذهب

قوله الزركشي

ومثال نفي فعل المير : أن ينفي ما ادعى عليه . من أنه غضب ، أو جنى ،

ومحوه

قوله شيخنا في حواشيه

الثانية : عهد الإنسان كالأجنبي

فأما البيعة فما ينسب إلى تعريض وتقصير : فيحلف على الت . وإلا صلى

في العلم

قوله ( ومن توجهت عنيه يمين لحناعة ، فقال : أخلف يميناً  
واحدة لهم ، فرضوا بخار ) .

هذا المذهب

وعليه جماهير الأصحاب .

وحرمه في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة ، والوجيز ، والمحرم ،

والطحاوي الصغير ، والردة الصغرى ، وغيرهم

وقدّمه في المردع ، وغيره

وقيل بدمه أن يحلف لكل واحد يميناً ولو رضوا بواحدة .

نسب

تقدم أن اليمين تقطع المحصورة في الحان ولا سقط الحق فلهذه إقامة

السنة بعد ذلك

قال في الرعاية . وتعليقه عند حاكم آخر

قوله ( وإن أبوا : خلف لكل واحد يميناً )

بلا راع .

قائمة

لو ادعى واحد حقوقاً على واحد : فله في كل حق يمين .

قوله ( وأمين المشرّعة : هي اليمين بالله تعالى أئتمه ) .

فتحرى اليمين بها . بلا راع .

قوله (وَإِنْ رَأَى الْحَاكِمُ تَمْيِيزَهَا بِقَطْعٍ أَوْ زَمَنٍ أَوْ مَكَانٍ :

جاء ) .

وهو المذهب .

حرم به في الهداية ، والمذهب ، ومتنوع ، وخلاصة ، والعظم ، والترغيب

والوحي ، ومنعج الأدي ، وغيرهم

قال في التكت : قطع به في المتنوع ، وغيره .

واختاره القاضي ، وغيره . انتهى

وقدمه في فخر ، والفروع

وقيل . نكره تعبطه

قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير

و اختار المصنف . أن ركة أولى إلا في موضع ورد الشرع به ، وصح

ودكر في التمهدة روية : لا يجوز تعبطه

اختاره أو نكره ، واختار في

قوله في الفروع

ونصر القاضي ، وجماعة . أنها لا تعبط لأنها حجة أحدهم

فوجب موضع الدعوى . كالبينة

وعنه . يستحب تعبطها مطلقاً

قال ابن حبيب السلامية في تكت . اختاره أو الخطاب

وقال الشيخ في الدين رحمه الله أحد الأقدم مني الأقوال . أنه يستحب

إذا رآه لإمام مصدقة

ومل الشيخ في الدين رحمه الله ، ومصدق التكت : إلى وجوب التعليط

إذا رآه الحاكم وطلبه ، على ما يأتي في كلامهما .

وقيل : يستحب تعليطها باللفظ فقط



وهو ظاهر كلام الخرقى

قال الزركشى : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - أيضاً

وطاهر كلام الخرقى : يعطيه في حق أهل الذمة خاصة .

قاله الزركشى

وإليه ميل أبى محمد

قل الشرح ، وغيره : وبه فإن أبو بكر

قوله ﴿ وَالصَّارِغِينَ يَشْرَبُونَ ﴾ والله تعالى أكرم الأنبياء على عيسى وحملته

يُخَيِّمُ الْمَوْتَى وَيُنِيرُ فِي الْأَكْثَمِ وَالْأَرْضِ

هكذا قال حميد الأنصاري

وقال حميد : في تعذيبهم ليس بذلك في حقهم بغير أن أكثرهم جاهل

أن عيسى ابن الله

قوله ﴿ وَالْمُخْرَجِينَ يَشْرَبُونَ ﴾ والله الذي حدثني ورزقي

هذا مذهب وعينه لأحمد

ودكر من أبى موسى : أنه يحد مع ذلك في عطشه من الأنوار وغيره .

وفي تعليق أبى إسحاق بن شاذان عن أبى بكر من حميد : أنه قال : يحد

المجوس فيقال له قل والنور والطلعة

قال القاضي : هذا غير ممتنع أن يحدوا ، وإن كانت محبوبة ، كما يحدون في

المواضع التي يملكونها ، وإن كانت موضع يعصى الله فيها

قاله في التفسير

وقيل الجحد من تعسف القاضي : تناقض المبين على المجوس : والله الذي بهت

إدريس رسولاً لأنهم يستفدون أنه الذي جاءهم معوم التي يستفدون : عظيم

ومعط على الصالحين ، والله الذي خلق الدار . لأنهم يستفدون تعظيم الدار .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا بالعكس لأن المحوس تعظم النار ،  
والصائفة تعظم النجوم .

### قائمة

يرأى من وحيث عليه ليمين التعليل : مصر ، كلا  
وعلى إجماعاً

وقطع به الأصحاب .

قال في السكت : لأنه قد بين الواجب عليه فيجب الاكتفاء به ويحرم

التعرض له

قال وفيه نظر لحوار أن نقل : يجب التعليل إذا رأه الحاكم وطلبه  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قصة مروان مع زيد تدل على أن القاضي  
إذا رأى التعليل ، فامتنع من الإحالة أدى ما أدى به ولو لم يكن كذلك ما كان  
في السكت زجر قط

قال في السكت : وهذا الذي قاله صحيح وأردع والزجر علة التعليل  
فلو لم يجب رأى الإمام للعكس كل واحد من الامتناع منه مدم الضرر عليه في  
ذلك ، وانتفت فائدته

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : متى قلنا هو مستحب فينبى أنه إذا  
امتنع منه الحزم يصور ناكلاً .

قوله ﴿ وَفِي الصَّخْرَةِ بَيْتُ الْمَقْدِسِ ﴾ .

وهو المذهب .

وعليه الأصحاب ، وقطعوا به

واحتار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنها لا تنطاط عند الصخرة ، بل عند

المفر ، كباثر الساحد

وقال عن الأول : ليس له أصل في كلام الإمام أحمد رحمه الله ، ولا غيره  
من الأئمة ورحمهم الله تعالى

وإليه ميل صاحب النكت فيها

قوله ﴿ وَفِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ عِنْدَ مَسِيرِ ﴾

وهو المذهب مطلقاً .

وعليه جمهر الأصحاب

وتقطع به أكثرهم

وقال في الواسع : هل يرقى من بلاد الشعر ؟ لحور وعدمه

وقيل : إن قل الناس لم يجر .

وقال أبو العرج : يرقى به

وقال في الانصر : بشرط أن يرقى عليه

قوله ﴿ وَيُخَفُّ أَهْلُ الدُّمَةِ فِي أُمُوسِ الَّتِي يُعْصَمُونَهَا ﴾

لا راع .

وقال في الواسع : وعلفون أيضا في الأرملة التي يعظمونها ، كيوم السبت

والأحد .

قوله ﴿ وَلَا تَحْطِ الْيَمِينُ إِلَّا فِيمَا لَهُ حَصْرٌ ﴾

يعنى حيث قلنا يجوز التعليق

﴿ كَالْحَبَابِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَمَا تَحْتُ فِيهِ الرَّكْعَةُ مِنَ

الْمَالِ ﴾ .

وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب

وحرم به في الذهب ، ومسوك الذهب ، والعلم ، ولوحير ، ومتنعت  
الآدي ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والتنوع ، والخلاصة ، وأربعين ، وخدي الصمير ،  
والقروع ، وغيره .

وقيل : نفلظ في قدر تصاب السرقة فأرشد  
وطاهر كلام الحق ، والمحدثي بح . . . النمط مصدق

فأرشد

لا يحب مطلقاً ذكره الشيخ في الدرس . حقه الله وطاعاً الأئمة لأمره  
رحمهم الله تعالى

وحكاه ابن عبد البر رحمه الله إجماعاً .

قال في لأحكام السلفية . لولا إجماع منهم استبرأ . . . . .  
الكتف في حق الله ، وحق آدمي ، ونعيبه مطلق وعنى وحده ومحوه ، وسمع  
شهادة أهل المن إدكثروا . . . . . ذلك . . . . . ولا إجماع أحد إلا بالله  
ولا على غير حق . انتهى

## كتاب الإقرار

### فائدة

قال في الزكاة السكرى - ومعه في الصمدى ، والحوى - : الإقرار  
الاعتراف ، وهو إظهار الحق لفظاً .

وقيل : تصديق لدعى حفيضة أو تقديراً .

وقيل : هو صيغة صادرة من مكلف مختر رشيد لمن هو أهل للاستحقاق  
ما أقر به غير مكذب بغير ، وما أقر به تحت حكمة غير موك له وقت لإقرار به  
ثم قال :

قلت هو ظاهر المكلف الشيد المختار ما عليه عطاء أو كذبة في الأقبس ،  
أو إشارة ، أو على موكله ، أو موبه ، أو مودنه ، أو تمكن صدقه فيه انتهى  
قال في المنسكت : قوله « أو كتابة في الأقبس » ذكر في كتاب الطلاق :  
أن الكتابة للحق يست برأ شرعياً في الأصح

وقوله « أو إشارة » مراده : من الأحرص ومحوره ، أما من غيره : فلا أجد  
فيه حلقاً . انتهى

ودكر في الموضع - في « كذب الطلاق » - أن في قوله « أو كتابة »

وحيث

وتقدم هذا عليك

قال تركشي : هو لإظهار الأمر متقدم وليس بيشاء

قوله « يصح الإقرار من كل مكاتب مختار ، غير مخجور عنه »

هذا مذهب من حيث الجملة

وقطع به أكثر الأصحاب

وقال في العروع : يصبح من مكاف محدد ، بما تصور منه الترمه ، بشرط كونه  
بيده وولايته واحتصاصه ، لا معمولاً

قال : وظاهره ولو على موكله أو مودونه أو مواليه . انتهى  
وتقدم كلام صاحب الرعاية .

وقال في العروع - في كذب حدوده - وقيل : نقل وجوع مقر حال .  
وفي طريقة بعض الأصحاب - في مسألة إقرار الوكيل - لو أقر الوصي والقيم  
في مال الموصى على الموصى بحق في ماله ، لا يصبح ، وإن لأب لو أقر على اسمه إذا  
كان وصياً : صح

قال في العروع : وقد ذكر إذا اشترى شئاً فادعى عليه الشفعة . فقال  
« اشتريته لاسي » أو « هذا العمل لمولى عبه » قيل : لا شفعة . لأنه إيجاب  
حق في مال الصغير بأمر وليه

وقيل : بلى لأنه يملك الشراء . فصح إداره فيه ، كبيع في ماله .  
وذكروا : لو دعى الشريك على حاضر بيده نصيب شريكه للعائنه بإذنه :  
أنه اشتراه منه ، وأنه يستحقه بالشفعة ، فصدقه : أحده بالشفعة لأن من بيده  
العين يصدق في تصرفه فيما بيده ، كإقرار بأصل ملكه

وكذا لو دعى أهلك بعت نصيب العائنه بإذنه . فقال : نعم . بعد قدم  
العائنه فسكن : صدق بيمينه ويستقر الصمان على الشفيع  
وقال الأرحي : ليس بإداره على ملك الغير بقرراً بل دعوى ، أو شهادة  
يؤخذ بها إن ارتبط بها الحكم .

ثم ذكر ما ذكره غيره : لو شهد بخرقة عبد فردت ، ثم اشتراه : صح .  
كاستنقاد الأسير . عدم ثبوت ملك له ، بل للذم  
وقيل فيه : لا يصح . لأنه لا يبيع في الطرف الآخر  
ولو ملكه . يارث أو غيره : علق .

وإن مات العتيق : ورثه من رجع عن قوله الأول .

وإن كان للبائع رد الثمن .

وإن رجع : احتدل أن يوقف حتى يصطليح ، واحتدل أن يحدد من هو

يده يمينه

وإن لم يرجع واحد منهما : ف قيل : يقر يده من هو يده ، وإلا لبيت المال .

وقيل : لبيت المال مطلقاً

وقال القاضي : يشتري الأقل من ثمنه ، أو التركة . لأنه مع صدقهم : التركة

للسيد وثمنه ظلم . فيتقاضيان ، ومع كنفهما : هي لما

ولو شهدا إطلاقاً ، فردت ، مدلاً مالا يعلم : صح

وقال الشيخ بقى الدين - رحمه الله - وإن لم يدكر في كتب الإقرار أن

المقر به كان يده المقر ، وأن الإقرار قد يكون إ شاء ، لقوله تعالى ( ٨١:٣ ) قالوا :

أقرنا ( فلو أقر به ، وأراد إ شاء عليك : صح

قال في الفروع : كذا قال . وهو كما قال .

نسيب

قوله ( غير متجور عليه ) .

شمل المفهوم مسائل :

مها : ما صرح به المصنف بعد ذلك . ومها : ما لم يصرح به

فأما الذي لم يصرح به : فهو السعيه

والصحيح من المذهب : صحة إقراره بمال سواء لزمه باختياره أو لا

قال في الفروع : والأصح صحته من سقيه .

وحرم به في الوحيه ، وعبره .

وقدمه في الشرح ، وشرح ابن منبغا ، والزعين ، والحاوي ، وغيرهم

وقيل . لا يصح مطلقاً .

وهو احتمال ذكره المصنف في « باب الحجر » .

واحتاره المصنف ، والشارح .

وتقدم ذلك مستوفى في « باب الحجر » عند كلام المصنف فيه

على مذهب : يقع به صدقة حجره ، كما صرح به المصنف هناك

### فتاوة

مثل إقراره بالمال إقراره بتدبر صدقة مال ، فيكفر بالصوم ، إن لم

نقل بالصحة

وأما غير المال - كالحذ ، والبصا ، والنسب ، والطلاق ، ونحوه - فيصح

ويصح به في الحال

وتقدم ذلك أيضاً في كلام المصنف في « باب الحجر »

قال في الدعوى : وينوحه ، وسكاح إن صح

وقال الأرحي : ينبغي أن لا يقبل كإشائه

قال : ولا صح من السفيه ، إلا أن فيه احتمالاً . لضعف قولها . انتهى

لمجيء مفهوم كلام المصنف هنا غير مراد

أو موقوف - وهو أولى - : مفهوم كلامه مخصوص : صرح به هناك

قوله ( فما أصبي والمخون . فلا يصح إقرارهما . إلا أن يكون

النسي مادواً له في البيع والشراء فيصح إقراره في تدبر ما أدن له ،

دون مراد )

وهذا مذهب مطلقاً لمن عليه

وعليه جماهير الأصحاب

وقطع به أكثرهم

وقدمه في الدعوى ، وغيره



وهو مقيد بما إذا قلنا بصحة تصرفه بإذن وليه .

على ما مر في « كتاب البيع »

وقال أبو بكر ، ومن أبي موسى : لا يصح إقرار الذنون له إلا في الشيء .

البيع .

وأطلق في الروضة . صحة إقرار عير

وقال ابن عقيل في إقراره . وإن أصحهما - صحح - نص عليه إذا أقر

في قدر إدمه

وحل القاضي إطلاق ما غلله لأثره - أنه لا يصح حتى يبيع - على غير الذنون

قال الأرجسي : هو حل بلا دليل ولا يمنع أن يكون في مسألة رومان :

الصحة ، وعدمه

وذكر الأدي الشاذلي : أن السفيه والمميز : إن أقر عير - أو مود ،

أو نسب ، أو علق - لم - وإن أقر نكاح : أخذ حد المحرم

هل في بيع كبد هل : يد ذلك في السفيه . وهو كما قال

قر في القوسند لأصوبه - هو عند

عدم - نص ذلك في البلاد المصنف ، في آخر كتاب البيع

فأمره

قال - بوجه - لم أكن - حال - ي - أو يبي ، أو شراني ، وبوجه -

بالأ

قال في المعنى . والشرح - ب - أو م - هي مذون له ، ثم اختلف هو والمقر له

في بوجه - أو قول - لا أن تقوم بوجه بوجه ولا يثبت إلا أن يثبت به

ثبوت بوجه - عليه - بين أنه حين قرره بكن - بال

قال الشيخ في الحديث - رحمه الله - وتوجه وجوب البيع عليه

قال في الكافي . فإن قل « أقررت قبل البيع » فالقول قوله مع يمينه ،  
إذا كان اختلافاً بعد بلوغه

قال في الرعية . فإن بلغ ، وقال « أقررت وأن غير يمين » صدق إن حلف .  
وقيل : لا

حرم المصنف في كتابه : أن القول قول الصبي في عدم البيع  
وقدمه في الرعيتين ، والحاوي الصغير ،  
والصواب : أنه لا يقبل قوله .

وتقدم نظير ذلك في غير ، عند قوله « وإن اختلف في أصل أو شرط فالقول  
قول من ينميه »

وقدم في المروغ هناك : أنه لا يقبل قوله في دعوى ذلك . والله أعلم  
وأطلق الخلاف هناك

وتقدم نظير ذلك : في الصبار أيضاً إذا دعي أنه صبي قبل بلوغه  
قال ابن رجب في قواعده : لو دعي السبع : أنه كان صبياً حين البيع ، أو غير  
مأدوم له أو غير ذلك ، وأسكر الشقي : فالقول قول المشتري على المذهب  
وبن علي الإمام أحمد رحمه الله في صورة دعوى الصغير ، في رواية ابن  
مصور . لأن الطاهر وقوع العقود على وجه الصحة دون الفساد وإن كان  
الأصل عدم البلوغ والإذن

قال : وذكر الأصحاب وجهاً آخر في دعوى الصغير : أنه يقبل لأنه ميثاق  
تكميله . والأصل عدمه بخلاف دعوى عدم الإذن من المكلف فإن المكلف  
لا يتعامل في الظاهر إلا الصحيح

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهكذا يحى في الإفراز وسائر التصرفات  
إذا اختلفا : هل وقت قيل البلوغ ، أو بعده ؟ .

وقد سئل عن اسم أمه ، فدعي : أنه ماله ؟ فأفتى بعضهم بأن القول قوله .

وافق الشيخ تقي الدين - رحمه الله - : أنه إذا كان لا مقر بالبيع إلى حين الإسلام ، فقد حكم بإسلامه قبل الإقرار بالبيع . بحرفة ما إذا ادعت انقضاء العدة . هذا أن ارتفع .

قال : وهذا يعني في كل من أقر بالبيع بعد حق ثبوت في حق الصبي ، مثل الإسلام ، وشوت أحكام لذة نكاحاً لأبيه ، أو لو ادعى البيع بعد تصرف الولي وكان رشيداً ، أو بعد تزويج ولي أبدمته . انتهى .

وقال في العروع : وإن قال « لم أكن بائناً » فوجه .

وإن أقر وشك في بوعه ، فأنكره . صدق بلا يمين .

قله في المني ، وسهانة الأرحى ، والحرر لحكمها عدمه بيمينه

ولو ادعاه ناس قبل بيعة .

وقال في الترغيب : يصدق صبي ادعى البيع بلا يمين . ولو قل « أنا صبي »

لم يحدف ومنتظر بوعه

وقال في الرعية : من أنكره ، ولو كان أقر . أو ادعاه وأمكنه حلف إذا

بلغ .

وقال في عيوب المسائل : يصدق في سن بيلم في مثله ، وهو تسع سنين

ويلزمه بهذا المبلغ ما أقر به .

قال : وعلى قيامه الجارية .

ومن ادعى . أنه أبت سلاج ودواء لا بالسوء . يمين ذكره انصاف

في فتاويه . انتهى ما نقله في الفروع

وقال في الرعية . ويصح إقرار المبرنة قد بلغ بعد تسع سنين ، ومثله بيلم

لذلك .

وقيل : بل بعد عشر .

وقيل : بل بعد ثلث عشرة سنة .

وقيل بل بالاحتلام فقط .

وقيل في التاميم : وإن ادعى أنه منع بالاحتلام في وقت إمكانه : صدق .  
ذكره القاضي .

إد لا يعلم إلا من سمته

وإن ادعى بالسن لم يقبل إلا بيئته

وهو الدائم . فقل إفرازه أنه منع إذا أمكن

وقيل في منوعب فإن أقر منوعه ، وهو ممن يبلغ مثله - كان نفع سنين

فصاعداً - صح إفرازه وحكنا ببلوغه

ذكره القاضي ، واقتصر عليه

فت الصواب قبول قوله في الاحتلام إذا أمكن

والصحيح ، أن أول إمكانه عشر سنين على ما تقدم فيما ينطق من السب

وعدم قبول قوله في السن إلا بيئته

وأما سائر الشئ : فلهذا

#### قائمة

لو ادعى أنه كان محموداً . لم يقبل إلا بيئته . على الصحيح من المذهب

، ذكر الأرحي . فقل أيضاً إن عهدته حنون في سنين أو فاته وإلا فلا

لا في المروء . وسوجه قوله ممن عتب عليه

قوله ( ولا يصح إفراز الشكران )

هذا إحدى برويات

قال ابن منجي : هذا المذهب

واختاره ، مصنف ، والشارح

وصححه الدائم

وحرمه في توحيد ، وغيره

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص  
وإن رزق في شرحه .

وظاهر كلامه : أن ذلك قول الأصحاب كلهم

ويخرج صحتة ، بناء على طلاقه

وهو لأبي الخطاب في الهداية

قلت : قد تقدم - في أول « كتاب الطلاق » - أن في أقوال الكثران  
وأما الله حسن روایات أو سنة ، وأن الصحيح من المذهب أنه مؤخذ بها  
فيكون هذا التحريم هو المذهب

قوله ( ولا يصح إقرار المكرم ، إلا أن يُقرَّ غيره مأكراً عليه  
مثل أن يُكرمه على الإقرار بالإنسان فيقرَّ غيره ، أو على الإقرار  
بطلاق امرأة فيقرَّ بطلاق غيرها ، أو على الإقرار بدراهم فيقرَّ بدراهم  
فيصح )

ملازم

وتأمل دعوى الإكراه غريبة كتوكيد به ، أو أحد مال ، أو تهديد

قادر

قال الأرحس : لو أقام بينة واحدة لإكراه استغاد بها أن الطاهر معه

فيحلف ويقل قوله

قال في القروع : كذا قال . ويتوجه لا يحلف

قائمة

تقدم بينة لإكراه على بينة الطوعية على الصحيح من المذهب .

وقيل : تتعارضان . وتبقى الطوعية فلا يقضى بها

قوله ﴿ وَإِنْ قَرَأْتُمْ لَا تَزِدْهُ : صَحَّ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب

قال الزركشي : هذا المشهور والمختار عند الأصحاب

قال في الكافي وغيره : هذا ظاهر المذهب .

قال في المحرر وغيره : أحسنهما قبوله .

وحرم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في القروع ، وغيره

والنومري لا يصح زيادة على الثالث فلا محالة فيقدم دين الصحة .

وعنه : لا يصح مطلقاً .

قوله ﴿ وَلَا يَحَاصُّ الْمُقْرَأَةُ عَرْمَاءَ الصَّحَّةِ ﴾

بل يبتأ بهم

وهذا مبني على المذهب . وهو الصحيح

قال القاضى وابن القينا : هذا قياس المذهب

وجزم به في الوجيز ، وغيره

وصححه في المستوعب ، وغيره

وقدمه في الهداة ، والمذهب ، والخلاصة ، والتنقيص ، والراغبين ،

والخاوي الصغير ، والعلم ، وغيرهم .

وقال أبو الحسن القمي والقاضى : يحاصهم .

وهو ظاهر كلام النراقي .

وقطع به الشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي في موضع

واحتاره ابن أبي موسى

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في السكابي ، والمحرر ، والعروغ ، ولزركشي .  
وهما في المستوعب ، والعروغ ، وغيرهما : رويبتان  
وفي المحرر ، ولزركشي وغيرهما : وجبتان .

### فائدة

لو أقر بين ثم مدين ، أو عكسه فربما لعين أحق بها .  
وفي النية : حتمال في نهاية الأزجي .  
يعنى بالخاصة كإقراره مدين .

قوله ( وإن أقر لوارث لم يقن إلا بنية )  
هذا المذهب بلا ريب .

وعليه جماهير الأصحاب

وقطع به كثير منهم . ونص عليه

وقال أبو الخطاب في الانتصار يصح ما لم ينهم ، وفاقاً لما لاث - رحمه الله  
تمالى - وأن أصله من المذهب وصيته لمير وارث ثم يصير وارثاً لا تنفاه التهمة .  
قلت . وهو الصواب

وقال لأرجى ، قال أبو بكر : في صحة إقراره لورثته رواه

بمراضهما : لا يصح

والناتجة : يصح لأنه يصح وارث

وفي الصحة : أشبه الأحبى . والأولى أصح

قال في الفروع : كذا قال .

قال في الفتنون : بلزمه أن يقر ، وإن لم يقبل .

وقد أبصأ - إن كان حلياً استدلل بأنه لا يصح إقراره لوارثه في مرضه بالوصية له

فقد حصل : لو أقر له في الصفحة . صح ولو محله لم يصح والسئلة تبرع كالوصية

فقد افترق الحال للثمة في أحدهما دون الآخر كذا في المصنف ولأنه لا يلزم التبرع فيما زاد على الثلث لأحدي . ولزم الإقرار وقد افترق التبرع والإقرار فيما زاد على الثلث كذا يفترقان في الثلث لوارث

نفس

طاه قوله : لم يقبل إلا بئس . أنه لا قبل بإحارة وهو ظاهر أصه  
وغناه كلام كثير من الأصحاب  
وقال جماعة من الأصحاب يقبل بالإحارة  
قال الزكشي : لا سلطان للإقرار ، على مشهور من المذهب بل يجب على  
إحارة الورثة من أحارده ، حر وإن رده . طاه  
ولقد قال حرق : لم يرد في الورثة قوله  
قوله ( إلا أن يقر لامرأته مهوراً مثلاً ، فيصحب )  
بني : إقراره هذا أحد الوجهين

احتاره بصف ، وصاحب التبرع ، والسعة ، والأرضي ، وغيرهم  
وحرمه في التبرع ، وشرح ابن مكي ، وابن ابن وقال : إجماع ،  
وقدمه في الرعايتين ، والمخاري .  
والصحيح من المذهب : أن له مهر مثلاً ، روحية ، لا بإقراره نص عليه .  
وحرمه في التبرع ، والمهر ، وتذكيرة ابن عبدوس ، والنظم ، وغيرهم  
وقدمه في المروء ، وغيره  
وفل أبو طالب : يكون من الثلث



وقيل أيضاً : لم يهر منها ، وأن على الزوج البينة ، وإن  
ودكر أبو العرج في صحته مهر منها ، رواه  
قائمة : لو أقرت امرأة : أنها لا مهر لها عليه : لم يصح ، إلا أن يقيم بينة  
أنها أخذته ، نقله مهنا

قوله : **« وَإِنْ أَقَرَّ لِوَارِثٍ وَأُخْشِيَ ، فَبَيْنَ يَصْحَ فِي حَقِّ الْأُخْشَى »**  
على وجهين

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والغلاة  
أحدهما : يصح في حق الأجنبي  
وهو الصحيح من المذهب  
صححه المصنف ، والشارح ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم  
قال في المسكت : هذا هو المنصور في المذهب  
وحرمه في الوحد ، وهو ، ومنع الأذى ، وغيرهم  
واحدة من عند من في ذكرته  
وقدمه في المحرر ، والعلم ، وشريح بن برين ، والعماديين ، والحاوي الصغير ،  
وغيرهم

قال في الهداية : أصل الوحدين : تفريق الصفة  
والوحد الثاني : لأصح  
وقال القاضى : الصفة منسبة على الوصية لو رث وأحبي  
وفيل : لأصح إذا عراه إلى سبب واحد ، أو أقر لأحبي ذلك  
وهو يخرج في المحرر ، وغيره  
قوله : **« وَإِنْ أَقَرَّ لِوَارِثٍ ، فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ عَيْنَ وَارِثٍ : مِمَّنْ يَصَحَّ**

إِقْرَارُهُ . وَإِنْ أَقْرَأَ لِغَيْرِ وَارِثٍ : صَحَّ ، وَإِنْ صَارَ وَارِثًا : نَصَّ عَلَيْهِ )  
وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اعتبر بحال الإقرار ، لا الموت على الأصح .  
ومحمدة النافذ

وحرم به في ماوراء ، ومستحب الأدي ، وغيرهما .

واحتراره ابن أبي موسى ، وغيره .

وقدّمه في الهداية ، والمعنى ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن سعد ، وغيرهم .

وقيل : الاعتبار بحال الموت . فيصح في الأولى ، ولا يصح في الثانية ،

كالوصية

وهو روبة مصوصة

ذكرها أبو الخطاب في الهداية ، ومن بعده .

وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص ، والمحرر ، وزرعيّتين ، والحاوي الصغير .

وقدّم في المستوعب . أنه إذا أقر لوارث ، ثم صار عند الموت غير وارث .

الصحة

وحرم ابن عبدوس في تذكرته ، وصاحب الوحيير : بالصحة فيهما .

قال في الفروع : ومراد لأصحاب - واقفه أعلم - عدم الصحة لا يلزم . لأن

مرادهم سلطانة . لأنهم قالوا على الوصية

ولهذا أطلق في الوحيير الصحة فيهما انتهى .

فانترنا

إحداهما مثل ذلك في الحكم : لو أعطاه وهو غير وارث ، ثم صار وارثا .

ذكره في الترميز ، وغيره .

وتنصر عليه في الفروع .

الثانية : يصح إقراره بأحد دين محنة ومرص من أجنبي ، في ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

قوله القامى ، وأصحابه

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع

وقال في الرعية : لا يصح الإقرار بفساد مهر ، وعوض حلع بل حولة ومبيع وقرض

وإن أطلق فوجهان .

قال في الروضة ، وغيرها : لا يصح لو ارته مدين ولا غيره .

وكذا قال في الانتصار ، وغيره : إن أقره أبه ذهب أجنبياً في صحته ، صح .

لا أبه ذهب ورثاً

وفي نهاية الأرجى : يصح لأجنبي كباثاته

وفيه لو ارث وجهان .

أحمدهما : لا يصح كالإشياء

والثاني : يصح

وقال في النهاية أبصاً قبل إقراره أبه ذهب أجنبياً في صحته ، وفيه

لو ارث وجهان .

وصححه في الانتصار لأجنبي فقط .

وقال في الروضة ، وغيرها : لا يصح لو ارته مدين ، ولا غيره .

قوله ( وإن أقر المريص بوارث صح )

هذا المذهب بلا ريب

قال المصنف ، والشارح : هذا أصح .

قال في المحرر : وهو الأصح .

قال ابن منبج : هذا المذهب . وهو أصح .

قال في القروم : فيصح على الأصح .

قل النظم هذا أشهر القولين من نص الإمام أحمد رحمه الله

قال في الخلاصة : وإن أقر وارث : صح في الأصح

قال ابن دزين : هذا أظهر

وحزم به في الوحيز ، والمبور ، ومستحب الأدي ، وغيرهم

وقدمه في الرعائين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم

وعنه - لا يصح

قلعه ابن دزين في شرحه

وإن قيل : أو أقر من عبه الولاء بسب وارث

قوله ( وإن أقر بطلاق امرأته في صحته ، لم يسقط مهراتها )

هذا الصحيح من المذهب

وعنه أكثر الأصحاب

وقال الشيرازي في منتخب لائمه

قلت : وهو جيد

قوله ( وإن أقر العبد بحد ، أو فصاص ، أو طلاق صح ، وأجذ

به ، إلا أن يقر بفساد في النفس ، ففسد الإمام أحمد . رحمه الله -

أنه يُنقَضُ به بعد المتيقن )

إذا أقر العبد بحد ، أو طلاق ، أو فصاص فيما دون النفس أحد به على

المذهب

وعليه أكثر الأصحاب

وقيل في إقراره بالمقومات . روي

في الترمذي : وجهان

قال في الرعاية : وقيل : لا يصح إقراره بقود في النفس في دوسها .

واختاره القاضي أبو يعلى بن أبي حاتم

ذكره في التخصيص

ويأتي قريباً في كلام المصنف : إذا أقر سرقة

وإن أقر قصاصاً في النفس : لم ينقص منه في المال وسمع به بعد العتق

على الصحيح من المذهب نص عليه

وحرم به في الوحيير ، وغيره

ومحمده في العظم ، وغيره

وقدمه في الخلاصة ، والمحرر ، والشرح ، والرعايتين ، وشرح ابن رين ،

والحدوي الصغير ، وغيره

قال في القواعد الأصولية : اختاره القاضي الكبير ، رحمه الله

وعنه صحة إقرار العبد بقتل العمد من ماله ذات

وقال أبو الخطاب : يؤخذ به من في المال

وحدوده ابن عجل

وهو ظاهر كلامه في

وقدمه في الفروع

وهو ظاهر ، قدمه في القواعد لأصوبه

نعم

طلب جواب الدعوى من العمد ، ومن حبيده حميداً ، على الأول ومن

العبد وحده : على الثاني

وليس المقر له المقو على وقته ، أو مال على الثاني

قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم

قوله (وإن أقر السيد عليه بدبت : لم يقل ، إلا فيما يوجب  
القصاص ، وقيل فيما يجب فيه المال )  
وهكذا قال في التكاوي

يعنى : إن أقر على عبده عما يوجب القصاص : لم يقل منه في القصاص .  
ويقل منه فيما يجب به من المال فيؤخذ منه دية ذلك  
وهو أحد الوجهين .

وهو احتمال في الشرح  
والصحيح من المذهب : أن إقرار السيد على عبده فيما يوجب القصاص :  
لا يقل مطلقاً وإنما يقل إقراره عما يوجب مالا ، كالخطأ ونحوه  
وهو ظاهر ما حرم به في الهداية ، والوجيز ، والمحزر  
وقدمه في الشرح ، وشرح ابن ررين ، والفروع ، والنعيم ، والزمخشري ،  
والخاوي

#### قائمة

أو أقر العبد عبادة يوجب مالا - لم يقل قطعا  
قوله في التلخيص  
وطاهر كلام جماعة : لا فرق بين إقراره بالعبادة الموحدة للمال ، وبين إقراره  
بالمال .

وهو ظاهر ما روى عن الإمام أحمد رحمه الله  
قوله (وإن أقر العبد غير المأذون له بماله - لم يقل في الحال .  
ويُنْبَغُ بِهِ بَسْطُ الْعِشْقِ) .  
وهو المذهب ، نص عليه .

قال ابن منجي في شرحه : هذا المذهب . وهو أصح .

وجزم به في العدة ، والوجيز ، والمحرم ، والنور ، وغيرهم  
وقدمه في الشرح ، والقلم ، والاعتين ، والحاوي  
قل في النسيب ، والقواعد الأصولية . سمع به بعد العتق في أصح الروايتين  
قال في الفروع : فتصه يتبع به بعد عتقه  
وعنه : يتبع رقبته  
احتاره لخرق ، وغيره  
قال في النسيب : ذكرها القاضي . ولا وجه لها عندي إلا أن يكون فيما  
لا تنهيه فيه ، كمال الذي أقر سرقته فيه قبل في القطع ولا فضل في المال  
لكن يبيع به بعد العتق . انتهى  
وتقدم في آخر المحرر : إقرار المبدؤين له في كلام المصنف فليؤد  
قوله ( وإن أقر المئذ بسرقة مال في يده ، وكذبه السيد . قل  
إقراره في القطع ، دون المال )  
وهو المذهب من عنده  
وحرم به في المحرر ، وشرح ابن صبحي ، ولخدة ، والمذهب ، والخلاصة ،  
والمستوعب ، والحاوي  
وصححه القلم ، وغيره  
وقدمه في النفي ، والشرح ، والفروع ، والاعتين  
وقيل : لا يقطع  
وهو احتمال في النفي ، والشرح .  
وقيل : يقطع بعد عتقه ، لا قبله .  
ثائرة

لو أقر للكاتب بالجناية : تسقط بذمته

والصحيح من المذهب : ورقبته أيضاً .

وقيل : لاتعق رقبة

ولا يقبل إقرار سيده عليه بذلك

قوله ﴿ وَإِنْ أَقْرَأَ السَّيِّدُ لِمَنْ يَدِيهِ ، أَوْ الْمَتَدُّ لِسَيِّدِهِ بِمَالٍ ، ثُمَّ يَصْحَقُ ﴾

وهو اندهب مصفاً

وعيه جواهر الأحكام

وحرمه في الحر ، والمترج ، والوحيير ، وغيره

وقدحه في الفروع ، وغيره

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لو أقر العبد سيده ما صحح على مذهب

وهذا ينسحب على ثبوت مال العبد في دمه العدا اشتداً ، أو درماً

وبه ثلاثة أوجه في العدا وانتهى

وفين صحاح قبل ذلك

قوله ﴿ وَإِنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ بَاعَ عِنْدَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِثَلَاثِ وَأَقْرَأَ الْمَتَدُّ لَهُ .

ثَلَاثَ وَبِئْسَ نَسْكَرٌ : عتق ومم سرقته الألف ﴾

هذا مذهب

والمذهب الأصح

الحكم لماله أن يحلف على الصحيح من مذهب

حرمه في الوحيير ، والمترج ، والعلم ، وخرى ، وغيره

وقدحه في الفروع ، ودرجتين ، وغيره

وقيل لا يدرمه

وهو ظاهر كلام مصنفه



فائز تارة . إعرافا

قوله ﴿ وَإِنْ أَقْرَأَ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ بِمَالٍ . صَحَّ . وَكَانَ لِمَالِكِهِ ﴾

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . إذا قلنا صح قول الهبة والوصية ، بدون إذن السيد : لم يقتض الإقرار إلى تصديق السيد .

قال : وقد يقال : بلى ، وإن لم نقل بذلك . لحوا أن يكون قد تمكث مباحاً  
عافر حية ، أو أئله وضمن قيمته

الثانية

لو أقر العبد سكاح أو تبرر فذف : صح الإقرار ، وإن كذبه السيد

قال المصنف : لأن الحق للعبد دون المولى

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهذا في النكاح فيه نظر فإن النكاح لا يصح بدون إذن سيده وفي ثبوته للعبد على السيد صرر فلا يقبل إلا بتصديقه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقْرَأَ لِسَيِّمَةٍ : لَمْ يَصِحَّ ﴾

هذا المذهب مطلقاً

وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في المستوعب ، والسكاني ، وشرح ابن مسعود ، وأبو حنيفة ، وغيرهم  
وقد مر في معنى ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، والزعاتين ، وأحدى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يصح ، كقولهم سبها ونكون ذلكها فيعتبر تصديقه .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله عن هذا القول : هذا الذي ذكره القاضي  
في ضمن مسألة الحل

وقال الأرحى : صح لما مع ذكر المص لا اختلاف الأسباب

فانتم انتم امرأهما

لو قال « على كذا بسبب الميعة » صح

حرم به في الزعامة

وقدمه في الفروع .

وقال في المص ، والشرح : لو قال « على كذا بسبب هذه الميعة » لم

يكن إقراراً . لأنه لم يذكر لمن هي . ومن شرط صحة الإقرار : ذكر المقر له

وإن قال « لداكها ، أو لزيد على نفسها ألف » صح الإقرار

« إن قال « بسبب هذه الميعة » لم يصح . إذ لا يمكن إلحاق شيء

بسبب المحل .

الثانية

لو أقر لسعد أو مقبرة ، أو طريق ومحوه ، وذكر سبباً صحيحاً - كعلة وقفه -

صح

وإن أطلق : فوحيان .

وأطلقهما في المص ، والشرح ، ورعنتين . والله وع ، ولخاري

قلت : الصواب الصحة . ويكون مصطلحها .

واختاره ابن حامد .

وقال التميمي : لا يصح .

وقدمه ابن رجب في شرحه

قوله « وإن تزوج محبوه النسب ، فأقرت بالرق : لم يقبل

إقرارها » .

وهو الذهب .

قدمه في المعنى ، والشرح

وقدمه أيضاً في المحرر ، والخواص ، والفروع .

ذكره في آخر باب القبط

وعنه يقبل في معناه ولا يقبل في مسح السكك ورق الأولاد

حرم به في الوجيز ، وغيره .

ومحله في الرعايتين ، والخواص هنا ، والنظم

وعنه : يقبل مطلقاً .

سب

قوله ( وَإِنْ أَوْلَدَهَا بَعْدَ الْإِفْرَارِ وَلَدًا : كَانَ رَقِيقًا )

مراده : إذا لم تكن حاملاً وقت الإقرار

فإن كانت حاملاً وقت الإقرار : فهو حر

قاله في الرعايتين ، وغيرهما

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف

ووجه في النظم : أنه يكون حراً بكل حال

قوله ( وَإِنْ أَمَرَ بِوَلَدِ أُمِّهِ : أَنَّهُ ابْنُهُ ، ثُمَّ مَاتَ وَمَنْ يَتَّخِذْ هُنَا

أَتَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَمِنْ نَحْوِ أُمِّ وَلَدِهِ عَلَى وَجْهِهِ )

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن معمر .

وأطلقهما في أحكام أمهات الأولاد في المحرر ، والنظم ، والمائق ، والمروع .

وهما احتمالان مطلقان في الهداية ، والذهب ، والخلاصة

أمرهما : لأنصير أم ولد

محمده في التصحيح ، والنظم هما .

وجزم به في الوجيز .

فمثل هذا : يكون عليه الولاء . وفيه نظر .

قاله في المتعجب .

واقصر عليه في العروع .

والموجع الثاني : نصير أم ولد .

وقدمه في الرعايتين ، والحارثي الصغير في « باب أحكام أمهات الأولاد »

ومحممه أيضاً في الرعية الكبرى هناك في آخر الباب .

ومحممه في إدراك العانة .

وتقدم النسب على ذلك في آخر « باب أحكام أمهات الأولاد » حد قوله :

وإن أصابها في ذلك غيره

قوله ( وإذا أقر الرجل نسب صغير ، أو نَحْنُونِ مَحْمُولِ النَّسَبِ

أَنَّهُ أَنَّهُ : ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مَيْتًا وَرَثَةُ ) .

معنى : أبيت الصغير والمحمون

وهذا المذهب .

حرم به في المحرم ، والحارثي ، وشرح ابن معني ، والوجيز ، والمهذبة ،

والمذهب ، والخلاصة

وقدمه في المتن ، والشرح ، وقفروع

ومحممه النافذ .

وقيل : لا يبرئه إن كان ميتاً لثبوت نسبه من غير إرث

وهو احتمال في المتن ، والشرح

فتت وهو الصواب

### فائز

لو كبر الصغير ، وعقل المحنون ، وأسكر : لم يسمع إنكاره على الصحيح من المذهب .

وقيل : سئل نسب المكلف باتفاقهما على الرجوع عنه قوله ( وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا عَاقِلًا لَمْ يَنْبُتْ نَسَبُهُ حَتَّى يُصَدِّقَهُ ) وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا : فَفِي وَجْهِ .

وأطلقهما ابن مسجي في شرحه ، والمذبة ، والمذهب ، واستوعب ، والحادى أمرهما : يثبت نسبه . وهو المذهب .

صححه في التصحيح .

وهو ظاهر ما صححه الناظم

وحزم به في الوجيز

وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : لا يثبت نسبه

فائز تاليه . إمدادها

لو أقر بأب : فهو كإقراره بولد .

وقال في الوسيلة : إن قل عن بالغ « هو أبى » أو أبى « فكنت المدعى عليه : ثبت نسبه في ظاهر قوله

### الثاني

لا يعتبر في تصديق أحدهما بالآخر تكرار التصديق . على الصحيح من المذهب . ومن عليه

وعليه أكثر الأصحاب

ويشهد الشاهد بنفسهما بمجرد التصديق

وقيل : يعتبر التكرار فلا يشهد إلا بعد تكراره .

قوله ( وإن أمر بسب أح أو عم في حياة أبيه أو جدّه . لم يقبل .  
وإن كان بعد موتيهما ، وهو الوارث وحده . صح إقراره . وثبت  
النسب . وإن كان معه غيره . لم يثبت النسب . والمقر له من  
الميراث ما فصل في يد المقر ) .

هذا صحيح .

وقد تقدم نحر بذلك ، وما ثبت به النسب في « باب الإقرار بمشارك في  
الميراث » وشروطه عامة كعدمه ميراث

فائدة

لو حلف بين عاقبين ، فآقر أحدهما بنح صغير ، ثم مات المفكر ، والمقر  
وحده وارث : نسب نسب المقر به منهما . على الصحيح من المذهب  
وقيل لا يثبت . لكن يعطيه الفاضل في يده عن إرثه  
فومات المقر بعد ذلك من بني عم ، وكان المقر به أحاد . ورثه دوسم على  
الأول .

وعلى الثاني : يرثونه دون المقر به

قوله ( وإن آقر من عليه ولأه بسب وارث . لم يقبل إقراره  
إلا أن يصدق مؤلّا ) .

وهو المذهب . نعم عليه

وعليه الأصحاب

وقطع به أكثرهم

وخرج في الحرر ، وغيره : بقيل إقراره

وحثاره الشيخ تقي الدين رحمه الله

قلت : وهو قوى جدا .

نعيه

معلوم قوله « وإن أقر من عبه ولا » أنه لو أقر من لا ولا عليه - وهو

مجهول النسب - بنسب وارث : أنه يقبل .

وهو صحيح إذ صدقه وأمكن ذلك حتى أح أو عم .

قوله « وإن أقرت امرأة بكناح على نفسها ، فهل يقبل ؟ »

على روايتين )

وأحدهما في الشرح ، والرايتين ، والحاوي الصغير .

أما أما : فنقل لرواي التهمة بإعادة الإقرار إلى شرائطه .

وهو الصحيح من المذهب

صحيحه في التصحيح ، والحرر

وحرره في المودر

واحتاره نصف

وقدمه في العلم .

والرواية الثانية : لا يقبل .

قال في الانتصار ، لا ينكر عيبها ببلد عربة قهروية ، وأنه يصح من مكانه .

ولا يملك عقده أصح .

وعنه : يقبل إن ادعى زوجيتها واحد ، لا اثنان .

احتاره القاضي وأصحابه .

وحزم به في الوجيز .

وحزم به في المنفي في مكان آخر .

وأطلقهن في العروع .

وقال القاضي في التلخيص : يصح إمرار نكته ، وإن أحدها ، لأن لانه لا يتنع صحة الإقرار بما لا إذن له فيه ، كصبي أقر بعد نكته : أن أمه أحمره في صفرة .

### فائدة

لو ادعى الزوجية اثنان ، وأقرت لهما ، وأقما بينتين : قدم استقهما .

فإن جهل : عمل بقول الولي .

ذكره في المسج ، والمنعجب

وقوله الميسوي

وقدمه في العروع

وقال في الرعاية : يعمل بقول الولي المخير . انتهى

وإن جهل : فسغا . نقله الميسوي

وقال في ائمة : يستطاع ، ويحال بينهما وبينها ولم يدكر الولي انتهى

ولا يحصل الترجيح باليد على الصحيح من المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - مقتصي كلام القاضي : أم ، إذا كانت

يد أحدهما : مسألة الداخل والخارج .

وسفت في عبور المسائل ، في العين بيد ثالث .

قوله ( وَإِنْ أَقَرَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا بِهِ : قَبْلَ أَنْ كَانَتْ مُحْتَرَةً ، وَإِلَّا فَلَا )

يعني : وإن لم تكن محررة : لم يقبل قول الولي عليها به . فشمئ مسألتين

في غير المحبرة



إحداهما : أن نكون منكراً للإدس في النكاح فلا يقل قوله عليها :  
قولاً واحداً

والثانية : أن نكون مقرة له بالإدس فيه فالصحيح من المذهب : أن إقرار  
وليها عليها : صحيح مقبول . نص عليه

وقيل : لا يقبل

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ : أَنْ فَلَانَةَ امْرَأَتَهُ ، أَوْ أَقَرَّتْ : أَنْ فَلَانًا زَوْجَهَا  
فَلَمْ يُصَدِّقِ الْمَقْرَ لَهُ الْمَقْرُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمَقْرَ : صحيح وورثته .  
قال الله ص ، وغيره . إذا أقر أحدهما بروحية الآخر ، لم يصدق ، ثم صدقه .  
تحل له بنكاح جديد . انتهى .

وشمل قوله « لم يصدق المقر له إلا بعد موت المقر » مسألتين

إحدهما : أن بسكت المقر له إلى أن يموت المقر ، ثم يصدق : فهذا يصح  
تصديقه ، وورثته

على الصحيح من المذهب

وعليه جماهير الأصحاب .

وفيها يخرج بطلان الإرث

الثانية : أن يكذبه المقر له في حياة المقر ، ثم يصدق بعد موته : فهذا  
لا يصح تصديقه ولا يرثه في أحد الوجهين .

وجزم به في الوجيز .

قال المناظم : وهو أقوى

والوجه الثاني : صحيح تصديقه ورثته .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا

قال في الروضة : للصحة قول أصحابنا

قل في السكت ، قطع به أبو الخطاب ، والشريف ، في رموس المسائل .  
وأطلقهما في المنى ، والمحرر ، والشرح ، والمروع .  
فإنهما إحداهما

في صحة إقرار مزوجة بولد رويته

وأطلقهما في المروع ، والمداية ، والمخالصة

إحداهما : بلحقها وهو المذهب

حرم به في المحرر ، في « باب ما يلحق من النسب »

قل في العدة الكبرى : وإن أقرت مزوجة بولد : لحقها دون زوجها  
وأهلها ، كمرار زوجة

وعنه : لا يصح إقرارها

وقدمه قدمه في الكبرى في الصبي ، والمطوى الصغيرها

وقدمه الناظم

الثانية

لو دعي كساح صبيغة بيده . فرق بينهما ومعه حاكم

فوصدقته حد بلوغها قبل

قل في العدة : قبل حل الأظهر

قال في المروع : مثل أن من ادعت أن فلاناً زوجها ، فأكره ، فطبت

الفرقة يحكم عليه

ومثل عنها المصنف ؟ فلم يحجب فيها شيء

قوله فإني أقر الوارثة على مؤدوسهم بدين . لزمهم فساؤله من

التركة .

لا نزاع ، إن كان ثم زكاة .

قوله ( وبن أفقر نقصتم ) رتبة منه بقدر ميراثه .

هذا المذهب مطلقاً

ومراد به إذ أفقر من غير شهادة

فإن إذا شهد منهم عدلان ، أو عدل ويمن : فإن الحق ثبت

قال في العروغ ، وفي التنصير : إن أفقر منهم عدلان ، أو عدل ويمن :

ثبت

ومراد به وشهد العدل

وهو معنى ما في الروضة .

وقال في الرأفة أيضاً : إن حلف وارثاً واحداً لا يرث كل المال - كهدت ،

أو أخت - وأقر ، مستغرق للفرقة : أخذت كل ما في يدها .

قال في الدعوى - في باب لإقرار بمشرك في الميراث - وعنه : إن أقر

أحد من الورثة على أسهما بدين : ثبت في حق غيره ، إعطاء له حكم الشهادة .

وفي اعتبار عدلتهما : الروايات

وتقدم هذا هناك زيادة .

فإنه

يقدم مائت يقرر الميت على مائت يقرر الورثة ، إذا حصلت مراعاة .

على الصحيح من المذهب

وقيل : يقدم مائت يقرر ورثة الميت على مائت يقرر الميت

قال في العروغ ، ويحتمل التسوية

ودكره الأرجح وجهاً .

ويقدم مائت بيينة عليهما . نص عليه .

قوله ( وَإِنْ أَقْرَ لِحُلِّ امْرَأَةٍ : صَحَّ )

هذا الصحيح من المذهب مطلقاً .

قال في الفروع : وإن أقّر لحل امرأة قال : صح في الأصح

قال في التكت : هذا هو المشهور .

نصره القاضي ، وأبو الخطاب ، والشريف ، وغيرهم

قال ابن منجي : هذا المذهب مطلقاً .

وحرم به في المنور ، والوحيد ، ومنعجب الأدي ، وتذكر أن عدوس

وقدمه في الخلاصة ، والمحرر ، والرعاشين ، والحاوي الصمير ، والنعم .

واختاره ابن حامد

وقيل : لا يصح مطلقاً .

ذكره في الرعاشين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم

قال في التكت . ولا أحب هذا قولاً في المذهب

قال أبو الحسن النعماني لا يصح الإقرار إلا أن يعرف به إلى سبب من إرث

أو وصية . فيكون بينهما حل حسب ذلك

وقال ابن رزين في نهايته : يصح مال لحل يعرفه .

ثم ذكر حلقاً في اختاره من الموت ، أو من حبه

وقال القاضي : إن أطلق كلف ذكر السبب فيصح مباح وسطل

ما يبطل . ولو مات قبل أن يعرف سطل

قال الأرجسي : كمن أقّر لرجل فردّه ، ومات المقر

وقال المصنف : كمن أقّر لرجل لا يعرف من أراد بإقراره

قال في الفروع : كذا قال .

قال : ونوجه أنه هل يأخذه حاكم ، كالصانع ؟ فيه خلاف

### فأمرتان . إحداهما

قال في القعدة الراسية والنمايين - واحتلف في متحد الطلاق .  
ف قيل : لأن الحمل لا يملك إلا بالإرث ولوصية فهو صحيح الإقرار له : تلك  
مبهرها . وهو فاسد . فإن الإقرار كاشف لذلك ومبين له ، لا موجب له .  
وقيل لأن طاهر الإحلاق ينصرف إلى الماء ويحوها . وهي مستحيلة مع  
الحمل وهو صعب فإنه إذا صح له . ذلك نوحه حمل لإقرار مع الإحلاق عليه .  
وقيل : لأن الإقرار لا يحمل صديق له على شرط الولادة لأنه لا يملك بدون  
خروجه حياً . والإقرار لا يقبل التعليل .

وهذه طريقة ابن عقيل . وهي أظهر  
وترجع - أنه حينئذ إلى ثبوت الملك له وانعكاسه انتهى .

### الثانية

لو قال « فحدث عن » ألب جعلته له « ويحويه . فهو وعد  
وقال في الفروع : ويتوجه يلزمه  
كقوله « له على ألب أقرضنيه » عند غير التيمم .  
وجزم به الأزهري : لا يصح ، كأوصى ألب  
قوله « وإن ولدت حياً وميتاً . فهو للحى »  
لا راع حيث قلنا . يصح  
قوله « وإن ولدتها حياً . فهو يثمنها حواء الذكر ولا تثنى .  
ذكره ابن حامد »

وهو المذهب

حرم به في زوج ، والظن ، والشور ، ومتعبد لأدمي ، وقد ذكره ابن  
عبدوس ، ونحوه الصاية ، والمهر ، والرعاية الصغرى ، والحارثي .

وقدّمه في القروع .

وقيل : يكون بهما اثلاثاً

وتقدم في كلام النحوي .

نحو

عمل الخلاف : إذا لم يمهز إلى ما يقتضي التفاصيل .

فأما إن هراء إلى ما يقتضي التفاصيل - كإث ، ووصية - عمل به قولاً واحداً .

وتقدم كلام العاصي

قوله ( ومن أمر لكبير ، هل يصل ، فلم يُسَدِّقه : يصل ، قرأه

في أحد الوجهين )

وهو المذهب

قال في المحرر : هذا المذهب

قال في النظم : هذا المشهور

وصححه في التصحيح ، وغيره .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدّمه في العصول ، والمحرد ، والنظم ، والراعي ، والحاوي الصغير ، وغيرهم

( وفي الآخر : يؤخّر المأل إلى يثبت المأل ) .

وأطلقوه في الهداية ، والمذهب ، والشرح ، وشرح ابن معي .

صلى المذهب : يقر بيده

وعلى الوجه الثاني : أيهما غير قوله : لم يقبل .

وعلى المذهب : إن عاد المقر فادعه نفسه ، أو اثلاث - قبل منه . ولم يقبل

سده . عود مقر له أولاً إلى دعوته

ولو كان عوده إلى دعوته قبل ذلك : ففيه وجهان .

وأطلقهم في الحرر ، والظم ، والرعاتين ، والحايى ، والمروع .

وجزم في المنور بضم القبول

وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

ولو كان المقر عنده ، أو دور المقر ، من أقر رقه للمقر فهو كميره من

الأموال على الأول

وعلى الثاني : يحكم بحريتها .

ذكر ذلك في الحرر ، والرعاتين ، والحايى ، والظم ، وغيرهم

## باب ما يحصل به الإقرار

نفيه

تقدم في « صريح الطلاق وكماشة » هل يصح الإقرار بالخط ؟  
وتقدم أيضاً في أول « كتب الإقرار » .

قوله « وإن ادعى عليه ألفاً فقال « نعم » أو « أجل » أو  
« صدقت » أو « أما يُقرُّ بها » أو « بدعواك » كان مُقرّاً  
بلا تراخ .

« وإن قال « أما قر » أو « لا أسكر » لم يكن مقرّاً »

وهو المذهب

قال في الدعوى : لم يكن مقرّاً في الأصح

وحد في هديه ، والمذهب ، والخلاصة ، والتنقيص ، و« دوى » ، والشرح ،  
وشرح ابن مسني ، ومنتهى الأدعي ، وغيرهم .  
وقيل : يكون مقرّاً

حزم به في الوجيز ، وابن عديس في تذكرته

وصحبه في العلم في قوله « إن أقر »

وأطلقهما في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وقال الأرحي : إن قال « أما أو بدعواك » لا يؤثر ويكون مقرّاً في قوله  
« لا أسكر »

قوله « وإن قال « نخور أن يكون حِقماً » أو « عسى » أو « بل »  
أو « أمّن » أو « أحسب » أو « أقدر » أو « خذ » أو « أثرن »  
أو « أخرز » أو « أفتح كُفك » لم يكن مُقرّاً .



بلا راع .

قوله ( وإن قال « أنا مُقر » أو « خذها » أو « ائزها » أو « اقضها »  
أو « أخرزها » أو « هي صحاح » فهل يسكون مُقرأً ؟ على وجهين )

وأطلقهما في هداية ، والمذهب ، والحرم ، والدفع ، وبعائين ، ولحوى .  
وأطلقهما في المستوعب في ذلك إلا في قوله « أنا مقر »  
وأطلقهما في التلخيص ، في قوله « خذها » أو « ائزها » .  
وأطلقهما في خلاصة ، في قوله « أنا مقر »

أمرهما . يسكون مقراً

وهو لمذهب

صححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر

وحرم به في الوجيز

وصححه في النظم في قوله « إني مقر »

وجزم به ابن عديس في تذكرته

واحتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله

والوجه الثاني : لا يسكون مقراً

حرم به في المنور

وجزم به النظم في غير قوله « إني مقر »

وقدما في السكاني ، في قوله « خذها » أو « ائزها » أو « هي صحاح » .

قال في القواعد الأصولية : أشم وجهين في قوله « أنا مقر » أنه لا يكون

إقراراً

وجزم به في المستوعب .

### قوائم . الأولى

قال ابن الراعوي : قوله « كأي به حد لك » أو « كأي حصدتك  
حقتك » أقوى في الإقرار من قوله « خذه »

### الثانية

لو قال « أليس لي عليك ألف ؟ » قال « بلى » فهو إقرار ولا يكون  
مقرأ بقوله « سم »

قال في الفروع : ويتوجه أن يكون مقرأ من « سم » . كقوله « عشرة غير  
درهم » يلزمه تسعة .

قلت : قد ورد التوجيه عن الصور الذي لاشك فيه وله طائر كثيره  
ولا يعرف ذلك إلا الخلاق من أهل العربية فكيف يحكم بأن المعنى يكون  
كذلك ؟ هذا من أحد ما يكون

وتقدم في « باب صريح الطلاق وكذا » ما يؤيد ذلك  
قال في الفروع : ويتوجه في غير المعنى احتمال . وما هو سعيد  
وفي نهاية ابن رزين : إذا قال « لي عليك كذا ؟ » فقال « نعم » أو « بلى »  
فقر

وفي عيون مسائل : لفظ الإقرار يختلف باختلاف الدعوى  
« إذا قال « لي عليك كذا ؟ » لم يأنه « سم » وكان إقراراً وإن قال « أليس  
لي عليك كذا ؟ » كان الإقرار به « بلى » .  
وتقدم ظهير ذلك في أوائل « باب صريح الطلاق وكذا » .

### الثالثة

لو قال « أعطى ثوبى هذا » أو « اشتري هذا » أو « أعطى ألفاً من  
الذي لي عليك » أو قال « لي عليك ألف » أو « هل لي عليك ألف ؟ » .

فقال في ذلك كله « سم » أو « أمملى يوماً » أو « حتى أفتح الصندوق » أو  
قال « له على ألف إلا أن يشاء ربيد » أو « إلا أن أقوم » أو « في عم الله » فقد  
أقر به في ذلك كله

وإن قال « له على ألف فيما أطل » لم يكن مقراً  
قوله « وإن قال « له على ألف إن شاء الله »  
فقد أقر بها . ومن عليه .

وكذا إن قال « له على ألف لا يلزمي إلا أن يشاء الله »  
وهو المذهب فيها  
وعليه الأصحاب

وهو من مفردات المذهب في قوله « إلا أن يشاء الله »  
وفيها احتمال لا يكون مقراً بذلك .

#### قائمة

لو قال « منك » أو « روحك » أو « قلت إن شاء الله » صح ، كالإقرار  
في في عيون الممثل : كما لو قال « أن صدم عداً إن شاء الله » صح منه  
وصومه . ويكون ذلك « كيداً

وقال القاضي : يحتل أن لا صح العهود لأن له الرجوع بعد إيجها قبل  
القبول ، بخلاف الإقرار

وقال في المجد : في « منك » أو « روحك إن شاء الله » أو « منك إن  
شئت » فقال « قلت إن شاء الله » صح انتهى

قوله « وإن قال « إن قديم فلان فله على ألف » لم يكن  
مُقراً ) .

يعني : إذا قدم الشرط . وكذا في نظائره .

وهذا المذهب .

وعليه حمير الأصحاب .

وقيل : يصح في قوله « إن جاء وقت كذا فعلى فلان كذا » وسيجوز  
المصنف الخلاف في نظيرتها .

قوله « وإن قال « له على ألف إن قديم فلان » فعلى وجهين » .  
بمعنى : رد آخر الشرط .

وأطلقهم في المهر ، والشرح ، وشرح ابن منعم ، والرعائين ، والحدوي ،  
والعلم ، والمروعي .

أمرهما . لا يكون مقرا

وهو المذهب

حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمنوع ، والمخالصة

وقدحه في المعنى ، وبصره

والرهم الثاني : لا يكون مقرا

وهو ظاهر كلامه في الوجيز

واحتد القاصي

### لمادة

مثل ذلك في الحكم : لو قال « له على ألف إن جاء المطر أو شاء فلان »  
حلاوة ومذهب

قوله « وإن قال « له على ألف إذا جاء رأس شهر » كان إقرارا » .

وهذا المذهب

وعليه الأصحاب

قال المصنف والشارح : قد أضحى ما هو إقرار

قال في المحرر : فهو إقرار ، وحياً واحداً .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وفيما نخرج في ... أنه لا ية بعده

وأطلق في الترتيب فيها وجهين

ودكر الشارح احتمالاً بضم الفرق بينهما

فيكون فيهما وجهان

فأما

لو فسرنا نزل أو وصية - قبل من

قوله « وإن قال » إذا جاء رأس الشهر منه نزل ألف « فعلى

وجبتين

وأطعمهم في المحرر ، وشرح ابن منجي ، واللاء زين ، والطوى الصغير

أمرهما : لا يكون معاً

وهو المذهب

وعنه حميد لأصحاب

قال المصنف ، والشارح : قد أضحى ما : ليس بإقرار

وحرم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وصححه في الهدية ، والمذهب ، وأهدى ، والخلاصة ، وغيرهم

والرسم الثاني : يكون إقراراً

وصححه في الصحيح

قوله ( وإن قال « له على ألف إن شهد به فلان » لم يكن  
مُقرأً ) .

وهو المذهب

حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والإخلاصة ، والشرح ، وشرح  
ابن منبج ، والنظم  
وقدّمه في المتن ، ونصره  
وقيل : يكون مُقرأً .

احتره القاضي

وأحفظ في المحرر ، والمروء ، وريحتي ، والحاوي  
قوله ( وإن قال « إن شهد فلان فهو صادق » ختمل وجهين ) .  
وكذا قال في الهداية

وأحفظ في المذهب ، والمستوعب ، واللمعة ، والمحرم ، والشرح ، وشرح  
ابن منبج ، وشرعيتي ، والحاوي الصغير

أمرهما : يكون مُقرأً في الحال ، وإن لم يشهد بها عليه لأنه لا يتصور  
صدقه إلا مع ثبوته . فيصح إذن

صححه في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح المحرر

وحرم به في الوجيز

وقدّمه في الخلاصة

والوجه الثاني : لا يكون مُقرأً وهو المذهب

قدّمه في المروء

## باب الحكم

فيما إذا وصل بإقراره ما يعبره

قوله ( إذا وصل به ما يستلطفه ، مثل أن يقول « له على ألف »  
لا ترمى « أو » قبضه « أو » استوفاه « أو » ألف من ثمن خمر « أو »  
« تكففت به على أنى بالخيل » أو « ألف لا ألف » أو « لأثمانية »  
لزمة الألف )

ذكر المصنف مسائل

منها قوله « له على ألف لا ألف » ويرمى الألف على الصحيح من

المذهب

وعليه الأصح

وحكى أحكام لا يرميه

ومنها قوله « له على ألف قد قبضه ، أو استوفاه » ويرمى لألف لا تراعى

ومنها قوله « له على ألف من ثمن خمر » أو « تكففت به على أنى بالخيل »

ويرمى الألف ، على الصحيح من المذهب

ولم يذكر من هبة عن الإمام أحمد - رحمه الله - غيره

قال في رعية السكرى والأشهر لزمه مع ذكر الخ ومحرم

واحتاره أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والإحالة ، والسكاف ، ونسي ، والوحيد ،

والمزور ، ومتنعب الأذى ، وغيرهم

وقيل لا يرميه

قل من هبة هو قياس المذهب .

وقياس قول الإمام أحمد رحمه الله في قوله « كان له علي » وقصته »

واحتاره القاصي ، وإن عبدوس في مدركه .

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، ورعيين ، والقروص ، وغيرهم

شأننا . إلهامهما

مثل ذلك في الحكم : لو قال « له على ألف من ثمن صبيغ تلف قبل قبضه »

أو « لم أقضه » أو « مصره سعت » وشرط على ضماها « مما يعلمه الناس عادة

مع فده : خلافاً ومذهباً

وثنى قربى كلام المصنف « لو قال : له على ألف من ثمن صبيغ لم أقضه »

وقال المقر « بل دين في ذمتك » .

الثاني

لو قال « على من ثمن خمر ألف » لم يلزمه وجهاً واحداً

أعني إذا قدم قوله « على من ثمن خمر » على قوله « ألف » .

ومن مذهب المصنف : لو قال « على ألف بلائة » فهو يبرمه ألف قولاً

واحداً

ومذهب : لو قال « له على ألف بلائة » فبرمه ألف على الصحيح من

المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . لأنه استثنى أكثر من المصنف

وقيل : يصح الاستثناء فيلزمه أوجه ثلاثة

وثنى ذلك في كلام المصنف في أول الفصل الذي بعده

وتقدم ذلك أيضاً في « باب الاستثناء في الطلاق »

قوله « وَإِذَا قَالَ « كَانَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَفَصِيَّتُهُ » أَوْ « فَصِيَّتُ مِنْهُ »

تَحْصِيْمًا » فَقَالَ الْخُرْقِيُّ : لَيْسَ بِإِقْرَارٍ . وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ »

وهو المذهب .



اختاره القاضي .

وقال : لم أجد عن إمام أحمد رحمه الله رواية مع هذا

قال أبو يعلى الصغير : اختاره عامة شيوخنا

قال الركني - حد مصوص لإمام أحمد رحمه الله في رواية حماد

وحرم به الجمهور الشريف ، وأبو الخطاب ، والشبراوي ، وغيرهم

وحرم به أيضاً في أبو جبر ، والنسوي ، ومنحجب الأدي ، وغيرهم

وقلعه في الحرر ، والفروع ، وغيرها

ومحمده في انطلاقة ، والنظم ، وغيرها

وعنه : قيل قوله في المسألة مع يمينه ولا يدل قوله في الجمع

وقال أبو الخطاب : يكون مفراً مدعياً للقصد فلا يدل إلا سنة . قيل لم

تسكن سنة . حلف المدعي أنه لم يقبض ولم يبرأ ، واستحق .

وقال : هذا رواية واحدة

ذكره س أ موسى

قال في الفروع : وعنه يكون مفراً

اختاره ابن أبي موسى ، وغيره

فيقيم سنة بدعواه ، ويحلف خصمه

اختاره أبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وغيرها

كسكونه قبل دعواه . انتهى

قلت : وختاره ابن عبدوس في تذكرته

وقدمه في المذهب ، والراغبين ، والحدوي المصنف

وعنه : أن ذلك ليس بحجوب . فطالب رد الجواب .

قال في الترغيب ، والرهابة : وهي أشهر

### قوائم الأولى

لو قال « برئت مني » أو « أرائني » ففيها الروايات المتقدمة .  
قوله في الفروع  
وقال وقيل . مقرر

### الثانية

لو قال « كان » على « وسكت » فهو إقرار  
قوله لأصحاب  
وشعرح أنه ليس بإقرار  
قوله في الحر ، وغيره

### الثالثة

لو قال « لا على » أو « وقصته » ولم يقل « كان » ففيها طرق لأصحاب  
أصحها : أن فيها الرواية الأولى  
ورواية أخرى الخطأ ومن دونه  
ورواية ثالثة : تكون قد أقر بالعق ، وكذب به في الوفاء فلا يسمع منه ،  
وبأنى منه  
وهذه الطريقة هي الصحيحة من مذهب  
حرم بها في الحر ، وغيره  
وقدمها في الفروع ، وغيره .  
وقد علمت المذهب من ذلك  
الطريقة الثانية : ليس هذا محووف في هذه المسألة وإن كان حواص في الأولى  
فيطلب رد الجواب

الطريقة الثالثة : قبول قوله هذا وإن لم يقبله في التي قبلها

اختاره لقاصي وغيره

الطريقة الرابعة : عكس التي قبلها وهي عدم قبول قوله هذا ، وإن قبلناه

في التي قبلها .

واختاره المصنف ، وجماعة من الأصحاب

القائمة الرابعة

قوله ﴿ وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ مَا دُونَ النَّصْفِ ﴾ .

قدم حكم الاستثناء في « باب الاستثناء في العلق » .

و يعتبر فيه أن لا تسكت سكوتاً يتركه فيه الكلام

على الصحيح من المذهب

قال المصنف وغيره : وعليه لأصحاب ومن عيه

ودكر في توضيح لأم الرعوى رد ، صح الاستثناء ، ولو تركه

وطهر كلامه في استوعب . أنه كالاستثناء في الخبر على ما قدم في

« كتاب الأيمان »

ودكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال : مثله كل صفة كلام مفعوله

واحتار أن المتعارف متوصل

وتقدم هذا منوع في آخر « باب الاستثناء في العلق » فيراجع

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ مَا رَأَى عَلَيْهِ ﴾

في على النصف

وهو المذهب

وعليه جماهير الأصحاب

حتى قل صاحب المروغ في أصوله : استثناء الأكثر ، ظل عند الإمام أحمد رحمه الله وأصحابه .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في الطلاق في رواية إسحاق

قال في النكاح : قطع به أكثر الأصحاب

قال المصنف في المعنى : لا يختلف المذهب فيه

وجزم في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المروغ ، وغيره

ومحمده في رعدة ، وغيره

وهو من معربات المذهب

وقيل : يصح استثناء الأكثر

احداه أو مكر الحلال

قال في النكاح : وقد ذكر الفاضل وجهاً - واحداً - فيما إذا قل : أنه على

ثلاثة ثلاثاً إلا درميين ، أنه يدرمه درهم

قال - وهذا إما بحسب ، على القول بصحة استثناء الأكثر

قوله ( وفي استثناء المصنف وخيار )

وحكما في الإصحح روشين

وأطلقهما في الهداية ، والإصحح ، والذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ،

والحرر ، والكافي ، والهدى ، واللمع ، والشرح ، والحدوى الصغير ، والسحيف ،

والبلغة ، والمعتمد الأصولية ، ونزكشي

أمرهما : يصح . وهو المذهب .

قال ابن عسيرة : الصفة ظاهر المذهب .

واختاره الخلق ، وإن عيودس في تذكرته

قال ابن عقيل في تذكرته : ومن أفر شئ . ، ثم استثنى أكثره . لم يصح الاستثناء . ولزمه جميع ما أفر به

فظاهره : صحة استثناء النصف .

قال في مورد ، ومنعج الأدمى : ولا يصح استثناء أكثر من النصف

فظاهرهما : صحة استثناء النصف

وصححه في الرعاية الكبرى

وقال في المنرى : يصح في الأقبس

وحرمه في الوحر

وقدمه في الخلاصة ، وشرح ابن رزي

والوجه الثاني : لا يصح

قال الشارح ، وإن منجى في شرحه ، وشارح الوحر : هذا أولى

قال الطوق في محصره في الأصول وشرحه وهو الصحيح من مدعينا

وصححه الم طم

وحقاره أبو بكر .

وقال ابن عقيل في الفصول : وقال طائفة . الاستثناء حائز فيما لم يسمع النصف

والثالث

قال ، ، أقول

وتقدم ذلك مستوفى أي في باب الاستثناء في الطلاق .

قوله ( فَإِنْ قَالَ لَهُ هُوَ لَا الْعَيْدُ الْمَشْرُوعُ إِلَّا وَاحِدًا ) لزمه تسليم تسعة فَإِنْ مَاتُوا إِلَّا وَاحِدًا فَقَدْ هُوَ الْمُنْتَهَى هَ قَبْلُ يُقْتَلُ عَلَى وَحْدَتَيْنِ .

وأصحهما في هذه ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجى .

أمرهما : قبل قوله وهو المذهب

احتاره الفاضل ، وغيره

ومحله بالمصنف والشارح ، وشاح الوجيز ، والدخلم ، وصاحب التصحيح ،  
وإن منحنى في شرحه .

قال في الفروع : قبل في الأصح

وجزم به في الوجيز ، والمنور

وقدّمه في الحرر ، وأرعاشين ، ولجوى الصغير ، وغيرهم

والرمم الثاني . لا قبل

احتاره أو الخطاب .

فأمرتانه . إمرهما

لو قتل ، أو غصب الجميع إلا واحداً : قبل تفسيره به ، وحياً واحداً . لأنه غير  
منهم . لحصول قيمة المقتولين أو المتصوين ، أو رجوعهم للمقر له

الثانية

لو قال « عصمتهم إلا واحداً » فهو أرقنواً واحداً صح تفسيره به  
وإن قال « عصمت هؤلاء العدد إلا واحداً » صدق في نفس الذي  
قوله « وإن قال « له هذه الدار إلا هذا البيت » أو « هذه الدار  
له ، وهذا البيت لي » قبل منه »

لا راع

وإن كان أكثرها

وإن قال « له هذه الدار نصفها » فقد أقر بالمصنف وكذا نحوه

وإن قال « له هذه الدار ولي نصفها » صح في الأقبيس .

فقاله في الرعاية الكبرى .

وقال في الصغرى : بطل في الأشهر .

قال في الحوى الصغير بطل في أصح لوحيين انتهى  
والصحيح من مذهب : أن الخلاف هامى على الخلاف في استثناء الصف  
على ما تقدم .

قال في الفروع . ولو قل « هذه لدره إلا تسيم » أو « إلا ثلاثة أرباعها »  
أو « إلا نصفها » فهو استثناء للأكثر والصعب . قال الأصحاب .

قوله « وإن قال « له على درهمين ، وثلاثة إلا درهمين » أو « له  
على درهمين ودرهمين إلا درهمين » فهل يصح الاستثناء على وحيين )

وأظنه في الحوى ، وشرح ابن مكي ، وهداية ، ومذهب ، والجامعة ،  
والتنبيه . إذ قال « له على درهمين وثلاثة إلا درهمين » . يصح الاستثناء

على الصحيح من المذهب رفع إحدى الحجتين

وقال في الفروع : لم يصح في الأصح

قال المصنف : وهذا أولى ، ورد عليه

وجزم به في الدور

وقدمه في الخلاصة ، والشرح .

والوجه الثاني : يصح .

صحة في التصحيح ، والعلم

وجزم به في الوجيز ، وتذكارة ابن هبتوس

وقدمه في الرعايتين ، والحوى .

قلت : وهو الصواب .

لأن الاستثناء بعد المطلب يراو برجع إلى الكل

قال في القواعد الأصولية : صح جماعة أن الاستثناء في الساتين لا يصح .

وما قالوه ليس بصحيح ، على قاعدة المذهب

بل قاعدة المذهب : تقتضي صحة الاستثناء

وأما إذا قلنا له على درهم ، ودرهم ، إلا درهمين ، فإن قلنا : لا يصح استثناء

النصف ، فهذا لا يصح بطريق أولى

وإن قلنا : صح ، فيتوجه فيه وجهان ، كالتي قبلها هذا ما ظهر لي .

وإن كان مدبر كلام المصنف والمحدث . الإطلاق

قال في رعايتين والحدوى والاستثناء بعد المطاف و يرجع إلى الكل

وقيل : بل ما به فقول له على درهم ودرهم ، إلا درهمين درهم على

الأول ، بل صح استثناء النصف ، وإلا فائس

وحرم من عدوس في تذكرته : بأنه يلزمه درهمان

وحزم به في الهداية ، والملاحة ، والتلخيص ، والمنثور

وقدme في المذهب ، والشرح

قال المصنف في النص : وهو أول .

وصحح أن الاستثناء لا يرجع إلى الجميع

ورد قول من قال : إنه يرجع إلى الجميع ولزوم درهمين في هذه المسألة

وهو المذهب

قوله ( وإن قلنا له على خمسة إلا درهمين ودرهمين لزمه الخمسة

في أحد الوجهين )

وهو المذهب ، جماعاً للمستثنى .

وصححه في التصحيح ، والنظم

وحرم به في الوجيز ، وتذكر من عدوس ، والمنثور ، وغيره

وقدme في المحرر ، وغيره



قال في اربعين ، والحاوي : وإن قال « خمسة إلا درهين ودرهما » وجب  
خمس ، على أن الواو لحم ، وإلا ثلاثة .  
والوجه الثاني : يلزمه ثلاثة .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منتهى ، وفروع  
قوله ( ويصح الاستثناء من الاستثناء فإذا قال « لَهُ عَلَى سِتَّةٍ  
إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمًا » لزمه خمسة )

لأنه من الإثبات نفى ، ومن النفي إثبات  
وحرم به في لامي ، والمحرر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم من الأصحاب .  
لأنه أثبت سبعة ثم نفى منها ثلاثة ثم أثبت واحداً ونفى من الثلاثة المتبقية  
درهمان مستثنيان من السبعة فيكون مفاعضة  
قوله ( وإن قال « لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمَيْنِ  
إِلَّا دِرْهَمًا » لزمه عشرة في أحد الوجهين ) .

إن نزل سبعة النصف والاستثناء من الاستثناء باطل ، يعود إلى ما قبله  
لبطله ، كسكوت

قاله في الفروع

وهذا الوجه : حذره أبو بكر

وصححه في التصحيح .

وفي الآخر : يلزمه ستة

حرم به في الوجيز ، والمنور .

ونقد السطح .

قال الشارح لأن الاستثناء يدفع الكل ، أو لاكثر . سقط ، إن

وقف عليه

وإن وصله «استثناء آخر : استثناء

فاستثناء الاستثناء الأول وصله «ثاني ، لأن الاستثناء مع استثنى عبارة

عما بقى من عشرة إلا درهما عشرة عن تسعة

فيذا قال « ثمانية على عشرة إلا خمسة » صح استثناء خمسة لأنه

وصلها باستثناء آخر ولذلك صح استثناء الثلاثة والدرهمين لأنه وصل ذلك

باستثناء آخر ولاستثناء من الإثبات بقى ، ومن البقى إثبات

فصح استثناء خمسة وهي على معنى خمسة . وصح استثناء الثلاثة ، وهي

إثبات . فصادت ثمانية

وصح استثناء الدرهمين . وهي على معنى ستة .

ولا يصح استثناء الدرهم ، لأنه مسكوت عنه .

قال : وبمحتمل أن يكون وجه الستة : أن يصح استثناء النصف وبطل

الزائد . يصح استثناء خمسة والدرهم ولا يصح استثناء الثلاثة والاثنين انتهى

وقال ابن مسعى في شرحه : وعلى قول يصح استثناء النصف ولا يبطل

الاستثناء من الاستثناء بطلان الاستثناء ، يلزم ستة لأنه إذا صح استثناء

خمس من عشرة بقى خمسة . واستثناء الثلاثة من خمسة لا يصح فكأنها

أكثر فيبطل . وبلى قوله « إلا درهمين » قوله « إلا خمسة » فيصح فيعود

من خمسة الحرجة درهمين حرج منها درهم بقوله « إلا درهم » بقى درهم

فيضم إلى خمسة تكون ستة . انتهى

وهو مخالف لتوجيه الشارح في الوجهين

وفي الوجه الآخر : يلزم خمسة وهو معنى على صحة الاستثناءات كلها ،

والعمل بما تؤول إليه

فيذا قال « عشرة إلا خمسة » على خمسة .

فإذا قال « إلا ثلاثة » عادت ثمانية . لأنها إثبات  
فإذا قال « إلا درهمين » كانت ثمانية . فيبقى ستة  
فإذا قال « إلا درهما » كان مئتي . عادت سبعة .  
قاله الشارح . وهو واضح .

وقال ابن منجي : وعلى قولنا لا يصح استثناء النصف ، ولا يبطل الاستثناء  
من الاستثناء : درهم سبعة . لأن سبعة الخمسة من العشرة لا يصح . واستثناء  
الدراهمين من الثلاثة لا يصح . واحد درهم من الدراهمين لا يصح  
بقوله « إلا ثلاثة » صحيحاً . فتصير عبارة قوله « إلا عشرة ، إلا ثلاثة »  
فيلزمه سبعة انتهى .

وهذه طريقة أخرى في ذلك

وهو مخالف للشارح أيضاً

( وفي التوضيح الآخر بترجمة ثمانية )

قال الشارح لأنه يسمى الاستثناء لأول سكونه النصف

فإذا قل « إلا ثلاثة » كانت مئتي . وهي مستثناة من الخمسة . وقد بطلت  
فبطل الثلاثة أيضاً . وبقي الاثنان . لأنه في ، واسم يكون من إثبات وقد  
بطل الإثبات في التي قبلها . فتكون متبقية من العشرة ، يبقى ثمانية . ولا يصح  
استثناء الواحد من الاثنين . لأنه نصف . انتهى

وقال ابن منجي في شرحه . وعلى قولنا لا يصح استثناء النصف ، ويبطل  
الاستثناء من الاستثناء مطلق الاستثناء : درهم ثمانية . لأن سبعة الخمسة  
لا يصح . وإذا صح ذلك . ولما استثنى منه قوله « إلا ثلاثة »

فيبقى أن يعمل عمله ، لكن وبه قوله « إلا درهمين » ولا يصح . لأنه  
أكثر . وإذا لم يصح ولي قوله « إلا درهما » قوله « إلا ثلاثة » فمادمها  
الدراهم إلى السبعة الباقية . فيصير المجموع ثمانية انتهى .

خالف الشارح أيضاً في توجيهه .

وكلام الشارح أقصد .

وبأني كلامه في السكت لتوجيه هذه الأوجه كلها وما نظر عليه منها .

وفي المسألة وجه خامس . يلزم حجة إن صح استثناء النصف .

جزم به ابن هيدوس في تذكرته .

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقال في الفروع : والأشبه إن بطل النصف حاصة ، فتأية وإن صح فقط :

لحمة وإن عمل بما يؤول إليه حلة الاستثناءات فصحة انتهى

وهو كافل

وقال في المحرر : فهل يلزمه - إذا صححنا استثناء النصف - حجة ، أو حجة ؟

على وجهين

وإذا لم يصححه : فهل يلزمه عشرة ، أو ثمانية ؟ على وجهين

وقيل : يلزمه سبعة عليهما جميعاً .

وقال في المتن - في مسألة النصف - : بطل الاستثناء كله على أحد الوجهين .

وصح في الآخر . فيكون مقراً بسبعة . انتهى .

وقال في السكت - على وجه لزوم لحمة - إذا قد يصحح استثناء النصف .

لأن استثناء النصف صحيح ، واستثناء ثلاثة من حصة باطل فيبطل ما بعده

وعلى وجه لزوم السنة ، لأن استثناء النصف صحيح ، واستثناء ثلاثة من

حصة باطل وجوده كعدمه . واستثناء اثنين من حصة صحيح . فصر المقرب :

سبعة . ثم استثنى من الاثنين واحد . يبقى ستة .

وعلى الوجه الثالث : السكلا . بآخرة . ويصحح الاستثناءات كلها فيلزمه

سبعة وهو واضح

قال : وألزمه بعضهم على هذا الوجه ستة ، ساء على أن المدرم مسكوت عنه ولا يصح استنواؤه .

قال : وفيه نظر .

وأراد بذلك - واقفه أعلم - الشارح على ما تقدم من تعليقه .

وقال من وجه الثمانية : لأن استثناء الخطة باطل ، واستثناء الثلاثة من غيره صحيح ، يبقى سبعة . واستثناء الاثنين باطل ، واستثناء واحد من ثلاثة صحيح ، يزيد على سبعة .

وقال بعضهم - على هذا الوجه - استثناء خمسة وثلاثة باطل . واستثناء اثنين من عشرة صحيح . واستثناء واحد من اثنين باطل .

قال : وفيه نظر .

وقال - عن قوله « وقيل : يلزمه سبعة عليهما جميعاً » - أي - سواء قلنا : يصح استثناء النصف ، أو لا .

وهذا ساء على الوجه الثالث وهو تصحيح الاستثناءات كلها على ما تقدم قال : وحكاية نصف هذا الوجه بهذه الصيغة : فيها شيء . وأحسبه لو قال . وعلى الوجه الثالث يلزمه ستة : كان أولى .

تخيل

مضى ذلك إذ محل الاستثناءات استثناء باطل . فهل يبقى ذلك الاستثناء الباطل وما بعده ، أو يبقى وحده ويرجع ما بعده إلى ما قبله ؟

وجزم به في المضي

قاله في تصحيح الحرر .

أو ينتظر إلى ما يتوول إليه جملة الاستثناءات ؟ .

احتاره القاصي .

قاله في تصحيح الحرر ، فيه أوجه .

وأطلقهم في الحرر ، والحدوث في شرح مختصره في الأصول ، وصاحب القواعد  
الأصولية

قال في نزاعه ، والحدوث : لو استثنى ما لا يصح ، ثم استثنى منه شيئاً ، أطلقا  
وقيل : يرجع ما بعد الباطل إلى ما قبله  
وقيل : يستمر ما نزل إليه جملة الاستثناءات  
راد في الكسري : وقيل : إن استثنى الكل أو الأكثر ، واستثنى من  
الاستثناء دون النصف الأول صح ، وإلا فلا

قوله ( ولا يصح الاستثناء من غير الجنس ) نص عليه فإذا قال  
« له . على مائة درهم إلا ثوباً » لم يمتنع المائة

هذا المذهب ، مطلقاً ، إلا ما استثنى

وعنه حماد بن الأصحاب

وقطع به كثير منهم ومن عليه

وهو من مقررات المذهب

وقال حماد الأصحاب : يلزم من رواية صحة استثناء أحد الثقلين من  
الآخر صحة استثناء نوع من نوع آخر

وقال أبو الخطاب : يلزم من هذه الرواية : صحة الاستثناء من غير الجنس .

قال المصنف والشارح : وقال أبو الخطاب لا فرق بين المبيع والورق وغيرها

فيلزم من صحة استثناء أحدهما صحة استثناء الثاني وغيرها

قلت : صرح بذلك في الهداية

وقال أبو محمد النيسابوري : اختلف الأصحاب في صحة الاستثناء من غير الجنس .

نفسه

فد يقال : دخل في كلام المصنف : ما لو أقر سوع من حسن ، واستثنى نوعاً

من آخر ، كأن أقر شد نزيتي ، واستثنى معنيًا وعوه . وهو أحد الاختباين .  
والصحيح من اذهب : عدم الصحة

صححه المصنف ، والشارح

وقدمه هو ، وإن ررين

قوله : ( لَا أَنْ يَسْتَنِي عَشَامِنْ وَرَقٍ أَوْ وَرَقًا مِنْ عَيْنٍ ) فيصح .

ذكره الخرق )

وهو إحدى الروايتين

حذره . أو حصص المكري ، وصاحب التنصرة

وقدمه في الخلاصة ، وشرح ابن رين .

قلت : وهو الصواب .

وهو من مفردات اذهب .

وقال أبو بكر : لا يصح

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . وهو المذهب

حرم به في الوجهر ، واسو ، ومنع الأدي ، وذكره بن عدوس ،

وغيرهم

وقدمه في الهداية ، وحرر ، والطلم ، ورعنين ، والحوي الصغير ، والفروع ،

والقواعد لأصوية ، وغيرهم .

وأطلقهما في المذهب ، والكافي ، والزركشي

نعم

قال صاحب الروضة من الأصحاب : مبنى الروايتين : على أنهما جنس

أو جنسان .

قال في القواعد الأصوية : وما قاله غلط إلا أن يريد ما قاله القاصي في

العمدة ، وإن غلط في لواحق . إسمها كالحس الواحد في أشياء .

قال المصنف في المتن ، ومن تبعه : يمكن الجمع بين الروايتين بحمل رواية  
الصحة على ما إذا كان أحدهما يعبر به عن الآخر ، أو يعلم قدره منه  
ورواية البطلان على ما إذا اتفق ذلك .  
فصل قول صاحب الروضة ، والعدة ، والواضح : يختص الخلاف في التقدين  
وعلى ماحله المصنف ، ومن تبعه : يفتنى الخلاف .

### قائمة

قال في السكت : ظاهر كلامهم : أنه لا يصح استثناء الفوس من أحد  
التقدين

قال : وينبغي أن يخرج فيها قولان آخران .

أحدهما : الحوار

والثاني : جوازه مع عاقبها خاصة . انتهى .

فت : ويحيى . - على قول أبي الخطاب - : الصحة ، بل هي أولى .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةِ إِلَّا دِينَارًا ﴾ فهل يصبح ؟ على

وجهين .

هما مبنيان على الروايتين المتقدمتين

وقد علمت المذهب منها . وهو عدم الصحة .

وعلى القول بالصحة : يرجع إلى سعر الدينار بالبلد ، على الصحيح ، من مذهب

قال في المحرر : هو قول غير أبي الخطاب .

وقدمه في النظم ، والفروع .

وقال أبو الخطاب : يرجع في تفسير قيمته إليه ، كما لو ذكر له سعر معلوم .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم

وقدمه في الرعايتين .



وصححه في تصحيح المحرر .

وأطلقها الزركشى .

إذا عمت ذلك هو قال « له على ألف درهم إلا عشرة دسبر » .

على الأول : يرجع إلى سعر الدسبر بالبلد . فإن كان قيمتها ما يصح استقضاؤه :

صح الاستثناء وإلا فلا .

وعلى قول أبى الخطاب : يرجع في تفسير قيمة الدماير إلى المقر . فإن فسره

بالنصف فأقل : قبل ، وإلا فلا .

قائه في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

وقدme الأرحى

وقال في المنتع : إن غنى منه أكثر المائة رجع في تفسير قيمته إليه

ومعناه في التبصرة .

قوله ( وإن قال « له على ألف درهم » ثم سكت سكوتاً

يُمكنه فيه الكلام ثم قال « رُبوق » أو « صغاراً » أو « إلى شهر »

لزمه ألف حياء ، وأية حالة ، لا أن يكون في بلد أوزارهم بأقصة ،

أو معشوشة . فهو يلزمه من دراهم التلذ ، أو من غيرها ؟ على

وجتنب )

وأطلقها في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع .

أمرهما : يلزمه حياء وأية

وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره .

وهو مقتضى كلام المحرق .

وقدme إلى المحرر ، والنظم ، وأربعين ، والحدوى الصغير .

والوجه الثاني : يلزمه من دراهم البلد ، وهو المذهب .

وهو مقتضى كلام ابن الزاغوني

قلت وهو الصواب

قال المصنف ، والشارح : وهذا أولى .

وصححه في التصحيح ، والتصحيح

وقدمه في الكافي ، وشرح ابن رزين

وفي المنقذ ، والشرح : من غير إقراره سكة دون سكة البلد ، ونسأله

وزنا : فاحتالان

وشرط القاضي فيما إذا قال : صغارا ، أن يكون للناس دراهم صغر ، وإلا لم

يسمع منه

وإن قيل

قوله « وابن قول » له على ألف إلى شهر ، فأنكر المقر له

النأجيل رمة مؤخرًا

وهو المذهب . نص عليه

وعليه الأصحاب

وحرم به الوسير ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

ويحتمل أن يلزمه حالا

وهو لأن الخطاب

على المذهب : لو عراه إلى سب قابل للأمرين قبل في العمان وفي غيره

وجهان .

وأطلقهم في المحرز ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، والسكت ، والبطم .

أمرهما : لا يقبل في غير الصمان

وهو ظاهر كلامه في المستوعب

وقال شيخنا في حواشي المحرر : الذي يظهر أنه لا يقبل قوله في الأصل .

انتهى

قلت : الصواب القول مطلقاً

قول في المنور : وإن أقر مؤجل أحد

وقال ابن عدوس في تذكرته : ومن أقر مؤجل : صدق ولو عراه إلى

سبب يقبله الحلول ، ولنذكر التأجيل بمينه . انتهى

وقال في صحيح المحرر : الذي يظهر قبول دعواه

نسيب

قال في النكت : قول صاحب المحرر : قول في الصمان « أما كون القول قول

الآخر في الصمان . فلا . فسر كلامه : بعينه من غير محبة لأصل ولا صهر فقل

لأن الصمان ثبت الحق في النكحة فقط

ومن أصلنا صحة ضمان الحال مؤجلاً

وأما إذا كان السبب غير صمان - كبيع وعية - فوجه قول المنقذ في التأجيل

أنه سبب يقبل الحلول والتأجيل فقل قوله به ، كالصمان

وجه عدم قبول قوله أنه سبب مقتضاه الحلول . فوجب العمل بمقتضاه

وأصله وسهلاً غارق الصمان

قال : وهذا ما ظهر لي من جل كلامه

وقال من عند القوى - بعد نظم كلام المحرر - الذي يقوى عندي أن

مراده يقبل في الصمان ، أي يضمن ما أقر به . لأنه إقرار عليه . فإن ادعى أنه ممن

صحيح أو أحره ، يسكون بمسدد أن لا يلزمه هو أو مسدده - إن تمدد قبض ما دعاه

أو بضه - فأحد الوحيين : يقبل . لأنه إنما أقر به كذلك . فأشبه ما إذا أقر  
بمائة سكة معينة أو ناقصة .

قال ابن عبد القوي ، وقيل : بل مراده نفس الصمان أي يقبل قوله :  
إنه صامن ما أقر به عن شخص ، حتى إن رى منه رى المقر ويريد غيره :  
سائر الحقوق . انتهى كلام ابن عبد القوي

قال في التكت : ولا يخفى حكمه

قوله « وإن قال له عليّ دراهم ناقصة » لزمته ناقصة .

هذا الذهب

قال للشارح : لزمته ناقصة ، وبصره .

وكذلك المصنف .

وقدّمه الزركشي ، وابن رزّين .

وقال القاسي : إذا قال « له على دراهم ناقصة » قبل قوله

وإن قال « صداراً » والناس دراهم صغار . قبل قوله .

وإن لم يكن له دراهم صغار : لزمه وارية ، كما لو قال « درّتهم » فإنه يلزمه

دراهم وارن

وقال في الفروع : وإن قال « صدار » قبل ناقصة في الأصح .

وقيل : يقبل والناس دراهم صغار .

قل في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة : وإن قال « ناقصة » لزمه من دراهم

السد

قال في الهداية : وجباً واحداً

فإنه

لو قال « له على دراهم وارية » فقيل : يلزمه العدد والوزن

قلت : وهو الصواب .

وقيل : أو واردة فقط

وأطلقهما في المروع

وإن قال « درهم عدداً » لزمه العدد والوزن .

جرم به في المتن ، والشرح ، والمروع ، وغيرهم

فإن كان بـ « درهم » عدداً ، أو أوزانهم بقصة : فالوجهان المتقدمان

قال المصنف في المتن : أولي الوجهين : أنه يلزمه من درهم البلد

ولو قال « عليّ درهم » أو « درهم كبير » أو « دريهم » لزمه درهم إسلامي

وازن

قال في المروع : وتوجه في « دريهم » بقيل غيره

قوله « وإن قال « له عِنْدِي رَهْنٌ » وَقَالَ الْمَالِكُ « بِلِ وَدِينَةٍ »

فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ مَعَ يَمِينِهِ »

وهو المذهب

وعليه الأصحاب

وقال أحمد بن سعيد عن إمام أحمد رحمه الله

وفيه تخرج من قوله

« كان له على ربيعة »

ذكره لأرحى

قوله « وإن قال « له عليّ ألف من ثمن مبيع لم أقبضه » وقال

المقرئ له « إن ديني ذمّك » فعلى وجهين .

وأشبههما في الحرر ، والدروع ، والهداة ، والمذهب ، والسنوعب ،

والرعابيين ، والخاوي .

أما هـ : القول قول المقر له في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس

وقدمه شارح الوجيز

والوجه الثاني : القول قول المقر

قال ابن مسعى في شرحه هذا أولى

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي ثَلَاثٌ ﴾ وفسره بدين أو وديعة :

قيل منه ﴿

ملا راع

لكل لو قال « له عدى وديعة ذهب إليه » أو « ثلث » لزمه صحاب

ولم يقبل قوله

وقدمه في المتن ، والشرح

واحتاره ابن درج

وقال القاسمي نقل

وصححه السالم

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي ثَلَاثٌ ﴾ وفسره بوديعة لما قيل ﴿

هذا الذهب

وعنه حميد الأصحاب

قال الزركشي : هذا المشهور

وحرم به في الهداية ، والذهب ، والمتوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والنظم

والخرق ، والوجيز ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل : نقل

قال القاسمي : يقبل قوله على تأويل على حفظها أو ردها ، ونحو ذلك .

تبيين

محل الخلاف : إذا لم يفسره متصلاً .

وإن فسر به متصلاً : قيل . قولاً واحداً

لكن إن زاد في المتصل « وقد نعت » لم يقل

ذكره القاسمي ، وغيره .

مخلاف المتصل . لأن إقراره نصيب الأمانة ، ولا مانع

فأمرنا به . إحداهما

لو أحصره ، وقال « هو هذا وهو رديئة » في قول المقر له : أن يقر به .

غيره وجهان .

وأطلقهما في الفروع

وطه : المعنى ، والشرح لإطلاق

أحداهما . لا يقل

ذكره الآحى عن الأصحاب

قال المصنف ، والشارح : احتاره القاسمي

والوجه الثاني : يقبل

وهو ظاهر ما جزم به في الرعيين ، والحدوى

وصحبه الدظم

وقدمه ابن رزين ، والسكافي . وهو المذهب .

قال المصنف : وهو مقتضى قول الخرق .

الفائدة الثانية

لو قال « له عدى مائة ودية بشرط الصيان » لكان وضعه هذا باعيان وقيت على الأصل .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ مِنْ مَالِي » أَوْ « فِي مَالِي » أَوْ « فِي مِيرَاثِي مِنْ أَبِي أَلْف » أَوْ « نِصْفُ دَارِي هَدِي » وَفُسِّرَ بِالْهَبَةِ ، وَقَالَ « نَدَا لِي فِي تَقْيِيضِهِ » قِيلَ » .

وهو اندف دكره جماعة

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، والمصنف ، والشرح ، وشرح الوجيز

وحزم به في المحرر في الأولى

ودكر القاضي وأصحابه : أنه لا يقبل

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله

وأطلقهما في المحرر في غير الأولى .

ودكر في المحرر أيضاً : في قوله « له من مالى ألف » أو « له نصف مالى إن

مات » ولم يفسره . فلا شيء له .

ودكر في الوجيز . إن قال « له من مالى » أو « في مالى » أو « في ميراثي

ألف » أو « نصف دارى هذه » إن مات ولم يفسره . لم يترمه شيء .

وهو قول صاحب الفروع ، بعد حكاية كلام صاحب المحرر .

ودكره بعضهم في بقية الصور

وقال في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة : في قوله « له نصف

دارى » يكون هبة . وتقدم



وقال في الترميز - في الوصايا - « هذا من مالي له » وصية « وهذا له »  
إقرار ، ما لم يتفقا على الوصية .

وذكر الأرحى في قوله « له ألف في مالي » بصح لأن معناه استحق  
نسب سابق ، و « من مالي » وعد

قال : وقال الأصحاب لا فرق بين « من » و « في » في أنه رجع إليه في  
تفسيره ولا يكون إقراراً إذا أضافه إلى غيره ، ثم أخبره لغيره بشيء منه  
تعبير

ظاهر كلام مصنف : أنه إذا لم يصره صفة : صح إقراره وهو صحيح .

وهو المذهب ، والصحيح من الروايتين

قال في الفروع : صح على الأصح

قال المصنف والشراح : هو صرعه مدين ، أو وديعة أو وصية صح

وعنه لا صح

قال في الترميز : وهو المشهور ، للتناقض .

فانظرناه . إحداهما

لو راد على ماله أو لا « بحق لربي » صح الإقرار على الروايتين

قاله القاضي وغيره .

وقدّمه في الفروع .

وقال في الرعاية : صح على الأصح .

الثانية

لو قال « دى الذى على ريد امرو » فيه خلاف السابق أصاً

قوله « وَإِنْ قَبْلَهُ فِي مِيرَاثٍ أَبِي أَنْفٍ » فهو دى على التركة .

هذا المذهب .

« هو سره بإشياء هبة » لا يقبل

على الصحيح من المذهب

وقال في الترتيب : إذا قل « له في هذا ثلث » أو « في هذه التركة ألف »

يصح ، ويفسرها .

قال . ويعتبر أن لا يكون ملكه

فلو قال الشاهد « أقر وكان ملكه إلى أن أقر » أو قال « هذا ملكي إلى

الآن » وهو لفلان » باطل .

ولو قال « هو لفلان » وما زال ملكي إلى أن أقررت » لزمه بأول كلامه

وكذلك قال الأزجي .

قال : ولو قل « داري لفلان » باطل .

قوله « وإن قال » له هذه الدار عارية » ثبت لها حكم العارية .

وكذا لو قال « له هذه الدار هبة أو سكنى » .

وهذا المذهب فيهما .

وجرم « في الوحي ، وعيره ، في الأولى .

وقد مر في الفروع فيها ، ولمع ، والشرح - ورد قول القاضي لأن هذا

محل اشتغال

وقيل : لا يصح لسكونه من غير الجنس

قال القاضي : في هذا وجه لا يصح

قل في الفروع : ويتوجه عليه منع قوله « له هذه الدار هبة »

ودكر المصنف محته

فأمره

لو قال « هبة سكنى » أو « هبة عارية » عمل بالبدل

وقال ابن عقيل : قياس قول الإمام أحمد رحمه الله : طلاق الاستثناء لأنه  
استثناء للرفقة وبقاء للمنفعة . وهو باطل عندنا فيكون مفراً بالرفقة والمنفعة  
قوله « وَإِنْ أَقْرَأَ » أنه وهب « أَوْ » رهن وأقضى « أَوْ أَقْرَأَ »  
يقضي لمن أو غيره ، ثم أنكر ، وقال « مَا قَبِضْتُ ، وَلَا أَقْبَضْتُ »  
وسأله بخلاف حصته قبل يدرئهُ اليمين : غلَى وخبرين .  
وهما روايتان .

وحكماهما المصنف في بعض كتبه روايتين

وفي بعضها وحيد

وأطلقهما في العروغ ، والمعنى ، والشرح ، والهداية ، والخلاصة

إحداهما : يلزمه اليمين .

وهو يذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم

وقال في « عتبات » ، والخواص : وله تحليفه على الأصح

وحرمه في المحرد ، والمصول ، والوجيز ، ومتنعب الأدبي ، والمبور ،

وعبرهم .

وقدمه في المحرر ، وغيره

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله

ومال إليه المصنف ، والشارح

بل اختاره المصنف .

ذكره في أوائل « باب الرهن » من المعنى

والوجه الثاني : لا يلزمه .

نصره القاضي ، وأصحابه .

واختاره ابن جندوس في تدكرته .

قال الشريف وأبو الخطاب : ولا يشه من أقر سبيع وادعى ثلثه ، إن قلنا :  
يقبل . لأنه ادعى منى آخر لم ينف ما أقر به .

فأمره

لو أقر سبيع أو همه أو إقصا ثم ادعى منه ، وأنه أقر بطل المصحة : كذب .  
وله تحليف المقر له

فإن تكلف حلف هو بطلانه .

وكذا إن قلنا : ترد اليمين . حلف المقر

ذكره في ادعائه

قوله : « وإن ناع شيئاً ، ثم أقر : أن المبيع لغيره : لم يقبل قوله »  
على المشتري ولم يفسخ البيع ، ولزمته عرامته للمقر له »

لأنه فوه عليه سبيع

وكذلك إن وهمه ، أو اعتقه ، ثم أقر به

حرم به في المني ، والنحر ، والهدية ، والمذهب ، والمستوجب ، والغلاصة  
وعبره

قوله : « وإن قال : لم يكن منكى ، ثم ملكته بعد » لم يقبل  
قوله » .

لأن الأصل أن الإنسان إنما يتصرف في ماله ، إلا أن يبيع بینه ، فيقبل  
ذلك

« فإن كان قد أقر : أنه ملكه ، أو قال : قصصت من منكى » أو  
عوه : لم نسمع بینه أصلاً »

لأنه تشهد بخلاف ما أقر به .

قاله المشرح ، وغيره .

### قائمة

لو أقر بحق لآدمي ، أو بركاة ، أو غارة لم يقبل رجوعه .

على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر .

وقيل : لو أقر عام بدمه حكمه صح رجوعه

وعنه : في الحدود دون مال

قوله ( وإن قال « عصنتُ هذ العند من زيد ، لا بل من عمرو »

أو « منكك لعمرو وعصنته من زيد ، لا بل من عمرو » لزمه دفعة

إلى زيد ويعزم قيمته لعمرو )

على الصحيح من المذهب

قال في القروع دفعة زيد وإلا صح وعزم قيمته لعمرو .

وجزم به في المني ، والشرح ، والمخز ، والعظم ، والحوى ، والردية الصغرى

والحبيز ، ومثحب الأدي ، والمذاة ، والمذهب ، والمنسوب ، والملاصة ،

والتلخيص ، والبلمة ، وغيرهم .

وقيل : لا يعدم قيمته لعمرو

وقيل : لا إقرار مع استدراك متصل

واحداه الشيع نقى الناس رجحه الله

وهو الصواب

### قائمة

مثل ذلك في الحكم - خلافا ومذهب - لو قال « غصبته من زيد وعصبه

هو من عمرو » أو « هذا زيد لا بل لعمرو »

ونص الإمام أحمد رحمه الله على هذه الأخيرة  
وأما إذا قال « مملوكة لعمرو وعصته من زيد » فحرم المصنف هنا : لأنه  
يؤثره دفعه إلى زيد ، وحرّم قيمته لعمرو  
وهو المذهب

حرم به في الوخير ، وشرح ابن منجي ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة .  
وقدمه في انتهى ، والشرح ، والرعابيين  
وقال هذا : الأشهر

وقيل : يؤثره دفعه إلى عمرو ، ويغرم قيمته لزيد .  
قال المصنف : وهذا وجه حسن

قال في المحرر : وهو الأصح  
وأطلقهما في الفروع ، والحاوي الصغير ، والاعلم .  
وقال القاضى ، وابن عقيل : المبد لزيد . ولا يصح المقر لعمرو شيئاً .  
ذكره في المحرر

وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله  
ثمارة

لو قال « عصته من زيد ومملوكة لعمرو » لحرم في المولى ، والمحرر ، وغيرها :  
أنه لزيد ، ولم يحرّم لعمرو شيئاً  
قال في الرعابيين : أحله زيد . ولم يصرّ المقر لعمرو شيئاً في الأشهر .  
انتهى

وقيل : يغرم قيمته لعمرو كالتى قبلها  
وأطلقهما في الفروع ، والحاوي الصغير .  
وقال في الرعية الصغرى - بعد ذكر المائتين - وإن قال « مملوكة لعمرو  
وعصته من زيد » دفعه إلى زيد وقيمته إلى عمرو

وهذا موافق لإحدى السحتين في كلام المصنف

جرم به في الوجيز ، والحارثي الصغير

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « عَصْتُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا » أَخَذَ بِالثَّانِيَيْنِ فَيَدْفَعُهُ  
إِلَى مَنْ عَيْتِهِ ، وَيُخْلِفُ الْآخَرَ ﴾

بلا راع

﴿ وَإِنْ قَالَ « لَا أَعْلَمُ عَيْتُهُ » فَيَدْفَعُهُ انْتَرَعَ مِنْ رَيْنِدٍ وَكَانَا  
حَصْنَتَيْنِ فِيهِ وَإِنْ كَذَّبَاهُ : فَاتَّقُوا قَوْلَهُ مَعَ نَبِيِّهِ ﴾

فيحلف بيمين واحدة أنه لا علم من هو منهما ، على الصحيح من المذهب .

قدمه المصنف ، والشارح ، وغيرهما من الأصحاب

ويحتمل أنه إذا ادعى كل واحد : أنه المصوب منه : توجهت عليه اليمين

لكل منهما ، أنه لم يصبه منه .

فإن قد تقدم ذلك مسنوق في باب الدعوى ، فيما إذا كانت العين

بيد ثالث

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى رَجُلَانِ دَارًا فِي يَدِ غَيْرِهِمَا شَرَكَةً بَيْنَهُمَا  
بِالسَّوِيَّةِ فَأَمَرَ لِأَحَدِهِمَا بِصُفْهِهَا فَاتَّقِرُّ بِهِ بَيْنَهُمَا ﴾

هذا المذهب .

اختاره أبو الخطاب ، وغيره

وقدمه في المروغ ، والراعيين ، والحارثي الصغير ، والظلم .

وقيل إن أحدا الشراكة إلى سبب واحد - كشراء أو إرث ومحوها -

فالتصاف بينهما ، وإلا فلا .

راد في المخرج ، والفصول : ولم يكونا قصاء مد الملك له .

وتأمر في الوجيز على ذلك .

وعراء في المحرر إلى القاضي

قال في تصحيح المحرر : وهو المذهب

وأطلقها في المحرر .

قوله ( وإن قل في مرض موته « هذا الألف لُقطة فتصدقوا به »

ولا مال له غيره » لزم الورثة الصدقة بثبته )

هذا رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجرم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايتين ، والمداية ، والمذهب ، والخلاصة

وحكى عن القاضي : أنه يلزمهم الصدقة بحجبه

وهو الرواية الأخرى

وهو المذهب ، سواء صدقوا أو لا

قدمه في الفروع

وصححه النظم ، وصاحب تصحيح المحرر

وأطلقها في المحرر

وحرم في المستوعب ما تصدق بثبته ، إن قدام . تلك للقطة

قوله ( وإذا مات رجل وحلف بمائة ، فادعأها رجل فاقربته له

بها ، ثم ادعأها آخر فاقرب له : فهي للأول ويغرمها للثاني )

هذا المذهب

ونظم به الأصحاب

قال الشارح . وكذا الحكم لو قل « هذه لدر لريد لآل عمرو »

انتهى .



وقد تقدم قريباً حكم هذه المسألة وأن في عramتها للثاني حلالاً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقْرَبَ بِهَا لَهَا مَعًا فِيهِ بَيْنَهُمَا ﴾

قطع به الأصحاب أحد .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى الْمَيِّتِ مائَةَ دِينَ ، فَأَقْرَبَ لَهُ ثُمَّ ادَّعَى

آخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَقْرَبَ لَهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي خَمْسٍ وَاحِدٍ فِيهِ بَيْنَهُمَا ﴾

يعنى : إذا كانت المائة جميع للفرقة .

وهذا المذهب

حزم به الخفرق ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم

قال في الفروع : قطع به جماعة

وقد مر في الحرر ، والعلم ، والرد المحتار ، والحدوى ، والشرح ، وغيرهم

وظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - اشتراكهما في توصيل الكلام

بإقراره وإلا فلا .

وقيل : هي للأول

وأما قول الرزكى

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي خَمْسَيْنِ ، فِيهِ لِلأَوَّلِ وَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي ﴾

هذا المذهب

وعليه جماهير الأصحاب ،

وأطلق الأرحى احتمالاً بالاشتراك

على سواء كان في مجلس أو محلين ، كإقرار مريض لها .

وقل الأرحى أيضاً : لو حلف أحد قاضى بدين الوصية ثلثه ، فأقر له ثم

ادعى آخر أنها دينها ، وأقر له فلموصى له ثلثها وغبتها للثاني

وقيل : كله للثاني

وإن أقرهما معا : احتدل أن : هو الأول ونقيتها لثني انتهى .

قلت : على الوجه الأول في المسألة الأولى : يعني ٣

قوله ( وإن حلف اثنين ومائتين فادعى رجل مائة ديناً على الميت . فصدقه أحد الاثنين ، وأنكر الآخر . لزم المقر نصفها ، إلا أن يكون عدلاً فيخلف العريم مع شهادته ويأخذ مائة ، وتكون المائة الباقية بين الاثنين )

تقدم ذلك في آخر « كتاب الإقرار » عند قول المصنف « وإن أقر الورثة على موروثهم دين : أرهم قصاره من التركة »

قوله ( وإن حلف اثنين وعندين متساويي القيمة لا يملك غيرها فقال أحد الاثنين « أبي أعتق هذا في مرضه » فقال الآخر « بل أعتق هذا الآخر » عتق من كل واحد ثلثه وصار يكلل ابن سدس أبي أقر بينهما وبصفت امتد الآخر وإن قال أحدهما « أبي أعتق هذا » وقال الآخر « أبي أعتق أحدهما ، لا أدري من بينهما ؟ أفرع بينهما .

فإن وقعت القرعة على الذي اعترف الابن بعتقه عتق منه ثلثاه إن لم يجبر بعتقه كاملاً

وإن وقعت على الآخر : كان حكمه حكم ما لو عين العتق في العمد الثاني سواء )

قال الشارح : هذه المسألة محمولة على أن العتق كان في مرض الموت . المحرف أو بالنوصية . وهو كما قال .

وقوة كلام المصنف : تعطى ذلك من قوله « عتق من كل واحد ثلثة » .  
وهذه الأحكام صحيحة . لا أعلم فيها خلافا  
لكن لو رجع الآن الذى جهل عين العتق دون « قد عرفته قبل القرعة »  
فهو كما هو عليه ابتداء من غير جهل  
وإن كان بعد القرعة ، فوقفه عليه : أنه شعير الحكم  
وإن خالفها : عتق من الذى عليه ثلثة نصيبه  
فإن عين الذى عليه أحوه . عتق ثلثة  
وإن عين الآخر : عتق منه ثلثة  
وهل سئل العتق فى الذى عتق بالقرعة ؟ هل وجهين  
وأطلقهما فى الحق ، والشرح ، وشرح الوجيز .

## باب الإقرار بالمجهل

قوله ( إذا قال له على شيء « أو كذا » قبل له : قسّر . فإن  
أبى : حُس حتى يُقَسّر )

وهذا المذهب

وعليه جماهير الأصحاب .

قال في النكحت : قطع به جماعة .

وقال في الفروع : هذا الأشهر

وحرره في الهداية ، وذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ، وهادي ،

والتحصيل ، والمحرر ، والوجيز ، والنور ، ومنهج الأدي ، وذكره بن عبدوس

وعبرهم .

وقد مر في الكافي ، والمنقذ ، والشرح ، والنظم ، والراءدين ، والمحاوي

الصغير ، والنكحت ، وعبرهم .

وقال القاسمي : يحمل « كلاً » ويؤمر المقر له « لبيان » فإن بين شيئاً ومصدقته

المقر له : ثبوت ، وإلا حسن « كلاً » وحكم عليه بما قاله المقر

وغناهر الفروع : إطلاق خلاف

فأمره

مثل ذلك في الحكم - خلافاً ومذهباً - لو قال له على « كذا » وكذا » .

وقال الأزهري : إن كرر ما وافق تأسس ، لا لتأكيد .

قال في الفروع : وهو أظهر

قوله ( فإن مات أخذ وارثه بمثل ذلك وإن حلف الميت

شيئاً يقضى منه )

وإن قلنا : لا يقبل تفسيره بحذف ، وإلا فلا

وهذا المذهب

وعليه جمهير الأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والهادي ،  
والتلخيص ، وابو حنيفة ، والسيور ، ومستحب الأدمي ، ونذكره ابن عبدوس ،  
وعبرهم

وقد مر في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعائين ، والحدوى الصغير ،  
والفروع ، وعبرهم

ومنه : إن صدق الوارث موروثه في إقراره أحده ، وإلا فلا

وقال في المحرر : وعندى : إن أبي الوارث أن يقره ، وقال : لا علم لي  
بذلك ، حلف وزمه من التركة ما يقع عليه الاسم ، كما في الوصية مطلقاً .  
قلت : وهذا هو الصواب

قال في السكت - عن احتياط صاحب المحرر - دعي أن يكون على  
المذهب ، لا قولاً ثانياً لأنه بعد حذاً - على مذهب - إذا ادعى عدم العلم ،  
وحلف : أنه لا يقبل قوله

قال - ولو قال صاحب المحرر - على المذهب ، أو على الأول - وذكره -  
كان أولى

#### قائمة

لو ادعى لمقر قبل موته عدم العلم بتقدير ما قر به وحلف  
فكان في السكت : لم أحدها في كلام لأصحاب إلا ما ذكره الشيخ  
شمس الدين في شرحه ، بعد أن ذكر قول صاحب المحرر  
فيه قال : ويحتمل أن يكون مفر كذا ، إذ حلف : أن لا يعلم ،  
كالوارث

وهذا الذي قاله متمين ، ليس في كلام الأصحاب ما يحلله انتهى كلام صاحب  
اللمعة

واسع في المروءة صاحب الشرح ، وذكر الاحتمال والاقتصر عليه .

قلت - وهذا الاحتمال عين الصواب

قوله ﴿ فَإِنْ فُسِّرَتْ بِحَقِّ شَفْعَةٍ أَوْ مَالٍ قُبِلَ وَإِنْ قُلْتُ ﴾

بلا راع

قوله ﴿ فَإِنْ فُسِّرَتْ بِمَا لَيْسَ تَحَالٍ - كَقَبْشِيرٍ جَوْزٍ ، أَوْ مَيْتَةٍ ،

أَوْ خَمِيرٍ - لَمْ يُقْبَلْ ﴾

هذا هو الصحيح من المذهب

وكذا لو فسره بحبة من أو شعيرة ، أو خنزيرة ، أو نحوها .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، ولهاذي ، والمهر

والعلم ، والوجيز ، وغيره

وقد مر في الفروع ، وغيره

وقال الأزجي : في قبول تفسيره ، مبنية : وجهان .

وأطلق في التبصرة : الخلاف في كلب وخنزير

وقال في التنقيص : وإن كان « حبة حنطة » احتل وجهين

وأطلق في رعيه الصمري ، والحاوي : الوجهين في « حبة حنطة »

وطاهر كلامه في المروءة : أن فيه قولاً بالقبول مطلقاً

فإنه قال - حدد ذلك - وقيل : يقبل

وجزم به الأزجي ، وزاد : أنه يحرم أحده ، ويجب رده وإن قلته لا تمنع

طلبه والإقرار به

سكن شيعه في حواشي المروءة تردد : هل يعود القول إلى حبة البر والشعيرة

لفظ ، أو يعود إلى الجميع ؟ قدحس في اخلاف مبتنة والخر  
وصاحب البعيتين حكى اخلاف في الحق . وه يدكر في الخرب ونبينة حلاقا .  
انتهى

قلت : الذي يقطع به : أن اخلاف جاري في الجميع .  
وفي كلامه ما يدل على ذلك

فمن من حملة الصور التي مثل بها غير المتحول : فشر الحورة . ولا شك أنها  
أكبر من حمة البر والشعر . فهي أولى أن يحكى فيها اخلاف  
فأمرنا من هذا

على مصنف الذي سعى عال . كقشر الحورة والمبتنة والخر . فإنه لا يثبت  
في الدماء

#### الثامنة

أو فسر برؤ السلام ، أو نشيت العاطس ، أو عيادة الربيع ، أو إجابة  
الدعوة ، ونحوه . لم يقل على الصحيح من المذهب  
وقيل نقل

وأطلقه في العلم

قوله ( رين فسر أو حذف )

يعنى المقر

( فعلى وجهين ) .

إذ فسر مكاب : فعلى وجهين

وأطلقهما في الهداة ، وسذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والسكاني ،  
والهادي ، والنهي ، والتعريض ، والخر ، والشرح ، وشرح ابن معني ، والنظم ،  
والرعيين ، والغازي ، وتحرير الصباية ، وشرح أوجيز ، والمروع ، وغيرهم .

أمرهما : لا غفل

صححه في التصحيح

وحرم به في الوجيز ، ومنتحب الأدمى ، والمرد لتفاسي

والوجه الثاني : يقبل

جزم به في المنور ، وتذكرة ابن عبدوس

نسب

محل اختلاف : في الكلب المباح نفسه

فأما إن كان غير مباح النعم : لم يقبل تعديره به عند الأصحاب .

قطع به الأكثر

وأطلق في المسطرة : اختلاف في الكلب والمحرر ، كما تقدم عنه

قائمة

مثل ذلك في الحكم : لو فسرته بجلد ميتة ، فنجس بموتها .

قال في الرعاية الكبرى : قبل دبه و بعده

وقيل وقفا لا طهر

وقال في الصمى : قبل دسه و بعده ، وقد لا طهر من غير حكاية قول

وأما إذا فسرته بحذوف : فأنطبق المصنف في قوله به وجوب

وأطلقهم في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب ، والهادي ،

والمحرر ، والنظم ، والراغبين ، والحاوي ، والفروع ، وتجرید النجاسة

أمرهما : قبل

وهو مذهب

حرم به في الكافي ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم



وحرم به في البلمة في الوارث . فنبهه أولى

ومحله في المنق ، والشرح .

وقدّمه شارح الوحي .

قال في التكت : قطع بعضهم بالقبول

والوجه الثاني : لا يقبل تفسيره به

محله في التصحيح .

وحزم به في الوحي ، ومنتخب الأدي

وقال في التكت : وينبغي أن تكون الخلاف فيه سبباً على الخلاف في كونه

حقاً لله تعالى .

فأما إن قلنا : إنه حق للأدي : قبل وإلا فلا

فائدة

لو قال له على بعض العشرة « لله تفسيره كما شاء منها

وإن قال « شطرها » فهو نصفها

وقيل : ما شاء .

ذكره في الرعاة

قوله « وإن قال « عصمت منه شيئاً » ثم فسره بنفسه ، أو ولده :

لَمْ يُقْتَلْ » .

وهو المذهب

حزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتبيين ،

والشرح ، والوحي ، وتذكرة من عمدوس ، وغيره

وحزم به في المتور ، والنظم ، والفروع : في نفسه . واقتصروا عليه

وقيل : يقبل تفسيره بولده .

وأطلقهما في المحرر ، والزعابتين ، والحاوي الصغير : في الولد  
وحزموها بدم القبول في النفس أيضاً

قوائمه . إجماعها

وإسره بحمر وعوه . قل على الصحيح من المذهب

وقال في المي : قبل تفسيره ، يباح بعه .

وقال في السكافي : هي كالتى قبلها

قال الأرحى إن كان المقر له مسلماً : لزمه إراقة المحرر ، وقتل المحرر

الثانية

و قال « عصمتك » قبل تفسيره بحسنه وسبعته .

على الصحيح من المذهب

وقال في السكافي : لا يلزمه شيء . لأنه قد يعصبه به .

وذكر الأرحى أنه إن قل « عصمتك » ولم يقل شيئاً بقل سمعه وولده

عند القاضى

قال : وعندى لا بقبل . لأن النصب حكم شرعى فلا يقبل إلا ما هو

ملتزم شرعاً

وذكره في مكان آخر عن ابن عقيل

الثالثة

و قال « له على مال » قبل تفسيره ، قل متناول . والأشبه : وسم ولد .

قاله في التلخيص ، والردع واقتصر عليه لأنها مال ، كالتى

وقدمه في الرعاية

وقال : قست : ويحتمل ده .

قوله « وإن قال « على مال عظيم » أو « حصير » أو « كثير »

أو « حَبِيل » قُلْ تَصِيرُهُ نَاتِمِلْ وَالْكَثِيرُ

هذا المذهب

وعليه الأصحاب

قال في التلخيص : قبل عند أصحاحات

وحرم به في الهداية ، واليور ، والذهب ، والمتنوع ، وخلاصة ،  
والهادي ، والسكاتي ، والحزير ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحساوى الصغير ،  
والوجيز ، وغيرهم

وقد مر في الرعاية الكبرى ، والفروع

وبحتمل أن يزيد شيئا ، أو يبين وجه الكثرة

قال في المروغ : ويتوجه العرف ، وإن لم ينصط ، كغير اللفظة والدم

الفاش

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يرجع إلى عرف المتكلم فيجعل مطلق

كلامه على أقل محتملاته .

وبحتمل أنه إن أراد عطية عدة - أقل من أو حصة عدة - قبل تصديره

بأنفيل ، ولا فلا

قال في السكت وهو معنى قول من عند أقوى في عدة انتهى .

واختار من عقب في مال عظيم أنه يلزمه نصيب السرقه

وقال « حطير » و « عس » صفة لا يجوز إياه « ك » - لم »

وقال في « عري » قبل في الأيمان التل ، أو استمر وجوده . لأنه

العرف .

ولهذا اعتبر أصحابنا بقاصد والعرف في الأيمان ولا فرق

قال : وإن قال « عظيم عدة » قبل « عس » قبل « عس » عدي

احتمل كلفك . واحتمل يعتبر حاله

قوله « وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ » قَبْلَ تَفْسِيرِهَا بِثَلَاثَةِ  
فَصَاعِدًا .

وهذا المذهب

وعليه جماهير الأصحاب .

كقوله « لَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ » ولم يقل كثيرة . نص عليه

وقال في الفروع : ويتوجه يلزمه في المائة الأولى - فوق عشرة . لأنه المائة .

وقال ابن عثيمين : لا بد لكثرة من زيادة ولو درهم ، إذ لا حد للوصف

قال في الفروع كذا قل

وفي المذهب لأن المحوري : احتمال يلزمه نسخة . لأنه أ كثر القليل .

وقال في الفروع . ويتوجه وجه في قوله « عَلَى دَرَاهِمٍ » يلزمه فوق عشرة

فانظر

لو مرر ذلك في يورن بالمدرام عادة - كإبراهيم ورعمران ومحوها - في قوله

احتمالان

وأطافهما في الفروع

أمرهما : لا يقل ذلك

احتماله القاصي

قلت : وهو الصواب

والثاني : يقبل

قوله « وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى كَذَا دِرْهَمٍ » أَوْ « كَذَا وَكَذَا » أَوْ « كَذَا

كَذَا دِرْهَمٍ » بِالزُّفْعِ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ .

إذا قل « لَهُ عَلَى كَذَا دَرَاهِمٍ » أَوْ « كَذَا كَذَا دَرَاهِمٍ » فالرفع فيهما : لزمه

درهم . فلا راع أعلاه .

وكذلك لو قال « كذا كذا درهم » بالنصب .

وبأنى « لو قال : كذا ، أو كذا درهمانصب » في كلام المصنف .

وإن قال « كذا وكذا درهم » بالرفع : لزمه درهم .

على الصحيح من المذهب .

بحرمه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن معن ، والوجه ، وشرحه ، والدور ،  
ومستحب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والعلم ، والراعيين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
واختاره ابن حامد أيضاً .

وقيل : يلزمه درهم . وبعض آخر يفسره .

وقيل : يلزمه درهمان

واختاره أبو الحسن النخعي أيضاً .

قوله « وَإِنْ قَالَ بِالْخَفْضِ : لَزِمَهُ مَعْ دَرَاهِمُ ، يُرْجَعُ فِي تَحْسِيرِهِ

إِلَيْهِ » .

بعض : لو قال « له على كذا درهم » أو « كذا وكذا درهم » أو « كذا

كذا درهم » بالخفض .

وهو المذهب

بحرمه في الهدية ، والمذهب ، والحلاصة ، والوجيز ، وغيرهم

وقدمه في المحرر ، والعلم ، والراعيين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وقيل : يلزمه درهم

اختاره القاسمى

وقيل : إن كرر الواو : لزمه درهم .

وبعض آخر يرجع في تفسيره .

## خامسة

لو قال ذلك ووقف عليه . حكمه حكم ما لو قاله بالخص .

حرم به في المروع .

وقال المصنف : يقبل تفسيره ببعض درهم

وعند القاضى : يلزمه درهم

وقال في السكت . ويتوجه موافقة الأول في العلم بالمرية ، وموافقة الثانى

في الجاهل .

قوله « وإن قال » كذا درهما « بالنصب : لزمه درهم » .

وهو المذهب

وعليه جماهير الأصحاب

وقطع به الأكثر

وقال في المروع . ويتوجه في عربى درهمه أحد عشر درهما لأنه أقل عدد

عنه

وعلى هذا القياس في جاهل المرف

قوله « وإن قال » كذا وكذا درهما « بالنصب فقل أن حامدا :

يلزمه درهم »

كما احتج به في المرف

وهو المذهب هنا أيضاً

احتاره ابن عبدوس في تذكرته .

وحزم به في المنور ، وغيره

وقدمه في الخلاصة ، والمحرر ، والنظم ، والرمدة الصغرى ، والخواص الصغرى ،

والمروع ، وعمرهم

وقدme في الرعاية الكبرى ، في موضع من كلامه .

وحذره القاسى أيضاً

ذكره المصنف والشارح .

وقال أبو الحسن التميمى يلزمه درهم

كما احتذره في رفع

وقدme في الرعاية في موضع آخر

وكذا في المنقص فإنه مرة قدم . أنه يلزمه بعض درهم

وفي موضع آخر قدم . أنه يلزمه درهم . وبعض آخر

الهم إلا أن تكون النسخة مخطوطة

وأطلقه في هدانة ، والمذهب

وقيل يلزمه درهم ، وبعض آخر

وأطلقه في المنفى ، والشرح .

وقيل : يلزمه هنا درهمان . ويلزمه فيما إذا قال بالرفع : درهم

واحتمى في الحرر أنه يلزمه درهم في ذلك كله إذا كان لا يعرف العربية .

قلت وهو الصواب

وتقدم قريباً كلام صاحب الفروع

قوله ( وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْف » رُحِمَ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ فَإِنْ

هَرَّهُ أَحْسَنُ . قِيلَ مِنْهُ )

بلا روع .

لكن لو فسرته نحو كلاب ، هببه وحيوان

وأطلقه في الفروع .

وصحح ابن أبى المجد في مصنفه . أنه لا يقل تفسيره بغير مال .

قلت : ظاهر كلام الأصحاب يقبل تفسيره بذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَدِرْهَمٍ » أَوْ « أَلْفٌ وَدِينَارٌ »  
أَوْ « أَلْفٌ وَثَوْبٌ » أَوْ « قَرْنٌ » أَوْ « دِرْهَمٌ » وَأَلْفٌ » أَوْ « دِينَارٌ  
وَأَلْفٌ » فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَالْقَاسِمِيُّ : الْأَلْفُ مِنْ جِنْسٍ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ ) .  
وهو المذهب .

حرم في الوحيز ، والمور ، ومشتب الأدمى ، وغيرهم  
وقدحه في الخلاصة ، والمحرر ، والنظم ، والرهائين ، والحدوى الصغير ،  
والعروغ ، وغيرهم .

وهو من معردات المذهب ، في غير المكيل والمورون .  
وقال الحميى ، وأبو الخطاب : يرجع في تفسير الألف إليه .  
فلا يصح البيع .

وقيل : يرجع في تفسيره إليه مع العطف .  
ذكره في الفروع .

ودكر الأرحى : أنه لا عطف لا يفسره « اتفاق الأصحاب »  
وقال : مع العطف لا بد أن يفسر الألف بقيمة شيء ، إذا خرج منه الدرهم  
بقي أكثر من درهم  
قال في الفروع : كذا قال

### قائمة

مثل ذلك في الحكم « له على درهم ونصف » .

على الصحيح من المذهب

وقال في الرعاية : لو قال « له على درهم ونصف » فهو من درهم .



وقيل : له تفسيره غيره .

وقيل : فيه وجهان ، كأنه ودرهم انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا » أَوْ « خَمْسُونَ  
وَأَلْفُ دِرْهَمٍ » فَالْجَمِيعُ دِرْهَمٌ ﴾ .

وهو المذهب

حرم به في الوجيز ، وغيره .

وقد مر في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والفروع ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
ومحمدة الشارح ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب

﴿ وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ التَّيْسِيِّ . أَنَّهُ يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِ الْأَلْفِ إِلَى ﴾

قال في الهداية ، والمذهب - احتمل - على قول التيسبي - أن يلزمه خمسون  
درهما . ويرجع في تفسير الألف إليه .

واحتمل أن تكون الجميع درهم

راد في الهداية ، وقال : لأنه ذكر الدرهم بلا يجب . ولم يذكره لتفسير .

ودكر الدرهم بعد الحسين لتفسير . ولهذا لا يجب له زيادة على ألف وخمسين .

ووجب بقوله : درهم زيادة على الألف . انتهى

قال في المحرر - بعد ذكر مسائل كلها - وقال لتيسبي يرجع إلى تفسيره

مع المصنف ، دون التفسير والإضافة انتهى

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِلَّا دِرْهَمًا » فَالْجَمِيعُ دِرْهَمٌ ﴾

هذا المذهب .

حرم به في الوجيز ، وغيره .

وقد مر في النظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وقيل : يرجع في تفسيرها إليه

والخلاف هنا كالتخلاف في التي قبلها .

وقال الأرحى : إن فسر الألف بحور أو يمين ، فإنه يخرج منها قيمة الدرهم  
بين بقى منها أكثر من النصف : صح الاستثناء ، وإن لم يبق منها النصف  
فاحتالان

نهرهما . بطلان الاستثناء . ويلزمه ما فسره ، كآيه قال « له مندى درهم ،  
إلا درهم »

والثاني : بطلان تفسير آ . بحيث يخرج قيمة الدرهم ، ، بقى من المستثنى  
أكثر من النصف

قال وكذا قوله « درهم إلا ألف » يقال له « فسر » بحيث بقى من الدرهم  
أكثر من نصفه على ما بينا  
وكذا « الألف إلا خمسمائة » فسر الألف والخمسمائة على ما انتهى

### قائمة

لو قال « له اثني عشر درهما ودينار » فإن دفع الدينار : فواحد واثني عشر  
درهما وإن دفعه بحوى : فمساء إلا اثني عشر دراهم ودينار  
ذكره المصنف في تناويه

قوله « وَإِنْ قَالَ لَهُ فِي هَذَا الْقَبْرِ شَرِكٌ » أَوْ « هُوَ شَرِيكِي فِيهِ »  
أَوْ « هُوَ شَرِكَةٌ بَيْنَنَا » رُجِعَ فِي تَهْمِينِ نَصِيبِ الشَّرِيكِ إِلَيْهِ .  
وكذا قوله « هو لي وله »

وهذا للذهب في ذلك كله . لا أعلم فيه خلافاً .

قلت : لو قيل : هو بينهما نصفان ، كان له وجه .

ويؤيده قوله تعالى ( ٤ : ١٢ ) هم شركاء في الثلث )  
ثم وجدت صاحب المكتة قال : وقيل يكون سهم سواء .  
نقله ابن عبد القوي ، وعراه إلى الرعية  
ولم أره فيها

فأمرنا ابن عبد الله

لو قال « له في هذا المبد سهم » جمع في تفسيره إليه  
على الصحيح من المذهب  
وعليه أكثر الأصحاب  
وعند القاضي : له سهم ، كالوصية  
جرم به في الوحي

ولو قال « له في هذا المبد ألف » قيل له : فسر . فسر : أنه ربه  
عنده بالألف ، فقبل تفسيره بذلك كذا . وكفوه « فده في ثمة » أو  
« اشترى ربه بالألف » أو « له فيه شرك »  
وقيل : لا نقل لأن حقه في الدية  
وأطلقهما في القروع .

أما :

لو قال المبد « إن أقرت بك تزيد ، فأت حر قبل إقراري » فأقر به  
لزيد : صح الإقرار دون العتق .  
وإن قال « فأت حر ساعة إقراري » لم يصح الإقرار ولا العتق  
قاله في الرعية الكبرى ،  
وتقدم في أواخر « باب الشروط في البيع » وعلق عتق عبده على بيعه ،

محوراً

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَمْ عَلَى أَكْثَرُ مِنْ مَالِ فُلَانٍ » قِيلَ لَهُ :  
« فَتَرَهُ » فَإِنْ فَتَرَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ قَدَرًا : قُبِلَ وَإِنْ قُلَّ »  
بلا راع .

﴿ وَإِنْ قَالَ « أَرَدْتُ أَكْثَرَ بَقَاءٍ وَفَعَلًا » لَأَنَّ الْحَلَالَ أَنْفَعَ مِنَ  
الْحَرَامِ » قُبِلَ مَعَ يَمِينِهِ سَوَاءَ عَلِمَ مَالُ فُلَانٍ أَوْ جِهَلَهُ ، دَكَرَ قَدَرَهُ  
أَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ »

هذا المذهب

وعليه الأصحاب .

قال في السكافي ، والمصنف ، والشرح : هذا قول أصحابنا  
وحرمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ،  
والوجيز ، وغيرهم

وقدّمه في النظم ، والرعابيتين ، والفروع ، وغيرهم  
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَرَمَّهَ أَكْثَرُ مِنْهُ قَدَرًا يَكُنُّ حَالًا ﴾ ولو محنة ر .  
قال في السكافي : والأول أنه يبرمه أكثر منه قدرًا لأنه ظاهر اللفظ  
الساق إلى المهم

قال الناطق : ورد المصنف قول الأصحاب .

وقيل . يبرمه أكثر منه قدرًا ، مع علمه به فقط

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ ذِيًّا فَقَالَ « لِفُلَانٍ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ مَالِكَ »  
وَقَالَ « أَرَدْتُ التَّهَرَّى » لَزِمَهُ حَقُّ لِهْمَا ، رُجِعَ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ ، فِي  
أَخِيهِ الْوَجْهَيْنِ »

وهو المذهب

قال في السكت هو الراجح عند جماعة وهو أولى . انتهى  
وحرم به في الوجيز ، والمنور  
وصححه في النظم ، وتصحيح المحرر .  
وقدمه في القروع ، والرايتين ، وشرح الوجيز .  
وقال ابن منجي في شرحه : وهو أولى .  
وفي الآخر لا يلزمه شيء .  
وأطلقها في المحرر ، والشرح ، والمحاوي .

#### قائمة

أوقان : إلى عبثك أنت ، فقال : أكثر ، لم يلزمه عند القاصي أكثر  
ويفسره

وحالقه المصنف .

قال في القروع : وهو أظهر .

قت : وهو الصواب

قوله : إدا قال : أنه على مائتين درهم وعشرة ، لزومه ثمانية )  
لا أعلم فيه خلافا .

وقوله : وإن قال : من درهم إلى عشرة ، لزومه تسعة ) .  
هذا المذهب .

صححه في القواعد الأصولية

قال في السكت وهو الراجح في المذهب .

قال ابن منجي في شرحه : هذا المذهب

وحرم به في الوجيز ، وسور ، وستحب الأدنى ، وغيرهم

وقدمه في النظم ، والقروع ، والمحرر ، وغيرهم

ويمحتمل أن يلزمه عشرة  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله  
ذكرها في الله وع ، وغيره  
ودكره في المحرر وغيره قولاً ،  
وقدمه في إرغابيتين ، والمحاربي .  
ودكر الشيخ تقي الدين رحمه الله أن قيس هذا القول : يلزمه أحد عشر  
لأنه واحد وعشرة والعطف يقتضي التعبير انتهى  
وقيل : يلزمه ثمانية  
حرم به ابن شهاب  
وقال : لأن معناه ما بعد الواحد  
فالأرجح كاسبع  
وأطلقه في التشرح ، والتنجيس  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ينبغي في هذه المسائل أن يجمع ما بين  
الطرفين من الأعداد  
فإن قال من واحد إلى عشرة « لزمه خمسة وخمسون إن أحسن »  
وحسنه وأحسن إن أحسن امتداداً فقط ، وأحسنه وأحسن إن أحسن  
وما قاله - رحمه الله - ظاهر على قاعدته إن كان ذلك عرفاً فتسكلم فيه  
يعتري لإقرار عرف التسكلم ويبره على أقل محتملاته  
والأصح قالوا : يلزمه خمسة وخمسون إن أرد مجموع الأعداد  
وطريق ذلك : أن تريد أول العدد - وهو واحد - على العشرة ، وتصرفها  
في نصف العشرة - وهو خمسة - فاسبع : فهو الجواب  
وهل من نصرة الله في حواشي الفروع : ويمحتمل - على القول بتسعة - أن  
يلزمه خمسة وأربعون وعلى التسعة - أنه يلزمه أربعة وأربعون وهو أظهر .

ولكن المصنف تابع النص وفتصر على حصة وحسين  
والتمريض يقتضى ما قلناه . انتهى

### قوائم - المؤدلى

لو قال : له على ما بين درهم إلى عشرة ، لزمه نعمة  
على الأصح من المذهب .

نصره القاضى ، وغيره

وحرم له فى الوحر ، وغيره

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم

وقيل : درهم عشرة

قدمه فى دارى ، يتبين ، والمحاوى .

وقيل : ثمانية ، كما أنه الذى قدمه سو ، عدد الأصحاب .

وأطنه شريح لوجير

وقيل : فيه ، ثلث ، وهو لزوم لثمة وعشرة

وقال فى الدعوى ، ونحوه . يلزمه ثمانية

قال فى البكت - والأولى أن يقار به . ما قطع فى الكافى وهو ثمانية .

لأنه أهم من هذا للعط

ومن هـ . شدة عليه . ونهيه العامة دفع على ثبوت تقدم

فكأنه قال : بين كذا وبين كذا ، ووكالات هـ إلى هـ لأنهم

الدابة فما بينها لا يدخل فيما قبلها . على المذهب .

قال أبو الخطاب : وهو الأشبه عندى . انتهى .

فتمحص طريقان .

أمرهما - أس - كاتى قدم

وهي طريقة الأَكْثَرِينَ .

والثاني : يلزمه هنا تمامية ، وإن ألزمناه هناك تسعة أو عشرة . وهو أولى .

### الثانية

لو قال « له عددي مائتين عشرة إلى عشرين » أو « من عشرة إلى عشرين »  
 يلزمه تسعة عشر ، على القول الأول . وعشرون على القول الثاني .  
 قال في المحرر ومن تأمله : وقياس الثالث يلزمه تسعة .  
 وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - قياس الثاني : أن يلزمه ثلاثون ، بناءً  
 على أنه يلزمه في المسألة الأولى أحد عشر .

### الثالثة

لو قال « له ما بين هذا الحائط إلى هذه الحائط » قال في السكت :  
 كلامهم يقتضي - أنه على الخلاف في التي قبلها ،  
 وذكر القاصي في الجمع الكبير أن الحائطين لا يدخلان في الإقرار  
 وجعله محل وفاق في حجة زفر  
 وقرئ بأن العدد لا بد له من انتهاء يفتني عليه  
 وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : كلام القاصي ، ولم يزد عليه .

### الرابعة

لو قال « له على ما بين كثر شمير إلى كثر حنطة » يلزمه كثر شمير ، وكثر  
 حنطة ، إلا قفير شمير ، على قياس المسألة التي قبلها  
 ذكره القاصي ، وأصحها

قال في المستوعب : قال القاصي في الجمع هو معنى على ما عديم : إن قلنا :  
 يلزمه هناك عشرة . يلزمه هنا كثران . وإن قلنا : يلزمه تسعة . يلزمه كثر حنطة .  
 وكثر شمير إلا قفيراً شميراً





وأطلقهما في النظم ، وشرح الوجيز .

قال القضاة : إذا قال « له على درهم فوق درهم ، أو تحت درهم ، أو معه درهم ، أو مع درهم » لزمه درهم .

وقطع في السكك أنه يلزمه في قوله « درهم مع درهم » درهماً وحكي الوجهين في « فوق » و « تحت » .

قال في التكت : وفيه نظر

وإن قال « درهم قبله ، أو بعده درهم » ربه درهماً .  
وهذا المذهب .

وعليه الأصحاب .

ودكر في الزعامة « في درهم قبل درهم ، أو بعد درهم » احتمالين .  
قال في التكت : كذا دكر

قال ابن عبد القوي : لا أدري ما الفرق بين « درهم قبله درهم ، أو بعده درهم » و « رومه درهمين ، وحماً واحداً » ، وبين « درهم فوق درهم » و « نحوه » و « رومه درهماً » في أحد الوجهين . لأن سنة الزمان والمسكان إلى بطرء بينهما سنة واحدة انتهى

قال في الدعوى . وقيل في « له درهم قبل درهم أو بعد درهم » احتمالان  
ومراده بذلك صاحب الرعاية

وإن قال « درهم بل درهماً » لزمه درهماً

على الصحيح من المذهب .

وبعض عليه في الطلاق

وعليه جمهور الأصحاب

وقطع « كثير منهم » .

مهم صاحب الهداية ، وانذهب ، واخلاصة ، والحرر ، والنظم ، والوحي  
وشرح ابن رزين ، وغيرهم

وقدمه في الرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم .

وحرم ابن رزمي في نهايته بأنه يلزمه ثلاثة

وإن قال « درهم ودرهم » لزمه درهمان .

لا أعلم فيه خلافاً .

وإن قال « درهم ، ودرهم ، واطلاق » لزمه ثلاثة لأنه الظاهر

قوله في التلخيص .

وقال : ومن أصحاب من قال « درهمان » لأنه اليقين ، والثالث محتمل

وقال في القاعدة التاسعة والخمسين مادة : فهل يلزمه درهمان أو ثلاثة ؟

على وجهين .

ذكرها أبو بكر في الثاني .

وربط صاحب التلخيص على تناقض لأصل والظاهر فإن الظاهر عطف

الثالث على الثاني . انتهى

وجوز في السكافي ، وغيره : بأنه يلزمه ثلاثة مع الإطلاق

وقال ابن رزمي : يلزمه ثلاثة

وقيل إن قال « أردت ماثلث » فكيد الذي وثبوت « دل » وفيه ضعف .

انتهى .

وقدم في الفروع ، وغيره : أنه يلزمه ثلاثة مع الإطلاق

وتنبي قريباً إذا أراد : كيد الثاني ماثلث

قوله « وإن قال « درهم ، بل درهم ، أو درهم ، لسكن درهم »

فهل يلزمه درهم أو درهمان ؟ على وجهين ذكرهما أبو بكر .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجي ، والفظم  
أمرهما : يلزم درهمان .

وهو المذهب

صححه في التصحيح

وحزم به في الوجيز ، والمنشعب .

وقدمه في المحرر ، وإزاعاتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والنوم الثاني : يلزم درهم

حزم به في المنور

وقدمه ن ر س في شرحه

وحكامها في التاميم عن أبي بكر .

وقال في الترميز : في « درهم » ، بل درهم ، رواه ابن

فرائد

له قال « له على درهم ، وقدرتم » رينه درهمان

على الصحيح من المذهب

وقيل درهم فقط

وقال في راء « وهو مدد

فعل المذهب أبو جوي « درهم لا م لي » أو كرسعت ثلاثة ، ولم يعبه

حروف الخط ، له قال « له درهم درهم درهم » ووي « ثلثات تأ كيد الثاني

« وقيل أو أصق بلا عطف - فقبل قبل منه ذلك فيبرمه درهمان

قال في التاميم ، والسمه ، له قال « درهم ، ودرهم ، ودرهم » وأرد

الثالث تكرار الشيء ، تؤكد قبل وإن أرد تكرار الأول ، لم يقل ،

للدخول العاقل

وقال في القواعد الأصولية : إذا قال « له على درهم ، ودبره ، ودبره »  
وأراد الثالث : تأكيد الثاني ، فهل يقبل منه ذلك ؟ فيه وجهان  
أحدهما : لا يقبل .

قوله القاضي في الجمع الكبير عرق منه وبين الطلاق .

والثاني : يقبل

قوله في التلخيص . انتهى

وقيل : لا يقبل منه ذلك فيلزمه ثلاثة

وقدمه في الكافي ، وابن رزين في شرحه .

وأطلقهما في الفروع

وقال في الرعدة : يلزمه ثلاثة في المسألة الثانية والثالثة

ثم قال : فإن أراد ما نثبت . تكرار الثاني وتوكيده : صدق ووجب اتصاف .

ورجح المذهب - في المعنى - أنه لا يقبل لو بوي « دبره لأرم لي » وكذا

في الثانية

ورجح في الكافي في الذب

وإن غاب حروف المطف ، وبوي ما نثبت تأكيد الأول : لا يقبل

على الصحيح من المذهب ، للعبارة وللفصل

وأطلق الأرحي احتمالين .

قل : وبمحتمل الفرق بين الطلاق والإفراق فإن الإفراق إحداث ، والطلاق

إشاءة

قل والمذهب : أنها سواء إن صح صح في الكل ، وإلا فلا

ودكر قولاً في « درهم فقيز » أنه يلزم الدرهم لأنه يحتمل : فقبر ر

سبحر منه .

قال في الفروع : كذا قال .

فيتوجه مثله في الواو وغيرها

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « تَهَيَّزْ حِطَّةً ، بَلْ قَالَ قَفِيزُ شَعِيرٍ ، أَوْ دِرْهَمٌ .

بَلْ دِينَارٌ » لَزِمَهُ مَعًا »

هذا المذهب

اختاره ابن عبدوس في تذكرته

قال في التلخيص : قطع به أكثر الأصحاب

وجرم به في الهداية ، والمذهب ، والمخالصة ، والسكاي ، وإلهادي ،

والتمحيص ، والمحزر ، والعلم ، والحدوي الصغير ، والوجيز ، والمور ، ومنتهج

الأدبي ، وغيرهم .

وقدme في الرعايتين ، والفروع .

وقيل يلزمه الصغير والهدى فقط

قال في التلخيص : ومقتضى كلام الشيخ في الدين رحمه الله قبول قوله

في الإضراب مع الاتصال فقط

ثم قال : فقد ظهر من هذا - ومما قبله - من يقال : لا يقبل الإضراب مطلقاً ؟

وهو المذهب - أو يقبل مطلقاً ؟ أو قبل مع الاتصال فقط ؟ أو يقبل مع الاتصال

إصراره عن البعض ؟ فيه أقوال

وقول خامس - وهو ما حكاه في المستوعب - يقبل مع تعابر الحسن ، لا مع

اتحاده لأن انتقاله إلى جنس آخر قرينة على صدقه انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « دِرْهَمٌ فِي دِينَارٍ » لَزِمَهُ دِرْهَمٌ »

بلا نزاع

لكن إن فسر به بالسلم ، فصدقه - بطل إن تعرفنا عن الحسن .

وإن قال « درهم دعت به الديار عليه » ففيه اختلاف المتقدم

### ثالثة

مثل ذلك في الحسك - لو قال « درهم في ثوب » وعسره بالسلم .

وإن قال « في ثوب اشتريته منه إلى سنة » فصدقه « بطل إقراره .

وإن كذبه المقر له : فاقول قوله مع يمينه . وكذا الدرهم

وإن قال « ثوب فدعته في درهم بن شهر » فاثوب مال السلم أقر قبضه .

فيلزمه الدرهم

قوله « وَإِنْ قَالَ « دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ » لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ

الْحِسَابَ ، فَيَلْزَمُهُ عَشْرَةٌ » .

أو يريد الجمع ، فيلزمه أحد عشر

وقال في المروغ - بعد قوله درهم في دينار - وكذا درهم في عشرة .

وإن خالفه عرف في لزومه مقتضاء وجهاً . وسئل بنية حساب

وسنوحه في أهل الوجهان ، وسية جمع ، ومن حاسب وفيه احتمالان

انتهى

وصحح من أن المحد لروم مقتضى العرف أو الحساب ، إذا كان عارفاً

قوله « فَإِنْ قَالَ « لَهُ عِنْدِي تَمْرٌ فِي حِرَابٍ » أَوْ « سَكِينٌ فِي

فِرَابٍ » أَوْ « ثَوْبٌ فِي مَبْدِلٍ » أَوْ « عِنْدَ عَيْنِهِ عِنَامَةٌ » أَوْ « دَانَةٌ

عَلَيْهَا سَرْجٌ » قَبْلَ أَنْ يَسْكُونُ مُقِرّاً بِالصَّرْفِ وَالْيَمَامَةِ وَالسَّرْحِ ؟ عَلَى

وَبُحْتَيْنِ )

وكذا قوله « لَهُ رَأْسٌ وَأُكْرَاعٌ فِي شَفَةِ » أَوْ « بَوَى فِي نَمَرٍ » .

ذكره في القواعد

وأطلق الخلاف في ذلك في الحرر ، والشرح ، وشرح ابن سبعا ، والظلم ،  
والرعايتين ، والحارثي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال في الرعايتين ، والحارثي : وإن قال « له عدي تمر في حراب » أو  
« سيف في قراب » أو « نوب في منديل » أو « ريت في حدة » أو « حراب  
فيه تمر » أو « قراب فيه سيف » أو « منديل فيها نوب » أو « كيس فيه دراهم »  
أو « حرة سم رت » أو « عدي عليه عمامة » أو « دنة عصب سرج » أو  
« مسرحة » أو « منى في حاتم » فهو مقر بالأول

وفي الثاني : وجهان

وقيل : إن قدم المظروف ، فهو مقر به . وإن أخره فهو مقر بالظرف وحده  
قال في الرعية السكيري : وقيل : في الكل خلاف انتهى  
أشهرهما : لا يكون مقراً بذلك .

وهو اندفع .

قال في القاعدة الخامسة والمضربين أشهرهما يكون مقراً بالمظروف دون ظرفه  
وهو قول ابن حامد ، والقاضي ، وأصحابه . انتهى  
وقاله أيضاً في النكت

وصححه في التصحيح

وحرم به في الوخير ، والصور ، ومتنعب الأدي ، وغيرهم

والرمح الثاني : يكون مقراً به أيضاً

قال ابن عبدوس في تذكرته : فهو مقر بالأول والثاني ، إلا إن حلقه  
« ما قصده » انتهى .

وقال في الخلاصة : لو قال « له عدي سيف في قراب » لم يكن إقراراً بالقراب  
وبه احتمال



ولو قال « سيف قراب » كان مقراً بهما ، ومثله « دابة عليها سرج » .  
وقال في الهداية ، والمذهب : إن قال « له عدى نمر في حراب » أو « سيف  
في قراب » أو « نوب في مدبل » فهو إقرار بالظروف دون الطرف  
ذكره ابن حامد

ويحتمل أن يكون إقراراً بهما  
إذ قال « بيد عليه عمامة » أو « دابة عليها سرج » احتمل أن لا يلزمه  
العلماء والسرج

واحتمل أن يلزمه ذلك . انتهى  
واحتر المصنف أنه يكون مقراً بالعمامة والسرج  
قاله في النكت

ومسألة العمامة رأيتها في المعنى  
وقال في القواعد الفقهية : وفرق بعض الساجدين بين ما اتصل بطرفه عادة  
أو حافة ، فيكون إقراراً به دون ما هو منفصل عنه عادة  
قال ويحتمل السريفي بين أن يكون الثاني مائة للأول فيكون إقراراً به  
كما نمر في حراب » أو « سيف في قراب » وبين أن يكون منسوبة فلا يكون  
إقراراً به ، كما سوى في نمر » و « رأس في شاة » انتهى

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عِنْدِي حَاتِمٌ فِيهِ فَيْصٌ » كَانَ مُقَرًّا بِهِمَا »

هذا المذهب المقطوع به عند جماهير الأصحاب  
قال في العروص : والأشهر لزومها . لأنه جرؤه .  
وحرم به الوجير ، وغيره

وقدمه في الشرح ، وغيره  
وقيل : فيه الوجهان المتقدمان في التي قلها  
قال الشارح : ويحتمل أن يخرج على الوجهين .

وحكى في السكافى ، والرعاية وغيرهما فيها الوجهين .

وأطلق الطريقين في القواعد الفقهية .

وقال : مثله « حراب فيه تمر » و « قراب فيه سيف » .

قوله « وإن قال » مقتضى في خاتمه « احتليل وخبثين » .

وأطلقهما في الحر ، والبطم ، والراعتين ، والحدارى الصغير ، والشرح ،

والقروع ، والقواعد الفقهية

أمرهما : لا يكون مقرا بالخاتم

وهو المذهب

وصححه في التصحيح

قال في القواعد : هذا المشهور .

واحتاره ابن حامد ، والقاضى ، وأصحابه .

وقاله في النكت .

وجرم « في البحر ، وغيره

ولزمه الثانى : يكون مقرا بهما

قال ابن عدوس في تدركه . فهو مقر بالأول والثانى ، إلا إن حلف

« ما قصدته »

واعلم أن هذه المسألة عند الأصحاب مثل قوله « عندى تمرى جراب » أو

« سكينى قراب » ونحوهما - المسألة الأولى : خلافا ومدها

قوائم

منها : لو قال « له عندى دار مقروشة » لم يلزمه الفرش

على الصحيح من المذهب

حرم به في التعريب ، والرعاية ، والوحيير

وقدمه في شرحه

وقيل : يكون مقرا بالمراس أيضا .

وأطلقهما في المنقح ، والشرح ، والفروع

ومنها : لو قال « له عندى عيد حمة » أو « ميمته » أو « دانة سرج »

أو « بسرجها » أو « سيف يقراب » أو « قراه » أو « دار فرشها » أو « سفرة

طعامها » أو « سرج مقصص » أو « نوب مطرر » لزمه ما ذكره . بلا خلاف

أعله

ومنها : لو أذبحم ثم جاء بخاتم فيه نص ، وقال « ما أردت النص » .

احتمل وجهين .

أظهرهما : دخوله . لشمول الاسم

فانه في التلخيص

وقال : لو قال « له عندى حربة » فهل يدخل الحين في الإقرار إذا كانت

حاملة ؟ يحتمل وجهين .

وأطلقهما في الفروع

ذكرهما في أوائل « كتاب العنق »

فقال : وإن أقر بالآثم فاحتمالان في دخول الحين

وذكر الأرجح وجهين

وأطلقهما في الرعاية

ومنها : لو قال « له عندى حنين في دانة » أو « في حاربة » أو « له دانة في

بيت » لم يكن مقرا بالهابة والجارية والبيت .

ومنها : لو قال « عصمت منه نونا في مديبل » أو « ريتا في رق » ومحوه  
ففيه الوجهان المتقدمان  
وأطلقهما في المروع  
قال في السكت : ومن المعجب : حكاية بعض المتأخرين . أمه - يلزمه  
وأنه محل وفاق .

واحتار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - : التفرقة بين المسألتين  
فيه قال : فرق بين أن يقول « عصمت » أو « أحدث منه نونا في مديبل »  
وبين أن يقول « له عدي توب في مديبل » فإن الأول يقتضي : أن يكون  
موصوفاً بكونه في المديبل وقت الأحدث وهذا لا يكون إلا وكلاهما منصوب .  
مخلاف قوله « له عدي » فيه يقتضي : أن يكون فيه وقت الإقرار وهذا  
لا يوجب كونه له انتهى

ومنها : لو أقر له سبعة ، لم يكن مقراً بأرضها - وليس رب الأرض قنهما .  
ونعوتها للقر له

وفي الانتصار : احتال أنها كالبيع  
يعنى : إن كان لها ثمر ياد : فهي للقر دون للقر له  
قال الإمام أحمد - رحمه الله - : فمن أقر بها : هي له بأصم  
قال في الانتصار : فيحتمل أنه أقر بأرضها وباحتل لا وعلى لوجهين  
يخرج : هل له إعادة غيرها أم لا ؟

والوجه الثاني : احتاره أبو إسحاق .

قال أبو الوفاء والبيع مثله  
قال في المروع : كذا قال

يعنى : من صاحب الانتصار ، قد ذكره أن كلام الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - يحتمل وجهين .

قال : ورواية منها هي له بأصلها

فإن ماتت أو سقطت : لا يمكن له موضعها

يرد ما نقله في الانتصار من أحد الاختصاصين

ومنها : لو أقر مسلم . شمل لأشعار

ولو أقر شجرة شمل الأعصان

والله أعلم بالصواب

وهذا آخر ما تيسر جمعه وتصحيحه

والله - سبحانه - أن عمله جامع لأوجه الكلام . والله لا يدري به مصدقاً

ما فيه من سقيم

قد تم بحمد الله تعالى - وحسن مبعوثه آمين

# الْإِنْصَافُ

ومعرفة لأرجح من يجادل على دهاء الإيمان بتبجيل أحمد بن حنبل

والمجد لله أولاً وآخراً ، وطوله أوسع على سوا من شأنه ، ومضى آلائه

وحسن الله وسم ودرج على حبره من حلقه وصنونه من أصفائه محمد عبده

ورسوله الخاتم وعلى آله الذين تحموا الأعداء بهديه ، ولا تستصده شمس سنة

إلى يوم تلقاه



# قَالَ الْعَدْلُ نَافِعَةً جَامِعَةً

لصفة الروايات المنقولة عن الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه

والأوجه والاحتمالات الواردة عن اصحابه

رحمهم الله تعالى وعمر لنا ولهم وللمؤمنين



للاشيخ العلامة

علاء الدين وأخوه علي بن شليمان المشهورين



جعلها خاتمة كتاب الإصناف

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام علاء الدين علي بن سليمان البرزداوي السعدي ، حدّ آخ **باب**  
الإقرار الذي حتم به كتاب الإصناف في معرفة الراشح من خلاف **ما**  
ما نصه :

وقد عني لي : أن أذكر - ١٠٥ - قاعدة مائة جامعة **لصحة** الروايات  
المنقولة عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، والأوجه ، والاحتمالات الواردة عن  
أصحابه ، وأفهام المحدثين ، ومن يكون منهم أهلاً لتخرج الأوجه والطرق ،  
وصفة تصحيحهم ، وبيان هيوت التصانيف ، واصطلاحهم فيها ، وأسماء من روي  
عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، ونقل عنه الفقه  
فإن طالب العلم لا يسعه الجهل بذلك

اعلم - وفقى الله ودينه - رصبه - أن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه :  
له مؤلفات كتبت مستقلاً في الفقه - كما فعله غيره من الأئمة - وإن أحد أصحابه ذلك  
من فتاواه وأحاديثه ، ومصرّيه ، وقواعده ، وأفعاله  
**من** أن أطلعه **بما** صرح به في الحكم ، لا يحمّل غيره ، أو صاهرة فيه مع  
احتمال غيره ، أو بحمدية شذّين **أكثر** على السوء  
قد تقدم معنى ذلك **خطه** <sup>(١)</sup>

### (١) صفحة ١٠ ج ١

وهذا يدل على شدة حرصهم على محرمي **ع** الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه  
ورصاه ، معتقدين أنه كن أحرم من علي أصح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وكل **أصح** بهم كذلك كانوا  
والمدى صح عن **أنه** هدى رضي الله عنهم جميعين **أن** كيدهم نادر من تنقيد  
وتشديدهم أوجه محرمي **ع** رسول الصوم صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً  
كثيراً **واقعة** بوقت وأسمين لمناه حق عنه وكرمه .



- ١ - فكلامة قد يكون مريباً أو تنبيهاً كقولنا « أوماً إليه » أو « أشار إليه » أو « دل كلامه عليه » أو « توقف فيه » ونحو ذلك .  
« إذا عمت ذلك ، قدمه :
- ٢ - ما قاله بذليل ومات قائلاً به . « في الرعاية وقال ابن منيع في أصوله مذهب لإنسان . ما قاله ، أو جرى مجراه ، من قدس أو غيره انتهى .
- ٣ - وفيما قاله قبله بذليل يحتمل أنه الذي ، والاثبات والثالث : إن رجع عنه وإلا فهو مذهبه .  
كما يأتي قريباً  
قلت : الصحيح أن الثاني : مذهبه .  
اختاره في التمهيد ، والروضة ، واللمعة ، وغيرهم  
وقدمه في الرعاية ، وغيره .
- وقال في الرعية : وقيل مذهب كل أحد - عرفاً وعادة - ما اعتقده حرماً أو ظناً انتهى
- ٤ - فإذا قيل عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - قولان مريبان ، محتلمان في وقتين ، ونفس الجمع فإن علم التاريخ - ثالثاً فقط مذهبه على الصحيح . وعليه الأكثر  
وقيل : والأول ، إن جهل رجوعه .  
اختاره ابن حامد ، وغيره .  
وقيل . أو علم  
وتقدم ذلك في المخططة محرراً مستوفى<sup>(١)</sup> .

(١) (ج ١ ص ١٠)

٥ - وعلى الأول : عمل عام كلاءه على حاضيه ، ومصروفه على مقبليه .

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَذْهَبًا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ

ومحبه في آداب المفتي والمستفتي ، والمروع ، وغيرها

واحترامه این حامد و غیره

وقیل . لا محمل . انہی

ويجوز بكل واحد منهما في محله ، وفيه زيادة

٦- وإن جهل التاريخ ، فليدعه . أقرهما من كتاب أو سنة ، أو إجماع ،

أو أنز، أو قواعد، أو عند، أو مقصده، أو أدلته

قال في الرعاء : فتبين ، يحمل أول قوايه - في - ثلة واحدة - مذهبا

له - مع معرفة التاريخ - يسكنون هذا الرشح : كائنهم فيما ذكره ، إذا قيل

رجوعه عنه

قلت ويحتمل الوقف لاحتمال تقدم الرجوع

وإن حبب أولها نعم مدهله . فم. أولى . فخور أن يكون الر حمر

میں نے نہیں

قال في انه وقع بين حبل ، فلهذا في قوله من الأدلة وهو عدمه . و

ابوياً نقلاً ودليلاً ظاهره أولى وأنه في الرابعة

قال و يعتمد المعيرين والنفقة

۷۔ بین النہد حکم نقولیں۔ دوسرے حصے۔ کہ: جارج لطفی و است لاموں

عن مائتي غير، وكل واحد موسم أو مخير حير محمد بنهم وله أن يحير المقلد

» بعد از این ، کبریا بفرموده که :

A - وإن معك تعاد الأمانت - وهو الطاهر عنه - فلا رقب ولا تخير .

ولا تساقط أيضاً. ويعمل بالجمع روة، أو بكثرة، أو شهرة، أو علم، أو ورع

ويقدم الأمل على الأورع . قاله في الرعاية

وتقدم ذلك وغيره في آداب الإتيان ، في « باب القصد » ،<sup>(١)</sup>

٩ - من رفق أحد القويين مذهب غيره فمن الأولى ، رده ، أو حمله ،  
بمحتل وجهين ، قاله في الرعاية .

قلت : الأولى ما وافقه .

وحكي بخلاف في آداب المعنى عن القاضي حبيب بن الشافعي

قال : وهذه الترجيح معتبره . نسبة إلى أئمة المذهب

وما رجعته الدليل مقدم عندهم . وهو أولى

١٠ - وإن علم . يج أحدهما دون الآخر ، فكذلك هو سهل .

الصحيح . وبمحتل الوقف .

١١ - وبمحتل عدم كلامه عنه في مسألة واحدة ، في أصبح الوجهين ، فله

في الفروع

وقدمه في الرأى ، الصمدى

وبمحتل في آداب المعنى

وفي أوجه الآخر . لا بمحتل

١٢ - وبقس على كلامه . مدحه على الصحيح . من مدحه .

قال في الفروع : مدحه في الأثر

وقدمه في الدعوى ، والحولى ، وغيره

وهو مذهب الآثر ، والمحقق ، وغيره

قاله ابن حامد في تهذيب لأخوته

ومن لا يكون مدحه

قال ابن حامد : قال عامة مشايخنا . من الخلاف ، وأبى نكر عبد العزيز ،

وأبى على ، ودهرهم ، و- ثم من شاهده - إنه لا يجوز . ينتهيه . وأكرو

(١) (ج ١١ ص ١٨٧ وما بعدها) .

على الخرق ما رسمه في كتبه ، من حيث إنه قاس على قوله . انتهى .  
وأطلقهما ابن مفلح في أصوله . قاله ابن حامد .

١٣ - والمأخوذ أن يفصل . ثم كان من جواب له في أصل يحتوى على  
مسائل ، خرج جوابه على منعه . فإنه حائر أن يثبت إليه هية مسائل ذلك  
حيث القياس . وصورة صوراً كثيرة .

فأما أن ينتدى . بالقياس في مسائل لا شبه لها في أصوله ، ولا يوجد .  
الأصل من منصوص بنى عليه ، فذلك غير جائز . انتهى .  
وقيل : إن جاز تخصيص الحق ، وإلا فهو مذهب .

قال في الرعية المكبري : قلت . إن نص عليها ، أو أودأ إليها ، أو علل  
الأصل بها : فهو مذهبه ، وإلا فلا . إلا أن تشهد أقواله وأعماله وأحواله بامانة  
السنطة بالصحة والتميز

وجزم به في الحاوي .

وهو قريب مما قاله ابن حامد .

وقال في الرعية الصغرى - حد حكاية المولى الأواين - قلت : إن كانت  
مستمعة فلا نقل ولا تخريج انتهى

١٤ - مثل الأول : إن أفتى في مسألتين متشابهتين بحكمين مختلفين في  
وقتين : حاز نقل الحكم وتخريجه من كل واحدة إلى الأخرى

حرم في المطلق

وقدحه في الرعايتين .

واحتاره الطوى في مختصره في الأصول وشرحه

وقال . إذا كان حد الحد والبحث

قلت : وكثير من الأصحاب على ذلك

وقد عمل به المصنف في باب ستر العورة<sup>(١)</sup> وغيره .  
والصحيح من المذهب : أنه لا يجوز ، كقول الشارع .  
ذكره أبو الخطاب في التمهيد وغيره .  
وقد علم ابن مكيح في أصوله ، والطوسي في أصوله ، وصاحب الحاوي  
الكبير ، وغيرهم .

وحرم به المصنف في الروضة ، كما لو فرق بينهما ، أو مع النقل والتعريض  
قال في الرعايتين ، وآداب المعنى : أو قرب الزمن ، بحيث يظن أنه ذاكر  
حكم لأدلة حين أفتى بالثانية .

والمذهب : إجراء الخلاف مطلقاً .

عمل المذهب : تكون القول المخرج وحماً لمن حرمه .

وعلى الثانية : يكون رواية مخرجة .

ذكره ابن حنبل ، وغيره .

وأطلقها في الفروع في الخطبة ، وآداب المعنى .

١٥ - عمل الخوار : من شرطه : أن لا يعمى إلى حرف الإجماع .

قال في آداب المعنى : أو يدمع ما اتفق عليه المذهب المتغير من العلماء ، أو عارضه  
نص كتاب أو سنة .

وتقدم ذلك في « باب ستر العورة » مستوفى وأصله في الخطبة

وقال في الرعاية ، قلت : وإن علم التاريخ - ولم يحمل أول قوله في مسألة  
واحدة مذهباً له - جاز نقل حكم الثانية إلى الأولى في الأفتس ولا عكس ، إلا  
أن يحمل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً ، له مع معرفة التاريخ وإن حمل  
التاريخ : جاز نقل حكم أفتسها من كتاب أو سنة أو إجماع ، أو أثر ، أو قواعد  
الإمام ومحمد ذلك - إلى الأخرى في الأفتس ولا عكس إلا أن يحمل أول

قويته في مسألة واحدة مذهبه له ، مع معرفة التاريخ وأولى الحوار كونه الأخيرة ،  
 دون الرجوع انتهى

وحرم به في آداب المعنى

١٦ - وإذا توقف الإمام أحمد - رضي الله عنه - في مسألة نشأ من اثنين ،  
 وأكثر أحكامهم ، مختلفة ، فهل بحق ، لأحسب ، أو لا ، أو يحير ، هل  
 بينهم ؟ فيه ثلاثة أوجه

وأحدهم في العادة الكبرى ، وآداب المعنى والمستعنى ، والحاوي الكبير ،  
 والدروع

قال في العادة ، وآداب المعنى ، والحاوي ، الأول للعمل بكل مسأله من  
 هو أصح له

ولأحسب عنه هذا التحير

وقد لا ومع مع عدد الأمارت

وهو من أنى خطا

فلا وقف ، ولا تحير ، ولا تفتد

١٧ - ومن أشبه مسألة واحدة ، بالخاتم ، إن كان حكمها أرجح  
 من غيره

قال في العادة ، والحاوي

١٨ - وما انفرد به حسن الرواة ، وقوى دليله فهو مذهبه

مذهبه في الرأيتين ، وآداب المعنى

وحده من حامده ، وقال ، حب عديم على سائر الروايات لأن الزيادة

من العدل مقبولة في الحديث عند الإمام أحمد رضي الله عنه ، فكيف ؟ والرواية  
 عنه ثقة ، حيرته روه

وقيل لا يكون مذهبه من ما رواه عنه بخلافه أولى

و حثارة الخلال وصاحبه

لأن - خطأ إلى الواحد أدى من يسته إلى الجماعة - والأصل - الواحد

المخمس

قلت : وهذا صواب ولا يلزم من ذلك خطأ الجماعة

وأطلقه في الله وع

١٩ - وقد دل عليه كلامه فهو مدحه ، إن - رصه أقوى منه

فاله في أربعين ، والله وع ، وأدب عتي

٢٠ - وقوله لا يسمي - أو لا يصلح - أو استنجد - أو هو فيج -

أو لا لاء - لاء سم

فاله الأصحاب

قال في الله وع وقد ذكر أنه متعجب من غير العيبه واحتجوا بقول

الإمام أحمد رضي الله عنه لا يسمي أن يسميها

وسمى أبو طالب - صلى الله عليه وسلم ، والحرم ، والخش ؟

قال لا يسمي أن يكون لا صلى الله

قلت من كان ؟ قال بخره (١)

وقال أبو طالب - فمن قال لأمر كلام - جد وسوء - قد لا يسمي

أن عمن

وقال في رواية الحسن بن حبان - في الإمام يقصر في الأولى و طوى في

الأخيرة - : لا يسمي ذلك

(١) والله يعبد رضي الله عنه - يرا أن يسمي - هو قبل دخوله في الصلاة ،

ثم أعاد ما صلى ولا يصح لأحد ، إلى سجد يكون مسواة : قاصدة

استعراة منه ثم على من سجد الفور - جد ، فصلا من يسمي يسمي في الفور

أو حمله في قننه ، والله أعبد

قال القاسمى : كره الإمام أحمد - رضى الله عنه - ذلك ، لخالفه لسة  
قال فى الفروع : قتل على خلاف .

٢١ - وقال فى الرعاية : وإن قال « هـ حرام » ثم قال « أكره »  
أو « لا يباحى » فحرام .

وقيل : بكره .

٢٢ - وإن قوله « أكره » أو « لا يباحى » أو « لا أحب » أو  
« لا أستعنه » أو « يفعل السائل كذا احتياطاً » ومجان .  
وأطلقهما فى الفروع .

وأطلقهما فى آداب المفتى ، فى « أكره كذا » أو « لا يباحى » .  
أمرهما : هو للتنزيه .

قدمه فى الرعاية الكبرى ، والحاوى ، فى غير قوله « يفعل السائل كذا  
احتياطاً » .

وقدمه فى الرعاية الصغرى فى قوله « أكره كذا » أو « لا يباحى »  
وقال فى الرعاية ، والحاوى : وإن قل « يفعل السائل كذا » احتياطاً  
فهو واجب .

وقيل : مندوب . انتهى .

وفوج الثانى : أن ذلك كله للتنزيه .

احتاره الخلال ، وصاحبه ، وابن حامد ، فى قوله « أكره كذا »  
أو « لا يباحى » .

وقال فى الرعايتين ، وآداب المفتى ، والحاوى : ولأولى النظر إلى القرائن  
فى الكل انتهى .

٢٣ - وقوله « أحب كذا » أو « يباحى » أو « هذا أعجب إلى » للذب .  
على الصحيح من المذهب . وعليه جماعة الأصحاب .  
وقيل : للوجوب .



احتاره ابن حامد في قوله « أحب إليّ كذا » .

وقيل : وكذا قوله « هذا أحسن » أو « حسن » .

قوله في الفروع

قلت : قطع في اربعة السكري ، والحاوي الكبير : أن قوله « هذا

أحسن » أو « حسن » كـ « أحب كذا » ومحوه .

وقال ابن حامد : إذا استحسن شيئاً ، أو قال « هو حسن » فهو مندب .

وإن قال « يمحى » فهو الوجوب .

٣٤ - وقوله « لا بأس » أو « أرحو أن لا بأس » للإباحة

٣٥ - وقوله « أحسن » أو « أحاف أن يكون » أو « لا يكون » ظهر في المع

قوله في الرعايتين ، والحاوي ، وقدمه .

واحتاره ابن حامد ، والقاضي .

فإن في آداب المعنى والمستقى ، والفروع : فهو كـ « يجوز » أو « لا يجوز »

انتهى

وقيل : بالوقت .

٣٦ - وإن أحاب في شيء . ثم قال في محوه « هذا أمون » أو « أشد »

أو « أشنع » فزيل : هما عنده سواء .

واحتاره أبو بكر عبد العزيز ، والقاضي

وقيل : بالفرق .

قلت : وهو الظاهر

واحتاره ابن حامد في تهذيب الأجوبة .

وأطلعهما في الرعية ، والفروع .

قال في الرعية ، قلت : إن أحمد اللقي ، وكثر التشابه : فالتسوية أولى ،

وإلا فلا .

٢٧ - وقيل : قوله « هذا أشنع عند الناس » يقتضى اسم  
وقيل : لا .

« وقوله » أجيب عنه « هجو .

قسمه في الرعائين .

وقيل : بكره .

حصاره في رعاية الصمى ، وآداب لمضى  
وقال في الكبري : الأولى النظر إلى القرائن

وقال في الدعاء : « أحسن الله » مذهبه

وقاله في آداب الملقى والمستحق

وقال في تهذيب لأخوة : حكمة المذهب - أنه إذا قال « أحسن الله » فإنه  
إذن بأنه مذهبه ، وأنه صعب لأخوة القوة التي قطعها ، ولا يصعب الصعب  
الذي يوجب الرد

٢٨ - ومع ذلك فكل « أحب فيه فذلك عند الناس » فيه كافيًا

في وحدت الله - وأنه لا حجب بالبين ، فإنه يؤدب « يتوقف من غير  
قطع انتهى

٢٩ - « أحب فيه مكناب أو سنة أو إجماع ، أو قول بعض الصحابة :  
مهم مذهبه . لأن قول أحد الصحابة عنه : « أحب روي عن الله »

٣٠ - « ما من سنة ، أو أثر ، أو حديث ، أو حديث ، أو شيء سنده ،  
أو دونه في كتبه ، أو رده أو يمت بحلله فهو مذهبه  
قدمه في تهذيب الأجوبة ونصره .

وقدمه في الرعائين

وجزم به في الخاوي الكبير .

وحتره ، والله ، وصالح ، والمرودى ، والآرم .

قاله فى آداب العتي و المستقى

وقيل : لا يكون مذهبه ، كما هو العتي علاقه قبل ، أو .

وأطلقهما فى آداب العتي والمستقى ، والفروع

وقال فلهذا أدرك ، والله ، وإن كان فى المصحيحين شئ

٣١ - وإن أوتى بحكم ، فاعترض عليه فسكت . حس . حوعاً

قدمه فى نهج لأخوته ، ونصره

وقدمه فى أربعين

وقيل : يكون حوعاً

احتره ابن حامد

وأطلقهما فى الفروع ، وآداب العتي والمستقى

وإن ذكر من الصحابة فى مسألة قولين ، فذهب : أنه من كتاب

أوسمة أو جمع ، هو عنده أولاً ، إذا يرجع أحدهم ولم يختره .

قدمه فى نهج لأخوته ، ونصره

وقدمه فى الأربعين ، والحادى الكبير ، والفروع

وقيل : لا مذهب له . عينا ، كالمحكاه عن التمس فى عدم

ولام ، لأحدهم : ذكر الحوار بحدائق قول : ش يحذف الصيغة وله فى

الرعية

وقيل : موقف

٣٢ - ومن عمل أحدهما واستحسن لآخر ، أو ضمها فى أقوال الذين

فى عدم . فإيهما مذهبه ؟ فيه وجهان

وأطلقهما فى الأربعين ، والحادى الكبير ، والفروع

قلت : الصواب أن الذي استحسنه مذهبه . ولا يلزم من تعليل القول أن يكون قد أخذ به ، ولا يدل عليه .

ثم وحدته في آداب المفتي قدمه ، وقال : اختاره ابن حامد .

وقال - عن الثاني - فيه بد .

٣٣ - وإن حسن أحدهما ، أو عله : فهو مذهبه . قولاً واحداً .

جزم به في القروع ، وغيره .

٣٤ - وإن أعاد ذكر أحدهما ، أو قرع عليه : فهو مذهبه .

قدمه في آداب المفتي .

وقيل : لا يكون مذهبه إلا أن يرجحه ، أو يفتي به .

واختاره ابن حمدان في آداب المفتي

وأطلقهما في المروع بما إذا قرع على أحدهما

٣٥ - وإن نص في مسألة على حكم ، وعله بطله ، فوحدت تلك المسألة في

مسائل أخر : فذهب في تلك المسائل كالمسألة المطلة .

قدمه في الرعاية ، والمروع .

قال في الرعاية : سواء قدما تخصيص المسألة أولاً كما سبق انتهى

وقيل : لا .

٣٦ - وإن قل عليه في مسألة روايتان ، دليل أحدهما قول النبي صلى الله

عليه وسلم . ودليل الأخرى : قول الصحابي وهو أحسن - وقلنا هو حجة يحسن

به المصوم - فأيهما مذهبه ؟ فيه وجهان .

أمرهما - مذهبه ما كان دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : وهو الصواب .

وقدمه في تهذيب الأئمة وصرفه في آداب المفتي

وقيل : مذهبه قول الصحابي ، والحالة ما تقدم .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الكبير .

وإن كان قول النبي صلى الله عليه وسلم أحصيا ، أو أحوطهما : تعين .

٣٧- وإن وافق أحدهما قول الصحابي ، والآخ قول الثاني ، عند إدأ

وقيل : وعنده عموم ككتاب ، أو سنة أو أثر : هو جواز

وأطلقهما في الرعايتين ، وآداب المفتي

٣٨- وإن ذكر اختلاف الدس وحسن حصة : فهو مذهبه ، إن سكنت

عن غيره .

٣٩- وإن شئنا مرة ، وذكر الاختلاف : ثم شئنا مرة ثانية ، فتوقف

ثم شئنا مرة ثالثة ، وافق فيها فالذي أفق به مذهبه

٤٠- وإن أحببنا قوله : قل فلان كذا ، معي بعض المذهب . فوجهان .

وأطلقهما في الرعايتين ، والمفروع ، وآداب المفتي .

واحترار : أنه لا يكون مذهبه .

واختار ابن حامد : أنه يكون مذهبه

٤١- وإن نص على حكم مسألة ، ثم قال : وبه قول قائل ، أو ذهب ذهب

إلى كذا ، يريد حكماً يخالف ما نص عليه كان مذهبه لم يكن ذلك مذهبه للإمام

رضي الله عنه أيضاً

كالوقوف : وقد ذهب قوم إلى كذا .

قوله أو الخطاب ، ومن مذهبه .

وقدمه في الرعاية ، والمفروع ، وآداب المفتي ، وغيره

ويحتمل أن يكون مذهبه له .

ذكره في الرعاية من مذهبه .

قلت : وهو متوجه .

٤٢ - كعوله « بحتن قولين » .

قال في المروع . وقد أحب لإمام أحمد حتى قال عنه - فيما إن - فر بعد  
دخول الوقت - : هل يقصر أوفي غير موضع مثل حد .

وأثبت القاضى وغيره : روايتين

٤٣ - وهل يحمل فمه ، أو مفهوم كلامه مذهباً له ؟ على وجهين .

وأما قولهما في الرعاشين ، وآداب المفتى ، وأصول ابن مسمع

قال في تهذيب لأخوية عازة أحمد . بقولهم إن فمه مذهب له

ودعه هو ، وغيره

قال في آداب المفتى احتار الحرفى ، وابن حامد ، وإبراهيم الحرفى : أن

مذهبهم كلامه مذهبهم

واحتار أبو بكر - أنه لا تكون مذهب

٤٤ - فإن حماد مفهوم مذهب له ، نفس في مذهب - أنه على خلاف مفهوم :

قال وابن لا يطل

فتصر المألف على روايتين

إن حماد أرى قوليه في مائة وحدة مذهب له

٤٥ - وصيغة - حد من أحكامه ورواه في غير مذهب ، وإبراهيم عن

رأيه كعبه في وجه

قوله في الرعاشين .

قال في المروع هو مذهب في الأصح

قال في تهذيب لأخوية . يد ابن أصحاب أى عبد الله رضى الله عنه قوله

تهذيب جواب له ، أو - أو - به من حد في سؤال : فهو منسوب إليه ، ومنوط

به ، وإليه خبرى . وهو مثل - به . وغيره

قال في آداب المفتى : حماد من حماد ، وغيره

وهو قياس قول الحرقى ، وغيره .

قال ابن حامد : وحالنا في ذلك طائفة من أصحابه . مثل خلان ، وأبي بكر

عبد العزيز

حيه

\* هذه الصيغ والمسائل التي وردت عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . وما قاله

الأصحاب فيها . كلها أو غالبها . مذكور في نهج الأئمة لأنهم مدحهم ، وسوط

بأمثلة كثيرة . كل مسألة مما تقدم

وله فيها أيضاً أشياء كثيرة غير ما تقدم ، ذكره للإطالة

ومذكور أيضاً في أدب المفتي ، والرعاية الكبرى

وسعة في الرعاية الصغرى ، والحاوي الكبير

## فصل

هذا الذي تقدم ذكره : هو الوارد عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه  
وروى الوارد عن أصحابه .

٤٦ - وأعلم أن الوارد عن الأصحاب : إما وجه . وإما احتمال . وإما  
مخرج .

وزاد في القروع : التوجيه .

٤٧ - فأما الوجه : فهو قول بعض أصحابه ومخرجه ، إن كان مأخوذاً من  
قواعد الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - أو إيمانه أو دليله ، أو تعديله ، أو سياقه  
كلامه وقوته

٤٨ - وإن كان مأخوذاً منصوص الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه -  
ومخرجاً منها : فهي رواية مخرجة له ومقولة من نصوصه إلى ما شهد من المسائل  
إن قلنا ما قيس على كلامه : مذهب له ، على ما تقدم .

وإن قلنا : لا . فهي أوجه لمن خرجها وقسها

٤٩ - فإن خرج من نص ونقل إلى مذهب فيها نص يخالف ما خرج فيها :  
صريحاً ، رواية منصوصة ، ورواية مخرجة منقولة من نصه . إذا قلنا المخرج من  
نصه مذهبه .

وإن قلنا : لا . ففيها رتبة عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - ووجه  
لمن خرجها

٥٠ - وإن لم يكن فيها نص يخالف القول المخرج من نصه في غيرها : فهو  
وجه لمن خرج .

٥١ - فإن حاشاه غيره من الأصحاب في الحكم ، دون طريق التخرج : ففيها  
لها وجهان .



قال في الردية - ويمكن جعلها مذهبا للإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه -  
ماتخرج من ذلك القول لعدم أحد من بعده .

٥٢ - وإن جعلها مستندهما : فليس أحدهما قولاً مخرجاً للإمام أحمد  
رضى الله عنه ، ولا مذهباً له محال

٥٣ - من قال من الأصحاب : هذه مسألة رواية واحدة أراد به .

٥٤ - ومن قال : فيها روايتان : فأحدهما نص ، والآخرى باعاء ،  
أو تخرج من نص آخره ، أو نص جهله منكره

٥٥ - ومن قال : فيها وجهان : أراد عدم نص علمه ، سواء جعل  
مستنده أو علمه ، وبجعله مذهبا للإمام أحمد رضى الله عنه فلا يعمل إلا بصح  
الوجهين رأيهما ، سواء وقع معاً أو لا ، من واحد أو أكثر ، وسواء علم  
القاريخ ، أو جعل

٥٦ - وأما القولان : هنا : فقد يكون الإمام أحمد - رضى الله عنه - نص  
عليهما ، كما ذكره أبو بكر عبد الله يرقى الثاني ، أو على أحدهما وأومأ إلى الآخر .  
وقد يكون مع أحدهما وجه ، أو تخرج ، أو حتى بخلافه

٥٧ - وأما الاحتمال الذي للأصحاب : فقد يكون دليل مخرجهم إلى  
مصادره ، أو دليل مساو له

وود يختار هذا الاحتمال بعض الأصحاب فسق وجهه

٥٨ - وأما التخرج : فهو نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها ، والتبوية بينهما

فيه

وتقدم ذلك أيضاً في الخطبة<sup>(١)</sup>

## فصل

مرحب هذه الأوجه والاحتمالات والتعديلات لا تكون لا محتملاً  
واعلم أن المحدث ينقسم إلى أربعة أقسام: محتمد مطلق  
ومحدث في مذهب إمامه، أو في مذهب إمام غيره  
ومحدث في نوع من المذهب  
ومحدث في مسألة أو مسائل  
ذكره في «آداب المفتي» واستوفى في «فصل

### القسم الأول

«المحدث مطلق» وهو الذي ختمت فيه شروط الاحتماد التي ذكرها  
المصنف في آخر «كتاب القضاة»<sup>(١)</sup> - على ما مره هناك - إذ يستدل بمذكر  
الأحكام الشرعية، من الأدلة الشرعية العامة وخاصة، وأحكام الخوارج  
منها، ولا يفتي بذهب أحد  
وذكر في «آداب المفتي» أنه لا يفتي  
فدعه في «آداب المفتي» واستوفى في  
قال أبو محمد خوي من خصال أصوله وفروعه عليهم  
ونقدمه وغيره في آخر «كتاب القضاة»  
قال في «آداب المفتي» واستوفى في «فصل

(١) - ج ١١ ص ١٨٤ - ١٩٧

(٢) - عليه عهده أنه أخرج في «كتاب القضاة» ولا يجوز لأئمة جده -  
من فخر الله تعالى ولا جامع بين ضلالتهم وهذه الإمامية التي الدين أحمد بن محمد -  
ونعديهم إمام من علم في القرنين - مع هؤلاء من الإمام محمد بن عبد الوهاب  
في القرنين عشر، وعشر - منهم وعدهم - كثير جداً، ورحمهم الله، ورضي  
عنهم - قد شهد لهم خصوصهم لأحمد - يكون لكل شرائطه وأحكامه -



طريقه في الاجتهاد والفتوى ، ودعا إلى مذهبه ، وقرأ كثيراً منه على أهله فوحده  
صوائع وأولى من غيره ، وأشد موافقة فيه وفي طريقه  
قول ابن حمدان في « آداب المفتي » وقد ادعى هذا ما ابن أبي موسى ، في  
شرح الإرشاد النقي له ، والقاضي أبو يعلى وغيرهما من الشافعية حتى كثير .  
قلت : ومن أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه  
فمن انتسبوا به : كالنصف ، والمجد ، وغيرهما  
وفتوى المحدث المذكور ، كفتوى المحدث ، هاتين في العمل بها ، ولا اعتداد  
بها في الإجماع والخلاف

الحال الثانية : أن تكون مذهباً في مذهب إمامه ، مستغلاً به بره بالدليل  
لكل لا يتبدى أصوله وقواعده ، مع بعده لفقه وأصوله ، وأدلة مسائل الفقه  
عامة ، لا تقاس ونحوه . في الرياضة ، قادراً على التصريح والاستنباط ، وإلحاق  
العروض بالأصول والقواعد التي لإمامه

فمن من شرط هذا معرفة علم الحديث ، والفقه العربية <sup>(١)</sup> لكونه  
تتبع بعلوم إمامه أصولاً يستلزمها الأحكام ، كنصوص الشارح <sup>(٢)</sup>  
وقد يرى حكمه ذكره إمامه دلائل ، فيمكن ذلك ، من غير بحث عن  
معارض أو غيره . وهو بعيد

(١) وهن تمكن الاجتهاد وفقه الصحيح إلا عودة مهم للسيرة وأحكامها ؟  
وهن تأتي ذلك بدون معرفة بامه علم الحديث ، رواية ودراسة ، ومعرفة غير معارف  
اللغة العربية وقواعدها ، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتبعهم  
رضي الله عنهم - معرفة سيرة بصيرته ويؤتيه الله بها الفقه والحكمة ؟ ١١١

(٢) وهل لأحد لصحة حد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ حتى يكون قوله  
نصوصاً كقول الصادق للسطح للصوم ؟ ورضي الله عن مالك الذي قال « كل  
أحد يؤخذ من قوله ودفعه إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وسلم » وكذلك  
يروى نحو هذا من القول عن كل أئمة الهدى رضي الله عنهم .

وهذا شأن أهل الأوجه والطرق في المذهب  
وهو حال أكثر علماء الطوائف الآن

من علم مذهباً هذا ، فقد قلد به منه دونه لأن معموله على صحة بصرفه ما نقول  
إلى إمامه أحمد استقلاله بتصحيح سنته إلى الشرع بلا واسطة إمامه والظاهر  
معرفة بما شئت من حديث ، وسنة ، وبحو .  
وقيل - إن فرض الكفاية لا يتأذى به لأن في تنقيده نقص وحلل في  
المقصود

وقيل : يتأذى به في الفتوى ، لا في إحياء المعلوم التي تستمد منها الفتوى لأنه  
قد قدم في فتواه مذهب الإمام مطلق فهو يؤدى عنه ما كان يتأذى به الدارس حين  
كان حياً قائماً به من مذهب

وهذا على الصحيح في جواز تنفيذ الميت

ثم قد وجد من المذهب التقليد استقلال بالاحتواء والفتوى في مسألة خاصة ،  
أوامام خاص وبحو له أن يفتى فيما لم يحده من أحكام الواقع مخصوصاً عليه  
من إمامه ، لما يخرج على مذهبه  
وعلى هذا العمل . وهو أصح

فالمتبذل في مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه مثلاً - إذا أسأله  
قواعد مذهبه ، ودرج في مقاييسه وهرقاته - نزل - من الإخلاق بمصوحاته  
وقواعد مذهبه - مبركة المذهب المستقل في إخلافه ما لا يرض عليه الشرع مما يرض  
عليه .

وهذا أقدر على دامن ذلك على ذلك فإنه يحد في مذهب إمامه قواعد  
ممهدة ، وصراط مهدة ، ملايحه المستقل في أصول الشريعة ومصوحه<sup>(١)</sup>

(١) سبحانه الله ومحمد ! وهل يعقل هذا ؟ وقد أمر الله مصطفىاه صلى الله عليه =



وقد قدم صفة تخرج من محمد - وأنه آفة يكون من صفة وتارة  
يكون من غيره - من أفعال محمد بن محمد

لأن الشاهد أن لا سمع به آفة المذهب أصحاب الوجود والطرق  
غير أنه ذهب النفس ، حافظ المذهب إمامه ، عارف بأدلة ، قاض بقوله ،  
وغيره صور ، وكذا ، وكذا ، وكذا ، وكذا ، وكذا ، وكذا ، وكذا ، وكذا ،  
عن درجة أولئك به - كونه - مع في حفظ المذهب - مسلمة - وبه يكونه  
غير مسلمة في أصول الفقه ونحوه

على أنه لا يخفى منه - في ضمنه - محطته من آفة ونحوه من أدلة - عن  
أطراف من دور أصول الفقه ونحوه

وبه يكونه مقصراً في غير ذلك من المذهب التي هي أدلة لاجتماع  
الحاصل لأصله من الوجود والعدم

وهذه صفة أكثر من مذهب من الناس تنوعت مذاهب ، وحدودها ، وصفتها  
فيها ، صفتها ، من الناس الذين عرفت ، ومن جملة من كبح ، وجود ، ونحوه  
الطريق في مذهب

وإن كان بهم فقد كانوا مستوفين في مذهب أولئك ونحوه ، وقسمون  
غيرهم ، ومستوفين من مذهبهم ، مستوفين ، نحو - قياس المرأة على الرجل في  
رجوعه ، إلى عينه ، أنه عند مدركه  
ولا سمع به وبهم قدوى أصحاب الوجود

وإن عاقبهم إلى كبح قول ، واستند وجهه ، أو احتمال  
وقد وبهم مقوله

الحال الرافعة أن قوة حفظ المذهب ، وفقه وفهمه  
قد تمسك به ، فتو - به في حكمه من مظاهر مذهبه من موصوفات

إمامه ، أو غير ذلك أصحاب المتهدين في مذهبه ، ونحو بحثهم  
وأما مالا يحدده منقولا في مذهبه : فإن وجد في المنقول ما هو معه ، بحيث  
يذكر - من غير فصل فكر وتأمّل - أنه لا فارق بينهما - كما في الآلة بالنسبة  
إلى العدد المنصوص عليه في إعتاق الشريك - : حار له إلفقه به والعقوى به  
وكذلك ما علم اندراج تحت ضابط ، ومنقول محمد بن محمد بن المذهب  
وملم يكن كذلك : عليه الإمامك عن الفقيه  
ومثل هذا يقع نادراً في حق مثل هذا المذكور

إد سعد أرفع روضة [ حادثة لم ينص على حكمها في المذهب ، ولا هي في معنى  
معن المنصوص عليه من غير فرق ، ولا مدرجة تحت شيء من قواعد وصواب  
المذهب المحرريه <sup>(١)</sup> .

ثم إن هذا الفقيه ، لا يكون إلا فقيه النفس لأن تصور مدعي على  
وحمها ، ونقل أحكامها عنه : لا يقوم إلا فقيه النفس ، ولكن استحصاره  
أكثر المذهب ، مع قدره على مطابقة فقيه <sup>(٢)</sup> .

(١) إذا كان هذا مستعداً في المذهب - الذي هو بلع من استحقق واستحق  
والصدق ، فإن يكون مساوياً لرسول صلى الله عليه وسلم وسنة ، ومن يورث  
بها حكمه معروف بلا شك - فهو أشد مدأ منصوص الكتاب الذي لا شيء  
الناظر من بين يديه ولا من خلفه ، لأنه تعالى من عند الله الحكم الحميد ، وأما  
عن بيان وهدى عند الله ومصطفاه حاتم لمحمد بن صلى الله عليه وسلم الذي كان من  
أحر قوله - نأى هو وأمي - « ركب فكم ما بين عبيكم به لن تصلوا هدى  
كتاب الله وسنتي » وقوله « تركتكم على الفضة البيضاء ، يمينكم ما رها » لا ربح  
عنها إلا هالك » .

(٢) وهل يفقه النفس ويورثها ، وغلو القلب وحده ، ويصلي الصلوة ويؤد  
فيها نور لظفرة وهدى العزم إلا لتفكر في سنن الله ركوبة ، وتندبر لصادق  
لكلام الله تعالى ، والاهتداء التام بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويضع  
من قوله الكريم وكلامه الطيب ، وسنة الطيبات الماركة ؟



### القسم الثالث

« المختهد في جمع من العلم »

فن عرف الفيناس وشروطه : فله أن يعنى في مسائل منه قياسية لا تتعلق  
بالحديث

ومن عرف العلم نص : فله أن يعنى فقه ، وإن جهل أحداث السكاح وغيره  
وعليه الأصحاب

وقيل يجوز ذلك في العلم نص ، دون غيرها

وقيل : يلزم فيها وهو بعيد

ذكره في آداب المفتي

### القسم الرابع

« المختهد في مسائل ، أو مسألة »

وليس له الفتوى في غيرها

وأما فيها ، فالأظهر : حوازه

ويجوز له المسح ، لأنه مظنة الفصول والتفصيل

قاله في آداب المفتي والمستفتي

قلت : المذهب الأول

قال ابن مكي في أصوله : نجرأ الاحتجاج عند أصحاب وغيرهم

وحرمه الأمدى خلافاً لبعضهم

ودكر بعض أصحاب مثله

ودكر أيضاً : قولاً بنجرأ في باب ، لا مسألة انتهى

وقد تقدم ذلك في أواخر « كتاب القضاء » .

هذه أقسام المختهد

ذكرها ابن حمدان في آداب المفتي والمستفتي



بقوله لا مذهب ، وعبره إلى الإله ، حتى قلناه ، وأما المذهب

فذهب أن أذكره ، لأن كل مذهب منتهى على رده ، فقل .

علم أن أعظم المحذور في المذهب هو في بعض من الأعطال ، فليس  
ولا كنه ، بل من ، به قصور ، فليس على مذهب من الله لكم الأول  
بخطئه ، كما كانت مذهب مدعة ، لا أن تصح حصول ، إذ أنكم  
كلامه ، وأما كمال كنهه ، مع تفرقه ، أي - تفرقه ، أي - الإلهام  
والنقص ، ومع ذلك ، والحق ، والاشارة ، والحدود ، والقدر ،  
والنقل ، و... من العفو

وكل من لا يؤمن به حصول من الله ، ولا تصح الانتفاء ، من  
ولا أن يكون ، لا يطل عليه ، ولا فقهه ، ولا تحريمه ، فكل  
من رده ، أو وجهه ، ووجهه ، فليس منه ، ولا يجهل ، وأما  
لا تفرق هذا المحذور أو لا تفرق

وهذا من حيث الإجماع

وهو يحصل على من محرم ، وهو - أي - حجة ، من العرف  
لأنه مذهب

ولكن ذلك في الأمور الدينية ، وأما في الأمور الدنيوية

وأما التوصل - فهو أنه ما صرح به المذهب ، فليس الأئمة ، رحمهم الله ، من  
عنده ، ذلك من حيث الأئمة ، وصار - كل مذهب من أحد - أي -  
وصار ذلك كل ، في حق من صرح به ، وقد لا يكون أحد قد طمع على  
ما وجد به في ذلك الحكم

وهو أنه منتهى به ، ولا يجوز موافقه

وتدبره منتهى به ، ولا يشاء ، الخفاء

وبحسب ذلك - ما استجيره فاعل ذلك من تخرج أقوال من رده من مائة

إلى ملة أخرى ، والتفرع على ما عتقده مذهب له بهذا التعليل وهو لهذا الحكم غير دليل . وسبب القولين إليه منحرج

وربما حل كلام الإمام فيما خالف نظيره على ما وافقه ، استمراراً لقاعدة تطيله وسما في تصحيح ما رواه

ومر كل منهم بنقل عن الإمام سمعه ، أو سمعه عنه ، من غير ذكر سبب ولا تاريخ

فإن العلم بذلك قربته في إضافة مراده من ذلك اللفظ ، كما سبق فيكثر لذلك التلخيص لأن الآتي بعده يحد عن الإمام اختلاف أقوال ، واختلاف أحوال فيتمتع عليه سنة أحدهم إليه ، على أنه مذهب به ، بحث على مذهب التصحيح إليه<sup>(١)</sup> ، دون بقية أقواله إن كان الدار محتملاً

وأما إن كان مذهباً : فمذهب مذهب الإمام به ، ولا يحصل عرصه من جهة مذهب لأنه لا يحصل الجمع ولا يتم الترخيع ، لعدم ذكره ، ولا الترخيع عند التعارض بينهما لعدمه منه

وهذا المحذور إنما يتم من الإحلال ، كما ذكر فيكون محذوراً ولقد سئل كثير من المصنفين ، وأما كيف على قولهم مذهب فلا كما هو مذهب فلا كما

فإن أرادوا بذلك أنه من مذهب فقط ، فلم يمتثلوا في وقتنا ، على أنه مذهب لإمام ؟

وإن أرادوا : أنه من مذهب غيره ، ويختص بتصحيح إلى غيره لمقلد فلا يجوز حينئذ إما أن يكون الترخيع معلوماً ، أو مجهولاً .

(١) وما دلت هذا الوجوب من قول الله تعالى ، أو قول رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو قول صاحب ، أو قول إمام من الأئمة رضي الله عنهم ؟

فإن كان معصياً ، فلا يجوز أن يكون مذهب إمامه أن القول الأخير  
يسمى بالأول ، وإن انقلب ، كالأخير .

أو ليس مذهبهم كذلك ، بل يرى عدم نسخ الأول ، شيء  
أو نقل عنه شيء من ذلك

فإن كان مذهبهم اعتماد النسخ ، فالأخير مذهبهم ، فلا يجوز الفتوى بالأول  
للقلة ، ولا التخرج منه ، ولا العمل به .

وإن كان مذهبهم أنه لا يصح لأحد من غير عبد الله ، أن يكون  
الإمام يرى حواخذ أخذ شيء ، فإدراكه إمامي ، أو يكون مذهبهم  
الوقف ، أو شيئ آخر

فإن كان مذهبهم الأول ، لا يخرجهم من حكم واحد إلا بتعدد وهو  
خلاف له من

وإن كان من يرى لهقف مطلقاً لحكم حينئذ ، ولا يكون له من قول  
يعمل عليه سوى لا يصح من العمل شيء من أقواله

وإن لم ينع عن إمامه شيء من ذلك ، فهو لا عرف حكم إمامه فيه  
فيكون شبهة القول ، فوقف في أنه يصح من العمل شيء من  
هذا كله إن عد التخرج

وأما من حوّل : فإما أن يمكن الجمع بين قولين ، مختلفين حاديين ، محيين ،  
أو لا يمكن

فإن أمكن ، فإما أن يكون مذهب إمامه حواخذ الجمع حينئذ . كما في الآثار .  
ووجوهه ، أو التخيير ، أو الوقف ، أو نقل عنه شيء من ذلك

فإن كان لأول ، أو الثاني ، فليس له حينئذ إلا قول واحد وهو ما اختتم

معه

فلا يمكن حينئذ التفتيا أحدهما على ظاهره ، على وجه لا يمكن الجمع



وإن لم يكن مذهب به ، وحيث تحديد الاحتياط عند نسبة مصمم إليه  
مذهبا له بطر

فإن قيل : ربما لا يكون مذهب أحد المذاهب شيئا من ذلك ، فضلا عن  
الإمام

فصل : من عدم حكمهم - ردده ، وقد إن كان كذا - ردده  
كذا

و لكن في إيجاب أقسام هؤلاء المكلفين هل هذه لأشياء عن الإمام  
ومع ذلك فكيف يمكن هذه لأقسامه قد ذهب إليه غير من لا  
ومن هذا موصوف

وإنما من هذا التحقيق كثره هل يروى ، والأوجه ، والاحتياط ،  
والإجماع على الصحاح والله مع حتى أقدم هذه عدمه وفصله  
في أن ذلك يمكن عدمه

فإنما - للحمية - في لا يجوز له - عدمه  
ثم إن قيل : إنهم - من أقسام الإمام من عدمه  
أو على كذا ، أو لا - وهو من عدمه أو لأشياء من عدمه عن فائمه  
وحيث هو يكون مذهب قول ثالث - على - عدمهم من ذلك  
في هؤلاء ، وليس حينئذ

وقد حكى أحدهم في كثره أشياء - يوم يستقرش أسماؤه - بخود من  
مصوص الإمام ، أو في الأقاصيص عن - إلى الإمام مذهباً له ،  
ولا بد أن يكون له من ذلك ، لأنه حسب له ، ولعله يكون قد استنبطه  
أو آراء وجه - من لأصحاب أو حولا

فهو أشبه الناس من قصده شبه نبي ، وفي وقع سهو أو حولا ، فهو  
أعلى مراتب البلادة والشيخ ، كما قيل :

فل كنت لاتدرى تلك مصيبة وإن كنت تدى فامصيبة أعظم  
وقد يحكمون في كتبهم مالا يعتقدون صحته ولا يجوز عدم العمل به  
ورعفتهم إلى ذلك . تكثير الأثار بل

أن كل من يحكى عن الإمام أقوالا متناقضة ، أو يخرج خلاف معمول عن  
الإمام فإنه لا يستند الجمع بينهما على وجه الجمع . بل إما التحير ، أو الوقف ،  
أو الدلل ، أو الجمع بينهما على وجه يلزم عنه قول واحد باعتدال . أو محين .  
وكل واحد من هذه الأقسام . حكمه خلاف هذه الحكا . عند ترتيبها عن  
ذاته مصيبة لذلك . والعرض كذلك

وقد تشرح أحدهم كتابا . ويعمل ما يفوله صاحب الكذب المشروح رواه ،  
أو . أو احتدأ صاحب الكذب . ولم يكن ذلك صاحب الكذب عن  
الله

أو أنه طاهر بالذهب ، من غير أن يرى سبب شيء من ذلك  
وهو إحمال ، أو إحمال

وقد يقول أحدهم : الصحيح من ذهب ، أو طاهر بالذهب كذا ،  
ولا يقول : وعدى ، ويقول غيره خلاف ذلك . فمن نقله إلى أي إداة ؟  
فإن كلاً منهم يعمل بما يرى

فالتفريق إذاً ليس بالإمام بل للأصحاب في أن هذا مذهب الإمام  
نعم ، أكثر مصنفين والمالكين قد ذهبوا معنى ، ويميزون عنه بلفظ  
توهمون أنه واف بالعرض . وليس كذلك

إذاً نظر أحد فيه في قول من أتى بلفظ واف بالعرض ربما يتوهم أنها مسألة  
خلاف

لأن مصنف قد يعهم من عبارة من تنق به معنى قد يكون على وفق مراد  
المصنف لفظ ، وقد لا يكون . فيحصر ذلك المعنى في لفظ واحد .



فبالضرورة يصير مفهوم كل واحد في القاطنين - من جهة التسمية وغيره -  
غير مفهوم الآخر .

وقد يذكر أحدهم في مسألة إجماعاً ، ثم على عدم علمه قول يخالف ما يسلطه .  
ومن ينشع حكاية الإجماعات عن بحكمهم ، وطالبه مستنداتها : علم صحة  
ما ادعيه .

ورعنا أني ، من الناس ، لفظ شيء قول من قبله . ولا يكن أحده منه فيطن :  
أبه قد أحده منه . فيحمل كلامه على محل كلام من قبله .

فمن رأى أنه . نسب إلى السهو أو الجهل ، أو تعدد الكذب إلى كل  
أو يكون قد أحده منه ، أو أني لفظ غير مدلول كلام من أحده منه . فيطن أنه  
لم يأحده منه .

فيحمل كلامه على غير محل كلام من أحده منه

فيحمل الخلاف بها لا خلاف فيه ، أو اتفاق فيه به خلاف

وقد قصد أحدهم حكاية معنى أنه طالع غير ورعي ، كما هو من لا يرى حوار  
نقل المعنى دون اللفظ .

وقد تكون فاعل ذلك من مثل أسمع في صورة أنه من مما . معنى فيه من  
التحريف غالباً

وهذا المعنى موحود في ألفاظ أكثر الأئمة

من عرف حقيقة هذه الأساب . رعا رأي ترك التصنيف أولى إن لم يحترز  
عنها . لما يلزم من هذه المذهب وغيرها

فإن قيل : يرد هذا من القدماء . - وإلى الآن - من غير تكبير . وهو دليل  
على الحوار ، وإلا امتنع على الأئمة ترك الإسكار إذن . لقوله تعالى ( ٣ : ١١٤ )  
ويهبون عن المنكر ) ونحوها من نصوص الكتاب والسنة .

قلت : الأولون لم يفعلوا شيئاً مما عتينا .

فإن الصحابة لم ينقل عن واحد منهم تأليف ، فضلاً عن أن يكون على هذه  
الصفة . وهلمهم غير ملزم لمن لا يمتقده حجة . بل لا يكون ملزماً لبعض العوام عند  
من لا يرى أن العاصي ملزوم بانتمائه مذهب إمام معين .

فإن قيل : إنما صلوا ذلك ليحفظوا الشريعة من الإعمال والإهمال <sup>(١)</sup> .

قلنا : قد كان أحسن من هذا - في حفظها - أن يدوبوا الوقت والأوقات  
النبوية ، وتتارى الصحابة ، ومن بعدهم على حبائها وصدقائها ، مع ذكر أسبابها -  
كما ذكرنا سابقاً - حتى يسهل على المحدث معرفة مراد كل إنسان بحسبه فيقلده <sup>(٢)</sup>  
على بيان وإيضاح .

(١) لقد حفظ الله شريعته الخاتمة التي أوحاها - وقد أكلها وأنتم بها النعمة ،  
وارتضاها للناس كافة دياً - على حاتم المرسلين - وله الحمد الكثير - بحفظ الكتاب  
الحكيم المهيمن على كل الكتب - من قبله ومن بعده - وحفظ السنة التي بين بها  
الصادق الأمين صلى الله عليه وعلى آله وسلم الكتاب كما أمره به . ولو أن رسا  
سجناه ركهنا للناس : لماعت بالتقليد والتحريف والتعديل ، كما صنع غيرها من  
الرسالات السابقة

(٢) ما أنقل كلمة « يعلى » على أسمع المؤمنين وقولهم . وما أعذب وأحلى  
وأحب كلمة « ينزع » على قلوب المؤمنين الصادقين وأسماعهم . اللهم احصلنا منهم  
والحمد لله رسا حمداً كثيراً على نعمة الإسلام والكتاب وبيانه ، وقول رسا  
لرسوله صلى الله عليه وسلم ( ١٢ - ١٠٨ قل : هذه سبيل ، أدعو إلى الله على  
بصيرة أنا ومن أنسى . وسبحان الله . وما أنا من المشركين ) وقوله سبحانه  
( ٦ : ١٥٣ ) وأب هذا صراطى مستقيماً فادعوه . ولا تنفوا السن فتعزقكم عن  
سبيله . ذلكم وما كنتم به لعلكم تقون ) وعذره الشديد من عواقب التقيد  
الوجيه في قوله سبحانه ( ٦ : ١٥٩ ) إن الله فرقا بينهم وكانوا شعباً لب منهم  
في شيء . بما أمرهم إلى الله ثم بعثهم بما كانوا يعصون ) وقوله ( ٣٠ : ٣٩ )  
ولا تكونوا من الذين فرقوا بينهم وكانوا شعباً كل حزب بما لديهم فرحون ) وقوله  
( ٤٣ - ٢١ ) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يؤمن به الله ؟ وبولا كلمة  
الفصل لقضى بينهم . وإن الظالمين لهم عذاب أليم )

وإدعاء ما وقع في التأليف من هذه الحاذير ، لا مطلق التأليف .  
وكيف يعاتب مطلقاً ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « قتلوا العلم بالكتابة »  
ولما لم يبرروا في العاتب ما نقلوه مما حَرَّجوه ، ولا ما علَّوه مما أهملوه ، وغير  
ذلك . مما سبق . بان الفرق بين ما عساه وبين ما صنعاه .

وأكثر هذه الأمور المذكورة يمكن أن أذكرها من ذكر المذهب مسألة  
مسألة . لكنه يطول هنا

وإذا علمت عقد اعتدائنا ، وخيرة اختيارنا ، فنقول :  
الأحكام المستفادة من مذهبا وعبره من النمط : أقسام كثيرة  
مما : أن يكون لفظ الإمام - رضي الله عنه - بعينه ، أو إيمانه ، أو تعاليه ،  
أو سياق كلامه

ومما : أن يكون مستقلاً من لفظه : إما اعتدائاً من الأصحاب ، أو منهم .

ومما : ما قيل « إنه الصحيح من المذهب » .

ومما : ما قيل « إنه ظاهر المذهب »

ومما : ما قيل « إنه المشهور من المذهب » .

ومما : ما قيل « نص عليه » يعنى الإمام أحمد رضي الله عنه . ولم يعين لفظه .

ومما : ما قيل « إنه ظاهر كلام الإمام » ولم يعين قائله لفظ الإمام رضي الله

تعالى عنه

ومما : ما قيل « ومحمّل كذا » ولم يذكر أنه يريد بذلك كلام الإمام

رضي الله تعالى عنه ، أو غيره

ومما : ما ذكر من الأحكام مردأً ولا توصف شيء أصلاً فيقول : مذهب :  
أنه مذهب الإمام رضي الله تعالى عنه .

وراء : كان من الأقدم المذكورة آنف

ومنها : ما قيل « إنه مشكوك فيه » .

ومنها : ما قيل « إنه توقف فيه الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - ولم يذكر  
لفظه فيه »

ومنها : ما قيل فيه بعضهم « احتجاري » ولم يذكر له أصلاً من كلام الإمام  
أحمد رضي الله تعالى عنه أو غيره .

ومنها : ما قيل « إنه خرج على رواية كذا » أو « على قول كذا » ولم يذكر  
لفظ الإمام - رضي الله تعالى عنه - فيه ، ولا تعابله

ومنها : أن يكون مذهباً لعير الإمام - رضي الله تعالى عنه - ولم يبين رآه

ومنها : أن يكون لم نقل<sup>(١)</sup> به أحد . لكن القبول به لا يكون حرقاً  
لإحسانهم

ومنها : أن يكون بحيث يصح نفي عنه على وجه مدحهم . لكنهم لم يثبتوا  
له شيء ولا إثبات انتهى كلام ابن حبان

وفي بعضه شيء . وقع هو فيه في حديثه . والله حد تصيف هذا الكتاب .

ورفع الفصيف وغيره حكاية هذه الألفاظ الأخيرة في كتبهم

وتقدم السب على ما هو أكثر من ذلك وأعظم فائدة في الخطبة في الكلام

على مصطلح التصيف في كذا . مع أني لم أطلع على كذا وقت عمل الخطبة .  
والله أعلم

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

(١) كذا في نسخة الشيخ سديد الصبيح ، وفي غيرها « لم يعمل »

## فصل

في ذكر من نقل . الفقه عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - من أصحابه ونقله عنه إلى من بعده إلى أن وصلت إلينا .  
فهم القل عنه . ومنهم الكثير .  
وهم كثيرون جداً . ولكن نذكر منهم جملة صالحة يحصل المقصود منها إن شاء الله .

وقد عُلِّتْ على كل من روى عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - من أصحاب الكتب الستة بالأحمر<sup>(١)</sup> على مصطلح « الكاشف » لذهبي . فهم :  
١ - إبراهيم بن إسحاق الحراني .

كان إماماً في جميع العلوم ، متقياً مصنفاً محسباً ، عادلاً زاهداً .  
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل كثيرة جداً حسناً جيداً .  
٢ - إبراهيم بن إسحاق اللباني .  
كان الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه يسهط إليه في مرله . ويعطّر عنده .  
ونقل عنه مسائل كثيرة .

٣ - إبراهيم بن الحارث بن مُصَنَّب الطَّرْسُومِي .  
كان الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - يعظمه ، ويرفع قدره ويسهط إليه .  
وروى توفيق الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - عن الحواري في مسألة فيحيب هو . فيقول له : جراك الله خيراً يا أبا إسحاق .

وكان من كبار أصحاب الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه  
وروى عنه الأثرم ، وحرب ، وجماعة من الشيوخ المتقدمين .  
وروى عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - مسائل كثيرة في أروسة أجراء .

(١) وجدنا الملم عليه أول السطر مرقاً .

- ٤ - إبراهيم بن عبد الله بن مهران الديلمي .  
نقل عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه أشياء .
- ٥ - إبراهيم بن زياد الصائغ .  
نقل عن الإمام أحمد - رضي الله عنه - أشياء كثيرة .
- ٦ - إبراهيم بن محمد بن الحارث .  
نقل عن الإمام أحمد - رضي الله عنه - أشياء .
- ٧ - إبراهيم بن هاشم البغوي .  
نقل عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - مسائل .
- ٨ - دت س إبراهيم بن يعقوب ، أبو إسحاق الخوارجي .  
نقل عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - مسائل كثيرة .
- ٩ - إبراهيم بن هانيء التميمي .  
كان من العلماء المباد وكان ورعاً صالحاً ، صبوراً على الفقر . واحتق في بيته  
الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - أيام الواقع بالله .  
نقل عن الإمام أحمد مسائل .  
وسأني ذكر ولده إسحاق
- ١٠ - م دت ق أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي .  
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل جمة .  
ويأتي ذكر أخيه يعقوب .
- ١١ - أحمد بن إبراهيم الكوفي .  
روى عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل .
- ١٢ - أحمد بن أصرم بن حزيمة المزي .  
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه .
- ١٣ - أحمد بن أبي عتبة

نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل كثيرة  
وكان الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه يكرمه .  
وكان جليل القدر ، ورعاً .

وتوفي قبل الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

١٤ - أحمد بن بشر بن سعيد

نقل الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

١٥ - أحمد بن جعفر الوكيلى .

روى عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل

١٦ - حماد بن أحمد بن حسن الترمذى

روى عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل .

١٧ - أحمد بن محمد الشكافى ، أبو طالب .

كان قديراً صالحاً ، حبيباً للإمام أحمد رضي الله تعالى عنه .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

وكان الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه يكرمه ويعظمه ويقدمه .

١٨ - أحمد بن أبى خنيفة واسم أبى خنيفة : رهبر بن حرب .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه أشياء .

١٩ - خرم دس ت أحمد بن سعيد الهارمى .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه أشياء كثيرة

٢٠ - أحمد بن محمد بن إبراهيم الزهرى .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل حساناً .

٢١ - خرم د أحمد بن صالح المصرى .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل .

وكان من الحفاظ للكبار .

٢٢ - د أحمد بن القرات ، أبو مسعود الضبي .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل .

٢٣ - أحمد بن القاسم .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل كثيرة .

٢٤ - أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروزي

كان ورعاً صالحاً ، حصيلاً محمداً الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه .

وكان يأسيه وينسبط إليه ويبيعه في حوائجه . وكان يقول : كل ما قلت فهو على لساني . وأنا قلته .

وكان يكرمه . ويأكل من تحت يده .

وهو الذي تولى إقراضه لما مات . وغسله .

روى عنه مسائل كثيرة جداً .

وهو المقدم من أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه لفصله وورعه .

٢٥ - س أحمد بن محمد بن هاني الطائي الأرمي .

كان جليل القدر .

ويقال : إن أحمد أقر به كان جليلاً<sup>(١)</sup> .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل كثيرة جداً . وصفها . ورتبها أبواباً .

٢٦ - أحمد بن محمد الصائغ أبو الحارث

كان الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه يكرمه ويحبّه ، ويقدمه .

وكان عنده بموضع جليل .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة جداً نعمة عشر جراً .

وتحذّر الرواية عنه

(١) غفر الله لكم .



٢٧ - أحمد بن محمد الكنتال

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٢٨ - أحمد بن محمد بن عبد ربه المزوري ، أبو الخارث .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء كثيرة .

٢٩ - أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة ، أبو بكر .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٣٠ - أحمد بن محمد بن واصل المقرئ .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٣١ - أحمد بن محمد بن خالد ، أبو العباس البزازي

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

٣٢ - أحمد بن محمد بن المروني

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل .

٣٣ - في أحمد بن منصور الرمادي .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

٣٤ - ع أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل

٣٥ - أحمد بن ملاعب بن حيان .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

٣٦ - أحمد بن نصر ، أبو حامد الخفاف .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حساناً

٣٧ - أحمد بن نصر بن مالك ، أبو عبد الله الخزاعي .

حائس الإمام أحمد رضي الله عنه ، واستفاد منه ونقل عنه .

٣٨ - أحمد بن يحيى النصب .

بعض : ما يرد القيامة أعلم بالنعو منه  
وكان صدوقاً ديباً .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه بعض شيء

٣٩ - أحمد بن يحيى الخزاز .

روى عن الإمام أحمد مسائل .

٤٠ - أحمد بن هاشم الأسطوحي

نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة حسناً

٤١ - إسحاق بن إبراهيم بن هاشم البياضوري .

كان خادماً للإمام أحمد رضي الله عنه .

وروى عنه مسائل كثيرة في ستة أجزاء .

وقد تقدم ذكر والده

٤٢ - إسحاق بن إبراهيم السوي فراهة أحمد بن مبيع ، المتقدم ذكره .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة . وسأله عن مسائل

٤٣ - د إسحاق بن الخراج .

كان جليل القدر .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء كثيرة .

٤٤ - إسحاق بن حنبل بن هلال ، عم الإمام أحمد رحمه الله .

كان ملازماً له .

وروى عنه أشياء كثيرة .

وبأق ذكر والده حنبل .

٤٥ - إسحاق بن الحسن بن ميمون

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حسناً .

٤٦ - حم ت من ق إسحاق بن منصور الكوسج المروزي الإمام .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

وهو ممن دَوَّن عن الإمام أحمد مسائل الفقه

٤٧ - إسماعيل بن سعيد الشامي ، أبو إسحاق

قال الخلال : روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة . ما أحسب

أحداً من أصحاب أحمد رضي الله عنه روى عنه أحسن مما روى ، ولا أشبع

ولا أكثر مسائل

٤٨ - إسماعيل بن عبد الله بن ميمون ، أبو النضر المحلى

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٤٩ - أيوب بن إسحاق بن إبراهيم .

كان جليلاً عظيماً القدر .

قل من الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة صالحة

فيما شيء لم يروه عن أبي عبد الله غيره

٥٠ - بشر بن موسى الأندلسي

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه .

وقل عنه مسائل كثيرة صالحة .

٥١ - بكر بن محمد .

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه ويقدمه

وقل عنه مسائل كثيرة .

٥٢ - بدر بن أبي بدر ، أبو بكر المازني واسمه : أحمد .

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه ويقدمه ، ويقول : من مثل بدر ؟ قد

ملك لسانه .

وكان صبوراً على الفقر والزهْد .

قل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء كثيرة .

٥٣ - جعفر بن محمد النعماني .

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يحله ، ويكرمه ويقدمه ، ويعرف له حقه .  
ويأنس به .

وقل عنه مسائل صالحة .

٥٤ - جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٥٥ - حبل بن إسحاق بن حبل ، ابن عم الإمام أحمد رضي الله عنه .

قال الحلال : جاء حبل - عن أبي عبد الله - مسائل أجاد فيها الرواية .  
وأعرب بغير شيء . وإذا نظرت إلى مسأله شعنتها - في حسنها وإشباعها  
وجودتها - مسائل الأثرم . انتهى  
وقد تقدم ذكر والده .

٥٦ - حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكزماي .

قل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٥٧ - الحسن بن نواب .

قل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة كبارا .

وكان له بأبي عبد الله أنس شديد .

٥٨ - الحسن بن زياد .

كان صديقا للإمام أحمد رضي الله عنه . وقل عنه أشياء .

٥٩ - خ د ت الحسن بن الصباح .

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه ، ويقدمه ، ويأنس به .

روى عن الإمام أحمد مسائل حسنا .

٦٠ - الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي

كان حليل القدر .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة حسنة كذا .

٦١ - الحسن بن عبد العزيز

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة

٦٢ - الحسن بن محمد الأنطاقي البغدادي

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة .

٦٣ - الحسين بن إسحاق ، أبو علي الخزاز

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه بعض مسائل

٦٤ - حبيب بن يزيد

من كبار أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه وكان حليل القدر جداً

نقل عن الإمام أحمد جرائن ، مسائل مشهورة . . .

٦٥ - خطاب بن بشر بن مطر

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه ، مسائل حسنة . . .

وسبغ ذكر أحبه محمد

٦٦ - خزيمة بن زياد بن أيوب بن زياد

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل

٦٧ - زياد بن يحيى بن عبد الملك بن مروان

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة

وكان مقدماً في زمانه

وكان ورعاً صالحاً

٦٨ - زكريا بن يحيى الناقدي

كان الإمام أحمد رضي الله عنه ، يقول « هذا رجل صالح » .

قل عنه مسائل كثيرة .

٦٩ - من سليمان بن الأشعث بن إسحاق ، أو داود السجستاني ، صاحب السنن رضي الله عنه .

قل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٧٠ - سلف بن شبيب .

كان رفيق القدر . وكان قريباً من مُهَمَّا ، وإسحاق بن منصور .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل قبة

٧١ - سيفدي ، أبو بكر الخوافي البغدادي

سمع من الإمام أحمد رضي الله عنه . وقل عنه مسائل صالحة .

قال الحلال : هو من نحو أبي الخارث مع أبي عبد الله

٧٢ - صالح بن الإمام أحمد

قل عن أبيه مسائل كثيرة

٧٣ - طاهر بن محمد

كان حليلاً عظيم القدر

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة

٧٤ - من عبد الله بن الإمام أحمد .

روى عن أبيه مسائل كثيرة جداً حسناً

٧٥ - عبد الله بن أحمد بن أبي الدنيا

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه بعض مسائل .

٧٦ - عبد الله بن محمد بن المهاجر ، المعروف بقوزان

كان أحمد رضي الله عنه يحبه ، ويأمن به ، ويستقرض منه .

وعن عنه أشياء كثيرة

٧٧ - عبيد الله بن محمد بن عبد العزيز ، أبو القاسم ، ابن بنت أحمد بن مبيع

تَعَوَّى الْأَصْل

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة صحيحة

٧٨ - عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله .

كان حابيل القدر كبيراً

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كباراً جداً .

٧٩ - مخم من عبيد الله بن سعيد السرخسي .

قال الحلال : نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حسناً ، لم يروها

عنه أحد غيره .

وهو أرفع قدراً من عامة أصحاب أبي عبد الله من أهل حراسان

٨٠ - م ت م ط ق عبيد الله بن عبد الكريم ، أبو زرعة ، روى

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة

٨١ - عبيد الله بن محمد الفقيه الروزي

كان حابيل القدر ، عالماً بالإمام أحمد رضي الله عنه

ونقل عنه مسائل كباراً لم يشاركه فيها أحد

٨٢ - د ت ق عبد الوهاب بن عبد الحكم - ويقال : بن الحكم - الورقي ،

الإمام

جمع بين التَعَوَّى والنسب

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء

٨٣ - د عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان ، أبو زرعة الدمشقي الإمام .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة مشهورة .

٨٤ - عبد الرحمن ، أبو الفصل المنطلي

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حسناً

- ٨٥ - عبد الملك بن عبد الحميد الميموني  
كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه  
وروى عنه مسائل كثيرة جداً ، ستة عشر جزءاً ، وجرابن كثيرين .
- ٨٦ - عبد الكريم بن الهيثم بن زياد بن القطان .  
روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حسناً ، مشبهة في جرابن .
- ٨٧ - ع عباس بن محمد الدورى .  
روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه بعض مسائل .
- ٨٨ - عبدوس بن مالك ، أبو محمد الدطار  
كان له منزلة عند الإمام أحمد رضي الله عنه ، وأسن شدة . وكان يقدمه .  
ونقل عنه مسائل جيدة
- ٨٩ - عصمة بن عصمة . كان صالحاً  
نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة حسناً ، ومجده
- ٩٠ - علي بن الحسن بن زياد  
كان صدقاً للإمام أحمد رضي الله عنه . ونقل عنه بعض مسائل  
وقد تقدم ذكر الحسن بن زياد
- ٩١ - س علي بن سعيد بن حرير السوى  
كان يباشر الإمام أحمد رضي الله عنه مناظرة شافية  
نقل عنه مسائل كثيرة في جرابن .
- ٩٢ - علي بن أحمد الأنماطى  
نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .
- ٩٣ - علي بن أحمد ابن بنت معاوية  
روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل .
- ٩٤ - علي بن الحسن المصرى



نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه أشياء .

٩٥ - علي بن عبد الصمد الطيالسي

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل صالحة .

٩٦ - الفصل من ريادة القطار

كان يلقى بالإمام أحمد رضى الله عنه . وكان يعرف قدره ، وبقدمه .  
وروى عنه مسائل كثيرة .

٩٧ - الفرج بن الصباح البزازي

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه أشياء كثيرة .

٩٨ - محمد بن يحيى المنطبي الكعمال العدادي

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة حسناً  
وكان من كبار أصحابه .  
وكان يكرمه ويقدمه

٩٩ - محمد بن بشر بن مطر ، أخو خطاب بن بشر

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة .

١٠٠ - محمد بن موسى بن شوش

كان جازاً للإمام أحمد رضى الله عنه وصاحبه . وكان يقدمه  
ونقل عنه أشياء كثيرة

١٠١ - محمد بن موسى بن أبي موسى .

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه حراً مسائل كذاً وكذا .

١٠٢ - نخ محمد بن الحكم ، أبو بكر .

مات قبل الإمام أحمد رضى الله عنه بثمان عشرة سنة

قال الخلال : لا أعلم أحداً أشد قهراً منه فيما سئل عما طرأ أو احتجاج ،

ومعرفة وجهه .

وكان الإمام أحمد يسر إليه وكان خاصاً به  
وكان ابن عم أبي طالب وهو وصل أبو طالب إلى أحمد  
١٠٣ - محمد بن حنبل بن بكر المقرئ .  
كان عالماً بالقرآن وأسبابه .

وكان الإمام أحمد رضى الله عنه يعلى عنه شهر رمضان وغيره  
ونقل عنه مسائل كثيرة

١٠٤ - محمد بن عبد الله بن سليمان ، أبو جعفر  
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسنة جداً  
١٠٥ - ح د ث من محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة  
روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسنة .  
وسمى صاعقة ، قيل : بلودة حفظه .

وقيل : - وهو المشهور - إنما لقب بذلك : لأنه كان كلما قدم بلدة للقاء  
شيخ ، دأبه قدمته فاعرب .

١٠٦ - دس محمد بن داود النخعي ، أبو إسحاق  
كان من حواري الإمام أحمد رضى الله عنه وكان بكراً به  
نقل عنه مسائل كثيرة معي نحو مسائل لأترم ولكن ، يدخل فيها حديثاً  
١٠٧ - دس محمد بن إدريس بن أسد ، أبو حاتم الرى  
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل مشهورة  
١٠٨ - محمد بن هبة النوى

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل .

١٠٩ - محمد بن علي بن عبد الله الجرجاني .

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسنة

١١٠ - ت من محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذى

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة حسنا

١١١ - محمد بن الحسن بن هارون بن ندى .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل

١١٢ - خ محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء كثيرة

١١٣ - محمد بن عبد العزيز .

قال الخلال : كان جليل القدر

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة حسنا

١١٤ - محمد بن يزيد الطوسي ، أبو بكر مستمل

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حسنا .

١١٥ - محمد بن يحيى

كان جليل القدر

له مسائل كثيرة حسنة ، فم عن الإمام أحمد

١١٦ - محمد بن حبيب

كان جليل القدر

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه حرواً فيه مسائل حسنة

١١٧ - محمد بن هرون الحنفي

نقل عن الإمام أحمد أشياء<sup>(١)</sup>

١١٨ - موسى بن هارون الجال ، أبو هرمان

كان جازاً للإمام أحمد رضي الله عنه .

نقل عنه مسائل ، وروى عنه

(١) زياده من نسخة شيخ طباطبائي الصنيع ، ليست موجودة في النسخة

١١٩ - موسى بن عيسى الخصاص .

كان ورعاً ، متحلياً ، زاهداً

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة

وكان لا يحدث إلا عن أبي عبد الله ، أو شيء سمعه من أبي سعيد

الدرزاني في الزهد

١٢٠ - مثنى بن جامع لأباري

كان محاب الدعوة

وكان الإمام أحمد رضي الله عنه يعرف قدره وحقه .

ونقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة جداً

١٢١ - مثنى بن يحيى الشامي .

كان الإمام أحمد يكرمه ، ويعرف له قدره وحق الصفة

وكان من كبار أصحابه

وكان يسأل الإمام أحمد رضي الله عنه حتى يصحره ، وهو يحنه له .

ونقل عنه مسائل كثيرة جداً .

١٢٢ - س ميمون بن الأصم

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حساب .

١٢٣ - هرون السنبل ، المعروف بالكحلة .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

١٢٤ - م هارون بن عبد الله بن مروان ، المعروف بالجلال .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة جداً في حقه كبير

١٢٥ - يعقوب بن إسحاق بن نوح

كان جاز الإمام أحمد رضي الله عنه وصديقه

ونقل عنه مسائل كثيرة

١٢٦ - ع يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي، متقدم ذكر أخيه أحمد

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء.

١٢٧ - يعقوب بن العباس الهاشمي

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة

١٢٨ - ق يحيى بن يزيد، أسكني رضى الله عنه

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة حسناً في حرو.

١٢٩ - يحيى بن زكريا، روى.

نقل عن أبي عبد الله مسائل حسناً

١٣٠ - يوسف بن موسى الطمار الحارثي

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء.

وأبى عنه أبو بكر الخلال، روى.

١٣١ - خ د ق يوسف بن موسى بن راشد

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء. (١)

وهذا أحمد ما يورد ذكره من أنه أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنهم من

نقل عنه ما لا يسمي عنه من الطبائع

وهو ينف على ثلاثين وثلاثين نفس

ومن نقل عنه الله وغيره من حيث الله في من حديث

ذكرهم أبو بكر الخلال، وأبو بكر عبد العزيز بن ديس، وأبو

أبو الحسن بن أبي توفيق الطائفي، وقد روى عنهم على خمسة

وذكر بن الحوري بعضهم في مناقب الإمام أحمد وغيرهم

من من طابع في هذا الكتاب وغيره من كتب لأصحاب يحتاج إلى معرفة

الناقص عنه

(١) هذه ترجمة رتبة من نسخة شيخنا الشيخ سليمان الصنع.

من معصم نورة يد كرم يكُناهم ، وبعضهم يد كرم بالقاهم ، وبعضهم  
يد كرم بأسمائهم .

وهم أيضاً متصرفون في المنة عند الإمام أحمد رضى الله عنه في النقل عنه ،  
والضبط والحفظ

وقد سها على بعض ذلك عند ذكر كل اسم من أسمائهم ، فيه كناية  
إن شاء الله .

وعلى ما ذكرت من ذلك من لفظ أى نكر الحلال  
من الكثيرين عنه :

١ - إبراهيم الحري

٢ - وان هـى .

٣ - وولده .

٤ - وأبو طاب

٥ - ولأوى

٦ - والأزوم

٧ - وأبو العرث

٨ - والكوج

٩ - والثامى

١٠ - وأحمد بن محمد الكعكع

١١ - وأبو النصر

١٢ - ونشر بن موسى

١٣ - وحطاب بن بشر

١٤ - ونكر بن محمد

١٥ - وحرب الكعكع .

- ١٦ - والحسن بن ثواب
- ١٧ - والحسن بن زياد .
- ١٨ - وأبو داود صاحب السنن
- ١٩ - وسدي الخواري
- ٢٠ - وعبد الله بن الإمام
- ٢١ - وصالح بن الإمام
- ٢٢ - وفورس .
- ٢٣ - وليموي
- ٢٤ - والفصل من زياد
- ٢٥ - واس مشش .
- ٢٦ - وعبد بن حكم
- ٢٧ - واليزاطي
- ٢٨ - والبوشحي
- ٢٩ - ومنفي بن حمع
- ٣٠ - ومنفي بن يحيى الشامي
- ٣١ - وعبد بن الحارث
- ٣٢ - ومن بن محمد
- ٣٣ - وأبو لعة
- ٣٤ - وعبرم

قال المصنف رحمه الله :

وهذا وآخر . قصدت جمعه

والله الحمد ومرة على ذلك

و كان منه مجيّد صواباً : وذلك من فصل الله عنها ووفيقه .

وب كان منه على غير الصواب : وذلك مني ومن الشيطان .

فمن حاشيته معترف بالسبج والتقصير ، وبصاعته في العلم مزجاجة .  
ولا سيما وقد سلك في هذا المكتتاب طريقة لم ير أحداً ممن تقدمه من  
الأصحاب سلكها .

في المذهب إذا صفت ككتاباً قد سبق إلى مثله : سهل عليه تعاطي ما يشاهده ،  
و جريده فوئد وقبوداً ، و يتقنه و يهينه  
مخلاف من صفت في شيء أنه يُسَقِّى إلى التصديق فيه لأنه يحصل له مشقة  
سبب ذلك

والله اعلم  
بما نزل به من  
الحق والهدى  
والنور .

وصلی اللہ علی سیدنا محمد وآلہ وصحبہ وسلم تصبیحاً کثیراً ہی یوم الدین  
وروی اللہ عن احمد بن اجمین

وحسب الله وسع اوكيل ولا حور ولا قوة الا الله الى العظيم  
وكان له اع من هذه الدفعة امره في الثالث والعشرين من حدى  
الأولى من شهر ربيع الأول وسبعين ومائة

وكتبه الممد الفقيه إلى آفة بن علي : حسن بن علي بن عبيد بن أحمد بن عبيد  
ابن إرم بن داود بن مقدم بن علي السعدي ع الله عنه وكرمه ، وصحبه  
دمشق المحروسة من سجدته شيعه نصيب ، آفة بن علي آمين



# وَفَجَّ الْمُلَاحِظُ الْإِيمَنَ الْأَجَلِ

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هجرية

رحمه الله وعمر لنا وله والمؤمنين

---

طبعة جديدة مطبوعة على عدة نسخ

تحقيق واعدى طبع في دار الكتب والمخطوطات

محمد حامد الفقي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للناس ، وسنت من الهدى والفرقان .  
( برك الذي نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيراً )

وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وصوته من عباده ، خاتم المرسلين ،  
وإمام المنتدبين . محمد الصادق الأمين ، وعلى آله الذين آتوا إليه لا يبشرته ،  
ولكن بالاستمسكات بحبل رسالته ، والاهتداء بسنته ، وأخذوا سيلهم في كل  
شئون الحياة لا على تفديد ، بل على هدى وصرى من رسالة هدى رسول الكريم  
وسيرته وهدية المبسرك الكريم ، اللهم اجعلنا منهم بقصصك ورحمتك يا أرحم  
الراحمين

و بعد : نحن وفق لله وأهل على طبع كتاب الإصاف ، في بيان حجج  
من انقلاص على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، ومن إخوانه  
أئمة الهدى ، رأيت حقاً وحساً على ، وأدباً لأدبه المصباح في الله ورسوله ولأئمة  
أهله وعبادتهم . أن الحق به هذه الرسالة القيمة في رفع اللام ، عن الأئمة  
الأعلام للإمام العظيم شيخ الإسلام بن تيمية رضي الله عنه - شدة حاجة كل  
فقيه وفاض ومفت - إلى كل مسلم - مسلمة - فمها فدر أئمة هدى ، ويح من  
على . اللهم ، فيمور ملاح بنديا وآخرة ، وحقك بالصلح الصالحين ، رضي الله  
عنه وأحمد بن

سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله  
رب العالمين

القاهرة في { ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ هـ } وكذا في سنة ١٣٧٨ هـ  
يوم ٢٠ رجب سنة ١٣٥٨ هـ

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ لإمام القدوة العالم العامل . الخبير الكامل ، العلامة الأواحد .  
 مفتي لآثار السلف عملاً وعملاً ، مقتدى الدرق . مجتهد العصر ، أوحد الدهر .  
 تقي المدن ، أو العباس : أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية . وراءه لله  
 منازل الأبرار في عليين ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء  
 والصالحين :

لحمد لله على آلائه . وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له في أرضه  
 ولا في سماواته . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . وحاتم نبيه . صلى الله عليه وعلى  
 آله وأصحابه صلاة الله على محمد وآله . بسم الله كثيراً

« الحمد » فيجب على المسلم . حمد مولاه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه  
 وسلم . مولاه المؤمنين ، كما خلق به القرآن . خصوصاً العلماء ، الذين هم وريثة  
 لأبيه ، الذين جعلهم الله عمرة النجوم . يهتدى بهم في طيات البر والبحر . وقد  
 أجمع المسلمون على هذا . ومنهم

إذ كل أمة . قبل مبعث نبيها محمد صلى الله عليه وسلم . حمدوا الله ، شربوا ،  
 إلا المسلمين . فإن علماءهم خيارهم . فإنهم جاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته  
 والمحبون لما مات من سنته . هم قاموا بالكتاب ، وبه قاموا . وهم خلق الكتاب  
 وبه يطهرو

ويوم : أنه ليس أحد من الآئمة . يقوم عند لأمة قولاً عاماً . يعمد

بمناهج رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته ، دقيق ولا جليل

بهم مذهب . فاقبلاً على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ،  
 وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم . ولستكن هذا واحد لو حمد منهم قولاً قد جاء حديث صحيح بحملته ، فلا بد  
 أن يكون له من هتوف تركه



واعتبر ذلك ما عفاه الراشدون - رضى الله عنهم - الذين هم أعم الأمة أمور  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته ، وأحواله ، خصوصاً الصديق - رضى الله  
عنه - الذى لم يكن يفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم خفراً ولا سمرّاً ، من  
كان يكون معه فى غالب ذنوبه ، حتى إنه ينسب عنده دليل فى أمور مسلمين  
وكذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فى رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً  
ما كان يقول « دخلت أبواؤكم وعمر » و « خرجت أبواؤكم وعمر » .  
ثم - مع ذلك - لما سئل أبو بكر - رضى الله عنه - عن ميراث الخديجة ؟ قال  
« مالك فى كتاب الله من شئ » وما عمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من شئ . واسكن أسأل الناس « - ثم فقام المعيرة من شئ ، ومحمد بن  
مسلمة - رضى الله عنه - فشهدا « أن الذى صلى الله عليه وسلم أعطاهما الناس »  
وقد نفع هذه السنة عمران بن حصين - رضى الله عنه - أيضاً .

وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبى بكر وعمر من الخلفاء - رضى الله عنهم - ثم  
قد احتسوا لهم هذه السنة التى قد انقضت الأمة على العمل بها ،  
وكذلك عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لم يكن يعلم سنة الاستئذان ،  
حتى أخبره بها أبو موسى الأشعرى - رضى الله عنه - واستشهد بالأخبار ، وعمر -  
رضى الله عنه - أعلم من حديثه بهذه السنة .

وم يكن عمر - رضى الله عنه - أصح من أن المرأة ترث من ذرية زوجها من  
برى : أن الذية لله والله - حتى كتب إليه الصحاب من سبعين السكالات رضى الله  
عنه - وهو أمير رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض البوادر - يخبره « أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة أشيم الصابى<sup>(١)</sup> من ذرية زوجها فترك

(١) سنة إلى حده « صاب » بكسر الصاد المحجمة . كان معروفاً بكثره صيد  
الصيد والحديث خرجته أحمد وأصحاب السنن ومالك فى الموطأ ، وقال الترمذى :  
حسن صحيح .

رأيه لذلك . وقال « لو لم يسمع بهد نصيب محلا »

وه يكن نعم حكم المحوس في الحرية ، حتى أحبره عبد الرحمن بن عوف  
رعى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « شئو بهم سمة أهل  
الكتاب »<sup>(١)</sup>

وذا قدم عمر - رضى الله عنه - سترج<sup>(٢)</sup> ونامه أن الطاعون بالشام ، استشار  
المهاجرين الأولين الذين معه ثم الأنصار ثم ميلة الفتح . فأشار كل عليه  
بما رأى ولم يجره أحد سمة ، حتى قدم عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه -  
فأخبره سمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطول ، وأنه قال « إذا وقع رخص  
وأتم بها ، فلا تخرجوا فرأى أنه وإذا سمعته بأرض فلا تقدموا عليه »<sup>(٣)</sup>

ونذا كرهوا ابن عباس - رضى الله عنهم - أم إلى شك في صلاية  
فهم كما قد نامته السمة في ذلك ، حتى قال عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله  
عليه وسلم « به تخرج الشك » روى على ما سيمر<sup>(٤)</sup>

وكان مرة في السمة ثم حث ينجي من الموت « مر يحدثن عن ربيع أ  
قال أبو هريرة - رضى الله عنه - فسمي ، وأما في أحريب السمة . فحششت  
راحتي حتى أدكنه الحارثة أمر به أبي صلى الله عليه وسلم عند هبوب الريح »<sup>(٥)</sup>

(١) هذا نص رواية شافعي ورواه أحمد وسنن أبي داود  
أحمد

(٢) محركا يكون الزاء قرنة نواي سواد من طريق شافعي على ثلاثة عشر  
مرحلة من المدينة .

(٣) رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم والترمذي

(٤) رواه الترمذي وابن ماجه .

(٥) وهو ما روى أبو داود ولساني واس مائة عن أبي هريرة رضى الله عنه  
قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الريح من روح الله . تأتي بالرحمة ،  
وتأتي بالعذاب . فإذا رأيتموها فلا تسوها ولسوا الله خبرها . واستعيذوا بالله من  
شرها » .

فهذه مواضع لم يكن عليه عهد رضى الله عنه - حتى ينه بها من أس مثله  
ومواضع أخرى لم يلمه فيها من الله - فقصي فيها ، أو أفتى فيها بمير ذلك  
مثل ما قصي في دية الأصابع : أنها محلقة بحسب ما فهم . وقد كان عهد  
أبي موسى وابن عباس - رضى الله عنهم - وهم دوره ، يكثر في العلم - علم بأن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : هذه وعده - دواء - سوى الإلهام والخصر<sup>(١)</sup> .  
وبعدت هذه السنة معاوية - رضى الله عنه - في إمارته . فقصي بها ، ولم يجد  
المسلمون ثمة من ذلك

ولم يكن ذلك عهداً حتى عمر رضى الله عنه حيث لم يلمه حدث  
وكذلك كان - رضى الله عنه - سوى الحرم عن التطيب قبل الإحرام وقبل  
الإفراصة إلى مكة . روى عنه الأئمة ، هو وبنوه عبد الله - رضى الله عنهم -  
وعنه من أهل القصر . وفي سنة حدث عائشة رضى الله عنها : طُيبت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحمة من أن يخرجه ، ووجهه بل أن يهوى<sup>(٢)</sup> .  
وكان ثم لا من الخلف أن يمسح عليه ، من أن يمسح عليه ، من أن يمسح عليه ،  
وأنه على ذلك حكمة من السيف . وفيهم أحدث ، وثقبت التي صحب عهد  
بعض من أس منهم أن الله

وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم . روى عنه غيره<sup>(٣)</sup>

- (١) رواه الجماعة إلا سفيان . ورواه الترمذي بإسقاط نحوه
- (٢) رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم والنسائي .
- (٣) رواه الإمام أحمد وابن جرير والترمذي وصححه - وأبو داود والشافعي  
رضي الله عنه وابن أبي الدنيا . فطوى والشافعي ، وحسنه البخاري . وصححه ابن حجر  
من حديث معمر بن عمار . ورواه الأئمة في حديثه والشافعي وابن أبي شيبة  
وابن حبان وابن الجارود والترمذي وأبو داود . وصححه الشافعي وابن جرير من  
حديث أبي بكره - مع من الخلف . وقال الخطابي - هو صحيح الإسناد . ورواه  
الإمام أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة . ورواه الإمام أحمد  
وأبو داود والترمذي - وصححه - من حديث خزيمة بن ثابت .

وكذلك عثمان - رضى الله عنه - لما يكن عنده علم بأن استوفى عمه زوجها  
مستدق في ست الموت ، حتى حدثته العريضة بنت مالك - أخت أبي سعيد  
الخدري - رضى الله عنهما - فقصبتها لتؤتى عم زوجها ، وأن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لما أمكن في سنك حتى يبع المكاتب أحله <sup>(١)</sup> ، وأخبره عثمان  
رضي الله عنه .

وأخبرني مرة صيد - كان قد صيد لأخيه - بهم ، نكاه ، حتى أخبره علي  
رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ردّ لحماً أخبرني له .

وكذلك علي رضي الله عنه قال : كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حديثاً بمعنى الله عما شاء أن يفهم منه . وإذا حدثني غيره استخففته ،  
فإذا حلب لي : صدقته وحدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - وذكر حديث صلاة  
التوبة المشهورة <sup>(٢)</sup>

وأخبرني هو وابن عمر وعبرهما أن : استوفى عمه ، إذا كانت حاملاً اعتد أحمد  
الأحليل ، ولم يكن قد بلغت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعة  
الأسدية - وقد توفى عم زوجها بعد من حولة حيث أختها النبي صلى الله عليه  
وسلم ، أن عدتها وضعت حملاً <sup>(٣)</sup> .

وأخبرني هو وابن عمر وعبرهما - رضى الله عنهم - أن المؤنة إذا مات

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، وصححه الشيخ . وقال الترمذي . حسن صحيح .  
وسكت عنه أبو داود والمصري

(٢) روى الإمام أحمد و أبو داود والنسائي وابن ماجه أن أبا بكر رضى الله عنه  
سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من رجل يذهب دابة ، فيتوضأ فيحسن الوضوء  
ثم يمشي ركعتين . ثم يستمع الله ، لا يعرف له ثم قرأ هذه الآية (٣ - ١٣٥) والذين  
إذا صلوا فحسبوا ، أو ظفروا أنفسهم ، ذكروا الله فاستغفروا قد نوبهم - الآية ) .

(٣) رواه الجماعة إلا أبا داود وابن ماجه .



عنها روحها فلا مهر لها ، ولا تسكن معهم سنة رسول الله صلى الله وسلم في تزوج  
نفت واشقي<sup>(١)</sup> .

وهذا باب واسع واسع المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هدفاً كثيراً جداً

وأما المنقول منه عن غيرهم : فلا يمكن الإحاطة به . فإنه ألوف  
مؤزلة . كانوا أعم الأمة وأفتها ، وأغناها وأغنوها من سدده أنفسهم لبقاء  
بعض السنة عليهم أولى . فلا يحتاج ذلك إلى بيان .  
من اعتقد : أن كل حديث صحيح قد اجمع كل واحد من الأئمة ، أو به ما  
مميها : فهو محطه خطأ فاحشاً قبيحاً

ولا يقول قائل إن الأحاديث قد دُوِّنت وُحِّمت ، فلهذه - وحال هذه -  
مفيد

لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن قد نُحِّمت بعد انقراض الأئمة  
المتبوعين رحمهم الله  
ومع هذا فلا يجوز أن يدعى المحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في دواوين معينة .

ثم لو فرض المحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس كل ما في  
الكتب بعينه العالم ولا بكاد ذلك يحصل لأحد . بل قد يكون عند الرجل  
الدواوين الكثيرة ، وهو لا يحيط بما فيها

(١) رَوَاهُ الإمام أحمد وصحاح السنن وصححه ترمذي . وروحها . هو هلال  
أب مرة الأشعري . والحديث قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة  
وأحمد وإسحق ورحمهم الله . وعن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم  
ومالك والأوزاعي والثلث ، وأحد قوى شافعي . ثم لا يستحق إلا لمرات فقط .  
ولا مهر له ولا متعة .

من الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين كانوا أعلم بالنسبة من المتأخرين  
كثير . لأن كثيراً مما معهم - وصحح عدمه - قد لا يصح إلا عن مجهول ، أو بإسناد  
منقطع ، أو لا يلائمنا بالسكينة

فقد كانت دواوينهم صدورهم التي نحوى أصناف ما في الدواوين .

وهذا أمر لا يشك فيه من علم ما نقصه

ولا نقول قائل : من لم يعرف الأحاديث كلها ما يكن محمداً

لأنه إن اشترط في المحدث علمه بجميع مناقلة النبي صلى الله عليه وسلم ومعه ،  
فما يثبت بالأحكام فليس في الأئمة - على هذا - محمداً وإماماً عالمه العلم أن  
يتم ظهور ذلك وعظمه ، بحيث لا يحق عليه إلا القليل من التفصيل

ثم إنه قد يجب ذلك القليل من التفصيل الذي يبيحه

### المبحث الثاني

أن يكون الحديث قد بلغه ، لكنه لم يثبت عنده :

إما لأن محدثه أو محدث محدثه ، أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده ،  
أو مثمنهم ، أو سبقي الخط

وإما لأنه لم يبلغه مسنداً بل مضعاً ، أو مضعداً بلفظ الحديث ، ومع أن  
ذلك الحديث قد روي عنه لغيره بسند متصل

أن يكون غيره أعلم من المجهول عنده الثقة ، أو يكون قد روى غيره وثبت  
المحدث عنده ، أو قد روى من غير أخيه بلفظه ، وقد ضبط بلفظ الحديث  
بعض المحدثين الخطأ ، أو تلك برواية من الشواهد ووجدت ما بين محتمل .

وهذا أصح كثير جداً وهو في التبعين وجمعهم - إلى الأئمة المشهورين  
من بعدهم - أكثر منه في العصر الأول ، أو كثير من القوم الأول

فإن الأحاديث كانت قد اشترفت واستهتت سكر كانت تكثر من  
العلماء من طرق ضعيفة وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق

فتكون جمعة من هذا الوجه ، مع أنها تسع من جمعتها من الوجه الآخر  
ولهذا وحده في كلام غير واحد من الأئمة تصدق القول بموجب الحديث على  
صحة . فيقول : فإني في هذه المسألة كذا . وقد روي فيها : حدثت بكذا . فإن  
كان صحيحاً فهو قولي .

### السبب الثالث

اعتقاد ضعف الحديث باحتياط قد حمله فيه غيره . مع قطع النظر عن طريق  
آخر . سواء كان التصواب معه ، أو مع غيره . أو معهما ، عند من يقول : كل  
مجتهد مصيب .

ولذلك أسباب :

سبب ١ : أن يكون الحديث حديث مدونه أحدهما صيغة . واعتقده الآخر .  
ثقة . ومعرفة الرجل علم واسع .  
ثم قد يكون المصنف : من يعتقد صفة ، لا اطلاعاً على سبب خارج  
وقد يكون التصواب مع أحد ، لم ينته أن ذلك السبب غير خارج : إما  
لأن حسبه غير خارج ، أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الاحتجاج  
وهذا سبب واسع .

ولأنه : ما حال وأحواله في ذلك . لإجماع والاختلاف مثل ما سيرهم من  
سائر أهل العلم في علومهم .

وسبب ٢ : أن لا يعتقد أن يحدث سمع الحديث من حدث عنه ، وغيره . يعتقد  
أنه سمعه ، لأسباب بموجب ذلك معرفة .

وسبب ٣ : أن يكون لمحدث حال حال مستقيمة ، وحال مضطرب  
مثل أن يخطئ ، أو يتخلى عن كونه . حدث به في حال الاستقامة . صحيح وما  
حدث به في حال الاضطراب ضعيف فلا بد من ذلك حدث من أي النوعين ؟  
وقد علم غيره : أنه ما حدث به في حال الاستقامة .

ومنها : أن يكون الحديث قد سئ ذلك الحديث ، فلم يذكره فيما سدد ،  
أو أسكر أن يكون حديثه ، معتقداً أن هذا علة توجب ترك الحديث .  
ويرى غيره : أن هذا مما يصح الاستدلال به وإسالة معروفة .  
ومنها : أن كثيراً من المجاريين يرون أن لا يحتج بحديث عراقي أو شامي  
إن لم يكن له أصل بالحجاز ، حيث قال فائهم : « رتوا أحاديث أهل العراق مرة  
أحاديث أهل الكتاب لا تصدقهم ولا تكذبهم »  
وقيل لآخر : سمى عن منصور عن إبراهيم عن عتبة عن عبد الله بن مسعود  
حجة ؟ قال : إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا  
وهذا لا اعتقادهم . أن أهل الحجاز ضبطوا السنة . فلم يشذ عنهم منها شيء .  
وإن أحاديث العراقيين قد وقع فيهم اصطبات أوجب الثبوت فيها  
وممن العراقيين . رى أن لا يحتج بحديث الشاميين وإن كان أكثر  
الناس على ترك التضعيف بهما .  
فتى كرس الإسناد جيداً كرس الحديث حجة ، سواء كرس الحديث حجازياً  
أو عراقياً ، أو شامياً ، أو غير ذلك .  
وقد صنف أبو داود السجستاني - رحمه الله - كتاباً في معارف أهل الأمصار  
من السنن ، يبين ما يختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد  
مسندة عند غيرهم ، مثل المدينة ، ومكة ، والطائف ، ودمشق ، وحمص ،  
والكوفة ، والبصرة ، وغيرها  
إلى أسباب آخر غير هذه .

#### السبب الرابع

اشتراطه في حصر الواحد العدل الحافظ : شروطاً يحالعه فيها غيره .  
مثل : اشتراط معصم غرض الحديث على الكتاب والسنة  
واشتراط معصم . أن يكون الحديث ضيقاً بما حلف قيس لأصول .

واشتراط بعضهم : انتشار الحديث وظهوره ، إذا كان فيما نَقُّمُ به البُلوَى ،  
إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه

### السبب الخامس

أن يكون الحديث قد لُاعه وثبت عنه ، لكن سبه .

وهذا بردي الكتاب والسنة

مثل : الحديث مشهور عن عمر رضي الله عنه أنه « مثل عن الرجل يحب في  
السفر فلا يجد الماء ؟ فقال لا يصل حتى يجد ماء » فقال له عمار بن ياسر رضي الله  
عنه « يا أمير المؤمنين ، أما تذكر إذ كنتُ أُنْزِلُ وأنت في ليل ، فوجدنا فأما  
أنا فتمرعت كما تترعُ دابة ، ولم أنت هم أصل » فذكرت ذلك لابي  
صلى الله عليه وسلم فقال : « كان يكذب هكذا » وصرت يده الأرض فسبح  
بهما وجهه وكفيه « فقال له عمر « اتق الله يا عمر » فقال « إن شئت لم أحدث  
به » فقال « بل نُؤَيِّتُكَ من ذلك ما نُؤَيِّتُ<sup>(١)</sup> »

فهذه ستة شهود عمر رضي الله عنه ثم سبه ، حتى اتقى مخالفتها ، وذكره  
عمر رضي الله عنه فلم يذكر

وهو لم يكذب عمراً ، بل أمره . أن يحدث به

وأبلغ من هذا أنه خطب الناس فقال « لا يرد رجل على صداق أرواح  
الذي صلى الله عليه وسلم وسننه ولا رددته » ففدت امرأة « يا أمير المؤمنين ،  
لأنتم شقة أعطينا الله إياه ؟ ثم قالت ( ٢٠٠٤ ) أو أنتم إحداهن فطرا<sup>(٢)</sup> .

ورجع عمر إلى قوله وقد كان حافظ لآلة وحسن

وكذلك ما روى « أن عبيد ذكر أريز يوم الحمل شقة عوده إليهما

(١) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن بألفاظ معارفة

(٢) رواه الإمام أحمد وصحاح سنن الأربعة . وقال أبو مدي : حسن صحيح

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد ذكره حتى تصرف عن القتل <sup>(١)</sup> .  
وهذا كثير في السلف والنظف .

### السبب السادس

عدم معرفته بدلالة الحديث

رأى يكون لفظ الذي في الحديث عربياً عنده مثل لفظ «أمة»  
و «الحرة» و «الغلبة» و «ملاسه» و «أمة» و «الحر» إلى غير ذلك  
من الكلمات القريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها .

وكأحدث لزوم «لا طلاق ولا عتق في غلاق» <sup>(٢)</sup> أيهم قد فسروا  
«الإعلاق» بالأكاد ومن يحرمه لاء فهدد الله به

وأما لكون معناه في سنة وعرفه غير معناه في أمة النبي صلى الله عليه وآله  
وسم وهو يحرمه على ما فهمه في سنة . . . على أن لأصل . . . لاه  
كما سمع بعضهم أننا في «الرحمة» في «اليد» فطوره . . . أوع مسكر .

(١) قال علي المرتضى رضي الله عنهم - وقد وافقه - حتى أحدثت عتق دواهم -  
«أما يذكر يوم مروت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني عثم ، بطريق وسجك  
وصحك إليه فقيل لا بدع أن في طلب رهود . . . لك رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إنه ليس بمعدود لفعله وأنت ظلمه» . . . فبقا زبير اللهم نعم  
ولو ذكرت ما سرت مسيرى هذا . . . ووافقه لأفالك . . . وقد رواها الحافظ ابن كثير في  
إسناده وأنها (ج ٧ ص ٢٤٠ ، ٢٤١) من عدة طرق .

(٢) رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها  
وقال المدري في إسناده محمد بن عيسى بن صالح المكي . . . صحيف .  
وقال أبو داود : الإعلاق العصب .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الإعلاق إسداد باب لعدو أو قصد داه .  
ودخل فيه طلاق ونحوه ولسكران ونكوه وحسن الذي لا يقتل ما يقول  
لأن كلامه هو . . . عتق عنه باب العلو والعصب . . . وطلاق . . . قمع من قاصده  
عالمه . . . والله أعلم

لأنه لغتهم وإنما هو مبتدأ لخفية الماء قبل أن يشتد فيه ماء مفسراً في  
أحد حديث كثيرة صحيحه

وسموا عظم الخمر في الكتب واسمه ، فاعتدوه عصير المسك ، واشد  
خاصة به على أنه كذلك في اللغة ، وإن كان قد جاء من لأحداث أحاديث  
صحيحة تبين أن « الخمر » اسم لكل شراب مسكر<sup>(١)</sup>

(١) وروى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « لقد حرمت الخمر  
وما يندسه منها شيء » وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « حرمت علب  
الخمر - حتى حرمت - وما بعد بالمدة حر الأعداء إلا قسلاً وعامة حر ما ليس  
والخمر » وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « قام عمر على المنبر ، فقال  
أما بعد ، فقد دل محرم الخمر ، وهي من حمسة : لبس ، ونهر ، والعلل ،  
والخطئة ، والشعر ، والخمر - ما حارب العقل » وعن أنس رضي الله عنه قال « كنت  
أشقى ما عبيده وأما صدقة وأنى من كعب من تصبغ رهو - ولتصبغ هو ليس إذا  
شدخ ويد - ثم أتت ، فقال إن أحر قد حرمت - فقل أو صدقة ثم ، أنس  
فهرقا ، فهرقا »

قال الحافظ ابن حجر في الصغرى (ج ١٠ ص ٢٧) وحاصله أن البخاري أراد -  
بعض تراجم أبواب في الخمر وأنواعها - من الأشياء التي وردت فيها لأحرار - على  
شرطه - لا يوجد منه أحر - قد أصاب كونه تصبغ عنه ثم أردفه ليسر والخمر  
ثم ألت العسل ، يشره إلى أن ذلك لا يختص بالخمر وليسر ثم في ترجمه عامة  
شاملة لك وغيره - وهي « الخمر ما حارب العقل » والله أعلم

ثم قال الحافظ ، وحكى ابن قتيبة عن قوم من مجافى أهل الكلام : أن النبي عن  
الخمر للكراهة وهو قول مجهور ، لا يثبت إلى قائله . وحكى أبو حنيفة النعمان  
عن قوم أن الحرام ما أحموا عليه ، وما أحلوا فيه ليس بحرام . قال - وهذا  
عظيم من عول - ثم منه انقلب على كل شيء أحلوا في تحريمه ، ولو كان مستند  
الخلافاً وذهبوا به

وطاهر القرآن والأحداث النبوية - بما يهيمه العربى - سلم النفس واعتزله  
أن « الخمر » - التي شدد الله تحريمها ، وتوعده شديد الوعيد من ديبته عن شرها  
لأنها من أمر الشيطان لوقوعها بين مؤمنين لعداوة والبغضاء ، وبصدهم عن -

وتارة : تكون اللفظ مشتركاً ، أو محلاً ، أو متردداً بين حقيقة ومحار .  
 فيجعله على الأقرب عنده . وإن كان المراد : هو الآخر  
 كما حل جماعة من الصحابة في أول الأمر « المحيط الأبيض والمحيط الأسود »  
 على الجبل<sup>(١)</sup>

وكا حل آخرون قوله تعالى ( ٦٠٥ فاسبحوا بحمدهم وأيديكم ) على اليد  
 إلى الإبط

وتارة : تكون دلالة من النص حتمية  
 فإن حتمت دلالات الأقوال بمسألة حداً ، متفاوت الدرس في إدراكها  
 وفهم وحسن الكلام : بحسب منفتح الحق سبحانه وموهبه  
 ثم قد مر بها الرجل من حيث العموم ولا يتعطل أن يكون هذا المعنى داخلاً  
 في ذلك العام

ثم قد تعطل له تارة ، ثم يذهب حد ذلك  
 وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا قه  
 وقد يضايق الرجل فيهم من الكلام ما لا تحتله اللغة العربية التي نمت  
 الرسول صلى الله عليه وسلم بها

#### السبب الخامس

اعتقاده . أن لا دلالة في الحديث

— ذكر الله وعن الصلاة — هي كل ما حصر لعن من أي مادة ، ولو كانت قد  
 أعدها مريدها من اللين ، وسواء كان مشروبه أو مشومة ، أو مطعومة ، أو  
 محقونه تحت الحلة

(١) روى الإمام أحمد والبخاري وغيرهم . عن عدي بن حاتم أن النبي  
 صلى الله عليه : أنه وضع تحت وسادته عقلاً أبيض وعقلاً أسود . فلما أصبح سأله  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال له « إني بيض نهار وسواد الليل »



والفرق بين هذا وبين الذي قبله : أن الأول لم يعرف جهة الدلالة  
والثاني : عرف جهة الدلالة ، لكن اعتقد : أنها ليست صحيحة ، بل يكون له  
من الأصول ما يرد تلك الدلالة ، سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأ  
مثل : أن يعتقد أن العلم المخصوص ليس صحيحة ، أو أن مفهوم ليس صحيحة ،  
أو أن العموم هو رد على سبب : مفصولة على سببه ، أو أن الأمر المجرى لا يقتضي  
الوجوب ، أو لا يقتضي العموم ، أو أن الحرف بالالف واللام لا عموم له ، أو أن  
الأفعال المعينة لا تنفي دواتها ، ولا جميع أحكامها ، أو أن المسمى لا عموم له .  
ولا يدعى العموم في المصنعات والله في  
إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه .

في شطر أصول الفقه تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم وإن  
كانت الأصول الجديدة لم تحط بجميع الدلالات الخفية فيها  
وتدخل فيه أفراد أجناس الدلالات : هل هي من ذلك الجنس أم لا ؟  
مثل أن يعتقد أن هذا لفظ معين محض ، بل يكون مشتركاً لدلالة  
نصين أحدهما عليه ، أو غير ذلك

#### السبب الثامن

اعتقده : أن تلك الدلالة قد عارضها ما يدل على أنها ليست مادية  
مثل : معارضة العام بخاص ، أو المطلق بمتقيد ، أو الأمر المطلق ، أو  
الوجوب ، أو الحقيقة بما يدل على المخار  
في أنواع المعارضات . وهو باب واسع أيضاً  
في تعرض دلالات القول ، وترجيح بعضها على بعض بحر حميم

#### السبب التاسع

اعتقده : أن الحديث معرض بما يدل على صحته ، أو سخطه ، أو تأويله .

إن كان قائلاً للزويل - ثما يصح أن يكون معارضاً لآية،  
أو حديث آخر، أو مثل إجماع  
وهذا وعاء :

أمرهم أن يعتقد أن هذا المعارض راجح في الجملة فيتميز أحد اللاتئة  
من غير تعيين واحد منهما

ونقول : من أحدهما ، بأن يعتقد أنه مدسوح ، أو أنه مؤول  
ثم قد عبط في المدسح فيعتقد المدسح متقدماً  
وقد عبط في المؤول أن يحمل الحدث على ما لا يشمله عطاء أو أن  
هناك ما يردعه

وإدعاء صفة من حيث محله فقد لا يكون ذلك معارض دالا وقد لا يكون  
لحدث المعارض في قوة لأول إما دأ أو متدأ  
وتحقيقه لا يثبت منه صفة وعينه في الحدث لأن  
والإجماع يندعي في الغالب أنه هو عدم العلم بالخطأ  
وقد وجد من أعاد منه من هو إلى «هون» مشككاً بهم فيها :  
عدم العلم بالخطأ

مع أن عدم الأدلة عندهم يقتضي خلاف ذلك  
- كبر لا يمكن «المدسح» الذي هو لا يشمله قائلاً مع عدمه من «المدسح» قد  
فأولاً خلافه حتى إن منهم من سلق القول فيقول «إن كان في المسألة إجماع  
فهو أحق منه» ولا ظاهراً عندي كذا وكذا  
وذلك مثل من يقول «لا أعلم أحدًا أخبر بشبهة» وهو لا يحفظ  
عن علي بن أبي حمزة ، وشرخ وغيرهم صلى الله عليهم

(١) روى يرمي ويشارفطي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال «إذا ثبتت لك حجة أو من أن الأمر عليه الحد بحساب ما عتق  
منه وورث بحساب ما عتق منه» ورواه النسائي صحيحاً

و يقول آخر : أجمعوا على أن ينقضه لا يرثه وتورثه محفوظ عن علي  
 وابن مسعود رضي الله عنهم وفيه حديث حسن عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(١)</sup>  
 ويقول آخر : لا أم أحداً أو حب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الصلاة ويحسب محفوظ عن أبي حمزة الثمالی<sup>(٢)</sup>

وذلك - أن غاية كثير من العلماء - هم قول أهل العلم الذين أدركهم في  
 ملاده ، ولا هم أقول جماعت غيرهم

كما نهد كثيراً من المتقدمين لا يقر ولا قول المدعيين والكوفيين  
 وكثيراً من المتقدمين لا يقر ولا قول ثنيتين ، أو ثلاثة ، من لائحة المتشبهين  
 وما خرج عن ذلك فإنه عند يحدف لإجماع لأنه لا يتم به فائلاً وما  
 يقرح منه خلافاً

هذا لا يمكن أن يصح في حديث يحدف هذا لموقعه أن يكون هذا خلافاً  
 للإجماع أو لا اعتقاده : أنه مخالف للإجماع وإجماع أعظم الجميع  
 وهذا غير كثير من الناس في كثير من تركوه  
 و منهم من يقرر أنه حقيقه .

و منهم من يقرر فيه ، وليس في الحقيقة بغيره  
 وكذلك كثير من لأسباب قبله و بعده

#### السبب العاشر

من جهة - من عن صفة ، أو جهة ، أو وجه ، من لا يصدق منه ،  
 أو جهة مدرك ، أو لا يكون في الحقيقة مدركاً حقيقياً  
 كمدركه أكثر من الكوفة من الحديث الصحيح طاهر نقرأ واعتقادهم -  
 أن طاهر القرآن - من - الموم ومحوه - مقدم على نص الحديث

(١) وكذا في الإجماع شافعي رضي الله عنه . وانظر تحقيق ذلك في كتاب  
 خلاص لأفهام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن نعم رحمه الله

ثم قد اعتقد ما ليس بظاهر ظاهراً لما في دلالات القول من الوجوه  
الكثيرة .

ولهذا ردوا حديث « الشهد ويمين » وإن كان غيرهم يعلم : أن ليس في  
ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بالشهد ويمين . ولو كان فيه ذلك ، فإسامة هي المصيرة  
للقرآن عندهم

والثاني في هذه القعدة كلام معروف .

ولأحمد فيهم رسالة مشهورة في الرد على من رجم لاسمه . . . . . بظاهر القرآن  
عن نبيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واقعد أورد فيها من الدلائل ما يصبق هذا الوضع من ذكره

من ذلك : دفع الخبر الذي فيه تخصيص عموم المكتوب ، أو تقييد  
لمطلقه ، أو فيه زيادة عليه . واعتقد من يقول ذلك . أن الزيادة على النص -  
كتقييد المطلق - صحيح ، وإن تخصيص العام - صحيح

وكما رخصة طائفة من المذاهب الحديث الصحيح يدل أهل المدينة . بناء على  
أنهم مجمعون على محبة الخبر ، وإن إجماعهم جمعة مقدمة على خبر .  
كمصافحة أحاديث « خبر الخمس » . . . على هذا الأصل

وإن كان أكثر الناس قد يفتنون : أن للدينين قد احتلقوا في تلك المسألة ،  
وأهم لو أجمعوا وخالفهم غيرهم . . . . . سكات صحة في الخبر

وكما رخصة قوم من البلدين بعض الأحاديث ، وليس الحق . . . . . على أن  
القواعد السككية لا تنقص من هذا خبر

إلى غير ذلك من أنواع المخرجات . . . . . كل ما رخص مصداقاً أو محطاً .  
هذه لأسباب العشرة طهرة

وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث

لم نطلع نحن عليها ، فإن مدارك العلم واسعة ، ولم نطلع نحن على جميع ما في نواحي العلم .

والعالم قد يبدى صحته ، وقد لا يبدىها .

وإذا أداها : فقد تبلىنا وقد لا تبلىنا .

وإذا لم تبلىنا : فقد ندرك موضع احتجاجه . وقد لا ندركه . سواء كانت الحقيقة صواباً في نفس الأمر أم لا .

اسكن نحن - وإن هو هذا - فلا يجوز أن نعدل عن قول - ظهرت صحته بحديث صحيح واثقه طائفة من أهل العلم - إلى قول آخر قاله عنه يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحقيقة ، وإن كان أهل

١- تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية<sup>(١)</sup>

٢- الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عبده - بخلاف رأى العالم والعدل الشرعي يتمتع أن يكون خطأ إذا - حارجه دليل آخر . ورأى العالم ليس كذلك

ولو كان السبل بهذا التجويز - نأق : لما نقي في أيدينا شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا .

اسكن الفرض : أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه ٤ . ونحن معذورون في تركنا لهذا الترك .

وقد قال الله سبحانه ( ١٣٤ : ٢ ) تلك أمة قد خلت لها ما كُتبت وسكن ما كتبتم . ولا تسألون عما كانوا يعملون )

وقال الله سبحانه ( ٥٩ : ٤ ) من تدرعته في شيء فرُدُّوه إلى الله والرسول إن كنتمم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) .

(١) بل لا يمكن أن يتطرق إلى الأدلة الشرعية ، من أكتتاب والسنة أي خطأ بحال ، لأنها حجة الله على جميع عباده .

واس لأحد أن يبدأ من الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 يقول أحد من الدس . كما قال ابن عباس رضي الله عنهما - لرجل سأله عن  
 مسألة ؟ فأحابه فيها يحدث - فقال له « قال أبو بكر وعمر » ومن ابن عباس  
 « بوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء . أقول : قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ، وتقولون - قال أبو بكر وعمر ١١٤ »

وإذا كان الترتيب لكون هذه الأسانيد ، قد حدث صحيح فيه  
 تحمين أو تحريم أو حكم فلا يجوز أن منته : أن الترتيب له من الطمأنينة - الذين  
 وصفنا أسباب تركهم - وقد كونه حلال الحرام ، أو حرم الحلال ، أو حكم  
 ما أمر الله

وكذلك إن كان في الحديث وعيد على فعل - من شيء ، أو عصب ، أو عذاب  
 أو نحو ذلك - فلا يجوز أن يفهم من ذلك العدة - لدى أمم هذا أو فعله - داخل  
 في هذا الوعيد

وهذا ، لا يعم بين الأمة فيه حلا - إلا شذوذاً حكى عن بعض مفسريه بعدد -  
 مثل بشر المريسي<sup>(١)</sup> وأمره - أنهم رجعوا . أن المحصى ، من المختصين بعقاب  
 على خطئه

(١) هو بشر بن عباد بن أبي كريمة المريسي - متبع لمع وكثير الرواة المهمة  
 ومندوها من تحت وسن ميمية - نسبة إلى مريش . قرية من قرى مصر ؛  
 أشهر بهم ، وبكار صفت له عروجل . وعمره للقول بخلق القرآن ، وحكى  
 عنه قول شعبة ومنداهب منكره . أساء أهل العلم القول فيه ، وكفروه أكثرهم  
 لأحدهم . من عنه الشافعي رحمه الله ؟ فقال : لا يصح أن يروى عنه شيء .  
 هارون ؟ فقال : كافر . وقال أبو يوسف القاضي لشريح : يا شريح ، طلب العلم  
 بالكلام هو الجهل . وإذا صار الرجل رأساً في الكلام : ربح ما يرويه . يا شريح ،  
 يعني أنك تسلك في القرن . إن أقروا : أن الله علما حصرت . وإن جحدت  
 انكر كبرت . مات شريح في ذي حجة سنة ٢١٨ هـ من الأسانيد للسمعاني .

وهذا لأن حقوق الوعيد من فعل المحرم مشروطة بعدمه ما يشعر به ، أو تنكبه  
من العلم بالتحريم

فمن أثبت ساذية ، أو كان حدث عهد الإسلام ، وفعل شيئاً من المحرمات  
عبر عام بتحريمها ، لم يأتهم ، ولم يتخذ ، وإن لم يستند في استدلاله إلى دليل  
شرعي

فمن لم يثبت حدث المحرم ، واستند في الإباحة إلى دليل شرعي ، أولى أن  
يكون معذوراً

ولقد كان هذا محور محمود لأجل احتجاده قول الله سبحانه ( ٢١ )  
٧٨ ، ٧٩ وداود وسليمان ، إذ يحكمون في الحَرْثِ إِذْ بَقِيتْ فِيهِ عَتَمٌ لَّهُمْ ، وَكَفَّ  
عَنْهُمْ شَرَّ ذُرِّيَّتِهِمْ فَأَسْبَغَ سَيْلٌ ، وَكَلَّأَ آبَاؤُهُمْ كَمَا وَعَدَ ) فاحص من بيان  
بالهم . وأثنى عليهما بالحكم والعلم

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : « إِذَا احْتَدَى الْخَاكِرَ فَأَصَابَ عَلَيْهِ أَحْرَانٌ وَرَدَّ حَبِيذٌ وَخَطَا بِهِ أَحْرٌ »  
فتبين أن محمد - مع حديثه - به أحد وذلك لأجل احتجاده وحظوه  
معه ولأن ذلك الصواب في جميع غير الأحكام الشرعية ، أو المعصية  
ومذهب الله تعالى ( ٢٢ - ٧٨ ، صحيح ابن أبي شيبة ) وقول  
تعالى ( ١٨٥ - ٢ ) رَبِّدْ لَهُ كَيْدَ الشَّيْطَانِ وَلَا يَزِدْكَ كَيْدًا إِلَّا هَرَبًا

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال لا تصدقوا عام تطديق  
« لَا تُصَلِّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَيْتٍ مَطْمُورٍ وَأَنْتُمْ صَالِفَةُ الْعَصْرِ فِي الطَّرِيقِ »  
فقال بعضهم : لا يصلي إلا في بيت ، حجة وقول صحيح ، يردون هذا ، فصيحا  
في الطريق فلم يثبت وحدة من العتبات

فالأول : أنكروا دعوى أصحابنا فجاءوا صورة العوات داخلية في المصوم .

والآخرون : كان معهم من الدليل ما يوجب خروج هذه الصورة عن العموم .  
فإن المقصود : المبادرة إلى الدين حاصرم النبي صلى الله عليه وسلم .

وهي مسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافا مشهوراً : هل يحصى العموم بالقياس ؟  
ومع هذا فالدين صلوا في الطريق كانوا أصوب عملاً

وكذلك بلال رضي الله عنه لما باع الصاعين من التمر بالصاع « أمره النبي صلى الله عليه وسلم بركه » ولم يرتب على ذلك حكم أكل الزمان ، من التمرين والتمليظ . لعدم علمه كان بالتحريم

وكذلك عدى بن حاتم وحيدة من الصدقة - رضي الله عنهم - لما اعتقدوا :  
أن قوله - ( ٢ . ١٨٧ ) حتى يبتئ أسكن الحيط الأبيض من الحيط الأسود )  
معناه : الحمال الأبيض والأسود . فكان أحدهم يحمل عتدين أبيض وأسود ويأكل  
حتى ينس أحدهما من الآخر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم امدى « بن وسدك  
إذن امر بض . إنما هو يابض النهار وسواد الليل »

فإنه إلى عدم فقهه لمع الكلام ولم يرتب على هذا الفعل دم من أظفار  
في رمص . وإن كان من أعظم الكفاثر

بحلاف الدين أمتوا لمشحوج في الرد وحبوب العسل ، فاعسل فمات ، فإنه  
صلى الله عليه وسلم قال « فمرو فقلهم الله خلاً سلوا إذا لم يمسوا ؟ إنما شفاء  
العين السؤال <sup>(١)</sup> » .

---

(١) رواه أبو داود من حديث الزبير بن حريق عن عطاء عن حابر قال  
« خرجنا في سمر ، فأصاب رجلاً ، حجر فتحة في رأسه . ثم احتلم . فسأل  
أصحابه . هل يحدون لي رخصة في تيمم ؟ فقالوا - ما بذلك رخصة - الحديث »  
صححه ابن السكن ، وقال : هذا أمث ما روى في نسخ على الحيرة ورواه أبو داود  
أيضاً عن أنوراعى عن عطاء . عن ابن عباس ، وكذلك رواه ابن ماجة ورواه  
البيهقي ثم قال : وظاهر لقرآن يدل على اسماء ما يحد من الماء ثم تيمم .



فإن هؤلاء 'حظنوا' غير حتمد إذ لم يكونوا من أهل العلم  
وكذلك لم يوجب على أسامة بن زيد قوداً ولا ذبياً ، ولا كفرة ،  
قيل الذي قاله لا لأنه إلا الله في عروة الخرافات<sup>(١)</sup>

فإنه كان معتقداً حور قتلته ، على أن هذا لإسلامه بين صحيح مع  
أن قتله حرام

وعمل بذلك السيف وجمهور الفقهاء ، في أن ما استباحه أهل الحرب من دماء  
أهل العدل لا يؤهل منع ، بنفسه قود ولا ذبياً ولا كفرة ، وإن كان قتلهم  
وقتلهم محرماً .

وهذا الشرط - الذي ذكره في خوف الوعيد - لا يحتاج أن يذكر في كل  
حطاب لاستفراغ العلم به في التوبة .

كما أن الوعد على العمل : مشروط بإحلال العمل لله ، وعدم حبوط  
العمل بالردة

ثم إن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث فيه وعد  
ثم حيث قدّر قيام أو حث للوعيد ، فإن الحكم يتعطف عنه ما مع  
ومواعظ خوف الوعيد متعددة

ومم : التوبة

وممها : الاستعفار

وممها : الحسنة الدخيلة للثبوت

وممها : تلاوة الديب ومصلحتها

(١) تصحح ، وفتح الزاد ، يعنى وهو أهل من جهة ، صار لهم وره ، نفس  
لعله من أرض بني مرة ، وكانت عروبهم منه سبع أو ثمان من لخرة . وكان قمره  
عالم من عاتق السككي والذي منه أسامة اسمه مرداس بن هيثم ، ولحدث في  
عدة مواضع من البحارى ، وفي التلخيص ( فتح ج ١٢ ص ١٥٧ ) .

ومنها : شفاعة شفيع مطاع .

ومنها : رحمة أرحم الراحمين .

فإن عذمت هذه الأسباب كلها - ولن تعدل إلا في حق من عتتا وتتردد

وشرد على الله شرود العير على أهله - فهناك يلحق الوعيد به

وذلك : أن حقيقة الوعيد : بيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب .

فيستفاد من ذلك : تحريم الفعل وقبحه .

أما إن كل شخص قد قام به ذلك المسبب يحب وقوع ذلك المسبب به فهذا

باطل قطعاً . لتوقف ذلك المسبب على وجود الشرط ، وروال جميع أنواع

وإيضاح هذا : أن من ترك العمل بمحدث ، فلا يخلو من ثلاثة أقسام :

إما أن يكون تركاً حائراً متعافى المسلمين ، كاترك في حق من لم سلمه

ولا قصر في الطلب ، مع حاجته إلى العتيا أو الحكم ، كادكرهه عن الخلفاء

الراشدين وغيرهم رضي الله عنهم

فهذا لا يشك مسلم أن صاحبه لا ينفقه من مقره التترك شيء .

وإما أن يكون تركاً غير جائز فهذا لا يكد يصد من الأئمة إن شاء الله

تعالى

لسكن الذي قد يحرف على بعض العلماء . أن يكون الرجل قسراً في ترك

تلك المسألة فممول مع عدم أسباب القول . وإن كان له فيها نظر واجتهاد ،

أو يقصر في الاستدلال . فيقول قبل أن منع النظر سببته ، مع كونه متمسكاً

بحجة ، أو يظلم عليه عادة أو فرض يمنعه من استيعاب النظر لينظر فيما يحرص

ماعدده وإن كان ، نقل لا بالاجتهاد والاستدلال بل بالحد الذي يجب أن

ينتهي إليه الاجتهاد : قد لا ينصبط للمجتهد

ولمذا كان العلماء محذوفون مثل هذا ، خشية أن لا يكون لاجتهاد المعتز قد

وحد في تلك المسألة المخصوصة

فهذه ذنوب . لكن لحق عقوبة القسب مصاحبه إعتا تبال من لم يقب .  
وقد يمحوها الاستعمار ، والإحسان ، والبلاء ، والشفاعة ، والرحمة  
ولم يدخل في هذا من يغلبه الهوى ويصرعه ، حتى ينصرف ما يعلم أنه باطل ،  
أو من يحرم بصواب قول أو حكمة ، من غير معرفة منه بدلائل ذلك القول بغير  
وإيمان .

بل هذين في النار ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « العصاة ثلاثة .  
قاصين في النار وقاص في الجنة ، فأما الذي في الجنة : فرجل علم الحق فقصى  
به . وأما اللذان في النار : فرجل قضى للناس على جهل ، ورجل علم الحق وقضى  
بخلافه <sup>(١)</sup> »

«المتون كذلك

لكن لحق الوعيد للشخص ذم أيضاً موانع كما به .  
فقد ضل وقوع حصص من بعض الأعيان من الله . المحمودين عند  
الامة . مع أن هذا بعيد أو غير واقع . لا بعدم أحدهم أحد هذه الأسباب ولو وقع  
م يقدح في إيمانهم على الإطلاق .

ولا يعتقد في القوم العصاة . بل تجوز عليهم الذنوب . ونرجو لهم . مع  
ذلك . أعلى الدرجات . لما احتصمهم الله به من الأعمال الصالحة ، والأحوال  
السيئة ، وأهم ما يكونون مصرين على ذنب . وإيسوا على دعة من الصلابة  
رضى الله عنهم .

والقول فيهم كذلك فيما حتموا فيه من العتوى ، والفصا ، والدماء التي  
كانت بينهم رضى الله عنهم وغير ذلك .

(١) روى أبو داود وابن ماجه عن ربه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
« العصاة ثلاثة . واحد في الجنة ، وإيمان في النار . فأما الذي في الجنة : فرجل  
عرف الحق فقصى . ورجل عرف الحق ، حجاز في حكمه . فهو في النار . ورجل  
قصى للناس على جهل . فهو في النار » .

ثم إما - مع العلم من انكرت الموصوف معدور ، بن مأجور - لا يعمد أن  
نسج الأحاديث الصحيحة ، التي لا سم لها معارصاً دافعاً ، وأن يعتقد وجوب  
العمل بها على الأمة ، ووجوب تدعيمها .

وهذا مما لا يختلف العلماء فيه .

ثم هذه الأحاديث منقصة : إلى - دلالة قطعية ، من يكون قطعي السند  
والمتن وهو ما يثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله . وثيق أنه أراد به  
تلك الصورة .

وإلى مدلالته ظاهرة عبر قطعية

فما الأول ، فيجب اعتقاد موجه علمياً وعملاً ، وهذا ، لا خلاف فيه بين  
العلماء في الجلة

وإما قد يحفلون في معنى الآخر - هل هو قطعي السند ، أو ليس قطعي ؟  
وهل هو قطعي الدلالة ، أو ليس قطعيها ؟

مثل : احتلامهم في حجر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول والصدق ،  
أو الذي اتفقت على العمل به .

فبعد عامة الفقهاء ، وأكثر المتكلمين : أنه بعيد العلم .

ودعت هؤلاء من المتكلمين ، إلى أنه لا بعيد

وكذلك الخبر المروي من عدة جهات يصدق بعضها بعضاً - من أمثال  
محموديين - قد بعيد العلم اليقيني من كان عنده تلك الجهات ، وبحر أولئك  
الخبرين ، وقرائن وصياتهم تحتف بالخبر . وإن كان العلم بذلك الظاهر لا يحصل  
لمن لم يشاركه في ذلك

وهذا كان علماء الحديث - المعاندين فيه ، لشعروا في معرفته رحمهم الله -  
قد يحصل لهم اليقين التام بالحذر ، وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها .  
فصلاً عن العلم بصدقها

ومبنى هذا على أن المحرر بعيد العلم ، بعيد : من كثرة المحررين : مرة ، ومن صفات المحررين أخرى . ومن نفس الإحسان به أخرى . ومن نفس إدراك المحرر له أخرى . ومن الأمر المحرر به أخرى .

فرب عدد قليل أفاد بحرم العلم ، ما هم عليه من اللبنة والحفظ الذي يؤمن معه كدسهم أو حقاؤه . وأما في ذلك العدد من غيرهم قد لا بعيد بحرم العلم . وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه . وهو قول جمهور الفقهاء ، والمحدثين ، وطوائف من المتكلمين .

ودفع طوائف من متكلمي ، وبعض الفقهاء : إلى أن كل عدد أفاد العلم بحرمه ، موصلة : أفاد حرمه مثل ذلك العدد العلم في كل قصته . وهذا ما نحن قاضون .

الكن من هذا موضع من ذلك . ثم تثير الفرائض حرجة عن المحررين في العلم بحرمه ، لأن تلك الفرائض قد بعيد العلم به ، ثم دلت على المحرر .

وإذا كانت معهم قد بعيد العلم به ، تحمل دونه للمحرر على الإطلاق ، كما لا يعمل المحرر بها . بل كل منها صريق إلى العلم مرة ، وإلى الظن أخرى . وإن اتفق اجتماع موجب العلم به ، أو اجتماع موجب العلم من أحدهما ، وموجب الظن من الآخر .

وكل من كان صلاحه رأه قد يقطع صدق أحبار لا يقطع صدقها من ليس مثله .

وتارة يحسمون في كون الدلالة قطعية لاختلافهم في أن ذلك الحديث : هل هو نص ، أو ظاهر ؟

وإذا كان صغراً ، فهل فيه مديني الاحتمال الرجوح ، أو لا ؟ وهذا أيضاً باب واسع .

ثم يسأ - مع العلم بأن الشك الموصوف معدوم ، بل مأخوذ - لا ينبغي أن  
تتم الأحاديث الصحيحة ، التي لا يعلم لها معارضة يدعيها ، وأن يعتقد وجوب  
الصل بها على الأمة ، ووجوب تدعيمها .

وهذا مما لا يختلف العلماء فيه

ثم هذه الأحاديث متقدمة - إلى - دلالاته قطعية ، بأن يكون قطعي السند  
والمن وهو ما ينفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله وتيقن أنه أراد به  
تلك الصورة

وإلى مدلالته ظاهرة غير قطعية

وأما الأول - فيجب اعتقاده موجه عدل وعمل - وعدل لا خلاف فيه بين  
العلماء في الجملة

وإنما قد يختلفون في بعض الأحاديث هل هو قطعي السند ، أو ليس قطعي ؟  
وهل هو قطعي الدلالة ، أو ليس قطعيها ؟

مثل : اختلافهم في حبر الواحد الذي ينقته الأمة بالقبول والصدوق ،  
أو الذي اتفقت على الصل به

فبعد عامة التفهم ، وأكثر المتكلمين : أنه يعيد العلم

وذهب طوائف من المتكلمين إلى أنه لا يعيد

وكذلك الخبر مروى من عدة جهات يصدق مصمم - من أناس  
مخصوصين - قد يعيد العلم اليقيني إن كان عند تلك الجهات ، وبحال أو شك  
الخبرين ، وقرائن وصانهم تختلف بالخبر - وإن كان العلم بذلك الخبر لا يحصل  
لن لم يشاركه في ذلك

ولهذا كان عامة الحديث - المعتمدة فيه ، المتبحرون في معرفته رحمهم الله -  
قد يحصل لهم اليقين التام بخبره ، وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها .  
فصلا عن العلم بصدقها

ومضى هذا على أن نعلم انقياد العلم بعيدة : من كثرة المحرمات تارة ، ومن  
صعنت المحرمات أخرى . ومن نفس لإخبار به أخرى . ومن نفس يدرك المحرم  
له أخرى . ومن لأمر المحرم به أخرى

فرب عدد قليل أحد حرمهم العلم ، ما علم عليه من الذبابة والحفظ الذي يؤمن  
معه كهم أو حظهم . وأصعب ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد خبرهم العلم .  
هذا هو الحق لدى لا ريب فيه . وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين ،  
وطوائف من المتكلمين

ودع طوائف من المتكلمين ، وبعض الفقهاء ، إلى أن كل عدد أفراد العلم  
حرمهم قضية : أفاد خبر مثل ذلك العدد العلم في كل قضية  
وهذا بطل قطعه

لكن ليس هذا موضع من ذلك  
فإن خبر الثماني جارحة عن المحرمين في العلم . حرم هو مذكرة لأن  
تلك الثماني قد بعيد العلم لو كانت في المحرم .

وإذا كانت معهم قد بعيد العلم . فمنه للعبر عن لإطلاق ، كما  
يجعل خبر الثماني . من كل منهم طريق إلى العلم ثمانية ، وإلى العلم أخرى  
وإن اتفق احتياج ما وجب العلم به معهم ، أو احتياج موجب العلم من أحدهما .  
وموجب العلم من الآخر

وكل من كان لأحد راعى قد يقطع صدق أخبار لا يقطع صدقها من  
نفس منه .

ونارة يجهلون في كون الدلالة قطعية . لاختلافهم في أن ذلك الحديث :  
هل هو محس ، أو ظاهر ؟

وإذا كان ظاهراً ، فهل فيه مذهب الاحتياط ، أو لا ؟  
وهذا أصعب باب واسع

فقد يقطع قوم من العلماء بدلالة أحاديث لا يقطع بها غيرهم : إما لعدمهم بأن الحديث لا يحتمل إلا ذلك المعنى ، أو لعدمهم بأن المعنى الآخر يجمع حل الحديث عليه ، أو لغير ذلك من الأدلة الموجهة للقطع

وأما القسم الثاني - وهو الظاهر - فهذا يجب العمل به في الأحكام الشرعية باتفاق العلماء المتعبرين

بين أن قد تضمن حكماً قطعياً - مثل الوعيد ونحوه - فقد احتسبوا فيه مذهب طوائف من الفقهاء إلى أن صدر الواحد المدلل إذا تضمن وعيداً على فعل ، فإنه يجب العمل به في تحريم ذلك الفعل ، ولا يعمل به في الوعيد إلا أن يكون قطعياً .

وكذلك لو كان المتى قطعياً ، لسكن بدلالة ظاهره .

وعلى هذا جاز قول عائشة رضي الله عنها - لامرأة أني إسحاق السبيعي - وأبلغني زيد بن أرقم : أنه قد أطلت جهده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب<sup>(١)</sup> .

قالوا : وعائشة رضي الله عنها ذكرت الوعيد لأنها كانت عامة به ونحن نعمل بخبرها في التحريم - وإن كنا لا نقول بهذا الوعيد لأن الحديث - إنما ثبت عندنا بخبر واحد

ورحمة هؤلاء : أن الوعيد من الأمور العامة فلا شئت إلا عابدين العم . وأيضاً فإن العمل إذا كان مختصاً في حكمه لم يلحق فاعله الوعيد . فلي قول هؤلاء : يحتاج أحاديث الوعيد في تحريم الأفعال مطلقاً . ولا يشتت بها الوعيد ، إلا أن تكون الدلالة قطعياً .

(١) رواه الدارقطني وكانت امرأة أني إسحاق دعت علاماً من ريد من أرم بها عاتة درهم سبيته . ثم أذاعه به بسبائة بعداً وانظر للمتنق (ح ٢ ص ٣٤٧ حديث رقم ٢٩٢٧) تعليق محمد حامد المعنى .



ومثله : احتجاج أكثر العلماء بالقراءات التي سمعت من بعض الصحابة  
رضي الله عنهم مع كونها ليست في مصحف عثمان رضي الله عنه فإنها تضمنت  
عملاً وعلماً . وهي خبر واحد صحيح

فاحتجوا به في إثبات العمل . ولم ينشئوها قرآناً . لأنها من الأمور العينية  
التي لا تثبت إلا بيقين .

وهذه الأثر من الغم . - وهو قول عامة السلف - إلى أن هذه  
الأحاديث حجة في جميع ما تضمنته من الوعيد

من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين بعدهم ما رأوا يفتنون  
بهم الأحدث الوعيد كما يفتنون به العمل . ويصرحون بالوقوف الوعيد الذي  
فيه للعامل في الجنة .

وهذا منتشر عنهم في أحاديثهم وفتاويهم .

وذلك : لأن الوعيد من جهة الأحكام الشرعية التي تثبت - بالأدلة الطاهرة  
تارة ، وبالأدلة العينية أخرى - فيه من المطلوب اليقين التام بالوعيد بل  
المطلوب الاعتماد الذي يُدعى في اليقين ، أو الظن القاطع ، كما أن هذا هو  
المطلوب في الأحكام العملية .

ولا فرق بين اعتقاد الإنسان : أن الله حرم هذا ، وتوعد فاعله بالعقوبة  
المحملة واعتقاده أن الله حرمه ، أو توعد عليه بالعقوبة معية . حيث إن كلا  
مهما إحداهما عن الله تعالى فكما حر لإخباره بالأول تطلق التدبير وكذلك  
يحوز الإخبار عنه بالتالي

بل لو قال قائل : العمل به في الوعيد أوكد : كان صحيحاً

وهذا كما هو متعارف في أسانيد أحاديث الترهيب والتأنيب ما لا يساهون

في أسانيد أحاديث الأحكام لأن اعتقاد الوعيد يحمل الدفوع على الترك

فإن كان ذلك الوعيد حقاً - كان للإنسان قد نجا وإن لم يكن الوعيد حقاً

من عقوبة العمل أحسن من ذلك لو عيّد : ما يصير الإنسان - يترك ذلك العمل -  
 حذوّه في اعتقاده رغبة العقوبة لأنه إن اعتقد بنفس العقوبة فقد يحطى - أيضاً -  
 وكذلك - بل يستغنى في تلك الزيادة نفيّاً ولا إثباتاً فقد يحطى - .

وهذا الخطأ قد يهوى العقل عنه فيقع فيه فيسحق العقوبة رائدة من  
 كانت ثابته ، أو تقوم به مسبب استحقاق ذلك

فدس : الخطأ في الاعتقاد على التقديرين - تقدير اعتقاد الوعيد ، وتقدير  
 عنه - سوء - والنجاة من المصائب على تقدير اعتقاد الوعيد : أقرب فيكون  
 هو التقدير أولى

وسواء الدليل رجع عامة أمهات الدليل الخطر على الدليل لم ينجح  
 وسلك كثير من العقلاء طريقة الاحتياط في كثير من الأحكام  
 على هذا

وأم الاحتياط في الأعمال - كما نلاحظ على حسبه من العقلاء في الجملة  
 قد ذكر حوده من الخطأ في اعتقاد الوعيد مقابلاً لحوفه من الخطأ في  
 عدم هذا الاعتقاد : في الدليل الموحى لاعتقاده ، والنجاة الحاصلة في اعتقاده :  
 دينيين ساميين عن الله رخص

وسرقة ثل أن يقول : عدم الدليل انقضاء على الوعيد دليل على عدمه  
 كعدم الظاهر للتواتر على القرآت رائدة على ما في النصيب لأن عدم الدليل  
 لا يدل على المدلول عليه

ومن قطع على شيء من الأمور المعينة لعدم الدليل «مقاطع على وجودها» -  
 كما هو طريقة طائفة من المنسكبين - فهو محطى - خطأ -

سكن إذا علم أن وجود شيء مستلزم لوجود الدليل ، وعلمنا عدم الدليل :  
 قطع عدم الشيء - مستلزم لأن عدم اللزام دليل على عدمه مفرود .

وقد علمنا : أن الله على متوفرة على نقل كتاب الله ودينه . فإنه لا يجوز على

الأمة كتمان ما يحتاج الدرس إلى نقله حجة عامة . فقد لم يبدل نقلاً عاماً صلاة  
مداينة ، ولا سواه أخرى : ثم بعد ذلك  
ويجب الوعيد ليس من هذا الباب ، بل لا يجب في كره وعيد على فعل أن  
يقول نقلاً متواتراً ، كما لا يجب ذلك في حكم ذلك فعل  
وذات أن الأحاديث المنصبة للوعيد يجب العمل بها في مقاصدها . يستفاد  
أن فاعل ذلك العمل متوعد بذلك الوعيد ، لكن لحوق الوعيد به متوقف على  
شروط ، وله موقع

وهذه الآية عدة ظهور أمثلة

مها : أنه قد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من أتى منكم  
وموكله ، وشاهديه وكاتبه <sup>(١)</sup> .

وصح عنه من عذروحه أنه قال : من باع صاعين فباع يداً مدية أو مدية  
عبر ربا ، كما قال في البر مالير : إلا أنه . وهذا . الحديث <sup>(٢)</sup> .

وهذه موضح دخول معنى . . . الفصل وروا النساء . في الحديث  
نحو أن لا يبيع الصاعين فباع يداً مدية . . . إن الأثر في النسيئة <sup>(٣)</sup> .  
فاستحبوا بيع الصاعين بالصاع يداً بيد . مثل ابن عباس رضي الله عنهما . وأصحابه  
أنى الشمة . وعطاء ، وهذس ، . . . وعكاه ، وعكاه ، وعكاه . من أعين  
المحكين الدرس هم من صهوة لأمة عملاً ومجلاً . لا يحل من أن يقدل أحد  
منهم عليه ، أو من قديمه . بحث بخور نقله . . . كل . . . لأنهم  
قدوة ذلك من الذين أنوبلا . ثم في الجملة

(١) . رواه مسلم وأبو داود وبنساق وجرمى من حديث عبد الله بن مسعود  
ومن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) . معنى عليه من حديث عمر رضي الله عنه

(٣) . رواه الإمام أحمد وصححه وبنساق ومن صححه من حديث عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما .



ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم قد منع الدُّنْيَا لِلْحَرَمِ . وقد منع بعض الصحابة خراً ، حتى بلغ عمر رضي الله عنه فقال : قَاتِلَ اللهَ قَاتِلَانَا . ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لمن أكله اليهود ، حُرِّمَتْ عليهم الشُّحُومُ حَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا ، وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا ؟ . ولم تكن يعلم أن بيعها محرم . ولم يمنع عمر رضي الله عنه عليه بدم عليه : أن يبين حُرْمَةَ هذا الذَّنْبِ ، لِيُنْهَى هُوَ وَغَيْرُهُ عَنْهُ بِطَوْلِ الْعِلْمِ . وقد من رسول الله صلى الله عليه وسلم العاصر والمُعْتَصِر . وكثير من الفقهاء يجوزون للرجل أن يعصر بعيره هنياً ، وإن علم أن من سنه : أن يشده خيراً فهذا من العاصر ، مع العلم أن معذور : تخلف الحكم عنه لما منع وكذلك من الوصلة ، ووصولة في عدة أحداث صحاح . ثم من الفقهاء من يكرهه فقط

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنْ أَلْبَسَ بَشَرٌ فِي نِيَةِ الْفَصَةِ إِيَّائِي يُخْرِجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ حَرِّمٍ <sup>(١)</sup> » ومن الفقهاء من يكرهه كراهة نهي . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا التَّقَى سَعَالُ سَيِّمٍ » أهملوا واقتولوا في الدر <sup>(٢)</sup> . يجب العمل به في تحريم اقتتال مؤمنين غير حق . ثم إن علم أن أهل الجبل وصغيري نسو ، في الدر لأن لهم عذراً ، وبلاي القتال ، وحسنات سمعت بالفتوى أن يعمل عمله

وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « ثَلَاثَةٌ لَا يَكُونُ لَهُمْ اللهُ وَلَا سَطَرٌ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا تَرْكِبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ » رجل على فصل ماء يذمه من السبيل ، ويقول الله له . اليوم أمسكت فصلاً لم تعمل يدك . ورجل مانع إماماً لا سابعه إلا ليد ، إن أعطاه رضي ، وإن لم يعطه سخط . ورجل

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ مِلَّةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْقِسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ

حلف على سبعة بعد العصر كاذبا : فقد أعطى به أكثر مما أعطى <sup>(١)</sup> ، فهذا  
وعيد عظيم لمن منع فصل مائة ، مع أن طائفة من العلماء يجوزون للرجل أن يمنع  
فصل مائة

ولا عيب في خلاف أن يعتقد نحر سم هذا ، يحبذين بالحدث ولا يبعد  
بحق الحديث ، أن يعتقد أن ما أوله من ضروري ذلك لا ينافيه هذا نوعا

وقال صلى الله عليه وسلم : « من قال لحال والحلل <sup>(٢)</sup> » وهو حديث صحيح  
قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمر وجهه ، وعن أصحابه رضي الله  
عنه مع أن طائفة من العلماء صححوه مسكح لحال مطقة

وممن من صححه إذا شرط في عقد وهو في ذلك أحد رمه ردة  
في قياس الأصول عند الأصوليين المسكح لا من شرطه ، كالأصل  
بحالة أحد الموصرين

وقياس الأصول عند الأصوليين أن المهود للحدوة عن شرط مقتضى لا غير  
أحكام العقود

وهو سمع هذا الحديث من قول هذا القول هو الخاف  
فيهم المتقدمة تصحبه  
ولو ناهيه لذكره آحاد من ، أو يحببين عنه ، أو سمعوا رآه ، أو اعتقدوا  
سمعه ، أو كان عنده ما سمعه  
فمن علم أن مثل هؤلاء لا يصدقه ، أو عيده ، وأنه فعل التحليل ، مستفدا  
جمله على هذا الوجه

(١) رواه الإمام أحمد وسنن أبي داود رضي الله عنه .

(٢) رواه الإمام أحمد وسنن أبي داود رضي الله عنه .

ابن مسعود رضي الله عنه . ورواه ابن ماجه من حديث عنه من عمر رضي الله عنه

ولا يعمى ذلك أن يعلم أن التحجيل حسب هذا الوعيد ، وإن يخلف في حق بعض الأشخاص ، موات شرط أو وجود مبيع

وكذلك استلحاق معاونه رضى الله عنه ، بإدس أبيه ، مؤثود على فرش الحارث بكلفة ، ليكون أبى سعيد كان يقول : به من بطلعه مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال : « من ادعى إلى غير أبيه ، وهو يدري أنه غير أبيه ، فإدسه عليه حرام »<sup>(١)</sup> وقال : « من ادعى إلى غير أبيه ، أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً »<sup>(٢)</sup> حديث صحيح ، وقضى أن الولد لله اش وهو من لأحكام الجمع عيب .

فمن علم أن من نسب إلى غير الأب الذى هو صاحب الفراش ، فهو دخل في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع أنه لا يجوز أن يبين أحد دون الصدة - فصلاً عن الصدة - فيدل . إن هذا الوعيد لاحق له . لإمكان أنه لم يسمعهم قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفراش واعتقدوا أن الولد من أحبل أمه واعتقدوا : أن أب سعيد هو المحيل لستة أم زياد .

فإن هذا الحكم قد يجرى على كثير من الناس ، لا سيما قبل انتشار الصفة ، مع أن الهدية في العهبة كانت هكذا ، أو غير ذلك من أنواع الهدية لهذا المقضى للزويد أن يعمل عمله : من حصلت ثمرة استبثت ، أو غير ذلك .

وهذا باب واسع فإنه يدخل فيه جميع الأمور المحرمة بكتاب أو سنة ، إذا كان بعض الأئمة لم يسمعهم أدلة التحريم فاستحرموا ، أو عصى تلك الأدلة عديم أدلة أخرى رأوا رجحانها عنهم ، يحتجوا في ذلك الترجيح بحسب عقولهم وعلمهم

(١) روى الإمام أحمد وأبو داود ومسلم وأبو داود من حديث سعد بن أبي وقاص وأنكره رضى الله عنه

(٢) رواه ابن ماجه من حديث ابن عمر رضى الله عنه .

في التحريم له أحكام : من النائم ، والقائم ، والمقوبة ، والمسق ، وغير ذلك . لكن لها شروط ومواضع

فقد يكون التحريم ناشئاً ، وهذه الأحكام مستتية بنوات شرطها ، أو وجود ماسها ، أو يكون التحريم مستتياً في حق ذلك الشخص مع ثبوته في حق غيره . وإما ردونا الكلام لأن الناس في هذه المسألة قولين .

أمرهما : - وهو قول عامة السلف والفقهاء - أن حكم الله واحد . وأن من حاله ما جهاد سابع : محطى . مقدور ما حور

فعل هذا : يكون ذلك الفعل الذي عمله المتناول عليه حراماً ، لكن لا يترتب أثر التحريم عليه لعدم إيقاعه فيه لاكتفائه بما لا وسعته .

والثاني : أنه في حقه ليس بحرام لعدم نوع دليل التحريم له . وإن كان حراماً في حق غيره . فتكون نفس حركة ذلك الشخص ليست حراماً

والخلاف متقارب وهو شبه بالاختلاف في العبارة وهذا هو الذي يمكن أن يقع في أحاديث الوعيد إذا صرحت بحل خلاف إذا لم يصرح على الاحتجاج بها في تحريم العمل المتوعد عليه ، سواء كان محل وثاق أو خلاف

بل أكثر ما يحتج حور إياه لاستدلال به في موارد الخلاف  
لكن احتجوا في الاستدلال به على الوعيد إذا تمكن فعمية على ما ذكرناه  
في قبل فها هنا قد بين أن أحداث الوعيد لا تقتضي محل الخلاف . وإما  
تداول محل الوثاق وكل من من قاطعه ، أو توعد عليه بنضرب أو عقاب :  
حل على فعل يقع على تحريمه . لئلا يدخل بعض المتهدين في الوعيد إذا فعل  
ما اعتقد تحريمه . بل المعتقد أنما من العدل . إذ هو الأمر به بالفصل . فيكون  
قد ألحق به وعيد اللعن ، أو العصب ، بطريق الاستلزام ؟ .

قد : الجواب من وجوه .



## أمرها

أن من التحريم إما أن يكون ثابتاً في محل خلاف ، أو لا يكون .  
فإن لم يكن ثابتاً في محل خلاف قط : رُم أن لا يكون حراماً ، إلا ما أُجمِع  
على تحريمه . فكل ما اختلف في تحريمه يكون حلالاً  
وهذه محال لإجماع الأمة . وهو معلوم الطلل بالاضطرار من دين  
الإسلام .

وإن كان ثابتاً ، ولو في صورة : فالشك في ذلك العمل المحرم من المحدثين .  
إما أن يباحه دم من حائل الحرام أو فضله وعقوبته ، أولاً .

فإن قيل : إنه يباحه ، أو قيل : إنه لا يباحه . فكذلك التحريم الثابت في  
حدث الوعيد اعطافاً . والوعيد الثابت في محل الخلاف على ما ذكرناه من التفصيل  
بل الوعيد إنما هو على الله عز وجل . وعقوبة محلل الحرام في الأصل أعظم من  
عقوبة قاتله من غير اعتقاد .

فيما حذر أن يكون التحريم ثابتاً في صورة خلاف ، ولا يلحق المحل المحرم  
عقوبة ذلك الإحلال المحرم . كونه مذكوراً فيه ، فلأن لا يلحق الفاعل وعيد  
ذلك العمل أولى وأحرى ، وكما لا بد من دعوى تحت حكم هذا التحريم .  
من الله والمقاب وغير ذلك . لما بهم دعواه تحت حكمه من نوعه . وليس  
الوعيد إلا نوعاً من الدم والمقاب . فإن حذر دعواه تحت هذا الجنس : قد كان  
الجواب عن بعض أنواعه كان جواباً عن البعض الآخر .

ولا يبقى الفرق بين الدم وكثرته ، أو شدة العقوبة وخفتها  
فإن المحذور في قليل الدم والمقاب في هذا اللقاح كالمحذور في كثيره .  
فإن المحتمل لا يباحه قليل ذلك ولا كثيره . بل يباحه ضد ذلك من الأجر

والثواب

### الثاني

أن كون حكم الفعل محمداً عليه ، أو محتلفاً فيه : أمور خارجة عن الفعل  
وحده . وإنما هي أمور إصدية بحسب ماء من لبعض السواء من عدم العلم .  
واللفظ العام : إن أئده الخاص فلا بد من نصب دس بدل على  
التخصيص . إما مقترن بالخطاب عند من لا يجوز تخرير اليقين . وإما موسع في  
تأخيرها إلى حين الحاجة عند الجمهور .

ولا شك أن الخطابين هدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا  
محتاجين إلى معرفة حكم الخطاب . فوكان المراد باللفظ العام - في لغة آكل الرما  
وحنن ومحومها - المجمع على محرمته ، وذلك لا بد إلا بعد موت النبي صلى الله  
عليه وسلم ، وسلك الأئمة في جميع أفراد ذلك العام : فكان قد أخرج من كلامه  
إلى أن سلك جميع الأئمة في جميع أفراد . وهذا لا يجوز .

### الثالث

أن هذا الكلام في حوصلة الأئمة به تعريف حرم فتحته . ويستندون  
في احتجهم به . ويمنحون في رآه به .

فإن كانت الصورة لمرادة هي ما أحرموا عليه فقط : لكان العم بالمراد موقوفاً  
على الإجماع . ولا يصح الاحتجاج به قبل الإجماع . فلا يكون مستنداً للإجماع .  
لأن مستنداً للإجماع يجب أن يكون متقدماً عليه . ويتشع تأخره عنه . فبه بعض  
إلى لدرر الدار .

فإن أهل الإجماع حينئذ لا يمكنهم الاستدلال بالحديث على أي صورة حتى  
يصوروا إلهاماً . ولا يحدون إلهاماً حتى يتجمعوا . فصار الاستدلال موقوفاً  
على الإجماع قبله . والإجماع موقوفاً على الاستدلال قبله ، إذا كان الحديث هو  
مستندهم فيكون الشيء موقوفاً على شيء فيمنع وجوده ، ولا يكون حجة  
في محل الخلاف . لأنه لم يرد .

وهذا تعطيل للحديث عن دلالة على الحكم في محل الاتفاق والخلاف  
وذلك مستلزم . أن لا يكون شيء من النصوص ، التي فيها تعييض للفعل ،  
أقلاً لنا تحريم ذلك الفعل . وهذا باطل قطعاً .

### السابع

أن هذا يستلزم أن لا يحتاج شيء من هذه الأحاديث ، إلا بعد العلم بأن  
الامة أجمعت على تلك الصورة

فقدن : المصدر لأول لا يجوز لهم أن يحتجوا بها ، بل ولا يجوز أن يحتاج بها  
من يسمع من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحب على الرجل أن يسمع من  
هذا الحديث ، وروى كثير من العلماء قد عجزوا به ، ولم يسم له ماركاً : أن  
لا يعمل به ، حتى يحدث عنه هل في أقدر الأرض من بعده ؟

كما لا يجوز له : أن يحتاج في مسألة بالإجماع إلا بعد البحث التام .

وإذا كان لا يحتاج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجرد خلاف  
واحد من المختلين ، فيكون قول لو حد مطلقاً كلام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو فقهه بحقه ، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وإذا كان ذلك واحد قد أحاط صار حطؤه مطلقاً كلام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .

وهذا كله باطل بالضرورة

فيه : قيل لا يحتاج به إلا بعد العلم بالإجماع . صارت دلالة النصوص  
موقوفة على الإجماع . وهو خلاف الإجماع .  
وحينئذ فلا يبقى للنصوص دلالة .

بأن المستبر : إنما هو الإجماع ، والنص هديم التأثير

في قيل يحتاج به إذ لا يعلم وجود الخلاف

فيكون قول واحد من الامة مطلقاً دلالة النص

وهذا أيضاً خلاف الإجماع  
وبطلانه معلوم بالاضطرار من دين الإسلام .

### الخاص

أنه إما أن يشترط في شمول خطاب : اعتقاد جميع الأمة للتحرير ، أو يكفي  
باعتقاد العلماء .

فإن كان الأول : لم يجر أن يستدل على التحريم بأحداث الوعيد ، حتى  
يعلم أن جميع الأمة - حتى الدشيين بالوادي البعيدة ، والداخلين في الإسلام من  
المدة القريبة - قد اعتقدوا أن هذا محرم .

وهذا لا يقوله مسلم . بل ولا عاقل .

فإن العلم بهذا الشرط متصور .

وإن قال : يكفي باعتقاد جميع العلماء

فيلزم : إما اشتراط إجماع العلماء ، حذراً من أن يشمل الوعيد بعض  
المحتدين ، وإن كان محطاً .

وهذا معية موجود فيمن - يسمع دليل التحريم من الأمة

فإن محذور شمول للنمة لهذا كحذور شمول للنمة لهذا ،

ولاسمى من هذا إلا أن يقال ذلك من أكار الأمة وأصلاء الصديقين ،

وهذا من أطراف الأمة وعادتها

فإن افتراقهم من هذا الوجه لا يمنع شتر كما في هذا الحكم فإن الله سبحانه

كما عر لمحتد إذ أخطأ ، عر للمجاهدين إذ أخطأ ، وقد يتكلم<sup>(١)</sup>

(١) إن عر الله لمحتد خطأه في قدم من حبه الأحدث في أصاب ، لاجتماع

ولفته ، وذلك بعد من نعمة الله عليه في النقل والفهم ، وللمعة الكبرى في

الرسالة الكريمة في كرم الله بها الإنسانية ، وأتم عليهم النعمة بها وبمحفظها

بمحفظه سبحانه ل لكتاب ولسة . وشكره لهذه النعمة من أفضل القرب

الفسدة التي تحصل بفعل واحد من العدة محرماً لم يعلم تحريمه ، ولم  
يكنه معرفة تحريمه . أقل بكثير من الفسدة التي تنشأ من إحلال بعض الآفة  
ما قد حرمة الشارع . وهو لم يعلم تحريمه ، ولم يكنه معرفة تحريمه  
ولهذا قيل : « اهدوا رنة العالم بإياه إذا رآه رل رلته عم »  
فان ابن عباس رضي الله عنه : « ويل للعالم من الأنس » .

فإن كان هذا مضمواً له - مع عظيم الفسدة - من فله - فلأن يعني من  
الآخر ، مع خفة فسدته فعله : أولى

ثم عتزل من وجه آخر . وهو : أن هذا اجتهد ، فقل باجتهاد رله من  
أشهر العلم وإحياء السنة ما يعمر هذه الفسدة

وقد فرق الله بينهما من هذا الوجه . فأثاب المجتهد على اجتجاهه ، وأثاب  
العالم على علمه تواباً لم يشركه به ذلك الخاغل فمما مشتركاً في العفو معتزلاً  
في الثواب ووقوع العقوبة على غير المتبحر مجمع ، حليلاً كان أخيراً  
فلا بد من إخراج هذا المتن من الحديث بطريق يشمل القسمين

#### الساوس

أن من أحدث نوعاً من صور الخلاف مثل : « سنة الخدل »  
له « فإن من المحدث من يقول : إن هذا لا يتم » . فله لم يكن ركناً في العقد  
الأول بحال ، حتى يفتل . نعم ، لا يفتل هذه وجوب بقاءه ، فمعتزلين  
فإن اعتقد أن سكاح الأول صحيح ، ومن طار الفطرط ، فمعتزلين للثاني :  
جود الثاني عن الإثم

— وانما سبب أي شكره لله عليه ، وريده فمعتزلاً ، ومعتزله فمعتزلاً ،  
خلاف من أحل إلى أرض الفسد ، ورضى بطلان الجاهلية وما فيها من الصبي  
وغيره من الله ، والكفر وسكوتها . وقد جعل فله ، فمعتزلاً على بيته  
صلى الله عليه وسلم هو الصبي ، فمعتزلاً ( ١٣ - ١٩ ) فمن علم أن أول ريك  
من ريك الحق كس هو أنعمي : إما يبدكر أو يوا الألباب

بل وكذلك « المحلل » فإنه إما أن يكون مضموناً على التحليل ، أو على اعتقده وحب الوفاء ، بالشرط بقرون بالعقد فقط ، أو على مجموعهما .

فإن كان الأول ، أو الثالث : حصل المرض

وإن كان الثاني : فهذا الاعتقاد هو موجب للعبة ، سواء حصل ذلك تحبيل أو لم يحصل .

وحينئذ فيكون المذكور في الحديث ليس هو سب للعبة وسب اللعبة لم يتعرض له . وهذا باطل .

ثم هذا معتقد وحب الوفاء ، إن كان جاهلاً ، فلا لعة عليه .

وإن كان عديماً فإنه لا يحب . فحين أن يعتقد لوجوب ، إلا أن يكون مراعى له رسول صلى الله عليه وسلم ، ويكون كراهياً

فيعود معنى الحديث إلى لمة السكران والسكر لا اختصاص له بسكر هذا بل سكر الخمر في دوز غيره .

فإن هذا بمنزلة من يقول : من لله من كذب الرسول في حكمه ، أن شرط الطلاق في النكاح باطل

ثم هذا كلام عام محملاً لفظياً ومحملاً ، وهو عموم متدا

ومثل هذا العموم لا يجوز حمله على الصور الدرة إذ الكلام بمود كنية وعياً ، كذا من تأول قوله صلى الله عليه وسلم وآله « أيما امرأه سكحت من غير إذن ولها ففكاحها باطل » على المسكنة

وبين بديته : أن المسلم الماهر لا يدخل في الحديث واسطه العلم من هذا الشرط لا يحب الوفاء به : لا بشرطه معتقداً وحب الوفاء به ، إلا أن يكون كافراً . والسكر لا ينكح سكر المسلمين ، إلا أن يكون مسافراً وصدور هذا المسكح على مثل هذا الوجه من أندر النادر .



قد : لحواب من وجوه :

أمرها

أن المقصود بيان . أن هذا الفعل مفتن للمعقوبه ، سواء وجد من بعده أو لم يوجد

فيه مرض : أنه لا فاعل إلا وقد استق به شرط المعقوبه ، أو قد قام به ما يمنع : لم يقدح هذا في كونه محرماً ، بل يعلم أنه محرم ، ليعتد به من يدين له التحريم

و يكون من رحمه الله من فعل : قبيح عند له  
وهو كما أن الصائر محرمة وإن كانت قبيحاً مكفرة باعتد السكندر  
وهو مثل جميع المحرمات المحذوف فيها  
فإن تبين أنها - أم - وإن كان قد يندر من نعمهم ، محتملاً أو مقدراً - فإن  
ذلك لا يمنع أن يعتقد أنها

الثاني

بيان أن الحكم يجب لزوال الشبهة المانعة من حقوق العقاب  
في العذر الحاصل بالامتناع ليس المقصود بقاءه . بل امتناع رواله ، بحسب  
الإمكان . ولولا هذا لما وجب بيان العذر . ولما كان ترك الناس على جهلهم خيراً  
لهم . ولما كان ترك أدلة المسائل المشبهة خيراً من بيانها

الثالث

أن بيان الحكم والوعيد : سبب لثبات المحذوف على احتماله . ولولا ذلك  
لا نشتر العمل بها .

الرابع

أن هذا العذر لا يكون عذراً إلا مع العجز عن إرضائه . وإلا ففي إمكان  
الإنسان معرفة الحق ، فقصر فيه : لم يكن معذوراً .



### الخامس

أنه قد يكون في الدين من عمله غير محمود حتى دُبره ، ولا مقدراً تفيداً

بشيء

هذا الضرب قد قام فيه سبب الوعيد من غير هذا المانع الخاص . فيتعرض  
للوعيد ويخضع ، إلا أن يقو له مع آخر من قوة ، أو حسنات ماحية ،  
أو غير ذلك

ثم هذا مضطرب . قد يحسب لإسأل أن حتمه ، أو تفيدته ، مسيح له أن  
يعمل ، ويكون مصيباً في ذلك مرة ، ومخلفاً أخرى . لكن متى يحى الحق ،  
وهو حذو عنه . مع الهوى . فلا يكف الله به ، ولا يسمع

### العاشر (١)

أنه إن كان إبقاء هذه الأحاديث على مقتضياتها ، مستغنياً لدخول بعض  
المؤمنين تحت الوعيد . فكذلك إخراجهم عن مقتضياتها . مستغنياً لدخول  
بعض المؤمنين تحت الوعيد

وإذا كان لازماً . على التقديرين . فحق الحديث . من عندهم ، فيجب  
العمل به

بين ذلك

أن كثيراً من الأئمة صرحوا بأن فاعل الصورة تخلف فيه ملعون

مهم عند الله بن عمر رضي الله عنهما

فهو مثل عن ترواحها لملها . وه تعلم ذلك إذ أنه ولا روحها ؟ فقال في هذه  
سبح . وأنس سكاك . من لله المحلل والمحلل له . وهذا محفوظ عنه من غير  
وجه . وعن غيره .

(١) من لأخوه من الأعداء من الملوك . بن محمد بن الوعيد ، عن إسماعيل بن عمار

لوقاي

مهم : الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

فيه قال « إذا أراد الإحلال فهو محال . وهو ملعون » .

وهذا منقول عن جملة من الأئمة في صور كثيرة من صور الخلاف في  
الظن ، والربا ، وغيرها

فإن كانت اللعنة الشرعية وغيرها - من الوعيد الذي جاء - لم تدل ولا محل  
الموافق فيكون هؤلاء قد لموا من لا يجوز لعنه فيستحقون من الوعيد الذي  
جاء في غير حديث

مثل : قوله صلى الله عليه وسلم « آمن المسلم كفته » وقوله صلى الله عليه وسلم ،  
« بارؤ ابن مسعود رضي الله عنه » « سب لمسلم فسوق » ، وقوله كبر « منقح عبيها .  
وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
« إن الظالمين والمبشرين لا يسكنون يوم القيامة شعباً ولا شهاداً »

وعن أبي هريرة رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« لا يسمى يهودي أو نكولاً » رواه مسلم  
وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « ليس المؤمن بأطلس ، ولا دلقس ، ولا العاخش ، ولا الدي » رواه  
الترمذي وقال : حدث حسن

وفي أثر آخر « مامن رجل لمن شئت - ليس له أهل - إلا حارت لامة  
عليه (١) »

فهذا الوعيد الذي جاء في « اللعن » حتى قيل - إن من لعن من ليس بأهل :  
كان هو الملعون ، وإن هذا اللعن فسوق ، وإنه يخرج عن الصدقية ، وعن  
الشفاعة ، وعن الشهادة ويتناول من ليس من أهل

(١) حارت عليه - يعني رحمت وعادت إليه .

فإذا لم يكن فاعل المختص فيه داخل في النص ، يمكن أهلاً فيكون لآله  
مستوحجاً لهذا الوعيد

فيكون أو ثلث المختصين ديناً ، أو دخول محسن خلاف في الحديث  
مستوحجين لهذا الوعيد

فقد كان المحذور ثلثاً - على تقدير إخراج محل خلاف ، وعلى تقدير نفيه -  
علم أنه من محذور وأنه لا مانع من الاستدلال ، لحدث

وإن كان المحذور ليس ثلثاً - على واحد من التقديرين - فلا يلزم محذوراً ثلثاً ،  
وذلك : أنه إذا تمت التلازم ، وعلم أن دخولهم على تقدير الوجود ، مستلزم  
لدخولهم على تقدير العدم ، فثبت أحد الأمرين إما وجود الماروم والتلازم وهو  
دخولهم جميعاً ، أو عدم التلازم والماروم وهو عدم دخولهم جميعاً لأنه إذا وجد  
المزوم وجد التلازم . وإذا عدم التلازم عدم الماروم

وهذا التقدير كاف في إبطال السؤال

- لكن لدى سمعده أن نوع عدم دخولهم على التقديرين على ما قرر

وذلك : أن الدخول تحت الوعيد مشروط بعدم العذر في الفعل

وأما المفسر عذراً شرعياً : فلا يتناوله الوعيد محال

والمختص مفسر ، بل مأثور - فينتفي شرط الدخول في حقه - فلا يكون

داخل ، سواء اعتقد بقاء الحدث على طهره ، أو أن ذلك حلاق يدر فيه

وهذا إلزام مقحم لا محيد منه ، إلا إلى وجه واحد .

وهو أن قول الناس : أنا أعلم أن من العناية المختصين من يعتد بدخول

مورد الخلاف في نصوص الوعيد ، ووعده على مورد الخلاف - على هذا

الاعتقاد - فيلزم - مثلاً - من فعل ذلك الفعل - لكن هو محطى في هذا

الاعتقاد ، خطأ يعذر فيه ويؤخر فلا يدخل في وعيد من لمن يعير حق - لأن ذلك

الوعيد هو عدى محمول على من يحرم باللعن . فمن لعن محرماً باللعن  
من الوعيد المذكور على العن

وإد كال لعن من موارد الاختلاف : لم يدخل في أحاديث الوعيد . كما أن  
العمل المحسب في حله وليس فاعله لا يدخل في أحداث الوعيد

وكما أنه حلت محل الخلاف من الوعيد الأول أحج محل الخلاف من الوعيد  
الذي وأعتد . أن أحداث الوعيد في كل الطاهر ما مثل محل الخلاف ، لافي  
جوار العمل ، ولا في جوار حبة فاعله ، سواء تعدد هو العمل أو عدة جوار

فإن عمل الفاعل من لا أحو منه فاعله ، ولا أحو منه فاعله .  
ولا اعتد العمل ولا اللعن في حلال حدث وعيد . ولا أعط على اللعن  
إعطاء من ربه من الوعيد بل منه من فعل المحسب به عدى من حبة  
مما في الاحتياط . وأن اعتد حبة في ذلك كما قد اعتد حبة مسج

فإن عدة لآت في محل . الخلاف ثلاثة

أمرها القول بالحو

والثاني القول بالحریم وظوق الوعيد

والثالث القول بالحریم الحلی من هذا الوعيد الشديد

وأن قد أحتار هذا القول لثلاث لغيره . م الدليل على تحريم الفعل ، وعلى  
تحريم إمة فاعل العمل المحسب فيه ، مع اعتقدي أن حدث الوارد في وعيد  
الفاعل ووعيد اللعن : لم يشمل هاتين الصورتين

يقول للسائل إن حوزت أن تكون إمة هذا الفاعل من مسائل الاحتياط :

حاز أن استدلل عليه بظاهر منصوص

بأنه حينئذ لا أمن من إرادة محل خلاف من حدث الوعيد . والمقتضى

لإرادته قائم . فيجب العمل به .

وإن لم يجوز أن يكون من مائل لاحتمال كان منه محم ما تحريم قطعية  
ولارسل أن من من محمداً بما محم ما تحريم قطعية : كان دحلا في الوعيد  
الوارد للآمن ، وإن كان مثولاً - كمن لمن بعض الصف الصالح  
فدت أن الدور لا م - سوء قطعت سحر يم - مة فاعل لحنف فيه ، أو سوعت  
الاختلاف فيه

وذلك الأعز - لدى ذكرته - لا يدفع الاستدلال بتصوص الوعيد على  
التفديس وهذا ين

وقال له أما انس مقصود - بهد اوجه تحقيق تناول الوعيد لحل الخلاف  
ورنا المقصود - تحقيق لاحتمال بحديث الوعيد على محل الخلاف - والحديث  
أفاد حكمين : التبريم ، والوعيد

وما ذكرته إنه يتعرض لنفي دلالة على الوعيد فقط  
ومقصود هنا : إنما هو بيان دلالة على التبريم  
فإذا التزم أن الأحاديث المتوعدة للآمن لا دور له معتد فيه لم ينق  
في لاس الخلاف فيه دليل على تحريمه  
وما يح فيه من لمن عصف فيه كما قدم  
وبدا لم يكن حراماً كل حراً

أو نفس إد - تم دحل على تحريمه لم بحر اعتقاد تحريمه ، والمتنص لجواره  
عالم وهي الأحداث الالعة من فعل هذا - وقد اختلف العلماء في حوار الله  
ولا دليل على تحريم لسته على هذا التقدير ، فيجب العمل بالدليل يقتضي لجوار  
لسته ، السالم من الممارض  
وهذا يبطل السؤال

فقد دار الأمر على الدليل من جهة أخرى ،  
وإنما جاء هذا الدور الآخر ، لأن عامة النصوص المحرمة لاس متضمنة للوعيد .

فإن لم يجز الاستدلال ، خصوصاً الوعيد بحسب الخلاف : لم يجز الاستدلال  
بها على من مختلف فيه ، كما تقدم

وله قال : أنا أستدل على تحريم هذا العمل بالإجماع  
قيل له : الإجماع مستند على تحريم لعنة مدين من أهل العمل  
أما لمن الموصوف : فقد عرفت الخلاف فيه

وقد تقدم أن لمن الموصوف لا يستلزم إصانة كل واحد من أفرادها ، إلا  
إذا وجدت الشروط ودرجت النواصع . وبسبب الأمر كذلك  
ويقال له أيضاً ، كل ما تقدم من الأدلة الخالصة على منع حمل هذه الأحاديث  
على محل الوفاق . ترد هنا .

وهي بطل هذا السؤال هنا ، كما أعطت أصل السؤال  
وليس هذا من باب جعل الدليل مقدمه من مدمات دليل آخر ، حتى  
يقال : هذا - مع التطويل - إنما هو دليل واحد .

إذ المقصود منه أن بين أن محذور الذي ظنوه هو لأم على التقديرين  
ولا يكون محذوراً ، فيكون دليل واحد قد دس على إرادة حمل الخلاف من  
المصوص ، وعلى أنه لا محذور في ذلك

، ليس غرضك أن يكون الدليل على مطلوب مقدمة في دليل مطلوب آخر ،  
وإن كان المصوص متلارمين

### الخاتمة

أن العلماء متفقون على وجوب العمل بأحد إث الوعيد فيها اقتضاه من  
التحريم

وإنما حالف بعضهم في العمل بآحادها في الوعيد عامة  
فأما في التحريم : فليس فيه خلاف معتد بحسب .

وما زال العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم رضي الله عنهم  
أجمعين - في حطهم وكنهم - يمتنعون بها في موارد الخلاف وغيره .  
بل إذا كان في الحديث وعيد كان ذلك أوسع في قنصاء التحريم ، حتى  
ما تعرفه القلوب

وقد تقدم أيضاً التنبيه على رجحان قول من يعمل بها في الحكم ، واعتقاد  
الوعيد ، وأنه قول الجمهور  
وعلى هذا فلا يقل - مؤال - بخالف ما سقت عليه الجماعة

### الثاني عشر

أن مصوص الوعيد - من الكتاب والسنة - كثيرة جداً ، والأمور عوحيها  
واحتم على رجحان العموم والإطلاق ، من غير أن يبين شخص من الأشخاص  
فيقال « هذا ملعون » و « مصوص عنه » أو « مستحق للعار »  
لأنها إن كان ذلك الشخص فضائل وحسنات

فإن من سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - يعود عليهم المصائر  
والعكس ، مع إمكان أن يكون ذلك الشخص صديقاً أو شهيداً ، أو صاحباً  
لما تقدم : أن موجب الدب تنعيف عنه ثوبه ، أو شهادته ، أو حديثه ، أو ما حبه ،  
أو مصائب مكفرة ، أو شهده ، أو شخص مشتهر لله ورجحه  
فقد قد عوجب قوله تعالى ( ١٠٠ : ٤ ) إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً  
إعماياً كانوا في بطونهم رزاً وسفزون سميراً )

وقوله تعالى ( ١٤ : ٤ ) ومن أخس لله ورسوله و تنفذ حدوده بذنجه نارا  
حالة فيه . وله عذاب مهين )

وقوله تعالى ( ٣١ ، ٣٠ : ٤ ) يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم  
ماتطال ، إلا أن تكون تمارة عن ترخص مكم ولا تفتوا أنفسكم إن الله كان

رحميا . ومن يفعل ذلك عُذْرًا وظلما فَتُؤْتَى نَصِيْبُهُ نَارًا . وكان ذلك هل الله

يسيرا ) إلى غير ذلك من آيات الوعيد

أو قلنا بوجوب قوله صلى الله عليه وسلم : من الله من شرب الخمر ، أو عن  
والديه ، أو غيّر منارَ لأرض ،

أو : من الله السرقة ،

أو : من الله آكل الرزق ومؤكله ، وشاهدته ، وكتبته ،

أو : من الله لاوى الصدقة والمتلى فيها ،

أو : من أحدث في الدين حدًّا ، أو آوى مُخْذِرًا عليه لعنة الله وملائكته  
والناس أجمعين ،

أو : من حرّز ربه حيلة لم يطر الله إياه يوم القيمة ،

أو : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقل ذرّة من كبر ،

أو : ومن عشدّ لئس مد ،

أو : من ادعى إلى عمر أبيه ، أو تولى غير واليه فاحقة - به حرام ،

أو : من حلف على بين كاذبة يقطع بها مال امرئ مسلم اتقى الله وهو  
عليه عصب .

أو : من استحلّ مال امرئ مسلم سجين كاذبة ، فقد أوجب الله له النار .  
وحرم عليه الجنة .

أو : لا يدخل الجنة قاطع رحم .

إلى غير ذلك من أحاديث الوعيد : لم يحز أن نعين شخصاً عن فعل بعض  
هذه الأفعال ، ونقول : هذا المعلن قد أصابه حد الوعيد لا مكان التوبة  
وغيرها من مسقطات العقوبة

ولم يحز أن نقول : هذا مستلزم لمن المسلمين ، وأن أمة محمد صلى الله عليه  
وسلم ، أو لمن الصديقين ، أو الصالحين



لأنه يقال : الصديق والصالح متى صدرت منه بعض هذه الأفعال ، فلا بد من مانع يمنع حقوق الوعيد به ، مع قيام سببه

فقل هذه الأمور من بحسب أساليبها - باحتياط ، أو تفليد ، أو نحو ذلك - غاية : أن يكون وعاء من أنواع الصديقين الذين امتنع حقوق الوعيد بهم المانع . كما امتنع حقوق الوعيد به لتوبة أو حسنات ماحية ، أو غير ذلك

واعلم أن هذه السبل هي التي يجب سلوكها ،

فإن ما سواها طريقان خبيثان

أمرهما : القول بالحق الوعيد لكل فرد من الأفراد سبه ودعوى أن

هذا عمل بموجب النصوص

وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب ، والمعتزلة وغيرهم .

ومضاه معلوم بالاضطرار من دين الإسلام .

وأدلتها مطروحة في غير هذا الموضع .

الثاني : رث القول والعمل بموجب أحداث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قلنا : أن القول بموجبها مستلزم للظن بيمين خالفها

وهذا الترتيب يجر إلى الضلال ، وللحق « الكذابين » الذين يحدو

أخبارهم وروايتهم أن ما من دون الله ومشيح بن مريم « ابن الذي صلى الله

عليه وسلم قال « م يصدروهم ، ولكن أحبوا لهم الإمام فاصومهم وسرموا عليهم

الحلال فاصومهم »

ويعرض إلى طاعة المخلوق في معصية الخالق

ويعرض إلى قبح العاقبة ، وسوء التأويل ، المفهوم من نحوى قوله تعالى

( ٤ : ٥٩ ) أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم بين نار عتق في شوء

فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير

وأحسن تأويلاً )

ثم إن العلماء يختلفون كثيراً

فإن كان كل حبر فيه يعطي حاله محال ، ترك القول بما فيه من التعليظ ،  
أو ترك العمل به سطة : ثم من هذا من المحدثين هو أعظم من أن يوصف من  
الكفر ، والمروق من الدين

وإن لم يكن غدير من هذا أعظم من الذي قبله لم يكن دونه  
فلا بد أن يؤمن بالكتب كلها وتسمع ما أزل إليها من رسا جميعه .  
ولا يؤمن ببعض الكتب وكفر ببعض ولا تلين قلوبا لأتباع بعض السمة ،  
وتعز عن قبول بعضها حسب اله ذات والأهواء فإن هذا خروج عن الصراط  
المستقيم إلى صراط المعصوب عنهم والصلين  
واقفة بوقفنا ما يحبه وبرصاء من القول والعمل في خير وعافية لنا ولجميع  
المسلمين

ولمجد لله رب العالمين

وصل الله على محمد حاتم النبيين وعلى آله أصحابه المهتدين ، وأرواحه أمهات  
المؤمنين والتابعين لم يا حسن إلى يوم الدين

وكان الرابع من طبعه ، طبعة السنة المحمدية في يوم الأربعاء الخامس عشر  
من شهر جمادى الأولى من شهر سنة ١٣٧٨ من هجرة عبد الله الكريم ورسوله  
لم يتم الصادق المصدوق الأمين محمد صلى الله عليه وعلى آله الذين عرروه ونصروه  
واتبعوا النور الذي أنزل معه

وقه المستول - من فضله وإحصائه - أن بوقفنا للعقيدة الصحيحة ، والعمل  
الصالح الذي يحطما من أولئك الآل الفلحين ، الفائزين بسعادة الدنيا والآخرة  
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وما نوفق إلا بالله عليه توكلت وإليه  
أنتب

الفقيه إلى غفر الله ورحمته

محمد بن الحسين

ترجمة شيخ الإسلام  
موفق الدين بن قدامة

ثم فهرس إجمالي لكتاب

# الإنصاف

في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المفضل أحمد بن حنبل

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين بن أحمد بن محمد بن شيبان المشهور

الحسيني رحمه الله بركاته

طبعة لجنة المراجعة

١٧ شارع نهر النيل - القاهرة - طابعه

٧٩٠١٧٥



قالوا لا يشك في انهم قد ثبتوا  
 ما كان في الدنيا من اهل البيت  
 ورواه عن الصادق عليه السلام  
 في كتابه في معرفة رتبة اهل البيت  
 من الصادق عليه السلام في كتابه في معرفة رتبة اهل البيت

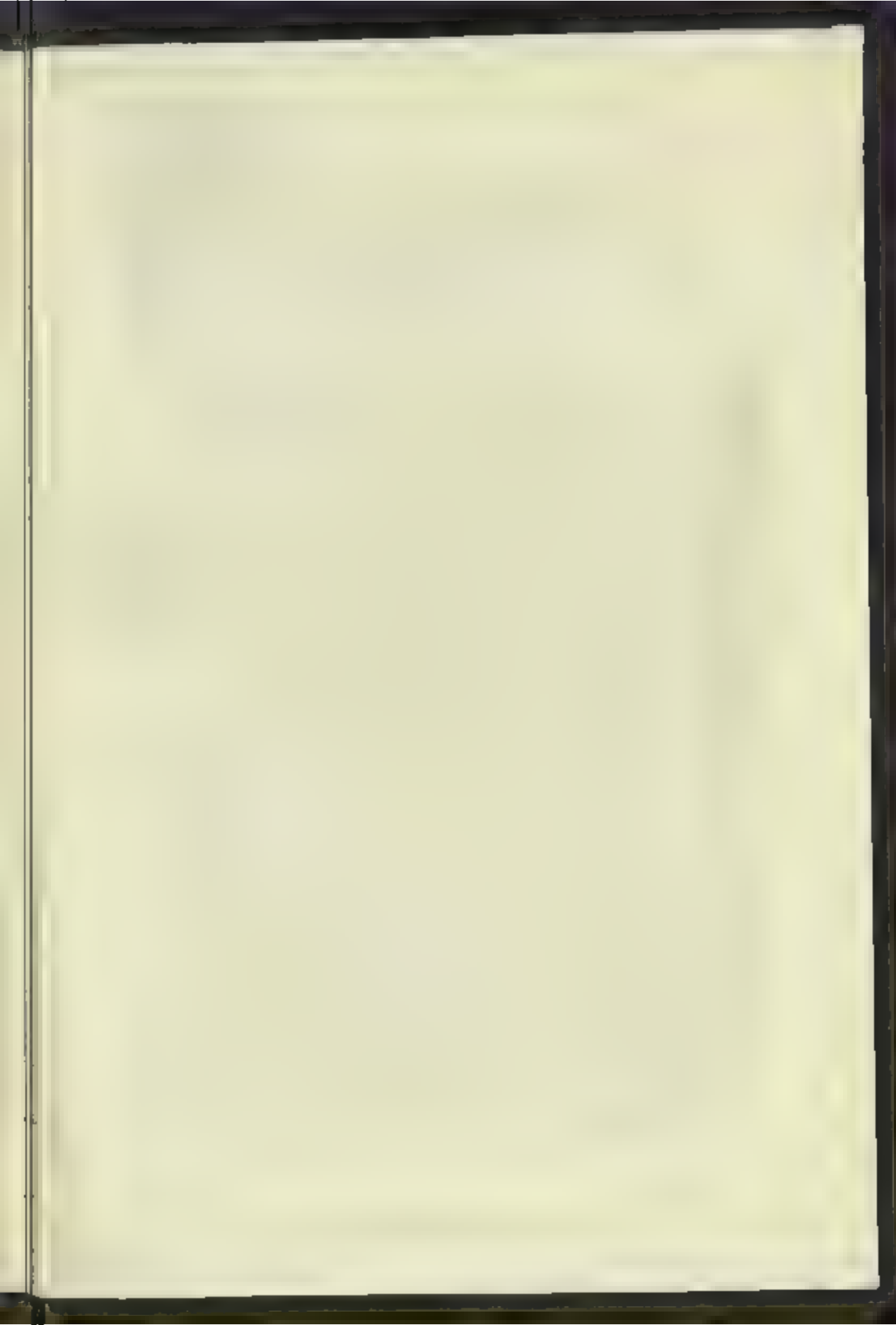
كتاب رفع اللام عن الائمة الاعلام  
 للشيخ تقي الدين احمد بن محمد بن عبد الله  
 ابن عبد السلام بن نجدة  
 رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم وانه مستعين الحمد لله على الآيات وشهادة لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له اية ارفع وسامه في الشهداء في رتبة ورواه واثم اسما على الله  
 عليه وعلى آله واصحابه صلوات الله عليهم اجمعين في اليوم لعائنة وسلم تسليمها وبعد على المسلمين  
 بعد موالاته بتدريس موالاته المواميت كما يطبق بعد ذلك في لقن خصوصاً  
 العلماء الدين هم ورثته الاسباب الذين جعلهم الله بمنزلة الحق فيهم في  
 ظلمات البوار المحيرة وقد اجمع المسلمون على هذا بينهم ودراساتهم اذ قد عرفت  
 مبعث هذه على الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه اهل البيت فان علمنا انهم جليلون  
 فاتهم علماء التوراة آمنة والمحسوسات من سنة منهم قام الكمال وبه  
 فامروهم بنطق الكتاب وبه نطقوا وادعى ان ليس احد من الائمة المقبولين  
 عند الامة فتدعى بما يتقدم بها الفرس في رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة  
 دقيق والاحكام فانهم متفقون اتفاقاً قاطعاً على وجوب اتباع الرسول وعلى  
 ان كل احد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر ادا  
 فوجدوا احد منهم قولاً قد جاء حديث صحيح بجملة فلا بد له من تدبير تركه  
 وجميع الاعداد ثلاثة اقسام احدها عدم اعتداده ان النبي صلى الله عليه وسلم له  
 واني عدم اعتداده ان ذلك المشكلة بعد تلك التمسك الثالث اعتداده  
 ان ذلك الحكم منسوخ وهذا الا صافي الثلاثة مستغرق الاسباب متعددة  
**الب الاول** ان لا يكون حديث قد بلغه وما لم يبلغه الحديث لم يلقوا ان يكون  
 عالماً بخبره وادام يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية به وجوب ظاهر آية  
 او حديث آخر او به وجوب قياساً وبه وجوب استحباب فقد يوافق ذلك  
 الحديث بآية وقد يقال هذا هو القياس هو الغالب على اكثر ما روي من  
 اقوال السلف بما عاينوا في الحديث فان الا حاطة بحديث رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لم يكن لاحد من الامة وقد كان على الله عليه وسلم تحدث او يفتي

قاله في  
 كذا وقد علمت  
 في يوم انهم  
 في هذا الامر  
 في ذلك الامر  
 في هذا الامر  
 في ذلك الامر

في  
 في

او يقتضي



[illegible][illegible]

هذا الخبر

الصفحة الأخيرة الخطية من كتاب رقم اللام





## ترجمة شيخ الإسلام موفق الدين بن قدامة

مؤلف « المقنع » لدى شرحه الشيخ المرداوي كتاب « الإيضاح » .

ولد في شعبان - ٥٤١ وتوفي يوم عيد الفطر ٦٢٠ هـ

هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله  
ابن حذيفة بن محمد بن يعقوب بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن محمد  
ابن سالم بن عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ولد في شعبان سنة ٥٤١ سنة تحاميل ، من أعمال بلس ، وكلاهما من  
مضافات بيت المقدس . وكانت هذه القلاع - في الربع الأخير من القرن الخامس  
المجري - يحكمها الأميران أبا أرئق<sup>(١)</sup> - قطب الدين سُكُكمان ، وعم الدين  
إيتماري - والحطبة على مشارفها لبي الماس فاستعصف الصليبيون - أصحاب  
مصر بومئذ - هؤلاء الأمراء من بني أرئق ، وأرسلوا إليها جيشاً بقيادة الأفضل  
ابن بدر الجلال ، فاستولى عليها سنة ٥٤٩ هـ .

وما كاد الأفضل يستقر فيه حتى بلغت جيوش الصليبيين فاستولت عليها  
في أواخر شعبان سنة ٤٩٢ كما ستوت قبلها على سواحل فلسطين الشمالية .  
وفي مصر بين حصن السواحل الجنوبية ومنها عسقلان .  
هكذا كانت الحال عند ولادة الإمام موفق رحمه الله .

وكان المحاهد العظيم نور الدين محمود بن زنكي يقابل الإفرنج الصليبيين  
في الشمال فكان الأمل فيه وفي بقايا السواحل الفلسطينية الذميمة لمصر: أن  
تنفيروا بها الحال .

لكن إقباد الظاهر العيدي - صاحب مصر - شهوانه القدرة أصابع حتى  
عسقلان فاستولى الإفرنج عليها سنة ٥٤٨ هـ .

(١) هو أرئق - هم الحجرة وسكون الرءاء المهمة وصم التاء ثلثة - كان من  
التركمان وهو جد الملوك والأرناؤة .

ولعل ذلك كان من أسباب هجرة - الشيخ أحمد بن محمد بن قدامة - بأسرته  
إلى دمشق حوالي سنة ٥٥١ هـ ومعه ابنه الموفق ، وأخوه الأكبر منه ، هو الشيخ  
أبو عمر ( ٥٢٨ - ٦٠٧ ) وإن حدثهما الحافظ عبد النبي بن عبد الواحد الحمادي  
المقدسي ( ٥٤١ - ٦٠٠ ) مؤيد كتب في السكال في تراجم رجاله رجال الحديث  
فصلوا دمشق مسجداً أي صالح طاهر الدب الشرقي وكان الموفق يومئذ في  
السنة العاشرة من عمره .

ثم انتقلت الأسرة - بعد سنتين - من مسجد أبي صالح إلى جبل قاسيون  
في ضاحية دمشق

وفي خلال هذه المدة كان الموفق يحفظ القرآن ، و تلقى مبادئ العلوم على  
أبيه ، الذي كان من أهل العلم والصلاح ، وكان قبل ذلك خطيب حمص  
وعالمها ، وراعيها .

وأحد الشيخ الموفق عن أبي المنكر من خلال ، وأبي المعلى بن صابر وغيرهم .  
وحفظ المختصر في الفقه لأبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله الحرق  
وما زال يتقدم في العلم وتهذيب النفس حتى بلغ الثمانين  
فقد بين سنتي ٥٦٠ ، ٥٦١ رحلة إلى بغداد ، بصحبه من حاشته الشيخ  
هذا المعنى ، وكان في سن واحدة .

فأقام الموفق - في مدينة أمرو - مدة سيرة عند الشيخ عبد القادر الجيلاني  
في بغداد .

وكان الشيخ عبد القادر في الثمانين من عمره فقرأ عليه مختصر الحرق قراءة  
مهم وتدريب لأنه كان يحفظ هذا المختصر وهو في دمشق  
ثم ما لبث الشيخ عبد القادر أن توفي في ثامن ربيع الآخر سنة ٥٦١  
فانصرف الموفق إلى الشيخ أبي الفتح بن أبي ، فقرأ عليه مذهب ، والخلاف ،  
والأصول .

وليث في بغداد أربع سنين . سمع فيها من هبة الله الدقاق ، وابن البطي ،  
وسعد الله الدحاني .

ثم رجع إلى دمشق فأقام في أهله مدة .

ثم عاد إلى بغداد سنة ٥٦٧ فمضى فيها سنة أخرى ، سمع فيها من الشيخ  
أبي الفتح بن المني .

ثم رجع إلى دمشق ثم خرج إلى مكة منها لأداء فريضة الحج سنة ٥٧٤  
وإعاد من الحج بدأ بتصنيف شرحه الكبير « المعنى » على مختصر الحارثي  
جمع فيه مذاهب علمه . المصنعة والظاهر ، وعلماء الأمصار المشهورين ، مع ذكر  
الأدلة والترحيج بينها ، ولا تكلف ولا تمصّب ولا حدود ، فهو دائرة معرفية في  
الفقه الإسلامي يستفح الأجيال به في شرائعها ووظائفها إلى يوم القيمة  
وفي حلال تأليفه هذا الكتاب العظيم ، وعبره من مصنعه : كان حبه  
للملتزمين بعلمه - من كل فج وحقق - يتفقون عليه الدروس من نكحة النهر  
إلى ارتفاع النهار ، ثم بقاؤه عليه بعد الظهور إلى صلاة العصر ، ومن بعد صلاة  
العصر إلى المغرب - في علوم الحديث والفقه وأصول الدين ، وعلوم العربية  
وعبرها . من تصديقه وتصنيف الأئمة السابقين

وقد تفقه عليه من هؤلاء خلق كثير

مهم . من أحبه فمضى القصيدة شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمير ، وطبقته  
وكان محبة عمراً بالفتوة والمحدثين وأهل الفصل والخير  
وكان - مع كل هذا ، ومع مواصلة التأليف - يذا في كل يوم وليلة  
سمع الله آثر

وكان من عاداته - بعد أن يؤم الناس في الفرائض بمسجد - أن لا يصلي  
السنن الراتبة غالباً إلا في بيته اتباعاً لسنة .

وكل كان الزمن يتقدم به كان يزداد - من فضل الله عليه - علماً وفهماً

وصلاحاً ، وحياء ، وسكارم أخلاق ، حتى صار يعد من كبار أئمة المسلمين في  
السادة والتقوى ، والفقه ، والحديث ، وأصول الدين ، وعلوم العربية ، والعرائص ،  
والحساب والواقف .

قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله « ما دخل الشام - بعد الأوراعي -  
أفقه من الشيخ الموفق » .

وهي شهادة من حامل أمانات الإسلام وحافظ حقائقه ، والمجاهد في نشر  
إيمانه بقمه وسيفه - ترجع على جميع المعاصر الدنيوية .

ووصفه الصياد المقدسي ، فقال : كان الموفق تام القسامة ، أبيض مشرق  
الوجه ، أدهج العيى ، كأن النور يخرج من وجهه لحسنه ، واسع الحدين ، طويل  
الحمية ، قائم الأنف ، مقرون الحاجبين ، لطيف البدن ، بحيف الجسم .

ووصفه ابن الجوزي - في ذلك على تزيين ممداد - فقال : كان ثقة حجة ،  
سيلاً ، عريض العسل ، كامل العقل ، شديد الشفت ، دثم الكوت ، حسن  
السمت ، زهياً ورعاً ، عاداً على قانون السلف .

وقال أبو بكر محمد بن معاذ بن غنيم البمدادي : ما أعرف أحداً في زماننا  
أدرك درجة الاجتهاد إلا الموفق .

وقال ابن الصلاح : ما رأيت مثل الموفق .

وقال سبط ابن الخوري : من رأى الموفق فكأنما رأى معص الصدقة ،

وكان النور يخرج من وجهه

وكان لا ساغر أحداً إلا وهو يتسم ، حتى قال بعض الناس : هذا الشيخ

يقتل خصمه بنفسه

وبناشد السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب جيوش الإسلام - في

سنة ٥٨٣ - لقمع الصليبيين ، وتطهير الأرض المقدسة منهم - كان الإمام الموفق

وأخوه الشيخ أبو عمر من المجاهدين تحت هذه الألوكة المطهرة - وكان لها الأثر

الكبير في تحسيس الناس وحصصهم على الجهاد في سبيل الله .

وكان الشيخ أبو عمر في سبب الحاسة والحسن ، والشيخ الموفق في الثانية والأربعين من العمر .

وكانت لها - ولتلاميذها - حيلة ينقلون بها مع المأهدين في سبيل الله حيثما اتفقوا .

ومن ثم كان كلاهما موضع الحرمة والرعاية من الملك العدل من السطان صلاح الدين .

ثم كان الموفق - مثل ذلك وأكثر منه - عند الملك المرزوق الملك العدل وكان الشيخ أبو عمر يومئذ مع مطهرى وبحطب الحمة - فلما مات سنة ٦٠٧ حقه الإمام الموفق

ومؤلفات الشيخ الموفق حيلة ، ورسائله لا يصرها المد ، وأهم مؤلفاته :  
العمدة في الفقه ، للمنفذين اقتصر فيه على القول المعتبر في المذهب ،  
وصدر كل باب منها بمحدث صحيح ثم أورد من المسائل ما لو تأمله العارف  
وحده مرفوعاً على ذلك الحديث ، ولقاسة هذا المتن ودقته نولى شرحه شيخ  
الإسلام ابن تيمية . وهو مطبوع

المنقح في الفقه - المتوسطين - أطلق في كثير من مسائله رويته ، ليتدرب  
الطالب على ترجيح الرويات - فتقرى فيه مسكة الفهم والحث عن الدليل  
وقد طبع المنقح مطبعة المارسة سنة ١٣٢٣ في مجلدين - ولأهيته في تحرير المذهب  
استصره الشيخ شرف الدين أبو الحنا نكتاته ( راد المستقيم ) لدى شرحه الشيخ  
منصور الهوتى نكتاته ( اروض المربع ) في حريين وقد طبعت بالمطبعة السلفية .  
وقد عمل عليه الفقيه الشيخ عبد الله بن عبد العزيز السقري ، حاشية طبعت  
مطبعة السلفية المحمدية .

السكاك في الفقه - وهو أوسع من المنقح في ٤ أجزاء - ذكر فيه من الأدلة  
ما يؤهل الطلبة للفصل بالدليل .

النفى - شرح مختصر الحرق - في عشرة أحر - ذكر فيه المذاهب والأدلة  
 مما لو تأمله المشتغل بنفعه . وكان فيه أهلية الاجتهاد - لعلم كيف تمكون طرقه .  
 قال فيه العالم المحقق سلطان المصنف العربى عبد السلام : مرأيت في كتب الإسلام  
 في العلم : مثل المحلى والمحلل لاس حرم ، وكتاب النفى لاني قدامة في جودتهما  
 وتحقيق ما فيهما . وقال : لم تطلب نفس للإفتاء حتى صار عندى نسخة من « النفى » .  
 مختصر الهداية . وهي لأنى الخطاب السكودي .

« روضة النظر وحة النظر » في أصول الفقه . وقد طبعت بالطبعة السلعية  
 سنة ١٣٤٢ مع شرح الشيخ عبد الله در مدراس في محلهين

مختصر علل الحديث للعلال في محله وضع .

مختصر في غريب الحديث

قصة الأريب في العرب

البرهان في مسألة القرآن

مسألة الملوك . جزءان

كتاب القدر حرران

فصائل الصحابة ( أصله من هج المحدثين في مسائل لطيفة الراشدين ) .

جواب مسألة وردت من صرخند في القرآن .

كذب المتعاضدين في الفقه حرران .

دم الموسوسين ( طبع منفلاوى مجموعة الرسائل اميرية )

مقدمة في القرائن

مسك الحج

رسالة إلى المعمران نيمية في تحييد أهل الذم في الدر

كتاب « الرقة والبكاء » جزءان .

فصائل عاشوراء

تحريم النظر في كتب أهل الكلام .

دم التأويل ( طبعت في مجموعة الرد الموقر ثم تكرر طبعها ) .

لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ( طبعت مراراً ) .

التبيين في سبب القرشيين ( مخطوط مدرر الكتب المصرية ) .

مجموعة فتاوى

مشيخة شيوخه

مشيخة أخرى ( أحراء كثيرة خرجها ) .

والإمام الموفق شعر لاند في حل جمع في ديوان أم لا ومنه :

لا تخلص سبب من	بأنى عليك دخول داره
وتقول . حاشاني إليه	عوقب ، إن لم أدركه
وانزكه ، وقصد ربه	فمن ، ورب الدار صكاره

ومنه :

أصل يابن أحمد ، والمدا	شوارع يتخبرك عن قرب ؟
أعرك له : أن تعطيك الرأيا ؟	فكم للموت من سهم مصيب
صكؤوس الموت دائرة علينا	وما للمره بك من نصيب
إذا لم نعمل التسوية دأما ؟	أما يكفيك إندار الحبيب ؟
أما يكفيك - ألك كل حين	نمر خير جيل أو حسب ؟
كأنك قد لحقت بهم قريبا	ولا نصيبك إداط الحبيب

انتقل إلى رحمه الله وواسع قصده يوم السبت - يوم عيد الفطر - سنة ٦٢٠  
وصلى عليه من المد ، وحمل إلى معج قاسيون في حيازة دمشق ، فدفن فوق  
جامع الحاملة إلى الشمال تحت المدرة المعروفة بعمارة التوبة . رحمه الله وجعل حياته  
الآخرة مع الصديقين والشهداء والصالحين .

فهرس إجمالى لموضوعات كتاب

# الأَنْفِ

## للجزء الأول

١٩ (كتاب الطهارة).

• باب المياه. وهي ثلاثة أقسام.

٧٩ • الآية

٩٤ • الاستنجاء.

١١٧ • السواك وسنة الوضوء.

١٣٨ • فروض الوضوء وصفته.

١٦٩ • مسح الخفين.

١٩٤ • نواقض الوضوء.

٢٢٧ • الفسل.

٢٥٢ فصل فى صفة الفسل.

٢٦٣ باب التيمم

٢٨٧ فرائض التيمم.

٣٠٩ باب إزالة النجاسة.

٣٤٦ • الحيض



٣٥٩ الاستحاضة .

٣٨٣ النفاس .

٣٨٨ كتاب الصلاة .

٤٠٥ باب الأذان والإقامة .

٤٢٩ » شروط الصلاة .

٤٤٧ » ستر العورة .

٤٨٣ » اجتناب النجاسات .

---

## الجزء الثاني

- ٣ باب استقبال القبلة
- ١٩ » الية .
- ٣٨ » صفة الصلاة .
- ٥١ » مايكره في الصلاة
- ١١١ أركان الصلاة .
- ١٢٣ باب سجود السهو .
- ١٦١ صلاة التطوع .
- ١٩٣ سجود التلاوة
- ٢٠١ أوقات النهي .
- ٢١٠ باب صلاة الجمعة
- ٢٤٤ فصل في الإمامة .
- ٢٨٠ » في الموقف
- ٣٠٠ أصحاب الأعذار في الجمعة والجماعة
- ٣٠٥ باب صلاة أهل الأعذار .
- ٣١٤ فصل في قصر الصلاة .
- ٣٣٤ » في الجمع .
- ٣٤٧ » في صلاة الخوف .
- ٣٦٤ باب صلاة الجمعة .

- ٣٧٥ شروط صحة الجمعة .  
٣٨٦ شروط الخطبة .  
٤٠٧ استعجاب الفسل للجمعة .  
٤٢٠ باب صلاة العيد .  
٤٤١ « صلاة الكسوف .  
٤٥١ « « الاستسقاء .  
٤٦١ كتاب الجنائز .  
٤٦٩ فصل في غسل الميت .  
٤٧٠ « في الكفن .  
٥١٥ « في الصلاة على الميت .  
٥٣٩ « في حمل الميت ودفنه .  
٥٦١ استعجاب زيارة القبور للرجال .
-

## الجزء الثالث

- ٣ كتاب الزكاة .
- ٤٥ باب زكاة مهية لأهـام
- ٤٩ زكاة الإبل .
- ٥٧ زكاة البقر
- ٦٣ • النعم .
- ٦٧ الخلطة في زكاة الماشية .
- ٨٦ باب زكاة الخارح من الأرض .
- ٩٩ يجب العشر فيما سقى بغير مؤنة
- ١١٦ فصل في العسل : العشر .
- ١١٨ • في زكاة المعدن .
- ١٢٣ في الزكـار الحـسـى
- ١٣١ في زكاة الأعنان
- ١٣٨ لازكاة في الحلى المباح المعد للاستعمال
- ١٥٣ باب زكاة المروض .
- ١٦٤ • • الفطر .
- ١٨٦ • إخراج الزكاة .
- ٢٠٤ فصل يجوز تمجيل الزكاة عن الحول إذا كمل النصاب
- ٢١٧ باب ذكر أهل الزكاة .

- ٢٥٢ الذين لا يجوز دفع الزكاة لهم .  
٢٦٥ استحباب صدقة التطوع ، وهي في رمضان أفضل .  
٢٦٩ كتاب الصيام .  
٢٨٠ لا يصح صوم واحد إلا بنية من الليل  
٢٩٩ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة  
٣١١ الجماع في نهار رمضان .  
٣٢٤ باب ما يكره وما يستحب ، وحكم القضاء  
٣٢٩ استحباب تمجيل الإفطار وتأخير السحور  
٣٣٣ لا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر .  
٣٤٢ باب صوم التطوع  
٣٥٨ كتاب الاعتكاف .  
٣٨٧ كتاب المناسك .  
٤٠١ شرط الاستطاعة في الحج  
٤١٠ اشتراط المحرم لوجوب الحج على المرأة  
٤٢٤ باب مواقيت الحج .  
٤٣١ ٥ الإحرام .  
٤٥٥ ٥ محظورات الإحرام .  
٥٠٧ ٥ القدية : الضرب الأول منها .  
٥٣٦ جزاء الصيد  
٥٤٨ باب صيد الحرم ونباته .

## الجزء الرابع

- ٣ باب ذكر الحج ودخول مكة .
- ٢٥ » صفة الحج .
- ٤٥ الرجوع إلى منى وعدم المبيت بمكة ليالى منى .
- ٥٤ فصل فى صفة العمرة .
- ٥٨ أركان الحج .
- ٦٢ باب الفوات والإحصار .
- ٧٣ » الهدى والأضاحى .
- ١٠٠ فصل سوق الهدى مسنون . ولا يجب إلا بالدر
- ١٠٥ الأضحية سنة مؤكدة .
- ١١٠ العقيقة .
- ١١٥ كتاب الجهاد .
- ١٢٦ تبيت الكفار ، ورميهم بالمجنق ، وقطع المياه عنهم ، وهدم  
حصونهم .
- ١٤٢ باب ما يلزم الإمام والجيش .
- ١٥٧ » قسمة الغنائم .
- ١٩٠ » حكم الأرضين المغنومة .
- ١٨٨ » النوى .
- ٢٠٣ » الأمان .

٢١١ باب الهدنة

٢١٧ د عقد الذمة .

٢٣٢ د أحكام أهل الذمة .

٢٥٢ فصل في تقض المهد .

٢٥٩ كتاب البيع .

٣٤٠ باب الشروط في البيع .

٣٤٩ الشرط الفاسد ثلاثة أقسام .

٣٦٣ باب الخيار في البيع سبعة أقسام .

---

## المحكمة الخامسة

- ١١ باب الربا والصرف .
- ٢٩ بيع المزبنة .
- ٤١ ربا الفسقة .
- ٥٤ باب الأصول والتجار
- ٨٤ باب السلم ، وشروطه السبعة
- ١٢٣ د القرض
- ١٣٧ د الرهن .
- ١٨٨ د الضمان .
- ٢٠٩ د الكفالة .
- ٢٢٢ الحوالة وشروطها الثلاثة .
- ٢٢٤ باب الصلح .
- ٢٧٢ كتاب الحجر .
- ٣٥٣ باب الوكالة .
- ٤٠٧ كتاب الشركة .
- ٤٦٦ باب المساقات .
- ٤٨١ د المزارعة .



## الجزء الأول

- ٣ باب الإجارة .  
 ٨٩ باب السبق  
 ٩٧ المناصلة .  
 كتاب العارية .  
 ١٠١ حكم المستعير في استيفاء المنفعة حكم المستأجر  
 ١٢١ كتاب المصعب .  
 ٢٥١ و الشفعة .  
 ٣١٦ باب الوديعة .  
 ٣٥٤ و إحياء الموات .  
 ٣٨٩ و باب الجمالة .  
 ٣٩٩ و اللقطة .  
 ٤٣٢ و اللقيط .

## الجزء السابع

- ٣ كتاب الوقف .
- ١١٦ باب الهبة والعطية .
- ١٣٤ القمزي والرقي .
- ١٨٣ كتاب الوصايا .
- ٢٢١ باب الموصى له .
- ٢٥٢ » الموصى به .
- ٢٧٥ » الوصية بالأنصاء والأجزاء .
- ٢٨٥ باب الموصى إليه .
- ٣٠٣ كتاب القرائن .
- ٣٠٥ باب ميراث ذوى الفروض .
- ٣١٢ الحجب .
- ٣١٣ المعصبات .
- ٣١٦ باب أصول المسائل :
- ٣٢٠ باب تصحيح المسائل .
- ٣٢١ » المناسقات .
- ٣٢٢ » قسم التركات .
- ٣٢٣ » ذوو الأرحام .
- ٣٢٩ » ميراث الحمل .

٣٣٥ باب ميراث المفقود .

٣٤١ » » الخنثى .

٣٤٥ » » الفرق ومن عُنى موتهم

٣٤٨ » » أهل الملل .

٣٥٤ » » المطلقة .

٣٦١ » » الإقرار بمشارك في الميراث .

٣٦٨ » » ميراث القاتل .

٣٧٠ » » ميراث المعتق بمضنه .

٣٧٥ » » الولاء .

٣٩٢ كتاب المعتق .

٤٣٢ باب التدبير .

٤٤٦ » » الكتابة .

٤٩٠ أحكام أمهات الأولاد .

## الجزء الثاني

- ٣ كتب النكاح : حكمه .  
 ٣٤ الخطبة . التصريح أو التعريض بها .  
 ٤٥ باب أركان النكاح .  
 ٥١ شروط النكاح  
 ١١٣ باب المحرمات في النكاح  
 ١٥٤ » الشروط في النكاح .  
 ١٨٦ » حكم الميوب في النكاح  
 ٢٠٦ » مكاح الكفار  
 ٢٢٧ كتاب الصداق .  
 ٢٩٧ الموصصة  
 ٣١٥ باب الوثيمة  
 ٣٤٤ » عشرة النساء .  
 ٣٦٤ القسم .  
 ٣٧٦ فصل في النشوز .  
 ٣٨٢ كتاب الخلع .  
 ٤٢٩ كتاب الطلاق .  
 ٤٤٨ باب سنة الطلاق وبلغته  
 ٤٦٢ » صريح الطلاق وكنياته .

## الجزء التاسع

٣	ما يختلف به عدد الطلاق .
٢٢	ما يخالف به المدخول بها غيرها
٢٨	باب الاستثناء في الصلاق
٣٦	الطلاق في النامى و استئمن
٥٩	باب تعليق الصلاق بشروط
٧١	تطبيقه الخيصوص
٧٥	» بالجنس
٧٨	» بالولادة
٨٣	» بالطلاق .
٨٩	» بالحلف
٩١	تطبيقه بالكلام
٩٨	» بالإذن .
١٠٠	» بالمشيئة .
١١١	فصل في مسائل متفرقة .
١٢٠	باب التأويل في الحلف
١٣٨	» الشك في الطلاق .
١٥٠	» الرحمة .
١٦٩	» الإيلاء .

- ١٩٣ كتاب الطهار  
٢٣٥ » اللعان .  
٢٧٠ » العدد .  
٣٠٦ فصل : يجب عدة الوفاة في منزل الموت  
٣٢٩ كتاب الرضاع .  
٣٥٢ » النفقات .  
٣٩٢ باب نفقة الأقارب والماليك .  
٤١٦ » الحضانة .  
٤٢٣ كتاب الحيات وأقسام القتل  
٤٦٢ باب شروط القصاص .  
٤٧٩ استيفاء القصاص
-

## الجزء العشرة

- ٣ العفو عن القصاص .
- ١٤ ما يوجب القصاص فيما دون النفس .
- ٣٢ كتاب الديات .
- ٥٨ باب مقادير ديات النفس .
- ٨٢ ديات الأعضاء .
- ٩٢ دية منافع الأعضاء .
- ١٠٦ باب الشجاج وكسر المظام .
- ١١٩ د العاقلة وما تحمله .
- ١٣٥ د كعارة القتل .
- ١٣٩ د القسامة .
- ١٥٠ كتاب الحدود .
- ١٧٠ باب حد الزنا .
- ٢٠٠ د حد القذف .
- ٢٢٨ د حد السكر .
- ٢٣٩ د التعزير .
- ٢٥٣ د القطع في السرقة .
- ٢٩١ د حد المحاربي .

٣٠٣ الدفاع عن النفس والحرمة والمال

٣١٠ باب قتال أهل البغي .

٣٢٦ • حكم المرتد .

٣٥٤ كتاب الأطمسة .

٣٨٤ باب الزكاة .

٤١١ كتاب الصيد .

---

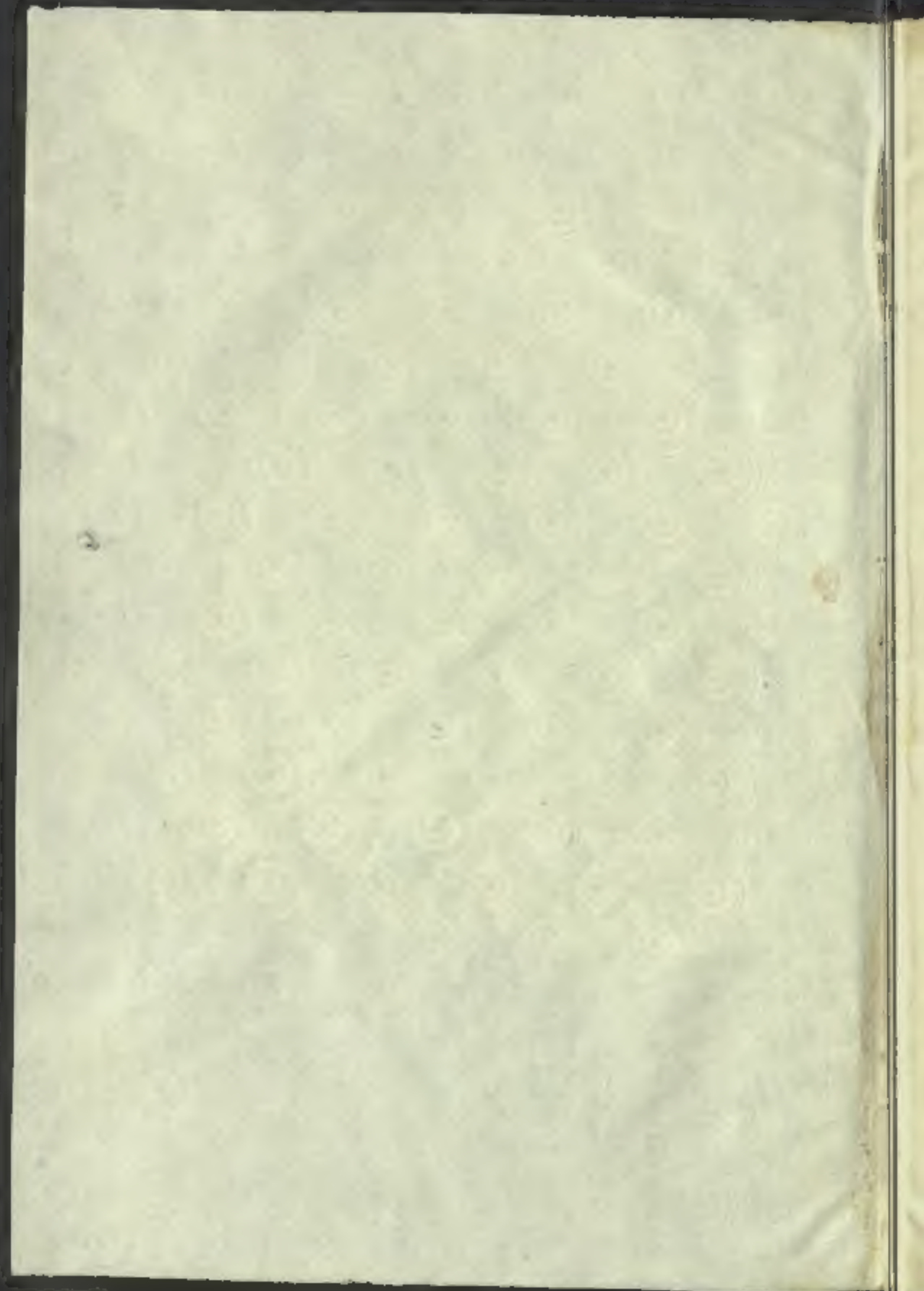


## الجزء الحادي عشر

- ٢ كتاب الأيمان .
- ١٥ شروح وجوب الكفارة .
- ٣٩ فصل في كفارة اليمين
- ٥٠ باب جامع الأيمان .
- ١١٧ » النذر
- ١٥٤ كتاب القضاء .
- ٢٠٠ باب أدب القاضي
- ٢٣٨ » طريق الحكم وصفته
- ٢٧١ تحرير الدعوى
- ٢٨٥ العدالة في البيئة
- ٢٩٨ الدعوى على الفائت أو الميت .
- ٣٢١ باب حكم كتاب لقاضي إلى القاضي
- ٣٣٤ القسمة : قسمة التراضي .
- ٣٤٤ قسمة الإيجاب .
- ٣٥٣ للشركاء أن ينصبوا قاصماً .
- ٣٦٩ باب الدعاوى واليانات .
- ٤٠٤ » تعارض اليمينين .

## الجزء الثاني عشر

- ٣ كتاب الشهادات .
- ٣٧ باب شروط من تقبل شهادته .
- ٦٦ د موانع الشهادة .
- ٧٨ د أقسام الشهود به .
- ٨٩ د الشهادة على الشهادة .
- ٩٦ الرجوع عن الشهادة .
- ١١٠ باب اليمين في الدماوى .
- ١٢٥ كتاب الإقرار .
- ١٦٠ ما يحصل به الإقرار .
- ١٦٧ الحكم فيما إذا وصل بإقراره ما يغيره .
- ٢٠٤ الإقرار بالمجمل .
- ٢٣٩ قاعدة جليلة نافعة .
- ٢٧٧ فصل فيمن روى عن الإمام أحمد .
- ٢٩٧ رفع اللام عن الأئمة الأعلام .



349.297 M55aA

V.11-12

المرادى .

الانصاف في معرفة الراجح من  
الخلاص .

349.297  
M55aA  
V.11-12







